

أَفْعَالُ الْمُتَسَالِكِ

سُرَّة

عَمْدَةُ السَّالِكِ وَ عَمْدَةُ النَّاسِكِ

تَأْلِيفُ

الشيخ محمد الزهري الغمراوي

شرح

عَمْدَةُ السَّالِكِ وَ عَمْدَةُ النَّاسِكِ

للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب المصري الشافعي

٧٠٢ - ٧٦٩ هـ

تتمية : وضع عمدة السالك بأعلا الصحيفه
مضبوطاً بالشكل ليعم نفعه الخاص والعام ؟

طبع بمطبعة دار أحياء الكتب العربيّة

لأصحابها عيسى الباني الحلي وشركاه

بجوار المشهد الحسيني بمصر

أَقْوَالُ الْمُسْتَسَالِكِ

شرح

عمدة السالك و عمدة الناسك

تأليف

الشيخ محمد الزهري الغمراوي

شرح

عمدة السالك و عمدة الناسك

للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن التقيي المصري الشافعي

٧٠٢ — ٨٧٦٩

تمت الطبعة و وضع عمدة السالك بأعلا الصحيفة
بمطبعة المطبعة الخيرية في القاهرة

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

[مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ]

« حديث شريف »

قال المصنف رحمه الله :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال للمصنف رحمه الله : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الكلام على البسملة شير وأهم شيء يلزم التكلم فيه في الكتب النفعية بيان ما يتطلب فيه البسملة وهي أنها تجب في الفاتحة في الصلاة وتسب في الأمور ذات الشأن ، وتحرم على المحرم لذاته كشرب الخمر ، وتكره على المكروه لذاته . قال رحمه الله :

الحمد

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، هذا مختصر على مذهب الإمام الشافعي ، رحمه الله عليه ورضوانه ، اقتصر فيه على الصحيح من المذهب عند الزايفي والنووي أو أحدهما ،

(الحمد لله رب العالمين) بدأ رحمه الله بالبسملة ثم ثنى بالحمدلة اقتداء بصنع الكتاب العزيز وعملا بحديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » ومعناه أنه يطلب الابتداء بها في الأمور ذات الشأن كلبس الثياب وركوب الدواب والأكل والشرب وإنه إن لم يبدأ بها فيها تكون ناقصة في المعنى مثل الآدمي المقطوع اليد وحديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » رواه أبو داود وأشار إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقي وإضافي ، والرب معناه المالك ، والعالمين جمع عالم وهو اسم لما سوى الله ، فعنى الجملة الثناء والمدح ثابت لله مالك الخلق جميعهم . قال (وصلى الله على سيدنا محمد) الصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم فعنى صلى الله أطلب منك يا الله رحمة مشمولة بالتعظيم على سيدنا معاشر الخلق محمد فهي جملة خبرية لفظاً طلبية معنى . قل (وعلى آله وصحبه أجمعين) لما أمر الله بالصلاة عليه بقوله : يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه . قيل له كيف نصلى عليك قل قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلخ في التشهد . فعلمنا أننا مأمورين بالصلاة على آله أيضاً ، وهم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب ، وصحبه اسم جمع لصاحب وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنائه . ولما كان بعض الرافضة يقع في بعض الصحابة أكد بلفظ أجمعين للرد عليهم . قال (هذا مختصر) ذاك اسم إشارة يشار به إلى حدوس . فاستعمله المصنف على سبيل المجاز لما رتبته في ذهنه ، والمختصر اسم مفعول من الاختصار وهو الإيجاز ثم وصف هذا المختصر فقال (على مذهب الإمام الشافعي) أي أن هذا المختصر جار على مذهب الإمام الشافعي أي على مقتضى الأحكام التي ذهب إليها ، والمذهب في الأصل اسم للكان الذي يذهب فيه ثم نقل إلى الأحكام على سبيل المجاز والإمام من يؤتم به والشافعي نسبة إلى شافع وهو وجد الإمام الشافعي الرابع إذ هو « محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف » وعبد مناف هو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم « ولد الإمام الشافعي بنزة سنة خمسين ومائة ، ومات سنة أربع ومائتين بمصر . قال (رحمه الله عليه ورضوانه) جملة خبرية لفظاً انشائية معنى ، والرحمة من الله الإحسان ، والرضوان القرب والمحبة فهو أخص من مطلق الرحمة (اقتصر فيه) أي في المختصر فهي صفة له أيضاً (على) ذكر (الصحيح من المذهب) اعلم أن المذهب يحتوي على الصحيح الذي لا تجوز الفتوى بغيره وعلى مقابله وهو الضعيف وعلى المشهور ومقابله وهو الريب وعلى الأظهر ومقابله وعلى الزاجح ومقابله وعلى النص ومقابله وهو الخرج وعلى القديم ومقابله وهو الجديد فالمصنف لم يذكر في كتابه إلا الصحيح ولم يتعرض لنيره كالمحتاج ، ومن فوائد ذكر المجتهد للقولين إبطال ما زاد لا العمل بكل منهما وبيان المدرك وأن من رجح أحدهما من مجتهدى المذهب لا يعدّ خارجاً عنه ثم الراجح منهما مانص على رجحانه وإلا فما علم تأخره وإلا فما فرع عليه وحده وإلا فما قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد وإلا فما أفردته في محل أو جواب وإلا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكافؤ نظريه . إذا علمت ذلك علمت ما يحتاج إليه الترجيح من تتبع كلام الإمام والإحاطة به والاطلاع على المذاهب الأخر ، قلداً لم يدع هذه المرتبة إلا أفراد قليلة ولذا قال المصنف : (عند الرازي والنووي) يعنى الصحيح عندهما إذ هما شيخا المذهب وعلى اعتادهما المعول إلا نادراً وقد نالا من الشهرة ما ينفى عن بسط القول في الثناء عليهما ، قل (أو أحدهما) بالجبر معطوف على مجموع المعطوف والمعطوف عليه

وَقَدْ أَذْكَرُ فِيهِ خِلَافًا ، وَذَلِكَ إِذَا اُخْتَلَفَ تَصْحِيحُهُمَا مُقَدِّمًا لِتَصْحِيحِ النَّوَوِيِّ ، فَيَكُونُ مُقَابِلَهُ تَصْحِيحُ الرَّافِعِيِّ ، وَاسْمُهُ :

(عُمْدَةُ السَّالِكِ ، وَعُدَّةُ النَّاسِكِ)

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

كتاب الطهارة

الْمَاءُ أَقْسَامٌ : طَهُورٌ وَطَاهِرٌ وَنَجَسٌ ، فَالطُّهُورُ هُوَ الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ الْمُطَهَّرُ لَذِيرِهِ ، وَالطَّاهِرُ هُوَ الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يُطَهَّرُ غَيْرُهُ ،

يعنى يذكر الصحيح عندما إذا كان لها في المسألة تصحيح فإن لم يكن في المسألة إلا تصحيح لأحدهما ذكر تصحيحه فقط (وقد أذكر فيه) أى المختصر (خلافاً) في بعض الصور يعنى لا يذكر في المختصر خلافاً إلا في بعض الصور (وذلك إذا اختلف تصحيحهما) أى النووي والرافعى (مقدماً لتصحيح النووي) لأنه التأخر فتصحيحه استدراك لتصحيح الرافعى فلذا قال جازماً به لأنه العمدة في المذهب فيكون للفتى به ما يحججه (فيكون مقابله تصحيح الرافعى) فلا يعول عليه ويكون ضعيفاً (وسميته) أى هذا المختصر (عُمْدَةُ السَّالِكِ وَعُدَّةُ النَّاسِكِ) العمدة ما يعتمد عليه ، والسالك هو السائر إلى الله يطلب مرضاته ، والعدّة اسم للآلة التي يعتمد عليها صاحبها ، والناسك العابد فمن أراد السير إلى الله والعبادة له لابد له من تصحيح عباداته ومعاملاته وهذا الكتاب له هو العمدة والعدّة (والله أسأل) أى من الله لامن غيره أطلب (أن ينفع به) أى النفع لجميع السالكين (وهو حسبي) أى يكفينى ما أحتاجه وهو كالتعليل لسؤاله (ونعم الوكيل) نعم كلمة مدح ، والوكيل الموكول إليه أمور خلقه فكأنه يقول أنشئ المدح لمن وكلت إليه أمور خلقه وهى جملة إنشائية معطوفة على الجملة الخبرية وقد قيل يجوز ذلك .

(كتاب الطهارة)

الكتاب لثمة مصدر ومعناه الجمع ، واصطلاحاً : جملة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً ؛ والطهارة لثمة النظافة . وشرعاً رفع حدث أو إزالة نجس أو ما فى معناها ، وقد انتصح الأئمة كتبهم بالطهارة خبر «مفتاح الصلاة الطهور» مع تقديمه على الله عليه وسلم الصلاة فى حديث شئار الإسلام بعد الشهادتين ، ولما كان الماء آلة للطهارة بدأ المعتنف بتفسيحه . فقال (المياه أقسام) أى ثلاثة (طهور وطاهر ونجس) ومن زاد المكروه استعماله فقد قبح الطهور على بعض أقسامه ؛ ثم عرف المصنف الأقسام فقال (فالطهور هو الطاهر فى نفسه) أى الذى لو أصاب غيره لا ينجسه (المطهر لغيره) قاله المصنف فى فرض الطهارة كالمرّة الأولى فى الوضوء والتسل أو فى إزالة النجاسة ولو ممفوتاً عنها لا يسمى طهوراً لأنه لا يطهر غيره وهكذا الماء المتخير أحد أوصانه بطاهر (والطاهر هو الطاهر فى نفسه) بأن لم يتغير أحد أوصانه بالنجاسة ولم تلاقه نجاسة وهو قليل (ولا يطهر غيره) بأن استعمل فى فرض طهارة أو لإزالة نجاسة .

وَالنَّجَسُ غَيْرُهُمَا ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُ حَدِّهِ ، وَلَا إِزَالَةُ نَجَسٍ إِلَّا بِالمَاءِ المُّطْلَقِ ، وَهُوَ الطَّهُّورُ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ مِنْ أَصْلِ الخَلْقَةِ ، وَيَكْرَهُ بِالمُشَمِّسِ فِي البِلَادِ الحَارَّةِ ، فِي الْأَوَانِي المُنْطَبِعَةِ ، وَهِيَ مَا يُطْرَقُ بِالمَطَارِقِ إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَتَزُولُ بِالتَّبْرِيدِ . وَإِذَا تَغَيَّرَ المَاءُ تَغْيِيرًا كَثِيرًا بَحِثْ يَسْلُبُ عَنْهُ اسْمُ المَاءِ بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ طَاهِرٍ يُمْكِنُ الصَّوْنُ عَنْهُ كَدَقِيقٍ وَزَعْفَرَانٍ أَوْ اسْتِعْمَلْ دُونَ الْقَلَتَيْنِ فِي فَرَضِ طَهَارَةِ الْحَدِّثِ وَلَوْ لَصِيَ أَوْ النَّجَسِ وَلَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَمْ تَجْزِ الطَّهَارَةُ بِهِ :

(والنجس غيرها) وهو ما طرأت عليه نجاسة وهو قليل أو كثير أو صانعه بها (فلا يجوز) أى لا يحل ولا يصح أيضاً (رفع حدث) أى أصغر أو أكبر (ولا إزالة نجس) من سائر الأنجاس ولو معزوا عنها (إلا بالماء) فلا يصح بغيره كالحل واللبس (المطلق) أى لم يقيد بقيد لازم كماء الورد أو بوصف كماء دافق أى منى فكل ذلك وإن أطلق عليه ماء لا يجوز الطهر به ، فالماء المطلق ما يسمى فى العرف ماء بلا قيد لازم وإن قيد فى بعض الأحيان كماء البحر وماء النهر فلا يخرج عن الإطلاق بذلك (وهو الطهور) وأما غيره فلا بد من تقييده بأن يقال ماء صابون وماء ورد (على أى صفة كان من أصل الخلقة) أى من أصل الوجود ككونه حلواً أو مالحاً أو أبيض أو أسود ، وأما إن طرأ له شيء من ذلك بأن تغير بشيء من الطاهرات فلا يقال له طهور (ويكره بالشمس) أى الذى سخنته الشمس لكن (فى البلاد الحارة) فلا يكره الشمس فى الباردة والمتددة كصبر (فى الأواني المنطبعة) بأن تكون ممدنية (وهو ما يطرق بالمطارق) أى يدق (إلا الذهب والفضة) هو استثناء من الأواني المنطبعة فلا يكره الشمس فيهما كما لا يكره فى الحزف ؛ وضابط الشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الإناء أجزاء سمية تؤثر فى البدن لا مجرد انتقاله من حالة لأخرى ، ولا يكره استعماله فى أرض أو آنية أو ثوب أو طعام جامد (وتزول بالتبريد) ولو برد بنفسه زالت الكراهة أيضاً (وإذا تغير الماء تغيراً كثيراً) حسيماً كان التغير بأن شوهه تغير أحد أوصاله من طعم أو لون أو ريح أو تقديراً بأن سقط فى الماء ما يوافق أحد صفاته كماء مستعمل فيقدر مخالفاً وسطاً بأن يقدر مثل الساقط من الرمان وينظر هل يغير الطعم أم لا فإن لم يغير قدر مثله من الحميم ويقال هل يغير اللون فإن لم يغير قدر مثله من اللادن فإن غير الریح ضرر ، ويشترط أن يكون التغير كثيراً (بحيث يسلب عنه اسم الماء بمخالطة شيء طاهر) فإن لم يكن التغير كثيراً بأن سقط فى الماء شيء من قليل صابون أو لم يكن التغير بمخالطة وهو الذى لا يمكن فصله عن الماء بأن كان بمجاور كدهن وعود فإن ذلك لا يضر فى الطهورية ، ويشترط فى المخالطة أيضاً أن يكون بحيث (يمكن الصون عنه) فإن لم يمكن الصون عنه كطحلب ومن ذلك التغير بما فى مقره وممره فلا يسلب الطهورية وذلك (كدقيق وزعفران) فإن ذلك طاهر مخالط يغير كثيراً ويمكن صون الماء عنه فيسلب الطهورية وهو طاهر فى نفسه ، ثم أشار إلى قسم آخر من الطاهر غير الطهور فقال (أو استعمل) أى الماء حالة كونه قليلاً (دون القلتين فى فرض طهارة الحدث) فإنه يكون طاهراً غير مطهر ، وأما المستعمل فى الغسل كالمغسلة والأغسال المسنونة فهو طاهر مطهر (ولو لم يصب) يعنى أن ماء وضوء الصبي وغسله ليس بمطهر لأن المراد بالفرض ما لا بد منه وإن لم يصب بتركه (أو بالنجس) معطوف على فرض طهارة ؛ يعنى أن الماء المستعمل قسماً : ما استعمل فى فرض طهارة ، وما استعمل فى إزالة نجاسة (ولو لم يتغير) فالماء المستعمل فى إزالة النجاسة إن تغير بها كان نجساً وإن لم يتغير كان طاهراً غير مطهر فهو على كل غير مطهر وإذا كان كذلك (لم تجز الطهارة به) ثم شرع فى أخذ محترقات القود السابقة فقال :

فَإِنْ تَغَيَّرَ بِالزَّعْفَرَانِ وَنَحْوِهِ يَسِيرًا أَوْ بِمَجَاوَرِهِ كَعُودٍ وَدُهْنٍ مُطَيَّبِينَ أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ الصَّوْنُ عَنْهُ كَوَلْحَلْبٍ
وَوُرْقٍ شَجَرٍ تَنَازَرَفَ فِيهِ وَبِتَرَابٍ وَطُولٍ مُكَثٍّ ، أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي النَّذْلِ كَمَضْمُضَةٍ وَتَجْدِيدٍ وَضَرْءٍ وَغُسْلٍ
مَسْنُونٍ ، أَوْ جَمَعَ الْمُسْتَعْمَلَ فَبَلَغَ قَلْتَيْنِ جَازَتْ الطَّهَّارَةُ بِهِ ، وَلَوْ أَدْخَلَ مَتَوَضًى يَدَهُ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ مَرَّةً
أَوْ جَنِبَ بَعْدَ النِّيَّةِ فِي دُونِ الْقَلْتَيْنِ فَاعْتَرَفَ وَنَوَى الْإِغْتِرَافَ لَمْ يَضُرَّهُ وَالْأَصَارُ الْبَاقِي مُسْتَعْمَلًا ، وَلَوْ
أَتَمَّسَ جَنْبَانٍ فَأَكْثَرَ دَفْعَةً أَوْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فِي قَلْتَيْنِ أَرْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُمْ وَلَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا ؛ وَالْقَلْتَانِ
خَمْسِمِائَةٌ رَطْلٍ بَعْدَادِيَّةٌ تَقْرِبًا وَمَسَاحَتُهُمَا ذِرَاعٌ وَرَبْعٌ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمُقًا ، فَالْقَلْتَانِ لَا تَنْجِسُ بِمَجَرَّدِ مُلَاقَاةِ
النَّجَاسَةِ بَلْ بِالتَّغْيِيرِ بِهَا وَلَوْ يَسِيرًا ، ثُمَّ إِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهَّرَ أَوْ بِنَحْوِ مَسِكَ أَوْ بِخَلٍّ أَوْ بِتَرَابٍ فَلَا ،

(فإن تغير بالزعفران ونحوه يسيراً) محترز قوله كثيراً (أو بمجاوره) محترز قوله بمخالط (كعود ودهن مطيبين)
فإن التغير بهما تغير بالمجاور فلا يضر وإن كان كثيراً ما لم يخرج إلى اسم آخر كأن اختلط دهن بالماء حتى صار يسمى
مرقة لاء (أو بما لا يمكن الصون عنه) محترز يمكن الصون عنه (كطحلب) هو شيء أخضر يعالو الماء من طول
المكث (وورق شجر تناثر فيه) أي سقط في الماء بخلاف الثمر فإنه يضر بإمكان صون الماء عنه عادة (و) كذلك
لا يضر التغير (ب) سبب (تراب) وكذلك ملح الماء وإن طرح فيه (و) (ب) طول مكث (فلا يضر التغير به) (أو استعمال
في النفل) محترز قوله في فرض (كمضمضة وتجديد وضوء وغسل مسنون) تمثيل للنفل (أو جمع المستعمل فبلغ قلتين
جازت الطهارة به) محترز قوله دون قلتين (ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه مرة) أشار بذلك إلى ما يدفع
استعمال الماء الذي دون القلتين عند الوضوء أو النسل بأن الذي يدفع الاستعمال نية الاغتراف أي إخراج الماء من
الإثاء فمعنى الاغتراف أن ينوى أن يدخل يده في الإثاء لا لرفع الحدث فيه بل لإخراج الماء خارجه ويختلف محلها في
الوضوء والنسل فأفاد أنه ينوى بعد غسل وجهه مرة إناء الماء وجهه وإلا نوى بعد تعميم وجهه (أو جنب بعد النية)
أي نية رفع الحدث (في دون القلتين) وإنما في القلتين فلا يحتاج إلى نية (فاغتترف ونوى الاغتراف لم يضره) ودفعت
نية إعتراف استعمال الماء (وإلا صار الباقي مستعملاً) لأنه بوضع يده فيه ارتفع حدثها في الماء فصار مستعملاً (ولو
نمس جنبان فأكثر دفعة) أشار إلى قيد ملحوظ وهو أن الماء مادام متردداً على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال
مادامت الحاجة باقية فلو اتمس جنب أو محدث في ماء قليل ثم نوى ارتفع حدثه وصار الماء مستعملاً بالنسبة إلى غيره
لإليه ولو اتمس فيه جنبان ثم نوى ما ارتفعت جنباتهما أو مرتباً فالأول فقوله (أو واحد بعد واحد في قلتين
ارتفعت جنباتهما ولا يصير) الماء (مستعملاً) ظاهره ولما ذكر المصنف القلتين عرفهما فقال (والقلتان خمسمائة رطل
بعْدَادِيَّةٌ تَقْرِبًا) ورطل بعداد عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (ومساحتها) أي مقدار
القلتين بالمساحة (ذراع ورربع طولاً و) ذراع ورربع (عرضاً و) ذراع ورربع (عمقاً) والمراد بالذراع ذراع آدمي
(القلتان لا تنجس بمجرد ملاقة النجاسة) لعله راعى في لفظ القلتان المعنى الاصطلاحي وهو الماء وإلا لكان الواجب
عربية لا تنجسان وقد علمت أن كثرة الماء تدفع عنه النجاسة إن لم يتغير (بل بالتغير بها ولو يسيراً) ولا فرق بين التغير
الحسي أو التقديري (ثم إن زال التغير بنفسه أو بماء طهر) ولو مستعملاً ولا يضر عود تغييره إذا خلا عن نجس جامد
لا (أو بنحو مسك) مما يستر الرائحة (أو بخل) مما يستر الطعم (أو يتراب) مما يستر اللون (فلا) يطهر .
ودونهما

وَدُونَهُمَا يَنْجَسُ بِمَجْرَدِ مَلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ وَأَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ لَا يَرَاهُ الْبَصَرُ أَوْ مِيتَةً لَادِمَةً لَهَا سَائِلٌ
كَذَبَابٌ وَنَحْوُهُ فَلَا يَضُرُّ وَسَوَاءُ الْجَارِي وَالرَّاكِدُ ، فَإِنْ كُوثرَ الْقَلِيلُ النَجَسُ فَبَلَغَ قَلَتَيْنِ وَلَا تَغَيَّرُ طَهْرٌ ، وَالْمُرَادُ
بِالتَّغْيِيرِ بِالطَّاهِرِ أَوْ بِالنَّجَسِ أَمَّا اللَّوْنُ أَوِ الطَّعْمُ أَوِ الرِّيحُ ، وَيَنْدَبُ تَغْيِيتُهُ الْإِنَاءَ ، فَلَوْ وَقَعَ فِي أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ نَجَسٌ
تَوَضَّأَ مِنْ أَحَدِهِمَا بِاجْتِهَادٍ وَظَهَرَ عِلَامَةٌ سَوَاءٌ قَدَرَ عَلَى طَاهِرٍ يَتَقَيَّنُ أَمْ لَا ، فَإِنْ تَحَيَّرَ أَرَأَيْتَهُمَا ، وَيَتَيَمَّمُ بِإِعَادَةِ
وَالْأَعْمَى يَجْتَهِدُ ، فَإِنْ تَحَيَّرَ قَلْدَ بَصِيرًا ، وَلَوْ اشْتَبَهَ طَهْرٌ بِمَاءٍ وَرَدَ تَوَضُّأً بِكُلِّ وَاحِدٍ مَرَّةً ، أَوْ يَبُولٍ
أَرَأَيْتَهُمَا وَيَتَيَمَّمُ .

فصل : تحلُّ الطَّهَارَةُ مِنْ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ . وَالْمَطْلَى بِأَحَدِهِمَا بَحِثٌ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالنَّارِ

(ودونهما) أى القلتين (ينجس بمجرد ملاقة النجاسة) ولو جاريا ومثل مادون القلتين فى النجس بمجرد الملاقاة سائر
المائعات ولو كثرت (وإن لم يتغير) هذا إذا طرأت النجاسة على الماء ، وأما إذا كان الماء وارداً وأزال عين النجاسة ولم يزد
وزنه كماء الغسالة فإنه يكون طاهراً غير مطهر ، ثم أشار إلى استثناء بعض مسائل لا ينجس فيها القليل بالملاقاة فقال : (إلا أن
يقع فيه) أى فى الماء القليل (نجس لا يراه البصر) المعتدل كما إذا وقع الذباب على نجس رطب وعلق به شيء لا يدركه
البصر ثم وقع فى الماء (أو مِيتة لادِم لها سائل) عند شق عضو منها (كذباب ونحوه) مثل الخنافس والسحالي ولفظ
نحو زائد للتوضيح (فلا يضر) فى جميع ما ذكر فى طهورية الماء (وسواء الجارى والراكد) وإنما يحكم بالنجاسة
فى الجارى على كل جربة فلا تنجس التى قبلها وحيضان بيوت الأخلية من الراكد ويعتبر كل حوض على حدته إلا إن تحرك
كل واحدة بحركة الأخرى فتعتبر الجميع كأنها حوض واحد (فإن كوثر القليل النجس فبلغ قلتين ولا تغير طهر) أى
صار طهوراً (والمراد بالتغير بالطاهر أو بالنجس إما اللون أو الطعم أو الريح) فتغير أحد الأوصاف كاف فى سلب
الطهورية أو الطهارة (ويندب تغطية الإناء) حفظاً من وقوع الآفات فيه (فلو وقع فى أحد الإناءين نجس توضع من
أحدهما باجتهاد وظهور علامة) أو بمعنى أو لأن الاجتهاد قد لا يظهر معه علامة (سواء قدر على طاهر يتقن أم لا)
لأن التطهر من شرط الصلاة ويمكن التوصل إليه بالاجتهاد فيجوز عند القدرة ويجب عند عدمها (فإن تحيَّرَ أَرَأَيْتَهُمَا
ويَتَيَمَّمُ بِإِعَادَةِ) أى صلاة لأنه يُتَيَمَّمُ لفقد الماء (والأعمى يَجْتَهِدُ) كالصير (فإن تحيَّرَ) الأعمى (تلك بصيراً) فى اجتهاده
بغالب البصير فليس له فى التحيَّرِ إلا الإراقة (ولو اشتبَهَ طهور بماء ورد توضعاً بكل واحد مرة) ولا يجتهد إذ شرط
الاجتهاد أن يكون لكل واحد أصل فى التطهير (أو يبول) أى اشتبه الطهور ببول (أَرَأَيْتَهُمَا) لأنه لا يمكن أن يتوضأ
بكل ولا يمكن أن يتيمم مع وجود الماء الطهور (ونجس) بعد الإراقة .

(فصل : تحلُّ الطَّهَارَةُ مِنْ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ) لما كان لا يدنو الماء الطهارة من ظرف تعرض لما يحل استعماله من الظروف
ولو فى غير الطهارة فأفاد أن كل ما هو طاهر من الظروف يحل استعماله بخلاف النجس فإنه لا يحل استعماله فى الماء القليل
لما يلزمه من التلوين بالنجاسة بخلاف استعماله فى الجامد أو فى الماء الكثير (إلا الذهب والفضة) استثناء من الطاهر
(والمطلّى) بأحدهما بحيث يتحصل منه شيء بالنار قيد لعدم جواز المطلّى فإن الإناء إذا طلى فإن كان البطلاء كثيفاً يحصل
منه شيء لو عرض على النار التحق بإناء الذهب والفضة وإن لم يحصل حلّ

فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الطَّهَّارَةِ وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَذَا اقْتِنَاؤُهُ بِلَا اسْتِعْمَالٍ حَتَّى الْمِيلُ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَالْمُضَيَّبُ بِالذَّهَبِ حَرَامٌ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ كَالْفِضَّةِ ، وَبِالْفِضَّةِ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لِلزَّيْنَةِ فَهِيَ حَرَامٌ أَوْ صَغِيرَةً لِلحَّاجَةِ حَلٌّ أَوْ صَغِيرَةً لِلزَّيْنَةِ أَوْ كَبِيرَةً لِلحَّاجَةِ كُرْهُ وَلَمْ يَحْرُمْ ، وَمَعْنَى التَّضْيِيبِ أَنْ يَنْكَسِرَ مَوْضِعٌ مِنْهُ فَيَجْعَلَ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِضَّةً تُمَسِّكُ بِهَا ، وَتُكْرَهُ أَوْ أَيْ الْكُفَّارِ وَيَأْبَهُمْ ، وَيَبَاحُ الْإِنَاءُ مِنْ كُلِّ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ كَيَاقُوتٍ وَزُمْرَدٍ .

فَصَلِّ : وَيَنْدُبُ السَّوَاكُ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا لَصَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ فَيُكْرَهُ ؛ وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ وَوُضُوءٍ وَصُفْرَةِ أَسْنَانٍ وَاسْتِيقَاطٍ مِنَ النَّوْمِ وَدُخُولِ بَيْتِهِ وَتَغْيِيرِ الْقَمَمِ مِنْ أَكْلِ كُلِّ كَرِيهِ الرِّيحِ وَتَرْكِ أَكْلِ ؛ وَيَجْزِي بِكُلِّ خَشَنٍ إِلَّا أَصْبَعَهُ الْحَشَنَةَ ، وَالْأَفْضَلُ بَارَاكُ وَيَابِسُ نَدَى ،

(فيحرم استعماله) أى المطلق المذكور (على الرجال والنساء) فلا فرق في حرمة إناء التقدين بين الرجال والنساء (في الأكل والشرب وغير ذلك) من وجوه الاستعمالات (وكذا اقتناؤه بلا استعمال) لأن الاتخاذ يجر إلى الاستعمال (حتى الميل) أى المروء (من الفضة) ومثله الحلال والابرة والقمقم (والمضيب بالذهب حرام) التضيب إصلاح الإناء فتحرم ضبة الذهب سواء الصغيرة والكبيرة (وقيل كالفضة) أى يفصل في ضبة الذهب التفصيل في ضبة الفضة وهو ما ذكره بقوله (وبالفضة إن كانت كبيرة للزينة فهي حرام) فيحرم استعمال الإناء التي هي فيه (أو صغيرة للحاجة حل) من غير كراهة (أو صغيرة للزينة أو كبيرة للحاجة كره ولم يحرم) الاستعمال (ومعنى التضيب) لغة (أن ينكسر موضع منه) أى المضيب (فيجعل موضع الكسر فضة تمسك بها) أى موضع الكسر (بها) أى بتلك الفضة إن جعلت الضمير للمستتر في تمسك تقديره أنت كان لفظ بها غير زائد بل محتاج إليه ، ومرجع الكبر والبصر العرف (وتكره أواني الكفار) أى استعمالها لأنهم لا يتقون النجاسة وكذا من لا يبالي من المسلمين مثل مدمى الخمر (ووثابهم) خرصا على يقين الطهارة (ويباح الإناء من كل جوهر نفيس) لانتفاء ظمور الخلاء والسرف فيه وذلك (كياقوت وزمرد) وغيرها من أنواع الجواهر .

(فصل: ويندب السواك) أى استعماله (في كل وقت) أى زمن طويل أو قصير (إلا لصائم بعد الزوال فيكره) له استعماله كراهة تنزيه (ويتأكد استحبابه لكل صلاة) فرضاً أو نفلاً (وقراءة) لقرآن أو حديث أو درس (ووضوء) ولو مجدداً (وصفرة أسنان) أو خضرتها من أثر طعام (واستيقاظ) أى إفاقة (من النوم) وإن لم يتغير القم ليلاً أو نهاراً (ودخول بيته) أى منزله (وتغير القم من أكل كل كريبه الريح) من نوم وبسل وشرب دخان فيتأكد السواك عند جميع ذلك (وترك أكل) فالمدار على تغيير القم من الأكل أو تركه (ويجزى) الاستياك (بكل خشن) أى طاهر يزيد وسخ الأسنان (إلا أصبعه الحشنة) لأن جزء الإنسان لا يسمى سواكاً له (والأفضل بآراك) أى أفضل أنواع السواك الآراك ، وهو شجر طويل يستاك بقضبانته (ويابس ندى) أى الأفضل من أنواع الآراك اليابس الذي ندى وبس بالماء أو بغيره لثمن وظيفته من جلاء الأسنان من غير ضرر إلا الأخضر الطرى .

وأن

وَأَنْ يَسْتَاكَ عَرْضًا ، وَيَبْدَأَ بِجَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَتَعَهَّدَ كِرَاسِيَّ أَضْرَاسِهِ ، وَيَنْوِي بِهِ السَّنَةَ . وَيَسْنُ قَلَمَ ظُفْرٍ ، وَقَصَّ شَارِبٍ ، وَتَنَّفَ إِبْطَ وَأَنْفَ لِمَنْ أَعْتَادَهُ ، وَحَلَّقَ عَائَةَ ، وَالْأَكْتَحَالَ وَتَرَا ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ ، وَغَسَلَ الْبَرَاجِمَ ، وَهِيَ عَقْدُ ظُهُورِ الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ شَقَّ تَنَفَّ الْإِبْطَ حَلَقَهُ . وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ ، وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضِهِ ، وَلَا بَأْسَ بِحَلْقِ كُلِّهِ ؛ وَيُحِبُّ الْحَتَانُ . وَيَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِسَوَادٍ إِلَّا لِفَرْضِ الْجِهَادِ ، وَيَسْنُ بِصُفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ ، وَخَضْبُ يَدَيِ مَرْجُوَّةٍ وَرَجُلِيهَا تَعْمِيمًا بِحُمْرٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى رَجَالٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ ؛ وَيُكْرَهُ تَنَفُّ الشَّيْبِ .

بَابُ الْوُضُوءِ

(وَأَنْ يَسْتَاكَ) فِي الْأَسْنَانِ (عَرْضًا) لَا طَوْلًا لثَلَاثًا يَجْرَحُ اللَّثَةَ فِي اللِّسَانِ طَوْلًا (وَيَبْدَأُ بِجَانِبِهِ الْأَيْمَنِ) مِنْ فَمِهِ مَنِهًا إِلَى نَصفِهِ وَيُثْقِي بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ إِلَى نَصفِهِ (وَيَتَعَهَّدُ كِرَاسِيَّ أَضْرَاسِهِ) بِلُطْفٍ (وَيَنْوِي بِهِ السَّنَةَ) حَتَّى يَحْصُلَ لَهُ الثَّوَابُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ضَمَنِ عِبَادَةِ كَالْوُضُوءِ وَالْإِحْرَامِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الثَّوَابُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ . (وَيَسْنُ قَلَمَ ظُفْرٍ) أَيُّ قَصِّهِ (وَقَصَّ شَارِبٍ) إِنْ طَالَ وَغَايَتُهُ بِدَوْنِ حُمْرَةِ الشَّفَةِ ، وَيُكْرَهُ اسْتِثْصَالُهُ وَحَلَقُهُ (وَتَنَفَّ إِبْطَ) فَإِنْ عَجَزَ عَنْ التَّنَفُّ حَلَقَهُ (وَأَنْفَ) أَيُّ شَعْرِ أَنْفٍ (لِمَنْ أَعْتَادَهُ) إِنْ طَالَ ، وَكُرِهَ بَعْضُهُمْ تَنَفُّ شَعْرِ الْأَنْفِ وَأَكْدَقَضَهُ (وَحَلَّقَ عَائَةَ) وَهِيَ الشَّعْرُ حَوْلَ الْفَرْجِ الْكَنَّ السَّنَةِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ خَلْقَهَا وَفِي الْمَرْأَةِ تَنَفُّهَا ، وَتُحِبُّ إِزَالَتُهَا عِنْدَ أَمْرِ الزَّوْجِ بِهَا (وَالْأَكْتَحَالَ) أَيُّ يَسْنُ الْأَكْتَحَالَ أَيُّ وَضْعِ الْكَحْلِ فِي الْعَيْنِ (وَتَرَا ثَلَاثًا) هُوَ يَدَلُّ مِنْ تَرَا (فِي كُلِّ عَيْنٍ) أَيُّ يَسْنُ الثَّلَاثَ فِي كُلِّ عَيْنٍ ، وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ لَيْسَ وَتَرَا (وَغَسَلَ الْبَرَاجِمَ) أَيُّ يَسْنُ إِزَالَةَ مَا عَلَى بَرَاجِمِهِ إِنْ وَضَلَ الْمَاءُ فِي الْوُضُوءِ وَالنَّسْلِ مِنْ غَيْرِ إِزَالَةٍ وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ الْبَرَاجِمِ (وَهِيَ عَقْدُ ظُهُورِ الْأَصَابِعِ) أَيُّ شَقُّ ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ (فَإِنْ شَقَّ تَنَفَّ الْإِبْطَ حَلَقَهُ ؛ وَيُكْرَهُ الْقَرْعُ وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضِهِ) بَلْ إِمَّا حَلَقَهُ جَمِيعًا أَوْ تَرَكَه كَاهٍ (وَلَا بَأْسَ بِحَلْقِهِ كَاهٍ) وَلَا يَكُونُ الْحَلْقُ مَنْدُوبًا إِلَّا فِي النَّسْكِ أَوْ فِي الْمَوْلُودِ عِنْدَ سَابِعِهِ (وَيُحِبُّ الْحَتَانُ) عَلَى كُلِّ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَهُوَ قَطْعُ الْجِلْدَةِ الَّتِي عَلَى حَشْفَةِ الذَّكَرِ ، وَقَطْعُ بَظَرِ الْأُنْثَى (وَيَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِسَوَادٍ) بَعْدَ ظُهُورِ الشَّيْبِ (إِلَّا لِفَرْضِ الْجِهَادِ) فَيَجُوزُ بَلْ يَطْلُبُ . (وَيَسْنُ) خَضْبُ الشَّيْبِ (بِصُفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ) وَإِنْ لَمْ يَعْمِ الشَّيْبُ (وَخَضْبُ يَدَيِ مَرْجُوَّةٍ) وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يَسْنُ لَهَا بَلْ يَكْرَهُ أَوْ يَحْرُمُ إِنْ تَحَقَّقَتْ (وَرَجُلِيهَا تَعْمِيمًا) لَا تَطْرِيفًا (بِحُمْرٍ) وَأَمَّا بِنَفِيرِهَا فَمَا يَحْصُلُ بِهِ التَّزِينُ كَالْتَطْرِيفِ فَلَا يَقَالُ إِنَّهُ يَسْنُ بَلْ لَا بَأْسَ بِهِ (وَيَحْرُمُ) الْخَضْبُ بِالْحُمْرِ (عَلَى الرِّجَالِ) لِأَنَّهُ فِيهِ تَشْبَهُهُ بِالنِّسَاءِ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَمَا دَاوَاةٍ (وَيُكْرَهُ تَنَفُّ الشَّيْبِ) لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، كَمَا يَحْرُمُ خَضْبُ الشَّيْبِ بِالسَّوَادِ عَلَيْهِمَا .

بَابُ الْوُضُوءِ

هُوَ بَضْمُ الْوَاوِ اسْمٌ لِلْفِعْلِ وَهُوَ الْمَزَادُ هُنَا ، وَبِالْفَتْحِ اسْمٌ لِمَا يَتَوَضَّأُ بِهِ ، وَهُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ ، وَالْمَصْدَرُ التَّوَضُّؤُ .

(فروضة) ستة : النية عند غسل الوجه ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، ومسح القليل من الرأس ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، والترتيب على ما ذكرناه .

(وسننه) ماعدا ذلك : فينوي المتوضي رفع الحدث ، أو الطهارة للصلاة ، أو لأمر لا يستباح إلا بالطهارة كتر المصحف أو غيره إلا المستحاضة ، ومن به سلس البول ومتينما فينوي استباحة فرض الصلاة . وشرطه النية بالقلب ، وأن تقترن بغسل أول جزء من الوجه : ويندب أن يتلفظ بها ، وأن تكون من أول الوضوء ، ويجب استصحابها إلى غسل أول الوجه ، فإن اقتصر على النية عند غسل الوجه كفي لكن لا يثاب على ما قبله من مضمضة واستنشاق ، وغسل كف : ويندب أن يسمى الله تعالى ،

(فروضة) أي أركانه (ستة : النية) لأنه عبادة فعلية محضة (عند غسل الوجه) فلو تقدمت على ذلك أو تأخرت لم تصح (وغسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين) أي معهما (ومسح القليل من) شعر (الرأس) أو بشرتها (وغسل الرجلين إلى الكعبين) أي معهما (والترتيب على ما ذكرناه) أي جار على حسب ما ذكره من البداءة بالنية مع الوجه إلى الرجلين (وسننه ماعدا ذلك) المذكور فكل ما يذكر زائداً عن ذلك يعلم أنه سنة وهو كثير فلذلك عبر عنه بهذا الجمل ؛ ثم شرع في تفصيل كيفية النية ، فقال (فينوي المتوضي رفع الحدث) أي رفع حكمه وهو حرمة الصلاة مثلاً لأن الحدث لا يرفع (أو الطهارة للصلاة) أو لاطواف أو الطهارة عن الحدث ؛ فإن اقتصر على لفظ الطهارة لم يصح ، بخلاف الوضوء فإنه لو نواه من غير لفظ فرض أو أداء فإنه يصح (أو لأمر لا يستباح إلا بالطهارة) معطوف على قوله للصلاة من عطف العام على الخاص يعني أنه كما يصح أن يقول في نيته نويت الطهارة للصلاة يصح أن يقول نويت الطهارة لأمر لا يستباح إلا بالطهارة بهذا الموم أو ينوي فرداً من ذلك كأن يقول نويت استباحة سجدة التلاوة ونحو ذلك (كس للمصحف أو غيره) تنكبة جمعة (إلا المستحاضة ومن به سلس البول ومتينما) فلا يكفي كل واحد منهم هذه النيات لأن حدثهم لا يرتفع (فينوي) كل واحد منهم (استباحة فرض الصلاة) لأن هذا هو الذي أباحه له الشارع فلا ينوي غيره (وشرطه) أي ماذكر من النيات (النية بالقلب) والشرطية منصبة على كونها بالقلب (وأن تقترن بغسل أول جزء من الوجه) فلا تكفي نية الوضوء عند اليدين أوّل الوضوء ولا بعد الوجه ، وإذا غسل جزءاً من الوجه ولم يقترن به النية وجب إعادة غسله بشرطية اقترانها بأول جزء ليكون واقعاً عن الواجب وإلا فالشرطية اقترانها بأي جزء من الوجه (ويندب أن يتلفظ بها) أي النية ليساعد اللسان القلب (وأن تكون من أول الوضوء) فيلحظ النية من أول غسل اليدين ليحصل له ثوابها ، فإن خلت عن النية لم يثب عليها ؛ والأولى أن ينوي سنن الوضوء عند غسل اليدين ، ثم ينوي سنن غسل الوجه نية من النيات المتقدمة (ويجب استصحابها إلى غسل أول الوجه) يعني إذا نوى رفع الحدث عند غسل اليدين يجب عليه لتكفي هذه النية عن النية الواجبة أن يستصحابها حتى يغسل شيئاً من وجهه وإلا فلا تكفي عن النية الواجبة (فإن اقتصر على النية عند غسل الوجه كفي لكن لا يثاب على ما قبله من مضمضة واستنشاق وغسل كف) لخلوها عن النية (ويندب أن يسمى الله تعالى) في أوله بأن يقول باسم الله أو يكلمها ؛ ويسن التهوّد قبلها ، وأن يزيد بعدها الحمد الذي جعل الماء طهوراً إلخ .

وَأَنْ يَغْسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا آتَى بِهَا فِي أَثْنَائِهِ ، فَإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ يَدِهِ كُرِهَ
 غَسْمُهَا فِي دُونَ الْقُلْتَيْنِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَاكُ وَيَتَضَمَّضُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ ، فَيَتَضَمَّضُ
 مِنْ غُرْفَةٍ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَضَمَّضُ مِنْ أُخْرَى ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَضَمَّضُ مِنَ الثَّالِثَةِ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ،
 وَيَبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا فَيَفْرِقُ ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنْابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ
 إِلَى الذَّقَنِ طَوْلًا ، وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا . فَهُوَ مَوْضِعُ النَّمَمِ ، وَهُوَ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي عَمَّ الْجَبْهَةَ
 كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا ، وَيَجِبُ غَسْلُ شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهَا خَفِيفَةً كَانَتْ أَوْ كَثِيفَةً
 كَالْحَاجِبِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْفَقَةِ وَالْعَذَارِ وَالْهَدَبِ وَشَعْرِ الْخَدِّ إِلَّا اللَّحْيَةَ وَالْعَارِضِينَ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا
 وَبَاطِنِهَا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهُمَا عِنْدَ الْخَفَةِ فَظَاهِرُهَا فَقَطْ . عِنْدَ الْكثَافَةِ ، لَكِنْ يُنْدَبُ التَّخْلِيلُ حِينَئِذٍ وَيَجِبُ إِفَاضَةُ
 الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ .

(وَأَنْ يَغْسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا) فَإِنْ تَقَيَّنَ طَهْرَهَا لَمْ يَكُرِهْ لَهُ غَسْمُهَا ، وَإِنْ تَقَيَّنَ نَجَاسَتَهَا حَرَّمَ غَسْمُهَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ (فَإِنْ
 تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا آتَى بِهَا فِي أَثْنَائِهِ) أَيْ الْوُضُوءَ ، فَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ (فَإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ يَدِهِ كُرِهَ
 غَسْمُهَا فِي دُونَ الْقُلْتَيْنِ) لِثَلَاثِ تَغْمِغٍ بِالنَّجَاسَةِ (قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا) وَلَا تَزُولُ السَّكَرَاهَةُ بِغَسْلِهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّ الشَّارِعَ
 غَيَّرَ السَّكَرَاهَةَ بِالنَّسْلِ ثَلَاثًا (ثُمَّ يَسْتَاكُ) جَعَلَ الْإِسْتِيَاكَ بَعْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَبْنَى الْوُضُوءِ الْدَاخِلَةِ
 (وَيَتَضَمَّضُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا) أَيْ كُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ) جَمْعُ غُرْفَةٍ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ ، وَفِي الْجَمْعِ بِالضَّمِّ ،
 وَيُحْزَرُ اتِّبَاعُ الرَّاءِ (فَيَتَضَمَّضُ مِنْ غُرْفَةٍ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَضَمَّضُ مِنْ أُخْرَى ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَضَمَّضُ مِنَ الثَّالِثَةِ
 ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ) وَهَذِهِ أَفْضَلُ الْكَيْفِيَّاتِ . وَيَحْصُلُ أَصْلُ السَّنَةِ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ يَتَضَمَّضُ مِنْهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْهَا ثَلَاثًا
 أَوْ يَتَضَمَّضُ مِنْهَا ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مَرَّةً ثُمَّ كَذَلِكَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً (وَيَبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا فَيَفْرِقُ) لِثَلَاثِ سَبْقِهِ مَاءِ الْبُضْمَةِ
 فَيَفْطُرُ (ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ) أَيْ الْوَجْهَ (مَا بَيْنَ مَنْابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ) أَيْ الْقِيَاسِ مِنْ ثَأْنِهَا أَنْ يَنْبِتَ فِيهَا
 شَعْرٌ (إِلَى الذَّقَنِ) أَيْ ثَمَرِ اللَّحْيَيْنِ (طَوْلًا) أَيْ هَذَا حَدُّهُ طَوْلًا (وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا) هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ
 (فَهُوَ مَوْضِعُ النَّمَمِ) لِأَنَّهُ نَازِلٌ عَنْ مَنْبِتِ الشَّعْرِ فِي الْعَادَةِ لِمَوْضِعِ الصَّلَعِ (وَهُوَ) أَيْ مَوْضِعُ النَّمَمِ (مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي
 عَمَّ الْجَبْهَةَ كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا) وَهَذَا الشَّعْرُ هُوَ النَّمَمُ وَالْجِلْدُ الَّذِي تَحْتَهُ هُوَ مَوْضِعُهُ فَيَجِبُ غَسْلُهُ وَمَا عَلَيْهِ (وَيَجِبُ غَسْلُ
 شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَ) . غَسْلُ (الْبَشْرَةِ تَحْتَهَا خَفِيفَةً كَانَتْ) تِلْكَ الشُّعُورُ (أَوْ كَثِيفَةً) وَالْخَفِيفَةُ مَا يَرَى
 مَا تَحْتَهَا عِنْدَ النَّظَرِ مَعَ الْقَرَبِ ، وَالْكَثِيفَةُ ضِدُّهَا ؛ ثُمَّ مِثْلُ لَشُعُورِ الْوَجْهِ (كَالْحَاجِبِ) الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الْعَيْنَيْنِ (وَالشَّارِبِ)
 الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الشِّفَةِ الْعُلْيَا (وَالْعَنْفَقَةِ) الشَّعْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَى الشِّفَةِ السُّفْلَى (وَالْعَذَارِ) هُوَ الشَّعْرُ الْهَازِي لِلْأُذُنَيْنِ
 (وَالْهَدَبِ) بَضْمُ الْمَاءِ وَهُوَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى أَجْفَانِ الْعَيْنِ (وَشَعْرُ الْخَدِّ إِلَّا اللَّحْيَةَ وَالْعَارِضِينَ) مُسْتَقْنَى مِنْ شُعُورِ
 الْوَجْهِ كُلِّهَا (فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهُمَا عِنْدَ الْخَفَةِ فَظَاهِرُهَا فَقَطْ عِنْدَ الْكثَافَةِ) وَالْبَاءُ بِمَعْنَى الْوَادِ
 وَهَذَا هُوَ مَحْطُ الْإِسْتِنَاءِ (لَكِنْ يُنْدَبُ التَّخْلِيلُ حِينَئِذٍ) أَيْ عِنْدَ الْكثَافَةِ (وَيَجِبُ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ
 اللَّحْيَةِ) هُوَ الْمُرْسَلُ الْخَارِجُ عَنْ حَدِّهَا ، وَيَكُونُ نَازِلًا ،

عَنِ الدَّقْنِ . وَيَجِبُ غَسْلُ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ وَسَائِرِ مَا مُحِيطُ بِالْوَجْهِ لِيَتَحَقَّقَ كَالَهُ . وَسُنَّ أَنْ يَخْلَلَ اللِّحْيَةَ مِنْ أَسْفَلِهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْقَاقَيْهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ قُطِعَتْ مِنَ السَّاعِدِ وَجِبَ غَسْلُ الْبَاقِي أَوْ مِنْ مَفْصَلِ الْمِرْفَقِ لَزِمَهُ غَسْلُ رَأْسِ الْعَضُدِ أَوْ مِنَ الْعَضُدِ نُدْبُ غَسْلِ بَاقِيهِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ فَيَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ فَيَذْهَبُ بِيَدَيْهِ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ كَانَ أَقْرَعَ أَوْ مَانَبَتَ شَعْرَهُ أَوْ كَانَ طَوِيلًا أَوْ مَضْفُورًا لَمْ يَنْدُبِ الرَّدُّ فَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ بِلَا مَدٍّ بِحَيْثُ بَلَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، وَهُوَ بَعْضُ شَعْرَةٍ لَمْ تَخْرُجْ بِالْمَدِّ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ أَوْ قَطَرَ وَلَمْ يَسِلْ أَوْ غَسَلَهُ كَفِي ، فَإِنْ شَقَّ نَزْعَ عِمَامَتِهِ كَمَّلَ عَلَيْهَا بَعْدَ مَسْحِ مَا يَجِبُ ، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا ، ثُمَّ صِبَاخِيهِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا ، فَيَدْخُلُ خَنْصَرِيهِ فِيهِمَا ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ ثَلَاثًا ،

(عن الدقن) فيجب غسل ظاهره دون باطنه الملاقى للصدر والداخل في خلال الشعر (ويجب غسل جزء من الرأس وسائر ما يحيط بالوجه) وسائر معطوف على الرأس أي يجب في غسل الوجه أن ينسل معه شيئاً من الرأس وما يحيط بالوجه من العنق من جانبيه (ليتحقق كاله) إذ ملائيم الواجب إلا به فهو واجب . (وسن أن يخلل اللحية) الكثيفة التي لا يجب إلا غسل ظاهرها (من أسفلها بماء جديد) بأن يأخذ غرفة من ماء ويدخل أصابعه من أسفل اللحية في خلال الشعر (ثم ينسل يديه مع مرققيه) إذ اليد المفروض غسلها بعد الوجه من رءوس الأصابع مع المرققين (ثلاثاً) لأتهما من الأعضاء السنون تثليث العمل فيها (فإن قطعت من الساعد) الذي هو قصبه اليد (وجب غسل الباقي) إذ اليسور لا يسقط بالمسور (أو) قطعت (من مفصل المرفق لزمه غسل رأس العضد) لأن المرفق الواجب غسله مجموع عظام ثلاث في رأس العضد اثنان ، ورأس الساعد ما إذا سبل عظم الساعد بقي العظامان (أو من العضد ندب غسل باقيه) أي العضد محافظة على التحجيل (ثم يمسح رأسه) بعد غسل يديه (فابدأ) بمقدم رأسه (إتينا بالفضل وإلا فالفرض يحصل بأي كيفية من مسح بعض رأسه) فيذهب بيديه إلى قفاه (بعد بدئه بمقدم رأسه) ثم يردّهما إلى المكان الذي بدأ منه يفعل ذلك ثلاثاً (إتينا بالثليث الندوب ، ويحسن له الرّد والذهاب مرة إن كان له شعر ينقلب (فإن كان أقرع أو مانبت شعره أو كان طويلاً أو مضفوراً لم يندب الرد) لاستعمال الماء . ثم بين المسح الواجب ، فقال (فلو وضع يده بلا مدٍّ بحيث بلّ ما ينطلق عليه الاسم وهو بعض شعرة لم تخرج بالمدّ عن حدّ الرأس) فلو خرجت عن حدّه لم يكن المسح عليهما (أو قطر ولم يسل أو غسله) أي ما يسمى رأساً (كفي) كل ما ذكر (فإن شق نزع عمامته) أي المتوضئ (كل) بالمسح (عليها) أي العمامة ، والمشقة ليست قيدا لكن بشرط أن يكون المسح عليها (بعد مسح ما يجب) مسحه (ثم يمسح أذنيه) بعد مسح رأسه الذي يلي الوجه (ظاهراً وباطناً) الأحسن نصّبهما على التمييز وباطن الأذن ما يلي الرأس وظاهرها (بماء جديد) لا يبلل مسح الرأس (ثلاثاً ثم) يمسح (صباخيه) أي خرق أذنيه (ثلاثاً) فيدخل خنصره بماء جديد فيهما (أي الصباخين، وظاهر المصنف أن مسح الصباخين سنة مستقلة عن مسح الأذنين وهي طريقة له وكلام غيره يعمل مسح الصباخين داخلاً في مسح الأذنين (ثم يغسل رجليه مع كعبيه ثلاثاً) أي ثلاث مرات ليكون آتياً بستة التليث .

فَلَوْ شَكَ فِي تَثْلِيثِ عَضْوٍ أَخَذَ بِالْأَقْلِ ، فَيَكْمُلُ ثَلَاثًا يَقِينًا ، وَيَقْدُمُ الْيَمْنَى مِنْ يَدٍ وَدِرْجِلٍ لَا كَفَّ وَخَدَّ
وَأُذُنٍ فَيُطَهِّرُهُمَا دَفْعَةً وَيُطِيلُ الْغُرَّةَ بِأَنْ يَغْسِلَ مَعَ وَجْهِهِ مِنْ رَأْسِهِ وَعُنُقِهِ زَائِدًا عَنِ الْقَرَضِ وَالتَّحْجِيلِ بِأَنْ
يَغْسِلَ فَوْقَ مِرْقَئِهِ وَكَعْبِيهِ ، وَغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ الْعُضْدِ وَالسَّاقِ ، وَيُوَالِي الْأَعْضَاءَ ، فَإِنْ فَرَّقَ وَلَوْ طَوِيلًا صَحَّ
بَغَيْرِ تَجْدِيدِ نِيَّةٍ ، وَيَقُولُ بَعْدَ فَرَاحِهِ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ . اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنْ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ، سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، وَلِلْأَعْضَاءِ ادْعِيَةٌ تُقَالُ عِنْدَهَا لَا أَصْلَ لَهَا ،
وَأَدَابُهُ اسْتِقْبَالُ الْقَبْلَةِ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ، وَيَبْدَأُ بِأَعْلَى وَجْهِهِ ، وَلَا يَلْطُمُهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ
غَيْرُهُ بَدَأَ بِمِرْقَئِهِ وَكَعْبِيهِ ، وَإِنْ صَبَّ عَلَى نَفْسِهِ بَدَأَ بِأَصَابِعِهِ ، وَيَتَعَهَّدُ أَمَاقَ عَيْنَيْهِ وَعَقْبِيهِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا
يَخَافُ إِغْفَالَهُ سِيمًا فِي الشِّتَاءِ ، وَيَحْرُكُ خَاتَمًا لِيَدْخُلَ الْمَاءُ تَحْتَهُ ، وَيَخْلُلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرٍ يَدُهُ الْيُسْرَى يَبْدَأُ
بِخَنْصَرِ رِجْلِهِ الْيَمْنَى مِنْ أَسْفَلٍ وَيَخْتِمُ بِخَنْصَرِ الْيُسْرَى ،

(فلو شك في تثليث عضو) يسن تثليثه (أخذ بالأقل فيكمل ثلاثا يقينا) وينتفى الشك عن كونها ثلاثا (ويقدم اليمنى
من يد ورجل) على يسراها في الوضوء وكذا في كل أمر شريف (لا كفَّ وخدَّ وأذن فيطهرهما دفعة) فتطهير كل
على حدة خلاف السنة لسهولة غسلهما معا (و) أن (يطيل الغرة) أي يسن تطويلها (بأن يغسل مع وجهه من رأسه
وعنقه زائداً عن القرض والتحجيل) بالنصب عطفاً على الغرة (بأن يغسل فوق مرقئيه وكعبيه) في يديه ورجليه
(وغايته) أي التحجيل (استيعاب العضد والساق) بالفعل (و) ينبغي أن (يوالي الأعضاء) بحيث لا يحف الأول قبل
غسل الثاني خروجاً من خلاف من أوجبه (فإن فرق ولو طويلاً صح) وفاته السنة وأتى بالباقي (بغير تجديد نية)
ولا يكون طول الزمان قاطعاً للنية (ويقول بعد فراغه) من الوضوء ندباً (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين ، سبحانك
اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت) الواو زائدة فالكل جملة واحدة أو عاطفة أي وبحمدك سبحتك (أستغفرك)
أطلب منك مغفرة أي ستر ماصدر مني من نقص فهمي لا تستدعي سبق ذنب (وأتوب إليك) ظاهر كلامهم ندب
وأتوب إليك ولو لم يمتلبس بالتوبة وفيه أنه كذب . ونجاء بأنه خبر بمعنى الإنشاء أي أسألك أن تتوب علي ، أو ياق
على خبريته والمعنى أنه بصورة التائب الخاضع الدليل ويأتي مثل ذلك في وجهت وجهي وخشع لك سمعي (وللأعضاء
ادعية تقال عندها لا أصل لها) في السنة (وأدابه) جمع أدب بمعنى مستحب فهمي من السنن ، وعبر عنها بالأداب تفنناً
(استقبال القبلة ولا يتكلم لغير حاجة) لأنه في عبادة (ويبداً بأعلى وجهه) لأنه أشرف الأعضاء فلذا خص بالسجود
عليه (ولا يلطمه بالماء) خوفاً من الضرر (فإن صب عليه غيره بدأ بمِرْقَئِهِ) في يديه (وكعبيه) في رجليه (وإن
صب على نفسه بدأ بأصابعه) أي يديه ورجليه (ويتعهد أَمَاقَ عَيْنَيْهِ) هي جمع مَأَقٍ وهو طرف العين بما يلي الأنف
(وعقبه ونحوهما) المقب مؤخر القدم (مما يخاف إغفاله) أي تركه (سيما في) وقت (الشتاء) فإن الغالب فيه تراكم
أوساخ تمنع وصول الماء للجلد (ويخلل أصابع رجليه بخنصر يده اليسرى يبدأ بخنصر رجليه اليمنى من أسفل ويختم
بخنصر اليسرى) للاتباع في ذلك ؛ وأما أصابع يديه

وَيُكْرَهُ أَنْ يَغْسَلَ غَيْرَهُ أَعْضَاءَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَتَقْدِيمُ يَسَارِهِ، وَالْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ . وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مَدٍّ وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلَاثٌ بَغْدَادِيٌّ، وَلَا يَنْقُصُ مَاءُ الْغُسْلِ عَنْ صَاعٍ؛ وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِ، وَلَا يَنْشَفُ أَعْضَاءُهُ، وَلَا يَنْفُضُ يَدَيْهِ، وَلَا يَسْتَعِينُ بِأَحَدٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَمْسَحُ الرِّقْبَةَ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ لَمْ يَصَحَّ الْوُضُوءُ؛ وَلَوْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ عَضْوٍ لَزِمَهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ أَوْ بَعْدَ فَرَاغِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ . وَيُنْدَبُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِمَنْ صَلَّى بِهِ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا . وَيُنْدَبُ الْوُضُوءُ لِمَنْ يَرِيدُ أَكْلًا أَوْ شَرْبًا أَوْ نَوْمًا أَوْ جَمَاعًا آخَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

يُجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ فِي الْوُضُوءِ لِلسَّافِرِ سَفَرًا مُبَاحًا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالَيْنِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً؛ وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ الثَّبَسِ، فَإِنْ مَسَحَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا حَضَرَ أَوْ سَفَرَ أَوْ سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ أَوْ شَكَّ هَلْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ سَفَرًا

فِيخَالِهَا بِالتَّشْيِيقِ (ويكره أن يغسل غيره أعضاءه إلا لعذر) لأنه صفة التَّكْبِيرِ (وتقديم يساره) من يد ورجل على يمينه (والإسراف في الماء) عن القدر الوارد (ويندب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدٍّ وهو رطل وثلث بغدادي) لأنه الرطل الشرعي (ولا ينقص ماء الغسل عن صاع؛ والصاع خمسة أرتال وثلث رطل بالعراق) وأما الزيادة على ذلك فهي من الإسراف الذي نص على أنه مكروه (و) يسن أن (لا ينشف أعضاءه) لأنه أثر عبادة فاستحب بقاؤه (ولا ينفذ يديه) لأنه كالترتيب (ولا يستعين بأحد يصب عليه) إلا الحاجة في ذلك كله (ولا يمسح الرقبة) لأنه زيادة في العبادة من غير أصل (ولو كان تحت أظفاره وسخ يمنع وصول الماء لم يصح الوضوء) وقل الغزالي بمسح الوضوء وأنه يعني عنه (ولو شك في أثناء الوضوء في غسل عضو لزمه) غسله (مع ما بعده) لأجل الترتيب (أو بعد فراغه) أي الوضوء (لم يلزمه شيء) لأن الشك بعد فراغ العبادة لا يؤثر إلا في النية (ويندب تجديد الوضوء) بأن يتوضأ من غير أن يطرأ حدث (لمن صلى به فرضاً أو نفلاً) أما من لم يصل به فلا يندب له التجديد (ويندب الوضوء) الكامل (لجنب يريد أكلًا أو شرباً أو نوماً أو جماعاً آخر) وأما الحائض والنفساء فلا يسن ذلك لهما لأن حدثهما مستمر (والله أعلم) .

(بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ)

وهو من خصائص هذه الأمة (يجوز المسح على الخفين في الوضوء) عبر بالجواز ليفيد أن الأصل فيه الجواز والنقل أفضل، وسأأتى شروط الخف آخر الباب وهو خاص بالوضوء فلا يجوز في الغسل والتجاسة (للسافر سفرًا مباحًا) بأن لا يكون سفر معصية (تقصر فيه الصلاة) بأن يكون مرحلتين فأكثر (ثلاثة أيام ولياليتين) أي يمسح في الوضوء لصلواتها (والقيم يوماً وليلة) وكذا المسافر الذي اختل شرط من شروطه (وابتداء المدَّة من الحدث) أي من تمام الحدث الأصغر أو الأكبر (بعد اللبس فأت مسجها) أي الخفين (أو أحدهما حضراً ثم سافر أو سافراً ثم أقام أو شك هل ابتداء المسح سفرًا

أَوْحَضَرَ أَتَمَّ مَسَحَ مُقِيمٍ فَقَطْ ، وَلَوْ أَحْدَثَ حَضَرَ أَوْ مَسَحَ سَفَرًا أَتَمَّ مَدَّةَ مُسَافِرٍ سَوَاءَ مَضَى عَلَيْهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ بِكَمَالِهِ فِي الْحَضَرِ أَمْ لَا ، فَإِنْ شَكَّ فِي انْقِضَاءِ الْمَدَّةِ لَمْ يَمْسَحْ فِي مَدَّةِ الشَّكِّ ، فَإِنْ شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ وَقْتُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ بَنَى أَمْرَهُ عَلَى أَنَّهُ الظُّهْرُ ، وَلَوْ اجْتَنَبَ فِي الْمَدَّةِ وَجَبَ النَّزْعُ لِلْفُسْلِ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى وَضُوءٍ كَامِلٍ ، وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا سَاتِرًا لِجَمِيعِ مَحَلِّ الْفَرَضِ ، مَانِعًا لِنُفُوذِ الْمَاءِ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِمَا لَتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ سَوَاءَ كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ لَبَدٍ أَوْ خَرَقٍ مُطَبَّقَةٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ مُشَقُّوقًا شَدَّ بِشَرَجٍ ، وَلَوْ لَبَسَ خُفًّا فِي رَجُلٍ لَيَمْسَحَهُ ، وَيَغْسِلُ الْأُخْرَى أَوْ ظَهَرَ مِنَ الرَّجُلِ شَيْءٌ وَإِنْ قَلَّ مِنْ خَرَقٍ فِي الْخُفِّ لَمْ يَحِمْزْ ، وَالْحَرْمُوقُ هُوَ خُفٌّ فَوْقَ خُفٍّ ، فَإِنْ كَانَ الْأَعْلَى قَوِيًّا وَالْأَسْفَلُ مَخْرَقًا فَلَهُ مَسَحُ الْأَعْلَى ، وَإِنْ كَانَا قَوِيَيْنِ أَوْ الْقَوِيُّ الْأَسْفَلُ لَمْ يَكْفِ مَسَحُ الْأَعْلَى ، فَإِنْ وَصَلَ الْبَلَلُ مِنْهُ إِلَى الْأَسْفَلِ كَفَى

أَوْحَضَرَ أَتَمَّ مَسَحَ مُقِيمٍ فَقَطْ) لِأَنَّهُ الْيَقِينُ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الشَّكِّ (وَلَوْ أَحْدَثَ حَضَرَ أَوْ مَسَحَ سَفَرًا أَتَمَّ مَدَّةَ مُسَافِرٍ) إِنْ دَامَ سَفَرٌ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالمَسَحِ لَا بِالْحَدَثِ (سَوَاءَ مَضَى عَلَيْهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ بِكَمَالِهِ فِي الْحَضَرِ أَمْ لَا ، فَإِنْ شَكَّ فِي انْقِضَاءِ الْمَدَّةِ) كَأَنْ نَسِيَ وَقْتُ ابْتِدَاءِ مَسَحِهِ (لَمْ يَمْسَحْ فِي مَدَّةِ الشَّكِّ لِأَنَّ الْمَسَحَ رَخِصَةٌ) فَإِذَا شَكَّ فِيهَا رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ (فَإِنْ شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ وَقْتُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ بَنَى أَمْرَهُ عَلَى أَنَّهُ الظُّهْرُ) لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَتْرَكُ الْمَسَحَ فِي الْوَقْتِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الشَّكَّ إِنَّمَا يُوْثِّرُ فِي مَنَعِ الْمَسَحِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِانْقِضَاءِ الْمَدَّةِ ، فَلَوْ زَالَ الشَّكُّ وَتَحَقَّقَ بَقَاءُ الْمَدَّةِ جَازَ الْمَسَحُ وَعَلَيْهِ لَوْ كَانَ مَسَحَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَلَى الشَّكِّ فِي أَنَّهُ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ وَصَلَّى ثُمَّ زَالَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَعَلِمَ أَنَّ ابْتِدَاءَهُ وَقَعَ فِي السَّفَرِ فَلَهُ إِعَادَةُ صَلَاةِ الْيَوْمِ الثَّانِي لِأَنَّهُ صَلاَهَا مَعَ الشَّكِّ ، وَيجوزُ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِالمَسَحِ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ لَعَلَّهُ يَبْقَاءُ الْمَدَّةُ (وَلَوْ اجْتَنَبَ وَجِبَ النَّزْعُ لِلْفُسْلِ) وَمِثْلُ الْجَنَابَةِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ (وَشَرْطُهُ أَنْ يَلْبَسَهُ عَلَى وَضُوءٍ كَامِلٍ) أَيْ بَعْدَ تَمَامِهِ ، فَلَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ لَبَسَ خُفًّا ثُمَّ غَسَلَ الثَّانِيَةَ وَلَبَسَ خُفًّا لَمْ يَصِحْ (وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا) فَلَا يَصِحُّ الْمَسَحُ عَلَى الْخُفِّ النَّجِسِ وَلَا الْمُنَجَّسِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَنَبِّسًا بِمَا يَعْنِي عَنْهُ وَلَمْ يَصِبْهُ مَاءُ الْمَسَحِ وَ (سَاتِرًا لِجَمِيعِ مَحَلِّ الْفَرَضِ) فَيَضُرُّ رُؤْيَا الرَّجُلِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ إِلَّا مِنَ الْأَعْلَى وَ (مَانِعًا لِنُفُوذِ الْمَاءِ) إِذَا صَبَّ عَلَيْهِ فَلَا يَسِلُّ إِلَى الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ مَحَلِّ الْحَرَزِ ، فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا مِنْهُ لَا يَضُرُّ (يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِمَا لَتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ) عِنْدَ الْحَطِّ وَالتَّرْحَالِ وَغَيْرِهَا مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لغيرِهِ فَلَا يَكْفِي رَقِيقٌ يَتَخَرَّقُ بِالْمَشْيِ عَنْ قَرَبٍ وَلَا ثَقِيلٌ وَلَا ضَيْقٌ وَلَا مَفْرُطٌ سَعَةً (سَوَاءَ كَانَ الْخُفُّ (مِنْ جِلْدٍ أَوْ لَبَدٍ) أَيْ صَوْفٍ مَلْبَدٍ (أَوْ خَرَقٍ مُطَبَّقَةٍ) مَجْعُولٌ بِمَضْيَعَتِهَا عَلَى بَعْضِ (أَوْ) مِنْ (خَشَبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ) فَلَا يَشْتَرِطُ خُصُوصُ الْخُفِّ الْمَعْتَادِ (أَوْ مُشَقُّوقًا شَدَّ بِشَرَجٍ) يَعْنِي لَوْ كَانَ الْخُفُّ مَفْتُوحًا وَجُعِلَ لَهُ عَرِي كَالْمَعْتَادِ الْآنَ جَازَ الْمَسَحُ عَلَيْهِ (وَلَوْ لَبَسَ خُفًّا فِي رَجُلٍ) وَاحِدَةٍ (لَيَمْسَحَهُ وَيَغْسِلُ الْأُخْرَى) أَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدَةٌ فَلَهُ الْمَسَحُ بَعْدَ لَبْسِهَا عَلَى طَهَارَةٍ (أَوْ ظَهَرَ مِنَ الرَّجُلِ شَيْءٌ وَإِنْ قَلَّ مِنْ خَرَقٍ فِي الْخُفِّ لَمْ يَحِمْزْ) الْمَسَحُ فِي هَاتَيْنِ الْعُورَتَيْنِ (وَالْجَرْمُوقُ هُوَ خُفٌّ فَوْقَ خُفٍّ) هَذَا تَعْرِيفُهُ وَحُكْمُ الْمَسَحِ مَذْكُورٌ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ كَانَ الْأَعْلَى قَوِيًّا وَالْأَسْفَلُ مَخْرَقًا فَلَهُ مَسَحُ الْأَعْلَى) لِأَنَّهُ هُوَ الْخُفُّ وَمِثْلُهُ كَاللِّفَافَةِ (وَإِنْ كَانَا قَوِيَيْنِ أَوْ الْقَوِيُّ الْأَسْفَلُ لَمْ يَكْفِ مَسَحُ الْأَعْلَى) فِي الْعُورَتَيْنِ (فَإِنْ وَصَلَ الْبَلَلُ مِنْهُ إِلَى الْأَسْفَلِ كَفَى) بِشَرْطِ هُوَ أَنْ لَا يَقْصِدَ الْأَعْلَى فَقَطْ

سَوَاءٌ قَصَدَ مَسْحَهُمَا أَوْ الْأَسْفَلَ فَقَطُّ أَوْ أَطْلَقَ لَا إِنْ قَصَدَ الْأَعْلَى فَقَطُّ . وَيُسَنُّ مَسْحُ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلِهِ وَعَقْبِهِ خُطُوطاً بِلَا اسْتِيعَابٍ وَلَا تَكَرُّارٍ فَيَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى تَحْتَ عَقْبِهِ وَيَمْنَاهُ عِنْدَ أَصَابِعِهِ ، وَيَمُرُّ الْيُمْنَى إِلَى السَّاقِ وَالْيُسْرَى إِلَى الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ أَقْلٍ جُزْءٍ مِنْ ظَاهِرِ أَعْلَاهُ مُحَازِيًا لِحُلِّ الْفَرْضِ كَفَى ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَسْفَلِ أَوْ الْعَقْبِ أَوْ الْحَرْفِ أَوْ الْبَاطِنِ مِمَّا يَلِي الْبَشْرَةَ فَلَا ، وَمَتَى ظَهَرَتِ الرَّجُلُ بَنَزَعٍ أَوْ بَخْرَقٍ وَهُوَ بِوَضْعِ الْمَسْحِ كَفَاهُ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ فَقَطُّ .

بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا الْخَارِجُ مِنْ قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ أَوْ ثِقْبَةٍ تَحْتَ السَّرَةِ مَعَ انْسِدَادِ الْخُرْجِ الْمُعْتَادِ عَيْنًا أَوْ رِيحًا مُعْتَادًا أَوْ نَادِرًا كَدُودٍ وَحَصَاةٍ إِلَّا الْمَنَى فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْغُسْلَ ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ . وَصُورَةٌ ذَلِكَ أَنْ يَنَامَ مُكْنًا مُقَعَّدَةً فَيَحْتَلِمُ أَوْ يَنْظُرَ بِشَهْوَةٍ فَيَنْزِلُ وَإِلَّا فَتَرْتِجَامُ أَوْ نَامَ مُضْطَجِعًا فَأَنْزَلَ أُنْتَقَضَ بِاللَّسِّ أَوْ بِالنَّوْمِ

(سواء قصد مسحهما أو الأسفل فقط أو أطلق) بأن لم يقصد واحداً بعينه (لا إن قصد الأعلى فقط) فإنه لا يكفي (ويسن مسح أعلى الخف) وهو ما فوق ظهر الرجل (وأسفله) ملاقى القدم (وعقبه) ملاقى المؤخر (خطوطاً) هو سنة مستقلة (بلا استيعاب) لأنه خلاف الأولى (ولا تكرار) لأنه مكروه (فيضع يده اليسرى تحت عقبه ويمناه عند أصابعه ويمر اليمنى إلى الساق واليسرى إلى الأصابع) وهذه أسهل الكيفيات هذا إن أراد السكال (فإن اقتصر على مسح أقل جزء من ظاهر أعلاه) أى شرط الجزء الذى يكفي في المسح أن يكون من أعلاه الظاهر حال كون ذلك الجزء (محاذياً لحل الفرض كفى) جواب إن (وإن اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف) محترز شرط الأعلى (أو الباطن مما يلي البشرة) محترز الظاهر (فلا) يكفي المسح على ذلك (ومتى ظهرت الرجل بنزع أو بخرق) مما يفسد اللبس (وهو بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط) ولا ينتقض وضوءه .

(بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ)

هو لذة الشيء الحادث ، وشرعاً يطلق على الأمر الاعتبارى الذى يقوم بالأعضاء فيمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج وعلى الأسباب التى ينتهى بها الطهر ، وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثانى (وهى أربعة) والنقض بها تعبدى فلا يقاس عليها غيرها (أحدها الخارج من قبل أو دبر) ريح أو غيره (أو ثقبه تحت السرة مع انسداد المخرج المعتاد) وهو القبل والدبر فإذا عرض لهما انسداد وخرج الخارج من منفحة تحت السرة نقض وأما لو خلق وهما منسدان فينقض الخارج من أى محل يعتاد الخروج منه ولا نقض بدم حجامه أو فصادة (عينا أو ريحاً معتاداً أو نادراً كدود وحصاة) فينقض الوضوء إذا خرج محاذياً (إلا المني) إذا خرج من القبل (فإنه يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء) لأنه أوجب أعظم الأمرين فلا يوجب أدونهما (وصورة ذلك) أى عدم نقض المني (أن ينام ممكناً مقعده فيحتلم أو ينظر بشهوة فينزل) فهذان تمنعان فيهما نزول المني عن نوم أو ملامسة فيقال إن الطهر الأصغر باق والطهر العام زال (وإلا فلو جامع أو نام مضطجعا فأنزل انتقض باللس) بالنسبة للأول (أو النوم) بالنسبة للثانى .

(الثانى)

(الثاني) زوال عقله إلا النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض سواء الراكب والمستند ولو شيء لو أزيل لسقط وغيرهما، فلو نام ممكناً فزالت ألتاء قبل انتباهه انتقض أو بعده أو معه أو شك أو سقطت يده على الأرض وهو نائم ممكن مقعده أو نعس وهو غير ممكن وهو يسمع ولا يفهم، أو شك هل نام أو نعس، أو هل نام ممكناً أو غير ممكن فلا ينقض (الثالث) التقاء شيء وإن قل من بشرتي رجل وامرأة أجنبيين ولو بغير شهوة وقصد حتى اللسان والأشـل والزائد إلا سناً وظفراً وشعراً وعضواً مقطوعاً رينقض هـرم وميت وطفل لا يشتهي في العادة، فلو شك هل لمس امرأة أم رجلاً أو شعراً أم بشرة أو أجنبية أم محرماً لم ينقض (الرابع) مس فرج الأدمي بباطن الكف والأصابع خاصة ولو سهواً أو بلا شهوة قبلاً أو دبراً ذكراً أو أنثى من نفسه أو غيره، ولو من ميت وطفل وعمل جب، وإن اكتسى جلداً أو أشـل.

(الثاني) من الأربعة (زوال عقله) أي تميزه بأي سبب من جنون أو نوم (إلا النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض) أي مستقره لأمنه حينئذ خروج شيء من دبره (سواء الراكب والمستند ولو شيء لو أزيل لسقط) فلا ينقض وضوؤه (وغيرها) ممن هو ثابت على الأرض (فلو نام ممكناً فزالت ألتاء قبل انتباهه) أي تيقظه (انتقض) لأنه مضى عليه زمن وهو نائم غير ممكن (أو بعده) أي زالت ألتاء بعد انتباهه (أو معه أو شك) هل زالتا بعده أو معه (أو سقطت يده على الأرض وهو نائم ممكن مقعده أو نعس) بفتح العين (وهو غير ممكن، و) حد الناس (هو) الذي (يسمع ولا يفهم) معنى الكلام (أو شك هل نام أو نعس أو هل نام ممكناً أو غير ممكن فلا ينقض) النوم في هذه الصور لأنه متوضيء ييقن فلا ينقض بالشك (الثالث) من النواقض (التقاء شيء وإن قل من بشرتي رجل وامرأة) وقد بلغ كل منهما حد يشتهي، فالمراد بالرجل الذكر والمرأة الأنثى وبالتقاء التماس ويشترط في النقص أن يكونا (أجنبيين) أي ليس بينهما محرمة ففرج الرجلان والمرأتان والخنثيان فلا تنقض بلمس أحدهما الآخر بل الخنثى لا تنقض بلمسه لأحد (ولو) كان (بغير شهوة وقصد) فيحصل النقص (حتى اللسان) بالجر عطفاً على بشرة فيحصل النقص بلمس اللسان (والأشـل) أي العضو الذي بطل عمله (الزائد) كالإصبع الزائدة (إلا سناً وظفراً وشعراً وعضواً مقطوعاً) فليس بلمس أحدهما نقض (وينقض هـرم) أي لمسه وهو كبير السن (وميت) أي ينقض وضوء الحي بلمسه لا وضوؤه هو (لا محرم) فلا ينقض وضوء رجل وامرأة بينهما محرمة بأن حرم نكاحهما على التأيد بنسب أو رضاع أو ماهرة (وطفل لا يشتهي في العادة) فالمعتبر بلوغ الشهوة عادة وعرفاً (فلو شك هل لمس امرأة أم رجلاً أو شعراً أم بشرة أو أجنبية أم محرماً لم ينقض) لأن الوضوء اليقيني لا ينقض بالاحتمال (الرابع) من النواقض (مس فرج الأدمي بباطن الكف والأصابع خاصة) فلا تنقض بلمس الفرج بغير ما ذكر من سائر البدن وينقض بذلك (ولو سهواً أو بلا شهوة قبلاً أو دبراً ذكراً أو أنثى من نفسه أو) من (غيره ولو من ميت وطفل) فينقض المس في جميع ما ذكر بخلاف اللبس في بعض ذلك كما يعلم ذلك من التأمل في ضابط الموضعين، وينقض المس (و) لو كان المبسوس (عمل جب) أي قطع للذكر (وان اكتسى جلداً) فينقض مس الجلد المذكور لأن عمله مثله (أو أشـل) أي ينقض

وَلَوْ مَقْطُوعًا وَيَدٌ شَلَاءٌ لَا فَرْجَ بِهِمَةَ وَلَا بَرُّوسَ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا وَحَرْفُ الْكَفِّ وَلَا يَنْقُصُ قِيٌّ وَفَضْدٌ
وَرُعَافٌ وَفَهْمَةٌ مُصَلٍّ وَأَكْلُ لَحْمٍ جَزُورٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَمَنْ تَيَقَّنَ حَدَّثًا وَشَكَّ فِي أَرْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُحَدِّثٌ ،
وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا وَشَكَّ فِي أَرْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ ، وَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا كَانَ
قَبْلَهُمَا أَرَعَفَهُ وَكَانَ طَهْرًا وَكَانَ عَادَتُهُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادَتُهُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ
أَوْ كَانَ حَدَّثًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَسَجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَالطَّوَافِ
وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ وَلَوْ بِعِلَاقَتِهِ أَوْ فِي صَنْدُوقِهِ وَمِثْلُ سَوَاءِ الْمَكْتُوبِ بَيْنَ الْأَسْطُرِ وَالْحَوَاشِي وَجِلْدِهِ وَعِلَاقَتِهِ
وَخَرِيطَتِهِ وَصَنْدُوقِهِ وَهُوَ نِيَمًا وَكَذَا يَحْرُمُ مَسُّ وَحْمَلُ مَا كُتِبَ لِدِرَاسَةٍ وَلَوْ آيَةً كَاللُّوحِ وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ
حَمْلُ مُصْحَفٍ فِي أَمْتَةٍ ، وَحَمْلُ حَمَلٍ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ وَخَاتَمٍ وَثَوْبٍ كُتِبَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ، وَكُتِبَ فَقِهِ
وَحَدِيثٌ وَتَقْسِيرٌ فِيهَا قُرْآنٌ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْقُرْآنِ أَكْثَرَ ،

مس الفرج المشلول (و) كذا (لو) كان الفرج (مقطوعا) منه شيء (و) (لو) من (ييد شلاء) الخبر « من مس فرجه
فليتوضأ » (لا فرج بهيمة) محترز فرج آدمي (ولا برروس الأصابع وما بينها و) (بحرف الكف) محترز بياطن الكف
الغ (ولا ينقص قيه) لما انحصر النقض في الأسباب الأربعة خرج ما عداها ولو فيه مشابهة لها والقي ، مخرج من المدة
(وفصد ورعاف) هو الدم الخارج من الأنف (وفهمة مصلى) بخلافه لأن حنيفة رضى الله عنه (وأكل لحم جزور)
وإن ورد به حديث لأنه منسوخ (وغير ذلك) كالبلوغ بالسن والناس الأمرد الجليل (ومن تيقن حدثا وشك في ارتفاعة)
بأن شك في وجود طهارة (فهو محدث) لأن اليقين لا يرفع بالشك (ومن تيقن طهرا وشك في ارتفاعة فهو متطهر)
لأنه عكس المتقدم ومثل الشك الظن (وان تيقنهما) أي الطهر والحديث كأن وجدا منه بعد الفجر (وشك في السابق
منها) حتى يكون الذي بعده رافعه (فإن لم يعرف ما كان قبلها) بأن لم يعرف حاله قبل الفجر (أو عرفه وكان طهرا
وكان عادة تجديد الوضوء لزمه الوضوء) في الدوريتين في حال ما إذا جهل أمره قبل الفجر لأنه في هذه الحالة متردد
في الحدث والطهر على السواء ولا يمكن أن يقدم على العبادة وهو متردد وفي حال ما إذا علم أن أمره الطهر قبل الفجر
وقد حدث منه بعد طهر وحدث لكن عادته تجديد الطهر فتبين عادته وقوع التغير على الطهر ووقوع الحدث بعده
فلذلك لزمه الوضوء (فإن لم يكن عادته تجديد الوضوء أو كان) سابقا له حدثا فهو متطهر (في الدوريتين) أي
لأنه إذا كان قبل الفجر متطهرا فعادة أن يقع الحدث بعد الطهر ثم يعقبه الطهر وإذا كان محدثا فعادة أن يقع الطهر
أخيرا (ومن أحدث حرم عليه الصلاة) ومنها صلاة الجائزة (وسجود التلاوة والشكر) إذ هما في معنى الصلاة (والطواف)
ولو تقلا (وحمل المصحف) إلا إن خاف غرقا أو كاهرا (ولو بعلاقته) هي بكسر العين (أو في صندوقه ومسه) أي
لمسه (سواء المكتوب بين الأسطر والحواشي) لأنه من مسمى المصحف (وجلده وعلاقته وخربطته وصندوقه وهو
فيها) لأنه كالجزء منها (وكذا يحرم مس وحمل ما كتب لدراسة ولو آية كاللوح وغيره) لشبه ذلك بالمصحف ، أما
المكتوب للتبرك كالخاتم والنقد فيحمل حملها ومسها من غير طهارة (ويحمل حمل مصحف في أمتعة) تبعها لما لا مقصودا
(وحمل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن القرآن) لأنها لا تشبه المصحف (و) حل حمل ومس (كتب فقه
وحديث وتفسير فيها قرآن بشرط أن يكون غير القرآن أكثر) فلا تساويا أو كان القرآن أكثر حرم

ويمكن

وَيُمْكِنُ الصِّيُّ الْمَحْدُثُ مِنْ حَمْلِهِ وَمَسِّهِ ، وَلَوْ كُتِبَ مُحْدَثٌ أَوْ جُنِبَ قُرْآنًا وَلَمْ يَمَسَّهُ وَلَمْ يَحْمَلْهُ جَازٌ ، وَلَوْ خَافَ عَلَى الْمُصْحَفِ مِنْ حَرِّ أَوْ غَرَقٍ أَوْ يَدٍ كَافِرٍ أَوْ نَجَاسَةٍ وَجَبَ أَخْذُهُ مَعَ الْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مُسْتَوْدَعًا لَهُ لَكِنْ يَتَيَمَّمُ إِنْ قَدَرَ ، وَيَحْرُمُ تَوْسُدُهُ وَغَيْرُهُ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ .

بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

يُنْدَبُ لِمُرِيدِ الْخَلَاءِ أَنْ يَتَعَمَلَ إِلَّا لِعُذْرٍ ، وَيَسْتَرُ رَأْسَهُ ، وَيَنْحَى مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكُلِّ اسْمٍ مُعْظَمٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِالْحَاتِمِ ضَمَّ كَفَّهُ عَلَيْهِ . وَيَهْيِ أَحْجَارَ الْأَسْتَنْجَاءِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ الدُّخُولِ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ . وَعِنْدَ الْخُرُوجِ غُفْرَانَكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي ، وَيَقْدُمُ دَاخِلًا يَسَارَهُ وَخَارِجًا يَمِينَهُ ، وَلَا يَخْتَصُّ ذِكْرُ الدُّخُولِ لِلْخَلَاءِ وَالْخُرُوجِ ، وَتَقْدِيمُ الْيُسْرَى وَالْيَمْنَى ، وَتَنْجِيَةُ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ بِالْبُنْيَانِ بَلْ يَشْرَعُ بِالصَّحْرَاءِ أَيْضًا ، وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ وَيَرْخِيَهُ قَبْلَ انْتِصَابِهِ وَيَعْتَمِدَ فِي الْجُلُوسِ عَلَى يَسَارِهِ ، وَلَا يُطِيلُ وَلَا يَتَكَلَّمُ :

وحل قلب وزقه بعود (ويمكن الهي) أي المميز (من حملة ومسه) إذا كان لدراسة ، وأما غير المميز فلا يمكن منه (ولو كتب محدث أو جنب قرآنًا ولم يمسه ولم يحمله جاز) لخلوه عن المس والجلل المحرمين (ولو خاف على المصحف من حرق أو غرق أو يد كافر أو نجاسة وجب أخذه مع الحدث والجنابة) لأن حملة مع ذلك أخف من جرقه وما بعده ويحملة بالحدث (إن لم يجد مستودعًا له) مسدًا (لكن يتيمم) وجوبًا (إن قدر) تخفيفًا لحدثه (ويحرم توسده) أي المصحف وكذلك ما فيه إخلال بتعظيمه (و) يحرم توسد (غيره من كتب العلم) إلا إن خاف من سرقة فيجوز .

بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

من بول وغيره (يندب لمريد الخلاء) وهو العبد لقضاء الحاجة (أن ينتعل) أي يلبس النعل ومثله كل ما يقي الزجل من القذارة (إلا لعذر) كجراحة رجله (ويستر رأسه) ولو بكفه لأنه ورد من فعله ﷺ لبس النعال ، ويستر الرأس (وينحى ما فيه ذكر الله ورسوله وكل اسم معظم) كأسماء الأنبياء والملائكة فيندب له إبعاد ذلك عنه تعظيمًا لما فيه تلك الأسماء (فإن دخل بالحاتم) الذي عليه اسم من تلك الأسماء (ضم كفه عليه) يستره أكراما له (ويهْي أَحْجَارَ الْأَسْتَنْجَاءِ) قبل الشروع (ويقول عند الدخول) للخلاء (بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث) بضم الخاء والباء جمع خبيث ذكور الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة إناث الشياطين (وعند الخروج : غفرانك) أي أسألك غفرانك (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) ، ويقدم داخلا يساره وخارجا يمينه ؛ ولا يختص ذكر الدخول للخلاء والخروج وتقديم اليسرى واليمنى وتنجية ذكر الله تعالى ورسوله بالبنيان (متعلق بيشترع بالصحراء) أي الأرض الحالية (أيضًا) كما يشرع بالبنيان لأن الصحراء وإن لم تكن مأوى للشياطين تعير مأوى بنية قضاء الحاجة فيشرع فيها ما يشرع في غيرها (ولا يرفع ثوبه) عند قضاء الحاجة (حتى يدنو من الأرض) محافظة على الستر (و) يندب له أن يرخيه قبل انتصابه (أي قيامه) (و) يندب له أن (يعتمد في الجلوس على يساره) ناصبا يمينه لأنه أسهل لخروج الخارج (ولا يطيل ولا يتكلم) لأن الإطالة

فَإِذَا انْقَطَعَ الْبَوْلُ مَسَحَ بِيَسَارِهِ مِنْ دُبُرِهِ إِلَى رَأْسِ ذِكْرِهِ وَيَنْثُرُ بِلُطْفٍ ثَلَاثًا ، وَلَا يَبُولُ قَائِمًا وَلَا عَذْرًا وَلَا يَسْتَنْجِي بِالمَاءِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ خَافَ تَرَشُّشًا ، وَلَا يَنْتَقِلُ فِي المَرَاحِيضِ وَيَبْعُدُ فِي الصَّحَرَاءِ وَيَسْتَتِرُ . وَلَا يَبُولُ فِي جُحْرٍ وَمَوْضِعٍ صَلْبٍ وَمَهَبِ رِيحٍ وَمَوْضِعٍ وَمُورِدٍ وَمَتَحَدِّثٍ لِلنَّاسِ وَطَرِيقٍ وَتَحْتِ شَجَرَةٍ مُشْمَرَةٍ وَعِنْدَ قَبْرِ وَفِي المَاءِ الرَّاكَدِ وَقَلِيلِ جَارٍ ، وَلَا مُسْتَقْبِلَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَمَسْتَدْبِرِهِ ، وَيَحْرُمُ الْبَوْلُ عَلَى مَطْعُومٍ وَعَظْمٍ وَمَعْظَمٍ وَقَبْرِ وَفِي مَسْجِدٍ وَلَوْ فِي إِنَاءٍ ، وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ فِي الصَّحَرَاءِ بِلَا حَائِلٍ وَيُبَاحُ فِي الْبُنْيَانِ إِذَا قَرِبَ مِنَ السَّاتِرِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ ، وَيَكْفِي مُرْتَفِعٌ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ مِنْ جِدَارٍ وَوَهْدَةٍ وَدَابَّةٍ وَذَيْلِ الْمُرْخِي قِبَالَ الْقِبْلَةِ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي الصَّحَرَاءِ وَالْبُنْيَانِ بِالشُّرَةِ فَحَيْثُ قَرِبَ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَهِيَ ثَلَاثُ ذِرَاعٍ جَازَ فِيهِمَا وَإِلَّا فَلَا إِلَّا فِي المَرَاحِيضِ فَيَجُوزُ مَعَ كَرَاهَتِهِ ، وَإِنْ بَعْدَ جِدَارِهَا أَوْ قَصْرِ . وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ مُلَوَّثَةٍ خَارِجَةٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ

تضر بالكبد والكلام يؤذي الملائكة (فإذا انقطع البول مسح بيساره من دبره) أي مبتدئا من ذلك (إلى رأس ذكره وينثر) أي يستبرئ من البول (بلطف ثلاثا) قيل بوجوبه وقيل بنبذيه والمدار على غلبة ظنه بانقطاع الخارج (ولا يبول قائما) لأنه مكروه (بلا عذر) أما مع العذر فلا يكره (ولا يستنجي بالماء في موضعه إن خاف ترششا) بل ينتقل لما يأمن فيه من ذلك وهذا في غير المعدن ولذلك قال (ولا ينتقل في المراحيض) للأمن فيها من الرشاش وكذلك المستنجي بالأحجار (و) يندب أن (يبعد في الصحراء ويستتر) يرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل (ولا يبول في جحر) وكالبول الدائط (وموضع صلب ومهب ريح) لثلاث يصبه بعض الخارج (ومورد) هو طريق الماء (ومتحدث للناس) موضع الظل (وطريق) لأن ذلك يضر بالناس (وتحت شجرة مشمرة) خوفا من التلوث بالنجاسة (وعند قبر) لأن الميت يتأذى (وفي الماء الراكد) قل النووى : وينبئ أن يحرم البول في الماء القليل جاريا أو راكدا ، وفي الكثير الأولى اجتنابه (ولا مستقبل الشمس والقمر وبيت المقدس و) لا (مستدبره) أي ما ذكر من الشمس إلى آخره (ويحرم البول على مطعوم وعظم ومعظم) كاسم الله واسم نبي أو ملك (وقبر) فيحرم البول عليه ويكره عنده (وفي مسجد ولو في إناء) صيانة المسجد عن النجاسة (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحراء بلا حائل) في غير معدن أما المعدن ولو في الصحراء فلا يحرم ولا يكره فيه ذلك (ويباح في البنيان إذا قرب من الساتر نحو ثلاثة أذرع) قيد البنيان لاداعى إليه فالمدار على القرب من الساتر (ويكفي مرتفع ثلثي ذراع) فيشترط في الساتر القرب منه وأن يكون مرتفعاً ثلثي ذراع فأكثر والساتر يكون (من جدار ووهدة) أي حفرة (ودابة وذيله المرخي قبالة القبلة) أي جهتها (والاعتبار) في التحريم (في الصحراء والبنيان بالستر) فالمدار عليها (حيث قرب منها) وهي (على ثلاثة أذرع) هذا بيان للقرب (وهي ثلثا ذراع جاز فيها) أي في الصحراء والبناء (وإلا فلا) يجوز (إلا في المراحيض) أي بيوت الأخلية المدة (فيجوز) الاستقبال والاستدبار (مع كراهة وإن بعد جدارها أو قصر) لعل الماء في إناء زائدة بدليل قوله ويباح في البنيان الخ (ويجب الاستنجاء من كل عين ملوثة خارجة من السبيلين) نجسة فلا تصح للصلاة من غير استنجاء

لَارِيحٍ وَدَوْدَةٍ وَحَصَاةٍ وَبَعْرَةٍ بِلَارُطُوبَةٍ ، وَتَكْفِي الْأَحْجَارُ وَلَوْ فِي نَادِرٍ كَدَمَ ، وَتَعْقِيهَا بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ، وَيُنْفَى
عَنِ الْحَجَرِ كُلِّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِعٍ لِلنَّجَاسَةِ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ وَمَطْعُومٍ كَجِلْدِ الْمَذْكِيِّ قَبْلَ الدَّبَاغِ ، فَلَوْ اسْتَعْمَلَ مَائِعًا
غَيْرَ الْمَاءِ أَوْ نَجَسًا أَوْ طَرَاتٍ نَجَاسَةً أجنبيةً أَوْ انْتَقَلَ مَا خَرَجَ مِنْهُ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ جَفَّ أَوْ انْتَشَرَ حَالَ خُرُوجِهِ
وَجَاوَزَ الْأَلِيَّةَ أَوْ الْحَشْفَةَ تَعَيَّنَ الْمَاءُ ، فَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْهُمَا كَفَى الْحَجَرُ ، وَيَجِبُ إِزَالَةُ الْعَيْنِ وَاسْتِيفَاءُ ثَلَاثِ
مَسَاحَاتٍ إِمَّا بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ بِحَجَرٍ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ وَإِنْ أَنْقَى بَدُونَهَا ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُ الثَّلَاثَةُ وَجَبَ الْإِنْقَاءُ ،
وَيَنْدُبُ إِيْتَارُ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّمِ الصَّفْحَةِ اليمْنِي وَيَمُرُّ إِلَى مَوْضِعِ ابْتِدَائِهِ ثُمَّ يَعْكُسُ بِالثَّانِي
ثُمَّ الثَّلَاثَ عَلَى الصَّفْحَتَيْنِ وَالْمُسْرَبَةِ ، وَيَجِبُ وَضْعُهُ أَوَّلًا بِمَوْضِعِ طَاهِرٍ ثُمَّ يَمُرُّ ، وَيَكْرَهُ الْأَسْتِنْجَاءُ بِيَمِينِهِ
فَلْيَأْخُذْ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ وَالَّذِي كَرَّ بِشِمَالِهِ وَيَحْرُكُهَا ، وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الْأَسْتِنْجَاءِ عَلَى الْوُضُوءِ . فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ
صَحَّ أَوْ عَنِ التَّيْمُمِ فَلَا .

بَابُ الْغُسْلِ

(لَارِيحٍ وَدَوْدَةٍ وَحَصَاةٍ وَبَعْرَةٍ بِلَارُطُوبَةٍ) لِأَنَّهُ لَا تَلَوِثَ فِيهَا (وَتَكْفِي الْأَحْجَارُ) فِي الْأَسْتِنْجَاءِ (وَلَوْ فِي نَادِرٍ كَدَمَ)
لَأَنَّ الْعَبْرَةَ بِالْخُرْجِ لَا بِالْخَارِجِ (وَتَعْقِيهَا بِالْمَاءِ أَفْضَلُ) مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْأَحْجَارِ (وَيُنْفَى عَنِ الْحَجَرِ كُلِّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِعٍ
لِلنَّجَاسَةِ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ وَمَطْعُومٍ) فَهَذِهِ قِيُودُ خَمْسَةِ لَصَحَةِ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ وَذَلِكَ (كَجِلْدِ الْمَذْكِيِّ قَبْلَ الدَّبَاغِ) . وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ
مَطْعُومٌ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِالشَّيْبِ (فَلَوْ اسْتَعْمَلَ مَائِعًا غَيْرَ الْمَاءِ) هُوَ مُحْتَرَزٌ جَامِدٌ (أَوْ نَجَسًا) مُحْتَرَزٌ طَاهِرٌ (أَوْ طَرَاتٍ نَجَاسَةٍ
أجنبيةً) هَذَا وَمَا بَعْدَهُ إِشَارَةٌ إِلَى شُرُوطِ الْخَارِجِ وَهِيَ أَنْ لَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَأَنْ لَا يَنْتَقِلَ وَأَنْ لَا يَحِفَّ
وَأَنْ لَا يَجَاوِزَ صَفْحَةً وَحَشْفَةً فَأَشَارَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ (أَوْ انْتَقَلَ مَا خَرَجَ مِنْهُ عَنْ مَوْضِعِهِ أَوْ جَفَّ . أَوْ انْتَشَرَ حَالَ خُرُوجِهِ وَجَاوَزَ
الْأَلِيَّةَ أَوْ الْحَشْفَةَ تَعَيَّنَ الْمَاءُ) لِاخْتِلَالِ شَرْطِ الْحَجَرِ (فَإِنْ لَمْ يَجَاوِزْهُمَا كَفَى الْحَجَرُ . وَيَجِبُ إِزَالَةُ الْعَيْنِ) النَجَسَةِ (وَاسْتِيفَاءُ
ثَلَاثِ مَسَاحَاتٍ إِمَّا بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ بِحَجَرٍ) وَاحِدٍ (لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ وَإِنْ أَنْقَى بَدُونَهَا) أَيْ الْأَحْجَارُ (فَإِنْ لَمْ تَنْقُ الثَّلَاثَةَ
وَجَبَ الْإِنْقَاءُ وَنَدُبُ إِيْتَارٍ) إِذَا نَقَى الْمَحَلَّ بِشَفْعٍ (وَيَنْدُبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّمِ الصَّفْحَةِ اليمْنِي وَيَمُرُّ) قَلِيلًا قَلِيلًا إِلَى
أَنْ يَصِلَ (إِلَى مَوْضِعِ ابْتِدَائِهِ ثُمَّ يَعْكُسُ) بِالْحَجَرِ (الثَّانِي ثُمَّ) يَمُرُّ (الثَّلَاثَ عَلَى الصَّفْحَتَيْنِ وَالْمُسْرَبَةِ) هِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّ الرَّاءِ
مَجْرَى الْعَائِطِ وَالْوَاجِبُ أَنْ يَعْمَ الْمَحَلَّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ (وَيَجِبُ وَضْعُهُ) أَيْ الْحَجَرِ (أَوَّلًا بِمَوْضِعِ طَاهِرٍ ثُمَّ يَمُرُّ) أَيْ الْحَجَرِ
وَلَا يَضَعُهُ عَلَى نَفْسِ النَّجَاسَةِ (وَيَكْرَهُ الْأَسْتِنْجَاءُ بِيَمِينِهِ) فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ فَإِنْ اجْتَنَبَ إِلَى الْأَسْتِعَانَةِ بِيَمِينِهِ (فَلْيَأْخُذْ
الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ وَالَّذِي كَرَّ بِشِمَالِهِ وَيَحْرُكُهَا) أَيْ شِمَالَهُ لِيَكُونَ مُسْتَنْجِيًا بِهَا (وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الْأَسْتِنْجَاءِ عَلَى الْوُضُوءِ) لِأَمْنِ
انْتِقَاضِ طَهْرِهِ (فَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْهُ صَحَّ) لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْوُضُوءِ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ (أَوْ عَنِ التَّيْمُمِ فَلَا) يَصَحُّ لِأَنَّهُ يُسْتَبَاحُ بِهِ
الصَّلَاةُ وَلَا اسْتِدَاحَةٌ مَعَ النَّجَاسَةِ .

(بَابُ الْغُسْلِ)

أَيُّ فِي بَيَانِ مَا يَوْجِبُهُ وَفِي كَيْفِيَّتِهِ .

يُحِبُّ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَمِنْ إِيْلَاجِ الْحَشْفَةِ فِي أَيِّ فَرْجٍ كَانَ قَبْلًا أَوْ دُبْرًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَلَوْ بِهَيْمَةٍ أَوْ صَغِيرًا فِي صَغِيرَةٍ . وَيُحِبُّ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ خُرُوجِ مَنِيِّهَا ، وَمِنْ أَيِّ ذَكَرٍ دَخَلَ فِي قُبْلِهَا أَوْ دُبْرِهَا ، وَلَوْ أَشَلَّ ، أَوْ مِنْ مَسِجٍ أَوْ بِهَيْمَةٍ ، وَمِنْ الْخَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَخُرُوجِ الْوَلَدِ جَافًا ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِتَغْيِيبِ جَمِيعِ الْحَشْفَةِ ، وَلَوْ رَأَى مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ أَوْ فِرَاشٍ يَنَامُ فِيهِ مَعَ مَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ نَدَبٌ لَهَا الْغُسْلُ ، وَلَا يُحِبُّ ، وَلَا يَقْتَدِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْمِ فِيهِ غَيْرُهُ لَزِمَهُ الْغُسْلُ ، وَيُحِبُّ إِعَادَةَ كُلِّ صَلَاةٍ لَا يَحْتَمِلُ حَدُوثَ الْمَنِيِّ بَعْدَهَا ، لَكِنْ يَنْدُبُ إِعَادَةَ مَا أُمْكِنَ كَوْنُهَا بَعْدَهُ ، وَلَوْ جُمِعَتْ فِي قُبْلِهَا فَاعْتَسَلَتْ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيًّا لَزِمَهَا غُسْلُ آخَرٍ بِشَرْطَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ شَهْوَةٍ لَا صَغِيرَةٍ ، الثَّانِي أَنْ تَكُونَ قَضَتْ شَهْوَتَهَا لَا نَائِمَةً وَمَكْرَهَةً . وَيَعْرِفُ الْمَنِيَّ بِتَدْفُقٍ ، أَوْ تَلْدُزٍّ ، أَوْ رِيحٍ طَلَعٍ ، أَوْ عَجِينٍ ، إِذَا كَانَ رَطْبًا ، أَوْ بَيَاضٍ يَبِضُّ إِذَا كَانَ جَافًا ، فَتَمَيَّزَ وَجَدَ وَاحِدٌ مِنْهَا كَانَ مَنِيًّا مُوجِبًا لِلْغُسْلِ . وَمَتَى فَقَدَتْ كُلَّهُمَا لَمْ يَكُنْ مَنِيًّا .

(يحب على الرجل من خروج المني أي من نفسه وإن قل ولو بغير شهوة وكان على لون الدم (ومن إيلاج) أي إدخال الحشفة) وهي رأس الذكر (في أي فرج كان قبلاً أو دبراً ذكراً أو أنثى) صاحب الفرج الموجب فيه (ولو بهيمة) ولا شيء على البهيمة (أو صغيراً في صغيرة) فيجبنيان معاً (ويحب) الغسل (على المرأة من خروج منها) أي نزوله إلى موضع يجب غسله (ومن أي ذكر) ولو ذكر بهيمة (دخل في قبلها أو دبرها) ولو حشفته فقط (ولو أشل أو من صبي أو) من (بهيمة) فتجنب بذلك فكل من خروج المني ومن إيلاج الحشفة بعم الرجل والمرأة ، ثم أشار إلى ما يخص به المرأة بقوله (ومن الخيض والنفاس وخروج الولد جافاً) بلا بلل في الأصح وأما مع البلل فيجب الغسل : أياً (وإنما يتعلق) الغسل ، ويحب فيما مر (بتغيب جميع الحشفة) لا بالذكور جميعه فلو قدم ذلك عند قوله ومن أي ذكر لكان أولى (ولو رأى مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ أَوْ فِرَاشٍ يَنَامُ فِيهِ مَعَ مَنْ) أي شخص (يُمْكِنُ كَوْنُهُ) أي ذلك المني المرئي (منه) أي الشخص كما مر أنه مثلاً (ندب لها) هو ومن ينام معه (الغسل ولا يجب) على واحد منهما (ولا يقتدي أحدهما بالآخر) لاعتقاد كل بطلان صلاة الآخر (فإن لم ينم فيه غيره لزمه الغسل) لأنه تعالى أن هذا المني منه (ويحب إعادة كل صلاة لا يحتمل حدوث المني بعده) كأن رأى آخر النهار مَنِيًّا فِي ثَوْبِهِ وَلَمْ يَنْمِ نَهَارًا فَصَلَاةُ هَذَا النَّهَارِ لَا يَحْتَمِلُ حَدُوثَ الْمَنِيِّ بَعْدَهَا وَأَمَّا مَا قَبْلَ هَذَا النَّهَارِ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي حَدَثَتْ بَعْدَ لِبَاسِ الثَّوْبِ فَحَتَمَةٌ فَيُجِبُّ إِعَادَةُ صَلَاةِ هَذَا النَّهَارِ بَعْدَ الْغُسْلِ (لَكِنْ يَنْدُبُ إِعَادَةَ مَا أُمْكِنَ كَوْنُهَا بَعْدَهُ) كَهَذِهِ الْأَيَّامِ (ولو جُمِعَتْ فِي قُبْلِهَا فَاعْتَسَلَتْ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيًّا لَزِمَهَا غُسْلُ آخَرٍ) غير غسل الجماع لَكِنْ (بشَرطَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ شَهْوَةٍ لَا صَغِيرَةٍ . الثَّانِي أَنْ تَكُونَ قَضَتْ شَهْوَتَهَا لَا نَائِمَةً وَمَكْرَهَةً) فهذه إذا خرج منها المني بعد الغسل يجب إعادته لاختلاط مَنِيِّهَا بِمَنِيِّ الْجَمَاعِ فَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا مَنِيٌّ يَجِبُ الْغُسْلُ لَخُرُوجِ بَعْضِ مَنِيِّهَا لِخُرُوجِ مَنِيِّهَا (ويعرف المني بتدقيق أو تلدز أو ريح طلع أو عجين إذا كان رطباً أو بياض يبيض إذا كان جافاً فتَمَيَّزَ وَجَدَ وَاحِدٌ مِنْهَا) أي الذكورات (كان مَنِيًّا مُوجِبًا لِلْغُسْلِ وَمَتَى فَقَدَتْ كُلَّهُمَا لَمْ يَكُنْ مَنِيًّا) بل يكون نجساً يفصل منه الثوب وما يصاب من البدن

وَلَا يَشْتَرِطُ الْبَيَاضُ وَالشَّخَانَةُ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ ، وَلَا الصُّفْرَةُ وَالرَّقَّةُ فِي مَنِيِّ الْمَرْأَةِ ، وَلَا غُسْلُ فِي مَذْيٍ ، وَهُوَ
مَاءٌ أَيْضٌ رَفِيقٌ لِرَجٍّ يَخْرُجُ بِبَلَا شَهْوَةٍ شَدَّ الْمَلَاعِبَةِ ، وَلَا فِي وَدْيٍ ، وَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ كَدَّرَ ثَنَيْنِ يَخْرُجُ عَقِبَ
الْبَوْلِ ، فَإِنْ شَاكَ هَلْ الْخَارِجُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ فَخَيْرٌ أَنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنِيًّا وَاغْتَسَلَ فَقَطْ ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَذْيًا
وَوَسَّلَ مَا أَصَابَ بِهِ وَتَوَبَّهَ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ وَلَا يَغْتَسِلُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ
مَا حَرَّمَ بِالْحَدَثِ وَكَذًا اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ ، وَيَبَاحُ أَذْكَارُهُ لَا بِقَصْدِ الْقُرْآنِ ،
فَإِنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ عَصَى أَوْ الذِّكْرَ أَوْ لَأَشَى جَازٌ ، وَلَهُ الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَكْرَهُ لغيرِ حَاجَةٍ .

(فصل في) يَبْدَأُ الْمُغْتَسِلُ بِالتَّسْمِيَةِ ، ثُمَّ يَزَالُهُ قَدْرَ ، ثُمَّ وَضُوهُ كَوَضُوءِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى
رَأْسِهِ ثَلَاثًا نَاقِيًا رَفَعَ الْجَنَابَةَ ، أَوْ الْحَيْضَ ، أَوْ اسْتَبَاحَةَ الصَّلَاةِ وَيَخْلُلُ شَعْرَهُ ، ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ
الْأَيْسَرِ ثَلَاثًا ، وَيَتَعَهَّدُ مَعَاطِفَهُ وَيَدْلُكُ جَسَدَهُ ، وَفِي الْحَيْضِ تَتَّبِعُ أَثَرُ الدَّمِ فُرْصَةَ مَسِكَ ،

(ولا يشترط البياض والشخانة في مني الرجل ولا الصفرة والرقعة في مني المرأة) فالمدار على العلامات التي ذكرت (ولا غسل
في مذي وهو ماء أبيض رقيق لرج) أي يعلق باليد (يخرج بلا شهوة عند الملاعبة ، ولا في ودي وهو ماء أبيض كدري ثخين
يخرج عقب البول) حيث استمسكت الطبيعة (فإن شك هل الخارج) هو (مذي أو مذي) حيث لم توجد فيه صفة من الصفات
السابقة (فخير إن شاء جعله مَنِيًّا وَاغْتَسَلَ فَقَطْ) بنية الجنابة ولا يجب عليه غسل ما أصابه (وإن شاء جعله مَذْيًا وَغَسَلَ
مَا أَصَابَ بِهِ وَتَوَبَّهَ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ) وجوباً للصلاة (ولا يغتسل) أي لا يجب عليه الغسل (والأفضل أن يفعل جميع ذلك)
الوضوء والغسل وغسل ما أصابه (ويحرم بالجنابة ما حرم بالحدث) أي الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله
(وكذا ما يحرم زيادة على ذلك) (اللث في المسجد) أي المسك فيسه (وقراءة القرآن ولو) كانت (بعض آية) ولو حرفاً
(ويباح أذكاره) وإنما أغفرها من الأحكام والقصاص (لا بقصد القرآن) بل بقصد ذكر أو غيره ، وكذا يجوز للجنب النظر
في المصحف ، ويجوز القرآن في سره والهمس به من غير أن يسمع نفسه ولا يمنع العبي الجنب والكافر من قراءته (فإن
قصده القرآن عصى أو الذكر أو لأشئ) بأن أطلق (جائز، وله المرور في المسجد) من غير تردد ومسك (ويكره) المرور
تجنب (لغير حاجة) .

(فصل في) كيفية الغسل : (يبدأ المغتسل بالتسمية) مقبولة بنية صحت الغسل (ثم يزأله قدر) ظاهر كفى أو نجس
كذدي (ثم وضوء الصلاة) وإن تجردت جنابته عن الحدث الأصغر كأن نام تمكناً فأجنب وينوي بهذا الوضوء
سنة الغسل إن تجردت الجنابة عن الحدث الأصغر وإلا نوى رفع الحدث (ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً ناقياً ورفع الجنابة)
إن كان جنباً (أو الحيض) إن كانت حائضاً وكذلك النساء (أو استباحة الصلاة) وهذه تصلح للجميع ومثلها فرض
الغسل أو أداؤه (ويخلل شعره) ندباً (ثم يفيض الماء على شقه الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً) وهذا الترتيب أقرب
لوصول الماء وأبعد عن الإسراف (ويتعهد معاطفه) أي المتلوي من جسده كالإبط (ويبدلك جسده) بأن يمر يده على
جسده بقدر ما تصل (و) ندب (في الحيض) أن (تتبع أثر الدم فرصة مسك) أي قطعة منه بأن تجعلها على قطعة وتخلها
بعد الفصل فرجها

فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ كَفَى الْمَاءُ . وَالْوَاجِبُ مِنْهُ شَيْئَانِ : النِّيَّةُ عِنْدَ أَوَّلِ
غُسْلِ مَفْرُوضٍ ، وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ بِالْمَاءِ حَتَّى مَاتَحَتِ قُلْفَةُ غَيْرِ الْمُخْتُونِ . وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيْبِ إِذَا
قَعَدَتْ لِحَاجَتُهَا ، وَلَوْ أَهْدَتْ فِي أَثْنَائِهِ تَمَمَهُ ، وَلَوْ تَلَبَّدَ شَعْرُهُ وَجَبَ تَقْضِيهِ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ ، وَمَنْ
عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَغْسِلُهَا ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، وَيَكْفِي لَهَا غَسْلَةٌ فِي الْأَصْحَحِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَغُسْلُ حَيْضٍ
فَاغْتَسَلَتْ لِأَحَدِهِمَا كَفَى عَنْهُمَا ، وَمَنْ اغْتَسَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً بِنِيَّةِ جَنَابَةٍ وَجَمْعَةٍ حَصَلَ أَوْ نِيَّةً أَحَدَهُمَا حَصَلَ
دُونَ الْآخَرِ .

(فَصْلٌ) يَسُنُّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَالْكُسُوفَيْنِ ، وَالْأَسْتِسْقَاءِ ، وَمَنْ غُسِلَ الْمَيِّتُ ، وَالْمَجْنُونُ ،
وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَلِلْأَحْرَامِ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ ، وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَلِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ،
وَلِدُخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَثَلَاثَةَ لَرَمَى الْجَمَارِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ .

بَابُ التَّيَمُّمِ

وَشُرُوطُ التَّيَمُّمِ ثَلَاثَةٌ (أَحَدُهَا) أَنْ يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ لِفَرَضٍ أَوْ لِنَفْلِ مُؤَقَّتٍ

(فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ) أَيْ الْمَسْكُ (فَطَيِّبًا غَيْرَهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ كَفَى الْمَاءُ) وَالْحَرَمَةُ وَالْحُدَّةُ لَا تَسْتَعْمَلُ الطَّيْبُ
(وَالْوَاجِبُ مِنْهُ) أَيْ مِمَّا ذَكَرَ (شَيْئَانِ النِّيَّةُ عِنْدَ أَوَّلِ غُسْلِ مَفْرُوضٍ) فَلَوْ غَسَلَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ أَعَادَهُ . (وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ
وَبَشَرِهِ بِالْمَاءِ حَتَّى مَاتَحَتِ قُلْفَةُ غَيْرِ الْمُخْتُونِ وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيْبِ إِذَا قَعَدَتْ لِحَاجَتُهَا وَلَوْ) شَعْرٌ فِي الْغُسْلِ ثُمَّ (أَحْدَثَ
فِي أَثْنَائِهِ) حَدَثًا أَصَرَ (تَمَمَهُ وَلَوْ تَلَبَّدَ شَعْرُهُ وَجَبَ تَقْضِيهِ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ) إِلَّا بِالنَّقْضِ فَإِنْ وَصَلَ بِلَا نَقْضٍ
فَلَا وَجُوبَ (وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ) وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ (يَغْسِلَهَا) إِنْ لَمْ تَزَلْ أَوْصَافُهَا بِنِجَاسَةٍ (ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَكْفِي لَهَا غَسْلَةٌ فِي الْأَصْحَحِ)
بِأَنْ كَانَتْ حَكْمِيَّةً أَوْ زَالَتْ أَوْصَافُهَا بِغَسْلَةٍ (وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَغُسْلُ حَيْضٍ فَاغْتَسَلَتْ لِأَحَدِهِمَا كَفَى عَنْهُمَا) وَإِنْ
لَمْ يَنْوِرْهُ الْآخَرُ (وَمَنْ اغْتَسَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً بِنِيَّةِ جَنَابَةٍ وَجَمْعَةٍ حَصَلَ أَوْ نِيَّةً أَحَدَهُمَا حَصَلَ) الْمَنْوِيُّ وَلَا يَنْدَرِجُ النِّفْلُ
فِي الْفَرَضِ لِأَنَّهُ مَقْذُودٌ (دُونَ الْآخَرِ) الَّذِي لَمْ يَنْوِ .

(فَصْلٌ) فِي بَيَانِ جَمْعَةِ مِنَ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ : (يَسُنُّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ) لِمَنْ يَرِيدُ حَضْرَتَهَا وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ مِنَ الْفَجْرِ
(وَغُسْلُ (الْعِيدَيْنِ) الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ بِنَعْفِ اللَّيْلِ (وَغُسْلُ (الْكُسُوفَيْنِ وَالْأَسْتِسْقَاءِ)) أَيْ طَلَبُ إِنْزَالِ
الْمَطَرِ (وَمَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ) فَمِنْ غَسَلَهُ نَدَبَ لَهُ الْغُسْلُ (وَالْمَجْنُونُ وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا) لِإِرَادَةِ (لِلْأَحْرَامِ) وَلِدُخُولِ مَكَّةَ
الْمُشْرِفَةِ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَلِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ) التَّابِعِ لِلطَّوَافِ فَلَيْسَ لَهُ غُسْلٌ مُسْتَقِلٌّ (وَلِدُخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) أَيْ الْوُقُوفُ بِهِ (وَنَدَبَ أَغْسَالِ (ثَلَاثَةَ لَرَمَى الْجَمَارِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ) .

(بَابُ التَّيَمُّمِ)

هُوَ لِنَةِ الْقَصْدِ ، وَشُرْعًا إِيصَالُ التُّرَابِ الطَّيِّبِ إِلَى وَجْهِ الْيَدَيْنِ بِشُرُوطٍ مَخْصُوصَةٍ (وَشُرُوطُ التَّيَمُّمِ ثَلَاثَةٌ : أَحَدُهَا أَنْ
يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ لِفَرَضٍ أَوْ لِنَفْلِ مُؤَقَّتٍ) كَالضَّحَى وَأَمَّا النِّفْلُ الْمَطْلُوقُ فَلَيْسَ لَهُ وَقْتُ .

فَيَجُوزُ

بَلْ يَجِبُ أَخْذُ التُّرَابِ فِي الْوَقْتِ ، فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِي الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَهُ ، وَلَوْ تَيَمَّمَ لِفَائِتَةٍ ضَحْوَةٍ فَلَمْ يَصَلِّهَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا بِهِ أَوْ فَائِتَةٍ أُخْرَى .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ خَالِصٍ مُطْلَقٍ لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِغُبَارِ رَمَلٍ ، لَا رَمْلَ مُتَحَمِّضٍ وَلَا بِتُرَابٍ مُخْتَلَطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ وَلَا بِحَصٍّ وَسُحَاقَةٍ خَزَفٍ وَمُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا عَلَى الْعُضْوِ أَوْ مَا تَنَازَرَّ عَنْهُ .

الثَّالِثُ : الْعَجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ فَيَتَيَمَّمُ الْعَاجِزُ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ وَيَكُونُ عَنْ الْأَحْدَاثِ كُلِّهَا وَيَسْتَتِيحُ بِهِ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ مَا يَسْتَتِيحَانِ بِالْغُسْلِ : فَإِنْ أَحْدَثَا بَعْدَهُ حَرَمَ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ . وَلِلْعَجْزِ أَسْبَابٌ : أَحَدُهَا : فَقْدُ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ ، وَإِنْ تَوَهَّمَ وَجُودَهُ وَجِبَ طَلَبُهُ مِنْ رَحْلِهِ وَرَفَقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُمْ أَوْ لَا يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ بَلْ يُنَادِي مِنْ مَعَهُ مَاءٌ وَلَوْ بِالثَّمَنِ ، ثُمَّ يَنْظُرُ حَوَالِيَهُ إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ ، وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِلَى حَدِّ الْغَوْتِ وَهُوَ بِحَيْثُ لَوْ اسْتَغَاثَ بِرَفَقَتِهِ مَعَ اسْتِغَاثِهِمْ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ لِأَغَاوِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ صَعَدَ جَبَلًا صَغِيرًا قَرِيبًا ؛ وَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَبُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ طَلَبَ

فَيَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ عِنْدَ إِرَادَةِ فَعْلِهِ (بَلْ يَجِبُ أَخْذُ التُّرَابِ) أَيْ تَقْلَهُ (فِي الْوَقْتِ) فَكَمَا يَشْتَرِطُ لِلتَّيَمُّمِ الْوَقْتُ ، كَذَلِكَ يَشْتَرِطُ لِنَقْلِ التُّرَابِ (فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِي الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَهُ) لَفَقْدِ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ دُخُولُ الْوَقْتِ ظَنًّا أَوْ يَقِينًا (وَلَوْ تَيَمَّمَ لِفَائِتَةٍ ضَحْوَةٍ فَلَمْ يَصَلِّهَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا بِهِ أَوْ فَائِتَةٍ أُخْرَى) فَالشَّرْطُ دُخُولُ الْوَقْتِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ لِلرَّادَةِ ، فَإِذَا لَمْ تَفْعَلْ تَقْدَرُ صَحُّ التَّيَمُّمِ وَلَهُ صَلَاةٌ أُخْرَى مَكَانَهَا . (الثَّانِي) مِنْ شُرُوطِ التَّيَمُّمِ (أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ خَالِصٍ) خَرَجَ النُّجَسُ كَتُرَابِ الْقَبْرِ الْمَبْنُوشَةِ (مُطْلَقٍ) أَيْ طَاهِرٍ (لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِغُبَارِ رَمَلٍ) أَيْ وَلَوْ كَانَ التَّيَمُّمُ بِغُبَارِ رَمَلٍ لَنَحَى (لَا رَمْلَ مُتَحَمِّضٍ وَلَا بِتُرَابٍ مُخْتَلَطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَالِصٍ (وَلَا بِحَصٍّ) أَيْ جَبَسٍ (وَسُحَاقَةٍ خَزَفٍ وَ) لَا (مُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا عَلَى الْعُضْوِ أَوْ مَا تَنَازَرَّ عَنْهُ) فَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ (الثَّالِثُ الْعَجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ فَيَتَيَمَّمُ الْعَاجِزُ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ) وَالْعَجْزُ إِذَا حَسَى أَوْ شَرَعَى (وَيَكُونُ عَنْ الْأَحْدَاثِ كُلِّهَا) الْأَضَرُّ وَالْأَوْسَطُ وَالْأَكْبَرُ (وَيَسْتَتِيحُ بِهِ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ مَا يَسْتَتِيحَانِ بِالْغُسْلِ) كَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِمَا يَبَاحُ بِالْغُسْلِ (فَإِنْ أَحْدَثَا) أَيْ الْحَائِضُ وَالْجَنْبُ (بَعْدَهُ) أَيْ التَّيَمُّمُ (حَرَمَ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ) أَيْ الْأَضَرُّ كَالصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْمَكْتُبِ فِي الْمَسْجِدِ (وَالْعَجْزُ أَسْبَابٌ : أَحَدُهَا فَقْدُ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ) إِذَا لَفَائِدَةُ فِي الطَّلَبِ مَعَ تَيَقُّنِ الْعَدَمِ (وَإِنْ تَوَهَّمَ وَجُودَهُ وَجِبَ طَلَبُهُ) بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ (مِنْ رَحْلِهِ) أَيْ مَسْكَنِهِ (وَرَفَقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُمْ أَوْ لَا يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ) فَإِذَا خَافَ خُرُوجَ بَعْضِ الصَّلَاةِ تَيَمَّمَ وَصَلَّى (وَلَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ بَلْ يُنَادِي مِنْ مَعَهُ مَاءٌ وَلَوْ بِالثَّمَنِ ثُمَّ) بَعْدَ الطَّلَبِ (يَنْظُرُ حَوَالِيَهُ) أَيْ فِي جِهَاتِهِ الْأَرْبَعِ وَحَوَالِيهِ جَمْعٌ فِي صُورَةِ الشَّيْءِ (إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ) بِحَيْثُ يَبْلُغُ نَظَرُهُ حِدَّ الْغَوْتِ (وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِلَى حَدِّ الْغَوْتِ وَهُوَ) مَصُورٌ (بِحَيْثُ لَوْ اسْتَغَاثَ بِرَفَقَتِهِ مَعَ اسْتِغَاثِهِمْ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ لِأَغَاوِهِ) وَشَرْطُ هَذَا التَّرَدُّدِ (إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ) لَهُ أَوْ لَنِيَرِهِ (أَوْ صَعَدَ جَبَلًا صَغِيرًا قَرِيبًا) وَنَظَرُ إِلَى حَدِّ الْغَوْتِ (وَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَبُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ طَلَبَ

فَلَمْ يَجِدْهُ وَتَيَمَّمَ وَمَكَثَ مَوْضِعَهُ وَأَرَادَ فَرَضًا آخَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ مَا يُوْهِمُ مَاءً وَكَانَ تَيَقُّنُ الْعَدَمَ بِالطَّلَبِ
 الْأَوَّلِ تَيَمَّمَ بِمَا طَلَبَ ، وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْهُ أَوْ وَجَدَ مَا يُوْهِمُهُ كَسَحَابٍ وَرَكْبٍ وَجَبَ الطَّلَبُ الْآنَ إِلَّا مَنْ رَحَلَهُ
 وَلَيْتَنَ تَيَقَّنَ وَجُودَ الْمَاءِ عَلَى مَسَافَةٍ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا الْمَسَافِرُ الْأَحْتَطَابُ وَالْأَحْتِشَاشُ وَهِيَ فَوْقَ حَدِّ النَّوْثِ أَوْ عَلِمَ
 أَنَّهُ يَصِلُهُ بِحُفْرٍ قَرِيبٍ وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ، وَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَهُ التَّيَمُّمُ ، وَلَكِنْ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ
 لَوْ صَبَرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لَوَجَدَهُ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلَ ، وَإِنْ ظَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا فَضْلَ التَّيَمُّمِ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَلَوْ وَهَبَهُ
 إِنْسَانٌ مَاءً أَوْ أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ أَوْ أَعَارَهُ دَلُوا لَزِمَهُ الْقَبُولُ ، وَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ ثَمَنَهُمَا فَلَا ، وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ
 أَوْ الدَّلَوُ يَبَاعَانِ بِثَمَنٍ مِثْلِهِ وَهُوَ ثَمَنُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَذَلِكَ الْوَقْتُ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ وَجَدَ ثَمَنَهُ فَاضِلًا عَنْ
 دَيْنٍ وَلَوْ مُؤْجَلًا وَمُؤَنَةً سَفَرًا ذَهَابًا وَرُجُوعًا ، فَإِنْ امْتَنَعَ مَنْ يَبِيعُهُ وَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ لَمْ يَأْخُذْهُ شَيْئًا
 إِلَّا لَعَطَشَ ، وَلَوْ وَجَدَ بَعْضَ مَاءٍ لَا يَكْفِي طَهَارَتَهُ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلْبَاقِي ، فَلَمَّحَدَّثْ يَطْهَرُ وَجْهَهُ
 ثُمَّ يَدَيْهِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَالْجُنْبُ يَبْدَأُ بِمَا شَاءَ ؛ وَيَنْدُبُ تَقْدِيمَ أَعْلَى بَدَنِهِ .

السَّبَبُ الثَّانِي : خَوْفُ عَطَشِ نَفْسِهِ وَرُقَّتِهِ وَحَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ مَعَهُ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيَحْرُمُ الْوُضُوءُ حِينَئِذٍ

فَلَمْ يَجِدْهُ وَتَيَمَّمَ وَمَكَثَ مَوْضِعَهُ وَأَرَادَ أَنْ يَحْلِيَ (فَرَضًا آخَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَحْدُثْ مَا يُوْهِمُ مَاءً) كَنَزُولِ قَذَالَةٍ (وَكَانَ تَيَقُّنُ
 الْعَدَمَ بِالطَّلَبِ الْأَوَّلِ تَيَمَّمَ بِمَا طَلَبَ) ثَانٍ لِأَنَّهُ مَعَ تَيَقُّنِ الْعَدَمِ عَثَ (وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْهُ أَوْ وَجَدَ مَا يُوْهِمُهُ كَسَحَابٍ وَرَكْبٍ
 وَجَبَ الطَّلَبُ الْآنَ) عَلَى حَسَبِ مَا مَرَّ (إِلَّا مَنْ رَحَلَهُ) فَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ (وَإِنْ تَيَقَّنَ وَجُودَ الْمَاءِ عَلَى مَسَافَةٍ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا
 الْمَسَافِرُ لِلْأَحْتَطَابِ) أَيْ أَخَذَ الْحَطَبَ (وَالْأَحْتِشَاشُ) أَيْ رَعَى الْبِهَائِمَ (وَهِيَ فَوْقَ حَدِّ النَّوْثِ) وَيُسَمَّى حَدُّ الْقُرْبِ ،
 وَمَا بَعْدَهُ حَدُّ الْبَعْدِ . قُلُ الرَّاغِبِيُّ : حَدُّ الْقُرْبِ قَرِيبٌ مِنْ فَرَسٍ (أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَصِلُهُ بِحُفْرٍ قَرِيبٍ وَجَبَ قَصْدُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ
 ضَرَرًا) لِنَفْسٍ أَوْ عَضْوٍ أَوْ مَالٍ أَوْ انْقِطَاعٍ عَنْ رِفْقَةٍ ، وَيَشْتَرِطُ الْأَمْنُ عَلَى الْوَقْتِ (وَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ) وَهُوَ حَدُّ الْبَعْدِ
 (فَلَهُ التَّيَمُّمُ وَلَكِنْ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَوْ صَبَرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ لَوَجَدَهُ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلَ) لِتَكُونِ الصَّلَاةُ بِالْوُضُوءِ (وَإِنْ ظَنَّ
 غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا فَضْلَ التَّيَمُّمِ أَوَّلَ الْوَقْتِ) بِإِخْلَافِ بَرَاءَةِ لِلذِّمَّةِ (وَلَوْ وَهَبَهُ إِنْسَانٌ مَاءً أَوْ أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ أَوْ أَعَارَهُ دَلُوا لَزِمَهُ
 الْقَبُولُ) لِقَلَّةِ الْمَنَةِ (وَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ ثَمَنَهُمَا فَلَا) لِظَنِّ الْمَنَةِ (وَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ أَوْ الدَّلَوُ يَبَاعَانِ بِثَمَنٍ مِثْلِهِ وَهُوَ ثَمَنُهُ
 فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَذَلِكَ الْوَقْتُ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ وَجَدَ ثَمَنَهُ فَاضِلًا عَنْ دَيْنٍ وَلَوْ مُؤْجَلًا وَمُؤَنَةً سَفَرًا ذَهَابًا وَرُجُوعًا)
 لِأَنَّ الدِّينَ وَالْمُؤَنَةَ لَيْسَ لَهَا بَدَلٌ بِخِلَافِ الْمَاءِ وَيَقْدَمُ سِتْرَةُ الصَّلَاةِ عَلَى شِرَاءِ الْمَاءِ وَتَيَمُّمِهِ (فَإِنْ امْتَنَعَ) مَالِكُ الْمَاءِ (مَنْ
 يَبِيعُهُ وَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ لَمْ يَأْخُذْهُ غَضَبًا إِلَّا لَعَطَشَ) لِنَفْسِهِ أَوْ آدَمِيٍّ مُحْتَرَمٍ تَلْزِمُهُ مُؤَنَتُهُ (وَلَوْ وَجَدَ بَعْضَ مَاءٍ لَا يَكْفِي
 طَهَارَتَهُ لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلْبَاقِي) فَإِنْ كَانَتِ الطَّهَارَةُ عَنْ الْحَدِّثِ الْأَصْغَرِ (فَلَمَّحَدَّثْ يَطْهَرُ وَجْهَهُ ثُمَّ يَدَيْهِ عَلَى
 التَّرْتِيبِ ، وَالْجُنْبُ يَبْدَأُ بِمَا شَاءَ) لِأَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ عَلَيْهِ (وَيَنْدُبُ) لَهُ (تَقْدِيمَ أَعْلَى بَدَنِهِ . السَّبَبُ الثَّانِي) مِنْ أَسْبَابِ
 الْحُجْرِ (خَوْفُ عَطَشِ نَفْسِهِ وَرُقَّتِهِ وَحَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ مَعَهُ) وَغَيْرِ الْمُحْتَرَمِ هُوَ الْحَرْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ وَالزَّانِي الْمُحْصَنُ وَالْحُسْبِيُّ
 وَالْكَلْبُ الْقَوْرُ وَالْفَوَاسِقُ (وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيَحْرُمُ الْوُضُوءُ حِينَئِذٍ) صَوْنًا لِلرُّوحِ أَوْ غَيْرِهَا عَنْ التَّلَفِ وَهُوَ سَكِينَةٌ
 لِأَنَّ فِي بَذَلِهِ إِتْهَادًا مِنَ الْهَلَاكِ وَتَرْكُهُ فِيهِ تَسَبُّبٌ لِإِهْلَاكِكَ مِنْ عِلْمِ احتياجه إِلَيْهِ

فَيَتَزَوَّدُ لِرُقَّتِهِ وَيَتِيمَمُ بِلَا إِعَادَةٍ . الْكَالِثُ مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ تَلَفَ النَّفْسِ أَوْ عُضْوٍ أَوْ فَوَاتَ مَنْفَعَةُ
عُضْوٍ أَوْ حَدُوثٌ مَرَضٌ مَخُوفٌ أَوْ زِيَادَةٌ مَرَضٌ أَوْ تَأْخِيرُ الْبُرءِ أَوْ شِدَّةُ أَلَمٍ أَوْ شَيْنٌ فَاحِشٌ فِي عُضْوٍ
ظَاهِرٍ ، وَيَعْتَمِدُ فِيهِ مَعْرِفَتُهُ أَوْ طَبِيبًا يَقْبَلُ فِيهِ خَبْرَهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ جُرْحٍ وَلَا سَاتَرَ عَلَيْهِ غَسَلَ الصَّحِيحَ
بِأَقْصَى الْمُمْكِنِ فَلَا يَتْرُكُ إِلَّا مَا لَوْ غَسَلَهُ تَعَدَّى إِلَى الْجُرْحِ ، وَيَتِيمَمُ لِلْجُرْحِ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي وَقْتِ جَوَازِ
غَسْلِ الْعَلِيلِ ؛ فَالْجَنْبُ يَتِيمَمُ مَتَى شَاءَ ؛ وَالْمُحْدَثُ لَا يَنْتَقِلُ عَنْ عُضْوٍ حَتَّى يَكُلَّ غَسَلًا وَيَتِيمَمًا مُقَدِّمًا مَا شَاءَ ،
فَإِنْ جُرِحَ عَضْوَاهُ فَيَتِيمَمَانِ ؛ وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ الْجُرْحِ بِالْمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ عَلَى عُضْوٍ يَتِيمَمُ
وَجَبَّ مَسْحُهُ بِالتُّرَابِ ، فَإِنْ أَحْتَاجَ لِعَصَايَةٍ أَوْ لَصُوقٍ أَوْ جَبِرَةٍ وَجَبَ وَضْعُهَا عَلَى طَهْرٍ وَلَا يَسْتَرُّ إِلَّا مَا لَا يَدُ
مِنْهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا ضَرَرًا وَجَبَ الْمَسْحُ عَلَيْهَا كُلِّهَا بِالْمَاءِ مَعَ غَسْلِ الصَّحِيحِ وَالتَّيْمَمِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ
كَانَتْ فِي غَيْرِ عُضْوٍ يَتِيمَمُ لَمْ يَجِبْ مَسْحُهَا بِتُرَابٍ . فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ فَرَضًا آخَرَ لَمْ يَعِدِ الْجَنْبُ غَسَلًا
وَكَذَا الْمُحْدَثُ :

(نيتزود) الماء (لِرُقَّتِهِ وَيَتِيمَمُ بِلَا إِعَادَةٍ) للصلاة وغيرها . (الثالث) من أسباب العجز (مرض يخاف معه) من استعمال
الماء (تلف النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو أو حدوث مرض مخوف أو زيادة مرض أو تأخير البرء) كما لو كان
به جرح ولو استعمل الماء تأخر شفاؤه (أو شدة ألم أو شين) أي أثرا مستكرها (فاحشاً) أي شديداً (في عضو
ظاهر) كما لو كان الماء يؤثر في مثل وجهه سواداً أو يبساً أو جلدة تزيد فانه ينتقل إلى التيمم (ويعتمد فيه) أي في
الحرف (معرفته) إن كان عالماً بالطب ولو بالتجربة (أو طبيباً يقبل فيه خبره) بأن يكون عدل رواية فلا يشترط
فيه ذكورة ولا حرية (فان خاف من جرح ولا ساتر عليه غسل الصحيح بأقصى الممكن فلا يترك إلا ما لو غسله تعدى
إلى الجرح) فلا يجب غسل هذا الجزء (وتيمم للجرح) أي لأجله (في الوجه واليدين) كالمستاد في التيمم ، وإنما قيد
بذلك رداً على الوجه الذي يوجب على إمساك العضو المجرع بالتراب (في وقت جواز غسل العليل) مراعاة للترتيب
في الوضوء ، فان كان الجرح في يده مثلاً فلا يتيمم حتى يغسل وجهه ويأتي جواز غسل اليدين وهكذا (فالجنب يتييمم
متى شاء) لأنه لا ترتيب في بدنه (والمحدث) حدثاً أصغر (لا ينتقل عن عضو حتى يكمل غسلاً وتيمماً مقدماً ماشاء)
والأولى أن يتيمم ثم يغسل الصحيح (فان جرح عضواه تيممان ، ولا يجوز مسح الجرح بالماء وان لم يضره) بل يتلطف
بغسل الصحيح ، فان تعذر غسل الصحيح إلا بالسيلان إلى العليل مس الصحيح بالماء ولا يغسله (فان كان الجرح على
غضو) من أعضاء التيمم وهو الوجه واليدان (وجب مسحها بالتراب) بدلا عن الغسل لأنه غير مستور (فان احتاج
لعصاية أو لصوق أو جبيرة وجب وضعها على طهر) كالخف (و) وجب أن (لا يستر إلا ما لا بد منه) للاستمسكة
(فان خاف من نزعها ضرراً وجب المسح عليها كلها بالماء) ولو كان عليها دم لأنه يعنى عن ماء الطهارة (مع غسل
الصحيح والتيمم كما تقدم) ووجوب مسحها بالماء لما أخذته من الصحيح للاستمسكة (فان كانت) الجراحة (في غير
عضو التيمم لم يجب مسحها بتراب) بخلاف ما إذا كانت في أعضاء التيمم ولا ساتر فانه يجب مسحها بالتراب (فان أراد
أن يصلي فرضاً آخر لم يعد الجنب غسلاً) لبقاء طهره (وكذا المحدث) حدثاً أصغر لا يعيد غسلاً ولا مسحاً لأن الفرض
أنه لم يحدث

وَقِيلَ يَغْسِلُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ وَضَعَ بِلَا طَهْرٍ وَجَبَ النَّزْعُ ، فَإِنْ خَافَ فَعَلَ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَتَمُّ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يُعِيدُ إِنْ وَضَعَ عَلَى طَهْرٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي أَعْضَاءِ التَّيَمُّمِ وَلَا مَنْ تَيَمَّمَ لِمَرَضٍ أَوْ جُرْحٍ بِلَا سَاتِرٍ إِلَّا مَنْ يَجْرَحُهُ دَمٌ كَثِيرٌ يَخَافُ مِنْ غَسْلِهِ فَيُعِيدُ ، وَلَوْ خَافَ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ مَرَضًا مَّا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَسْحِينِ الْمَاءِ وَتَدْفِئَةِ عَضْوِ تَيَمُّمٍ وَأَعَادَ . وَمَنْ فَقَدَ مَاءً وَتَرَابًا وَجَبَ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ وَحْدَهُ ، وَيُعِيدُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ أَوِ التُّرَابَ حَيْثُ يُسْقِطُ التَّيَمُّمُ الْإِعَادَةَ ، فَلَا يُعِيدُ إِذَا وَجَدَ تَرَابًا فِي الْحَضَرِ . وَوَأَجَابَتْهُ سَبْعَةٌ : النِّيَّةُ فَيَنْوِي اسْتِبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ أَوْ اسْتِبَاحَةَ مُنْتَقِرٍ إِلَى الطَّهَارَةِ ، وَلَا يَكْفِي نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ وَلَا فَرَضِ التَّيَمُّمِ ، فَإِنْ تَيَمَّمَ لِفَرَضٍ وَجَبَ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ لَا تَعْيِينَهُ مِنْ ظَهْرٍ أَوْ عَصْرٍ ، بَلْ لَوْ نَوَى فَرَضَ الظَّهْرِ اسْتَبَاحَ بِهِ الْعَصْرَ ، وَلَوْ نَوَى فَرَضًا وَنَفَلًا أَيْحَا أَوْ نَفَلًا أَوْ جَنَازَةً أَوْ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْتَبِحِ الْفَرَضَ أَوْ فَرَضًا فَلَهُ النَّفْلُ مُنْفَرَدًا ، وَكَذَا النَّفْلُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ . وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّفْلِ وَاسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ . الثَّانِي وَالثَّلَاثُ : قَصْدُ التُّرَابِ وَنَقْلُهُ .

(وقيل يغسل ما بعد عليه) فإذا كان الجرح في يديه وتيمم ثم أراد أن يصلي فرضاً آخر فالصحيح أنه لا يعيد غير التيمم ؛ والقول الثاني يعيد التيمم ثم يعيد مسح رأسه ورجليه (وإن وضع) الساتر (بلا طهر) وخالف الواجب (وجب النزع ، فإن خاف) من نزعه محذور تيمم (فعل ما تقدم) من غسل الصحيح الخ (وهو أتم ويعيد الصلاة ولا يعيد إن وضع على طهر ولم يكن في أعضاء التيمم) فحق كانت الجيرة في أعضاء التيمم أعاد سواء وضعها على طهر أم لا ، ومضى وضعها على غير طهر أتم وعاد مطلقاً (ولا) يعيد (من تيمم لمرض أو جرح بلا ساتر) سواء كان مقبلاً أم مسافراً (إلا من يجرحه دم كثير يخاف من غسله فيعيد) لأنه من الأعذار النادرة (ولو خاف من شدة البرد مريضاً مَّا تَقَدَّمَ) كبطء برده (ولم يقدر على تسخين الماء) لعدم ما يسخن به (وتدفئة عضو) لعل الواو بمعنى أو فإن البرد يدفع إما بالتسخين أو بتدفئة العضو بعد الاستعمال (تيمم وأعاد) لندور ذلك (ومن فقد ماء وتراباً) ويقال له فاقد الطهورين (وجب أن يصلي الفرض وحده) من غير نفل (ويعيد إذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم الإعادة) تقييد للإعادة بالتراب (فلا يعيد) الصلاة (إذا وجد تراباً في الحضر) المراد بالحضر ما يلب فيه وجود الماء (وواجباته) أي أركانه (سبعة : النية فينوي استباحة فرض الصلاة أو استباحة) أمر (منتقراً إلى الطهارة) كالطواف (ولا يكفي نية رفع الحدث) لأن التيمم لا يرفع الحدث (ولا فرض التيمم ، فإن تيمم لفرض وجب نية الفرضية) بأن ينوي استباحة فرض الصلاة مثلاً (لا تعينه) أي الفرض (من ظهر أو عصر بل لو نوى فرض الظهر استباح به العصر) كما أنه عند الإطلاق يستبيح أي فرض (ولو نوى فرضاً ونَفَلًا أَيْحَا أَوْ نَفَلًا أَوْ جَنَازَةً أَوْ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْتَبِحِ الْفَرَضَ أَوْ فَرَضًا فَلَهُ النَّفْلُ مُنْفَرَدًا) وكذا النفل قبله وبعده في الوقت وبعده (فعند نية فرض الصلاة يستبيح به فرض الصلاة وما عداها من الجنائز وفرض الطواف والنفل) (ويجب قرنها) أي نية التيمم (بالنفل) للتراب (و) يجب (استدামتها) أي النية (إلى مسح شيء من الوجه) لأن النفل وإن كان ركناً فهو مقصود لغيره (الثاني والثالث قصد التراب ونقله) لما صرح

فَلَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِهِ تُرَابٌ فَسَحَّ بِهِ أَوْ أَلْقَتْهُ الرِّيحُ عَلَيْهِ فَسَحَّ بِهِ لَمْ يَكْفِ ، وَلَوْ أَمَرَ غَيْرُهُ حَتَّى يَمْسَهُ جَازٍ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْأَظْهَرِ . الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ : مَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ مَعَ مَرَقَتِهِ . السَّادِسُ : التَّرْتِيبُ . السَّابِعُ : كَوْنُهُ بِضْرَتَيْنِ : ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ ، وَقِيلَ إِنْ أَمَكْنَ بِضْرَةً كَفَى كَحَرَقَةٍ وَنَحْوَهَا . وَلَا يَجِبُ إِصَالُهُ بَاطِنَ شَعْرٍ خَفِيفٍ . وَسُنَنُهُ التَّسْمِيَةُ وَتَقْدِيمُ يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ ، وَفِي الْيَدِ يَضَعُ أَصَابِعَ الْيُسْرَى سِوَى الْإِبْهَامِ عَلَى ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى سِوَى الْإِبْهَامِ وَيَمْرُهَا إِلَى الْكُوعِ ثُمَّ يَضُمُّ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ إِلَى حَرْفِ الذَّرَاعِ وَيَمْرُهَا إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ يَدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ وَيَمْرُهَا وَإِبْهَامَهُ مَرْفُوعَةً ، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ مَسَحَ بِبَطْنِ إِبْهَامِ الْيُسْرَى ظَهَرَ إِبْهَامِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَمْسَحُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى كَذَلِكَ ثُمَّ يَخْلُلُ أَصَابِعَهُ وَيَمْسَحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى وَيَخَفِّفُ الْغُبَارَ وَيُفَرِّقُ أَصَابِعَهُ عِنْدَ الضَّرْبِ عَلَى التُّرَابِ فِيهِمَا وَيَجِبُ نَزْعُ الْخَاتَمِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَوْ أَحْدَثَ بَيْنَ النَّقْلِ وَمَسْحِ الْوَجْهِ بَطْلٌ وَوَجِبَ اخْتِثَانٌ . وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ عَنِ الْوُضُوءِ بِنَوَاقِضِ الْوُضُوءِ ، وَبِتَوَهُمِ قُدْرَتِهِ عَلَى مَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ كَرُؤِيَةِ سَرَابٍ أَوْ رَكَبٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا وَكَانَتْ مِمَّا تُعَادُ كَتِيمَتُهُمْ حَاضِرٍ

القرآن بوجوب قصد التراب بقوله - فتيمموا صعيداً - جعلوه من الأركان ، ولما كان القصد منه النقل جعلوه أيضاً من الأركان وفرعوا على ذلك ما ذكره المتن بقوله (فلو كان على وجهه تراب فمسح به أو ألقته الريح عليه فمسح به لم يكف) لأنه في الأول لم يقصد التراب ، وفي الثاني لم ينقل (ولو أمر غيره حتى يمسحه جاز وإن كان قادراً على الأظهر) إجابة لنقل ما دونه مقام فعله (الرابع والخامس مسح وجهه ويديه مع مرقته) فيجب استيعاب هذين العضوين بالمسح (السادس الترتيب) ولو كان عن حدث أكبر (السابع كونه) أي التيمم (بضرتين ضربة للوجه وضربة لليدين ، وقيل إن أمكن بضربة كفى كحرقه ونحوها) وهو ما رجحه الرافعي (ولا يجب إصاله) أي التراب (باطن شعر خفيف) ثبت عليهما (وسننه التسمية وتقديم يمينه وأعلى وجهه وفي اليد) أي سننه في مسح اليد فهذه الكيفية الآتية من السنن ، وقيل ليست من السنن (يضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام ويمرهما إلى الكوع ثم يضم أطراف أصابعه) أي أصابع يده اليسرى (إلى حرف الذراع) من اليد اليمنى (ويمرهما إلى المرفق ثم يدبر بطن كفه إلى بطن الذراع) من اليد اليمنى (ويمرهما وإبهامه مرفوعة فإذا بلغ الكوع مسح بطن إبهام اليسرى ظهر إبهام اليمنى ثم يمسح اليسرى باليمنى كذلك ثم يخلل أصابعه ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخفف الغبار ويفرق أصابعه عند الضرب على التراب فيهما) أي الضرتين (ويجب نزع الخاتم في الثانية) ليصل التراب إلى موضعه ولا يكتفى بتحريكه (ولو أحدث بين النقل ومسح الوجه بطل) هذا النقل لوجوب قرن النية به واستصحابها إلى الوجه والحدث ينافي ذلك (ووجب أخذ ثابن) لبطان الأول بالحدث (ويبطل التيمم عن الوضوء بنواقض الوضوء وتوهم قدرته على ماء يجب استعماله) وبالأولى الظن واليتمين (كرؤية سراب أو ركب) يتوهم معها وجود ماء (قبل الصلاة) مطلقاً (أوفيهما وكانت مما تعاد كتيمة حاضر حاضر) أي من هو في محل الطلب فيه وجود الماء صفته أنه

لَفَقْدِ الْمَاءِ ، فَإِنْ لَمْ تُعَدَّ كَتِيمٌ مُسَافِرٌ فَلَا وَبَيْتُهَا وَتَجْزِيَّتُهُ ، لَكِنْ يَنْدَبُ قَطْعُهَا لَيْسَتْ أَنْفَهَا بِوَضْوٍ ، وَإِنْ رَأَتْ
فِي نَقْلِ وَنَوَى عَدَدًا أَمَّهُ وَإِلَا فَرَكَتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْتُهُمْ أَكْثَرُ مِنْ قَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ مَذْذُورَةٍ .
وَمَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ وَالْجَنَازِ .

بَابُ الْحَيْضِ

أَقَلُّ سَنٍ تَحِيضُ فِيهِ الْمَرْأَةُ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ تَقْرِيْبًا ، فَلَوْ رَأَتْهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ لَزِمَنَ لَا يَسَعُ طَهْرًا
وَحَيْضًا فَهُوَ حَيْضٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا حَدٌّ لِآخِرِهِ فَيُمْكِنُ إِلَى الْمَوْتِ . وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَغَالِبُهُ
سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا . وَأَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَلَا حَدٌّ لِأَكْثَرِهِ .
فَقَسَى رَأَتْ دَمًا فِي سَنٍ الْحَيْضِ وَلَوْ حَامِلًا وَجَبَ تَرْكُ مَا تَرَكَ الْحَائِضُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ أَقَلِّهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ
حَيْضٍ فَتَقْضَى الصَّلَاةُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا فَهُوَ حَيْضٌ وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ فَهِيَ
مُسْتَحَاضَةٌ وَلَهَا أَحْكَامُ طَوِيلَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ .

(لَفَقْدِ الْمَاءِ) فإذا تَوَهَّم وجود الماء وهو في الصلاة بطل تيممه وفسدت صلاته هذا ظاهر المصنف ، ولكن النقول أنه
من دخل في الصلاة لا يقطعها إلا إذا تيقن للماء وكانت مما لا تنقطع بالتيمم (فإن لم تعد كتيمة مسافرة) طويلا . قد
علت أن للدار على أن الحل مما يغلب فيه عدم الماء فإذا كان كذلك (فلا) يقطعها (ويتمها وتجزئه ولكن يندب قطعها
ليستأنفها بوضوء ، وإن رآه في نقل) وقد (نوى عددا أتمه) لأنه صار كالفرض (وإلا فركعتين) نطق (ولا يجوز بَيْتُهُمْ .
أكثر من فريضة واحدة مكتوبة أو مذكورة وملشء من النوافل والجنائز) .

بَابُ الْحَيْضِ

أَيُّ وَالنَّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ . وَالْحَيْضُ لَفَةُ السَّيْلَانِ . وَشَرْعًا دَمٌ جِلَّةٌ يَخْرُجُ مِنْ أَفْعَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ .
وَالنَّفَاسُ لَفَةُ الْوَلَادَةِ . وَشَرْعًا دَمٌ يَخْرُجُ عَقِبَ الْوَلَادَةِ . وَالِاسْتِحَاضَةُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ (أَقَلُّ سَنٍ تَحِيضُ
فِيهِ لِلْمَرْأَةِ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ تَقْرِيْبًا ، فَلَوْ رَأَتْهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ لَزِمَنَ لَا يَسَعُ طَهْرًا وَحَيْضًا) بَأَن كَانَ أَقَلُّ مِنْ سِتِّ عَشَرَ
يَوْمًا (فَهُوَ) أَيُّ الرُّئْيِ (حَيْضٌ وَإِلَّا) بَأَن رَأَتْهُ لَتِسْعِ سِنِينَ نَاقِصَةً سِتِّ عَشَرَ يَوْمًا نَاقِصَةً (فَلَا) يَكُونُ الرُّئْيُ حَيْضًا
(وَلَا حَدٌّ لِآخِرِهِ فَيُمْكِنُ) أَن لَا تَحِيضَ (إِلَى الْمَوْتِ) وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فَلَوْ رَأَتْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ بَأَن لَوْ وَضَعَتْ قَطْلَةً
لَا تَلَوْتُ فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ (وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا) وَأَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا
وَلَمَّا الطُّهْرُ بَيْنَ حَيْضٍ وَنَاقِصٍ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ (وَلَا حَدٌّ لِأَكْثَرِهِ) وَغَالِبُهُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ بَعْدَ غَالِبِ الْحَيْضِ (فَقَسَى رَأَتْ
دَمًا فِي سَنٍ الْحَيْضِ وَلَوْ حَامِلًا وَجَبَ تَرْكُ مَا تَرَكَ الْحَائِضُ) مِنْ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَسَائِرٍ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا نَهْضُهُ (فَإِنْ انْقَطَعَ
لِدُونِ أَقَلِّهِ) وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ (تَبَيَّنَ أَنَّهُ) غَيْرُ حَيْضٍ فَتَقْضَى الصَّلَاةُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا (فَهُوَ
حَيْضٌ ، وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ) بَأَن عَبْرَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا (فَهِيَ) مُسْتَحَاضَةٌ وَلَهَا أَحْكَامُ طَوِيلَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ لِلطَّوَلَةِ .
وَالْمَقْرُورَةِ .

وَالصُّفْرَةُ وَالسَّكْدَرَةُ حَيْضٌ ، وَإِنْ رَأَتْ وَقْتًا دَمًا وَوَقْتًا نَقَاءً وَوَقْتًا دَمًا وَهَكَذَا وَلَمْ يَجَاوِزِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ وَلَمْ يَنْقُصْ بِمَجْمُوعِ الدَّمَاءِ عَنْ يَوْمٍ وَائِلَةٍ فَالدَّمَاءُ وَالنَّقَاءُ الْمُتَخَلَّلُ كُلُّهَا حَيْضٌ : وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَحْظَةٌ ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا فَإِنْ جَاوَزَهُ فَسُتَحَاضَةٌ . وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَكَذَا الصَّوْمُ : وَيَجِبُ قِضَاؤُهُ دُونَ الصَّلَاةِ : وَيَحْرُمُ عُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيثَهُ ، وَالْوُطْءُ ، وَالْإِسْتِمْتَاعُ فِيمَا بَيْنَ الدَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالطَّهَّارَةُ بِنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَّثُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ ارْتَفَعَ تَحْرِيمُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ وَالطَّهَّارَةِ وَعُبُورِ الْمَسْجِدِ وَيَبْقَى الْبَاقِي حَتَّى تَغْتَسِلَ ، وَلَوْ أَدْعَتْ الْحَيْضَ وَلَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِهِ صَدَقْتُهَا حَلٌّ لَهُ وَطَوُّهَا : وَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا وَتَشُدُّهُ وَتَعَصِيهِ ثُمَّ تَتَوَضَّأُ وَلَا تُؤَخِّرُهُ بَعْدَ الطَّهَّارَةِ إِلَّا لِلْإِسْتِمْتَالِ بِأَسْبَابِ الصَّلَاةِ كَسَرِّ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَانتِظَارِ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ أَخَّرَتْ لِغَيْرِ ذَلِكَ اسْتَأْنَفَتْ الطَّهَّارَةَ : وَيَجِبُ غَسْلُ الْفَرْجِ وَتَعَصِيهِ وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ ، وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فِيمَا تَقْدَمُ .

بَابُ النِّجَاسَاتِ

(وَالصُّفْرَةُ وَالسَّكْدَرَةُ) وَهُوَ عَلَى غَيْرِ لَوْنِ الدَّمِ (حَيْضٌ ، وَإِنْ رَأَتْ وَقْتًا دَمًا وَوَقْتًا نَقَاءً وَوَقْتًا دَمًا وَهَكَذَا وَلَمْ يَجَاوِزِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ وَلَمْ يَنْقُصْ بِمَجْمُوعِ الدَّمَاءِ عَنْ يَوْمٍ وَائِلَةٍ فَالدَّمَاءُ وَالنَّقَاءُ الْمُتَخَلَّلُ كُلُّهُمَا حَيْضٌ) فَسَجِبَ حَكْمُ الدَّمِ عَلَى النَّقَاءِ وَنَجَعَلَ الْجَمِيعَ حَيْضًا (وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَحْظَةٌ) فَلَا يَتَقَدَّرُ بِزَمَنِ (وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا ، فَإِنْ جَاوَزَهُ) أَيْ الْأَكْثَرُ (مُسْتَحَاضَةٌ) وَقَدْ أُعْرِضَ عَنْ ذِكْرِ أَحْكَامِهَا (وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَكَذَا الصَّوْمُ ، وَيَجِبُ قِضَاؤُهُ دُونَ الصَّلَاةِ) تَخْفِيفًا عَلَيْهَا (وَيَحْرُمُ عُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيثَهُ) أَيْ إِصَابَتَهُ بِالدَّمِ ، فَإِنْ لَمْ تَخَفْ فَيَجُوزُ لَهَا الْعُبُورُ كَالْجَنَابِ (وَالْإِسْتِمْتَاعُ) أَيْ التَّلَاقُ (فِيمَا بَيْنَ الدَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ) وَلَوْ بِغَيْرِ وَطْءٍ (وَالطَّلَاقُ) فَيَحْرُمُ طَلَاقُهَا وَهِيَ حَائِضٌ (وَالطَّهَّارَةُ) فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ (بِنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَّثُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ ارْتَفَعَ تَحْرِيمُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ وَالطَّهَّارَةِ وَعُبُورِ الْمَسْجِدِ) لِانْتِفَاءِ عِلَّةِ التَّحْرِيمِ فَيَرْتَفِعُ تَحْرِيمُهَا بِالْإِنْقِطَاعِ مِنْ غَيْرِ غَسْلِ (وَيَبْقَى الْبَاقِي) عَلَى تَحْرِيمِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَمَسِّ الْمَصْحَفِ وَحَمْلِهِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْإِسْتِمْتَاعِ ، وَيَسْتَمِرُّ (حَتَّى تَغْتَسِلَ ، وَلَوْ أَدْعَتْ الْحَيْضَ وَلَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِهِ صَدَقْتُهَا حَلٌّ لَهُ وَطَوُّهَا) لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَلُّ فَيَسْتَحِبُّ حَتَّى يَأْتِيَ يَقِينُ الْمَنْعِ (وَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا وَتَشُدُّهُ) بَعْدَ حَشْوِهِ بِقُطْنٍ (وَتَعَصِيهِ) هُوَ تَفْسِيرٌ لِلشَّدِّ إِنْ احتاجتْ فِي مَنْعِ خُرُوجِ ذَلِكَ وَلَمْ تَتَأَذَّ بِهِ وَلَمْ تَسْكُنْ صَاعِقَةً (ثُمَّ تَتَوَضَّأُ) أَوْ تَتِيمَمُ نَوْرًا (وَلَا تُؤَخِّرُهُ) أَيْ فَرَضَ الصَّلَاةَ (بَعْدَ الطَّهَّارَةِ إِلَّا لِلْإِسْتِمْتَالِ بِأَسْبَابِ الصَّلَاةِ كَسَرِّ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَانتِظَارِ جَمَاعَةٍ) لِأَنَّ التَّأْخِيرَ لَذَلِكَ لَا تَدْفَعُ فِيهِ مَقْعَرَةً فَاعْتَفَرَ (فَإِنْ أَخَّرَتْ لِغَيْرِ ذَلِكَ) وَمَا فِي مَعْنَاهُ (اسْتَأْنَفَتْ الطَّهَّارَةَ) لِنَقْضِهَا بِالتَّأْخِيرِ (وَيَجِبُ غَسْلُ الْفَرْجِ وَتَعَصِيهِ وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ) وَإِنْ لَمْ تَزَلْ الْمَصَابَةُ عَنْ مَحَلِّهَا وَلَمْ يَظْهَرْ دَمٌ (وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فِيمَا تَقْدَمُ) مِنْ وَجُوبِ غَسْلِ النِّجَاسَةِ وَالْحَشْوِ وَالْعَصَبِ وَالْوُضُوءِ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَالْمُبَادَرَةِ بِالْفَرِيضَةِ تَقْلِيلًا لِلْحَدَّثِ . وَمِثْلُ سَلْسِ الْبَوْلِ سَلْسُ الْمَنِيِّ لَكِنْ يُؤَادُّ لَهُ الْغَسْلُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ .

بَابُ النِّجَاسَاتِ

هِيَ لُغَةٌ مَا يَسْتَفْذَرُ ، وَشَرْعًا كُلُّ مُسْتَفْذَرٍ يَمْنَعُ نَهْضَةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرْخَصَ ، وَقَدْ بَيَّنَّهَا بَعْدَهُ أَفْرَادُهَا فَقَالَ :

وَالنَّجَاسَةُ هِيَ : الْبَوْلُ وَالنَّائِطُ ، وَالْدَّمُ وَالْقَيْحُ وَالْقَى ، وَالْخَرُّ وَالنَّبِيدُ وَكُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ، وَالْكَلْبُ وَالْخَنَزِيرُ
وَفَرَعُ أَحَدِهِمَا ، وَالْوَدَى وَالْمَذَى ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِذَا ذُبِحَ ، وَالْمَيْتَةُ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْآدَمِيُّ ، وَلَبَنٌ
مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ غَيْرَ الْآدَمِيِّ ، وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ ، وَشَعْرُ غَيْرِ الْمَاءِ كَوْلٍ إِذَا انفصلَ فِي حَيَاتِهِ إِلَّا الْآدَمِيُّ ، وَمَنِيَّ
الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ ؛ وَالْأَنْفَحَةُ طَاهِرَةٌ إِنْ أُخِذَتْ مِنْ سَخْلَةٍ مَذَكَاةٍ لَمْ تَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ ؛ وَمَا يَسِيلُ مِنْ فَمِ
النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَعِدَةِ بَأَنْ كَانَ لَا يَنْقَطِعُ إِذَا طَالَ نَوْمُهُ نَجَسٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ اللُّهُوَاتِ بَأَنْ كَانَ يَنْقَطِعُ
فَطَاهِرٌ ، وَالْعَضْوُ الْمُنْفَصِلُ مِنَ الْحَيِّ حُكْمُهُ حُكْمُ مَيْتَةِ ذَلِكَ الْحَيَّوَانِ إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً كَالسَّمَكِ فَطَاهِرٌ
وَالْأَلْحَمَارُ فَتَجَسُّ ، وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ وَرَطُوبَةُ فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَيَبِضُ الْمَاءُ كَوْلٍ وَغَيْرُهُ وَلَبَنُهُ وَشَعْرُهُ وَصُوفُهُ
وَوَبْرُهُ وَرَيْشُهُ إِذَا انفصلَ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ ذِكَاةٍ ، وَعَرَقُ الْحَيَّوَانِ الطَّاهِرِ طَاهِرٌ حَتَّى الْفَأْرَةُ ، وَرَيْقُهُ وَدَمْعُهُ وَلَبَنُ
الْآدَمِيِّ وَمَنِيهِ غَيْرُ نَجَسٍ ، وَكَذَآمَنِي غَيْرُهُ غَيْرُ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ ؛ وَقِيلَ نَجَسٌ وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا

(والنجاسة هي البول والنائط) وهو ماخرج من دبر الآدمي وقد أحواله الطبيعة بخلاف ماخرج ولم تحله (والدم والقَيْح) وهو دم استحال لفساد (والقَى) وإن لم يتغير (والخر) هي ماء العنب الذي أرغى وأزبد وصار فيه شدة (والنبيد وكل مسكر مائع والكلب والخنزير وفرع أحدهما) أي التولد من أحدهما ولو مع حيوان طاهر (والودى والمذى وما لا يؤكل لحمه إذا ذبح) كالحمار مثلاً (والميتة) هي كل ما زالت حياته بنير ذكاة شرعية ، ثم استثنى من الميتة فقال (إلا السمك والجراد والآدمي) فإن ميتتهم طاهرة (ولبن ما لا يؤكل لحمه) فإنه نجس كالبن الحمار (غير الآدمي) فإن لبنه طاهر (وشعر الميتة وشعر غير الماء كؤل إذا انفصل في حياته إلا الآدمي) أما إذا لم يفصل فهو طاهر (ومني الكلب والخنزير) نجس تبعاً لأصلهما (والأنفحة) وهي اللبن الذي يؤخذ من كرش الشاة الصغيرة التي لم تأكل غير اللبن ويوضع في الألبان فيصيرها جنباً (طاهرة من سخله مذكاة لم تأكل غير اللبن) وإذا فقد شرط من ذلك تكون نجسة (وما يسيل من فم النائم إن كان من المعدة) ويعرف بأن كان مصفراً متناً أو (بأن كان لا ينقطع إذا طال نومه نجس وإن كان من اللُّهُوَاتِ) وهي سقف الأسنان ويعرف (بأن كان ينقطع فطاهر ، والعضو المنفصل من الحي حكمة حكم ميتة ذلك الحيوان إن كانت طاهرة كالسمك فطاهر وإلا كالحمار فنجس ، والعلقة) وهي دم غليظ استحال عن المني وهي مبتدأ وسيأتي الإخبار عنها وعماعطف عليها بأنها طاهرة (والمضغة) وهي قطعة لحم صغيرة استحالت عن العلقه (ورطوبة فرج المرأة) وكذا رطوبة فرج كل حيوان طاهر لكن إن أتت تلك الرطوبة من محل لا يجب غسله كأن أتت من الرحم فهي نجسة (ويبيض الماء كؤل) كالسجاج (و) يبيض (غيره) كالحداة وهو مع كونه طاهراً يجوز أكله (وشعره) أي الحيوان الماء كؤل (وصوفه ووبره وريشه إذا انفصل في حياته أو بعد ذكاته) وأما إذا انفصل بعد موته فهو نجس (وعرق الحيوان الطاهر طاهر) خبر عما تقدم كله (حتى الفأرة) غاية في الحيوان (وريقه) أي الحيوان (ودمعه ، ولبن الآدمي ومنيه غير نجس) خبر عما ذكر (وكذا مني غيره) أي الآدمي (غير الكلب والخنزير ، وقيل) مني غير الآدمي غير الكلب والخنزير (نجس) لاستحاله في الباطن (ولا يظهر شيء من النجاسات إلا

الحمر إذا تحال و لمنف إذا دبغ ونجسا يصير حيوانا ، وإذا تحللت الحمر بغير إلقاء شيء فيها إما بنفسها أو بنقلها من الشمس إلى الظل وعكسه أو بفتح رأسها ظهرت مع أجزاء الدن الملاقية لها وما فوقها مما أصابته عند الغليان ، وإن ألقى فيها شيء فلا ، والدبغ هو نزع الفضلات بكل حريف ولو نجسا ، ولا يكفي ملح و تراب ونجس ، ولا يجب استعمال ماء في أثناءه لكنه بعد الدبغ كثوب متنجس فيجب غسله بماء طهور ، ولا يظهر به جلد كلب وخنزير ولو كان على الجلد شعر لم يظهر الشعر بالدبغ ويعنى عن قليله ، وما تنجس بملاقاة شيء من الكلب والخنزير لم يظهر إلا بنفسه سبعا إحداهن بتراب طاهر يستوعب المحل ، ويجب مزجه بماء طهور ، ويندب غسله في غير الأخيرة ، ولا يقوم غير التراب مقامه كصابون وأشنان ، ولو رأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون قلتين قبل أن تغيب عنه نجسته ، وإن غابت زما يمكن فيه ولو غابا في قلتين ثم شربت من القليل لم تنجسه ، ودخان النجاسة نجس ويعنى عن يسيره ، فإن مسح كثيره عن تنور بخرقة يابسة فزال طهر أو رطبة فلا ، فإن خبز عليه

الحمر) وكذا كل مسكر مائع (إذا تخلل) أى صار خلا (و) إلا (الجلد إذا دبغ و) إلا (نجسا يصير حيوانا) كالردود للثوب من النجاسة (وإذا تحللت الحمر بغير إلقاء شيء فيها إما بنفسها أو بنقلها من الشمس إلى الظل وعكسه أو بفتح رأسها ظهرت مع أجزاء الدن الملاقية لها و) طهر (ما فوقها مما أصابته عند الغليان) أى عند فورانها إذا خللت (وإن ألقى فيها شيء) نجاسة (فلا) تطهر (والدبغ هو نزع الفضلات بكل حريف ولو نجسا) كذرق طير (ولا يكفي ملح و تراب ونجس ، ولا يجب استعمال ماء في أثناءه) أى الدبغ (لكنه) أى للدبوغ (بعد الدبغ كثوب متنجس فيجب غسله بماء طهور) حتى يصير طاهرا (ولا يظهر به) أى الدبغ (جلد كلب وخنزير) لأن الحياة لم تفدها الطهارة فلم يفدها الدبغ بعد الموت (ولو كان على الجلد شعر لم يظهر الشعر بالدبغ) لأنه لا يؤثر في الشعر فيبقى نجسا (ويعنى عن قليله) أى الشعر الذى هو على الجلد للدبوغ (وما تنجس بملاقاة شيء من الكلب والخنزير لم يظهر إلا بنفسه سبعا إحداهن بتراب طاهر) أى طهور ولا يكفي ذرة التراب على المحل من غير أن يتبعه بالماء ويمزجه ولا التراب المستعمل أو النجس ؛ والواجب من التراب ما يكدر الماء و (يستوعب المحل ، ويجب مزجه بماء طهور ، ويندب غسله في غير الأخيرة) وفى الأولى أولى حتى لا يحتاج إلى تريب ما يصيبه من الرشاش لأنه إذا أصابه من النجاسة شيء لم يدمجه تراب وجب أن يترب وأن يغسله بقدر ما بقى من الفضلات (ولا يقوم غير التراب مقامه كصابون وأشنان) وقيل يكفي (ولو رأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون قلتين قبل أن تغيب عنه) أى عن الرأى (نجسته ، وإن غابت زما يمكن فيه ولو غابا في قلتين ثم شربت من القليل لم تنجسه) لاحتمال زوال نجاسة فيها فلا تنجس بالنسك ، وإن كان فيها نجسا لو حملها معه لا تصح صلاته (ودخان النجاسة) كالبر ، وكذا دخان الحطب المتنجس (نجس ويعنى عن يسيره) وأما البخار وهو المتعاقد من غير واسطة نار فطاهر (فإن مسح كثيره) أى الدخان (عن تنور) هو نوع من الأفرات (بخرقة يابسة فزال طهر أو) بخرقة (رطبة) كما يفصل فى الأفران بمصر (فلا) يظهر (فإن خبز عليه) أى التنور بعد مسحه بخرقة مبلولة ،

فَطَاهِرٌ، وَأَسْفَلَ الرَّغِيفِ نَجَسٌ . وَيَكْفِي فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ الرَّشَّ مَعَ غَلْبَةِ الْمَاءِ .
وَلَا يُشْتَرَطُ سَيْلَانُهُ ، وَبَوْلُ الصَّبِيِّ وَكَذَا اخْتِنَى يُغْسَلُ كَالْكَبِيرَةِ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ النِّجَاسَاتِ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ عَيْنٌ كَفَى جَرَى الْمَاءِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَيْنٌ وَجِبَ إِزَالَةُ طَعْمٍ وَإِنْ عَسَرَ وَلَوْ نَزَعَ وَرَجَّحَ أَنْ سَهْلًا ، فَإِنْ
عَسَرَ إِزَالَةُ الرِّيحِ وَحْدَهُ أَوْ اللَّوْنُ وَحْدَهُ لَمْ يَضُرَّ بَقَاؤُهُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَا ضَرًا ، وَيَشْتَرَطُ وَرُودُ الْمَاءِ عَلَى الْمَحَلِّ
لَا الْعَصْرُ ، وَيُنْدَبُ بَعْدَ طَهَارَتِهِ غَسْلُهُ ثَانِيَةً وَثَلَاثَةً ، وَيَكْفِي فِي أَرْضٍ نَجَسَتْ بِذَاتِ الْمُكَارَّةِ بِالْمَاءِ .
وَلَا يُشْتَرَطُ نَضُوبُهُ وَلَوْ ذَهَبَ أَوْ نَجَسَتْ الْأَرْضُ بِشَمْسٍ أَوْ نَارٍ أَوْ رِيحٍ لَمْ تَطْهَرْ حَتَّى تَغْسَلَ ، وَكُلُّ مَانِعٍ غَيْرِ
الْمَاءِ مَكْلٌ وَلَبَنٌ إِذَا تَنَجَّسَ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ أَلْقَى النِّجَاسَةَ وَمَا حَوْلَهَا وَالْبَاقِي
طَاهِرٌ ، وَمَا غَسَلَ بِهِ النِّجَاسَةَ إِنْ تَغَيَّرَ أَوْ زَادَ وَزَنَهُ فَجَسَ وَإِلَّا فَلَا ، فَإِنْ بَلَغَ قَلْتَيْنِ فَطَاهِرٌ وَإِلَّا فَحُكْمُهُ حُكْمُ
الْمَحَلِّ بَعْدَ الْغَسْلِ بِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ حُكِمَ بِطَهَارَتِهِ فَطَاهِرٌ وَإِلَّا فَجَسَ .

(فطاهر) أى ظاهر ما خبز طاهر (وأسفل الرغيف نجس) ويكفي عن أكله ولو في مائع وحمله ولو في الصلاة (ويكفي
في بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن الرش مع غلبة الماء) عليه وإزالة عينه وأوصافه (ولا يشترط سيلانه) أى الماء
وهذا هو النجاسة الخفيفة (وبول الصبية وكذا اختنى يغسل كالكبيرة) وكذا الصبي الذي أكل غير اللبن (وما سوى
ذلك من النجاسات) أى ما عدا بول الصبي ومصاب السكاب والخنزير (إن لم يكن له عين كفى جري الماء عليه) ولو
مرة واحدة (وإن كان له عين وجب) في الغسل (إزالة طعم وإن عسر) لأنه دليل على بقاء عين النجاسة (ولون
وريج إن سهلا ، فإن عسر إزالة الريح وحده أو اللون وحده لم يضر بقاؤه) أى المذكور منهما (وإن اجتمعا) أى اللون
والريح (ضرا) لدالتهما على بقاء العين فيشترط زوالهما ولو مع العسر (ويشترط ورود الماء على المحل) إذا كان قد
كان ورد الثوب التنجس على الماء القليل نجسه و (لا) يشترط (العصر) لأن العساة إذا زالت العين ولم يتغير ولم يزد
وزنها طاهرة (ويندب بعد طهارته غسله ثانية وثالثة) لحصول الإتيان المتدوب (ويكفي في أرض نجست بذائب)
كالخمر (المكثرة بالماء) بأن يصبها (ولا يشترط نضوبه) أى بقاءه (وبه ذهب أئمة النجاسة الأرضية بغيره) أى
أو ريج لم تطهر حتى تغسل (ويتمرها بالماء يغسل) وكل مائع غير ماء لم يكن زائلا إذا تنجس لا يتغير بغيره (سواء
ما فيه دهنية كالزيت أم لا كالحل على الخمد) فإنه كان جامدا كالسمن الجامد ألقى النجاسة تنجس حوله (والجامد هو
الذي إذا أخذ منه قطعة لا يتراد منه ما جملا فحقها عن قرب مثل العجين اليابس والسمن الجامد (وما سواهما) وهما
النسالة الذي (غسل به النجاسة إن تغير) أحد أوصافه بالنجاسة التي يراد إزالتها (أو زاده) بغيره (سواء كان
للغسل منه أو لم يفصل عن الغسل مع عدم طهره) بأن بقي فيه شيء من أوصاف النجاسة (قد) أى في جميع
نظائر الأحوال (نجس وإلا) بأن لم يتغير ولم يزد وزنه وانفصل وقد طهر المحل (فلا) ينتجس ثم يغسل فيه ويقاؤه
(فإن بلغ) ماء الصلاة (قلتين فطهر) لأنه غير مستعمل (وإلا) بأن لم يبلغ قلتين (لحكمه حكم المحل بعد الغسل
به ، وإن كان قد حكم بطهارته فطاهر) غير مطهر لاستحاله (وإلا تنجس) يعني إن لم يحكم بطهارته المحل قبل
النسالة نجس ولا محل لهذا التردد في كلام المصنف بعد كون المقسم أنه لم ينجس ولكنه قيد التوضيح فبكره .

كتاب الصلاة

أَمَّا نَجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِالْبَالِغِ عَاقِلِ طَاهِرٍ . فَلَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ أَوْ مَرَضٍ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ ، وَيَقْضَى الْمَرْتَدُّ ، وَيُؤْمَرُ الصَّبِيُّ الْمُمِيزُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيَضْرِبُ لَعْنُهُ ، وَمَنْ نَشَأَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَجَعَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ أَوْ الزَّكَاةِ أَوْ الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ أَوْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ أَوْ الزِّنَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَى وَجُوبِهِ أَوْ تَحْرِيمِهِ وَكَانَ مَعْلُومًا مِنْ أَهْلِ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَفَرَ وَقَتْلَ بِكُفْرِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ تَهَاوُنًا مَعَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهَا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا ، مَعَ مَقَاتِلِ ضَرُورَتِهَا لَمْ يَكُفِّرْ ، بَلْ يَضْرِبُ عُنُقَهُ وَيُغْسَلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُبْتَدَرُ أَحَدٌ فِي التَّأْخِيرِ إِلَّا نَائِمًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مِنْ آخِرِ لِأَجْلِ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ .

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

(كتاب الصلاة)

هي آنية الدعاء ، وشربا آتوال وأفعال منتجة بالتسكير مختمة بالتسليم . والمفروض منها في كل يوم وليلة خمس (إنما يجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر) وتجب وجوبا موسما بدخول الوقت ، ويضيق إذا بقي من الوقت ما يسع الصلاة بفروضها ، ثم شرع يأخذ بحترز هذه القيود على سبيل اللطف غير المرتب فذكر محترز عاقل بقوله (فلا قضاء على من زال عقله بجنون أو مرض) كمنى عليه ومثله السكران غير المتعدي وذكر محترز مسلم بقوله (و) لا قضاء على (كافر أصلي ويقضى للمرتد) لأن المراد بالمسلم ولو فيها متى فيقضى ما فاتته زمن الردة حتى زمن الجنون فيها بخلاف زمن الخبيث والنفس وذكر محترزا بالغ بقوله (ويؤمر الصبي المميز بها لسبع) والأمر له ولاية من أب وأم ويجب عليهم الأمر وجوب كفاية ، والمميز هو الذي يقضى حوائجه بنفسه من أكل وشرب واستنجاء (ويضرب عليها لعن) ولم يشرع لمحترز طاهر وهو الدائم والنساء فلا تجب عليهما (ومن نشأ بين المسلمين) وقد بلغت الدعوة (وجحد وجوب الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو تحريم الخمر أو الزنا أو غير ذلك مما أجمع على وجوبه أو تحريمه) صحت كل أموال الناس بالباطل (وكان معلوما من الدين بالضرورة) أي كان اشتهاه في الدين مثل الأمر الضروري فمن أنكر ذلك (كفر وقتل بكفره) أن لم يرجع ، ولا يعلى عليه ولا يغسل ولا يدفن في مقابر المسلمين (ومن ترك الصلاة تهاونا) أي تساهلا ولم ينكر وجوبها بل (مع اعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها) أي ما يناسب لها من الأوقات (وشاق وقت ضرورتها) إن كان لها وقت ضرورة بأن كانت تجمع مع ما يهدمها ، فالصبح يقتل بها إذا أخرها حتى طلعت الشمس والظهر لا يقتل بها إلا إذا غابت الشمس لأن وقت العصر وقت ضرورة لها تجمع معها فيه وكذا القرب لا يقتل إلا إذا طلع الفجر ، فمن أخر الصلاة هذا التأخير (لم يكفر بل يضرب عنقه ويغسل ويصلى عليه ويحرق في مقابر المسلمين ، ولا يندب أحد في التأخير) للصلاة عن وقتها (إلا نائما أو ناسيا) فمن غلبه النوم أو نام قبل دخول الوقت أو نسي أنه لم يصل (أو من أخر لأجل الجمع في السفر) عذر .

(باب المواقيت)

الْمَكْتُوباتُ خَمْسٌ : (الظُّهْرُ) وَأَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ سِوَى
ظِلِّ الزَّيَالِ (وَالْعَصْرُ) وَأَوَّلُهُ آخِرُ الظُّهْرِ ، وَآخِرُهُ الْغُرُوبُ ، لَكِنْ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ خَرَجَ
وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ (وَالْمَغْرِبُ) وَأَوَّلُهُ تَكَامُلُ الْغُرُوبِ ثُمَّ يَمْتَدُّ بِقَدَرِ ضَوْءِ وَسْتَرِ عَوْرَةِ وَأَذَانِ
وَأَقَامَةٍ وَخَمْسَ رَكَعَاتٍ مُتَوَسِّطَاتٍ ، فَإِنْ أَخَّرَ الدُّخُولَ فِيهَا عَنْ هَذَا الْقَدَرِ عَصَى وَحَى قَضَاءً ، وَإِنْ دَخَلَ فِيهِ
فَلَمْ اسْتَدَامْهَا إِلَى غَيْبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ،

هي جمع ميقات ، وهو زمان العبادة (المكتوبات) جمع مكتوبة وهي المفروضة (خمس : الظهر . وأول وقتها بزوال الشمس) أي مالت عن وسط السماء ويعرف ذلك بحدوث الظل إن لم يكن وبوقوفه إن كان ، وذلك أن الشمس إذا أشرقت جعلت للأشباح ظلاً يمتد جهة الغرب وكلما ارتفعت أخذ هذا الظل في التقصان حتى يأتي وقت الاستواء فيقف الظل عن التقصان وفي بعض الأماكن لا يبقى للأشباح ظل فإذا رالت عن الاستواء إلى جهة المغرب تحول الظل إن كان أو وجد إلى جهة المشرق ، وعند الزوال يدخل وقت الظهر (وآخره مصير ظل كل شيء مثله) أي متى هذا الشيء (سوى ظل الزوال) يعني ينتهي وقت الظهر إذا صار ظل الشيء بمقدار طوله زيادة عن ظله وقت الزوال إن كان له ظل ، فالإضافة في ظل الزوال لأدنى ملازمة ، ولها ستة أوقات : وقت فضيلة أول الوقت ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة من أول الوقت إلى أن يبقى منه ما يسعها ، ووقت حرمة وهو أن لا يبقى من الوقت ما يسعها ، ووقت عذر وقت العصر لمن يجمع ، ووقت ضرورة وهو آخر وقت العصر إذا زالت الموانع والباقي قدر تسكيرة الأحرام فتجب صاحبة الوقت وما قبلها (والعصر ، وأوله آخر الظهر) أي عقب آخر الظهر فلا يشتركان في الوقت (وآخره الغروب) أي تمام الغروب . ولها سبعة أوقات : وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة ؛ وتدخل أول الوقت وينتفيش وقت الفضيلة بمقدار ما يستعد للصلاة ويفعلها ويبقى وقت الاختيار والجواز (لكن إذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار وبقي الجواز) بلا كراهة إلى الاصفرار فيدخل وقت الجواز بكرهية ، ووقت تحريم وهو إذا بقي من الوقت ما لا يسعها ، ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمعها تقديم (والمغرب ، وأوله تكامل الغروب) وليس له على القول الجديد الذي مشى عليه المصنف إلا وقت واحد أشار له بقوله (ثم يمتد بقدر ضوء وستر عورة وأذان واقامة و) صلاة (خمس ركعات متوسطات) ليس فيهن دليل بل بحسب الوسط المعتدل لعالم الناس أو ليعلم خمسة (فإن أخر الدخول فيها عن هذا القدر عصى وحى قضاء) على هذا القول ، واستدعيه أن وقتها ينتد إلى مغيب الشمس الأحمر ، ولا تكون قضاء إلا إذا خرج هذا الوقت والأول قول الشافعي الجديد ، والثاني قوله القديم ، واعتمد به حديث مسلم فيه . ولها على هذا القول سبعة أوقات : وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة ؛ وهو رتبة على القول الجديد فتتحد الثلاثة فيه ، ثم يدخل وقت جواز بكرهية فيكفر تأخير المغرب عن هذا الوقت ، ووقت حرمة ، وهو تأخيرها إلى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها ، ووقت عذر ، ووقت ضرورة ، وهو وقت انقضاء لمن يجمع تأخيراً (وإن دخل فيه) أي في المغرب ، وذكر الضمير باعتبار أنها فعل ولا بد أن يكون في الوقت ما يسعها (فلا) حيث (استدانتها) أي المغرب والاستدامة بمعنى المد والاطالة (إلى غيبوبة الشفق الأحمر) وليس ذلك خامساً للمغرب على هذا القول بل كل صلاة شرع فيها وفي الوقت ما يسع فرائضها فله الاثنان بسننها والمد فيها ولو خرج الوقت ولم يدرك منها ركعة في الوقت وإن كانت حينئذ تسمى قضاء ليس فيه عقوبة ، وإن شرع فيها وليس في الوقت ما يسع فرائضها فعليه أن يقتصر على الواجبات .

(وَالْعِشَاءُ) وَأَوَّلُهُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، وَآخِرُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ، لَكِنْ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ (وَالصُّبْحُ) وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ، وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ ، لَكِنْ إِذَا أَسْفَرَ خَرَجَ وَقْتُ
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ . وَالْأَفْعَلُ أَنْ يَصَلِيَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَيَحْصُلُ بِأَنْ يَشْتَغَلَ أَوَّلَ دُخُولِهِ بِالْأَسْبَابِ
كَطَهَارَةٍ وَسِتْرِ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ يَصَلِي ، وَيَسْتَتِنُ الظُّهْرَ فَيَسُنُّ الْإِبْرَادَ بِهَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ بِلَدٍ حَارٍّ لِمَنْ
يَمُضِي إِلَى جِمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَائِسٍ فِي طَرِيقِهِ كَنْ يَبْظُلُهُ فَيُؤَخِّرُ حَتَّى يَصِيرَ لِلْحَيَاطَانِ ظِلٌّ يَبْظُلُهُ ، فَإِنْ فَقَدَ شَرْطَ
مَنْ ذَلِكَ نَدَبُ التَّعْجِيلِ ، وَلَوْ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ دُونَ رَكْعَةٍ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَسَكَّنَهَا قَضَاءُ أَوْ رَكْعَةٌ فَكَثْرُ الْبَاقِي
خَارِجَهُ فَتَأْخِيرُهَا أَدَاءً ، لَكِنْ يَحْرُمُ تَعْدُّهُ التَّأْخِيرُ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَعَ بِبَعْضِهَا خَارِجَ الْوَقْتِ ، وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ
الْوَقْتِ فَأَخْبِرَهُ ثِقَّةٌ عَنْ مَشَاهِدَةٍ وَجِبَ قَبُولُهُ

(وَالْعِشَاءُ ، وَأَوَّلُهُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ) وَإِنْ سُنَّ تَأْخِيرُهَا لِرُؤَالِ الْأَمْرِ وَنُحُوهِ خُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ (وَآخِرُهُ الْفَجْرُ
الصَّادِقُ) وَلَهَا سَبْعَةُ أَوْقَاتٍ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَقْتُ جَوَازٍ بِلا كِرَاهَةٍ وَقْتُ إِخْتِيَارٍ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَأَشَارُ الْمَصْنُفِ إِلَى
قَضَاءِ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ بِقَوْلِهِ (لَكِنْ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ) بِلا كِرَاهَةٍ إِلَى الْفَجْرِ
السَّكَاذِبِ ؛ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْجَوَازِ بِكَرَاهَةٍ بِالنَّجَرِ السَّكَاذِبِ ، وَقْتُ حَرَمَةِ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسْمَعُ ، وَقْتُ عَدْرِ وَقْتُ
الْمُغْرِبِ لِمَنْ يَجْمَعُ تَسَدُّعًا ، وَرَقْتُ ضَرُورَةٍ آخِرَ الْوَقْتِ (وَالصُّبْحُ وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ) وَهُوَ الْمُنْتَشِرُ ضَوْؤُهُ مَعْرُضًا فِي نَوَاحِي
السَّمَاءِ ، تَفْرِجُ السَّكَاذِبَ وَدُقُوقُ الْصَادِقِ يَخْرُجُ مَبْتَطِلًا ثُمَّ تَتَقَبَّهِ ظِلْمَةٌ ، وَلَهُ أَوْقَاتٌ أَرْبَعَةٌ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ (وَآخِرُهُ)
أَوَّلُ وَقْتُ الصُّبْحِ (إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ) وَلَهُ وَقْتُ جَوَازٍ ، وَقْتُ إِخْتِيَارٍ وَأَشَارُهَا الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ (لَكِنْ إِذَا أَسْفَرَ خَرَجَ وَقْتُ
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ) إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَهُ وَقْتُ حَرَمَةٍ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْمَعُ (وَالْأَفْعَلُ أَنْ يَصَلِيَ)
بِالْمُخَوَّاتِ كُلِّهَا فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَهُوَ (أَوَّلُ الْوَقْتِ وَيَحْصُلُ بِأَنْ يَشْتَغَلَ أَوَّلَ دُخُولِهِ بِالْأَسْبَابِ كَطَهَارَةٍ وَسِتْرِ عَوْرَةٍ
وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ يَصَلِي) وَإِذَا مَضَى قَدْرُ ذَلِكَ وَلَمْ يَصِلْ فَاتِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ كَغَيْرِهَا (وَيَسْتَتِنُ الظُّهْرَ)
بِلا يَمُوتِ وَقْتُ فَضِيلَتِهِ بِذَلِكَ (فَيَسُنُّ الْإِبْرَادَ بِهَا) أَيْ تَأْخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا لَكِنْ بِشُرُوطِ ذِكْرِهَا فِي قَوْلِهِ (فِي
ضِمَّةِ الْحَرِّ بِلَدٍ حَارٍّ لِمَنْ يَمُضِي إِلَى جِمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ وَائِسٍ فِي طَرِيقِهِ كَنْ يَبْظُلُهُ) فَأَذَا وَجَدْتَ هَذِهِ الشَّرُوطَ (فَيُؤَخِّرُ)
الشَّخْصَ (حَتَّى يَصِيرَ لِلْحَيَاطَانِ ظِلٌّ يَبْظُلُهُ ، فَإِنْ فَقَدَ شَرْطَ مَنْ ذَلِكَ نَدَبُ التَّعْجِيلِ) وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ ظِلٌّ مِنَ الْإِبْرَادِ إِلَى أَنْ
تُسْكِرَ حِدَّةَ الشَّمْسِ وَلَا يَبْلُغَ بِهِ نِصْفَ الْوَقْتِ (وَلَوْ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ دُونَ رَكْعَةٍ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَسَكَّنَهَا قَضَاءُ أَوْ رَكْعَةٌ)
بِأَنْ سَجَدَ السَّجْدَتَيْنِ وَشَرَعَ فِي الْقِيَامِ (فَأَكْثَرُ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَسَكَّنَهَا أَدَاءً) تَبَعًا لِمَا وَقَعَ فِيهِ ، إِذَا بَقِيَ الرُّكُوعَاتُ
كَالتَّكْرِيرِ لِرَكْعَةٍ (لَكِنْ يَحْرُمُ تَعْدُّهُ التَّأْخِيرُ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَعَ بِبَعْضِهَا خَارِجَ الْوَقْتِ) وَإِنْ كَانَتْ تَسْمَى أَدَاءً ، فَتُجْزَأُ شَرْعًا
فِي الصَّلَاةِ وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ لَا يَسَعُ جَمِيعَ فَرَائِضِهَا حَرَمٌ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ لِذَلِكَ وَإِنْ أَوْقَعَ رَكْعَةً فَأَكْثَرُ فِي الْوَقْتِ وَسَمِعَتْ
أَدَاءً وَإِنْ شَرَعَ نِيهَاً وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ يَسْمَعُ وَطَوَّلَ فِيهَا وَمَدَّ حَتَّى لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ سَمِعَتْ قَضَاءً لَكِنْ لَا لَأَمٍّ فِيهِ
عَلَى الْمُتَعَدِّ (وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ الْوَقْتِ) بِسَبَبِ غَيْمٍ أَوْ حَبْسٍ جَازٍ لَهُ أَنْ يَحْتَدِّثَ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي سَنَّا
إِنَّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ عِلْمٌ ؛ وَمِثْلُ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ مَا إِذَا عَلِمَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ وَأَعَارَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ (فَأَخْبِرَهُ ثِقَّةٌ عَنْ مَشَاهِدَةٍ وَجِبَ
قَبُولُهُ) وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ الاجْتِهَادُ لِقُرْبَةِ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ وَمِثْلُهَا إِخْبَارُ الثَّقَةِ عَنْ عِلْمِ وَأَذَانِ الْمُؤَذِّنِ الْمَارِقِ فِي الصُّبْحِ إِذَا سَمِعْتَ

أَوْ عَنْ اجْتِهَادٍ فَلَا ، فَلَا عَمَى أَوْ الْبَصِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْاجْتِهَادِ تَقْلِيدُهُ لَا الْقَادِرُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ اعْتِمَادُ مُؤَذِّنِ قَعَّةٍ
عَارِفٍ وَدَيْكَ مَجْرِبٍ ، فَإِنْ فَقَدَ الْأَعْمَى أَوْ الْبَصِيرُ خَيْرًا اجْتَهَدَ بَوْرْدٍ وَنَحْوَهُ ، وَإِنْ أَمَكْنَهُمَا الْيَقِينُ بِالْبَصِيرِ ،
فَإِنْ تَخَيَّرَا صَبْرًا سَبَى يَخْتَارُ ، فَإِنْ صَلَّيَا بِلا اجْتِهَادٍ أَعَادَا وَإِنْ أَصَابَا ، وَإِنْ مَضَى مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ مَا يُمْسِكُنِ
فِيهِ الصَّلَاةُ لِحُجْنٍ أَوْ حَاضَتْ وَجِبَ الْقَضَاءُ ، وَمَنْ قَانَتْ الْمَكْتُوبَةُ بِمَذَرٍ نَدَبَ النَّوْرُ فِي الْقَضَاءِ ، وَإِنْ
قَانَتْ بِغَيْرِ عَذَرٍ وَجِبَ النَّوْرُ ، وَالصَّوْمُ كَالصَّلَاةِ ، وَيَحْرُمُ تَرَاحِيهِ لِرَمَضَانَ الْقَابِلِ ، وَيَنْدَبُ تَرْتِيبُ التَّوَاتُؤِ
وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْحَاضِرَةِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا ، وَإِنْ شَرَعَ فِي ثَلَاثَةٍ ظَنَّا سَاعَةَ الْوَقْتِ
فَبَانَ ضَيْقُهُ وَجِبَ قَطْعُهَا وَقَعْلُ الْحَاضِرَةِ ، وَمَنْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ فَوَجَدَ جَمَاعَةً الْحَاضِرَةَ قَائِمَةً نَدَبَ تَقْدِيمُ الْقَائِمَةِ
مَنْفَرِدًا ثُمَّ الْحَاضِرَةَ ، وَمَنْ لَيْسَ صَلَاةً فَكَثُرَ مِنَ الْخُسِّ وَلَمْ يَسْرِفْ عَلَيْهَا لَزِمَ الْخُسُّ وَيُنَوَّى بِكُلِّ
وَاحِدَةٍ الْقَائِمَةِ .

تَمَحُّعُ الْاجْتِهَادِ وَتَقْلِيدُ الْمَجْتَهِدِ وَلِذَا قَالَ (أَوْ عَنْ اجْتِهَادٍ) أَيُّ أَخْبَرَهُ ثِقَةً عَنْ اجْتِهَادٍ (فَلَا) يَسَحُّ تَقْلِيدُهُ لِأَن تَقْلِيدَ
الْمَجْتَهِدِ لَا يَسُوحُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْاجْتِهَادِ فَضْلًا عَنْ حَمَلِ عِنْدِهِ عِلْمٌ أَوْ مَا هُوَ بِمِزَانِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْاجْتِهَادِ سَالَحَ لَهُ
تَقْلِيدُ الْمَجْتَهِدِ ، وَمِثْلُ السَّاجِزِ الْأَعْمَى وَقَدْ أَشَارَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ (فَلَا عَمَى أَوْ الْبَصِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْاجْتِهَادِ تَقْلِيدُهُ) أَيُّ الْمَجْتَهِدِ
(لَا الْقَادِرُ عَلَيْهِ) أَيُّ الْاجْتِهَادِ ، ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ أَدَلَةِ الْاجْتِهَادِ بِقَوْلِهِ (وَيَجُوزُ اعْتِمَادُ مُؤَذِّنِ قَعَّةٍ عَارِفٍ) أَيُّ فِي
يَوْمٍ غَيْمٍ (وَدَيْكَ مَجْرِبٍ) فَإِنْ ذَلِكَ مِنْ أَدَلَةِ الْاجْتِهَادِ فَيَنْظُرُ هَلْ أَذِنَ الْمُؤَذِّنُ أَوْ صَاحِبُ الدَّيْكَ فِي وَقْتِهِ الْمَعْنَادِ أَوْ قَبْلَ
وَقْتِهِ حَتَّى يَنْقَلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولَ الْوَقْتِ (فَإِنْ فَقَدَ الْأَعْمَى أَوْ الْبَصِيرُ خَيْرًا اجْتَهَدَ بَوْرْدٍ وَنَحْوَهُ) وَلَا يَجُوزُ لِهَذَا تَقْلِيدُ
الْمَجْتَهِدِ وَبِمَجْتَهِدَانِ (وَإِنْ أَمَكْنَهُمَا الْيَقِينُ بِالْبَصِيرِ) أَوْ النَّظَرُ فِي الشَّمْسِ لِيَجُوزَ لِهَذَا الْاجْتِهَادُ (فَإِنْ تَخَيَّرَا صَبْرًا حَتَّى
يَظُنَّا) دُخُولَ الْوَقْتِ (فَإِنْ صَلَّيَا بِلا اجْتِهَادٍ) عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا تَقْلِيدُ مَجْتَهِدٍ عِنْدَ الْخَيْرِ وَلَا صَبْرٌ حَتَّى يَقْتَنَا (أَعَادَا
وَإِنْ أَصَابَا) الْوَقْتِ (وَإِنْ مَضَى مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ مَا يُمْسِكُنِ) (فِيهِ الدَّسَلَةُ) بِأَخْفِ مَحْكَتٍ ، وَيَعْتَبَرُ قَدْرُ زَمَنِ إِنْ كَانَ
لَا يُمْكِنُ تَقْدِيمُهَا كَالْتِمَحُّعِ ، فَلَمَّا دَارَ عَلَى أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ خَلَا مِنَ الْمَوَاقِعِ زِمْنَا يُمْكِنُهُ فِيهِ تَأْدِيَةُ الصَّلَاةِ بِأَخْفِ مَحْكَتٍ فَلَمْ يَلْزَمْ
(هُ) طَرَأَ مَانِعٌ بِأَنْ (جُنَّ أَوْ حَاضَتْ) وَاسْتَرْقَى ذَلِكَ الْمَانِعُ بَقِيَّةَ الْوَقْتِ (وَجِبَ الْقَضَاءُ) لِهَذِهِ الصَّلَاةِ (وَمَنْ قَانَتْ
الْمَكْتُوبَةُ بِمَذَرٍ) بِأَنْ نَامَ عَنْهَا أَوْ نَسِيَهَا (نَدَبَ النَّوْرُ فِي الْقَضَاءِ ، وَإِنْ نَامَتْ بِغَيْرِ عَذَرٍ وَجِبَ النَّوْرُ) فِي الْقَضَاءِ فَيُجْزَى
بِتَأْخِيرِ الْقَضَاءِ زِيَادَةً عَنِ الصَّيَانِ بِتَوَاتُؤِهَا ، فَمَنْ عَلَيْهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ ضَيْقُهَا بِغَيْرِ عَذَرٍ يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ بِجَمِيعِ رُكُوعِهِ فِي
قَضَائِهَا إِلَّا زَمَنَ نَوْمٍ أَوْ اشْتِغَالٍ فِي جَلْبِ رِزْقٍ وَضُرُورٍ (وَالصَّوْمُ كَالصَّلَاةِ) فِي التَّنْصِيلِ الْمَارِ إِلَّا أَنْ الصَّوْمَ لَهُ حَالَةٌ يَسَارُهَا
فِيهِ الصَّلَاةُ أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ (وَيَحْرُمُ تَرَاحِيهِ لِرَمَضَانَ الْقَابِلِ) . وَإِنْ نَامَتْ بِمَذَرٍ فَإِنْ أَخْرَجَ لِرَمَضَانَ وَجِبَ مَعَ الْقَضَاءِ
الْقَدِيَّةُ وَأَنْتُمْ بِالتَّأْخِيرِ (وَيَنْدَبُ تَرْتِيبُ الْفَوَائِدِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْحَاضِرَةِ) بِخُرُوجِ وَقْتِهَا
فَيَقْدِمُهَا لِلتَّسْبِيحِ ثَلَاثَةً (وَإِنْ شَرَعَ فِي ثَلَاثَةٍ ظَنَّا سَاعَةَ الْوَقْتِ فَبَانَ ضَيْقُهُ وَجِبَ قَطْعُهَا وَقَعْلُ الْحَاضِرَةِ) صَاحِبَةُ الْوَقْتِ
(وَمَنْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ فَوَجَدَ جَمَاعَةً الْحَاضِرَةَ قَائِمَةً نَدَبَ تَقْدِيمُ الْقَائِمَةِ مَنْفَرِدًا) تَعْمِيلًا لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ (ثُمَّ) يَشْرَعُ فِي (الْحَاضِرَةِ ،
وَمَنْ لَيْسَ صَلَاةً فَكَثُرَ مِنَ الْخُسِّ وَلَمْ يَسْرِفْ عَلَيْهَا) أَيُّ ظَهَرَ أَمْ غَيْبًا (لَزِمَهُ) أَنْ يَحِلَّ (الْخُسُّ) لِأَنَّهُ لَزِمَتْ
ذِمَّتُهُ وَلَمْ يَرَأَ مِنْهَا يَقِينٌ (وَيُنَوَّى بِكُلِّ وَاحِدَةٍ الْقَائِمَةِ) حَتَّى تَبْرَأَ ذِمَّتُهُ يَقِينٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

كَمَا تَكَانَ فِي الْمَكْتُوباتِ حَتَّى مُتَّفِدٍ وَجَمَاعَةٍ ثَانِيَةٍ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشَّعَارُ : وَالْأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ .
 وَقِيلَ عَكْسُهُ ، فَإِنْ أَدَّنَ الْمُتَّفِدُ فِي مَسْجِدٍ صَلَّيْتُ فِيهِ جَمَاعَةً لَمْ تَرْفَعْ صَوْتَهُ وَالْأَذَانُ رَفَعَ وَكَذَا الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ
 لَا يَرْفَعُونَ صَوْتَهُمْ . بَلْ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ النَّسَاءِ الْإِقَامَةُ دُونَ الْأَذَانِ ، وَلَا يُؤَذَّنُ لِلثَّانِيَةِ فِي الْجَدِيدِ ، وَيُؤَذَّنُ لَهَا
 فِي الْقَدِيمِ الْأَمْرُ ، إِنْ قَاتَنَ صَلَّاتٌ لَمْ يُؤَذَّنْ لَهَا بَعْدَ الْأُولَى ، وَفِي الْأَوَّلَى الْخِلَافُ ، وَيُقِيمُ لِكُلِّ رَاحِدَةٍ
 وَالنَّاطِ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَعْرُوفَةٌ وَيَجِبُ تَرْتِيبُهُمَا ، فَإِنْ سَكَتَ أَوْ تَكَلَّمَ فِي أَثْنَائِهِ طَوِيلًا بَطَلَ أَذَانُهُ فَيَسْتَأْنِفُهُ
 وَإِنْ قَصُرَ فَلَا ، وَأَقْلُ مَا يَجِبُ أَنْ يَسْمَعَ نَفْسُهُ أَنْ أَدَّنَ وَأَقَامَ لِنَفْسِهِ ، فَإِنْ أَدَّنَ وَأَقَامَ لْجَمَاعَةِ وَجِبَ إِسْمَاعُ وَاحِدٍ
 بِجَمِيعِهِمَا ، وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا الصَّبْحُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤَذَّنَ لَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَيَذَبُّ الطَّهَارَةُ ،
 وَالْقِيَامُ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ .

(بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ)

وهما من سنن الكفاية ، وأهل ماحصل به السنة في الأذان بالنسبة لأهل البلد أن ينتشر في جميعها حتى إذا كانت
 كبيرة أذن في كل جانب واحد ، فإن أذن واحد في جانب فقط لم تحصل السنة إلا لأهل ذلك الجانب ، فإن تركه الكل
 حاربهم الإمام لأنه من شعار الدين ، (وهما ستان في المكتوبات حتى لمنفرد وجماعة ثانية) تقام بعد الأولى ، إنما لا يرفع
 بالأذان صوته في مسجد أقيمت فيه جماعة ، والسنة لا تتأدى إلا (بحيث يظهر الشعار) على حسب ما يليق بالبلدة من
 صغر وكبر (والأذان أفضل من الإقامة) والإقامة أفضل من الإقامة (وقيل عكسه) أي أن الإقامة أفضل من
 الإقامة ! فإن أذن المنفرد في مسجد صليت فيه جماعة لم يرفع صوته (بالأذان لئلا يشبهوا) (والا) بأن لم يصل في
 المسجد أو صلى فيه ولم تنس فيه جماعة ولو صلى منفردا (رفع وكذا الجماعة الثانية) إذا صلوا في مسجد صلى فيه جماعة
 أولى (لا يرفعون صوته) . وبين جماعة النساء الإقامة دون الأذان (إذ شرط المؤذن الذكورة فمثل جماعتين المنفردة
 والحنث ، نواذنت الأثني أو الحنثي من غير رفع صوت لم يسكره . وكان ذكرا ، وأما مع رفع الصوت فيكره إن لم
 تخف فتنة ، ويحرم إن خيف (ولا يؤذن للثانئة في الجديد ويؤذن لها في القديم) وهو (الأظهر) لبيان السنة به
 (فإن قاتنه صلوات) ووالها (لم يؤذن لما بعد الأولى ، وفي الأولى الخلاف) المبني على أن الأذان حق للوقت أو الصلاة ؛
 ولتعتمد أنه حق للصلاة ، ولكن لم يؤذن لغير الأولى ذمها والها فكأنها صلاة واحدة (والناسخ الأذان والإقامة
 معروفة ويجب) أي لحصول السنة (ترتبهما) وكذا موالاتهما (فإن سكت) في أثنائها سكوتا طويلا يقطع الموالاة
 (أو تكلم) كذلك (في أثنائه) أي الأذان ومثله الإقامة (طويلا بطل أذانه ويستأنفه) والأولى تنبيه الضمير
 بمرعاة الفرع عليه الذي هو ترتبهما (وإن قصر) الفصل (فلا) يضرب (وأقل ما يجب) في حصول السنة (أن يسمع
 نفسه إن أذن وأقام لنفسه ، فإن أذن وأقام لجماعة وجب إسماع واحد جميعهما) أي الأذان والإقامة فيشترط لحصول أصل
 السنة إسماع واحد ، بأقل لا بالقوة . ولكل السنة رفع صوته طائفة (ولا يصح الأذان قبل الوقت إلا الصبح فلا يجوز
 أن يؤذن لها بعد نصف الليل) فقد علم ما يشترط ، وذكر ما يندب فقال (ويندب) للأذان والإقامة (الطهارة والقيام
 واستقبال القبلة) .

وَالْأَلْفَاتُ فِي الْحَيْعَتَيْنِ فِي الْأُولَى يَمِينًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ شِمَالًا فَيَلْوِي عُنُقَهُ ، وَلَا يَحُولُ صَدْرُهُ وَقَدِيمُهُ ، وَيُكْرَهُ
لِلْمَحْدَثِ ، وَكَرَاهَةُ الْجَنْبِ أَشَدُّ ، وَفِي الْإِقَامَةِ أَغْلَظُ ، وَأَنْ يُؤْذَنَ عَلَى مَوْضِعِ عَالٍ وَبِقُرْبِ الْمَسْجِدِ ، وَيَجْعَلُ
أَصْبِعَهُ فِي صِخَاخِيهِ ، وَيُرْتَلِ الْأَذَانُ ، وَيُدْرَجُ الْإِقَامَةُ . وَيَشْتَرُطُ كَوْنُ الْمُؤْذِنِ مُسْلِمًا عَاقِلًا مُبَيِّنًا ذَكَرًا أَنْ
لِذَنْ لِلرِّجَالِ ، وَتَنْدِبُ كَوْنُهُ حُرًّا عَدْلًا صَيِّتًا حَسَنَ الصَّوْتِ مِنْ أَقَارِبِ مُؤْذِنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَيُكْرَهُ لِلْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ ، وَيَنْدِبُ لِسَامِعِهِ وَلَوْ جُنْبًا وَحَائِضًا أَوْ فِي قِرَاءَةِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ
قَوْلِهِ عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ ، وَفِي الْحَيْعَتَيْنِ لِأَحْوَلٍ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَفِي الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ صَدَقَتْ وَبَرَرَتْ ،
وَفِي كُلِّ الْإِقَامَةِ أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا ، فَإِنْ كَانَ مُجَامِعًا
أَوْ عَلَى الْخَلَاءِ أَوْ مُصَلِّيًا أَجَابَ بَعْدَ قِرَاغِهِ ، وَيَنْدِبُ الْمُؤْذِنُ وَسَامِعَهُ بَعْدَ قِرَاغِهِ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ،
وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ .

وَالْأَلْفَاتُ فِي الْحَيْعَتَيْنِ فِي الْأُولَى يَمِينًا وَفِي الثَّانِيَةِ شِمَالًا فَيَلْوِي عُنُقَهُ (فِيهِمَا) وَلَا يَحُولُ صَدْرُهُ (عَنْ الْقِبْلَةِ) وَقَدِيمُهُ (عَنْ مَكَانِهِمَا) وَيُكْرَهُ (الْأَذَانُ) لِلْمَحْدَثِ ، وَكَرَاهَةُ الْجَنْبِ أَشَدُّ ، وَفِي الْإِقَامَةِ (الْكَرَاهَةُ) (أَغْلَظُ) مِنْهَا فِي الْأَذَانِ
لِقُرْبِهَا مِنَ الصَّلَاةِ (وَ) يَنْدِبُ (أَنْ يُؤْذَنَ عَلَى مَوْضِعِ عَالٍ وَبِقُرْبِ الْمَسْجِدِ) أَنْ (يَجْعَلُ أَصْبِعَهُ فِي صِخَاخِيهِ وَ)
أَنْ (يُرْتَلِ الْأَذَانُ) بَأَنْ يَتَأَنَّى فِيهِ وَيُفْرِدُ كُلَّ كَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَاتِهِ بِصَوْتٍ إِلَّا التَّكْبِيرَ فَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِصَوْتٍ (وَ)
أَنْ (يُدْرَجُ الْإِقَامَةُ) بَأَنْ يَسْرِعَ فِيهَا وَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ مِنْهَا فِي صَوْتٍ إِلَّا السَّكَاةَ الْآخِرَةَ فَيُفْرِدُهَا بِصَوْتٍ (وَيَشْتَرُطُ
كَوْنُ الْمُؤْذِنِ مُسْلِمًا عَاقِلًا) وَ (مُبَيِّنًا) وَ (ذَكَرًا) إِنْ أَذِنَ لِلرِّجَالِ (وَكَذَا الْإِقَامَةُ يَشْتَرُطُ فِيهَا ذَلِكَ ، فَلَا أَذْنَ أَوْ أَقَامَ
لِنِسَاءٍ فَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَسْمَعَ الْمَرْأَةُ أَحَدًا مِنَ الْأَجَائِبِ وَبِقَدْرِ مَا يَسْمَعُ وَيَكُونُ ذَكَرًا لِلَّهِ
كَأَيُّهَا (وَتَنْدِبُ كَوْنُهُ حُرًّا عَدْلًا صَيِّتًا) عَالِي الصَّوْتِ وَ (حَسَنَ الصَّوْتِ مِنْ أَقَارِبِ مُؤْذِنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَيُكْرَهُ) الْأَذَانُ (لِلْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ) يُخْبِرُهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ (وَيَنْدِبُ لِسَامِعِهِ) أَيُّ الْمُؤْذِنِ وَمِثْلُهُ الْمُقِيمُ
(وَلَوْ جُنْبًا وَحَائِضًا أَوْ) مُشْتَبَلًا (فِي قِرَاءَةِ أَنْ يَتَرْتَلَّ مِثْلَ قَوْلِهِ عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ) مِنْ كَلِمَاتِهَا (وَ) يَقُولُ (فِي الْحَيْعَتَيْنِ
لِأَحْوَلٍ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَ) إِذَا قَالَ الْمُؤْذِنُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ) قَالَ السَّامِعُ (صَدَقَتْ وَبَرَرَتْ)
بِكسر الراءِ أَيُّ صُرَتْ ذَابِرٌ وَخَيْرٌ (وَ) يَقُولُ السَّامِعُ لِلْإِقَامَةِ (فِي كُلِّ الْإِقَامَةِ) أَيُّ عِنْدَ قَوْلِهِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ بِحَيْثُ
قَوْلُهُ (أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا) أَيُّ مِنْ أَهْلِهَا الصَّالِحِينَ فَهُوَ مِنْ
إِضَافَةِ الْمَنَّةِ لِلْمَوْصُوفِ وَحَذَرِ التَّوْنِ لِلإِضَافَةِ (فَإِنْ كَانَ) السَّامِعُ (مُجَامِعًا أَوْ) دَاخِلًا (عَلَى) بَيْتِ (الْخَلَاءِ أَوْ
مُصَلِّيًا) وَكُلُّ هَؤُلَاءِ لَا يَلِيقُ بِهِمْ السَّكَلَامُ (أَجَابَ) كُلُّ مِنْهُمْ (بَعْدَ قِرَاغِهِ ، وَيَنْدِبُ لِمُؤْذِنِ) وَالْمُقِيمِ (وَسَامِعِهِ بَعْدَ قِرَاغِهِ) ذَكَرَ
(الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَقُولُ) كُلُّ مِنْهُمْ جَدَّ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ (اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ
آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَالْدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ) الَّذِي يَدُلُّ
عَلَيْهِ ، وَالْوَسِيلَةَ مَنْزِلَةً فِي الْجَنَّةِ ، وَالْمَقَامَ الْمَحْمُودَ شَفَاعَتَهُ فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ .

باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة

وطهارة البدن والملبوس وأن لم يتحرك بحركته وما يمسها وموضع الصلاة شرط لصحة الصلاة
فلو قبض طرف جبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته ولو تنجس بعض بساط
فصل على موضع طاهر منه وتحرك الباقي بحركته أو على سرير قوائمه على نجس ويتحرك بحركته صحته
صلاته ؛ والنجاسة غير الدم إن لم يدركها طرف يعنى عنها ، وإن أدركها لم يعف عنها إلا عن دم براغيث
وقل وغيرهما لا نفس له سائلة فيعفى عن قليله وكثيره وإن انتشر بعرق . وأما الدم والقيح ، فإن كان
من أجني عن يسيره ، وإن كان من المصلي عفى عن قليله وكثيره سواء خرج من ثرة عصرها أو من
دمل أو قرح أو قصد أو حجمة أو غيرها ، وأما ماء الفروج والنفاطات إن كان له رائحة كريهة فهو نجس
والأفلا ، ولو صلى بنجاسة جهلها أو نسيها ثم رآها بعد فراغه أعادها أو فيها بطلت ، ولو أصابه طين
الشوارع ، فإن لم يتحقق نجاسته فهو طاهر ، وإن تحققها عفى عن قليله عرفاً وهو ما يتعذر الاحتراز منه
ويختلف بالوقت كان أيام الأمطار وموضعه من البدن والثوب ،

(باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة)

وهو شرط من شروطها وذكر بقية الشروط في أبواب متفرقة (وطهارة البدن والملبوس وإن لم يتحرك) الملبوس
(بحركته) أى المولى (وما) أى المكان الذى (يمسها) أى البدن والملبوس (و) طهارة (موضع الصلاة) أى
موضع الوقوف (شرط لصحة الصلاة) أى طهارة جميع ما ذكر مشروطة لصحة الصلاة . ثم فرع على ما ذكر يقوله
(فلو قبض طرف جبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته) لأنه حامل لمصل بنجس (فلو تنجس
بعض بساط فصل على موضع طاهر منه وتحرك الباقي) وهو موضع النجاسة (أو على سرير قوائمه على نجس و) هو
(يتحرك بحركته صحته صلاته) وبالأولى إذا لم يتحرك بحركته (والنجاسة غير الدم إن لم يدركها طرف) بأن خفيت
على الناظر (يعنى عنها وإن أدركها لم يعف عنها) وإن قلت (إلا عن دم براغيث و) عن دم (قل وغيرها) أى
دم غيرها (مما لا نفس له سائلة فيعفى عن قليله وكثيره وإن انتشر بعرق) فدم البراغيث يعنى عن كثيره فى الثوب
الملبوس ، وأما فى الثوب المفروش أو المحمول فلا يعفى إلا عن قليله (وأما الدم والقيح ، فإن كان من أجني عن يسيره ،
وإن كان من المصلي عفى عن قليله وكثيره سواء خرج من ثرة) بفتح الباء وسكون الثاء : خراج صير (عصرها أو
من دمل أو قرح أو قصد أو حجمة أو) من (غيرها وأما ماء الفروج) أى الجروح (والنفاطات) أى البقايا (إن
كان له رائحة كريهة فهو نجس) ولكنه يعفى عنه (والأفلا) فهو طاهر (ولو صلى بنجاسة جهلها أو نسيها ثم رآها
بعد فراغه) من الصلاة (أعادها أو) وهو (فيها بطلت) الصلاة إن كانت النجاسة مما لا يعفى عنها (ولو أصابه طين الشوارع
فإن لم يتحقق نجاسته فهو طاهر وإن تحققها) أى النجاسة (عفى عن قليله) أى الطين (عرفاً وهو) أى القليل (ما يتعذر
الاحتراز منه ويختلف بالوقت كان أيام الأمطار وموضعه من البدن والثوب) يعنى فى زمن الشتاء ما لا يعفى عنه

وَلَا يَمْنَى عَنْ كَثِيرِهِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ يَبْدَنَهُ أَوْ حُبَسَ فِي مَوْضِعٍ نَجَسَ صَلَّى وَأَعَادَ وَيَشْنَى
لِسُجُودِهِ بِحَيْثُ لَوْ زَادَ أَصَابَهَا ، وَيَحْرَمُ وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ تَطْيِيرِ ثَوْبِهِ صَلَّى عَرِيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ
وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْإِحْرَارَ صَلَّى فِيهِ ، وَإِنْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي ثَوْبٍ وَجِبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ وَلَا يَجْتَهِدُ ، فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَةٌ
بِمَوْضِعِهَا اعْتَمَدَهُ ، وَإِنْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِمَنْجَسٍ اجْتَهِدَ وَإِنْ أَمَكْنَ طَاهِرٌ يَبْقَيْنَ أَوْ غَسَلَ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ تَحِيرَ صَلَّى
عَرِيَانًا وَأَعَادَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ غَسْلُ ثَوْبِهِ ، فَإِنْ أَمَكْنَ وَجِبَ ، وَإِذَا غَسَلَ مَا ظَنَّهُ نَجَسًا صَلَّى فِيهِمَا مَعًا أَوْ فِي كُلِّ
مَنْفَرَدًا ، وَلَوْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَرَّةً لَمْ تَصَحَّ ، وَلَوْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي فَلَاةٍ صَلَّى حَيْثُ شَاءَ بِلَا
اجْتِهَادٍ أَوْ فِي أَرْضٍ صَغِيرَةٍ أَوْ فِي بَيْتٍ وَجِبَ غَسْلُ الْكُلِّ ، وَلَوْ اشْتَبَهَ بَيْتَانِ اجْتَهِدَ ، وَلَا تَصَحُّ فِي مَقْبَرَةٍ عِلْمُ
نَبَشِهَا وَاخْتِلَاطُهَا بِصَدِيدِ الْمَوْتَى ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَبَشُهَا كَرِهَتْ وَصَحَّ ، وَتُكْرَهُ فِي حَمَامٍ وَمَسْلَخَةٍ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ
وَمَزْبَلَةٍ وَجَزَرَةٍ وَكَنِيسَةٍ وَمَوْضِعٍ مَكْسٍ وَخَرٍّ وَظَهْرِ الْكَعْبَةِ وَالْيَاقِبِ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلَ لَا مَرَّاحٍ
غَنَمٍ ، وَتَحْرَمُ فِي ثَوْبٍ وَأَرْضٍ مَقْصُوبَيْنِ وَتَصَحُّ بِلَا ثَوَابٍ ،

فِي السَّيْفِ وَفِي أَسْفَلِ الثَّوْبِ مَا لَا يَمْنَى عَنْهُ فِي أَعْلَاهُ (وَلَا يَمْنَى عَنْ كَثِيرِهِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ يَبْدَنَهُ أَوْ حُبَسَ
فِي مَوْضِعٍ نَجَسَ صَلَّى وَأَعَادَ) تِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَاهَا (وَيَنْعَى لِسُجُودِهِ بِحَيْثُ لَوْ زَادَ أَصَابَهَا) وَلَا يَمْسُ النَّجَاسَةَ (وَيَحْرَمُ وَضْعُ
الْجَبْهَةِ عَلَيْهَا) تَقْلِيلًا لِلنَّجَاسَةِ (وَلَوْ عَجَزَ عَنْ تَطْيِيرِ ثَوْبِهِ صَلَّى عَرِيَانًا بِإِعَادَةٍ) لِأَنَّهُ قَدْ السَّتْرَةَ لَيْسَ بِنَادِرٍ وَهُوَ فَاقِدُ الْإِسْتِرَةِ
الْتَرَعِيَةِ (وَلَوْ لَمْ يَجِدِ إِلَّا حَرِيرًا صَلَّى فِيهِ) وَلَا حَرَمَةٌ عَلَيْهِ فِي لِبْسِهِ (وَإِنْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي ثَوْبٍ) بِأَنَّهُ تَنْجَسَ بِمَنْجَسِهِ
وَاشْتَبَهَ (وَجِبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ وَلَا يَجْتَهِدُ) إِذَا شَرَطَ الْاجْتِهَادَ التَّمَدُّدَ (فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَةٌ بِمَوْضِعِهَا اعْتَمَدَهُ) وَعَمِلَ بِمَا أَخْبَرَهُ مِنْ
غَسْلِ الْمَوْضِعِ الَّذِي عَلَيْهِ (وَإِنْ اشْتَبَهَ طَاهِرٌ) مِنَ الثِّيَابِ (بِمَنْجَسٍ اجْتَهِدَ) لَتَعَدُّ الثَّوْبَ (وَإِنْ أَمَكْنَ طَاهِرٌ يَبْقَيْنَ أَوْ غَسَلَ
أَحَدَهُمَا) فَيَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ مَعَ تَيْسُرِ الْيَقِينِ بِالْفَسْلِ أَوْ وَجُودِ طَاهِرٍ غَيْرِهِمَا (فَإِنْ تَحِيرَ صَلَّى عَرِيَانًا وَأَعَادَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ
غَسْلُ ثَوْبِهِ ، فَإِنْ أَمَكْنَ وَجِبَ) غَسْلُهُ وَلَا يَصِلُ عَارِيًا (وَإِذَا غَسَلَ مَا ظَنَّهُ نَجَسًا صَلَّى فِيهِمَا مَعًا أَوْ فِي كُلِّ مَنْفَرَدًا) لِأَنَّهُمَا
طَاهِرَانِ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ (وَلَوْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَرَّةً لَمْ تَصَحَّ) لِأَقْبَالِ وَجُودِ النَّجَاسَةِ مَعَ كُلِّ (وَلَوْ خَفِيَ
النَّجَاسَةُ فِي فَلَاةٍ صَلَّى حَيْثُ شَاءَ) لِاتْسَاعِهَا وَالِاتْسَاعِ وَالضِّيقِ بِالْعَرَفِ فَلَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَنَسَعِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مَوْضِعُ قَدْرِ النَّجَاسَةِ
(أَوْ فِي أَرْضٍ صَغِيرَةٍ) عَرَفًا (أَوْ فِي بَيْتٍ) ضِيقَ عَرَفًا (وَجِبَ غَسْلُ الْكُلِّ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بَقَاءُ النَّجَاسَةِ (وَلَوْ اشْتَبَهَ بَيْتَانِ)
ضِيقَانِ (اجْتَهِدَ ؛ وَلَا تَصَحُّ) الصَّلَاةُ (فِي مَقْبَرَةٍ عِلْمُ نَبَشِهَا وَاخْتِلَاطُهَا بِصَدِيدِ الْمَوْتَى) مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ (فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَبَشُهَا كَرِهَتْ
وَصَحَّ) فَلَهَا لِنَهْيِ عَنْ الصَّلَاةِ فِي الْقَابِرِ (وَتُكْرَهُ فِي حَمَامٍ) أَيْ فِي مَحَلِّ الْغَسْلِ مِنْهُ (وَمَسْلَخَةٍ) أَيْ الْمَكَانِ الَّذِي تَلْقَى فِيهِ
الْخِيَابَ (وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ) وَسَطُهُ (وَ) فِي (مَزْبَلَةٍ وَجَزَرَةٍ) أَيْ مَحَلِّ إِقْلَاءِ الزَّبِيلِ (وَ) فِي (كَنِيسَةٍ) وَهِيَ مَعْبِدُ النَّصَارَى ،
وَكَذَلِكَ فِي الْبَيْتَةِ الَّتِي هِيَ مَعْبِدُ الْيَهُودِ (وَ) فِي (مَوْضِعٍ مَكْسٍ) وَهُوَ مَحَلُّ اخْتِذَاكَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ (وَخَرٍّ) أَيْ مَوْضِعٍ
شَرِبَهُ (وَ) عَلَى (ظَهْرِ الْكَعْبَةِ) وَلَا تَصَحُّ إِذَا سَلَى عَلَى ظَهْرِهَا وَلَيْسَ ثُمَّ شَاخَصَ ثَلَاثًا ذِرَاعًا فَاصْتَكْرَ (وَالْيَاقِبِ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ)
بِأَنَّهُ يَسْتَحِبُّ كَلَّ فِي الْهَيُوجِ وَلَوْ قِيلَ يَحْرَمُ لَمْ يَكُنْ بَيِّنًا (وَ) فِي (أَعْطَانِ الْإِبِلِ) وَهُوَ مَا وَاهَا (لَا) فِي (مَرَّاحٍ) غَنَمٍ (وَغَنَمٍ)
مَا وَاهَا إِلَّا (وَتَحْرَمُ) الصَّلَاةُ (فِي ثَوْبٍ وَأَرْضٍ مَقْصُوبَيْنِ وَتَصَحُّ) مَعَ الْحَرَمَةِ (بِلَا ثَوَابٍ) عَلَيْهَا لِئَنَّهُمَا نَسَقَطَ الْقَرَضُ عَنْهُ .

بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

هُوَ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ حَتَّى فِي الْخُلُوتِ الْإِلْحَاجَةِ ، وَهَرِ شَرْطُ لَصَحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ خَرَقًا ، فَكَرَوِيَّةَ النَّجَاسَةِ ، وَعَوْرَةَ الرَّجُلِ وَالْأَمَةَ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ ، وَعَوْرَةَ الْحُرَّةِ كُلَّ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ؛ وَشَرْطُ السَّاتِرِ أَنْ يَمْنَعَ لَوْنُ الْبَشَرَةِ فَلَا يَكُنِي زُجَاجٌ وَمَاءٌ صَافٍ ، وَيَكْفِي التَّطْيِينَ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الثُّوبِ وَيَجِبُ عِنْدَ فَقْدِهِ أَنْ يَشْمَلَ الْمُسْتَوْرَ لِبَاسًا ، فَلَوْ صَلَّى فِي خِيَمَةٍ ضَيِّقَةٍ عَرِيَانًا لَمْ تَصِحْ ، وَيَشْتَرِطُ السِّتْرُ الْأَعْلَى وَالْجَوَانِبُ لَا الْأَسْفَلَ فَلَوْ صَلَّى مَرْتَفِعًا بِحَيْثُ تَرَى عَوْرَتَهُ مِنْ أَسْفَلٍ أَوْ كَانَ فِي سِتْرِهِ خَرَقٌ فَسِتْرُهُ بِيَدِهِ جَارٍ وَيَنْدُبُ لَامْرَأَةً خَمَارٌ وَقَيْصٌ وَمَلْحَفَةٌ غَلِيظَةٌ وَتَجَافِيهَا ، وَلِرَجُلٍ أَحْسَنُ ثِيَابِهِ وَيَتَقَمِّصُ وَيَتَمَعَّمُ فَإِنْ اقْتَصَرَ ثَوْبَانِ قَيْصٍ مَعَهُ رِءَاءٌ أَوْ إِزَارٌ أَوْ سِرَاوِيلٌ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ جَازٌ ، لَكِنْ يَنْدُبُ لَهُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى عَاتِقِهِ وَبَوُّ حَبْلٍ فَإِنْ فَقَدَ ثَوْبًا وَأَمَكَنَ سِتْرَ بَعْضِ الْعَوْرَةِ وَجَبَ وَيَسْتَرُ السُّوءَ ثَيْنِ خِيَمًا ، فَإِنْ أَمَكَنَ أَحَدُهُمَا فَقَطَّ تَعَيَّنَ الْقَبْلُ : فَإِنْ فَتَدْنَا

(بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ)

قَدْ تَنَدَّمَ أَنَّ الْمَصْنُفَ فَرَّقَ شُرُوطَ الصَّلَاةِ فِي أَبْوَابٍ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ اسْتَطَرَدَ ذِكْرَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا فَقَالَ (هُوَ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ حَتَّى فِي الْخُلُوتِ) وَلَكِنْ الْعَوْرَةُ الَّتِي يَجِبُ سِتْرُهَا فِي الْخُلُوتِ السُّوءَتَانِ مِنَ الرَّجُلِ وَمَا بَيْنَ الرَّكْبَةِ وَالسَّرَّةِ مِنْ عِيَرِهِ (إِلَّا الْحَاجَةَ) فَيَجُوزُ التَّعَرُّي فِي الْخُلُوتِ لِكُلِّ مَنْسُ وَالِاسْتِحْجَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْخَوَانِجِ وَلَوْ غَيْرَ ضَرُورِيَّةٍ (وَهُوَ) أَيْ سِتْرُ الْعَوْرَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي (شَرْطُ لَصَحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ خَرَقًا) تَبَدُّو مِنْهُ الْعَوْرَةُ (فَكَرَوِيَّةُ النَّجَاسَةِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجِبُ الصَّلَاةُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ (وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَةُ) وَلَوْ مَبْعُضَةٌ (مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ ، وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ كُلَّ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ) ظَهَرَ وَبَطَّنًا إِلَى السُّكُوعَيْنِ (وَشَرْطُ السَّاتِرِ أَنْ يَمْنَعَ لَوْنُ الْبَشَرَةِ) يَجْرِمُهُ (فَلَا يَكُنِي) الصَّبْغُ وَلَا يَكُنِي (زُجَاجٌ وَمَاءٌ صَافٍ ، وَيَكْفِي التَّطْيِينَ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الثُّوبِ) وَمِثْلُهُ الْمَاءُ الْكَدِرُ (وَيَجِبُ) أَيْ التَّطْيِينَ وَنَحْوُهُ (عِنْدَ فَقْدِهِ) أَيْ الثُّوبِ (وَ) شَرْطُ الثُّوبِ أَيْضًا (أَنْ يَشْمَلَ الْمُسْتَوْرَ لِبَاسًا) بَأَنْ يَحِيطَ بِعَوْرَتِهِ عَلَى وَجْهِ اللَّبَاسِ (فَلَوْ صَلَّى فِي خِيَمَةٍ ضَيِّقَةٍ عَرِيَانًا لَمْ تَصِحْ) لِأَنَّهَا لَا تَعُدُّ لِبَاسًا (وَيَشْتَرِطُ السِّتْرُ مِنَ الْأَعْلَى وَالْجَوَانِبِ) فَلَوْ رَأَى عَوْرَتَهُ مِنْ كَمِهِ أَوْ مِنْ أَعْلَى ثَوْبِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (لَا الْأَسْفَلَ ، فَلَوْ صَلَّى مَرْتَفِعًا بِحَيْثُ تَرَى عَوْرَتَهُ مِنْ أَسْفَلٍ أَوْ كَانَ فِي سِتْرِهِ خَرَقٌ فَسِتْرُهُ بِيَدِهِ جَازٌ) وَلَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَعِنْدَ السُّجُودِ هَلْ يَرَاعَى السِّتْرَ فَلَا يَضَعُ يَدَهُ فِي الْأَرْضِ أَوْ يَضُمُّهَا وَيَنْتَفِرُ عَدَمُ السِّتْرِ اعْتِمَادُ الْخَيْرِ الرَّهْلِ وَقَوْلُ ابْنِ حَبَرٍ يَخْبِرُ (وَيَنْدُبُ لَامْرَأَةً خَمَارٌ) ثَوْبٌ تَغْطِي بِهِ الرِّأَةَ رَأْسَهَا (وَقَيْصٌ) مَا تَلَسَّسَ فِي بَدَنِهَا (وَمَلْحَفَةٌ) بِكَبَرٍ لِلْبِمِ وَقُتْحِ الْحَاءِ مَلَامَةٌ (غَلِيظَةٌ) لَارِيضَةٌ (وَتَجَافِيهَا) أَيْ لَا تَلَصِقُهَا بِيَدِهَا (وَ) يَنْدُبُ (لِرَجُلٍ أَحْسَنُ ثِيَابِهِ وَيَتَقَمِّصُ) أَيْ يَلْبِسُ الْقَمِيصَ (وَيَتَمَعَّمُ) فَإِنْ اقْتَصَرَ ثَوْبَانِ قَيْصٍ مَعَهُ رِءَاءٌ أَوْ إِزَارٌ أَوْ سِرَاوِيلٌ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ جَازٌ (وَكَانَ تَارِكًا مِنْ كُلِّ نَسْتِ يَنْدُبُ لَهُ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى عَاتِقِهِ وَلَوْ حَبْلًا ، فَإِنْ فَقَدَ ثَوْبًا) يَسْتَرُ عَوْرَتَهُ (وَأَمَكَنَ) (سِتْرَ بَعْضِ الْعَوْرَةِ وَجَبَ) لِأَنَّ الْمُسْتَوْرَ لَا يَسْقُطُ بِالْمُسْوَرِ (وَيَسْتَرُ) حَيْثُ (السُّوءَتَيْنِ) الْقَبْلُ وَالْأَيْمَنُ (خِيَمًا ، فَإِنْ أَمَكَنَ أَحَدُهُمَا نَقَطَ تَعَيَّنَ الْقَبْلُ) لِأَنَّ أَحَدَهُمَا (فَإِنْ فَتَدْنَا) أَيْ السِّرَّةَ

بالسكبة صلى عريانا بلا إعادة ، فإن وجد السترة في الصلاة وهي بقرينة من يدين أن لم يعدل عن القبلة أو
بعبدة ستر واستأنف . وتندب الجماعة للتراة ويقف إمامهم وسطهم ، وإن أئير ثوبا لزمه القبول ، فإن لم
يقبل وصلى عريانا لم تصح صلاته ، وإن وشبه لم يلزمه القبول ، وسبق في التيميم مسائل فيعود إليها هنا

باب استقبال القبلة

وهو شرط لصحة الصلاة إلا في شدة الخوف وتزلزل الأرض : فليسافر التنفل راكبا ومشيا وإن قصر
سجدة ، فإن كان راكبا وأمكن استقباله وإتمام الركوع والسجود في محل أو بغيره لزمه ، وإن لم يمكنه
لزمه الاستقبال عند التحريم فقط إن سهل بأن كانت واقفة وأمكن انحرافه أو تحريكها أو سائرة سهلة
وزمانها بيده ، وإن شق بأن كانت عسرة أو مقطوعة فلا ، ويؤتى إلى قصدته بركوعه وسجوده
ويجب كونه أخفض ولا يجب غاية وسعه ، ولا وضع الجبهة على الدابة : فلو تكلفه جاز ، والمأشى به كعب
ويسجد على الأرض .

(بالسكبة صلى عريانا بلا إعادة ، فإن وجد السترة في الصلاة وهي بقرينة لا يحتاج في أنفها إلى أفعال تبطل الصلاة
(ستر يدين) على ما صلاه بلا سيرة (إن لم يعدل) في حال أخذها (عن القبلة) فإن عدل في حال أحسنها عن القبلة
بأن انصرف (أو) كانت (بعبدة) لا يصلحها إلا بأفعال تبطل الصلاة (ستر واستأنف) الصلاة (وتندب الجماعة للتراة)
ولو بصراء (ويقف إمامهم وسطهم) فإن لم يمكنهم الوقوف إلا صفوا وقروا وغصوا أبصارهم وجوا (وإن أئير ثوبا)
لزمه القبول فإن لم يقبل وصلى عريانا لم تصح صلاته (بقرينة) قادر على السترة (وإن وشبه لم يلزمه القبول) (وسبق في)
(التيميم مسائل) مثل ماذا وجد الماء يباح بشره مثله أو أزيد (فيعود مثلها هاهنا)

(باب استقبال القبلة)

والقبلة هي السكبة (وهو) أي الاستقبال (شرط لصحة الصلاة) سواء كانت نرضا أو تنفلا (إلا في شدة الخوف)
من قتال أو هجوم سيل أو نار أو أخذ سارق منة فتصح الصلاة بلا استقبال سواء كانت فرسا أو سلا ولا إعادة (وإن)
إلا في (نفل السفر فليسافر التنفل) ولو نفلا ذا حجب سجد كون للسافر (راكبا ومشيا) إن قصر سفره (فلو)
لاختص بالسفر الطويل كالقصر (فإن كان راكبا وأمكن استقباله وإتمام الركوع والسجود) كسافر (في غيب)
بغيره لزمه (الاستقبال في جميع صلاته وإتمام ركوعه وسجوده) (وإن لم يمكنه) ما ذكر جميعه بأن لم يمكنه شيء منه
أو أمكنه بغيره (لزمه الاستقبال عند التحريم إن سهل بأن كانت واقفة) إلى غير جهة القبلة (وأمكن انحرافه) إلى القبلة
(أو) أمكن (تحريكها أو سائرة سهلة وزمانها بيده) فيلزمه في هذه الأحوال الاستقبال عند التحريم (وإن شق بأن كانت
(عسرة أو مقطوعة فلا) يلزمه الاستقبال (ويؤتى) إلى قصدته بركوعه وسجوده (ويجب كونه) أي السجود (أخفض)
عن الركوع (ولا يجب غاية وسعه) أي طاقته (ولا وضع الجبهة على الدابة ، فلو تكلفه جاز) هذا حكم الراكب . ثم بين
حكم المأشى فقال (والمأشى بركع ويسجد على الأرض) إن سهل عليه ، فلو مشى في ماء أو وجل كلفه الإيماء بها

ويخشى

ويشئ في الباقي ، ويشترط الاستقبال في الأحرام والأربع والسجود ، ويشترط دوام سفره ولو يوم حجة مقصده إلا إلى التمتع ، فإن بلغ في أثناءها نزلاً أو مقصداً أو بلداً ونوى الإقامة به وجب أتمها بركوع وسجود واستقبال على الأرض أو دابة واقفة ، ومن حضر السكينة لزومه استقبال عينها ، فلو استقبل الجنب أو خرج بعض يديه عنها لم تصح إلا أن يمتد صنف بعيد في آخر المسجد الحرام ، ولو قربوا أخرج بعضهم عنه بصره لم يجز . ومن صلى داخل السكينة واستقبل بدارها أو بابها المردود أو المفتوح وعقبته ثلاثاً ذراعاً تقريباً غير أن كان في يده وبينه وبين السكينة حائل خلقي أو طاري فله الاجتهاد ، وإن وضع يده على الحيطان صلى إليها أبداً . ومن غاب عنها فأخبره ثقة بها مقبول الرواية عن شاذلية وجب قبوله . وكذا يجب اعتقاد هراب ببلد أو قرية يكثر طارقتها ، وكل مكان منى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وحبيب مؤمنة متبعين . ولا يجتهد فيه إلا بتيامن ولا بقياس ويجتهد بها

(ويثبت في الباقي) وهو التيمم والشهادة والجلوس بين السجدين والاعتدال وإن استظهر بعضهم عدم المشي بين السجدين . (ويشترط الاستقبال في تسخير الأحرام وفي الركوع والجمعة) وفي السلام ، فيشئ في أربع واستقبال في أربع (ويشترط دوام سفره) أي إدامة السير في السفر ، فلو نزل في أثناء سفره لزومه إتمامها للقبلة ، ولو شرع فيها للقبلة وهو نازل ثم أراد السير فليتمها قبل أن يسير نحو سائر أتمائها بطلت (و) يشترط (لزوم جهة متضمن) في حال عدم استقباله (فإن بلغ في أثناءها نزلاً أو مقصداً أو بلداً ونوى الإقامة به وجب أتمها بركوع وسجود واستقبال على الأرض) لا قطع سفره فيلزمه سائرهم التيمم ويؤيد لا يصح منه إلا الصلاة على الأرض (أو) على (دابة واقفة) مستقبل (ومن حضر السكينة) بأن صلى عليها (لزومه استقبال عينها) بل بدارها (فلو استقبل الجنب) هو بكسر الشاء ومكون الجنب (أو خرج بعض يديه عنها) بالخروج بعض يديه عن محاذاتها (لم تصح) لأن شواذ الشرط (إلا أن يجتهد) يبعد في آخر المسجد الحرام ، ولو قربوا أخرج بعضهم (عن محاذاتها) فانه يصح للسكنى (لأنه كلما بعد الشخص عنها اتسع نطاق سهولتها ، فلو بلغ المسجد الذي هو بعيد عنها ما بين الشرق والغرب لم يضره إلا استقبال الجهة التي هي فيها) ومن صلى داخل السكينة واستقبل بدارها أو بابها المردود أو بابها (المفتوح وعقبته ثلاثاً ذراعاً) بدواعي الأدنى (ثم يمسح) فله فالمذاق عدو ، أن يلقه قبل شيطان أتمائها يبلغ ثلاث ذراع (وإلا) بأن لم يستقبل بها ذكر (فلا) تصح صلاته (وإن كان بمسكة) وكذا يجرها من باب أولى (وبينه وبين السكينة حائل خلقي) كجبل (أو) حائل (طاري) فله الاجتهاد (إن لم يخبره ثقة عن علم ولا قدم غيره) وجب كان له الاجتهاد وهو قادر على العناية فمن طهره أولى إذا لم يمكنه العناية بأن كان بعيداً عن مكة (وإن وضع هراجه على الحيطان) بكسر الحين وهو المشحمة (صلى إليه أبداً) ولا يعيد العناية ولا الاجتهاد (ومن غاب عنها فأخبره ثقة بها) حال كونه (مقبول الرواية) وهو بالغ حائل عدو لا مقبول الشهادة فقبل المرأة والرقيق (عن مشاهدته) لأعن اجتهاد (وجب) عليه (قبوله) ، وكذا يجب اعتقاد هراب ببلد أو قرية يكثر طارقتها (فهو بمنزلة الأخبار عن علم فيمنع الاجتهاد لسكنى سائر أنه في في الحاربيب الاجتهاد يسره ويمنه لأجبة (وكل مكان منى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وحبيب مؤمنة متبعين) فهو بمنزلة

في غيره من المحاريب ، وأن لم يجد من يخبره عن مشاهدته اجتهد بالدلائل ، فإن لم يعرفها أو كان أعمى ، قل
وأن يتقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد أعاد ، ويندب للمصل أن يكون بين يديه سترة ثلاث ذراع ، أو
يسقط مصل ، فإن عجز خطاً خطاً على ثلاثة أذرع ، فيحرم المرور حيثئذ ، ويندب دفع المار بالأسهل ، ويزيد
قدر الحاجة كالمائل ، فإن مات فهدر ، فإن لم يكن سترة أو تباعد عنها كره المرور ، وليس له الدفع ولو
وجد في صف فرجة ، فله المرور ليسترها .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

يندب أن يقوم لها بعد فراغ الإقامة ، ويندب الصف الأول وتسوية الصفوف وللإمام أكد وأتمام
الصف الأول فالأول وجهة يمين الإمام أفضل ثم ينوي بقلبه .

(في غيره من المحاريب) التي في البلدان والقري (وإن لم يجد من يخبره عن مشاهدته) ومعاينة وكذلك فقد المحاريب
(اجتهد بالدلائل) الموصلة إلى معرفتها وأتوا بها القطب فمن عرفه حله في العراق خلف أذنه اليمن وفي مصر خلف أذنه
اليمنى وفي اليمن قبالة مما يلي جانبه الأيسر وفي الشام وراءه مما يلي جانبه الأيسر أيضاً (فإن لم يعرفها) أي الدلائل
(أو كان أعمى قل) بصيرتها ثقة (وإن تيقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد) منه أو ممن قلده (أعاد) تلك الصلاة التي
أخطأ فيها . (ويندب المصل أن يكون بين يديه سترة) تستره عن يمينه وأمامه ويسن أن يجعلها إلى جهة يمينه أو يساره
ولا يجعلها قبالة وجهه ، ولا تحصل السنة إلا بستره طولها (ثلاث ذراع) فأكثر لكن يقدم الجدار والسارية ثم بعده
الحصا المروزة ثم بعدها المصلي وأشار إلى ذلك بقوله (أو يسقط مصل) مثل سجادة طولها من عقبه إلى آخرها ثلاثة
أذرع فأقل ، فأوفيه للتدريب (فإن تيسر) ومنه السجدة العبر (خط سطلا) بالطول ، ويحصل أهل السنة بالخط عرضاً
(على ثلاثة أذرع) تقييد للسنة ، أي لا تؤدي بالسيرة إلا إذا كان بينه وبينها ثلاثة أذرع فأقل (فيحرم المرور حيثئذ)
أي حين إذ كانت السيرة بهذه الشروط يحرم عنى كل أحد أن يمر بين المصلي وبين سترته (ويندب) للمصلي وغيره
(دفع المار بالأسهل ، ويزيد قدر الحاجة كالمائل ، فإن مات) المار بالدفع (هو) هدر (لا قصاص فيه ولادية) فإن لم يكن
له سترة أو تباعد عنها (أو قصر بأن وقف في قارعة الطريق أو بشارع) كره له (المرور) وليس له الدفع (لتقصيره) ولو
وجد في صف فرجة (تسع من يصلي فيها) فله المرور (بين يدي المصلي ولو مع وجود سترة) ليسترها (بوقوفه فيها .

(بَابُ صِفَةِ) أَي كَيْفِيَّةِ (الصَّلَاةِ)

المتعلقة عنى واجب ربشتم لداخل في ماهيتها ويسمى ركناً وخارج يسمى شرطاً وقد سبق ، وعلى مندوب
وينقسم لما يجبر بالسجود ويسمى بحداً وما لا يجبر ويسمى هيئة (ينندب أن يقوم لها) أي الصلاة (بعد فراغ الإقامة)
لا في أثنائها (ويندب الصف الأول) أي المأموم فيه (و) تندب (تسوية الصفوف) لكل منسل (وللإمام أكد) من
غيره (و) ينندب للمأمومين (أتمام الصف الأول فالأول) فلا يشرعون في صف ثان حتى يتم الأول وهكذا . (وجهة
يمين الإمام) للمأموم (أفضل) من جهة يساره (ثم) شرع في بيان الأركان وبدأ بالنية فقال (ينوي بقلبه) للمصلي
وتختلف النية بحسب النوى

فَإِنْ كَانَتْ فَرِيضَةً وَجَبَ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَكَيْفَ تَمَّ مَرْضَا وَتَعْيِينُهَا ظَهْرًا أَوْ عَصْرًا أَوْ جُمُعَةً ، وَجَبَ قَرْنُ ذَلِكَ
بِالتَّكْبِيرِ فَيُحْضَرُ فِي ذَهْنِهِ حَتَّى وَيَتَلَوَّظُ بِهِ نَدْبًا وَيَقْصِدُ مَقَارِنًا لِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ وَيَسْتَصْبِيحُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ
وَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِمَدَدِ الرُّكْعَاتِ ، وَلَا الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا الْأَدَاءُ أَوْ الْقَضَاءُ بَلْ يَنْدُبُ ذَلِكَ وَإِنْ
كَانَتْ نَافِلَةً مَوْجِبَةً وَجَبَ التَّعْيِينُ كَعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَأَحْرَامٍ وَسُنَّةِ الظُّهْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً
أَجْزَاءُ نِيَّةِ الصَّلَاةِ : وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي النِّيَّةِ أَوْ فِي شَرْطِهَا فَبِهِسَاكٍ فَإِنْ ذَكَرَهَا قَبْلَ فِعْلِ رُكْنٍ وَتَنَسَّرَ
الْفَصْلُ لَمْ يَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ ، أَوْ بَدَأَ رُكْنَ قَوْلِي أَوْ فَعَلِي بَطَلَتْ ، وَلَوْ قَطَعَ النِّيَّةَ أَوْ عَزَمَ عَلَى قَطْعِهَا أَوْ شَكَّ
هَلْ قَطَعَهَا أَوْ نَوَى فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَطْعَهَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ عُلِقَ الْخُرُوجُ بِمَا يُوْجَدُ فِي الصَّلَاةِ يَقِينًا أَوْ تَوْهْمًا
كَدُخُولِ زَيْدٍ بَطَلَتْ فِي الْحَالِ ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ عَالِمًا لَمْ تَتَعَدَّ أَوْ جَاهِلًا أُنْعَدَتْ نَفْلًا ، وَلَفْظُ
التَّكْبِيرِ مُتَعَيِّنٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ أَوْ اللَّهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَوْ أَسْقَطَ حَرْفًا مِنْهُ أَوْ سَكَتَ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ أَوْ رَادَّ
بَيْنَهُمَا وَأَوَّا أَوْ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفًا لَمْ تَتَعَدَّ فَإِنْ عَجَزَ

(فَإِنْ كَانَتْ) الصَّلَاةُ (فَرِيضَةً وَجَبَ) فِي نِيَّتِهَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ (نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ) الْمَبْرَعُ عَنْهَا بِأَصْلِي (وَكُونُهَا) أَيْ الصَّلَاةُ
(فَرَضًا) فِي الْأَصَحِّ (وَتَعْيِينُهَا ظَهْرًا أَوْ عَصْرًا أَوْ جُمُعَةً) وَيَكْفِي فِي الصَّبْحِ صَلَاةُ الْغَدَاةِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ (وَجَبَ قَرْنُ ذَلِكَ)
الْمُنَوَّى (بِالتَّكْبِيرِ) أَيْ بِجَمِيعِهِ (فَيُحْضَرُهُ فِي ذَهْنِهِ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ تَصَوُّرُ الْقَرْنِ (حَتَّى) لِأَنَّ النِّيَّةَ
مَالِقِبَ (وَيَتَلَوَّظُ بِهِ نَدْبًا) لِيَسَاعِدَ اللِّسَانَ الْقَلْبَ وَتَتَأَكَّدُ عِنْدَهُ النِّيَّةُ (وَيَقْصِدُ) أَيْ يَجْعَلُ قَصْدَ الْمُنَوَّى الَّذِي هُوَ النِّيَّةُ
(مَقَارِنًا لِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ وَيَسْتَصْبِيحُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ) أَيْ التَّكْبِيرَ وَمَعْنَى اسْتِصْبَاغِهِ أَنْ يَكْرُرَ الْقَصْدَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى أَوْ
يَسْتَمِرَّ عَلَى التَّعَدُّ الْأَوَّلِ بِأَنْ يَسْنِدِيهِ إِلَى انْتِهَاءِ التَّكْبِيرِ وَهَذَا هُوَ الْمَقَارِنَةُ الْحَقِيقِيَّةُ ، وَالْمَقَارِنَةُ الْعَرَفِيَّةُ هِيَ اقْتِرَانُ
النِّيَّةِ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ التَّكْبِيرِ أَوِ الْأَوَّلِ فَقَطْ (وَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِمَدَدِ الرُّكْعَاتِ) وَلَا الْاسْتِقْبَالُ (وَلَا) تَجِبُ
(الْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَا الْأَدَاءُ أَوْ الْقَضَاءُ بَلْ يَنْدُبُ) كُلُّ (ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ) الصَّلَاةُ (نَافِلَةً مُؤَقَّتَةً) أَيْ صَاحِبَةً وَقْتُ
(وَجَبَ) فِيهَا شَيْئَانِ أَحَدُهُمَا قَصْدُ الْفِعْلِ وَالثَّانِي (التَّعْيِينُ) وَمِثْلُ لِمَوْقِفَةٍ بِجُمْلَةٍ أَمْثَلُهُ فَقَالَ (كَعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَأَحْرَامٍ
وَسُنَّةِ الظُّهْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ) مِمَّا لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَنْدُبَ فِيهِ مِنَ الْقَصْدِ وَالتَّعْيِينِ (وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً) أَيْ لَيْسَتْ
صَاحِبَةً سَبَبٍ وَلَا وَقْتُ (أَجْزَاءُ) فِي نِيَّتِهَا (نِيَّةُ الصَّلَاةِ وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي النِّيَّةِ) بِأَنْ شَكَّ هَلْ نَوَى أَمْ لَا (أَوْ فِي
شَرْطِهَا) أَيْ النِّيَّةَ بِأَنْ شَكَّ هَلْ نَوَى الْفَرَضِيَّةَ أَمْ لَا (نَبَسًا) عَنْ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَيُقَالُ (فَإِنْ ذَكَرَهَا
قَبْلَ فِعْلِ رُكْنٍ وَ) قَدْ (قَصَرَ الْفَصْلُ لَمْ يَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ أَوْ) تَذَكَّرَ (بَعْدَ) فَعَلِي (رُكْنَ قَوْلِي أَوْ فَعَلِي بَطَلَتْ وَلَوْ قَطَعَ
النِّيَّةَ) بِأَنْ نَوَى قَطْعَ الصَّلَاةِ (أَوْ عَزَمَ عَلَى قَطْعِهَا أَوْ شَكَّ هَلْ قَطَعَهَا أَوْ نَوَى فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَطْعَهَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ
عُلِقَ الْخُرُوجُ بِمَا يُوْجَدُ فِي الصَّلَاةِ يَقِينًا أَوْ تَوْهْمًا كَدُخُولِ زَيْدٍ بَطَلَتْ فِي الْحَالِ) فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ لِحُصُولِ التَّرَدُّدِ
الْمُنَاقِي لِشَرْطِ النِّيَّةِ مِنَ الْجُزْمِ (وَلَوْ أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ عَالِمًا) أَنَّهُ قَبْلَ الزَّوَالِ (لَمْ تَتَعَدَّ أَوْ جَاهِلًا أُنْعَدَتْ نَفْلًا)
مُطْلَقًا ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ (وَلَفْظُ التَّكْبِيرِ مُتَعَيِّنٌ بِالْعَرَبِيَّةِ) فَلَوْ كَبَّرَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ جَهَنَّمَ لَمْ تَصِحَّ
صَلَاتُهُ (وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ أَوْ اللَّهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَوْ أَسْقَطَ حَرْفًا مِنْهُ أَوْ سَكَتَ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ أَوْ رَادَّ بَيْنَهُمَا وَأَوَّا أَوْ بَيْنَ الْبَاءِ) مِنْ أَكْبَرِ
(وَالرَّاءِ أَلْفًا لَمْ تَتَعَدَّ) صَلَاتُهُ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ النُّطْقِ بِالتَّكْبِيرِ .

تحرّس ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طاقته ، فإن لم يعرف العربية كبريأتى لغة شاء وعليه أن يتعلم أو
 أمكنه ، فإن حصل مع القدرة وساق الوقت ترجم وأعاد الصلاة . وأقل التكبير القراءة وسائر الأذكار أن يسمع
 نفسه إذا كان يصح السمع بلا عارض ، ويجوز أن يأم بالتكبيرات كلها ، ويشترط أن يكبر قائما في الفرض ،
 فإن وقع منه حرف في غير القيام لم تنقضي فرضه وتنقض نفل الجاهل التحريم دون علمه ، ويندب رفع
 يديه عند منكيته مفرقة الأصابع مع التكبير ، فإن تركه عمدا أو سهواً أتى به في أثناء التكبير لا بعده وتكون
 كفاه إلى القبلة مكشوفتين ويصليهما بعد التكبير إلى تحت صدره وفوق سرته ويقبض كوعه الأيسر بكفه
 الأيمن وينظر إلى موضع سجوده ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ، وهو : وجهي إلى آخره ، ويندب ذلك
 لكل مصل مفرض ومتنفل وقاعد وصبي وامرأة ومسافر لافي جنازة ، ولو تركه عمدا أو سهواً وشرع
 في التيمم لم يعد إليه ولو أحرم فأمن الإمام عقبيه أمن

(تحرّس ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طاقته) وهذا كما يأتي في التكبير يأتي في الفاتحة والتشهد (فإن لم يعرف
 العربية) في التكبير (كبريأتى لغة شاء) من فارسية وغيرها ولا يصل إلى ذكر غيره (وعليه أن يتعلمها) أي العربية
 (إن أمكنه) ولو بالسفر (فإن أمكنه) (مع القدرة) عليه (وساق الوقت) عن التعلم (ترجم) التكبير (وأعاد
 الصلاة) المترجم تكبيرها (وأقل التكبير) أي أقل ما يتحقق به هو : والقراءة وسائر الأذكار (المطلوبة كالتشهيد
 والتسبيحات) (أن يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع بلا عارض) من لفظ وغيره ، فلم يسمع نفسه وهو بهيئته
 الكيفية لم يؤد الواجب ولا المنسوب (ويجهز الأسام بالتكبيرات كلها) تكبيرة الأحرام وغيرها من تكبيرات
 الاعتقالات ليحل للمؤمنون بعده (ويشترط أن يكبر قائما في الفرض ، فإن وقع منه حرف في غير القيام لم تنقضي
 فرضه وتنقض نفل الجاهل التحريم) أي تحريم وقوع التثنية في الفرض في غير القيام (دون علمه) أي التحريم
 فلا تنقض له أصلا (ويندب رفع يديه عند) أي متساو (منكيته) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعني أذنيه
 وبإتمامه شحمتي أذنيه وراحته منكيته (مفرقة الأصابع) وتكون منشورة لا مقبوضة ويكون ذلك كله (مع التكبير
 فإن تركه) أي ما ذكر من ربي يديه الخ (عمدا أو سهواً أتى به في أثناء التكبير) وتصل به السنة و (لا) يأتي به
 (بعده و) بمن أن (تكون نساء إلى القبلة) في حال التكبير و (مكشوفتين) والمرأة كالرجل في صف ذلك
 (ويصليهما بعد التكبير إلى تحت صدره وفوق سرته) ولا يرسلهما ثم يستأنف رفعهما (ويقبض كوعه الأيسر بكفه
 الأيمن و) بمن أن (ينظر إلى موضع سجوده) لأن ذلك يعين على الخشوع (ثم يقرأ دعاء الاستفتاح و) أفضله (وهو :
 وجهي وجهي إلى آخره) وتعالى والذي فطر السموات والأرض حنيئا مسلما ، ما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين . لا شريك له . بذلك أمرت وأنا من المسلمين ، وفي رواية وأنا أول المسلمين ، ولو أتى يذكر
 غير هذا من أجل السنة (ويندب نساء) أي الاستفتاح الذكور (لكل مصل مفرض ومتنفل وقاعد وصبي
 وامرأة ومسافر لافي جنازة) فلا يؤتى به نساء لبنائها على التخفيف (ولو تركه) أي دعاء الاستفتاح (عمدا أو سهواً
 وشرع في التيمم لم يعد إليه) بعد شروعه في التيمم (ولو أحرم فأمن الإمام عقبيه) أي بعد تحرمة (أمن) هو ،

مَعَهُ ثُمَّ اسْتَفْتَحَ ، وَلَوْ اسْتَرَمَ فَسَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ قُعُودِهِ اسْتَفْتَحَ ، وَإِنْ قَعَدَ فَسَلَّمَ فَقَامَ فَلَا . وَلَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ قَائِمًا وَعَلِمَ إِمَّاكَهُ مَعَ التَّسْوِيزِ وَالْفَاتِحَةِ أَتَى بِهِ ، فَإِنْ شَكَّ لَمْ يَسْتَفْتَحْ وَلَمْ يَتَعَوَّذْ بَلْ يَشْرَعْ فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ رُكْعًا مَعَهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَفْتَحَ وَلَا تَعَوَّذَ وَالْأَقْرَأُ بِقَدْرِ مَا اشْتَغَلَ بِهِ ، فَإِنْ رَكَعَ وَلَمْ يَقْرَأْ بِقَدْرِ نَمَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ قَرَأَ حَيْثُ قَلْنَا يَرَكَعَ فَتَخَلَّفَ بِلاَ عُدْرٍ ، فَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ رُكُوعِهِ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ . وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَيَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ، وَفِي الْأُولَى آكِدُ سِوَاهُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ وَالْمُقَرَّبِ وَالْمُتَفَلِّلِ حَتَّى الْجَنَازَةِ ، وَيُسْرِبُهُ فِي السَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سِوَاهُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ ، وَالْبِسْمِلَةَ آيَةً مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ . وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا وَتَوَالِيهَا ، فَإِنْ سَكَتَ فِيهَا عَمْدًا وَطَالَ أَوْ قَصُرَ وَقَسَدَ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ أَوْ خَلَّلَهَا بِذِكْرِ أَوْ قِرَاءَةٍ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ انْقَطَعَتْ قِرَاءَتُهُ وَيَسْتَأْنِفُهَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَتَأْمِينِهِ لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ

(معه ثم استفتح) المأموم بعد تأمينه (ولو أحرَم) المأموم (فسلم الإمام قبل قعوده استفتح) المأموم (وان قعد فسلم فقام) المأموم (فلا) يستفتح (ولو أدرك) المأموم (الإمام قائما وعلم إيمانه) أي الاستفتاح لو أتى به (مع التعوذ والفتحة أتى به) ندبا (فإن شك) فيما ذكر ، بأن خاف لو أتى به لم يدرك مع الإمام بعض الفتحة (لم يستفتح ولم يتعوذ بل يشرع في الفتحة) لأنها ركن وها مندوبان (فإن ركع الإمام قبل أن يتسما) أي الفتحة (ركع معه) وترك باقي الفتحة (ان لم يكن استفتح ولا تعوذ) بل بمجرد التكبير شرع في الفتحة ولم يكن بطيئا (والا) بأن استفتح أو تعوذ أو كان بطيئا (قرأ بقدر ما اشتغل به) من الاستفتاح أو التعوذ أو أخذه البطء من الزمن (فإن ركع ولم يقرأ بقدره بطلت صلاته) تركه بعض الفتحة (وإن قرأ) شيئا من الفتحة (حيث قلنا يركع) مع الإمام وهو ما إذا لم يستفتح ولم يتعوذ بل شرع في الفتحة بمجرد التكبير فنأمره حينئذ بالركوع مع الإمام ولو قبل تمام الفتحة فإذا تأخر عن الركوع ليتم الفتحة (فتخلف بلا عذر) والتخلف بلا عذر فيه تفصيل (فإن رفع الإمام) رأسه (قبل ركوعه) أي المأموم (فاتته) هذه (الركعة) ولا تبطل صلاته ولكن لا يركع بل يتابع الإمام في هويهِ للسجود (ويندب بعده) أي الاستفتاح التووذ وهو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ويتعوذ في كل ركعة) لأنه مشروع للقراءة وهي في كل ركعة (وفي الأولى آكِدُ سِوَاهُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ) إلا المسبوق الذي يخاف فوت بعض الفتحة مع الإمام لو تعوذ فلا يسن له (والمنفرد والمقرب والمتفلل حتى الجنائز) لما فيها من القراءة (ويسرِبُهُ فِي السَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ) كالاستفتاح . (ثم) يأتي بالركن الثالث وهو أن (يقرأ الفتحة في كل ركعة سِوَاهُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ وَالْبِسْمِلَةَ آيَةً مِنْهَا) وهي الآية السابعة من الفتحة (وآية) (من كل سورة غير براءة) وأما هي فتسكروا في أولها وتستحب في أثنائها عند الرمي وتحرم في أولها وتسكروا في أثنائها عند ابن حجر (ويجب) في الفتحة (ترتيبها) بأن يأتي بها على النظم المعروف (وتواليها) بأن يأتي بكلماتها على الولا من غير سكوت (فإن سكت فيها عمدا وطال أو قصر) السكوت (وقصد) به (قطع القراءة أو خللها) أي أتى في خلال الفتحة (بذكر أو قراءة من غيرها) حال كون الذكر والقراءة (مما ليس من مصلحة الصلاة انقطعت قراءته) لأنه أتى بأجنبي في أثنائها (ويستأنفها، وإن كان) ما ذكر من الذكر والقراءة (من مصلحة الصلاة كتأمينه لتأمين إمامه) مثال للذكر

أَوْ قَطَعَهُ عَلَيْهِ إِذَا غَلَطَ أَوْ سَجُودَهُ لِتَلَاوَتِهِ وَنَحْوَهَا أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَرَ نَاسِيًا لَمْ تَنْقَطِعْ ، وَلَمْ تَرَكَ مِنْهَا حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدًا أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ لَمْ تَصِحَّ ، وَإِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ سِرًّا فِي السَّرِّيَّةِ وَجَهْرًا فِي الْجَهْرِيَّةِ . وَيُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ جَهْرًا مُقَارِنًا لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ ، وَيُؤْمِنُ ثَانِيًا لِفَرَاغِ قَاتِحَتِهِ : ثُمَّ يَنْدُبُ لِإِمَامٍ وَمُسْتَفْرِدٍ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَقَطْ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةَ سُورَةٍ كَامِلَةٍ : وَيَنْدُبُ لَصَبْحٍ وَظَهَرٍ طَوَالَ الْمَفْصَلِ ، وَغَسْرِ وَهَيْئًا أَوْ سَاطِئَهُ ، وَمَغْرِبٍ قِصَارُهُ إِنْ رَضِيَ بِطَوَالِهِ وَأَوْ سَاطِئَهُ مَأْمُومُونَ بِمَحْضُورُونَ وَالْأَخْفَفُ . وَالصَّبْحُ الْجُمُعَةُ : أَلَمْ تَنْزِيلٌ وَهَلْ أَتَى . وَلِسْنَةُ الْمَغْرِبِ وَلِسْنَةُ الصَّبْحِ ، وَرُكْعَتِي الطَّوَافِ وَالْإِسْتِغَارَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ . وَيَنْدُبُ التَّرْتِيلَ وَالتَّدْبِيرَ وَتَسْكِرَةَ السُّورَةِ لِلْمَأْمُومِ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ، فَإِنْ كَانَتْ سَرِيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ لِبَعْدِ أَوْ صَمَّمَ نَذِبَتْ لَهُ أَيْضًا ، وَكَذَا لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَفْهَمْ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَطُولُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ ، وَلَوْ فَاتَ الْمُسْبِقَ رُكْعَتَانِ فَتَدَارَكُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ نَذِبَتْ السُّورَةُ فِيهِمَا سِرًّا : وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ وَالْمُسْتَفْرِدُ

(أَوْ قَطَعَهُ عَلَيْهِ إِذَا غَلَطَ) أَيْ تَلْقِينَهُ مَا تَرَدَّدَ فِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ مِثَالُ الْقُرْآنِ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ (أَوْ سَجُودَهُ لِتَلَاوَتِهِ وَنَحْوَهَا) أَيْ الْمَذْكُورَاتِ كَذَوَالِ الرَّحْمَةِ وَالِاسْتِجَارَةِ مِنَ الْعَذَابِ عِنْدَ سَمَاعِ آيَاتِهَا (أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَرَ) أَيْ أَتَى بِالذِّكْرِ (نَاسِيًا لَمْ تَنْقَطِعْ) الْقِرَاءَةُ ، وَالْأَعْيَاءُ كَالنِّسْيَانِ (وَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا) أَيْ الْفَاتِحَةَ (حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدًا أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ) كَأَبْدَالِ ذَالِ الدِّينِ دَالًا أَوْ زَايَا (لَمْ تَصِحَّ) قِرَاءَتُهُ لِهَذِهِ السَّكْمَةِ فَيَجِبُ إِعَادَةُ قِرَاءَةِ تِلْكَ السَّكْمَةِ تَقَطُّ عَلَى الدَّوَابِّ وَلَا تَبْطُلُ عِدْلَتُهُ إِلَّا إِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى وَتَعَمَّدَ (وَإِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ) فَيُؤْمِنُ لِقِرَاءَتِهِ (سِرًّا فِي السَّرِّيَّةِ وَجَهْرًا فِي الْجَهْرِيَّةِ) وَيُؤْمِنُ لِلْمَأْمُومِ جَهْرًا مُقَارِنًا لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ وَيُؤْمِنُ ثَانِيًا لِفَرَاغِ قَاتِحَتِهِ (فَتَأْمِينُهُ أَوَّلًا تَبِيعَ لِإِمَامِهِ وَثَانِيًا لِقِرَاءَتِهِ) ثُمَّ يَنْدُبُ لِإِمَامٍ وَمُسْتَفْرِدٍ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَالْسُّنَةُ فِي حَقِّهِ اسْتِمَاعُ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ نَذِبَتْ لَهُ السُّورَةُ أَيْضًا (فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَقَطْ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةَ سُورَةٍ كَامِلَةٍ) وَيَحْتَمِلُ أَوَّلَ السُّنَةِ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ لَكِنْ السُّورَةُ بِتَمَامِهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ سُورَةٍ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَطْوَلَ (وَيَنْدُبُ لَصَبْحٍ وَظَهَرٍ طَوَالَ الْمَفْصَلِ) وَهُوَ مِنَ الْحُجَرَاتِ وَطَوَالِهِ إِلَى عَمٍّ (وَعَصْرٍ وَعِشَاءٍ أَوْ سَاطِئَهُ) وَالْأَوْسَاطُ مِنْ عَمٍّ إِلَى الضُّحَى (وَمَغْرِبٍ قِصَارُهُ إِنْ رَضِيَ بِطَوَالِهِ وَأَوْ سَاطِئَهُ) مَأْمُومُونَ بِمَحْضُورُونَ وَلَا خَفَفَ (بِأَنْ يَقْرَأَ سُورَةً مِنَ الْقِصَارِ) (وَ) سَنَ (لَصَبْحٍ) يَوْمَ (الْجُمُعَةِ أَلَمْ تَنْزِيلٌ وَهَلْ أَتَى) بِأَكْثَرِهِمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَأْمُومِ مَحْضُورِينَ (وَ) سَنَ (لِسْنَةُ الْمَغْرِبِ وَلِسْنَةُ الصَّبْحِ) وَرُكْعَتِي الطَّوَافِ وَالِاسْتِغَارَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ (فِي الثَّانِيَةِ) وَيَنْدُبُ التَّرْتِيلَ (وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَزَلَ بِالتَّنْزِيلِ وَالْمَدِّ) (وَالتَّدْبِيرُ) أَيْ التَّأَمُّلُ فِي مَعْنَاهُ (وَتَسْكِرَةُ السُّورَةِ لِلْمَأْمُومِ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فَإِنْ كَانَتْ) الصَّلَاةُ (سَرِيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ) الْمَأْمُومُونَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ (لِبَعْدِ) عَنْهُ (أَوْ صَمَّمَ نَذِبَتْ) السُّورَةُ (لَهُ أَيْضًا . وَكَذَا) تَنْدُبُ لَهُ السُّورَةُ (لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَفْهَمْ) مَعْنَاهَا (عَلَى الْأَصَحِّ) وَيَطُولُ (الْمَعْنَى) نَذْبًا قِرَاءَةَ الرُّكْعَةِ (الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ) وَلَوْ فَاتَ الْمُسْبِقَ رُكْعَتَانِ (مَعَ الْإِمَامِ) فَتَدَارَكُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ (مِنْ) الْإِمَامِ (نَذِبَتْ السُّورَةُ فِيهِمَا سِرًّا) إِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَى فِيهَا فِيهِمَا مَعَ الْإِمَامِ وَيَسْرَرُ بِهَا وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ جَهْرِيَّةً (وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ وَالْمُسْتَفْرِدُ) بِالْقِرَاءَةِ

في: الصبح والجمعة واليدين والاستسقاء وخسوف القمر والتراويح والأوليين من المغرب والعشاء، ويسر في الباقي، فإن قضى فائتة الليل والنهار ليلاً جهراً، أو فائتة النهار والليل انهاراً أسر إلا الصبح فإنه يجهر بقضائها مطلقاً؛ ومن لا يحسن الفاتحة لزمه تعلُّمها وإلا فقرأتها من مصحف؛ فإن عجز لادم ذلك أو لم يجد معلماً أو ضاق الوقت حرمت بالعجمية، فإن أحسن غيرها لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة، فإن لم يحسن قرأنا لزمه سبعة أذكار بعدد حروفها، فإن أحسن بعض الفاتحة قرأه وآتى بدله من قرآن أو ذكر، فإن حفظ الأول قرأه ثم آتى بالبدل، أو الآخر آتى بالبدل ثم قرأه، فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه، والقيام ركن في المفروضة، وشرطه أن ينصب فقار ظهره، فإن مال بحيث خرج عن القيام أو انحنى وصار إلى الركوع أقرب لم يجز، ولو تقوس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كراكع وقف كذلك ثم زاد انحناء للركوع إن قدر. ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يلصق قدميه وأن يقدم أحدهما على الأخرى؛ وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع، ويباح النفل قاعداً ومضطجعا مع القدرة على القيام ثم يركع، وأقله أن ينحني

(في الصبح والجمعة واليدين والاستسقاء وخسوف القمر والتراويح والأوليين من المغرب والعشاء) هذه الصلوات هي تلك الجهر بالقراءة (ويسر في الباقي) هذا كله في الأداء، وأشار إلى القضاء بقوله (فإن قضى فائتة الليل والنهار ليلاً جهراً أو قضى فائتة النهار والليل انهاراً أسر إلا الصبح فإنه يجهر بقضائها مطلقاً) هذا مستثنى من الإصرار في القضاء إذا مضى نهاراً فاستثنى الصبح فإنه يجهر بقضائها أي بالقضاء الذي يكون في وقتها فإن العبارة في القضية بوقت القضاء لا بالقضاء والصبح لو دنى منها ركعة في وقتها فإنه يجهر ثم لو طلعت الشمس في الثانية فإنه يسر فهذا هو الداعي لتأويل كلام المصنف (ومن لا يحسن الفاتحة لزمه تعلُّمها) أي حفظها (وإلا فقرأتها من مصحف، فإن عجز لادم ذلك أو لم يجد معلماً أو ضاق الوقت حرمت بالعجمية) فلا يترجمها (فإن أحسن غيرها) من القرآن (لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة) بأن يساوي أو يزيد (فإن لم يحسن قرأنا لزمه سبعة أذكار بعدد حروفها، فإن أحسن بعض الفاتحة قرأه) أي ذلك البعض (وآتى بدله) أي المعجوز عنه (من قرآن أو ذكر) إن لم يحسن القرآن (فإن حفظ) النصف (الأول) من الفاتحة (قرأه) أو لا (ثم آتى بالبدل، أو الآخر) من الفاتحة (آتى بالبدل ثم قرأه) أي ما حفظه من الفاتحة ثانياً (فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه) ثم ذكر الركن الرابع بقوله (والقيام ركن في المفروضة) لا النافلة (وشرطه أن ينصب فقار ظهره) ولو مستنداً إلى شيء (فإن مال بحيث خرج عن القيام أو انحنى وصار إلى الركوع أقرب لم يجز) أي لم يكف عن القيام (ولو تقوس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كراكع وقف كذلك) أي على حالته وهيئته (ثم زاد انحناء للركوع إن قدر) على الزيادة (ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يلصق قدميه وأن يقدم أحدهما على الأخرى) تطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع (لأن ذكره القراءة وهي أفضل من ذكر الركوع والسجود) (ويباح النفل قاعداً ومضطجعا مع) وجود (القدرة على القيام) ولكن القيام أفضل، والقعود أفضل من الاضطجاع؛ ثم ذكر ضمن الأركان بقوله (ثم يركع، وأقله أن ينحني

بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مَعَ اعْتِدَالِ الْخَلْقَةِ لَقَدَّرَ : وَيَجِبُ الطَّمَأْنِينَةُ ، وَأَقْلَاهَا سُكُونٌ بَعْدَ حَرَكَةٍ ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَ الرُّكُوعِ ؛ وَأَكْمَلُ الرُّكُوعِ أَنْ يَكْبُرَ رَافِعاً يَدَيْهِ ، فَيَبْتَدِئُ الرِّفْعَ مَعَ التَّكْبِيرِ ، فَإِذَا حَازَى كِفَاهَهُ مَنَكَبِيهِ انْحَنَى ، وَبَعْدَ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفَرَّقَةً الْأَصَابِعِ ، وَبَعْدَ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ وَيَنْصِبُ سَاقِيَهُ وَيُجَافِي مَرْفَقِيَهُ عَنْ جَنْبِيهِ ، وَتَضُمُّ الْمِرْأَةَ ، وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا ؛ وَهُوَ أَدْنَى الْكَمَالِ ؛ وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ وَكَذَا الْإِمَامُ إِنْ رَضِيَ الْمَأْمُومُونَ وَهُمْ مُحْصَرُونَ خَامِسَةً وَسَابِعَةً وَتَاسِعَةً وَحَادِي عَشَرَ ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسَلْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَغَنِي وَعَظْمِي وَعَصْبِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَأَقْلَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَيَطْمَئِنُّ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ غَيْرَ الْإِعْتِدَالِ ، فَلَوْ رَفَعَ فِرْعَاوْنَ حِيَةً وَنَحْوَهَا لَمْ يَجُزْئُهُ ، وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ حَالِ ارْتِفَاعِهِ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ سَوَاءَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ ، فَإِذَا انْتَصَبَ قَائِمًا قَالَ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

بحيث لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلقة لقدر : وتجب الطمأنينة ، وأقلها سكون بعد حركة ، وذلك انحنى بقدر إمكانه (وتجب الطمأنينة) وهي ركن أو هيئة وعلى كل لابد منها (وأقلها سكون بعد حركة ، و) يجب (أن لا يقصد بهويته غير الركوع) فلا يجب قصده إنما الضار صرف الهوى عنه كأن يهوى لسجود تلاوة فلما وصل لحد الركوع صرفه إليه فلا يكفي ، ولو انحنى فسقط قبل أقل الركوع لزمه العود لما سقط منه ، ولوركع واطمأن ثم سقط لزمه أن يعتدل قائما (وأكمل الركوع أن يكبر رافعا يديه فيبتدئ الرفع مع التكبير فإذا حاذى كفاه منكبیه انحنى) إلى الركوع (و) يندب أن (بعد تكبيرات الانتقالات) حتى يصل إلى الركن المنتقل إليه فيبتدئ مثلاً عند قيامه من السجود التكبير ويطيله حتى يستغرق جلسة الاستراحة وينصب قائماً ، فلو قطعه لم يأت بتكبير ثان بل بذكر آخر (و) يندب أن يضع يديه وهو راكع (على ركبتيه مفترقة الأصابع وبعد ظهره وعنقه) حتى يهبط كالصفحة (وينصب ساقيه ويجافي أي يبعد مرفقيه عن جنبه ، وتضم المِرْأَةَ) بعضها إلى بعض مبالغة في الستر (و) يندب أن (يقول) وهو راكع (سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وهو أدنى الكمال) ويعصل أصل السنة بواحدة (ويزيد المنفرد وكذا الإمام إن رضى المأمومون وهم محصورون خامسة أي تسبيحة خامسة بعد رابعة وهكذا قوله (وسابعة وتاسعة وحادي عشر) فنهاية الكمال إحدى عشرة تسبيحة (ثم) بعد التسبيح (يقول : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت ، خضع لك سمعي وبصري وغني وعظمي وعصبي) وبصري وبصري (وما استقلت به قدمي) هو كناية عن جميع ذاته ؛ ثم أشار إلى الركن السادس بقوله (ثم يرفع رأسه وأقله أن يعود إلى ما كان عليه) من قيام أو قعود أو اضطجاع ؛ ثم أشار إلى الركن السابع بقوله (ويطمئن ويجب أن لا يقصد غير الاعتدال ، فلو رفع) من اعتداله حال كونه (فرعاً من حية ونحوها لم يجزئه) ذلك الرفع للصارف ويلزمه أن يعود إلى الركوع ويرفع منه (وأكمله أن يرفع يديه حال ارتفاعه) بأن يكون رفع اليدين مقارناً لرفع رأسه (قائلاً) مع الرفع (سمع الله لمن حمده سواء الإمام والمأموم والمنفرد فإذا انتصب قائماً قال ربنا لك الحمد) يحضر الإمام بالتسبيح ويسر بما بعده ويسر غيره بالكل

مِلءَ السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، وَزَيْدٌ مِنْ قُلْنَا زَيْدٌ فِي الرُّكُوعِ : أَهْلُ الثَّنَاءِ
وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ
مِنْكَ الْجَدُّ ثُمَّ يَسْجُدُ . وَشُرُوطُ اجْزَائِهِ أَنْ يَبَاشِرَ مَصَلَاةً بِجَهْتِهِ أَوْ بَعْضَهَا مَكْشُوفًا وَيَطْمَئِنُّ ، وَأَنْ يَنَالَ
مَصَلَاةً ثَقُلَ رَأْسُهُ ، وَأَنْ تَكُونَ عَجِيزَتُهُ أَعْلَى مِنْ رَأْسِهِ ، وَأَنْ لَا يَسْجُدَ عَلَى مُتَصِلٍ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ كَكُمِ
وَعِمَامَةٍ ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِوِيَهُ غَيْرَ السُّجُودِ وَأَنْ يَضَعَ جِزَاءَ مَنْ رُكْبَتَيْهِ وَيُطَوِّنُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ وَكَفَيْهِ عَلَى
الْأَرْضِ ، وَلَوْ تَعَذَّرَ التَّنْكِيسُ لَمْ يَجِبْ وَضْعُ وَسَادَةٍ لِيَضَعَ الْجَبْهَةَ عَلَيْهَا بَلْ يَخْفِضُ الْقَدْرَ الْمُسَكَّنَ ، وَلَوْ عَصَبَ
جَهْتَهُ لَجَرَّاحَهُ عَمَّتْهَا وَشَقَّ إِزَالَتُهَا سَجْدَةً عَلَيْهَا بِإِعَادَةٍ ، هَذَا أَقْلُهُ : وَأَكْلُهُ أَنْ يَكْبُرَ وَيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ

(ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أى تثنى عليك ثناء لوجسم كان ملء ذلك (وزيد من قلنا
زيد في الركوع) من منفرد وإمام محصورين (أهل الثناء) بالنصب على النداء وبالرفع خبر مبتدأ محذوف : أى أنت أهل
للمدح (والمجد) أى الرفعة (أحق ما قال العبد وكنا لك عبد : لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجدد منك
الجد) أسبق مبتدأ مضاف لما بعده وجملة وكنا لك حالية وجملة لا مانع إلى آخرها خبر للمبتدأ . وكان هذا أسبق قول لأن
فيه اعترافاً بألوهيته وحكمته وإضافته . والجد بالفتح التنى أو الحظ وبالكسر الاجتهاد ؛ ثم أشار إلى الركن الثامن بقوله
(ثم يسجد وشروط اجزائه أن يباشر مصلاته بجهته أو بعضها مكشوفاً) ولا يجب عليه أن يباشر بكل الجبهة إنما وضع
بعضها مكروه وتزيتها ولا يصح وضع غير الجبهة من جبين وخد وغيرهما لأعلى الجبهة وهى مستورة ، فلوسجد على غصاة لم
يصح السجود إلا أن يكون الستر لمرض يشق معه إزالة الحائل مشقة شديدة فيصح السجود حينئذ للضرورة ؛ ثم أشار
إلى الركن التاسع بقوله (ويطمئن وأن ينال مصلاته ثقل رأسه) يعنى لا بد أن يكون السجود يتحامل بحيث لو فرض أنه
سجد على قطن أو نحوه لاندك ولا يكتفى بارخاء رأسه ولا يجب التحامل في غير الجبهة من سائر الأعضاء (وأن تسكون
عجيزته أعلى من رأسه) فلو تساوى لم يجره (وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ككم وعمامة) فلو كان متعلاً به
لسكن لا يتحرك بحركته صفع عليه السجود ، وإذا سجد على ما يتحرك بحركته عامدا بطلت صلاته وإن سجد ساهياً أو غير
عالم بالتحريم وجب إعادة السجود (و) يشترط (أن لا يقصد بهويته غير السجود) فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب
العود إليه ويستجد (و) يشترط أيضاً (أن يضع جزءاً من ركبتيه وبطون أصابع رجليه وكفيه على الأرض) ولا يجب السجود
على الأنثى ، فإذا أخل بشيء من ذلك عامداً عالماً بطلت صلاته (ولو تعذر التنكيس) بأن لم يأت منه (لم يجب وضع
وسادة ليضع الجبهة عليها) إكمالاً للسجود لأنه لا يحصل به التنكيس ؛ وأما لو حصل التنكيس بوضع الوسادة فيجيب ، ولو لم
يمكنه السجود إلا مكبواً على وجهه من غير تنكيس صلى وإعادة عليه ؛ وأما لو كان في سفينة ولا يمكنه السجود إلا مع
عدم التنكيس فإنه يضلى ويعيد ، وإذا تعذر السجود على الحبل صلت من غير وضع وسادة (بل بخفض) المصلى غير القادر
(القدر الممكن ، ولو عصب جهته لجراحة عمتها وشق إزالتها) مشقة لا تحتمل عادة ولو لم تبع التيمم (سجد عليها بلا إعادة
هذا أقله ، وأكمله أن يكبر ويضع ركبتيه) على الأرض

ثم يديه ثم جبهته وأنته دفعة ، ويضع يديه حذو منكبيه منشورة الأصابع نحو القبلة مضومة مكشوفة ، ويفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر ، ويرفع الرجل بطنه عن نخذه وذراعيه عن جنبيه ، وتضم المرأة ، ويقول : سبحان ربى الأعلى ثلاثاً ، ويزيد في السجود من قلنا يزيد في الركوع تسبيحاً كما سبق في الركوع ، ثم : اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وثوته تبارك الله أحسن الخالقين ، وإن دعا فحسن ثم يرفع رأسه : ويجب الجلوس مطمئناً ، وإن لا يقصد برفعه غيره ؛ وأكمله أن يكبر ويجلس مفترشاً يفرش يسهاء ، ويجلس عليها وينصب بمناء ويضع يديه على نخذه بقرب ركبتيه منشورة الأصابع . ويقول : اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وأحبرني وأهدني وارزقني . والاقعاء ضربان : أحدهما أن يضع اليدين على عقبيه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض وهو مندوب بين السجدين ، لكن الأفراس أفضل . الثاني أن يضع اليدين ويديه بالأرض وينصب ساقيه وهذا مكروه في كل صلاة ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ، ثم يرفع رأسه مكبراً ، ويسن أن يجلس مفترشاً جلسة لطيفة للاستراحة عقيب

(ثم يديه ثم) يضع (جبهته وأنته دفعة) بلا ترتيب (ويضع يديه حذو) أى مقابل (منكبيه منشورة الأصابع) لا مقبوضة (نحو القبلة مضومة مكشوفة ، و) يسن أن (يفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر) موجهاً أصابع رجليه نحو القبلة (ويرفع الرجل بطنه عن نخذه و) يرفع (ذراعيه عن جنبيه وتضم المرأة) ومثلها الخنثى (ويقول : سبحان ربى الأعلى) وبمحمد (ثلاثاً ويزيد في السجود من قلنا يزيد في الركوع) وهو المنفرد وإمام محمد ودين (تسبيحاً كما سبق في الركوع) من خمسة إلى إحدى عشرة (ثم) يقول بعد تمام أكثر التسبيح (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وثوته تبارك الله أحسن الخالقين ، وإن دعا) الساجد زيادة على ذلك (فحسن) لأنه محل استجابة (ثم يرفع رأسه) من السجود (ويجب الجلوس) بين السجدين وهو الركن التاسع (مطمئناً) فلا يصح الجلوس من غير اطمئنان (و) يجب (أن لا يقصد برفعه غيره) أى الجلوس بأن يطلق أو يشرك أو يقصد الرفع ، فلا يرفع نزعاً من عقرب مثلاً لم يجزئه بل يجب أن يعود إلى السجود من غير طمأنينة ثم يرفع (وأكمله أن يكبر) متقارناً لرفع رأسه (ويجلس مفترشاً) بأن (يفرش يسهاء) أى ربه اليسرى (ويجلس عليها وينصب بمناء) ويضع يديه على نخذه بقرب ركبتيه منشورة (أصابعها لا مقبوضة) (مضومة) لا مفركة (الأصابع و) يسن أن (يقول اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وأحبرني وأهدني وارزقني) وتعامه وعافني واعف عني ، رب هب لي قلباً تقياً تقياً من الشرك برياً لا كافراً ولا شقيماً (والانصاء) في الصلاة (ضربان أحدهما أن يضع اليدين على عقبيه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض ، وهو) أى هذا النوع (مندوب بين السجدين لكن الأفراس) المتقدم (أفضل ، الثاني) من نوعي الاقعاء (أن يضع اليدين ويديه بالأرض وينصب ساقيه) كهيئة جلوس الكلب (وهذا مكروه في كل صلاة) للنهي عنه (ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ثم يرفع رأسه) منها (مكبراً) مع ابتداء الرفع (ويسن أن يجلس مفترشاً جلسة لطيفة للاستراحة) بقدر الجلوس بين السجدين ؛ وتسب تلك الجلسة (عقيب

كُلُّ رُكْعَةٍ لَا يَتَّبِعُهَا تَشَهُّدٌ ثُمَّ يَنْهَضُ مُتَمَسِّدًا عَلَى يَدَيْهِ وَيَمْدُدُ التَّكْبِيرَ إِلَى أَنْ يَقُومَ ، وَإِنْ تَرَكَهَا الْأَمَامُ جَلَسَ الْمَأْمُومُ ، وَلَا تَشْرَعُ لِرَفْعِ مَنْ سَجَدَ التَّلَاوَةَ ، ثُمَّ يَصَلِّي الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى إِلَّا فِي النِّيَّةِ وَالْإِحْرَامِ وَالِاسْتِفْتَاخِ . فَإِنْ زَادَتْ صَلَاتُهُ عَلَى رُكْعَتَيْنِ جَلَسَ بَيْنَهُمَا دُفْتَرًا وَتَشَهُّدَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ دُونَ آلِهِ ، ثُمَّ يَقُومُ مُكَبِّرًا مُتَمَسِّدًا عَلَى يَدَيْهِ فَإِذَا قَامَ رَفَعَهُمَا حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ ، وَيَعْلَى سَابِقُ كَاتِفَانِهِ إِلَّا فِي الْجَهْرِ وَالسُّورَةِ وَجَبَّاسُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لِلتَّشَهُّدِ مُتَوَرِّكًا يَفْرَشُ يَسْرَاهُ وَيَنْصَبُ يَمَانَهُ وَيُخْرِجُهَا مِنْ تَحْتِهِ وَيُقْضَى بَوْرُكُهُ إِلَى الْأَرْضِ ، وَكَيْفَ قَعْدَ مِنْهُمَا وَفِيهَا تَقَدَّمَ جَازٌ : وَهَيْئَةُ الْإِفْتِرَاشِ وَالتَّوَرُّكِ سِتَّةٌ ، وَيَفْتَرَشُ الْمَسْبُوقُ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْأَمَامِ وَيَتَوَرَّكُ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسًا ، وَكَذَا يَفْتَرَشُ هُنَا مِنْ عَلَيْهِ سَجُودَ سَهْوٍ ، وَإِذَا سَجَدَ تَوَرَّكُ وَسَلَّمَ ، وَيَضَعُ فِي التَّشَهُّدَيْنِ يَسْرَاهُ عَلَى خُذِّهِ عِنْدَ طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً وَيَقْبِضُ يَمَانَهُ وَيُرْسِلُ الْمَسْبُوحَةَ وَيَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى حَرْفِهَا ، وَيَرْفَعُ الْمَسْبُوحَةَ مُشِيرًا بِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَحْرُكُهَا عِنْدَ رَفْعِهَا ، وَأَقْلُ التَّشَهُّدِ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ

كل رُكْعَةٍ لَا يَتَّبِعُهَا تَشَهُّدٌ ثُمَّ يَنْهَضُ مُتَمَسِّدًا عَلَى يَدَيْهِ) أي بطنهما مبسوطتين (و) حال كونه (يمد التكبير إلى أن يقوم) أي يصل إلى القيام (وإن تركها الإمام جلسها المأموم) ولا يضر تخلفه عن الإمام لأنه يسير بل يسن له فعلها (ولا تشرع) جلوسه الاستراحة (لرفع من سجد التلاوة ثم يصل الرُكْعَةَ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى) فيما يطالب فيها (إلا في النية و) تكبيرة (الإحرام والاستفتاح) فلا يأتي بهم في الثانية (فإن زادت صلاته على رُكْعَتَيْنِ) كالمغرب وكذا النافلة إن نوى عددًا كالأربعة (جلس بينهما دُفْتَرًا) بأن يجلس على كعب يسراه وينصب يمانه ويضع أطراف أصابعها للأرض (وتشهد) أي قرأ التحيات (صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحده دون آلِهِ) لأنه مبنى على التعفيف فتكره فيه الدلالة على الآل (ثم يقوم مكبراً متمسداً على يديه) بأن يضعهما على الأرض (فإذا قام رَفَعَهُمَا حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ) كما فعل عند الركوع والرفع منه (ويصل ما بقى كالثانية إلا في الجهر والدورة) لكان لو قرأ السورة في كل لا تكره لأنها ذكر وإن كانت غير مطلوبة (ويجلس في آخر صلاته للتشهد متوركاً) وقد صوره بقوله (يفرش يسراه وينصب يمانه ويخرجها) أي يسراه (من تحته) أي تحت يمانه (ويقضى بوركه إلى الأرض) أي يلحق بوركه بالأرض في القعود الأخير الذي يقبضه السلام وهو التورك وفي غيره الافتراش (وكيف قعد هنا وفيما تقدم) من قعود التشهد الأول وجلسة الاستراحة (جاز) بلا كراهة إلا في الإقضاء (وهَيْئَةُ الْإِفْتِرَاشِ) في محله (والتورك) في محله (ستة) ، ويفترش المسبوق في آخر صلاة الإمام ويتورك (في) آخر صلاة نفسه وكذا يفترش هنا (أي في الجلوس الأخير) من عليه سجد سهو (ولم يرد عذمه) وإذا سجد (لسهو) تورك وسلم (يضع) التشهد (في التشهدين يسراه على خُذِّهِ) الأيسر (عند طرف رُكْبَتِهِ مَبْسُوطَةً) الأصابع (مضمومة) غير مفرقة (ويقبض يمانه ويرسل المسبحة) التي في جانب الإبهام (ويضع إبهامه على حرفها ويرفع المسبحة مشيراً بها عند قوله (إلا الله)) ويقصد بذلك أن العبود واحد (ولا يحركها عند رفعها) فإن حركها كره ، وقيل ندب (وأقل التشهد : التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام

عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؛ وَأَكْمَلُهُ : التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ
 الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ .
 أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَالْفَاظُهُ مُتَعَيِّنَةٌ : وَيَشْتَرِطُ تَرْتِيبُهَا ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهُ وَجِبَ
 الْأَعْلَمُ فَإِنْ عَجَزَ تَرْجَمَ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ وَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَأَكْمَلُهُ : اللَّهُمَّ
 صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ
 مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ . وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ الدُّعَاءُ بِمَا يَجُوزُ
 مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا : وَمَنْ أَفْضَلُهُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ
 وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ؛ وَيَنْدُبُ كَوْنَهُ أَقْلٌ مِنْ
 التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَسْلُمُ ؛ وَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَيَشْتَرِطُ وَقُوعُهُ فِي حَالِ الْقُعُودِ :

عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) وَهُمْ الْقَائِمُونَ بِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقُوقِ (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) أَوْ وَأَنَّ
 مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ؛ فَلَوْ أَخْلَى بِكَلِمَةٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحْ تَشْهِيدُهُ (وَأَكْمَلُهُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ) وَحَرْفُ
 الْمُطْفِئِ مُقَدَّرٌ فِي ذَلِكَ (السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؛ وَالْفَاظُهُ) بِاعْتِبَارِ أَقْلِهِ (مُتَعَيِّنَةٌ) فَلَا يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا (وَيَشْتَرِطُ تَرْتِيبُهَا) أَيْ
 الْفَاظُهُ ، فَإِنْ أَخْلَى بِالترتيبِ فَإِنَّ غَيْرَ الْمَعْنَى لَمْ يُحْسَبْ مَا آتَى بِهِ بَلْ إِنْ تَعَمَّدَ أَبْطَلَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْبِذِ الْمَعْنَى أَجْزَاءً (فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهُ)
 أَيْ التَّشْهِيدَ (وَجِبَ التَّعْلِيمُ ، فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ التَّعْلِيمِ (تَرْجَمَ) عَنْهُ بِأَيِّ لُغَةٍ (ثُمَّ) بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ التَّشْهِيدِ (يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ وَقَالَ) أَيْ الْوَاجِبُ فِي الصَّلَاةِ (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَأَكْمَلُهُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى
 إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ) وَالتَّشْبِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ : أَيْ أَرْحَمِ آلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحْمَةً مِثْلَ رَحْمَتِكَ
 الْأَنْبِيَاءِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَآلِهِ (وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ)
 أَيْ مَحْمُودٌ (مُجِيدٌ) أَيْ مَاجِدٌ كَامِلٌ (وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ الدُّعَاءُ بِمَا يَجُوزُ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا) أَمَا التَّشْهِيدُ الْأَوَّلُ فَلَا يَدْعُو بَعْدَهُ
 (وَمَنْ أَفْضَلُهُ) أَيْ الدُّعَاءُ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي
 أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ؛ وَيَنْدُبُ كَوْنَهُ أَقْلٌ مِنَ التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هَذَا بِالنِّسْبَةِ
 لِلْإِمَامِ ، وَأَمَا الْمُنْفَرِدُ فَيُطِيلُ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَخْفِ الْوُتُوعُ فِي سَهْوٍ (ثُمَّ يَسْلُمُ) وَهُوَ الرُّكْنُ الْأَخِيرُ لِمَعْمَلَةِ الْأَرْكَانِ ثَلَاثَةِ عَشَرَ بَعْدَ
 الطَّمَأْنِينَةِ تَابَعَةٍ . وَهِيَ النِّيَّةُ وَتَكْيِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالْقِيَامُ لَهَا فِي الْفَرَضِ وَالرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ وَالسُّجُودِ
 وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَالتَّشْهِيدُ الْأَخِيرُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُ وَالسَّلَامُ وَالْجُلُوسُ لَهَا وَالتَّرتِيبُ : مِنْهَا خَمْسَةُ أَقْوَالٍ
 وَهِيَ تَكْيِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالتَّشْهِيدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَالسَّلَامُ . وَالباقِي وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَعْمَالٍ (وَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
 وَيَشْتَرِطُ وَقُوعُهُ) أَيْ السَّلَامُ (فِي حَالِ الْقُعُودِ) وَشُرُوطُ صِحَّتِهِ أَحَدُ عَشَرَ أَحَدُهَا مَا ذَكَرَهُ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .
 وَالثَّالِثُ أَنْ يَأْتِيَ بِكَافِ الْخُطَابِ . وَالرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ بِعِمِّ الْجَمْعِ . وَالْخَامِسُ أَنْ يَسْمَعَ نَفْسَهُ . وَالسَّادِسُ تَوَالِي كَلِمَتِهِ . وَالسَّابِعُ
 أَنْ لَا يَقْصِدَ لَهُ غَيْرَهُ . وَالثَّامِنُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ . وَالتَّاسِعُ كَوْنُهُ بِالْعَرِيَّةِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ ؛ وَالْعَاشِرُ أَنْ لَا يُزِيدَ
 فِيهِ زِيَادَةٌ تَبْدِيلُ الْمَعْنَى خِلَافَ الزِّيَادَةِ الَّتِي لَا تَنْبِيهُ . وَالْحَادِي عَشَرَ أَنْ لَا يَنْقُصَ .

وَأَكْمَلَهُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مُلْتَفَتًا عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى خَدَّهُ الْيَمَنِيَّ يَتَوَى بِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ،
وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُسْلِمِي إِنْسٍ وَجَنٍّ ، ثُمَّ أُخْرِي عَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ حَتَّى يَرَى خَدَّهُ
الْأَيْمَنُ يَتَوَى بِهَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَسَارِهِ مِنْهُمْ ، وَالْمَأْمُومُ يَتَوَى الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ بِالْأَوَّلَى إِنْ كَانَ عَنْ
يَسَارِهِ ، وَبِالثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَتَخَيَّرُ إِنْ كَانَ خَلْفَهُ ؛ وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَقُومَ الْمَسْبُوقُ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمَتِي
إِمَامِهِ ، فَإِنْ قَامَ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ التَّسْلِيمَةِ الْأَوَّلَى جَازَ أَوْ قَبْلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَتَوَ الْفَارِقَةَ ، وَلَوْ مَكَثَ
الْمَسْبُوقُ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَأَطَالَ جَازَ إِنْ كَانَ مَوْضِعَ تَشْهَدِهِ لَكِنْ يُكْرَهُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ إِنْ تَعَمَّدَ ، وَلَغَيْرِ
الْمَسْبُوقِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ إطَالَةُ الْجُلُوسِ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ يَسْلُمُ مَتَى شَاءَ ؛ وَلَوْ اقْتَصَرَ الْإِمَامُ عَلَى تَسْلِيمَةِ سَلَامِ
الْمَأْمُومِ ثَلَاثِينَ ، وَيَنْدُبُ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْدُّعَاءُ سِرًّا عَقِيبَ الصَّلَاةِ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَيَلْتَفِتُ الْإِمَامُ لِلذِّكْرِ وَالْدُّعَاءِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ إِلَيْهِمْ وَيَسَارَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَفَارِقُ الْإِمَامُ مَصَلَاةَ
عَقِيبِ فَرَاعِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ نِسَاءً ، وَيَمْكُثُ الْمَأْمُومُ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ ، وَمَنْ أَرَادَ نَفْلًا بَعْدَ فَرْضِهِ نَدِبَ
الْفَصْلُ بِكَلَامٍ أَوْ اتَّقَالَ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَفِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ ،

منه ما يغير المعنى (وأكمل السَّلام عليكم ورحمة الله ملتفتاً عن يمينه حتى يرى خدّه الأيمن يتوى به الخروج من الصلاة)
ولا بد أن تكون تلك النية عند النطق بالسَّلام لا قبله وإلا بطلت الصلاة (و) يتوى بالسَّلام أيضاً (السَّلام على من
هن يمينه من ملائكة ومسلمي إنس وجن ثم) يسلم تسليمة (أخرى عن يساره كذلك) أي ملتفتاً (حتى يرى خدّه
الأيسر يتوى بها السَّلام على من عن يساره منهم) أي من ملائكة ومؤمني إنس وجن (والمأْموم يتوى الرد على الإمام
بالأولى إن كان عن يساره ، وبالثانية إن كان عن يمينه ويتخير إن كان خلفه) أي خلف الإمام (ويتدب أن لا يقوم
للمسبوق إلا بعد تسليم إمامه ، فإن قام المسبوق المذكور (بعد التسليمة الأولى جاز) ولم يحز الفضيلة (أو) قام
(قبلها) أي التسليمة الأولى (بطلت صلاته) لأنه خالف الإمام (إن لم يتو الفارقة) ويجب عليه العود إلى الإمام
إن كان ناسياً أو جاهلاً (ولو مكث المسبوق بعد سلام إمامه وأطال جاز إن كان موضع تشهده) لأنه محسوب من
صلاته (لكن يكره) له إطالة ذلك (وإلا) أي إن لم يكن موضع تشهده (بطلت إن تعمد) الجلوس بعد سلام
إمامه ، وإن كان ساهياً لم تبطل ويسجد للسجود (ولغير المسبوق) وهو الموافق (بعد سلام الإمام إطالة الجلوس
للدعاء) وبالأولى لتكميل التشهد (ثم يسلم متى شاء) لأن سلام الإمام انقطع القدوة (ولو اقتصر الإمام على
تسليمة سلم المأْموم ثنتين) إحرازاً لفضيلة الثانية (ويندب ذكر الله تعالى والدعاء) وقد استوعب ما أتى في السنة
من الذكر والدعاء عقب الصلوات الإمام النووي في الأذكار (سرّاً) إلا أن يريد الإمام التعليم فيرفع (عقيب الصلاة
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم أوله وآخره) أي الدعاء (ويلتفت الإمام للذكر والدعاء) فلا يفعلهما وهو
مستقبل بل يلتفت (فيجعل يمينه إليهم ويساره إلى القبلة ويفارق الإمام مصلاه عقيب فراعته) من الذكر والدعاء
(إن لم يكن نساء) أو ختاني فإن كان ثم ذلك فالسنة التأخير حتى ينصرفن (ويمكث المأْموم حتى يقوم الإمام ،
ومن أراد نفلاً بعد فرضه ندب الفصل بكلام أو اتقال وهو أفضل ، و) فعل التمل (في بيته أفضل) من فعله في
المسجد إلا سنة الجمعة والقبلة وركعتي الطواف وركعتي الإحرام ففعلها في المسجد أولى ،

فَإِنْ كَانَ فِي الصُّبْحِ فَالْسَّنَةُ أَنْ يَقْنَتَ فِي اعْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقُولَ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَاقِبِي فِيمَنْ عَاقَيْتَ ، وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيهَا أَعْطَيْتَ ، وَقَيَّ شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ، وَلَوْ زَادَ . وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ فَحَسَنٌ ، فَإِنْ كَانَ إِمَامًا آتَى بِلَفْظِ الْجَمْعِ اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا تَتَعَيْنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ فَيَحْصُلُ بِكُلِّ دُعَاءٍ ، وَبَيَّانَةٍ فِيهَا دُعَاءٌ كَأَخْرِ الْبَقَرَةِ ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَنْدُبُ رَفَعَ يَدَيْهِ دُونَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِهِ وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ يَسْمَعُهُ لِلدُّعَاءِ وَيُشَارِكُ فِي الثَّنَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَنَتَ ، وَالْمَنْفَرِدُ يَسْرِ بِهِ ، وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ قَتَتُوا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ .

بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا وَمَا يَجِبُ

مَتَى نَطَقَ بِلَا عُدْرٍ بِحَرْفَيْنِ أَوْ بِحَرْفٍ مَفْهُمٍ مِثْلُ قِ مِنَ الْوَقَايَةِ وَلِ مِنَ الْوَلَايَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وَالضُّحْكُ ، وَالْبُكَاءُ ، وَالْأَنِينُ ، وَالْتَنَحُّنُ ، وَالنَّفْخُ ، وَالتَّأَوُّهُ وَخَوَّهَا يَبْطِلُ الصَّلَاةُ إِنْ بَانَ حَرْفَانِ ، فَإِنْ كَانَ عُدْرٌ

(فَإِنْ كَانَ) لِلصَّلَاةِ (فِي الصُّبْحِ فَالْسَّنَةُ أَنْ يَقْنَتَ فِي اعْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقُولَ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَاقِبِي فِيمَنْ عَاقَيْتَ وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيهَا أَعْطَيْتَ وَقَيَّ شَرَّ مَا قَضَيْتَ) أَيُّ تَرَى الَّذِي قَضَيْتَ وَفَرَمَهُ هُوَ عَدَمُ الرِّضَا بِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُقْضِيًا بِأَنْ تَجْعَلَنِي عَبْدًا لَكَ أَرْضَى بِمَا تَقْضِيهِ (فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ) فَلَمْ يَلْجِ إِلَى مَا قَضَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ (وَلَوْ زَادَ وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ فَحَسَنٌ) قَبْلَ قَوْلِهِ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ (فَحَسَنٌ) لَوُرُودُهَا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ (فَإِنْ كَانَ) الْقَائِلُ (إِمَامًا آتَى بِلَفْظِ الْجَمْعِ) فَيَقُولُ (اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا تَتَعَيْنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ) أَيُّ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ (فَيَحْصُلُ) الْقَنُوتُ (بِكُلِّ دُعَاءٍ) وَثَنَاءٍ كَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَا غَفُورُ (وَبَيَّانَةٍ فِيهَا دُعَاءٌ) وَثَنَاءٌ (كَأَخْرِ) سُورَةِ (الْبَقَرَةِ) وَلَكِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ (السَّابِقَةُ) أَفْضَلُ (لَوُرُودُهَا) الْقَائِلُ (عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثُمَّ عَلَى الْأَلَاءِ وَالْأَصْحَابِ (وَيَنْدُبُ رَفَعَ يَدَيْهِ ، دُونَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِهِ وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ يَسْمَعُهُ لِلدُّعَاءِ وَيُشَارِكُهُ فِي الثَّنَاءِ) وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ الدُّعَاءِ فَيُؤْمِنُ فِيهَا (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ) الْمَأْمُومُ لِبَعْدِ أَوْصَافِهِ (قَنَتَ وَالْمَنْفَرِدُ يَسْرِ بِهِ ، وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ) كَقَطْعِ وَوَبَاءٍ (قَتَتُوا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ) الْحَسَنُ وَيَسْمَى قَنُوتُ النَّازِلَةِ ، وَلَا يَسْجُدُ لِدَهْوِ لَتَرْكِهِ .

(بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ) أَيُّ يَبْطِلُهَا بَعْدَ انْعِقَادِهَا (وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا وَمَا يَجِبُ)

مِنْ شُرُوطِ وَأَرْكَانِ وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ الْإِلْمَاعُ بِشُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا لَكِنَّهُ هُنَا يَنْصَحُ عَلَى الْعَدَدِ (مَتَى نَطَقَ بِلَا عُدْرٍ) مِنْ تَحْرِيمِ نِيَّانِ صَلَاةٍ أَوْ غَلِيَّةٍ مَعَالٍ أَوْ جِهَلٍ تَحْرِيمِ (بِحَرْفَيْنِ أَوْ بِحَرْفٍ مَفْهُمٍ مِثْلُ قِ مِنَ الْوَقَايَةِ وَلِ مِنَ الْوَلَايَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لَوْجُودِ الْكَلَامِ الشَّرْعِيِّ الْمَحْرَمِ فِي الصَّلَاةِ (وَالضُّحْكُ وَالْبُكَاءُ وَالْأَنِينُ وَالْتَنَحُّنُ وَالنَّفْخُ وَالتَّأَوُّهُ وَخَوَّهَا) كَلَامُهَا وَالْعَطَاسُ (يَبْطِلُ الصَّلَاةُ إِنْ بَانَ حَرْفَانِ) وَلَمْ يَنْدُرْ (فَإِنْ كَانَ عُدْرٌ)

بأن سبق لسانه أو غلبه ضحك أو سعال أو تسكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريمه لقرب عهده بالإسلام وكثر عرفاً أبطل ، وإن قل فلا ، ولو علم التحريم وجعل كونه مبطلاً أو قال من خوف النار آه بطلت ، ولو تعدت الفاتحة إلا بالتنحيع تنحيع لها وإن بان حرفان ، وإن تعدد الجهر بها إلا به تركه وأسر بها ولا يتنحيع له ، ولو رأى أعمى يقع في البئر ونحوه وجب إنذاره بالنطق إن لم يمكن بغيره . ولا تبطل بالذکر ؛ وتبطل بالدعاء خطاباً كرحمك الله وعليك السلام لا غيبة كرحم الله زيدا ، ولو باباً شئ في الصلاة سبغ الرجل وصفقت المرأة يبطن كف على ظهر أخرى لا بطناً لبطن ، ولو تسكلم بنظم القرآن : كياحي خذ الكتاب وقصد إعلامة فقط أو أطلق بطلت ، أو تلاوة فقط أو تلاوة وإعلامة فلا ، وتبطل بوصول عين وإن قأت إلى جوفه عمداً ، وكذا سهواً أو جهلاً بالتحريم إن كثرت عرفاً لا إن قأت ، وتبطل بزيادة ركن فعلي كركوع عمداً لا سهواً لا بقولي عمداً كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلها ، وتبطل بزيادة فعل ولو سهواً من غير جنس الصلاة إن كثر متوالياً كثلاث

بأن سبق لسانه أو غلبه ضحك أو سعال أو تسكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريمه لقرب عهده بالإسلام وكثر (عرفاً) بأن بلغ ست كلمات (أبطل) الصلاة (وإن قل) عن الست (فلا) يبطل (ولو علم التحريم وجعل كونه مبطلاً أو قال من خوف النار آه) وهو ثلاثة أحرف (بطلت) لعدم عذره (ولو تعدت) عليه (الفاتحة) إلا بتنحيع تنحيع لأجلها وإن بان حرفان) لأنه معذور لتوقف الركن عليه (وإن تعدد الجهر بها) في موضعه (إلا به) أي بالتنحيع (تركه) أي الجهر (وأسر بها ولا يتنحيع) لأن الجهر سنة فلا يرتكب لأجله ما يبطل (ولو رأى أعمى يقع في بئر ونحوه) ومثله صغير يقع في نار ونائم تقصده حينة (وجب إنذاره بالنطق إن لم يمكن بغيره) وتبطل صلاته إن نطق بحرفين أو بحرف مفهم لأن الصلاة وقتها موسع وحفظ الروح واجب مضيق (ولا تبطل بالذكر) إلا إن اشتد على خطاب غير الله (وتبطل بالدعاء) إن كان (خطاباً كرحمك الله وعليك السلام لا) إن كان الدعاء (غيبة كرحم الله زيدا ، ولو نابه) أي عرض للمصلي (شيء في الصلاة) كإذنه لداخل أو تنبيه إمامه على سهو (سبغ الرجل) فيقول سبحان الله بقصد الذكر (وصفقت المرأة يبطن كف على ظهر أخرى لا بطناً لبطن) وكل ذلك على وجه السنية ، فلو سبغت المرأة وصفقت الرجل فانت السنة وصحت الصلاة (ولو تسكلم بنظم القرآن كياحي خذ الكتاب وقصد إعلامة فقط) أي لم يصحبه قصد ذكر (أو أطلق) فلم يقصد شيئاً (بطلت) الصلاة (أو) قصد (تلاوة فقط أو تلاوة وإعلامة فلا) تبطل (وتبطل بوصول عين وإن قأت إلى جوفه عمداً ، وكذا) تبطل بوصول عين (سهواً أو جهلاً بالتحريم إن كثرت عرفاً لا إن قلت) بخلاف اليوم فلا يبطل بالنسيان وإن كثر (وتبطل) الصلاة (بزيادة ركن فعلي كركوع عمداً لا سهواً لا بقولي عمداً كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلها) وإن اقتضى ذلك سجود السهو (وتبطل بزيادة فعل ولو سهواً من غير جنس الصلاة إن كثر متوالياً) وأما إن كان من جنس الصلاة فيبطل عهده لا سهواً ، وأما إن قل أو كثر لم يكن متوالياً فلا يبطل عهده ولا سهواً وذلك الذي يبطل (كثلاث)

يَخْطَوَات ، أَوْ ضَرْبَات مُتَوَالِيَات ، لَا إِنْ قَلَّ كَخَطَوَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَتَفَرَّقَ بَحِثُ يَعْدُ الثَّانِي مُنْقَطِعاً
عَنِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ خَشِيَ كَوْنَهُ بَطْلًا ، وَلَا تَضُرُّهُ حَرَكَاتٌ خَفِيفَةٌ كَحَكِّ بِأَصَابِعِهِ وَإِدَارَةَ سُبْحَةٍ
وَلَا سَكُوتٍ طَوِيلٍ وَإِشَارَةَ مَفْهُمَةٍ مِنْ أُخْرَى ؛ وَتُسْكِرُهُ وَهُوَ يَدْفَعُ الْأَخْبِثِينَ وَبَحْظَةَ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ
يَتَوَقَّؤُ إِلَى اللَّهِ ؛ إِلَّا إِنْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ ؛ وَيَكْرَهُ تَشْيِيكَ أَصَابِعِهِ ، وَالْاِلْتِفَاتَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ، وَرَفْعَ
بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَالنَّظَرَ إِلَى مَا يُلْهِمُهُ ، وَكَفَّ ثَوْبَهُ وَشَعْرَهُ ، وَوَضَعَهُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ ، وَمَسَحَ الْغُبَارَ
عَنْ جَبْهَتِهِ ، وَالتَّائِبُ ؛ فَإِنْ غَلَبَهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى قَهْ ، وَالْمُبَالِغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي الرُّكُوعِ ، وَوَضْعُ
يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، وَالْبِضَاقُ قَبْلَ وَجْهِهِ وَيَمِينِهِ ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ فِي ثَوْبِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ..

(وَلِلصَّلَاةِ شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ وَأَبْعَاضٌ وَسُنَنٌ) — (فَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةٌ) طَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ،
وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَاجْتِنَابُ الْمَنَاهِي الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْكَلَامُ وَالْأَكْلُ وَالْفِعْلُ الْكَثِيرُ ،
وَمَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْظُنَّا ، وَالْعِلْمُ بِفَرَضِيَّةِ الصَّلَاةِ وَبِكَيْفِيَّتِهَا ، فَتِي أَخْلَ بِشَرْطِ مَنْهَا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ مِثْلُ
أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ فِيهَا وَلَوْ سَهْوًا أَوْ تُصِيبَهُ نَجَاسَةٌ رَطْبِيَّةٌ وَلَمْ يَلُقِ الثَّوْبَ أَوْ يَابِسَةٌ فَيَلْقِيَهَا بِيَدِهِ أَوْ كَتَمَهُ

خطوات) جمع خطوة وهي ثقل القدم ، فإن نقل الأخرى عدت حركة ثانية (أوضربات) ثلاث (متواليات) بحيث
يعد المتأخر منسوباً إلى المتقدم عرفاً (لا إن قلَّ كخطوتين أو أكثر وتفرق بحيث يعد الثاني منقطعاً عن الأول ،
فإن خَشِيَ كَوْنَهُ بَطْلًا) إلا إذا قصد بالثقل القليل اللب فإنه يبطل (ولا تضره حركات خفيفة كحك بأصابعه
وإدارة سبحة) في يده بأصابعه ولم تحرك كفه (ولا) يضر (سكوت طويل و) لا (إشارة مفهومة من أخرى)
وإن انعقد بها بيعه ونكاحه (وتسكروه) الصلاة (وهو يدافع الأخبثين) وهما البول والغائط (وبخبرة طعام
أو شراب يتوق إليه) أي يشاققه المصلي (إلا إن خشي خروج الوقت ؛ ويكره) في الصلاة (تشبيك أصابعه
والاِلْتِفَاتَ) بوجهه ؛ وأما بصدره فيبطل (لغير حاجة ورفع بصره إلى السماء والنظر إلى ما يلهيه) من ثوب وشعره
(وكف ثوبه وشعره) هو أن يجمعه فلا يسجد معه ومن ذلك أن يشمر أكمامه ، وهذا الرجل وأما المرأة فلا تؤمر
بتقص الغفائر (ووضع) أي الشعر (تحت عمامته ومسح الغبار عن جبهته والتأوب) وهو فتح الفم (فإن غلبه)
التأوب (وضع يده على قَهْ و) تسكروه (المبالغة في خفض الرأس في الركوع ووضع يده على خاصرته والبِضَاقُ
قبل وجهه ويمينه) وهذا كما يكره في الصلاة يكره خارجها (بل) يصق (عن يساره أو في ثوبه أو تحت قدمه)
اليسرى ، لكن في غير المسجد أما فيه فيحرم .

(وَلِلصَّلَاةِ شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ وَأَبْعَاضٌ وَسُنَنٌ) (فَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةٌ : طَهَارَةُ) الْأَعْضَاءِ مِنْ (الْحَدَثِ) الْأَصْفَرِ
وَالْأَكْبَرِ (و) الطَهَارَةُ مِنْ (النَّجَسِ) فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَالْمَكَانِ (وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ) عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ (وَاسْتِقْبَالُ
الْقِبْلَةِ وَاجْتِنَابُ الْمَنَاهِي الْمَذْكُورَةِ) الَّتِي تَبْطُلُ الصَّلَاةُ (وَهِيَ الْكَلَامُ وَالْأَكْلُ) بضم الهمزة بمعنى المأكول (وَالْفِعْلُ
الْكَثِيرُ) وَتَقَدَّمَ ضَابِطُ الْكَثَرَةِ (وَمَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْظُنَّا وَالْعِلْمُ بِفَرَضِيَّةِ الصَّلَاةِ وَبِكَيْفِيَّتِهَا فَتِي أَخْلَ بِشَرْطِ
مَنْهَا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ) وَهُوَ (فِيهَا وَلَوْ سَهْوًا) فَإِنَّهُ أَخْلَ بِطَهَارَةِ الْحَدَثِ (أَوْ تُصِيبُهُ نَجَاسَةٌ
رَطْبِيَّةٌ وَلَمْ يَلُقِ الثَّوْبَ) حَالًا . (أَوْ يَابِسَةٌ فَيَلْقِيَهَا بِيَدِهِ أَوْ كَتَمَهُ) لِأَنَّهُ أَخْلَ بِالطَّهَارَةِ عَنِ النَّجَسِ

أَوْ تَكْشَفُ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وَتَبْعِدُ السَّتْرَةَ أَوْ يَعْتَقِدُ بَعْضُ أَفْعَالِهَا فَرْضًا وَبَعْضُهَا سُنَّةً وَلَمْ يَمِيزْهُمَا ، فَلَوْ اعْتَقَدَ أَنْ جَمِيعَهَا فَرْضٌ أَوْ بَادَرَ بِإِقَاءِ الثَّوبِ النَّجَسِ وَبَنَفَسِ الْيَابِسَةِ وَسَرَّ الْعَوْرَةَ لَمْ تَبْطُلْ (وَأَرْكَانُهَا) سَبْعَةٌ عَشْرَ : النِّيَّةُ ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَالْقِيَامُ ، وَالْقَائِمَةُ ، وَالرُّكُوعُ ، وَالطَّمَأْنِينَةُ ، وَالْإِعْتِدَالُ ، وَالطَّمَأْنِينَةُ ، وَالسُّجُودُ ، وَالطَّمَأْنِينَةُ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَالطَّمَأْنِينَةُ ، وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ ، وَجُلُوسُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى ، وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا (وَأَبْعَاضُهَا) سِتَّةٌ : التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ وَجُلُوسُهُ ، وَصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَآلِهِ فِي الْآخِرِ ، وَالْقَنُوتُ وَقِيَامُهُ ، وَمَاعِدَا ذَلِكَ سُنَّ .

بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ ، وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ ، وَمَا شَرَعَ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ : الْعِيدَانِ ،

(أَوْ تَكْشَفُ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وَتَبْعِدُ السَّتْرَةَ) فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ أَخْلَى بَسْرَ الْعَوْرَةِ (أَوْ يَعْتَقِدُ بَعْضُ أَفْعَالِهَا فَرْضًا وَبَعْضُهَا سُنَّةً وَلَمْ يَمِيزْهُمَا) فَإِنَّهُ أَخْلَى بِالْعِلْمِ بِفَرْضِيَةِ الصَّلَاةِ (فَلَوْ اعْتَقَدَ أَنْ جَمِيعَهَا فَرْضٌ أَوْ بَادَرَ بِإِقَاءِ الثَّوبِ النَّجَسِ وَبَنَفَسِ الْيَابِسَةِ وَسَرَّ الْعَوْرَةَ لَمْ تَبْطُلْ) الصَّلَاةُ فِي الْجَمِيعِ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ ، وَاعْتِقَادُ السُّنَّةِ فَرْضًا لَا يَضُرُّ (وَأَرْكَانُهَا سَبْعَةٌ عَشْرَةٌ) بِمِثْلِ الطَّمَأْنِينَةِ رُكْنًا فِي كُلِّ مَجْلٍ (النِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامُ وَ) قِرَاءَةُ (الْقَائِمَةِ) وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةٌ مِنْهَا وَهِيَ الْآيَةُ السَّابِعَةُ (وَالرُّكُوعُ وَالطَّمَأْنِينَةُ وَالْإِعْتِدَالُ وَالطَّمَأْنِينَةُ وَالسُّجُودُ وَالطَّمَأْنِينَةُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطَّمَأْنِينَةُ وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ وَجُلُوسُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا) وَيَسْتَقْبَلُ التَّحَرُّمَ مَعَ الثَّانِيَةِ وَالتَّحَرُّمَ وَقِرَاءَةَ الْقَائِمَةِ مَعَ الْقِيَامِ وَالتَّشَهُدِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَالسَّلَامُ مَعَ الْقَنُوتِ فَإِنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِيهِمْ (وَأَبْعَاضُهَا) جَمْعُ بَعْضٍ ؛ وَهُوَ فِي اصْطِلَاحِهِمْ مَا يَجِبُ تَرْكُهُ بِسُجُودٍ لِسُجُودٍ (سُنَّةٌ) بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ وَالْإِقْفَى تَبْلُغُ الْعَشْرِينَ (التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ) فَمَنْ تَرَكَهُ أَوْ غَيَّرَهُ مِنْهُ سَنَ لَهُ سُجُودَ السُّهُو (وَجُلُوسُهُ) ، وَيَتَصَوَّرُ سُجُودَ السُّهُو لِتَرْكِ الْجُلُوسِ وَحْدَهُ بِأَنْ كَانَ لَا يَحْسُنُ التَّشَهُدَ فَيُؤْمَرُ بِالْجُلُوسِ بِقَدْرِهِ فَإِذَا تَرَكَهُ سَنَ لَهُ السُّجُودَ لِلْجُلُوسِ (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ) أَى فِي جُلُوسِ التَّشَهُدِ ، فَإِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ سَنَ لَهُ سُجُودَ السُّهُو وَحِينَئِذٍ لَوْ تَرَكَهَا إِمَامُهُ الْخَطِيئُ وَعَلِمَ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يُؤْمَرُ بِالسُّجُودِ بِنَاءً عَلَى أَنْ مَذْهَبُ إِمَامِهِ كَرَاهَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ أَنْ الْإِمَامَ أَى بِهَا سُهُوًّا أَوْ قَلْدَ غَيْرِ إِمَامِهِ (وَ) كَذَا مِنَ الْأَبْعَاضِ الصَّلَاةُ عَلَى (آلِهِ) فِي (التَّشَهُدِ) الْآخِرِ (وَيَتَصَوَّرُ السُّجُودَ لِتَرْكِهَا فِي الْآخِرِ بِأَنْ يَتَرَكَهَا إِمَامُهُ وَيَعْلَمُ بِتَرْكِهَا قَبْلَ سَلَامِهِ فَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوِ) (وَالْقَنُوتُ) فِي الصَّبْحِ وَفِي وَتَرِ النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ (وَقِيَامُهُ) وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ فِي الْقَنُوتِ وَالسَّلَامُ وَكَذَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ فِيهِ وَالْقِيَامُ لَهَا (وَمَاعِدَا ذَلِكَ) مَا يَطْلُبُ (سُنَّ) لَا يَجِبُ تَرْكُهَا بِالسُّجُودِ .

(بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ)

وِيرَادُهُ النَّفْلُ (أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ) الْمَكْتُوبَةُ . وَأَمَّا الْعِبَادَاتُ الْمُتَحَلِّقَةُ بِالْقَلْبِ فَهِيَ أَفْضَلُ كَالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَهُوَ (وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ) مِنْ غَيْرِهَا كَالصَّوْمِ (وَمَا شَرَعَ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ الْعِيدَانِ) الْقَطْرُ وَالْأَشْجَى

وَالْكَسْرُ فَإِنَّ الْأَمْتِسْقَاءَ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ مَا سِوَى ذَلِكَ ، لَكِنْ الرُّوَاتِبُ مَعَ الْفَرَائِضِ ،
أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاضِجِ . وَالسُّنَّةُ أَنْ يُوَاطَّبَ عَلَى رَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ : وَأَكْمَلُهَا رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ
الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ (وَالْمُؤَكَّدُ) مِنْ
ذَلِكَ عَشْرُ رَكْعَاتٍ : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ وَبَعْدَهُمَا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ . وَيَنْدُبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ،
وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ ، وَمَا قَبْلَ الْفَرِيضَةِ وَقْتُهُ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَدَبٌ ، وَهُوَ بَعْدُهَا إِذَا دُخِلَ ، وَمَا بَعْدُهَا
يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِفَعْلِهَا وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ وَقْتِهَا ، وَأَقْلُ الْوُتْرِ رَكْعَةٌ وَأَكْمَلُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَيَسْلُمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَأَدْنَى
الْكَمَالِ ثَلَاثٌ بِسَلَامَيْنِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى : سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . وَفِي الثَّانِيَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . وَفِي
الثَّلَاثَةِ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ . وَلَهُ رَمَلُ الثَّلَاثِ وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ بِتَسْلِيمَةٍ ، وَيَجُوزُ بِتَشْهَدٍ
وَبِتَشْهَدَيْنِ فِي الْأَخِيرَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَبِتَشْهَدَيْنِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى تَشْهَدَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ :

(وَالْكَسْرُ فَإِنَّ) مَكْسُوفُ النِّسْبِ وَخُسُوفُ الْقَمَرِ (وَالْأَمْتِسْقَاءُ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ مَا سِوَى ذَلِكَ)
الْمَذْكُورُ ؛ وَمَعْنَى تَشْرِيعِ الْجَمَاعَةِ طَلَبُهَا عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ فَلَا يَنَاقِشُ أَنَّهَا جَائِزَةٌ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ (لَكِنْ الرُّوَاتِبُ) مُطْلَقًا سِوَاهُ
كَانَتْ مُؤَكَّدَةً أَوْ غَيْرَ مُؤَكَّدَةً (مَعَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاضِجِ) وَإِنْ تَرَعَتْ فِيهَا الْجَمَاعَةُ (وَالسُّنَّةُ أَنْ يُوَاطَّبَ)
عَلَى رَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ ؛ وَأَكْمَلُهَا : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ
الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ (لَفَعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا) (وَالْمُؤَكَّدُ مِنْ ذَلِكَ) الَّذِي اسْتَمَرَ عَلَى نَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ (عَشْرُ رَكْعَاتٍ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَ) قَبْلَ (الظُّهْرِ وَبَعْدَهُمَا وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ وَ) بَعْدَ (الْعِشَاءِ ؛ وَيَنْدُبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ
الْمَغْرِبِ) وَإِنَّمَا أَفْرَدَهُمَا عَنِ الرُّوَاتِبِ لِلتَّخْلُافِ فِي اسْتِحْبَابِهِمَا وَإِذَا لَمْ يَسْلُطْهُمَا قَبْلَ الْمَغْرِبِ مِنْ لَهْفِهِمَا بَعْدَهُمَا وَاسْتِحْبَابِهِمَا
قَبْلَ التَّسْرُوعِ فِي الْإِقَامَةِ ، فَإِنْ شَرَعَ فِيهَا كَرِهَ فَعْلَهُمَا (وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ) فَيَسْنُ قَبْلَهَا أَرْبَعٌ وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ إِنْ آغَشَتْ
عَنِ الظُّهْرِ وَإِلَّا صَلَّى بَعْدَهَا سِتَّةَ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ (وَمَا قَبْلَ الْفَرِيضَةِ) مِنَ السَّنَنِ (وَقْتُهُ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ) فَيَدْخُلُ وَقْتُهُ
بِدُخُولِ وَقْتِهَا (وَتَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَدَبٌ) أَيْ مُسْتَحَبٌ (وَهُوَ) أَيْ الرَّاتِبُ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ (بَعْدَهَا) أَيْ فَعْلُهُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ (إِذَا)
لَا قَضَاءَ وَيَضَحُّ أَنْ يَجْمَعَ السُّنَّةَ الْقَبْلِيَّةَ مَعَ الْبَعْدِيَّةِ فِي إِحْدَاهُمَا (وَمَا بَعْدَهَا) أَيْ الْفَرِيضَةُ مِنَ الرُّوَاتِبِ (بِفَعْلِهَا) أَيْ الْفَرِيضَةُ
(وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ وَقْتِهَا) وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُ قَضَاءَ إِلَّا بَعْدَ فَعْلِهَا قَضَاءَ (وَأَقْلُ الْوُتْرِ رَكْعَةٌ) وَإِنْ لَمْ يَتَقَدِّمَهُ سِتَّةَ الْعِشَاءِ (وَأَكْمَلُهُ
إِحْدَى عَشْرَةَ وَيَسْلُمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) فَيَنْوِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ (وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ بِسَلَامَيْنِ) وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ
الْوَصْلِ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ (يَقْرَأُ فِي الْأُولَى) بَعْدَ الْقَائِمَةِ (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي
الثَّلَاثَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَلَهُ وَصَلُ الثَّلَاثِ وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ) وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْخَمْسِ وَالسَّبْعِ وَالتَّسْعِ (بِتَسْلِيمَةٍ)
أَحَدَةٍ وَيَنْوِي بِالْجَمِيعِ الْوُتْرَ ؛ وَأَمَّا إِذَا فَصَلَ كُلَّ رَكْعَتَيْنِ فَيَنْوِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ (وَيَجُوزُ) لَهُ إِذَا وَصَلَ أَنْ يَأْتِيَ
(بِتَشْهَدٍ وَبِتَشْهَدَيْنِ فِي الْأَخِيرَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَ) الْوَصْلَ (بِتَشْهَدَيْنِ أَفْضَلُ) مِنَ الْوَصْلِ بِتَشْهَدٍ (فَإِنْ زَادَ) فِي الْوَصْلِ
(عَلَى تَشْهَدَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) وَكَذَا لَوْ تَشْهَدَ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَنْ تَشْهَدَ فِي الثَّامِنَةِ وَالْأَخِيرَةِ

والأفضل تقديمه عقيب سنة العشاء إلا أن يكون له تهجد فالأفضل تأخيرهُ ليوتر بعده، ولو أوتر ثم أراد تهجداً صلى مثنى مثنى ولا يسبده ولا يحتاج إلى نقضه بركعة قبل التهجد. ويندب أن لا يعتمد بعده صلاة؛ ويندب التراويح وهي كل ليلة من رمضان عشرون ركعة في الجماعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بعدها جماعة إلا لمن يتهجد فيؤخره، ويقنت في الأخيرة في النصف الأخير بقنوت الصبح، ثم يزيد: اللهم إنا نستعينك إلى آخره؛ ووقت الوتر والتراويح ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر (ويصل الضحى) وأقلها ركعتان، وأكملها ثمان، وأكثرها اثنتا عشرة ويسلم من كل ركعتين؛ وارتفاع الشمس إلى الزوال (وكل نفل مؤقت) كالعيد والضحى والوتر ورواتب الفرائض إذا فاتت ندى قضاؤه أبداً، وإن فعل لعارض كالسكوف والاستسقاء والتجعة والاستخارة لم يقض، والنفل في الليل متأكد وإن قل، والنفل المطلق في الليل أفضل من المطلق في النهار وأفضله السدس والرابع والخامس إن قسمه أضعافاً، فإن قسمه نصفين فأفضله الأخير

(والأفضل تقديمه عقيب سنة العشاء إلا أن يكون له تهجد فالأفضل له تأخيرهُ ليوتر بعده) إن وثق باستيقاظ نفسه (ولو أوتر ثم أراد تهجداً) أو صلاة نفل آخر (صلى مثنى مثنى) أي ركعتين ثم ركعتين (ولا يسبده) أي الوتر بعد ما صلاه للنهي عنه (ولا يحتاج إلى نقضه) أي الوتر (بركعة قبل التهجد) مفردة تشطه فيخرج عن كونه وتراً فيوتر ثانياً كما فعله بعض السجادة للنهي عن وترين في ليلة (ويندب أن لا يعتمد بعده صلاة) فإن فعل جاز من غير كراهة لأنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر ركعتين من قنوته (ويندب التراويح وهي كل ليلة من رمضان عشرون ركعة) ويندب أن تكون (في الجماعة ويسلم من كل ركعتين) فلو صلى أرباعاً لم تصح (ويوتر بعدها جماعة) أي يندب له ذلك (إلا لمن يتهجد فيؤخره) أي الوتر بعد التهجد (ويقنت) ندباً في الوتر (في) الركعة (الأخيرة) وذلك لا يكون إلا (في النصف الأخير) من رمضان ويقنت (بقنوت الصبح ثم يزيد) عليه القنوت المروي عن سيدنا عمر، وهو: (اللهم إنا نستعينك إلى آخره) ونعمته: ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك وتوكل عليك وثق عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع وترك من يغفرك: اللهم إياك نعبد وإياك نعبد ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق: بكسر الحاء، أي لاسق وفتحها أي ألحقه الله بهم (ووقت) صلاة (الوتر والتراويح ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر، و) يندب أن (يصل الضحى، وأقلها ركعتان، وأكملها) فضلاً (ثمان، وأكثرها اثنتا عشرة، ويسلم من كل ركعتين) ندباً (ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال) وقيل من الطلوع إلى الاستواء (وكل نفل مؤقت) أي له وقت محدود (كالعيد والضحى والوتر ورواتب الفرائض إذا فاتت) بفوات وقته الحدود (ندب قضاؤه أبداً) لا يتقيد بيومه أو ليلته كما قيل (وإن فعل النفل، وندب (ل)أمر (عارض كالسكوف والاستسقاء والتجعة والاستخارة) فإن هذه الصلوات لم تشرع في وقت معين بل عند دواعيها، فإذا فات هذا النفل (لم يقض، والنفل في الليل متأكد وإن قل) (والتنفل المطلق) الذي لم يتقيد بوقت ولا سبب (في الليل أفضل من المطلق في النهار وأفضله) أي النفل بالليل ثلث (السدس الرابع والخامس إن قسمه أضعافاً، فإن قسمه نصفين فأفضله الأخير) أي النصف الأخير

أَوْ اثْنَاثًا فَلَا وَسْطَ (وَيُكْرَهُ) قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا . وَيَنْدُبُ افْتِتَاحُ التَّهَجُّدِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَبِنُوَى التَّهَجُّدِ عِنْدَ نَوْمِهِ وَلَا يَحْتَدُّ مِنْهُ إِلَّا مَا يُمْكِنُهُ الدَّوَامُ عَلَيْهِ بِلَا ضَرَرٍ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، فَإِنْ جَمَعَ رَكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ لَوْ تَطَوَّعَ بِرَكْعَةٍ جَازَ ، وَلَهُ التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَإِنْ كَثُرَتْ التَّشَهُدَاتُ ، وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّ عَلَى تَشَهُدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ إِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ بِشَرِيطٍ أَنْ يَغَيِّرَ النِّيَّةَ قَبْلَهَا ، فَلَوْ نَوَى أَرْبَعًا فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِنِيَّةِ النَّقْصِ جَازَ أَوْ بِلَا نِيَّةٍ عَمْدًا بَطَلَتْ أَوْ سَهَوَا أَوْ أَرَبَعًا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ . وَيَنْدُبُ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ نَحِيَّتَهُ كُلَّاهُ دَخَلَ وَإِنْ كَثُرَ دُخُولُهُ فِي سَاعَةٍ ، وَتَفَوَّتَ بِالْقَعُودِ ، وَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ مُطْلَقًا أَوْ مَنْدُورَةً أَوْ رَاتِبَةً أَوْ فَرِيضَةً فَقَطَّعَ أَوْ الْفَرَضَ وَالتَّحِيَّةَ حَصْلًا ، وَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ فِي الْمَكْتُوبَةِ ، أَوْ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ كُرِهَ انْتِثَاحُ كُلِّ نَقْلٍ التَّحِيَّةَ وَالرَّوَاتِبَ وَغَيْرَهُمَا ، وَالنَّقْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَيُكْرَهُ تَخْصِيسُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ وَصَلَاةٍ الرَّغَائِبِ فِي رَجَبٍ وَصَلَاةٍ نِصْفِ شَعْبَانَ بِدَعَتَانِ مُكْرُوهُتَانِ .

(أَوْ) قِسْمُهُ (اثْنَاثًا فَلَا وَسْطَ) وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا . وَيَنْدُبُ افْتِتَاحُ التَّهَجُّدِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ (وَلَوْ رَكْعَتَيْنِ مِنْهُ) وَبِنُوَى التَّهَجُّدِ عِنْدَ نَوْمِهِ (لِيَحْصَلَ لَهُ ثَوَابُ الصَّلَاةِ إِنْ أَخَذَهُ النَّوْمُ) (وَلَا يَحْتَدُّ مِنْهُ) أَيْ التَّهَجُّدِ (إِلَّا مَا يُمْكِنُهُ الدَّوَامُ عَلَيْهِ) (يَلِظُهُ) (وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) نَدْبًا (فَإِنْ جَمَعَ رَكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَطَوُّعَ بِرَكْعَةٍ جَازَ) فَالْفِعْلُ الْمَطْلُوقُ لَا يَتَقَيَّدُ بِعَدَدٍ (وَلَهُ) إِنْ جَمَعَ رَكْعَاتٍ (التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ) أَوْ سَتَ (وَإِنْ كَثُرَتْ التَّشَهُدَاتُ ، وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّ عَلَى تَشَهُدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) مِنْ غَيْرِ سَلَامٍ (وَإِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ بِشَرِيطٍ أَنْ يَغَيِّرَ النِّيَّةَ) بِمَا يَرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ (قَبْلَهُمَا ، فَلَوْ نَوَى أَرْبَعًا فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِنِيَّةِ النَّقْصِ) قَبْلَ السَّلَامِ (جَازَ أَوْ) سَلَّمَ (بِلَا نِيَّةٍ عَمْدًا بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ لِمَا نَوَى (أَوْ) سَلَّمَ (سَهَوَا) ثُمَّ تَذَكَّرَ قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ (أَوْ أَرْبَعًا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ) جَبْرًا لِمَا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ السَّلَامِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ (وَيَنْدُبُ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ نَحِيَّتَهُ) أَيْ لِلْمَسْجِدِ ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْحَرَمِ الشَّيْخِ : أَمَّا وَفَتْحَتُهُ الطَّوَائِفُ لِمَنْ أَرَادَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَرِدْهُ فَتَحِيَّتُهُ الصَّلَاةَ ؛ وَتَسَنُّ التَّحِيَّةِ (كَمَا دَخَلَ) وَإِنْ كَثُرَ دُخُولُهُ فِي سَاعَةٍ ، وَتَفَوَّتَ التَّحِيَّةَ (بِالْقَعُودِ) عَمْدًا مَعَ طَوْلِ الْفَصْلِ (وَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ مُطْلَقًا) لَمْ يَقْضَ بِهِمَا تَحِيَّةً وَلَا غَيْرَهَا (أَوْ مَنْدُورَةً أَوْ رَاتِبَةً أَوْ فَرِيضَةً فَقَطَّعَ) أَيْ لَمْ يَنْوِ مَعَ ذَلِكَ التَّحِيَّةَ (أَوْ الْفَرَضَ وَالتَّحِيَّةَ حَصْلًا) . وَلَا يَضُرُّ الْإِشْتِرَاكُ فِي النِّيَّةِ لِأَنَّ التَّحِيَّةَ تَحْصُلُ بِغَيْرِ تَقْدِيمِهَا لِأَنَّ الْفَرَضَ شَغَلَ الْبَقْعَةَ بِصَلَاةٍ وَلَكِنْ لَا تُؤَدَّى بِصَلَاةٍ جَنَازَةٍ وَلَا بِرَكْعَةٍ وَلَا بِسَجْدَةٍ ثَلَاوَةٍ وَعَشْرٍ (وَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ فِي الْمَكْتُوبَةِ أَوْ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ كُرِهَ) (لِدَاخِلِ وَالْحَاضِرِ) (افْتِتَاحُ كُلِّ نَقْلٍ التَّحِيَّةَ وَالرَّوَاتِبَ وَغَيْرَهُمَا) مِنَ النَّوَائِلِ لَا الْفَرَائِضِ ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِةٌ مِنْهُ تَقْدِيمُهَا (وَالنَّقْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ) فَعْلُهُ فِي (الْمَسْجِدِ ؛ وَيُكْرَهُ تَخْصِيسُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ وَصَلَاةٍ الرَّغَائِبِ) وَهِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً تَفْصِلُ فِي أَوَّلِ جُمُعَةٍ (فِي) شَهْرِ (رَجَبٍ وَصَلَاةٍ نِصْفِ شَعْبَانَ) وَهِيَ مِائَةُ رَكْعَةٍ تَفْصِلُ لَيْلَتَهَا (بِدَعَتَانِ مُكْرُوهُتَانِ) وَلَا يَخْتَرُ بِذِكْرِهَا فِي قُوَّةِ الْقُلُوبِ وَالْإِحْيَاءِ وَكَذَا صَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ فِي نِصْفِ شَعْبَانَ بَعْدَ قِرَاءَةِ بَيِّنٍ .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

لَهُ سَبَيَانٌ : تَرْكُ مَأْمُورٍ بِهِ ، وَارْتِكَابُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ ، فَإِنْ تَرَكَ رُكْنَاً وَاشْتَغَلَ بِمَا بَعْدَهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ تَدَارُكَهُ وَآتَى بِمَا بَعْدَهُ وَسَجَدَ لِلَّسَّوِّ ، وَلَوْ تَرَكَ بَعْضاً وَلَوْ عَمداً سَجَدَ ، وَلَوْ تَرَكَ غَيْرَهُمَا لَمْ يَسْجُدْ ، وَإِنْ ارْتَكَبَ مِنْهِيَ ، فَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ عَمْدُهُ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْجُدْ ، وَإِنْ أَبْطَلَ سَجْدَ لَسَهْوِهِ إِنْ لَمْ يَبْطُلْ سَهْوُهُ أَيْضاً ، وَيُسْتَتْنَى بِمَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ مَا إِذَا قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَوْ التَّشَهُدَ أَوْ بَعْضَهُمَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لَسَهْوِهِ ، وَلَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ ، وَالْإِعْتِدَالُ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ رُكْنَانِ قَصِيرَانِ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِإِطْلَاقِهَا عَمداً ، فَإِنْ طَوَّلَهُمَا سَهْواً سَجَدَ ، وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ اتِّصَابِهِ حَرَّمَ الْعُودَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ عَمداً بَطَلَتْ ، أَوْ سَهْواً أَوْ جَاهِلاً سَجَدَ ، وَيُلْزِمُهُ الْقِيَامُ إِذَا ذَكَرَهُ ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَهُ لَمْ يَسْجُدْ

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

أَيُّ فِي ذِكْرِ أَسْبَابِ سُجُودِهِ ، وَ (لَهُ سَبَيَانٌ) كِلَانِ تَحْتُمَا أَفْرَادَ كَثِيرَةٍ أُخِذَ هُمَا (تَرْكُ مَأْمُورٍ بِهِ) فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ عَمداً (وَ) تَانِيَهُمَا (ارْتِكَابُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ) أَيُّ عَنْ فَعْلِهِ فِيهَا كَزِيَادَةِ رُكْعَةٍ سَهْواً ثُمَّ فُصِّلَ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، فَقَالَ (فَإِنْ تَرَكَ رُكْنَاً) كَالرُّكُوعِ (وَاشْتَغَلَ بِمَا بَعْدَهُ) كَالسُّجُودِ (ثُمَّ ذَكَرَ) الْمَتْرُوكَ (تَدَارُكَهُ) أَيُّ آتَى بِهِ فَوَراً إِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُوماً ، وَأَمَّا هُوَ فَيَتَدَارَكُهُ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ ، وَكَذَلِكَ مِنْ اسْتَمَرَ سَهْوَهُ حَتَّى آتَى بِمِثْلِ مَا تَرَكَهُ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ (وَآتَى بِمَا بَعْدَهُ وَسَجَدَ لِلَّسَّوِّ) إِنْ حَصَلَتْ زِيَادَةٌ وَأَمَّا لَوْ سَهَا عَنْ السَّلَامِ . ثُمَّ تَذَكَرَهُ وَلَوْ بَعْدَ طَوْلِ الْفَصْلِ مِنْ غَيْرِ إِتْيَانٍ بِمِثْلِهِ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ وَلَا يَسْجُدُ (وَلَوْ تَرَكَ بَعْضاً) مِنْ أَعْضَاءِ الصَّلَاةِ كَالْتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ (وَلَوْ) كَانَ التَّرْكَ (عَمداً) لِأَنَّ السُّجُودَ كَمَا يَجِبُ نَقْصُ السَّهْرِ بِجِبْرِ نَقْصِ الْعَمْدِ (سَجَدَ) لِجِبْرِ النَقْصِ (وَلَوْ تَرَكَ غَيْرَهُمَا) أَيُّ الرُّكْنَ كَالْتَّسْبِيحَاتِ وَالسُّورَةِ (لَمْ يَسْجُدْ) فَإِنْ سَجَدَ بَطَلَتِ الصَّلَاةُ (وَإِنْ ارْتَكَبَ مِنْهِيَ) عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ (فَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ عَمْدُهُ الصَّلَاةَ) كَاللَّفَاتِ (لَمْ يَسْجُدْ) لِعَمْدِهِ وَلَا لَسَهْوِهِ (وَإِنْ أَبْطَلَ) عَمْدَهُ كَقَلِيلِ كَلَامٍ وَزِيَادَةِ رُكْعَةٍ (سَجَدَ لَسَهْوِهِ إِنْ لَمْ يَبْطُلْ سَهْوَهُ أَيْضاً) فَإِنْ أَبْطَلَ سَهْوَهُ كَالْحَدِثِ وَالْكَلَامِ الْكَثِيرِ لَمْ يَسْجُدْ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ (وَيُسْتَتْنَى بِمَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ) الصَّلَاةُ أَيُّ مِنْ عَدَمِ سُنِّ السُّجُودِ لَهُ مِثَالُهَا لَا يَبْطُلُ وَيَسْجُدُ لِلَّسَّوِّ إِذَا وَقَعَتْ : مِنْهَا : (مَا إِذَا قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَوْ التَّشَهُدَ أَوْ بَعْضَهُمَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ) كَأَنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ جُلُوسِ تَشَهُدِ أَوَّلٍ أَوْ آخِرٍ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ إِذَا قَرَأَ السُّورَةَ الْمُنْدُوبَةَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا (فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لَسَهْوِهِ ، وَلَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ . وَالْإِعْتِدَالُ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ رُكْنَانِ قَصِيرَانِ ، تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِإِطْلَاقِهَا عَمداً فَإِنْ طَوَّلَهُمَا سَهْواً سَجَدَ) عَملاً بِالْقَاعِدَةِ وَهِيَ مَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ ، وَلَا يَبْطُلُ سَهْوُهُ يَسْجُدُ لَسَهْوِهِ (وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ اتِّصَابِهِ) وَهُوَ إِمَامٌ أَوْ مُفْرَدٌ (حَرَّمَ الْعُودَ إِلَيْهِ) أَمَّا الْمَأْمُومُ إِذَا تَرَكَهُ وَالْإِمَامُ بِفَعْلِهِ ، فَإِنْ كَانَ سَهْواً وَجِبَ الْعُودُ وَإِلَّا بَطَلَتْ وَإِنْ كَانَ عَمداً تَحْرِيرٌ (فَإِنْ عَادَ) مِنْ ذِكْرِ (عَمْدٍ بَطَلَتْ) صَلَاتِهِ (أَوْ سَهْوٍ) أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ (أَوْ جَاهِلاً) بِالتَّحْرِيمِ (سَجَدَ) لِلَّسَّوِّ (وَيُلْزِمُهُ الْقِيَامُ) وَقَطَعَ التَّشَهُدَ (إِذَا ذَكَرَهُ) وَزَالَ عَنْهُ اللَّسْوُ أَوْ عِلْمُ التَّحْرِيمِ (وَإِنْ عَادَ) إِلَى التَّشَهُدِ (قَبْلَهُ) أَيُّ الْإِتِّصَابِ إِلَى حُلِّ تَحْرِيرٍ فِيهِ الْقِرَاءَةُ (لَمْ يَسْجُدْ) إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ لِأَنَّهُ فَعَلَ خَفِيفٌ وَإِلَّا بَانَ أَنَّ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ فَيَسْجُدُ لِأَنَّهُ فَعَلَ فَعَلًا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِعَمْدِهِ . هَذَا إِذَا كَانَ سَاهِياً فَإِنْ كَانَ عَمداً فَذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ

وَلَوْ نَهَضَ عَامِدًا ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ بَطَلَتْ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْقَنُوتُ كَالْتَّشَهُدِ ، وَوَضَعَ
 الْجَنْبَ بِالْأَرْضِ كَالِاتِّصَابِ ؛ وَلَوْ نَهَضَ الْإِمَامُ لَمْ يَجْزِ لِلْمَأْمُومِ الْقَعُودُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِي مُفَارَقَتَهُ ، فَلَوْ
 اتَّصَبَ مَعَ الْإِمَامِ فَعَادَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ حَرَمَتْ مُوَافَقَتُهُ بَلْ يَفَارِقُهُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ قَائِمًا ؛ فَإِنْ وَافَقَهُ عَمَدًا بَطَلَتْ ،
 وَلَوْ قَعَدَ الْإِمَامُ وَقَامَ الْمَأْمُومُ سَهْوًا لَزِمَهُ الْعُودُ لِمُوَافَقَةِ إِمَامِهِ ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ هَلْ زَادَ رُكْعًا أَوْ هَلْ
 ارْتَكَبَ مِنْهَا لَمْ يَسْجُدْ أَوْ هَلْ تَرَكَ بَعْضًا مَعِينًا أَوْ هَلْ سَجَدَ لِلْسَهْوِ أَوْ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى أَنَّهُ
 لَمْ يَفْعَلْهُ وَيَسْجُدْ ، لَكِنْ إِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدْ أَيْضًا لِمَا صَلَّاهُ مُتَرَدِّدًا وَاحْتَمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ ،
 وَإِنْ وَجِبَ فَعَلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمْ يَسْجُدْ ؛ مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ أَمْثَلُ ثَالِثَةٍ أَمْ رَابِعَةٍ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ
 أَوْ بَعْدَ قِيَامِهِ لِلرَّابِعَةِ سَجَدَ ، وَسَجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَسْبَابُهُ سَجَدَتَانِ ، وَلَوْ سَجَدَ الْمُسْبِقُ مَعَ إِمَامِهِ
 أَعَادَهُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ لَمْ يَسْجُدْ ، فَإِنْ سَهَا قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ أَوْ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ
 سَجَدَ ، وَلَوْ سَهَا الْإِمَامُ وَلَوْ قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَجِبَتْ مُتَابَعَتُهُ فِي السَّجُودِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَابِعْ

(وَلَوْ نَهَضَ عَامِدًا ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ بَطَلَتْ) لِأَنَّهُ فَعَلَ يَبْطُلُ عَمْدُهُ (وَإِلَّا) بِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْمَلِكِ
 الْمَذْكُورِ (فَلَا) يَبْطُلُ لِأَنَّهُ فَعَلَ خَفِيفٌ (وَالْقَنُوتُ كَالْتَّشَهُدِ) فِي التَّفْصِيلِ (وَوَضَعَ الْجَنْبَ بِالْأَرْضِ) بِالنِّسْبَةِ لِلْقَنُوتِ
 (كَالِاتِّصَابِ) بِالنِّسْبَةِ لِتَرْكِ التَّشَهُدِ (وَلَوْ نَهَضَ الْإِمَامُ) وَتَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ (لَمْ يَجْزِ لِلْمَأْمُومِ الْقَعُودُ لَهُ) لِقَبْحِ
 الْخَالِفَةِ (إِلَّا أَنْ يَنْوِي مُفَارَقَتَهُ) فَيَكُونُ مُسْتَقِلًّا (فَلَوْ اتَّصَبَ) الْمَأْمُومُ (مَعَ الْإِمَامِ) وَتَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ (فَعَادَ
 الْإِمَامُ إِلَيْهِ) بَعْدَ الْإِتِّصَابِ (حَرَمَتْ مُوَافَقَتُهُ) لِأَنَّهُ إِمَامٌ مَخْطُئٌ أَوْ صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ (بَلْ يَفَارِقُهُ) بِالنِّسْبَةِ (أَوْ يَنْتَظِرُهُ
 قَائِمًا) لِاحْتِمَالِ سَهْوِهِ (فَإِنْ وَافَقَهُ عَمَدًا بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ (وَلَوْ قَعَدَ الْإِمَامُ) لِلتَّشَهُدِ (وَقَامَ الْمَأْمُومُ سَهْوًا لَزِمَهُ الْعُودُ لِمُوَافَقَةِ
 إِمَامِهِ) لِأَنَّهُ فَعَلَ لَاحِظٌ وَهُوَ سَاهٍ فَإِنْ لَمْ يَعُدْ بَطَلَتْ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَامِدًا فَيُسْنَى لَهُ الْعُودُ فَالتَّشَهُدُ يَجِبُ فِيهِ الْمُوَافَقَةُ تَرْكًا
 مُطْلَقًا وَفَعْلًا إِذَا كَانَ سَاهِيًا وَالْقَنُوتُ لَا يَجِبُ الْمُوَافَقَةُ فِيهِ لِأَفْعَالٍ وَلَا تَرْكًا (وَلَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ هَلْ زَادَ رُكْعًا أَوْ هَلْ
 ارْتَكَبَ مِنْهَا لَمْ يَسْجُدْ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ (أَوْ) شَكٌّ (هَلْ تَرَكَ بَعْضًا مَعِينًا) كَالْقَنُوتِ (أَوْ هَلْ سَجَدَ لِلْسَهْوِ)
 عِنْدَ فَعْلِهِ مُقْتَضِيهِ (أَوْ) شَكٌّ (هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ عَدَمُ الْفَعْلِ (وَيَسْجُدْ) لِلْسَهْوِ (وَإِذَا
 اسْتَمَرَّ شَكُّهُ) لَكِنْ إِذَا زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدْ أَيْضًا لِمَا صَلَّاهُ مُتَرَدِّدًا وَاحْتَمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ وَإِنْ وَجِبَ فَعَلُهُ عَلَى
 كُلِّ حَالٍ لَمْ يَسْجُدْ (لِلْسَهْوِ) مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ أَمْ ثَالِثَةٍ أَمْ رَابِعَةٍ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ) لِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَفْعُولَةٌ (أَوْ)
 تَذَكَّرَ (بَعْدَ قِيَامِهِ لِلرَّابِعَةِ سَجَدَ) لِأَنَّهُ مَفْعُولُهُ قَبْلَ التَّذَكُّرِ كَانَ مُحْتَمِلًا لِلزِّيَادَةِ (وَسَجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَسْبَابُهُ سَجَدَتَانِ)
 كَسَجُودِ الصَّلَاةِ فِي وَاجِبَاتِهِ وَمُتَدَوِّبَاتِهِ (وَلَوْ سَجَدَ الْمُسْبِقُ مَعَ إِمَامِهِ أَعَادَهُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ) لِأَنَّهُ عَمِلَ السَّجُودَ وَسَجُودَهُ
 مَعَ الْإِمَامِ لِلتَّابِعَةِ (وَإِنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ لَمْ يَسْجُدْ) لِتَحْتِمَالِ الْإِمَامِ لِسَهْوِهِ إِذَا كَانَ مُتَطَهِّرًا (فَإِنْ سَهَا قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ
 أَوْ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَجَدَ) لِأَنَّهُ الْإِمَامُ لَا يَسْجُدُ (وَلَوْ سَهَا الْإِمَامُ وَلَوْ قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَجِبَتْ مُتَابَعَتُهُ فِي السَّجُودِ) لِأَنَّهُ
 سَهْوُهُ يُلْحِقُ الْمَأْمُومَ (فَإِنْ لَمْ يَتَابِعْ) بِهِ فِي السَّجُودِ

بطلت صلاته ، فإن ترك الإمام سجدة المأموم ، ولو نسي المسبوق فسلم مع الإمام ثم ذكر تدارك وسجد السهو ؛ وسجود السهو سنة ، ومحل قبل السلام ، سواء سها بزيادة أو نقص ، فإن سلم قبله عمدا مطلقا أو سهوا وطال الفصل فات ، وإن قصر وأراد السجود سجد وكان عائدا إلى الصلاة فيعيد السلام .

(فصل) سجود التلاوة سنة للقاري والمستمع والسامع ، ويسجد المصلي المنفرد والإمام لقراءة نفسه ، فإن سجدا لقراءة غيرهما بطلت صلاتهما ، ويسجد المأموم لقراءة إمامه معه ، فلو سجد لقراءة نفسه أو غير إمامه أو سجد دونه أو تخلف عنه بطلت ، وهو أربع عشرة سجدة : منها ثنتان في الحج ، وليس منها سجدة من بل هي سجدة شكر تفعل خارج الصلاة ويبطل تعمدها للصلاة ، وإذا سجد في الصلاة كبر للسجود والرفع ندبا ، ويجب أن يلتصق قائما ، ويندب أن يقرأ شيئا ثم يركع ، وفي غير الصلاة تجب تكبيرة الإحرام ،

(بطلت صلاته ، فإن ترك الإمام) سجود السهو بعد فعل مقتضيه (سجد المأموم) قبل سلامه سواء كان مسبوقا أو موافقا (ولو نسي المسبوق فسلم مع الإمام ثم تذكر) ما عليه (تدارك) ما عليه (وسجد) في آخر صلاته (السهو) لأن سلامه وقع بعد قطع القدوة (وسجود السهو سنة) فلو تركه لا يبطل صلاته (ومحل قبل السلام سواء سها بزيادة) كأن زاد ركعة سهوا (أو نقص) كأن ترك التشهد أو القنوت (فإن سلم قبله) أي قبل سجود السهو (عمدا مطلقا) أي طال الفصل أم لا (أو) سلم (سهوا) عن السجود (وطال الفصل) بين السلام وبين إرادة فعله (فات) السجود (وإن قصر) الفصل (وأراد السجود) إثباتا بالسنة (سجد وكان) أي وصار (عائدا إلى الصلاة) فلو أحدث حينئذ بطلت صلاته لأنه بالسجود تبين أنه في الصلاة (فيعيد السلام) لأن سلامه الأول نسي

(فصل) في بيان حقيقة (سجود التلاوة) والشكر وبيان حكمهما . سجود التلاوة (سنة للقاري والمستمع) القاصد لسماع القراءة (والسماع) الذي حصل له السمع من غير قصد وهذا في غير الصلاة ، وأما فيما بين حكمه بقوله (ويسجد المصلي المنفرد والإمام لقراءة نفسه فإن سجدا) أي كل منهما (لقراءة غيرهما بطلت صلاتهما) لزيادتهما سجودا لا يطلب وكذا تبطل الصلاة بسجودهما لقراءة أنفسهما إذا قرأ آية السجدة بقصد السجود في غير ضيق يوم الجمعة أما في صحيحها فلا تبطل ولو تغير الم تنزيل ، (ويسجد المأموم لقراءة إمامه) فقط إنما يسجد (معه فلو يسجد) المأموم (لقراءة نفسه أو غير إمامه) محترز قوله لقراءة إمامه (أو سجد) للمأموم (دونه) أي الإمام (أو تخلف) للمأموم (عنه) أي الإمام وهذا محترز قوله معه (بطلت) صلاته للبحث المخالفة (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة سجدة منها ثنتان في الحج) الأولى عند قوله - إن الله يفضل ما يشاء - والثانية عند قوله لعلكم تفلحون - (وليس منها) أي سجدة التلاوة (سجدة من بل هي سجدة شكر تفعل خارج الصلاة) شكر على قبول توبة داود عليه السلام (ويبطل تعمدها للصلاة وإذا سجد) في التلاوة (في الصلاة كبر) فلو سجد التلاوة (السجود والرفع ندبا) ويجب أن يلتصق قائما (إذا سجد وهو قائم) وإذا سجد وهو جالس وجب أن يجلس بعده (ويندب أن يقرأ شيئا) بعد الاتصاف (ثم يركع) هذا في الصلاة (وفي غير الصلاة تجب تكبيرة الإحرام) منع ثمة السجود للتلاوة والسلام .

وَتَنْدُبُ تَكْبِيرَ السُّجُودِ وَالرَّفْعَ لَا التَّشَهُدَ ، وَإِنْ أَخَّرَ السُّجُودَ وَقَصَرَ الْفَصْلَ سَجَدَ ، وَإِلَّا لَمْ يَقْضَ ؛
 وَلَوْ كَرَّرَ آيَةَ فِي مَجْلَسٍ أَوْ رُكْعَةٍ وَلَمْ يَسْجُدْ لِلأُولَى كَفَتَهُ سَجْدَةٌ ؛ وَيَنْدُبُ لِمَنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا آيَةَ
 رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ ، أَوْ آيَةَ عَذَابٍ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْهُ ، وَلِمَنْ تَجَدَّدَ لَهُ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ ، أَوْ انْدَفَعَتْ عَنْهُ
 نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ ، وَمِنْهُ رُؤْيَا مَبْتَلٍ بِمَعْصِيَةٍ أَوْ مَرَضٍ أَنْ يَسْجُدَ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَيُخْفِيهَا إِلَّا لِفَاسِقٍ فَيُظْهِرُهَا
 لِيَرْتَدَّعَ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ، وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَتَبْطُلُ بِفِعْلِهَا الصَّلَاةُ ، وَلَوْ خَضَعَ فَتَقَرَّبَ
 لِلَّهِ بِسَجْدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ بِسَبَبٍ حَرَمَ ، وَحُكْمُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ حُكْمُ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْقِبْلَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالسَّارَةِ .

بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

هِيَ فَرَضٌ كَفَايَةٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ فِي الْمَكْتُوبَاتِ الْخَمْسِ الْمُؤَدِّيَاتِ بِمَحِثٍ يَظْهَرُ الشُّعَارُ ، وَتُسَنُّ
 لِلنِّسَاءِ وَالسَّافِرِينَ وَلِلْمَقْضِيَةِ خَلْفَ مِثْلِهَا لَا خَلْفَ مُؤَدَاةٍ وَمَقْضِيَةٍ غَيْرِهَا ، وَهِيَ

(وَتَنْدُبُ تَكْبِيرَ السُّجُودِ) غَيْرُ تَكْبِيرِ الْإِحْرَامِ (وَ) تَكْبِيرَ لَ (لِرَفْعِ لَا التَّشَهُدِ) فَلَا يَنْدُبُ (وَإِنْ أَخَّرَ السُّجُودَ)
 عَنْ وَقْتِ قِرَاءَةِ الْآيَةِ (وَقَصَرَ الْفَصْلَ) بَيْنَ الْقِرَافِ وَيَبِينُ إِرَادَةَ السُّجُودِ (سَجَدَ وَالَا لَمْ يَقْضَ) لِأَنَّهُ قَاتَ تَحْلَهُ (وَلَوْ
 كَرَّرَ آيَةَ فِي مَجْلَسٍ أَوْ) فِي (رُكْعَةٍ وَلَمْ يَسْجُدْ لِلأُولَى كَفَتَهُ سَجْدَةٌ) فَلَوْ سَجَدَ لِلأُولَى كَرَّرَهَا (وَيَنْدُبُ لِمَنْ قَرَأَ فِي
 الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا آيَةَ رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ ، أَوْ آيَةَ عَذَابٍ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْهُ) إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُنْفَرَدًا (وَلِمَنْ تَجَدَّدَ لَهُ
 نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ) كَحَدُوثِ مَوْلُودٍ وَمَالٍ وَجَاهٍ (أَوْ انْدَفَعَتْ عَنْهُ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ) كَشَفَاءِ مَرِيضٍ (وَمِنْهُ) أَيْ انْدَفَاعُ النِّقْمَةِ
 (رُؤْيَا مَبْتَلٍ بِمَعْصِيَةٍ أَوْ مَرَضٍ أَنْ يَسْجُدَ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى) أَيْ يَسْنُ لِمَنْ ذَكَرَ أَنْ يَسْجُدَ (وَيُخْفِيهَا) أَيْ هَذِهِ السَّجْدَةُ
 (إِلَّا لِفَاسِقٍ فَيُظْهِرُهَا لِيَرْتَدَّعَ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا وَهِيَ) أَيْ سَجْدَةُ الشُّكْرِ فِي الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ (كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ خَارِجَ
 الصَّلَاةِ) فَيَنْوِي وَيَكْبِرُ لِلْإِحْرَامِ وَيُسَلِّمُ ، هَذِهِ هِيَ الْأَرْكَانُ وَالسَّنَنُ مِثْلُ مَا تَقْدُمُ (وَتَبْطُلُ بِفِعْلِهَا الصَّلَاةُ) كَالْتَّلَاوَةِ إِذَا قَصِدَ
 بِالْقِرَاءَةِ السُّجُودَ فِي غَيْرِ صَبْحِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (وَلَوْ خَضَعَ) أَيْ ذَلَّ وَتَمَسَّكَ (فَتَقَرَّبَ لِلَّهِ بِسَجْدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ بِسَبَبٍ حَرَمَ)
 كَالْوُكُوعِ قَاصِدًا ذَلِكَ (وَحُكْمُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ) وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ (حُكْمُ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْقِبْلَةِ) فَيَجِبُ اسْتِقْبَالُهَا فِي غَيْرِ
 الْبَيْتِ (وَالطَّهَارَةِ) فَلَوْ كَانَ مَتَّحِمًا فَلَهُ فَعْلُهَا مَرَارًا (وَالسَّارَةِ) فَيَجِبُ سِتْرُ الْعُزْرَةِ فَيُحِبُّ عَلَى حَسَبِ مَا مِنْ التَّفْصِيلِ
 بَيْنَ الْمَرَأَةِ وَالرَّجُلِ .

(بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ)

وَهِيَ الْإِرْتِبَاطُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ (هِيَ فَرَضٌ كَفَايَةٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ) لَا لِلْسَّافِرِينَ (فِي الْمَكْتُوبَاتِ
 الْخَمْسِ) لَا فِي الْمُنْدُوبَاتِ مِثْلَ الْعِيدِينَ فَلَيْسَتْ فِيهَا فَرَضٌ كَفَايَةٌ بَلْ سُنَّةٌ (الْمُؤَدِّيَاتِ) وَأَمَّا الْمَقْضِيَةُ فَيُسَانِي حُكْمُهَا . وَتَجِبُ
 الْجَمَاعَةُ (بِمَحِثٍ يَظْهَرُ الشُّعَارُ) فِي عَمَلٍ إِقَامَتِهَا فَلَا يَكْفِي فِي الْبَلَدَةِ الْكَبِيرَةِ إِقَامَتُهَا فِي عَمَلٍ وَاحِدٍ مِثْلًا (وَتُسَنُّ لِلنِّسَاءِ
 وَالسَّافِرِينَ وَلِلْمَقْضِيَةِ) إِذَا كَانَتْ (خَلْفَ مِثْلِهَا) مِنْ جَنْبِهَا كَظْهَرِ خَلْفِ ظَهْرِ مَقْضِيَتَيْنِ (لَا خَلْفَ مُؤَدَاةٍ وَمَقْضِيَةٍ
 غَيْرِهَا) كَظْهَرِ خَلْفِ عَصْرِ فَلَا تُسَنُّ فِي ذَلِكَ الْجَمَاعَةُ (وَهِيَ :

فِي الْجُمُعَةِ فَرَضُ عَيْنٍ ؛ وَآسَكَدُ الْجَمَاعَاتِ الصُّبْحُ ، ثُمَّ الْعِشَاءُ ، ثُمَّ الْعَصْرُ ، وَأَقْلَاهَا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ ، وَهِيَ
لِلرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ ، وَأَكْثَرُهَا جَمَاعَةٌ أَفْضَلُ ؛ فَإِنْ كَانَ بِجَوَارِهِ مَسْجِدٌ قَلِيلُ الْجَمْعِ فَالْبَعِيدُ الْكَثِيرُ
الْجَمْعُ أَوْلَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامُهُ مُبْتَدِعًا ، أَوْ فَاسِقًا ؛ أَوْ لَا يُعْتَقَدُ بِبَعْضِ الْأَرْكَانِ ، أَوْ يَتَعَطَّلُ بِذَهَابِهِ إِلَى
الْبَعِيدِ جَمَاعَةُ مَسْجِدِ الْجَوَارِ فَمَسْجِدُ الْجَوَارِ أَوْلَى ، وَلِلنِّسَاءِ فِي يَوْمَتَيْنِ أَفْضَلُ ؛ وَيَكْرَهُ حُضُورَ الْمَسْجِدِ لِمُسْتَهْأَةٍ
أَوْ شَابَةٍ لَا غَيْرَهَا عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ ؛ وَتَسْقُطُ الْجَمَاعَةُ بِالْعَذْرِ : كَمَطَرٍ ، أَوْ ثَلَجٍ يَبُلُّ الثَّوبَ ، أَوْ وَحَلٍّ ،
أَوْ رِيحٍ بِاللَّيْلِ ، أَوْ جَرٍّ ، أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ ، أَوْ حُضُورِ طَعَامٍ ، أَوْ شَرَابٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ ، أَوْ مُدَافَعَةٍ حَدَثَ ، أَوْ
تَخَوُّفٍ عَلَى نَفْسٍ ، أَوْ مَالٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ تَمَرِضٍ مِنْ يَخَافُ ضِيَاعَهُ أَوْ كَانَ يَأْنِسُ بِهِ ، أَوْ حُضُورِ مَوْتٍ
قَرِيبٍ أَوْ صَدِيقٍ ، أَوْ فَوَتْ رُقَّةٍ تَرَحَّلَ ، أَوْ أَكَلَ ذِي رَائِحَةٍ كَرِهَةٍ ، أَوْ مُلَازِمَةَ غَرِيمَةٍ وَهُوَ مُعْسِرٌ ،
(وَشُرُوطُ الْجَمَاعَةِ) أَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ الْإِقْتِدَاءَ ، فَإِنْ أَهْمَلَهُ انْعَقَدَتْ فِرَادَى ، فَإِنْ تَابَعَ بِلَا نِيَّةٍ بَطُلَتْ
صَلَاتُهُ إِنْ انْتَهَرَ

فِي الْجُمُعَةِ فَرَضُ عَيْنٍ) لَأَنَّهَا لَا تَصِحُّ بِغَيْرِ جَمَاعَةٍ فِي رَكْعَةٍ مِنْهَا (وَآسَكَدُ الْجَمَاعَاتِ) فِي الصَّلَاةِ (الصُّبْحُ ثُمَّ الْعِشَاءُ ثُمَّ
الْعَصْرُ ؛ وَأَقْلَاهَا) أَيُّ أَقْلٍ مَا تَبْتَغِيهِ بِهِ الْجَمَاعَةُ (إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ) فَتَحْمِلُ لَهَا فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ (وَهِيَ لِلرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ)
مِنْهَا فِي الْبُيُوتِ ، وَلِغَيْرِ الرِّجَالِ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ (وَأَكْثَرُهَا جَمَاعَةٌ أَفْضَلُ) مِنْ قَلِيلِ الْجَمَاعَةِ (فَإِنْ كَانَ بِجَوَارِهِ) أَيُّ
الْمَدَى (مَسْجِدٌ قَلِيلُ الْجَمْعِ فَالْبَعِيدُ الْكَثِيرُ الْجَمْعُ أَوْلَى) مِنْ الْمَسْجِدِ الْقَلِيلِ الْجَمْعِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامُهُ) أَيُّ الْمَسْجِدِ الْكَثِيرِ
الْجَمْعِ (مُبْتَدِعًا) بِبِدْعَةٍ لَا يَكْفُرُ بِهَا كَمُتَزَلٍّ (أَوْ فَاسِقًا) كَشَارِبِ خَمْرٍ (أَوْ لَا يُعْتَقَدُ بِبَعْضِ الْأَرْكَانِ) كَالْحَاكِي لَا يَرَى الْبَسْمَلَةَ
مِنْ الْفَاتِحَةِ (أَوْ يَتَعَطَّلُ بِذَهَابِهِ إِلَى الْبَعِيدِ جَمَاعَةُ مَسْجِدِ الْجَوَارِ فَمَسْجِدُ الْجَوَارِ أَوْلَى) وَكَذَا قَائِلُ الْجَمَاعَةِ مَعَ السَّلَامَةِ
بِمَا ذَكَرَ أَوْلَى ، وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ ذَكَرَ يَحْصُلُ بِهَا فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ (وَلِلنِّسَاءِ فِي يَوْمَتَيْنِ أَفْضَلُ) مِنْهَا فِي غَيْرِهَا
بِأَنْ يَوْمَهُنَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ (وَيَكْرَهُ حُضُورَ الْمَسْجِدِ لِمُسْتَهْأَةٍ أَوْ شَابَةٍ لَا غَيْرَهَا) مِنْ عَجُوزِ هَرَمَةٍ (عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ ؛ وَتَسْقُطُ
الْجَمَاعَةُ) أَيُّ طُلُبِهَا (بِالْعَذْرِ) وَذَلِكَ (كَمَطَرٍ أَوْ ثَلَجٍ يَبُلُّ الثَّوبَ أَوْ وَحَلٍّ أَوْ رِيحٍ بِاللَّيْلِ أَوْ جَرٍّ أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ) مَوَاقِفُهَا
بَلِيلٌ أَوْ نَهَارٌ (أَوْ حُضُورِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ) أَيُّ تَشَاتُقٍ إِلَيْهِ نَفْسُهُ (أَوْ مُدَافَعَةٍ حَدَثَ أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ)
وَمِنْهُ أَنْ يَخَافَ مِنْ احْتِرَاقِ طَعَامِهِ الَّذِي عَلَى النَّارِ لَوْ قَصَدَ الْجَمَاعَةَ أَوْ ضِيَاعِ أَجْرَتِهِ عِنْدَ مَنْ أَجَرَهُ (أَوْ) يَخَافُ مِنْ (مَرَضٍ)
يَلْحَقُهُ (أَوْ) يَخَافُ فَوْتَ (تَمَرِضٍ مِنْ يَخَافُ ضِيَاعَهُ) لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْجَمَاعَةِ بِأَنْ يَتَضَرَّرَ الْمَرِيضُ عِنْدَ ذَهَابِهِ (أَوْ كَانَ)
لِلْمَرِيضِ لَا يَضِيعُ بِأَنْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَنْ يَخْدُمُهُ (لَكِنْ يَأْنِسُ بِهِ) فَيَتْرَكَ الْجَمَاعَةَ وَلَا يَفُوتُ عَلَيْهِ أَنْسَهُ (أَوْ) كَانَ الْعَذْرُ
(حُضُورِ مَوْتٍ قَرِيبٍ أَوْ صَدِيقٍ) فَيَتْرَكَ الْجَمَاعَةَ لِحُضُورِهِ (أَوْ) كَانَ الْعَذْرُ (فَوْتَ رُقَّةٍ تَرَحَّلَ) أَيُّ تَذَهَبَ وَتَتْرَكَ
لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْجَمَاعَةِ (أَوْ أَكَلَ ذِي رَائِحَةٍ كَرِهَةٍ) كَمَا كُلُّ بَصَلٍ وَتَوْمٍ نَجَسَ (أَوْ مُلَازِمَةَ غَرِيمَةٍ وَهُوَ مُعْسِرٌ) أَيُّ حَاجِزٍ
عَنِ الدَّفْعِ فَبَئِذٍ عَذْرٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْذَارِ تَسْقُطُ الْجَمَاعَةُ (وَشُرُوطُ) حَمَّةٍ (الْجَمَاعَةِ أَنْ يَنْوِيَ الْمَأْمُومُ الْإِقْتِدَاءَ) أَوْ الْإِتِّمَامَ
أَوْ الْجَمَاعَةَ مَعَ التَّحَرُّمِ أَوْ بَعْضِهِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ ، أَمَّا فِيهَا فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْجَمَاعَةِ فِي تَحَرُّمِهَا (فَإِنْ أَهْمَلَهُ) أَيُّ تَرَكَ هَذَا الشَّرْطَ وَهُوَ
نِيَّةُ الْإِقْتِدَاءِ فِي التَّحَرُّمِ (انْعَقَدَتْ) الصَّلَاةُ (فِرَادَى) فَإِنْ تَابَعَ بِلَا نِيَّةٍ (حِينَئِذٍ) بَطُلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ انْتَهَرَ (أَيُّ الْمَأْمُومِ)

(أصله) أي الإمام (انتظاراً طويلاً) عرفاً لأنه ربط صلاته بصلاته غيره من غير نية (فان قل) الانتظار (أو اتفق) فعله مع غيره (فلا) تبطل صلاته (ولو اقتدى بما نوى حال اقتدائه بطلت صلاته) بخلاف ما إذا اقتدى به بعد تفارقه للإمام فلا تبطل (ولينو الإمام الإمامة) حوزاً للفضيلة (فان أهمله) أي النوى وهو نية الجماعة (انعقدت) صلاة الإمام (فراهمي) وصح الاقتداء به وفات الإمام ثواب الجماعة) ويصح له نية الجماعة أثناء الصلاة (ويشترط) في حق الإمام (نية الإمامة في الجمعة) ولو زائداً على الأربعين (ويندب لقاصد الجماعة المني بسكينة) أي وقار ولو فاتته الركعة مع الإمام (و) يندب له أن (يحافظ على إدراك فضيلة تسكينة الأحرام) مع الإمام (وخصه) تلك الفضيلة (بأن يربطه بالتحريم عقب تحريم الإمام) فتبطل تلك الفضيلة الغائب عند تحريم الإمام والراخي عنه بغير وسوسة خفيفة (ولو دخل) القاصد لصلاة الجماعة (في قبل فأقيمت الجماعة أنه ان لم يمس فوات الجماعة) بأن لم يدرك تسكينة التحريم مع الإمام قبل سلامه (وإلا) بأن دخل ذلك (قطعه) أي قطع ما صلاه من النفل وأدرك الجماعة (ولو دخل في القرض متفرداً فأقيمت الجماعة ندب عليه) أي القرض (فلا) مطلقاً (ركعتين) ثم يقتدى (بعد تسليمه) فان لم يفعل (القلب) ونوى الاقتداء في أثناء الصلاة (بقلبه) (صح وكره) ولا يجوز فضيلة الجماعة (ولزمه التابعة فان تمت صلاة المقتدى) الذي نوى الجماعة في الأثناء (أولاً) قبل الإمام (انتظر) (في التشهد) ليسلم معه (أو سلم) بعد نية المفارقة (ولو أجزأه مع الإمام ثم أخرج نفسه من الجماعة) بنية المفارقة (وأنهم منفرداً جازلكن يكره) له ذلك (بلا عذر) وأما بعد كتنويل الإمام ومرض لحقه وترك الإمام سنة مقصودة كفتوت فلا تكره له نية المفارقة (ولو وجد الإمام راكعاً أحرم منتصباً ثم كبر) ثانياً (للكوع) ولو كبر تسكينة واحدة ونوى بها تسكينة الاحرام وهو منتصب أجزأه. وإلا فلا تنعقد صلاته (فان وقع بعض تسكينة الاحرام في غير القيام لم تنعقد) لافترضا ولا نقلاً، ثم فرغ على قوله ثم كبر ثانياً قوله (فان وصل إلى حد الركوع الهزى) وإحاطان قبل رفع الإمام عن حد الركوع الهزى (فصلت له الركعة) وتحملاً عنه الإمام قراءة الفاتحة (فان شك هل رفع الإمام عن الحد الهزى) للراعي

قَبْلَ وُضُوئِهِ إِلَى الْحَدِّ الْمَجْزِيِّ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ كَانَ الرُّكُوعُ غَيْرَ مُحْسَبٍ لِلْإِمَامِ كَمُحْدَثٍ ، وَكَذَا مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ رُكُوعٌ خَامِسَةٌ لَمْ يَدْرِكْ ؛ وَمَتَى أَدْرَكَ الْأَعْتِدَالَ فَأَبْعَدَهُ انْتَقَلَ مَعَهُ مُكَبِّرًا وَيُسَبِّحُ وَيَتَشَهَّدُ مَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَلَوْ أَدْرَكَ سَاجِدًا أَوْ مُتَشَهِّدًا سَجَدَ ، أَوْ جَلَسَ بِلَا تَكْبِيرٍ ، وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَهُوَ مَوْضِعُ جُلُوسٍ الْمُسَبِّقِ قَامَ مُكَبِّرًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُهُ فَلَا تَكْبِيرَ . وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ أَدْرَكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ، وَمَا أَدْرَكَ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ وَمَا بَاقِي بِهٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِيهِ الْقُنُوتَ ، وَيَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلا يَكُنْ ابْتِدَاءُ فَعْلِهِ مُتَأَخِّرًا عَنْ ابْتِدَائِهِ وَمُتَقَدِّمًا عَلَى فَرَاعِهِ ، وَيَتَابَعُهُ فِي الْأَقْوَالِ أَيْضًا إِلَّا التَّامِينَ فَيُقَارَنُ فِيهِ ؛ وَلَوْ قَارَنَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، أَوْ شَكَّ هَلْ قَارَنَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ أَوْ فِي غَيْرِهِ كَرِهَ وَفَاتَتْهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى رُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ قَبْلَهُ كَرِهَ ، وَنَدَبَ الْعُودُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ وَرَفَعَ ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ حَرَّمَ وَلَمْ تَبْطُلْ أَوْ بِرُكْنَيْنِ عَمْدًا

(قبل وضوئه إلى الحد المجزئ أو بعده) أو هل اطمان معه قبل رفعه أم رفع قبل أن يطمئن (أو كان الركوع غير محسوب للإمام كمحدث ، وكذا من به نجاسة خفية أو ركوع خامسة لم يدرك) الركعة في ذلك كله (ومتى أدرك) الإمام في (الاعتدال) أو (فما بعده) من الهوى للسجود (انتقل معه مكبرا) موافقة للإمام (ويسبح ويتشهد معه في غير موضعه) أي التشهد للمأموم (ولو أدركه ساجدا أو متشهدا سجد) معه (أو جلس بلا تكبير) لأن هذا الهوى ليس محلا للتكبير (ولو سلم الإمام وهو موضع جلوس المسبوق) بأن أدرك مع الإمام ركعتين (قام مكبرا) لإدراك ما بقي عليه من الصلاة (فإن لم يكن) الجلوس مع الإمام (موضعه) أي موضع جلوس المأموم كأن أدرك معه ركعة أو ثلاثا (فلا تكبير) بطلب منه حال قيامه (وإن أدرك الإمام قبل أن يسلم) أي قبل تمامه (أدرك فضيلة الجماعة) لإدراكه معه النية وتكبيره الإحرام (وما أدركه) المأموم مع الإمام (فهو أول صلاته) فيأتي فيه بالاستفتاح (وما يأتي به بعد سلام الإمام فهو آخر صلاته فيعيد فيه القنوت) ولو قف مع الإمام (ويجب متابعة الإمام في الأفعال ولكن ابتداء فعله) أي المأموم (متأخرا عن ابتدائه) أي ابتداء فعل الإمام حتى يحوز فضيلة الجماعة (ومتقدما على فراغه) قبل ركوعه مثلا متأخرا عن ابتداء الإمام ركوعه وقبل رفعه للاعتدال فإن قارنه في أفعاله فاتته فضيلة الجماعة (ويتابعه في الأقوال أيضا) فلا يقارنه فيها سواء كانت واجبة كقراءة الفاتحة أو مندوبة كالتكبيرات (إلا التامين فإنه يقارنه فيه ، ولو قارنه في تكبيرة الإحرام أو شك هل قارنه) فيها (لم تنعقد) صلاته (أو في غيره) أي التحريم (كره) وصحت القدوة (وفاته فضيلة الجماعة) لكن وقع في الأقوال خلاف في القارة (وإن سبقه إلى ركن بأن ركع كره) وهذا هو السبق ببعض الركن (كره) وقيل حرم واعتمده النووي (ونَدَبَ الْعُودُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ) ليدرك فضيلة متابعة الإمام في هذا الركن (وإن سبقه بركن) وذلك مصور (بأن ركع ورفع ثم مكث) في الاعتدال (حتى رفع الإمام حرم) وهذا هو السبق بركن (ولم يبط) صلاة المأموم (أو) سبقه (بركنين عمدا) وذلك لا يكون إلا فروطه في الثالث كأن ركع واعتدل وشيع في الهوى للسجود والإمام قائم في القراءة

بطلت، أو سهوا فلا، ولا يعتد بهذه الركعة، وإن تخلف بركن بلا عذر كره أو بركنين بطلت فإن ركع
 واعتدل والمأموم بعد قائم لم تبطل، فإن هوى ليسجد وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه كمل
 الركنين، وإن تخلف بعذر كبطء قراءته لعجز لا لوسوسة حتى ركع الإمام لزمه إتمام الفاتحة ويسمى
 خلفه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان، فإن زاد وافقه فيما هو فيه، ثم يتدارك ما فاتته بعد سلامه، وإذا
 أحس الإمام بداخل وهو رافع أو في التشهد الأخير نذب انتظاره بشرط أن يكون قد دخل المسجد وأن
 لا يفحش الطول وأن يقصد الطاعة لا تمييزه وإكرامه بأن ينتظر الشريف دون الحقير؛ ويكره في غير الركوع
 والتشهد؛ ولو كان لمسجد إمام راتب، ولم يكن مطروقا كره لغيره إقامة الجماعة فيه بغير إذنه، وإن كان
 مطروقا أو لا إمام له لم يكره، ومن صلى منفردا أو في جماعة ثم وجد جماعة تصلي نذب أن يعيد معهم بنية
 الفريضة وتقع نفلا؛ ويندب للإمام التخفيف، فإن علم رضا محصورين بالتطويل نذب حينئذ؛

(بطلت أو) سبقه بالركنين (سهوا فلا) تبطل (ولا يعتد بهذه الركعة) فيأتي بعد سلام إمام بركة (وإن تخلف
 بركن بلا عذر كره أو بركنين بطلت) صلاته لانحراف المتابعة (فإن ركع) الإمام (واعتدل والمأموم بعد قائم
 لم تبطل) لأنه لم يسبقه بركنين إلا إذا شرع في الثالث (فإن هوى) الإمام (ليسجد) بأن صار إلى محل لا تجزى فيه
 الفاتحة (وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه كمل الركنين) بانقضائه عن القيام (وإن تخلف) للمأموم
 (بعذر) وذلك العذر (كبطء قراءته لعجز) خالق (لا لوسوسة) ظاهرة (حتى ركع الإمام لزمه إتمام الفاتحة ويسمى
 خلفه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان) طويلا فليس منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (فإن زاد) على الثلاثة
 (وافقه) أي وافق المأموم الإمام (فما هو فيه) كأن استمر في قراءة الفاتحة حتى سجد الإمام السجود الثاني ورفع منه
 فيوائقه حينئذ في الجلوس للتشهد أو في القيام للفاتحة وفاته الركعة (ثم يتدارك ما فاتته بعد سلامه) أي سلام إمامه
 (وإذا أحس الإمام بداخل) يريد الاقتداء به (وهو رافع أو في التشهد الأخير نذب) له (انتظاره) فله تعالى إعانة على إدراك
 الركعة أو الجماعة (بشرط أن يكون) هذا الشخص (قد دخل المسجد) أي محل الصلاة (وأن لا يفحش الطول) فيتضرر
 الحاضرون (وأن يقصد الطاعة) لله تعالى (لا تمييزه وإكرامه) بأن ينتظر الشريف دون الحقير (أو ينتظر بعضهم لصدانة
 ويخشى على من يفعل ذلك الشرك، ومثل الإمام المنفرد إذا أحس بمن يقتدى به (ويكره) الانتظار (في غير الركوع
 والتشهد) لأنه لا فائدة فيه (ولو كان لمسجد إمام راتب ولم يكن مطروقا) أي محلا لطروق الناس بأن يدخله جماعة
 بعد أخرى مثل مساجد العشائر (كره لغيره) أي الراتب (إقامة الجماعة فيه بغير إذنه وإن كان مطروقا أو
 لا إمام له لم يكره) ما ذكر من إقامة الجماعة أو تعدها فيه (ومن صلى منفردا أو صلى) في جماعة ثم وجد جماعة تصلي
 نذب (أن يعيد معهم) صلاته (بنية الفريضة) ويشترط أيضا أن تقع الثانية جماعة من أولها إلى آخرها وأن تقع في الوقت
 وأن تعاد مرة واحدة (ويندب للإمام التخفيف) بأن يخفف القراءة والأذكار ولا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل
 (فإن علم رضا محصورين بالتطويل نذب حينئذ) التطويل فيستوفي الأكل ولو كانوا يؤثرون التطويل

وَيَنْدُبُ تَلْقِينَ إِمَامَهُ إِنْ وَقَفَتْ قِرَاءَتُهُ، وَإِنْ نَسِيَ ذِكْرًا جَهَرَ بِهِ الْمَأْمُومُ لِيَسْمَعَهُ أَوْ فَعَلًا سَبَّحَ، فَإِنْ تَذَكَّرَهُ
 الْإِمَامُ عَمِلَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ لَمْ يَحْزِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمَأْمُومِينَ وَلَا غَيْرِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا، وَإِنْ تَرَكَ فَرَضًا وَجَبَ
 فِرَاقُهُ، أَوْ سَنَةٌ لَا تَفْعَلُ إِلَّا بِتَخَلُّفٍ فَاحِشٍ كَتَشَهُدٍ حَرَمَ فَعْلَهَا، فَإِنْ فَعَلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَهُ فِرَاقُهُ لِفَعْلِهَا، فَإِنْ
 أَمَكَّنَتْ قَرِيبًا كَجَلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ فَعَلَهَا، وَسَمِيَ قَطَعَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَهُ اسْتِخْلَافٌ مِنْ يَتِمُّهَا
 بِشَرْطِ صَلَاحِيَّتِهِ لِإِمَامَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ فَعَلُوا رُكْنًا قَبْلَ الْاسْتِخْلَافِ أَمْتَعَ الْاسْتِخْلَافُ، فَإِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ
 مَأْمُومًا جَازَ اسْتِخْلَافُهُ مُطْلَقًا، وَبِرَاعِي الْمَسْبُوقِ نَظَمَ الْإِمَامُ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ قَامَ وَأَشَارَ لِيُفَارِقُوهُ أَوْ يَنْتَظِرُوهُ،
 وَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ جَهِلَ نَظَمَ الْإِمَامُ رَاقِبَهُمْ، فَإِنْ هُمُورًا بِالْقِيَامِ وَلَا قَعْدَ، وَإِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ غَيْرَ مَأْمُومٍ جَازَ
 فِي الْأُولَى وَفِي الثَّالِثَةِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ لَا فِي الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ .

ولكن المسجد مطروق لا يطول (ويندب تلقين إمامه إن وقفت قراءته) بأن تردد فيها وسكت ولا يلقنه مادام مترددا
 (وإن نسي) الإمام (ذكرا) كالتسبيح (جهرا به المأموم لیسعه) الإمام فيأتي به (أو فعلا) من أفعال الصلاة
 واجبا كان أو مندوبا (سبَّح) المأموم (فإن تذكره الإمام عمل به) أي بما تذكره (وإن لم يتذكره لم يحز العمل
 بقول المأمومين ولا غيرهم) ولا بفعلهم أيضا (وإن كثروا) لكن إن بلغوا حد التواتر جاز العمل بقولهم وكذا
 بفعلهم (وإن ترك فرضا) كأن قعد في موضع القيام (وجب) على المأموم (فراقه) بأن لا يتابعه في ذلك بل يعضي
 على الصواب (أو) ترك (سنة لا تفعل إلا بتخلف فاحش) من المأموم (كتشبه) أول تركه الإمام (حرم فعلها)
 أي تلك السنة فلا يفعل التشهد إذا تركه الإمام بل يقوم معه (فإن فعلها بطلت صلاته وله فراقه) بأن ينوي بقلبه
 فراقه (ليفعلها) أي تلك السنة (فإن أمكنت) تلك السنة (قريبا) أي من غير تخلف فاحش (كجلسة الاستراحة)
 فإنه يمكن فعلها إذا تركها الإمام من غير تخلف فاحش (فعلها) من غير نية مفارقة ومثل جلسة الاستراحة القنوت
 فإذا تركه الإمام ندب للمأموم فعله إذا لحقه في السجدة الأولى وجاز إذا لحقه في الثانية (ومتى قطع الإمام صلاته
 بحديث أو غيره) كطروء نجاسة (فله) أي للإمام (استخلاف من يتمها) أي يقيم خليفة ليكمل الصلاة للمأمومين
 منهم أو من غيرهم (بشرط صلاحيته لإمامة هذه الصلاة) بأن لا يكون امرأة وهم رجال مثلا وأشار لشرط من شروط
 الاستخلاف بقوله (فإن فعلوا ركنًا قبل الاستخلاف امتنع الاستخلاف) فشرطه الفورية بأن لا يفصل المأمومون بعد قطع
 الإمام الصلاة ركنًا وهم منفردون فلو فعلوا لم يصح الاستخلاف (فإن كان الخليفة مأموما) مسبوqa أو موافقا (جاز
 استخلافه مطلقا) أي في سائر ركعات الصلاة من أولى وغيرها (ويراعى المسبوق نظم) صلاة (الإمام) فيقعد عند
 قعوده ويقف عند قنوته، فلو استخلفه في الصبح في ثانيته وهي أولى له قنت فيها وقعد للتشهد (فإذا فرغ منه) أي من
 نظم صلاة الإمام (قام وأشار ليفارقوه) أي ينووا المفارقة ويسلموا لأنفسهم (أو ينتظروه) حتى يكمل ما عليه من
 الزكوة ويسلموا معه (وهو) أي الانتظار (أفضل) من المفارقة (وإن جهل) المسبوق (نظم) صلاة (الإمام
 راقبهم فإن هموا بالقيام قام وإلا قعد) ولو أخبره الإمام بما عليه جاز اعتدائه (وإن كان الخليفة غير مأموم جاز)
 استخلافه (في الأولى وفي الثالثة من الرباعية لافي الثانية و) لافي (الرابعة) لأنه غير ملتزم لترتيب الإمام وهم ملتزموه
 فيقع الخلاف بينه وبينهم هذا إذا لم يحددوا نية الاعتداء به، وإلا جاز .

وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْأَقْتِدَاءِ بِالْخَلِيفَةِ بَلْ لَهُمْ أَنْ يَتِمُّوا فُرَادَى ، وَلَوْ قَدَّمَ الْإِمَامُ وَاحِدًا وَالْقَوْمُ آخَرُ فَقَدِمَهُمْ أَوَّلَى .
 (فصل) أَوَّلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ : الْأَفْقَهُ ثُمَّ الْأَقْرَأُ ، ثُمَّ الْأَوْرَعُ ، ثُمَّ الْأَقْدَمُ هِجْرَةً وَوَلَدَهُ ، ثُمَّ الْأَسَنُّ فِي
 الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ النَّسِيبُ ، ثُمَّ الْأَحْسَنُ سِيرَةً ، ثُمَّ الْأَحْسَنُ ذِكْرًا ، ثُمَّ الْأَنْظَفُ بَدَنًا وَثَوْبًا ، ثُمَّ الْأَحْسَنُ صَوْتًا ،
 ثُمَّ الْأَحْسَنُ صُورَةً ، فَتَمَّى وَجَدَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ قَدَّمَ ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ رَتَّبُوا هَكَذَا ، فَإِنْ اسْتَوَيَا
 وَتَشَاخَا أَقْرَعَ ، وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ وَسَاكِنُ الْبَيْتِ وَلَوْ بِاجَارَةِ مُقَدِّمَانِ عَلَى الْأَفْقِهِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَلَهُمَا تَقْدِيمٌ مَنْ
 أَرَادَا ، وَالسُّلْطَانُ وَالْأَعْلَى فَالْأَعْلَى مِنَ الْقُضَاةِ وَالْوَلَاةِ يُقَدِّمُونَ عَلَى السَّاكِنِ وَإِمَامِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِمَا ، وَيُقَدِّمُ
 حَاضِرٌ وَحَرٌّ وَعَدْلٌ وَبَالِغٌ عَلَى مُسَافِرٍ وَعَبْدٌ وَفَاسِقٌ وَصَبِيٌّ ، وَإِنْ كَانُوا أَفْقَهُ ، وَالْبَصِيرُ وَالْأَعْمَى سَوَاءً . وَيَكْرَهُ
 أَنْ يَوْمَ قَوْمًا يَكْرَهُهُ أَكْثَرُهُمْ بِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ ، وَلَا يَحُوزُ الْأَقْتِدَاءُ بِكَافِرٍ ، وَلَا يَجْنُونَ ، وَلَا يُحَدِّثُ ، وَلَا
 ذِي نَجَاسَةٍ ، وَلَا رَجُلٍ وَخْتِي بِأَمْرَةٍ ، وَلَا مَنْ يَحْفَظُ الْفَاتِحَةَ بِمَنْ يُخِلُّ بِحَرْفٍ مِنْهَا

(ولا تجب نية الاقتداء) على المؤمنين (بالخليفة) فتكفيهم نيتهم القدوة بالإمام الأول عن تجديدها (بل لهم أن يتبعوا فرادى) من غير استخلاف في غير الجمعة وفيها إذا حصلوا مع الأول ركة (ولو قدم الإمام واحدا والقوم آخر فقدمهم أولى) من مقدم الإمام .

(فصل : أولى الناس بالإمامة الأفقه) أى الذى له زيادة معرفة بفقه باب الصلاة (ثم الأقرأ) أى الأكثر قرآنا بالحفظ (ثم الأورع) والورع هو العفة وحسن السيرة (ثم الأقدم هجرة) إلى النبي صلى الله عليه وسلم (وولده) يقدم بعده (ثم الأسن في الإسلام) فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم (ثم النسب) أى من له نسب أشرف من نسب غيره على حسب ما في الكفاءة كما سيأتى (ثم الأحسن سيرة ثم الأحسن ذكرا) حسن السيرة هو حُبُّ الْقَدَمِ فالظاهر أنهما بمعنى واحد (ثم الأنظف بدنا وثوبا ثم الأحسن صوتا ثم الأحسن صورة ، فتى وجد واحد من هؤلاء) أى لم يوجد إلا هو فقط (قدم ، وإن اجتمعوا كلهم) أى أصحاب تلك الصفات (أو بعضهم رتبوا هكذا) على حسب ما ذكره (فإن استويا) أى شخصان وجد في كل منهما ما في الآخر (وتشاحا) أى كل منهما أراد التقديم (أقرع) بينهما (وإمام المسجد وساكن البيت ولو بإجارة مقدمان على الأفقه وما بعده) من ذوى الصفات (ولهما تقديم من أَرَادَا) ممن يصلح للإمامة وإن كان غيره أصلح منه بخلاف ذوى الصفات فليس للتقدم تقديم غيره (والسلطان) الأعظم (والأعلى فالأعلى من القضاة والولاة يقدمون على الساكن و) على (إمام المسجد وغيرهما) من ذوى الصفات ، وتقديم القضاة والولاة مشروط بكون ولايتهما عامة وفي عمل ولايتهما (ويقدم حاضر وحر وعدل وبالع على مسافر وعبد وفاسق وصبي وإن كانوا أفقه) أى أكثر فقهيا لأنهم جميعا من الصفات في باب الإمامة ما يفوق زيادة الفقه (والبصير والأعمى سواء) لا يفضل أحدهما الآخر (ويكره أن يؤم قوما يكرهه أكثرهم بسبب شرعى) كظلم أو قاطل مبيشة مذمومة (ولا يجوز الاقتداء بكافر) ولو عتقا كزندق (ولا يجنون ولا يحدث ولا ذى نجاسة) ظاهرة وهى التى لو تأملها المقتدى لآها (ولا رجل وختي بأمرأة ولا من يحفظ الفاتحة بمن يخل بحرف منها) كتحريف للشدة .

أَوْ بآخرَسَ ، أَوْ أَرَّتْ ، أَوْ أَلْتَعَ ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ إِمَامَهُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ ، أَوْ كَانَ مُحَدَّثًا فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ فِيهَا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، فَإِنْ كَلَّتْ بِهِ الْأَرْبَعُونَ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ ، وَيَصِحُّ فَرَضُ خَلْفِ نَقْلِ ، وَصَبْحُ خَلْفِ ظَهْرٍ ، وَقَائِمُ خَلْفِ قَاعِدٍ ، وَأَدَاءُ خَلْفِ قَضَاءٍ وَبِالْعَكْسِ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِغَيْرِ شَافِعِي صَحَّ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ أَخْلَى بِوَجِبٍ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْإِعْتِبَارُ بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ . وَتُكْرَهُ وَرَاءُ فَاسِقٍ وَقَافَاءٍ وَتَمْتَامٍ وَلَا حَنْ .

(فَصْلٌ) السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الذَّكَرَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَ الْإِمَامِ وَالذَّكَرُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرَانِ إِنْ أَمَكْنَ وَإِلَّا تَقَدَّمَ الْإِمَامُ ؛ وَإِنْ حَضَرَ رَجُلٌ وَصِييَانِ وَنِسَاءٌ تَقَدَّمَ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصِّيَّانُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ ، وَتَقَفَ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطُهُنَّ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ وَعُكْسُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِمَامُ تَعْلِيمَهُمْ أَعْمَالَ الصَّلَاةِ .

(أَوْ بآخرَسَ) وَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً (أَوْ) : (أَرَّتْ) وَهُوَ مَنْ يَدْغُمُ فِي غَيْرِ عَمَلِ الْإِدْغَامِ (أَوْ) : (أَلْتَعَ) وَهُوَ مَنْ يَبْدُلُ حُرُوفًا بِحُرُوفٍ (فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ إِمَامَهُ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ) التَّسْعُ (لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ) الْإِمَامُ (عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ كَانَ مُحَدَّثًا) مُحَدَّثًا أَكْبَرُ أَوْ أَصْفَرُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الْمُحَدَّثُ (فِي غَيْرِ) يَوْمِ (الْجُمُعَةِ أَوْ فِيهَا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ) لِأَنَّ صَلَاتَهُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فَلَا يَحْسِبُ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ (فَإِنْ كَلَّتْ بِهِ الْأَرْبَعُونَ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ) لِأَنَّ الْكَمَالَ شَرْطٌ فِي الْأَرْبَعِينَ وَقَدْ فَاتَ بِحَدَثِ الْإِمَامِ (وَيَصِحُّ فَرَضُ خَلْفِ نَقْلِ) أَيُّ يَصِحُّ لِمَنْ يَصَلِّي فَرَضًا أَنْ يَقْتَدِيَ بِمَنْ يَصَلِّي نَفْلًا (وَصَبْحُ خَلْفِ ظَهْرٍ وَقَائِمُ خَلْفِ قَاعِدٍ ، وَ) لِمَنْ يَصَلِّي (أَدَاءُ خَلْفِ قَضَاءٍ وَبِالْعَكْسِ) فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وَيَصِحُّ فَرَضُ الْخَلْفِ (وَلَوْ اقْتَدَى) شَافِعِي (بِغَيْرِ شَافِعِي) شَافِعِي (صَحَّ) وَحَازَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ (إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ) أَيُّ الْإِمَامِ قَدْ (أَخْلَى بِوَجِبٍ) كَأَنْ تَرَكَ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْمَلَأَةِ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ امْرَأَةً تَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَوْ مَسَ فَرْجَهُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (وَإِلَّا) بِأَنْ يَتَيَقَّنَ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِ (فَلَا) يَصِحُّ الْإِعْتِدَاءُ (وَالْإِعْتِبَارُ) فِي الْوُجُوبِ (بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ) فَإِذَا فَعَلَ الْإِمَامُ شَيْئًا يَعْتَقِدُ الْمَأْمُومُ أَنَّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَالْإِمَامُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ فَالْمَعْرِفَةُ بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ (وَتُكْرَهُ) الصَّلَاةُ (وَرَاءَ فَاسِقٍ) بِأَنْ ارْتَكَبَ كِبْرِيَةً كَشْرَبِ خَمْرٍ أَوْ تَعَاطَى رِبَاً أَوْ أَصْرَ عَلَى سَفِيرَةٍ كَنَظَرٍ إِلَى غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعَاسِيهِ (وَقَافَاءً) مَنْ يَكْرُرُ الْفَاءَ (وَتَمْتَامٌ) مَنْ يَكْرُرُ التَّاءَ (وَلَا حَنْ) بِمَا لَا يَنْبَغِي الْمَعْنَى .

(فَصْلٌ) فِي مَا يَتَمَلَّقُ بِمَوْقِفِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ (السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الذَّكَرَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَ الْإِمَامِ) أَيُّ وَرَاءَهُ لَا يَمِينًا وَلَا شِمَالًا (وَالذَّكَرُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ جَاءَ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ يَتَأَخَّرَانِ) حَتَّى يَكُونَا وَرَاءَ الْإِمَامِ إِنْ جَاءَ بِأَعْمَالٍ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَذَلِكَ لَا يَتَأَنَّى إِلَّا فِي الْقِيَامِ أَوْ الرُّكُوعِ (إِنْ أَمَكْنَ) الْآخِرُ (وَالْإِعْتِدَاءُ بِالْإِمَامِ) وَنِسَاءٌ تَقَدَّمَ الرِّجَالُ (فِي الْبُصْفِ) ثُمَّ الصِّيَّانُ (بَعْدَ الرِّجَالِ فِي صُفٍّ آخَرَ) إِنْ كَمَلَ الرِّجَالُ صُفُّهُمْ وَإِلَّا كَمَلَ صُفُّهُمْ مِنَ الصِّيَّانِ هَذَا إِنْ حَضَرُوا مَعًا ، فَإِنْ حَضَرَ الصِّيَّانُ أَوْ لَا وَاصْطَفَوْا ثُمَّ حَضَرَ الرِّجَالُ فَلَا يُؤْخَرُونَ لِأَجْلِهِمْ (ثُمَّ النِّسَاءُ وَتَقَفَ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطُهُنَّ) وَلَا تَقْدُمُ عَلَيْهِنَّ (وَيُكْرَهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ وَعُكْسُهُ) وَهُوَ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُ مَرْتَفِعًا عَلَى الْإِمَامِ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِمَامُ تَعْلِيمَهُمْ أَعْمَالَ الصَّلَاةِ) فَيَرْتَفِعُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ

أَوْ يَكُونَ الْمُأْمُومُ مُبَلِّغًا عَنِ الْإِمَامِ فَيُنْدَبُ ، لَكِنْ أَنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَجَبَ أَنْ يُخَازِيَ الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى
بِغَضِّ يَدَيْهِ بِشَرَطِ اعْتِدَالِ الْخُلُقَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي الصَّفِّ فُرْجَةً أَحْرَمَ ثُمَّ يَجْذِبُ لِنَفْسِهِ وَاحِدًا مِنْ
الصَّفِّ لِيَقِفَ مَعَهُ ، وَيُنْدَبُ لِذَلِكَ مُسَاعِدَتُهُ ، وَلَوْ تَقَدَّمَ عَقِبُ الْمُأْمُومِ عَلَى عَقِبِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ،
وَمَتَى اجْتَمَعَ الْمُأْمُومُ وَالْإِمَامُ فِي مَسْجِدٍ صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ تَبَاعَدَا أَوْ اخْتَلَفَ الْبِنَاءُ مِثْلُ أَنْ يَقِفَ
أَحَدُهُمَا فِي السَّطْحِ وَالْآخَرُ فِي بَيْتٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنْ أُغْلِقَ بَابُ السَّطْحِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِاتِّقَالَاتِ الْإِمَامِ
أَمَّا بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ مُبْلَغٍ : وَالْمَسَاجِدُ الْمُتَلَصِّقَةُ الْمُتَنَافِذَةُ كَمَسْجِدٍ وَاحِدٍ ، وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ فِي فضاء
كَصَحْرَاءٍ أَوْ بَيْتٍ وَاسِعٍ صَحَّ اقْتِدَاءُ الْمُأْمُومِ بِالْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا وَالْأَفْلَا
وَلَوْ صَلَّى خَلْفَهُ صُفُوفٌ اُعْتَبِرَتِ الْأُذْرُعُ بَيْنَ كُلِّ صَفٍّ وَالصَّفِّ الَّذِي قُدَّامَهُ ، وَإِنْ بَلَغَ مَا بَيْنَ الْأَخِيرِ
وَالْإِمَامِ أَمِيَالٌ سِوَاهُ حَالٍ بَيْنَهُمَا نَارٌ أَوْ بَحْرٌ يَحْجُجُ إِلَى سَبَاحَةٍ أَوْ شَارِعٍ مَطْرُوقٍ أَمْ لَا ، وَلَوْ وَقَفَ كُلُّ مَنِهَا
فِي بِنَاءٍ كَبَيْتَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا فِي صَحْنٍ وَالْآخَرُ فِي صَفَّةٍ مِنْ دَارٍ أَوْ خَانٍ أَوْ مَدْرَسَةٍ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفَضَاءِ .

(أَوْ يَكُونَ الْمُأْمُومُ مُبَلِّغًا عَنِ الْإِمَامِ) تَكْيِيرُ الْإِحْرَامِ أَوْ غَيْرِهِ (فَيُنْدَبُ) ارْتِنَاعُهُمَا لِذَلِكَ (لَكِنْ إِنْ كَانَ) أَيْ
الْإِمَامُ وَالْمُأْمُومُ (فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَجَبَ أَنْ يُخَازِيَ الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى بِغَضِّ يَدَيْهِ بِشَرَطِ اعْتِدَالِ الْخُلُقَةِ) وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
الْأَسْفَلَ بِحَيْثُ لَوْ مَشَى إِلَى جِهَةِ الْأَعْلَى أَصَابَتْ رَأْسَهُ قَدَمِيهِ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ وَالتَّحَدُّدِ عَدَمِ اشْتِرَاطِ هَذَا الشَّرْطِ (وَمَنْ
لَمْ يَجِدْ فِي الصَّفِّ فُرْجَةً) أَيْ مَعَةً (أَحْرَمَ) مُتَفَرِّدًا عَنِ الصَّفِّ (ثُمَّ يَجْذِبُ لِنَفْسِهِ وَاحِدًا مِنَ الصَّفِّ لِيَقِفَ مَعَهُ)
صَفًّا خَرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَبْطَلِ الصَّلَاةِ مُتَفَرِّدًا (وَيُنْدَبُ لِذَلِكَ) الْمَجْرُورُ (مُسَاعِدَتُهُ) عَلَى الْخَيْرِ إِنَّمَا لَا يَجْرَهُ إِلَّا
بَعْدَ إِحْرَامِهِ (وَلَوْ تَقَدَّمَ عَقِبُ الْمُأْمُومِ عَلَى عَقِبِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ) لِأَنَّ التَّحَدُّدَ عَلَى الْإِمَامِ فِي الْمَوْقِفِ كَالْتَقَدُّمِ
عَلَيْهِ فِي الْإِحْرَامِ (وَمَتَى اجْتَمَعَ الْمُأْمُومُ وَالْإِمَامُ فِي مَسْجِدٍ صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ مُطْلَقًا وَإِنْ تَبَاعَدَا أَوْ اخْتَلَفَ الْبِنَاءُ مِثْلُ أَنْ
يَقِفَ أَحَدُهُمَا فِي السَّطْحِ وَالْآخَرُ فِي بَيْتٍ فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ أُغْلِقَ بَابُ السَّطْحِ) هَذَا بِسَمَرِ (لَكِنْ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِاتِّقَالَاتِ
الْإِمَامِ إِمَّا بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ مُبْلَغٍ ، وَالْمَسَاجِدُ الْمُتَلَصِّقَةُ الْمُتَنَافِذَةُ) الَّتِي تَفْتَحُ أَبْوَابُ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ (كَمَسْجِدٍ وَاحِدٍ)
وَرُحْبَةِ الْمَسْجِدِ لَهَا حُكْمُهُ (وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) هُوَ غَاثٌ يَشْمَلُ الْبِنَاءَ وَالْفَضَاءَ لِسُكْنِهِ قَيْدُهُ بِأَنْ أَبْدَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ
(فِي فضاء) لِأَنَّهُ سَيَذْكُرُ حُكْمَ الْبِنَاءِ ثُمَّ ذَكَرَ مِثَالَهُ بِقَوْلِهِ (كَصَحْرَاءٍ أَوْ بَيْتٍ وَاسِعٍ صَحَّ اقْتِدَاءُ الْمُأْمُومِ بِالْإِمَامِ إِنْ
لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا) فَلَا تُضَرُّ زِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ (وَإِلَّا) بِأَنْ زَادَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ذَلِكَ (فَلَا) تَصِحُّ
الْقُدُوةُ (وَلَوْ صَلَّى خَلْفَهُ) أَيْ الْإِمَامُ (صُفُوفٌ اُعْتَبِرَتِ الْأُذْرُعُ) الثَّلَاثِمِائَةُ (بَيْنَ كُلِّ صَفٍّ وَالصَّفِّ الَّذِي قُدَّامَهُ ، وَإِنْ
بَلَغَ مَا بَيْنَ) الصَّفِّ (الْأَخِيرِ وَالْإِمَامِ أَمِيَالًا سِوَاهُ حَالٍ بَيْنَهُمَا) أَيْ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالصَّفِّ (نَارٌ أَوْ بَحْرٌ يَحْجُجُ إِلَى
سَبَاحَةٍ أَوْ شَارِعٍ مَطْرُوقٍ أَمْ لَا) فَالْمَدَارُ عَلَى عَدَمِ بَعْدِ الْمَسَافَةِ عَنِ الثَّلَاثِمِائَةِ (وَلَوْ وَقَفَ كُلُّ مَنِهَا) أَيْ الْإِمَامُ وَالْمُأْمُومُ
(فِي بِنَاءٍ كَبَيْتَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا فِي صَحْنٍ وَالْآخَرُ فِي صَفَّةٍ مِنْ دَارٍ أَوْ خَانٍ أَوْ مَدْرَسَةٍ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفَضَاءِ) بِأَنْ لَا يَزِيدَ
مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ وَبِزَادَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ :

بشرط أن لا يحول ما يمنع الاستطراق كشباك ، وقيل إن كان بناء المأموم عن يمينه أو شماله وجب الاتصال بحيث لا يبقى ما يسع واقفا ، وإن كان خلفه وجب أن لا يزيد على ثلاثة أذرع ، ولو وقف الإمام في المسجد والمأموم في فضاء متصل به صح أن لم يزد ما بينه وبين آخر المسجد على ثلاثمائة ذراع ولم يحل حائل مثل أن يقف قبالة الباب وهو مفتوح فإذا صحت لهذا صحت لمن خلفه أو اتصل به ، وإن خرجوا عن قبالة الباب ، فإن عدل عن قبالة الباب أو حال جدار المسجد أو شبك أو باب المردود وإن لم يقفل لم يصح .

(باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها)

تحرم الصلاة ولا تنعقد عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ربح ، وعند الاستواء حتى تزول ، وعند الاضفرار حتى تغرب ، وبعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر ، ولا يحرم فيها دالة سبب كجنازة . وتحية مسجد ، وسنة وضوء وفاتنة لا ركعتي إحرام ، ولا تسكرو الصلاة في حرم مكة مطلقا ، ولا عند الاستواء يوم الجمعة .

(بشرط أن لا يحول) بين الإمام والمأموم (ما يمنع الاستطراق) أي الوصول إلى الإمام (كشباك) ولو لم يمنع الرؤية وبالأولى ما يمنعها كباب مردود فالشرط على هذه الطريقة في البناءين مطلقا عدم البعد وعدم ما يمنع الاستطراق والطريق التي تفصل في البناءين ذكرها بقوله (وقيل إن كان بناء المأموم عن يمينه) أي الإمام (أو شماله وجب الاتصال) أي اتصال صف من أحد البناءين بالآخر (بحيث لا يبقى ما يسع واقفا ، وإن كان خلفه وجب أن لا يزيد على ثلاثة أذرع) والطريقة الأولى هي المتقدمة (ولو وقف الإمام في المسجد والمأموم في فضاء متصل به) أي المسجد (صح أن لم يزد ما بينه وبين آخر المسجد على ثلاثمائة ذراع ولم يحل حائل) يمنع الاستطراق (مثل أن يقف قبالة الباب وهو مفتوح) فإنه لم يكن هناك باب أورد لم تصح القدوة (وإذا صحت) القدوة (لهذا) الواقف قبالة الباب وهو مفتوح (صحت لمن خلفه أو) لمن (اتصل به) أي بمن خلفه يمين أو شمالا (وإن خرجوا) أي من اتصل بمن خلفه (عن قبالة الباب) لأن الرابطة لهم بالإمام هي في مقابله فاكثرت به (فإن عدل) الشخص الذي صلى خارج المسجد (عن قبالة الباب أو حال جدار المسجد أو شبك أو باب المردود ، وإن لم يقفل لم يصح) اقتداؤه ولا اقتداء من خلفه وهذا الرابطة في حق من خلفه كالإمام فيشترط أن يكون بمن يصح الاقتداء به .

(باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها)

وهي خمسة أوقات (تحرم الصلاة ولا تنعقد عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر ربح) في رأي المين (وعند الاستواء) للشمس (حتى تزول) أي تميل (وعند الاضفرار حتى تغرب) الشمس (وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر) أداء (ولا يحرم فيها) أي هذه الأوقات (ماله سبب) متقدم (ك) صلاة (جنازة وتحية مسجد وسنة وضوء وفاتنة) من فرض أو نفل يشرع قضاؤه كالرواتب فتصح هذه كلها في هذه الأوقات (لا ركعتي إحرام) لأن سببها وهو الإحرام متأخر (ولا تسكرو الصلاة في حرم مكة مطلقا) في هذه الأوقات سواء كان لها سبب أم لا (ولا) تسكرو أيضا في سائر البقاع (عند الاستواء يوم الجمعة) فيصلى النفل المطلق يوم الجمعة عند الاستواء .

بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

لِلْعَاجِزِ صَلَاةُ الْفَرَضِ قَاعِدًا ؛ وَالْمُرَادُ مِنَ الْعَجْزِ أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ مَشَقَّةً ظَاهِرَةً ، أَوْ يَخَافُ مِنْهُ مَرَضًا أَوْ زِيَادَةً ، أَوْ دَوْرَانَ الرَّأْسِ فِي سَفِينَةٍ ، وَيَقْعُدُ كَيْفَ شَاءَ . وَيَنْدُبُ الْاِفْتِرَاشُ ، وَيُكْرَهُ الْاِقْعَاءُ ، وَمَدُّ رُجُلِهِ ، وَأَقْلُّ رُكُوعِهِ مُحَاذَاةُ جِهَتِهِ قَدَامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَأَكْمَلُهُ مُحَاذَاةُ مَوْضِعِ سُجُودِهِ . فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَعَلَّ نِهَآيَةَ الْمُمْكِنِ مِنْ تَقْرِيْبِ الْجِهَةِ مِنَ الْأَرْضِ ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَاهِمَا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ فَقَطَّ لِدْمَلٍ وَنَحْوَهُ أَوْ بِالْقُعُودِ قَائِمًا ، وَلَوْ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ بِهِ رَمَدًا أَوْ غَيْرَهُ ، فَقَالَ لَهُ طَبِيبٌ مُعْتَمِدٌ إِنْ صَلَّيْتَ مُسْتَلْقِيًا أَمْكَنَ مَدَاوَأَتَكَ جَازَ الْاِسْتِلْقَاءِ ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ قِيَامٍ وَقُعُودٍ اضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْاَيْمَنِ مُسْتَقْبِلًا بَوَجهَهُ ، وَمَقْدَمَ بَدَنِهِ ، وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِنْ أَمْكَنَ ، وَإِلَّا أَوْ مَاهِمَا بِرَأْسِهِ وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ ، فَإِنْ عَجَزَ فَبَطْرَفِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ فَبِقَلْبِهِ ، فَإِنْ خَرَسَ قَرَأَهَا بِقَلْبِهِ وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ يَعْقِلُ ، فَإِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا قَعَدَ ، وَيَجِبُ الْاِسْتِمْرَارُ فِي الْفَاتِحَةِ إِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا ، وَإِنْ خَفَّ .

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْمَرِيضِ) وَغَيْرِهِ

(لِلْعَاجِزِ صَلَاةُ الْفَرَضِ قَاعِدًا) وَيَسْقُطُ عَنْهُ فَرَضُ الْقِيَامِ (وَالْمُرَادُ مِنَ الْعَجْزِ) الْحُوزُ لِلصَّلَاةِ قَاعِدًا (أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ مَشَقَّةً ظَاهِرَةً أَوْ يَخَافُ مِنْهُ) أَيْ الْقِيَامُ (مَرَضًا) يَطْرَأُ عَلَيْهِ يَقُولُ طَبِيبٌ عَارِفٌ بِتَقَةٍ (أَوْ) يَخَافُ (زِيَادَتَهُ) أَيْ الْمَرَضَ بِالْقِيَامِ (أَوْ) يَخَافُ (دَوْرَانَ الرَّأْسِ) بِأَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ (وَيَقْعُدُ) الْعَاجِزُ (كَيْفَ شَاءَ) مِنْ اِفْتِرَاشٍ وَغَيْرِهِ (وَيَنْدُبُ الْاِفْتِرَاشُ وَيُكْرَهُ الْاِقْعَاءُ وَمَدُّ رُجُلِهِ) اَلْقِيَامَةُ (وَأَقْلُّ رُكُوعِهِ) مُحَاذَاةُ جِهَتِهِ قَدَامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَأَكْمَلُهُ مُحَاذَاةُ مَوْضِعِ سُجُودِهِ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَعَلَّ نِهَآيَةَ الْمُمْكِنِ مِنْ تَقْرِيْبِ الْجِهَةِ مِنَ الْأَرْضِ) وَلَا يَلِيزُهُ زِيَادَةُ السُّجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (فَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَاهِمَا) أَيْ أَشَارَ (وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ فَقَطَّ لِدْمَلٍ) بِهِ (وَنَحْوَهُ أَوْ بِالْقُعُودِ) أَيْ بِدَلِهِ (قَائِمًا) يُقْرَأُ فِيهِ التَّشَهُّدُ وَيُسَلِّمُ (وَلَوْ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ بِهِ رَمَدًا أَوْ غَيْرَهُ فَقَالَ لَهُ طَبِيبٌ مُعْتَمِدٌ) أَيْ ثَقَّةٌ بِأَنْ كَانَ عَدْلٌ زَوَالِيَةً (إِنْ صَلَّيْتَ مُسْتَلْقِيًا أَمْكَنَ مَدَاوَأَتَكَ جَازَ الْاِسْتِلْقَاءِ) لِأَنَّ الْقِيَامَ يَسَبِّبُ طَوْلَ الرَّمَدِ (وَلَوْ عَجَزَ عَنْ قِيَامٍ قَعَدَ) لِمَا يَنْجُوهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ أَوْ الضَّرَرِ الْمُقَوِّتِ لِلْخُشُوعِ صَلَّى وَ (اضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْاَيْمَنِ) نَدْبًا (مُسْتَقْبِلًا بَوَجهَهُ وَمَقْدَمَ بَدَنِهِ) وَجُوبًا (وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِنْ أَمْكَنَ) بِأَنْ يُمْكِنَهُ الْقِيَامُ لِلرُّكُوعِ نِيَّةً لِيَرْكَعُ مِنْ قِيَامٍ ثُمَّ يَسْجُدُ أَوْ يُمْكِنَهُ الْقُعُودُ فَيَقْعُدُ ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ (أَوْ مَاهِمَا بِرَأْسِهِ وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ) مِنَ الْإِيْمَاءِ بِالرُّكُوعِ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْاِضْطِجَاعِ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا وَأَخْفَصَهُ لِلْقَبْلَةِ وَبَرَّخَ رَأْسَهُ لِيَتَوَجَّهَ بِوَجْهِهِ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْإِيْمَاءِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (فَبَطْرَفِهِ) أَيْ يَشِيرُ بِهِ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْإِيْمَاءِ بِطْرَفِهِ (فَبِقَلْبِهِ) أَيْ يُوجِّهُ بِهِ بِأَنْ يَحْرِي الْأَرْكَانَ فِيهِ (فَإِنْ خَرَسَ) وَعَجَزَ عَنِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بِلِسَانِهِ (قَرَأَهَا بِقَلْبِهِ وَلَا تَسْقُطُ صَلَاةُ) عَنِ الشَّخْصِ (مَا دَامَ يَعْقِلُ ، فَإِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا) أَيْ الصَّلَاةُ بِأَنْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْمَرَضُ وَهُوَ وَاقِفٌ فِيهَا (قَعَدَ ، وَيَجِبُ الْاِسْتِمْرَارُ فِي الْفَاتِحَةِ) وَلَوْ وَهُوَ هَاوٍ (إِنْ عَجَزَ فِي أَثْنَائِهَا) أَيْ الْفَاتِحَةَ (وَإِنْ خَفَّ) مِنَ الْمَرَضِ ،

قام ، فإن كان في أثناء الفاتحة وجب الإمساك ليقراً قائماً ، فإن قرأ في نهوضه لم يعتد به ، وإن خف بعد الفاتحة قام ليركع منه أو في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع راکماً ، فإن انتصب بطلت أو بعدها اعتدل قائماً ثم يسجد أو في اعتداله قبل الطمأنينة قام ليعتدل ، أو بعدها سجد ولا يقوم .

باب صلاة المسافر

إذا سافر في غير معصية سافراً يبلغ مسيرته ذهاباً ثمانية وأربعين ميلاً بالهأشمي ، وهو يومان بلياليهما يسير الأتقال فله أن يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين إذا كانت مؤديات ، أو فائتة في السفر فقضاهما في السفر ، فإن فائتة في الحضر فقضاهما في السفر أو عكسه أتم ، وفي البحر تعتبر هذه المسافة كما في البر ، فلو قطعها في لحظة قصر ، ولو قصد بلدًا له طريقان أحدهما دون مسافة القصر فسلك الأبعد لفرض كآمن وسهولة ونزهة قصر ، وإن قصد مجرد القصر أتم ، ولا بد من مقصد معلوم .

(قام ، فإن كان في أثناء الفاتحة) بأن زال عنه المرض وهو يقرأ الفاتحة قاعداً (وجب) عليه (الإمساك) عن القراءة (ليقراً قائماً فإن قرأ في نهوضه لم يعتد به وإن خف بعد الفاتحة قام ليركع منه) أي القيام (أو) خف (في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع راکماً) ليطمئن وهو قائم (فإن انتصب) ثم ركع أو لم يركع بل هوى للسجود (بطلت أو) خف (بعدها) أي الطمأنينة (اعتدل قائماً) ويجوز أن يعتدل راکماً (ثم) بعد الاعتدال (يسجد أو) خف (في اعتداله قبل الطمأنينة قام ليعتدل) أي ليطمئن قائماً (أو) خف (بعدها) أي الطمأنينة في الاعتدال (سجد ولا يقوم) لأن اعتداله قد تم وهو عاجز ، فلو قام بطلت ؛ نعم إن سن له القنوت وأراد فيقوم لأجابه .

(باب) كيفية (صلاة المسافر) من القصر والجمع

(إذا سافر في غير معصية) من مباح كسفر تجارة أو سنة كسفر زيارة صالح أو واجب كسفر حج وشمل السفر الطويل وغيره فقبحه بأن يكون (سافراً) يبلغ مسيرته ذهاباً ثمانية وأربعين ميلاً بالهأشمي وهو يومان بلياليهما يسير الأتقال) وهما مرحلتان يسير الأتقال ستة عشر فرسخاً فإذا استوفى السفر هذه الشروط (فله أن يصلي الظهر والعصر والعشاء ركعتين ركعتين إذا كانت مؤديات) في أوقاتها (أو فائتة في السفر) الذي يجوز القصر (فقضاهما في السفر) الذي فيه الرخصة (فإن فائتة في الحضر فقضاهما في السفر أو عكسه أتم) ولا يقسم (وفي البحر تعتبر هذه المسافة كما في البر ، فلو قطعها في لحظة قصر) لأن علة القصر هو السفر الطويل وهو منطشة المشقة فلا يلزم خلوت بعض الأفراد عنها فيقصر الصلاة من سافر في وابلور وقطع هذه المسافة في زمن يسير (ولو قصد بلداً) لخرج صحيح كتجارة (له طريقان أحدهما دون مسافة القصر فسلك الأبعد لفرض) آخر غير الفرض الذي له أصل السفر (كآمن وسهولة ونزهة قصر) وإن كانت النزهة لينت من الأفراد النسيجة لأصل السفر (وإن قصد مجرد القصر أتم ، ولا بد من مقصد معلوم) فيه قطع للمسافة وإن لم يقصد مكاناً معيناً كجهة كذا .

فَلَوْ طَلَبَ آتِقًا لَا يَعْرِفُ مَوْضِعَهُ أَوْ سَافِرٌ عَبْدٌ وَأَمْرَأَةٌ وَجُنْدَىٌّ مَعَ سَيِّدٍ وَزَوْجٌ وَأَمِيرٌ وَلَمْ يَعْرِفُوا الْمَقْصِدَ
لَمْ يَقْصُرُوا ، وَأَنْ عَرَفُوهُ قَصَرُوا بِشَرْطِهِ ، وَالْعَاصَى بِسَفَرِهِ كَأَبَقٍ وَنَاشِزَةٍ يَتَمُّ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لِلْبَلَدِ سُورٌ قَصَرَ
بِمَجْرَدِ مَجَازَتِهِ سِوَاهُ كَانَ خَارِجَهُ عِمَارَةً أَمْ لَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سُورٌ فَبِمَجَاوَزَةِ الْعُمَرَانِ كُلِّهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ
مَجَاوَزَةُ الْمَزَارِعِ وَالْبَسَاتِينِ وَالْمَقَابِرِ ، وَالْمَقِيمُ فِي الصَّحَرَاءِ يَقْصُرُ بِمَفَارِقَةِ خِيَامِ قَوْمِهِ ، ثُمَّ إِذَا أَتَى السَّفَرَاتِمَ ،
وَبَلَغَ بَوَاصِلَهُ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ بَلَدِهِ إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ أَوْ بِنَفْسِ الْإِقَامَةِ وَإِنْ لَمْ
يَنْوِهَا ، فَتَى أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ أَتَمَّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ لِحَاجَةٍ يَتَوَقَّعُ إِنْجَازَهَا ، وَيَنْوِي
الْأَرْتِحَالَ إِذَا انْقَضَتْ فَانَّهُ يَقْصُرُ إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشْرِ يَوْمًا ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْهَا أَتَمَّ وَسِوَاهُ الْجِهَادِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ وَصَلَ
مَقْصِدَهُ ، فَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ الْمُؤَثَّرَةَ أَتَمَّ وَإِلَّا قَصَرَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَوْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ إِنْ تَوَقَّعَ حَاجَتَهُ كُلَّ وَقْتٍ
(وَشُرُوطُ الْقَصْرِ) وَقُوعُ الصَّلَاةِ كُلِّهَا فِي السَّفَرِ وَنِيَّةُ الْقَصْرِ فِي الْأَحْرَامِ ، وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِتَمِّ فِي جُزْءٍ
مِنَ الصَّلَاةِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِي الصَّلَاةِ .

(فلو طلب آتقاً أي هارباً (لا يعرف موضعه) ومثله الهائم الذي لا يدري أين يتوجه كالذي فرّ من الجيش (أو
سافر عبد وامرأة وجندى مع سيد وزوج وأمير ولم يعرفوا المقصد لم يقصروا وإن عرفوه قصروا بشرطه) وهو
أن يكون السفر ستة عشر فرسخاً (والعاصى بسفره) بأن كان نفس السفر معصية كأن قصد قطع الطريق أو الإيقاع
من سيده ويقال له عاص بالسفر ، أما الذي عصى في سفره كأن ترك الصلاة أو أخرها فيقال له عاص في السفر وهذا يستبيح
وخص السفر . والعاصى بسفره (كأبق وناشزة) من زوجها (يتم) ولا يستبيح وخص السفر (ثم إن كان
للبلد سور قصر بمجرد مجاوزته) أي السور (سواء كان خارجة عمارة أم لا وإن لم يكن له سور) أو له سور
لكن ليس في مقصده (فبمجاوزة العمران كله) وإن تخلفه خراب (ولا يشترط مجاوزة المزارع والبساتين والمقابر)
وإن حوط عليهن وسكنهن بعض الناس في بعض الأيام (والمقيم في الصحراء يقصر بمفارقة خيام قومه) التي تنسب
إليه ولو تفرقت ومنها مطرح الرماد وملعب الصبيان ومعاطن الأبل (ثم إذا انتهى السفر أتم وينتهي بوصله إلى
وطنه) وإن لم ينو لإقامة ولا تقلة والراد بالوطن ما اشترط مفارقه في السفر (أو بنية إقامة أربعة أيام غير يومي
الدخول والخروج أو بنفس الإقامة وإن لم ينوها ، فتى أقام أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج أتم) فسند الإقامة
ينتهي السفر بآخر اليوم الرابع ، وعند النية ينتهي بنفس النية ولو مقارنة لأول مكته (اللهم إلا أن يقيم لحاجة يتوقع
إنجازها وينوي الارتحال إذا انقضت فانه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً) صحاحاً (فإن تأخرت) حاجته (عنها أتم)
ولا يزيد على الثمانية عشر (وسواء الجهاد وغيره) فلا تقيد الحاجة بأمر دون غيره (ولو وصل مقصده فإن نوى
الإقامة المؤثرة) وهي أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج (أتم وإلا قصر إلى أربعة أيام) إن لم يكن له حاجة
منتظرة (أو ثمانية عشر) يوماً (إن توقع حاجته كل وقت . وشروط القصر وقوع الصلاة كلها في السفر ونية القصر
في الإحرام) مع نية الصلاة (وأن لا يقتدى بتم في جزء من الصلاة) وإن قل . ثم فرع على شرط وجود السفر في
الصلاة قوله (فلو نوى الإقامة في الصلاة) نية تقطع السفر .

أَوْشَكَ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا أُنْمِ ذَكَرَ قَرِيبًا أَنَّهُ نَوَاهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يَتِمُّ أَمْ لَا ؟ أَوْ هَلْ إِمَامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا ؟ أُنْمِ
وَلَوْ جَهْلَ نِيَّةِ إِمَامِهِ فَتَوَى إِنْ قَصَرَ قَصَرَتْ وَإِنْ أُنْمِ أَتَمَّتْ صَحَّ : فَإِنْ قَصَرَ قَصَرَ ، وَإِنْ أُنْمِ أَتَمَّ . وَيَجُوزُ الْجَمْعُ
بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ فِي كُلِّ سَفَرٍ تُقَصِّرُ الصَّلَاةَ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ
نَازِلًا فِي وَقْتِ الْأَوَّلِ فَالتَّحْدِيدُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ سَائِرًا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا جَمَعَ تَقْدِيمًا فَشَرْطُهُ : دَوَامُ السَّفَرِ ،
وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ قَبْلَ فَرَاغِ الْأَوَّلِ ، إِمَّا فِي الْإِحْرَامِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا ، وَأَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ
فَرَّقَ يَسِيرًا لَمْ يَضُرَّ ، فَيُغْتَفَرُ لِلتَّيَمُّمِ طَلَبُ خَفِيفٍ ، فَإِنْ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ قَبَاطِلَةً ، وَإِنْ أَقَامَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الثَّانِيَةِ ،
أَوْ لَمْ يَنْوِ الْجَمْعَ فِي الْأَوَّلِ ، أَوْ فَرَّقَ كَثِيرًا وَجَبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهَا مَضَتَا عَلَى الصَّحَّةِ ؛
وَإِذَا جَمَعَ تَأْخِيرًا لَمْ يَلْزِمُهُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأَوَّلِ بِقَدَرٍ مَا يَسَعُ فَعَلَهَا أَنَّهُ يُوْخِرُ لِيَجْمَعَ . فَلَوْ
لَمْ يَنْوِهِ أُنْمِ وَكَانَتْ قَضَاءً ، وَيَنْدُبُ التَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ فِي الْأَوَّلِ ، وَيَجُوزُ لِلْمَقِيمِ الْجَمْعُ تَقْدِيمًا لِمَطَرِ يَلُ
الثُّوبَ بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ جَمَاعَةً

(أَوْشَكَ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا أُنْمِ ذَكَرَ قَرِيبًا أَنَّهُ نَوَاهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يَتِمُّ أَمْ لَا) ولم يجزم بالنية (أَوْ هَلْ إِمَامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا أُنْمِ) في جميع ذلك لأن القصر رخصة فلا يصار إليها إلا بيقين استكمالها للشروط (ولو جهل نية إمامه) الذي يجوز له القصر (فتوى إن قصر قصرت وإن أتم أتممت صح) مانواه (فإن قصر قصر وإن أتم أتم) هو ولا يضره التعليق في النية لأن الظاهر من حال الإمام التصبر بقربة السفر (ويجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداها) تقديمًا وتأخيرًا (وبين المغرب والعشاء كذلك في كل سفر تقصر الصلاة فيه) فلا يجوز الجمع إلا في السفر الطويل (فإن كان نازلًا في وقت الأولى فالتقديم أفضل) من جمع التأخير (وإن كان سائرًا) في الأولى (فالتأخير أفضل) وإن كان ترك الجمع أفضل خروجًا من الخلاف فيه إلا للحجاج بعرفة ومزدلفة (وإذا جمع تقديمًا فشروطه دوام السفر وتقديم الأولى ونية الجمع قبل فراغ) من (الأولى) فيمتد وقت النية للجمع من ابتداء الأولى إلى قبيل السلام منها فإذا نوى في أي جزء من هذا الزمن صح له الجمع (إمَّا فِي الْإِحْرَامِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا وَأَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا) أي بين الصلاتين تفريقًا كثيرًا عرفًا (فإن فرق يسيرًا لم يضر فيغتنف للمتيتم طلب خفيف) الباء (فإن قدم الثانية قباطلة) لأنه أخل بالترتيب فإن أراد الجمع أعادها بعد فعل الأولى ونية الجمع فيها (وإن أقام) بأن انقطع منفرد (قبل شروعه في الثانية أو لم ينو الجمع في الأولى أو فرق) بينهما (كثيرًا وجب تأخير الثانية إلى وقتها) لفوت شرط الجمع وصحة الأولى (وإن أقام بعد فراغها ماضيًا على الصحة ، وإذا جمع تأخيرًا لم يلزمه إلا أن ينوي قبل خروج وقت الأولى بقدر ما يسع فعلها أنه يؤخر ليجمع) أداء حقيقيا وذلك مقدار ما يسع جميعها أو أكثرها (فلو لم ينو) أي جمع التأخير (أتم وكانت قضاء) لإخراجها عن وقتها (ويندب الترتيب) بأن يبدأ بالظهر ثم العصر (و) يندب في جمع التأخير أيضا (الموالات) بأن لا يفصل بينهما يصرف في جميع التقديم (و) يندب (نية الجمع في الأولى) بأن يقول أصلي فريضة الظهر مجموعته مع العصر (ويجوز للمقيم الجمع تقدمًا لمطر يبل الثوب بشرط أن يقصد جماعة) فلو قصد أن يصلي منفردا فليس له الجمع بالمطر

فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ، وَإِنْ يُوْجَدُ الْمَطَرُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْأَوَّلَى وَالْفَرَاعِ مِنْهَا وَافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ، وَيَشْتَرِطُ مَعَ ذَلِكَ مَا تَقْدَمُ فِي جَمْعِ السَّفَرِ تَقْدِيمًا، فَإِنْ انْقَطَعَ بَعْدَهُمَا أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ مَضَتْ عَلَى الصَّحَّةِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَأْخِيرًا.

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا، وَالْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَرَّقَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةً فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَيَصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ نَوَّاهَا مَفَارِقَتَهُ وَأَتَمَّهَا مُنْفَرِدِينَ، وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ. وَجَاءَ أُولَئِكَ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ يَقْرَأُ فِيحْرَمُونَ، وَيَمْكُثُ لَهُمْ بِقَدْرِ الْقَائِمَةِ وَسُورَةِ قَصِيرَةٍ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشْهَدِ قَامُوا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، وَيُطِيلُ هُوَ التَّشْهَدَ ثُمَّ يَسْلِمُ بِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا، صَلَّى بِالْأَوَّلَى رَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، أَوْ رُبَاعِيَةً صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعُ فِرَقٍ، وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ، وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ يُشَاهِدُونَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ صَفَّهُمْ صَفَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَأَحْرَمَ وَرَكْعَ وَرَفَعَ بِالْكُلِّ، فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّغْفَرُ الَّذِي

(فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ) عَنْ دَارِهِ فَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَلَوْ جَمَاعَةً أَوْ فِي مَسْجِدٍ قَرِيبٍ مِنْ دَارِهِ فَلَيْسَ لَهُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ (و) بِشَرِطِ (أَنْ يُوْجَدَ الْمَطَرُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْأَوَّلَى وَ) عِنْدَ (الْفَرَاعِ مِنْهَا وَافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ وَيَشْتَرِطُ مَعَ ذَلِكَ مَا تَقْدَمُ فِي جَمْعِ السَّفَرِ تَقْدِيمًا) مِنْ نِيَةِ الْجَمْعِ فِي الْأَوَّلَى وَتَقْدِيمِهَا وَعَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا دَوَامُ السَّفَرِ فَيَأْتِي مَكَانَهُ هُنَا الْمَطَرُ عَلَى حَسَبِ مَا شَرِطَ فِيهِ (فَإِنْ انْقَطَعَ) الْمَطَرُ (بَعْدَهَا) أَيْ الصَّلَاتَيْنِ (أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ مَضَتْ عَلَى الصَّحَّةِ) وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَجْمَعَ بِالْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِالْمَطَرِ (وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَأْخِيرًا) لِأَنَّ الْمَطَرُ قَدْ يَنْقُطِعُ.

(بَابُ) كَيْفِيَةِ (صَلَاةِ الْخَوْفِ)

وَيَبَيَّنُ مَا يَحْتَمِلُ فِيهَا مِمَّا لَا يَحْتَمِلُ فِي غَيْرِهَا (إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا) يَعْنِي مَا ذُكِرَ فِيهِ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ كَقِتَالِ الْكُفَّارِ وَالْبَاحِ كَقِتَالِ مَنْ قَصَدَ مَالَ إِنْسَانٍ (وَالْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَرَّقَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَةً) تَقِفُ (فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ وَيَصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً) فِي الثَّانِيَةِ (فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ نَوَّاهَا مَفَارِقَتَهُ وَأَتَمَّهَا) صَلَاتَهُمْ (مُنْفَرِدِينَ وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَاءَ أُولَئِكَ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ يَقْرَأُ) فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (فِيحْرَمُونَ وَيَمْكُثُ) فِي وَقُوفِهِ (لَهُمْ بِقَدْرِ الْقَائِمَةِ وَسُورَةِ قَصِيرَةٍ فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشْهَدِ قَامُوا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ) وَتَغْتَفِرُ لَهُمْ هَذِهِ الْخَالْفَةُ لِلْخَوْفِ (وَيُطِيلُ هُوَ التَّشْهَدَ ثُمَّ يَسْلِمُ بِهِمْ) لِيَحُوزُوا مَعَهُ فَضِيلَةَ السَّلَامِ كَمَا حَازَتْ الْفِرْقَةُ الْأَوَّلَى فَضِيلَةَ التَّحْرِيمِ (فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا صَلَّى بِالْأَوَّلَى رَكْعَتَيْنِ وَ) صَلَّى (بِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، أَوْ رُبَاعِيَةً صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعُ فِرَقٍ وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ) وَتَفَارِقُ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى الْإِمَامَ وَتَمَّ لِنَفْسِهَا وَهُوَ مُنْتَظَرُ فَرَاعِهَا وَجِيءَ الْآخَرَى وَهَذِهِ صَلَاةُ الرِّقَاعِ (وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ يُشَاهِدُونَ) أَيْ يَرَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ حَائِلٌ (وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ) بِحَيْثُ يَقَاوِمُ كُلَّ صَفٍّ مِنْهُمْ الْعَدُوُّ (صَفَّهُمْ صَفَيْنِ فَأَكْثَرُ وَأَحْرَمَ وَرَكْعَ وَرَفَعَ بِالْكُلِّ فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّغْفَرُ الَّذِي

يُلبِيه وَأَسْتَمَرَ الصَّفَّ الْآخَرَ قَائِمًا ، فَإِذَا رَفَعُوا رُءُوسَهُمْ سَجَدَ الصَّفَّ الْآخَرَ ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَرْفَعُ بِالْكُلِّ ، فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي حَرَسَ أَوَّلًا وَحَرَسَ الصَّفَّ الْآخَرَ ، فَإِذَا رَفَعُوا سَجَدَ الصَّفَّ الْآخَرَ ؛ وَيَنْدُبُ حَمْلَ السَّلَاحِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ؛ وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ وَالتَّحَمُّ الْقِتَالِ صَلَّوْا رَجَالًا وَرُكْبَانًا إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرَهَا جَمَاعَةً وَفَرَادَى ، وَيُومِثُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِنْ عَجَزُوا ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ ، وَإِنْ اضْطُرُّوا إِلَى الضَّرْبِ الْمُتَّبَعِ ضَرَبُوا وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ الصِّيَاحُ ،

بَابُ مَا يَحْرُمُ لِبَسُهُ

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الْحَرِيرِ وَسَائِرُ وُجُوهِ اسْتِعْمَالِهِ وَلَوْ بَطَانَةً ، وَيَجُوزُ حَشْوُ جُبَّةٍ وَخَدَّةٍ وَفُرْشٍ بِهِ . وَيَجُوزُ لِلنِّسَاءِ اسْتِعْمَالُهُ ، وَقِيلَ يَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ اقْتِرَاشُهُ ؛ وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْإِبَاسَةُ لِلصَّبِيِّ مَا لَمْ يَبْلُغْ ، وَالْمُرْكَبُ مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ إِنْ زَادَ وَزُنَ الْحَرِيرِ حَرَمٌ ، وَإِنْ اسْتَوِيَ جَازٌ ، وَيَجُوزُ مَطْرَزُ بِهِ لَا يَجَاوِزُ أَرْبَعَ أَصَابِعَ ، وَمُطَرَفٌ وَحَجِيبٌ مَعْتَادٌ ، وَلَهُ أَنْ يَبْسُطَ عَلَى فُرْشِ الْحَرِيرِ مِنْ دِيلًا وَنَحْوَهُ وَيَجْلِسَ فَوْقَهُ ، وَيَجُوزُ لِبَسُهُ لِحَرٍّ وَبَرِّدٍ مُهْلِكَيْنِ ، وَسِتْرٌ عَوْرَةً وَمُفَاجَأَةً حَرْبٍ إِذَا قُدِّعَ غَيْرُهُ وَلِحَسَكَةٍ .

يُلبِيه واستمر الصف الآخر قائما فإذا رفعوا رءوسهم سجد الصف الآخر ثم يركع ويرفع بالكل فإذا سجد سجد معه الصف الذي حرس أولا وحرس الصف الآخر فإذا رفعوا رءوسهم (سجد الصف الآخر) ويفعلون ذلك وهم في أماكنهم أو يتقدمون ويتأخرون وهذه صلاة عسفان (ويندب حمل السلاح في صلاة الخوف) خوفا من هجوم العدو ما لم يكن نجسا أو يؤذ أحدا أو يمنع من أركان الصلاة (وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلوا رجالا وركبانا إلى القبلة وغيرها جماعة وفرادى ويومثون بالركوع والسجود إن عجزوا) عنهما (و) يكون (السجود أخفض) والأفعال الكثيرة إن تعلقت بمصلحة القتال وكانت ضرورية له فلا تضر وإلا أبطلت (وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع ضربوا ولا إعادة عليهم ولا يجوز الصياح) ولا غيره من الكلام .

(بَابُ مَا يَحْرُمُ لِبَسُهُ)

(يحرم على الرجل) المراد به هنا المكلف لأن الصبي محل لولي إلباسه الحرير (لبس الحرير وسائر وجوه استعماله) كحله ناموسية أو وسادة يتكى عليها من غير حائل (ولو بطانة) للمبوس (ويجوز حشو جبة وخدّة وفرش به) أي الحرير للحائل (ويجوز للنساء استعماله) بسائر وجوهه (وقيل يحرم عليهن اقتراشه ويجوز للولي إلباسه للصبي ما لم يبلغ) ومثله الجنون (والمركب من حرير وغيره إن زاد وزن الحرير حرم وإن استويا جاز ويجوز مطرزه) أي ركب فيه الحرير الخالص بد نسجه وجعل طرازا كالرقعة لكن بشرط أن (لا يجاوز أربع أصابع) عرضا وإن زاد طولا (ومطرف) وهو ما جعل مثل السجاف لكن بشرط أن يكون على عادة أمثاله (وحجيب معتاد) هو المطوق (وله أن يبسط على فرش الحرير منديلا ونحوه ويجلس فوقه) لأنه حينئذ لم يخالط الحرير (ويجوز لبسه لحرٍّ وبرد مهلكين) بل وعند الحاجة أيضا (وستر عورة) به (و) لـ (مفاجأة حرب) أي وقوعه بنية (إذا قُدِّعَ غيره) للضرورة (ولحسكة) كحرب

وَدَفَعَ قَتْلَ : وَيَجُوزُ دِيْبَاجُ تَخْنِمْ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي الْحَرْبِ ، وَيَجُوزُ لِبَسُ ثَوْبٍ نَجَسٍ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَيَحْرَمُ جُلْدُ مَيْتَةٍ إِلَّا لَضَرُورَةٍ كَفَاجَأَةِ حَرْبٍ وَنَحْوِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَلْبَسَ دَابَّةَ الْجُلْدِ النَّجَسِ سِوَى جُلْدِ الْكَلْبِ وَالْخَنَازِيرِ ، وَيَحْرَمُ عَلَى الرِّجَالِ حُلَى الذَّهَبِ ، حَتَّى سَنُّ الْخَاتَمِ وَالْمِطْلَى بِهِ فَلَوْ صَدَى بِحَيْثُ لَا يَبِينُ جَازٌ ، وَيَبَاحُ شَدُّ سِنِّ وَأَثْمَلَةٌ بِذَهَبٍ وَأَتَّخَاذُ أَنْفٍ وَأَثْمَلَةٌ مِنْهُ لَا أَصْبَحُ : وَيَجُوزُ دَرَعٌ نَسَجَتْ بِذَهَبٍ وَخُوْدَةٌ طَلِيَتْ بِهِ لِمُفَاجَأَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا ، وَيَجُوزُ خَاتَمُ الْفِضَّةِ وَتَحْلِيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ بِهَا كَسَيْفٍ وَرِمَحٍ وَطَبَرٍ وَسَهْمٍ وَدَرَعٍ وَجَوْشَنِ وَخُوْدَةٍ وَخُفٍّ ، لَا سَرَجٍ وَاجَامٍ وَرِكَابٍ وَقِلَادَةٍ وَطَرَفٍ سَيُورٍ وَدَوَاةٍ وَمَقْلَمَةٍ وَسَكِينٍ دَوَاةٍ وَمِهْنَةٍ وَتَعْلِيقِ قَنْدِيلٍ وَلَوْ بِمَسْجِدٍ ، وَغَيْرُ الْخَاتَمِ مِنَ الْحُلَى كَطُوقٍ وَدُمْلَجٍ وَسَوَارٍ وَتَاجٍ ، وَفِي سَقْفِ الْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ وَجُدْرَانِهِمَا : فَلَوْ اسْتَهْلَكَ بِحَيْثُ لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالسَّبَكِ جَازَتْ الْاسْتِدَامَةُ وَإِلَّا فَلَا : وَيَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ وَالْكِتَابِ

(ودفع قتل) لأن الحرير لا يقبل (ويجوز ديباج) وهو نوع من الحرير (تخنن لا يقوم غيره مقامه في الحرب) لدفع السلاح (ويجوز لبس ثوب نجس في غير الصلاة) بشرط أن لا يتضخخ بنجاسته كأن كان رطبا (ويحرم) لبس (جلد ميته إلا لضرورة كفاجأة حرب ونحوه) هذا كالقييد لحل لبس الثوب النجس بأن لا يكون جلد ميته فإن كان فلا بد من الضرورة (ويجوز أن يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد الكلب والخنزير) فلا يجوز لباس الدابة جلدهما إلا إذا كانت الدابة أحدهما فيجوز (ويحرم على الرجال حلى الذهب حتى سن الخاتم) أى الشعبة التى يوضع عليها الفص (والمطلى به) أى الذهب لكن بشرط حصول شيء من الطلاء عند عرضه على النار وإلا فيكون لونا فلا يحرم استعمال المطلى به (فلو صدى) الذهب (بحيث لا يبين) ويظهر أنه ذهب (جاز) استعماله (ويباح شد) أى ربط (سن) به (و) يباح شد (أتملة بذهب و) يباح (اتخاذا أنف وأتملة منه لا أصبح ويجوز درع نسجت بذهب وخودة) وهى الطاسة التى توضع على الرأس فى الحرب (طليت به لمفاجأة حرب ولم يجد غيرها ويجوز خاتم الفضة) لا للتختم به (و) يجوز (تحلية آلة الحرب بها) أى بالفضة بأن يجعل منها قطعا على محال من الآلة وتلك الآلة (كسيف ورمح وطبر) أى بلطة (وسهم) هى النبل يرمى به فى القوس (ودرع وجوشن) هو درع قصير (وخودة) وهى الطاسة تجعل على الرأس (وخف) يلبس فى الرجلين (لا سرج ولا لجام وركاب) لأن ذلك للفرس لا للحرب (و) لا (قلادة) للفرس (وطرف سيور) للسرج (ودواة ومقلمة) وهى آلة لبراية القلم (وسكين دواة) ما توضع فى الدواة لبراية الأقلام (و) سكين (مهنة) أى خدمة كتقطيع لحم ومنزعة كملقمة ومهنة تجلب الهواء كدروحة فلا يجوز تحلية شيء من ذلك لا بالفضة ولا بالذهب من باب أولى (و) لا يجوز (تعليق قنديل ولو) على بالفضة (بمسجد) ولا جعل علاقته كذلك من فضة (و) لا يجوز اتخاذا (غير الخاتم من الحلى كطوق) ما يجعل فى العنق (ودملج وسوار) كل منهما حلى يجعل فى اليد (و) لبس (تاج) ما يوضع على الرأس فلا يجوز لبسه لا للرجل ولا للمرأة من حيث تشبهها بالرجال (و) لا التحلية (فى سقف البيت والمسجد وجدرانها) فلو استهلك بحيث لا يجتمع منه شيء بالسبك جازت الاستدامة (والاستمرار وإن حرم الفعل (وإلا) بأن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار (فلا) تحمل الاستدامة (ويجوز تحلية المصحف والكتب) بكون النار بمعنى الكتابة .

بِالْفِضَّةِ لِلرَّأَةِ وَالرَّجُلِ ، وَيَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمُصَحَفِ بِالذَّهَبِ لِلرَّأَةِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَيَجُوزُ لِلرَّأَةِ حُلِيُّ الذَّهَبِ كُلُّهُ حَتَّى النُّعْلُ وَالْمَنْسُوجُ بِهِ ، بِشَرَطِ عَدَمِ الْإِسْرَافِ ، فَإِنْ أَسْرَفَتْ تَحْلِيَةُ مَائَتَا دِينَارٍ حَرَمٌ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا تَحْلِيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ وَلَوْ بِفِضَّةٍ

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

مَنْ لَزِمَهُ الظُّهْرُ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ ، وَالْمُسَافِرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا وَكُلُّ مَا اسْقَطَ الْجَمَاعَةُ اسْقَطَهَا كَالْمَرَضِ وَالتَّمْرِضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالْمُقِيمُ بِقَرْيَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ نَادَى رَجُلٌ عَلَى الصَّوْتِ بِطَرَفِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْقَرْيَةِ وَالْأَصْوَاتِ وَالرِّيَّاحِ سَاكِنَةً لَسَمِعَهُ مُصَنِّعُ صَحِيحِ السَّمْعِ وَقَافٌ بِطَرَفِ الْقَرْيَةِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ لَزِمَتْ الْجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ فَلَا تَلْزِمُهُمْ ، وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ فَإِذَا حَضَرَ الْجَامِعَ فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا الْمَرِيضَ الَّذِي لَا يَشْقُ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ ، وَجَاءَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ،

(بِالْفِضَّةِ لِلرَّأَةِ وَالرَّجُلِ ، وَيَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمُصَحَفِ بِالذَّهَبِ لِلرَّأَةِ وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ) وَيَجُوزُ كِتَابَةُ الْمُصَحَفِ لِلرَّجُلِ بِالذَّهَبِ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ لَوْ بَلَغَ نَصَابًا (وَيَجُوزُ لِلرَّأَةِ حُلِيُّ الذَّهَبِ كُلُّهُ) وَكَذَا الْفِضَّةُ بِالْأُولَى (حَتَّى النُّعْلُ) فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَهَابًا (وَ) يَجُوزُ لَهَا (الْمَنْسُوجُ بِهِ) أَيْ الذَّهَبُ (بِشَرَطِ عَدَمِ الْإِسْرَافِ) فِي الْحُلِيِّ (فَإِنْ أَسْرَفَتْ تَحْلِيَةُ مَائَتَا دِينَارٍ حَرَمٌ) لِأَنَّ تَجْوِيزَ التَّحْلِيِّ لَهَا لِأَجْلِ الزَّيْنَةِ وَإِذَا خَالَفتِ الْعَادَةَ لَمْ تَحْصُلِ الزَّيْنَةُ (وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا تَحْلِيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ وَلَوْ بِفِضَّةٍ) لِأَنَّ تَحْلِيَةَ آلَةِ الْحَرْبِ لِلْإِرْهَابِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ .

(بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)

وَيَبَيِّنُ الشَّرُوطَ الَّتِي تَزِيدُ فِيهَا عَنْ بَاقِي الصَّلَوَاتِ وَيَبَيِّنُ مَنْ تَلْزِمُهُ وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ (مَنْ لَزِمَهُ الظُّهْرُ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا الْعَبْدَ) فَإِنَّهُ تَلْزِمُهُ الظُّهْرُ وَلَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ وَالْمَرَادُ بِهِ مَنْ فِيهِ رِقٌّ وَلَوْ جَزْءًا سِيرًا (وَالْمَرْأَةُ وَالْمُسَافِرُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا) أَمَّا الْعَاصِيُ بِالسَّفَرِ فَلَا يَتَرَخَّصُ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ (وَكُلُّ مَا اسْقَطَ الْجَمَاعَةُ) مِنَ الْأَعْذَارِ (اسْقَطَهَا) وَذَلِكَ (كَالْمَرَضِ) الَّذِي يَشْقُ مَعَهُ الْحُضُورُ (وَالتَّمْرِضِ) أَيْ الْقِيَامُ بِمَصَالِحِ الْمَرِيضِ (وَالْمُقِيمُ بِقَرْيَةٍ) هُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي (لَيْسَ فِيهَا أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ) صِفَةُ لِقَرْيَةٍ وَكُلُّهُمْ بِأَنْ يَكُونُوا أَحْرَارًا مُسْتَوْطِنِينَ لَيْسَ لَهُمْ عَذْرٌ فِي تَرْكِهَا (فَإِنْ كَانَ) الْمُقِيمُ مُتَلَبِّسًا بِحَالَةٍ هِيَ (بِحَيْثُ لَوْ نَادَى رَجُلٌ عَلَى الصَّوْتِ) أَيْ أَذَّنَ (بِطَرَفِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْقَرْيَةِ وَالْأَصْوَاتِ وَالرِّيَّاحِ سَاكِنَةً) جُمْلَةً حَالِيَةً مِنْ فَاعِلٍ نَادَى (لَسَمِعَهُ مُصَنِّعٌ) أَيْ مُسْتَمِعٌ صَفَتُهُ أَنَّهُ (صَحِيحُ السَّمْعِ وَقَافٌ بِطَرَفِ الْقَرْيَةِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ لَزِمَتْ الْجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ) لَا الْمَصْنُوعَ فَقَطْ وَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ عَلَى الْأَرْضِ لَا عَلَى عَالٍ إِلَّا إِذَا حَالَتِ أَشْجَارٌ مِثْلًا فَيُغْتَبَرُ الْعُلُوفُ عَلَى مَا يَسَاوِي ذَلِكَ الْخَائِلَ (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ فَلَا تَلْزِمُهُمْ) أَيْ أَهْلُ الْقَرْيَةِ وَلَا تَصِحُّ مِنْهُمْ ، وَلَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ لَزِمَتْهُمُ الْجُمُعَةُ ، وَلَوْ أَسْمَعَتِ الْبَلَدَ فَرَاخٌ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ فِي أَوَّلِهَا النَّدَاءَ فِي آخِرِهَا (وَ) أَمَّا (مَنْ لَا تَلْزِمُهُ) الْجُمُعَةُ لَعَذْرٌ مِنَ الْأَعْذَارِ (فَإِذَا حَضَرَ الْجَامِعَ) أَيْ مَكَانَ الْجُمُعَةِ (فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ) وَلَا تَلْزِمُهُ الْمَسَابِرَةُ حَتَّى تَقَامَ (إِلَّا الْمَرِيضَ الَّذِي لَا يَشْقُ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ) فَإِنْ عَذَرَهُ كَانَ لِمَشَقَّةِ الْحُضُورِ وَقَدْ تَكَلَّفَ وَحَضَرَ (وَ) هَذَا (جَاءَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ) أَمَّا إِذَا جَاءَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَلَا يَلْزِمُهُ الْإِنْتِظَارُ

وَالْأَعْمَى وَمَنْ فِي طَرِيقِهِ وَحَلَّ فَتَلَزَمَهُمُ الْجُمُعَةُ وَمَنْ لَا تَلْزَمُهُ تَخَيَّرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ وَيَخْفَوْنَ الْجَمَاعَةَ فِي الظُّهْرِ
 إِنْ خَفِيَ عَذْرُهُمْ ؛ وَيَنْدُبُ لِمَنْ يَرْجُو زَوَالَ عَذْرِهِ كَرِيضٍ وَعَبْدٌ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ لَمْ
 يَرْجُ زَوَالَهُ كَالْمَرْأَةِ فَيَنْدُبُ تَسْجِيلَهُ ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ لَمْ يَصِحْ ظَهْرُهُ قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ السَّفَرُ
 مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِهِ مَوْضِعُ جُمُعَةٍ ، أَوْ تَرْحَلُ رَفَقَتُهُ ، وَيَتَضَرَّرُ بِالتَّخَلُّفِ (وَشُرُوطُ صِحَّةِ
 الْجُمُعَةِ بَعْدَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ) أَنْ تَقَامَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ فِي خُطَّةٍ أَبْلِيَةٍ مَجْتَمِعَةٍ بِأَرْبَعِينَ
 رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ عُقَلَاءَ مُسْتَوْطِنِينَ حَيْثُ تَقَامُ الْجُمُعَةُ لَا يَظْعَنُونَ عَنْهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَأَنْ لَا تَسْبِقَهَا
 وَلَا تَقَارِنَهَا جُمُعَةٌ أُخْرَى حَيْثُ لَا يَشُقُّ الْاجْتِمَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِينَ ، فَلَوْ نَقَصُوا
 فِي الصَّلَاةِ عَنِ الْأَرْبَعِينَ أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِي أَثْنَائِهَا أَمْوَاهَا ظُهْرًا ، وَلَوْ شَكُّوا قَبْلَ افْتِتَاحِهَا فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ
 صَلَّوْا ظُهْرًا ، وَإِنْ شَقَّ الْاجْتِمَاعُ بِمَوْضِعٍ كَصَرٍّ وَبَغْدَادَ جَازَتْ زِيَادَةُ الْجُمُعِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ،

(و) (إِلَّا) (الْأَعْمَى) (و) (إِلَّا) (مَنْ فِي طَرِيقِهِ وَحَلَّ) إِذَا حَضَرُوا (فَتَلَزَمَهُمُ الْجُمُعَةُ) وَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ قَبْلَ فَطْلِهَا
 وَأَمَّا بَاقِي الْعَدُورِينَ كَالْمَرْأَةِ فَيَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا إِذَا دَخَلُوا فِي الصَّلَاةِ وَكَانَتْ تَكْفِيهِمْ عَنْ ظَهْرِهِمْ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ قَطْعُهَا
 (وَمَنْ لَا تَلْزَمُهُ) الْجُمُعَةُ لِعَذْرِ مِنَ الْأَعْدَارِ (تَخَيَّرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ) إِنْ شَاءَ تَكَلَّفَ وَحَضَرَهَا وَإِنْ شَاءَ صَلَّى الظُّهْرَ
 (وَيَخْفَوْنَ الْجَمَاعَةَ فِي الظُّهْرِ إِنْ خَفِيَ عَذْرُهُمْ) وَأَرَادُوا صَلَاتَهَا جَمَاعَةً (وَيَنْدُبُ لِمَنْ يَرْجُو زَوَالَ عَذْرِهِ كَرِيضٍ وَعَبْدٌ
 تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ) وَيَحْصِلُ الْيَأْسُ بَرَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ (و) (إِنْ) (لَمْ يَرْجُ زَوَالَهُ) (أَيْ)
 عَذْرُهُ (كَالْمَرْأَةِ فَيَنْدُبُ تَسْجِيلَهُ) (أَيْ) الظُّهْرَ (وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ) مِنَ الْكَامِلِينَ (لَمْ يَصِحْ ظَهْرُهُ قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ) فَلَوْ
 صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ مِنْهَا لَمْ تَنْعَقِدْ (وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ) (أَيْ) مَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ (السَّفَرُ) وَلَوْ طَاعَهُ (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِهِ مَوْضِعُ جُمُعَةٍ) وَغَابَ عَلَى ظَنِّهِ إِدْرَاكُهَا فِيهِ (أَوْ تَرْحَلُ رَفَقَتُهُ وَيَتَضَرَّرُ) هُوَ (بِالتَّخَلُّفِ) عَنْهُمْ فَيَجُوزُ
 لَهُ السَّفَرُ مِنْهُمْ وَيَتْرَكُ الْجُمُعَةَ (وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ) أَحَدُهَا (أَنْ تَقَامَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ) وَثَانِي
 الشَّرْطِ أَنْ تَقَامَ (جَمَاعَةٌ) فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى . وَثَالِثُهَا . كَوْنُهَا (بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ) فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ شَكَّ فِي بَقَائِهِ وَجِبَ الظُّهْرُ .
 وَرَابِعُهَا أَنْ تَقَامَ (فِي خُطَّةٍ أَبْلِيَةٍ مَجْتَمِعَةٍ) (أَيْ) وَسَمْنُهَا وَلَوْ بِفَضَاءٍ وَلَوْ قُرْبَةً صَغِيرَةً وَلَوْ كَانَتْ الْأَبْنِيَّةُ مُتَفَرِّقَةً لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ
 وَكَذَا فِي الْحَيَامِ . وَخَامِسُهَا أَنْ تَقَامَ (بِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ عُقَلَاءَ مُسْتَوْطِنِينَ حَيْثُ تَقَامُ الْجُمُعَةُ لَا يَظْعَنُونَ عَنْهُ)
 (أَيْ) لَا يَنْتَقِلُونَ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) فَلَا تَصِحُّ بِنِسَاءٍ وَلَا بِأَرْقَاءٍ وَلَا بِضَبْيَانٍ وَلَا بِمَجَانِينَ وَلَا بِغَيْرِ مُسْتَوْطِنِينَ (و) (سَادِسُهَا) (أَنْ)
 لَا تَسْبِقَهَا وَلَا تَقَارِنَهَا (فِي التَّحْرِمِ) (جُمُعَةٌ أُخْرَى حَيْثُ لَا يَشُقُّ الْاجْتِمَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ وَالْعَبْرَةُ فِي
 مَشَقَّةِ الْاجْتِمَاعِ عَنْ تَلْزَمِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ تَصِحُّ مِنْهُ أَوْ يَفْعَلُهَا غَالِبًا كُلٌّ (وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فَلَوْ نَقَصُوا فِي الصَّلَاةِ عَنِ
 الْأَرْبَعِينَ أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِي أَثْنَائِهَا أَمْوَاهَا ظُهْرًا) . بِلَا نِيَّةٍ لَهُ (وَلَوْ شَكُّوا قَبْلَ افْتِتَاحِهَا فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ صَلَّوْا ظُهْرًا) بِنِيَّتِهِ
 (وَإِنْ شَقَّ الْاجْتِمَاعُ بِمَوْضِعٍ) وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ (كَصَرٍّ وَبَغْدَادَ) فَإِنَّهُمَا لَكَبْرَاهُمَا يَشُقُّ اجْتِمَاعُ أَهْلِهِمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ (جَازَتْ
 زِيَادَةُ الْجُمُعِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ) فَالْتِمَادُ بِمَنْطِقِ بَقْدَرِ الْحَاجَةِ ، فَلَوْ اتَّفَقَ الْعَصْرُ بِمَشْرِقِ مَسَاجِدَ لَا يَجُوزُ أَحَدُ عَشَرَ .

وَأِنْ لَمْ يَشُقَّ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَأَقِيمَتَا جُمُعَتَانِ فَالْجُمُعَةُ هِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ اسْتَوْفَتَا جُمُعَةً (وَأَرْكَانُ الْخُطْبَةِ خَمْسَةٌ) الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ يَجِبُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْوَصِيَّةِ ، فَيَكْفِي أَطِيعُوا اللَّهَ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا . وَالْخَامِسُ الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ . وَشَرْطُهُمَا الطَّهَارَةُ وَالسَّتَارَةُ وَوُقُوعُهُمَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا ، وَالْقُعُودُ بَيْنَهُمَا ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ ، بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ أَرْبَعُونَ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ (وَسَنَّهُمَا) مِنْبَرٌ أَوْ مَوْضِعٌ عَالٍ ، وَأَنْ يُسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ ، وَإِذَا صَعَدَ ، وَيَجْلِسَ حَتَّى يُؤْذَنَ ، وَيَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ ، أَوْ عَصَا ، وَيُقْبَلَ عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِهِمَا . وَالْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَاقِقُونَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَأُطْمَأَنَّ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ فَيَنْوِي الْجُمُعَةَ خَلْفَهُ ،

(وَإِنْ لَمْ يَشُقَّ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَأَقِيمَتَا جُمُعَتَانِ فَالْجُمُعَةُ الصَّحِيحَةُ) هِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ اسْتَوْفَتَا جُمُعَةً) فَإِنْ يَثْبُتُ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ كَالْحَاصِلِ الْآنَ وَجِبَ الظُّهْرُ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ لِحَاجَةِ سَنَةِ الظُّهْرِ (وَأَرْكَانُ الْخُطْبَةِ خَمْسَةٌ) إجمالاً ثمانية تفصيلاً (الْحَمْدُ لِلَّهِ) أَيْ هَذِهِ الْمَادَّةُ وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ اللَّهِ (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَتَتَعَيَّنُ مَادَّةُ الصَّلَاةِ كَالْحَمْدِ وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ وَلَا يَتَعَيَّنُ اسْمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ يَصِحُّ بِلَفْظِ الرُّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَسْمَائِهِ (وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ) وَ (يَجِبُ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ (فِي كُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ) فَتَكُونُ سِتَّةً (وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَ) لَفْظُ (الصَّلَاةِ) أَيْ بِمَادَّتَيْهِمَا (وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْوَصِيَّةِ فَيَكْفِي أَطِيعُوا اللَّهَ) وَنَحْوَهُ وَلَا يَجِبُ تَرْتِيبُهَا بَلْ يَسُنُّ (وَ) سَابِعُ الْأَرْكَانِ (قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا) أَيْ الْخُطْبَتَيْنِ (وَ) ثَامِنُهَا (الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ) وَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ بِأَخْرَوِي وَلَوْ خَصَّ بِهِ الْحَاضِرُونَ كَفَى وَلَا يَخْصُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ وَلَوْ السُّلْطَانُ (وَشَرْطُهُمَا) أَيْ الْخُطْبَتَيْنِ (الطَّهَارَةُ) عَنِ الْحَدِيثَيْنِ (وَالسَّتَارَةُ) أَيْ سِتْرُ الْعُورَةِ فِي وَقْتِ الْخُطْبَتَيْنِ (وَوُقُوعُهُمَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ) وَ (قَبْلَ الصَّلَاةِ وَالْقِيَامِ فِيهِمَا) لِلْقَادِرِ (وَالْقُعُودُ بَيْنَهُمَا) إِنْ خُطِبَ قَائِمًا (وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ أَرْبَعُونَ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ) وَهَذَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَأَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ مِنْهُمْ فَالْشَّرْطُ سَمَاعُ تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ لِلْأَرْكَانِ بِالْقُوَّةِ بِحَيْثُ لَوْ أَنْفَسُوا لَسَمِعُوا ، وَبَشَرْتُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَتَانِ عَرَبِيَّتَيْنِ وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا وَيُنَ أَرْكَانُهُمَا وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ (وَسَنَّهُمَا مِنْبَرٌ) أَيْ كَوْنُهُمَا عَلَى مِنْبَرٍ (أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ وَأَنْ يُسَلَّمَ) الْخُطِيبُ عَلَى النَّاسِ (إِذَا دَخَلَ) الْمَسْجِدَ (وَإِذَا صَعَدَ) الْمَنْبَرَ وَوَصَلَ إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي يَجْلِسُ عَلَيْهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الرَّدُّ (وَ) سُنُّ أَنْ (يَجْلِسَ حَتَّى يُؤْذَنَ) وَيُفْرَغَ مِنْ أَذَانِهِ (وَ) سُنُّ أَنْ (يَتَعَمَّدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا) وَيَجْعَلَهَا فِي يَدِهِ الْيُسْرَى وَيُشْفِلُ الْيَمْنَى بِحَرْفِ الْمَنْبَرِ (وَ) سُنُّ أَنْ (يَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) بِوَجْهِهِ وَلَا يُولِيَهُمْ ظَهْرَهُ أَوْ جَنْبَهُ (فِي جَمِيعِهِمَا) أَيْ الْخُطْبَتَيْنِ (وَالْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ) مُسْتَقْلَتَانِ لَيْسَا بِدَلَاغَتِ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ (يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَاقِقُونَ) جَهَازًا أَوْ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ وَالْعَاشِيَةِ (وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَأُطْمَأَنَّ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ فَيَنْوِي الْجُمُعَةَ خَلْفَهُ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ نَسِيَ رَكْعَتَا فَيْتَدَارِكُ رَكْعَةً فَتَمَّ جُمُعَةً ،

فَإِذَا سَلَّمَ أَمَّ الظُّهْرَ (وَيَنْدُبُ) لِمُرِيدِهَا أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ الذَّهَابِ ، وَيَجُوزُ مِنَ الْفَجْرِ ، فَإِنْ عَجَزَ تَعَمَّمَ ، وَأَنْ يَتَنَظَّفَ بِسَوَاكٍ ، وَأَخَذَ ظُفْرَ وَشَعْرٍ ، وَقَطَعَ رَاحَتَهُ كَرِيمَةً وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، وَأَفْضَلَهَا الْبَيْضَ وَالْإِمَامُ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ فِي الزَّيْنَةِ ؛ وَيَكْرَهُ لِلرَّأَةِ إِذَا حَضَرَتِ الطُّبُّ وَفَاخِرُ الثِّيَابِ ، وَيَكْرَهُ ، وَأَفْضَلُهُ مِنَ الْفَجْرِ ، وَيَمْشِي بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، وَلَا يَرْكَبَ إِلَّا لِعُذْرٍ ، وَيَدْنُو مِنَ الْإِمَامِ ، وَيَشْتَغِلُ بِالذِّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ وَالصَّلَاةِ ، وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالتَّخَطَّى لَمْ يَكْرَهُ ؛ وَيَحْرُمُ أَنْ يَقِيمَ رَجُلًا وَيَجْلِسَ مَكَانَهُ . فَإِنْ قَامَ بِاخْتِيَارِهِ جَازٌ ، وَيَكْرَهُ أَنْ يُوْثِرَ غَيْرَهُ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، أَوْ بِالْقُرْبِ مِنَ الْإِمَامِ وَبِكُلِّ قُرْبَةٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يَأْخُذُ لَهُ مَوْضِعًا يَبْسُطُ شَيْئًا فِيهِ ، لَكِنْ لَغَيْرِهِ إِزَالَتُهُ وَالْجُلُوسُ مَكَانَهُ ؛ وَيَكْرَهُ الْكَلَامَ وَالصَّلَاةَ حَالَ الْخُطْبَةِ وَلَا يَحْرُمَانِ ، فَإِنْ دَخَلَ صَلَّى التَّحِيَّةَ فَقَطْ وَيَخْفِضُهَا ،

المأموم (فإذا سلم) الإمام ولم يدرك معه ركعة (أتم) المأموم (الظهر) ويندب لمريدها أن يغتسل عند الذهاب (إليها) (ويجوز من الفجر) فينوي سنة غسل الجمعة (فإن عجز) عن الغسل (تيمم) بدلا عنه لأن في غسلها عبادة ونظافة فإذا فاتته النظافة أتى بالعبادة (و) سن له (أن يتنظف بسواك وأخذ ظفر وشعر) يطلب تنحيته كمانه وإبط (و) (قطع راحته كريمة) كشوم وبصل (و) سن له أن (يتطيب ويلبس أحسن ثيابه وأفضلها البيض والإمام يزيد عليهم في الزينة) لكثرة النظر إليه (ويكره للرأفة إذا حضرت) الجمعة (الطيب وفاخر الثياب) لأن ذلك من دواعي الفتنة بها (و) يندب أن (يكر) أي يذهب إلى المسجد للجمعة في بكرة النهار وأوله (وأفضله) أي التكبير (من الفجر) لأنه أول اليوم لكن هذا لغير الإمام أما هو فيستحب في حقه أن يخرج في الوقت الذي تقام فيه الجمعة (و) يندب أن (يمشي) مريدا الجمعة إلى المسجد (بسكينة ووقار) لا بشدة سعي وخفة (ولا يركب) في ذهابه (إلا لعذر) كضعف أو بعد دار (و) يندب أن (يدنو) أي يقرب (من الإمام) ليسمع الخطبة (ويشغل بالذكر) في طريقه وقبل الصلاة (والتلاوة) للقرآن (والصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يتخطى) الداخل (رقاب الناس) فيكره التخطي لغير الإمام إذا كان لغير حاجة فإن كان لها لم يكره ولذلك قال المصنف (فإذا وجد فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي لم يكره) وقيد بعضهم بفرجة قريبة بينه وبينها صف أو صفان (فإن زاد فالكراهة باقية ، ويحرم أن يقيم رجلا) جالسا في مكان منه أي المسجد (ويجلس) هو فيه لأنه غاصب (فإن قام باختياره جاز) لغيره الجلوس فيه (ويكره أن يؤثر غيره بالصنف الأول أو بالقرب من الإمام وبكل قربة) فلا يقدم غيره على نفسه في الطاعات ، وأما فيما يرجع إلى النفس مثل الطعام وغيره فإيثار الغير بذلك فضيلة . قال تعالى : ويؤثرون على أنفسهم . (ويجوز أن يبعث من يأخذ له مَوْضِعًا يَبْسُطُ شَيْئًا فِيهِ) كسجادة ، ولا يجوز لغيره استعماله هذا الشيء (لكن لغيره إزالته والجلوس مكانه) بخلاف ما إذا حضر هو وفرش سجادته فليس لغيره إزالتها (ويكره الكلام والصلاة حال الخطبة ولا يحرم) كراهة الكلام لا تكون إلا بعد البدء في الخطبة ، وأما الصلاة فالمعتمد حرمة إنشائها من حين جلوس الإمام للخطبة للقاعد في المسجد (فإن دخل) الإمام جالس للخطبة أو يخطب (صلى التحية فقط ويخففها) يعني ركعتين تتأدى بهما التحية فلو كان في غير مسجد لا بد لي

وَيُنْدَبُ الْكَهْفُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا، وَيَكْثُرُ فِي يَوْمِهَا الدُّعَاءُ رَجَاءَ سَاعَةِ
الْإِجَابَةِ، وَهِيَ مَا بَيْنَ جُلُوسِ الْأَمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ إِلَى فَرَغِ الصَّلَاةِ.

باب صلاة العيدين

هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ، وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيُنْدَبُ مِنْ ارْتِفَاعِهَا قَدْرَ رُمُحٍ إِلَى
الزَّوَالِ، وَفَعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ إِنْ اتَّسَعَ؛ فَإِنْ ضَاقَ فَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَأْكُلَ فِي الْأَضْحَى
حَتَّى يَصِلَ، وَيَأْكُلَ فِي الْفَطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَرَاتٍ وَتَرًا وَيَقْتَسِلَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ، وَيَجُوزُ مِنْ نِصْفِ
الَّيْلِ، وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَيُنْدَبُ حُضُورُ الصَّبِيَّانِ بِزِيَّتِهِمْ، وَمَنْ لَا تُشْتَهَى مِنَ النِّسَاءِ بِغَيْرِ
طِيبٍ وَلَا زِينَةٍ، وَيُكْرَهُ لِمُشْتَهَاةٍ وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَاشِيًا، وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ، وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ إِلَى
وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَيُنَادِي لَهَا وَلِلْكَسُوفِ وَالْأُسْتِسْقَاءِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ، يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ
الْأُسْتِفْتَاكِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ خَمْسًا غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ، يَرْفَعُ فِيهَا
الْيَدَيْنِ، وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُنَّ وَيَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ أَوْ زَادَ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ لِلْسُّهُوِّ،

(وَيُنْدَبُ الْكَهْفُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا، وَيَكْثُرُ فِي يَوْمِهَا الدُّعَاءُ رَجَاءَ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ)
لأنه ورد أن يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد يسأل الله شيئاً إلا أعطاه (وهي) أي ساعة الإجابة (ما بين جلوس
الإمام على المنبر إلى فراغ الصلاة) يعني هي منحصرة في ذلك لا تخرج عنه وإلا فهي قليلة.

باب صلاة العيدين:

الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى وَ (هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ) الْإِلْحَاجُ بِمَعْنَى فَيُصَلِّيهِمَا فَرَادَى (وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ
الشَّمْسِ، وَيُنْدَبُ مِنْ ارْتِفَاعِهَا قَدْرَ رُمُحٍ إِلَى الزَّوَالِ وَفَعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ) مِنْ بَحْلِهَا فِي غَيْرِهِ (إِنْ اتَّسَعَ؛ فَإِنْ ضَاقَ
فَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَأْكُلَ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يَصِلَ وَ) أَنْ (يَأْكُلَ فِي الْفَطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَرَاتٍ وَتَرًا
وَيَقْتَسِلَ بَعْدَ الْفَجْرِ) لِازِيَةِ (وَأَنْ لَمْ يَصِلْ، وَيَجُوزُ) الْفَسْلُ (مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ وَ) يَنْدَبُ أَنْ (يَتَطَيَّبَ) أَنْ
لَمْ يَكُنْ عَحْرَمًا وَلَا مُحَدَّةً (وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَيْضًا لِأَنَّهُ يَوْمُ زِينَةٍ (وَيُنْدَبُ حُضُورُ الصَّبِيَّانِ بِزِيَّتِهِمْ)
لِتَعَوُّدُوا الْخَيْرَ (وَ) حُضُورَ (مَنْ لَا تُشْتَهَى مِنَ النِّسَاءِ) لِكِبَرٍ أَوْ دِمَامَةٍ لَكِنْ تَحْضُرُ (بِغَيْرِ طِيبٍ وَلَا زِينَةٍ)
مِنْ ثِيَابٍ وَغَيْرِهَا (وَيُكْرَهُ لِمُشْتَهَاةٍ) مُطْلَقًا بِزِينَةٍ وَغَيْرِهَا (وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَاشِيًا) لَا رَاكِبًا (وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ
طَرِيقِهِ) الَّذِي أَتَى مِنْهُ (وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ) عَنْ الْحُضُورِ (إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ وَ) يَسُنُّ أَنْ (يُنَادِيَ لَهَا وَلِلْكَسُوفِ
(وَالْأُسْتِسْقَاءِ) فَيَقَالُ (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْأُسْتِفْتَاكِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ)
غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ (وَ) فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ خَمْسًا غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ يَرْفَعُ فِيهَا (أَيُّ تِلْكَ التَّكْبِيرَاتِ) (الْيَدَيْنِ
وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُنَّ) بَأَن يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ (وَيَضَعُ
الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى) يَشْفُفُ (وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ أَوْ زَادَ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ لِلْسُّهُوِّ) وَلَكِنْ يَحْذَرُ مِنْ وَفْعِ يَدَيْهِ
مُتَّكِرًا لِأَنَّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ.

وَلَوْ نَسِيَهُ وَشَرَعَ فِي التَّعَوُّذَاتِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى قَ وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ ، وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ بِسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالْفَاشِيَةِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ، وَيَفْتَحُ الْأُولَى نَذْبًا بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ ؛ وَلَوْ خَطَبَ قَاعِدًا جَازَ ، وَالتَّكْبِيرُ مُرْسَلٌ وَمَقِيدٌ ، فَالْمُرْسَلُ وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِحَالٍ ، بَلْ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ ، يَسُنُّ فِي الْعِيدَيْنِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِيَلْتَمِسَ الْعِيدَيْنِ إِلَى أَنْ يَحْرُمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ، وَالْمَقِيدُ هُوَ مَا يُؤْتَى بِهِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ يَسُنُّ فِي النَّحْرِ فَقَطْ مِنْ صَلَاةِ ظَهْرِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ صَبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ رَابِعُ الْعِيدِ ، يُكَبِّرُ خَلْفَ الْفَرَائِضِ الْمُؤَدَّاةِ ، وَالْمَقْضِيَةِ مِنَ الْمُدَّةِ وَقَبْلَهَا وَالْمَنْدُورَةِ وَالْجَنَازَةِ وَالنَّوَافِلِ ، وَلَوْ قَضَى فَوَائِتَ الْمُدَّةِ بَعْدَهَا لَمْ يَكَبِّرْ ، وَصِيغَتُهُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ؛ فَإِنْ زَادَ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ فَحَسَنٌ ، وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَوْ رَأَى فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ شَيْئًا مِنَ الْأَنْعَامِ فَلْيُكَبِّرْ .

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَيَنْدُبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ فِي الْجَامِعِ ، وَيَحْضُرُهَا مَنْ لَا هَيْئَةَ لَهَا مِنَ النِّسَاءِ ،

(وَلَوْ نَسِيَهُ وَشَرَعَ فِي التَّعَوُّذَاتِ) وَكَذَا لَوْ تَعَمَّدَ (وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى قَ وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ ، وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ) بِ (بِسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَ) هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ (الْفَاشِيَةِ) جَهْرًا فِي الْجَمِيعِ (ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَهَا) أَيْ الصَّلَاةِ (خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ) فِي الْأَرْكَانِ لَا فِي الشَّرُوطِ (وَيَفْتَحُ الْأُولَى بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ) وَهَذِهِ التَّكْبِيرَاتُ مُقَدِّمَاتٌ لِلْخُطْبَةِ لَا مِنْهَا (وَلَوْ خَطَبَ قَاعِدًا جَازَ) لِأَنَّهَا نَفْلٌ وَهُوَ يَجُوزُ قَاعِدًا (وَالتَّكْبِيرُ) الْمُسْنُونُ فِي الْعِيدَيْنِ قِسْمَانِ (مُرْسَلٌ وَمَقِيدٌ ؛ فَالْمُرْسَلُ وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِحَالٍ) لَا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَلَا غَيْرَهَا (بَلْ) يَسُنُّ (فِي الْمَسَاجِدِ وَالْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ) وَ (يَسُنُّ فِي الْعِيدَيْنِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِيَلْتَمِسَ الْعِيدَيْنِ إِلَى أَنْ يَحْرُمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ) وَيَسُنُّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِهِ إِظْهَارًا لَشُعَارِ الْعِيدِ (وَالْمَقِيدُ هُوَ مَا يُؤْتَى بِهِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ) الْفَرَائِضِ وَغَيْرَهَا (يَسُنُّ فِي النَّحْرِ فَقَطْ مِنْ صَلَاةِ ظَهْرِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ صَبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ رَابِعُ الْعِيدِ يُكَبِّرُ خَلْفَ الْفَرَائِضِ الْمُؤَدَّاةِ وَالْمَقْضِيَةِ مِنَ الْمُدَّةِ) الْمَذْكُورَةُ الَّتِي هِيَ مِنْ صَلَاةِ ظَهْرِ النَّحْرِ (وَقَبْلَهَا) مِنَ الْأَيَّامِ (وَالْمَنْدُورَةِ وَالْجَنَازَةِ وَالنَّوَافِلِ) وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَنَّهَا مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ صَبْحِ آخِرِ التَّشْرِيقِ هُوَ فِي الْحَاجِ ؛ وَأَمَّا غَيْرُهُ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَكَبِّرُ مِنْ صَبْحِ عُرْفَةِ إِلَى عَصْرِ آخِرِ يَوْمٍ مِنَ التَّشْرِيقِ (وَلَوْ قَضَى فَوَائِتَ الْمُدَّةِ جَدًّا لَمْ يَكَبِّرْ) لِأَنَّ التَّكْبِيرَ مِنْ شُعَارِ الْأَيَّامِ (وَصِيغَتُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، فَإِنْ زَادَ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ فَحَسَنٌ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا إِلَى آخِرِهِ) وَهِيَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدُهُ وَأَعَزَّ جُنْدُهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَدَعَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ (وَلَوْ رَأَى فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ شَيْئًا مِنَ الْأَنْعَامِ) كَالْبَلِّ وَبَقَرٍ (فَلْيُكَبِّرْ) اللَّهُ بِقَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ .

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

(هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) لِكُسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ (وَيَنْدُبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ فِي الْجَامِعِ) مَسْجِدًا أَوْ غَيْرَهُ (وَيَحْضُرُهَا مَنْ لَا هَيْئَةَ لَهَا مِنَ النِّسَاءِ) كَهَرْمَةٍ ، وَأَمَّا ذَوَاتُ الْهَيْئَاتِ فَيَفْعَلْنَهَا فِي بَيْوتِهِنَّ .

وَهِيَ رَكْعَتَانِ ، وَأَقْلَاهَا أَنْ يُحْرِمَ فَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطْمِئِنُّ ثُمَّ يَسْجُدُ
سَجْدَتَيْنِ ، فَهَذِهِ رَكْعَةٌ فِيهَا قِيَامَانِ وَقَرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ ؛ وَلَا يَحُوزُ زِيَادَةُ قِيَامٍ
وَرُكُوعٍ لِمَادَى الْكُسُوفِ ، وَلَا يَحُوزُ النِّقْصُ لِنَجْلِيَّةٍ ، وَأَكْمَاهَا أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَالْتَعَاُذِ وَالْفَاتِحَةَ ،
الْبَقْرَةَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، وَآلَ عِمْرَانَ فِي الثَّانِي ، وَالنِّسَاءَ فِي الثَّلَاثِ ، وَالْمَائِدَةَ فِي الرَّابِعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،
وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ بِقَدْرِ مِائَةِ آيَةٍ مِنَ الْبَقْرَةِ وَفِي الثَّانِي بِقَدْرِ ثَمَانِينَ ، وَفِي الثَّلَاثِ بِقَدْرِ سَبْعِينَ ،
وَفِي الرَّابِعِ بِقَدْرِ خَمْسِينَ ، وَبَاقِيهَا كَغَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى
تَجْلِيَ الْجَمِيعُ أَوْ غَابَتْ كَاسِفَةٌ أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ لَمْ يُصَلِّ ، وَلَوْ أَحْرَمَ فَتَجَلَّتْ أَوْ غَابَتْ
كَاسِفَةً أَمَّهَا .

بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ

هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ ، فَإِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ أَوْ انْقَطَعَتِ الْمِيَاهُ أَوْ قَلَّتْ وَعَظَّ الْإِمَامُ
النَّاسَ ، وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ ،

(وهي ركعتان وأقلها) أي أقل صلاتها (أن يحرم) بهما (فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع) ثم
يرفع (فيطمئن ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة فيها قِيَامَانِ وَقَرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ) وهذه الصفة
أقل الكمال فلا ينافي أن الأقل أن تصلي ركعتين كسنة الظاهر (ولا يحوز زيادة قِيَامٍ وَرُكُوعٍ لِمَادَى الْكُسُوفِ ،
وَلَا يَحُوزُ النِّقْصُ) عن هذه الكيفية بعد نيتها (لنجلية) أي انجلاء (وأكمها أن يقرأ بعد الافتتاح والتعوذ والفاتحة
البقرة في التيام الأول وآل عمران في الثاني والنساء في الثالث والمائدة في الرابع أو) يقرأ (نحو ذلك) من القرآن
مراعيًا هذا المقدار في الركعات (ويسبغ في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين وفي
الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين وبقاياها) أي باقي هذه الصلاة من التشهد وغيره (كغيرها من
الصَّلَوَاتِ) فلا يطيله (ثم يخطب خطبتين كالجمعة) أي كخطبة الجمعة في أركانها وشروطها وإن كانت خطبة الجمعة
مقدمة وهذه مؤخرة (فإن لم يصل) صلاة الكسوف (حتى تجلي الجميع) أي انجلي جميع قرص الشمس وجميع
قرص القمر (أو غابت) الشمس (كاسفة أو حتى طلعت الشمس) في خسوف القمر (و) الحال أن (القمر خاسف
لم يصل) في جميع ذلك ، فلو انجلي بعض القرص أو سترهما سحاب أو طلع الفجر والقمر مخسوف لم تفت الصلاة (ولو
أحرم) صلاة الكسوف (فتجأت) الشمس : أي انجلي جميع قرصها (أو غابت كاسفة أَمَّهَا) لأنه أحرم بها جميعها .

بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ

هي لفظة طلب السقيا أشهر من أن تكون من الله أو من عباده ، وشرعا سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم (هي)
أي صلاة الاستسقاء (سنة مؤكدة ، ويندب لها الجماعة ، فإذا أجْدَبَتِ الْأَرْضُ) أي لم يخرج نباتها لعدم الماء
(أو انقطعت المياه) فعطش الناس (أو قلت) فلم تكف الحاجة أو ملحت (وعظ الإمام الناس وأمرهم بالتوبة)
وتأكد التوبة بأمره وإن كانت واجبة في نفسها .

وَالصَّدَقَةُ ، وَمُصَالَحَةُ الْأَعْدَاءِ ، وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ فِي الرَّابِعِ إِلَى الصَّحَرَاءِ صِيَامًا فِي ثِيَابِ بَذْلَةٍ ، وَيَخْرُجُ غَيْرُ ذَوَاتِ الْهَيْئَةِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَهَائِمِ وَالشُّيُوخِ وَالْعَجَازِ وَالْأَطْفَالِ وَالصِّغَارِ وَالصُّلَحَاءِ وَأَقَارِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَسْتَبِقُونَ بِهِمْ وَيَذْكُرُ كُلٌّ فِي نَفْسِهِ صَالِحَ عَمَلِهِ وَيَسْتَشْفَعُ بِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يَمْنَعُوا لَكِنْ لَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ كَالْعِيدِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْعِيدِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَفْتَحُهُمَا بِالْأَسْتِغْفَارِ بِدَلِّ التَّكْبِيرِ ، وَيَكْثُرُ فِيهِمَا مِنَ الْأَسْتِغْفَارِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالِدُعَاءِ ، وَمَنْ : أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا الْآيَةَ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ وَيَحُولُ رِدَاءَهُ وَيَفْعَلُ النَّاسُ كَذَلِكَ وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا ؛ فَإِنْ صَلَّوْا وَلَمْ يَسْقُوا أَعَادَوْهَا ، وَإِنْ تَأَهَّبُوا فَسَقُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ ، صَلَّوْا شُكْرًا وَسَلَّوْا الزِّيَادَةَ ، وَيَنْدُبُ لِأَهْلِ الْخُصْبِ أَنْ يَدْعُوا لِأَهْلِ الْجَدْبِ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَكْشِفَ بَعْضُ بَدَنِهِ لِيُصِيبَهُ أَوَّلُ مَطَرٍ يَقَعُ فِي السَّنَةِ ، وَيُسَبِّحُ لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ ، وَإِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ وَخَشِيَ ضَرَرَهُ دَعَا بِرَفْعِهِ بِمَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا إِلَى آخِرِهِ ،

(و) أَمْرُهُمْ بِ(الصَّدَقَةِ) فَتَصِيرُ وَاجِبَةً بِأَمْرِهِ عَلَى الْمُقْتَدِرِ فَإِذَا أُمِرَ بِمَطْلُوقِ الصَّدَقَةِ وَجِبَ أَقْلُ مَا يَتِمُّوْلُ (و) بِ(مُصَالَحَةِ الْأَعْدَاءِ) إِذَا كَانَتْ الْعِدَاوَةُ لِنَبِيِّ اللَّهِ (و) : (صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ يَخْرُجُونَ فِي الرَّابِعِ إِلَى الصَّحَرَاءِ صِيَامًا) فَتَكُونُ مَدَّةُ الصُّوْمِ أَرْبَعَةً وَيَجِبُ التَّابِعُ وَتَبْيِيتُ النِّيَّةِ وَ(فِي ثِيَابِ بَذْلَةٍ) أَيْ مَا تَلْبَسُ فِي الْخِدْمَةِ وَالْمِهْنَةِ (وَيَخْرُجُ غَيْرُ ذَوَاتِ الْهَيْئَةِ مِنَ النِّسَاءِ) وَغَيْرِ الشُّوَابِ ، فَالشُّوَابُ مِنَ النِّسَاءِ لَا يَخْرُجْنَ كُنَّ ذَوَاتِ هَيْئَةٍ أَمْ لَا وَغَيْرُهُنَّ يَخْرُجْنَ إِنْ كُنَّ مُتَبَلِّلَاتٍ (وَالْبَهَائِمُ وَالشُّيُوخُ وَالْعَجَازُ) غَيْرُ ذَوَاتِ الْهَيْئَةِ وَهُوَ مُكَرَّرٌ (و) مَعَهُمُ (الْأَطْفَالُ) الرُّضْعُ (وَالصِّغَارُ) غَيْرُ الْأَطْفَالِ (وَالصُّلَحَاءُ وَأَقَارِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَسْتَبِقُونَ بِهِمْ) أَيْ يَسْتَشْفَعُونَ بِأَقَارِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا فَعَلَ عِمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالسَّاسِ (وَيَذْكُرُ كُلٌّ فِي نَفْسِهِ صَالِحَ عَمَلِهِ وَيَسْتَشْفَعُ بِهِ) أَيْ يَسْتَشْفَعُ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ الْقَوْمِ بِعَمَلِهِ الصَّالِحِ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ النَّارِ حِينَ انْطَبَقَ عَلَيْهِمْ (وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يَمْنَعُوا لَكِنْ لَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا) فِي مُصَلَّاتِنَا (وَهِيَ رَكْعَتَانِ كَالْعِيدِ) فِي التَّكْبِيرِ وَالْجَهْرِ (ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْعِيدِ إِلَّا أَنَّهُ يَفْتَحُهُمَا بِالْأَسْتِغْفَارِ بِدَلِّ التَّكْبِيرِ وَيَكْثُرُ فِيهِمَا مِنَ الْأَسْتِغْفَارِ وَ) يَكْثُرُ مِنَ (الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالِدُعَاءِ وَمِنْ) قِرَاءَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى (أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا الْآيَةَ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ) مِنْ نَحْوِ ثَلَاثِهَا (وَيَحُولُ) الْإِمَامُ (رِدَاءَهُ وَيَفْعَلُ النَّاسُ كَذَلِكَ) بِأَنْ يَجْعَلَ الْيَمِينَ يَسَارًا وَبِالْعَكْسِ ، وَيَسْنُ التَّنَكُّيسَ بِأَنْ يَجْعَلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ (وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا) وَيَرْفَعُ الْحَاضِرُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الدُّعَاءِ (فَإِنْ صَلَّوْا وَلَمْ يَسْقُوا أَعَادَوْهَا وَإِنْ تَأَهَّبُوا فَسَقُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ صَلَّوْا) صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ وَخُطِبَ لَهُمْ (شُكْرًا) اللَّهُ (وَسَأَلُوا الزِّيَادَةَ) إِنْ أَحْتَاجُوا إِلَيْهَا (وَيَنْدُبُ لِأَهْلِ الْخُصْبِ) أَيْ الْخَيْرِ (أَنْ يَدْعُوا لِأَهْلِ الْجَدْبِ) وَالْمَحْطُ (خَلْفَ الصَّلَوَاتِ) وَهَذَا تَحْصُلُ بِهِ سُنَّةُ الْإِسْتِسْقَاءِ كَمَا تَحْصُلُ بِالدُّعَاءِ مُطْلَقًا ، وَأَكُلُّ الْإِسْتِسْقَاءِ مَا هُوَ بِالصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ ثُمَّ يَلِيهِ الدُّعَاءُ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ (وَيَنْدُبُ أَنْ يَكْشِفَ بَعْضَ بَدَنِهِ) غَيْرَ عَوْرَتِهِ (لِيُصِيبَهُ أَوَّلُ مَطَرٍ يَقَعُ فِي السَّنَةِ وَ) يَسْنُ أَنْ (يُسَبِّحَ لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ) فَيَقُولُ عِنْدَ الرَّعْدِ : سُبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرَّعْدَ بِحَمْدِهِ . وَعِنْدَ الْبَرْقِ : سُبْحَانَ مَنْ يَرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا (وَإِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ وَخَشِيَ ضَرَرَهُ دَعَا بِرَفْعِهِ) بِأَيِّ دُعَاءٍ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ (بِمَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ) وَهُوَ (اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا إِلَى آخِرِهِ) وَهُوَ اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ وَالْأَكَامِ وَبَطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَثَابِ الشَّجَرِ .

كتاب الجنائز

يَنْدُبُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُكْثَرَ ذِكْرُ الْمَوْتِ ، وَالْمَرِيضِ أَكْثَرُ ، وَيَسْتَعْدَلُ بِالتَّوْبَةِ ، وَيَعُودُ الْمَرِيضَ وَلَوْ مِنْ رَمَدٍ ، وَيَعْمُ بِهَا الْعَدُوَّ وَالصَّدِيقَ ، فَإِنْ كَانَ ذَمِيًّا فَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ قَرَابَةٌ أَوْ جَوَارٌ نَذِبَتْ عِيَادَتُهُ وَإِلَّا أُيِّحَتْ . وَيُكْرَهُ إطالة القعود عنده ، وتندبُ غيًّا إِلَّا لِأَقَارِبِهِ وَنَحْوِهِمْ مَنْ يَأْتِي أَوْ يَتَبَرَّكُ بِهِ فَكُلُّ وَقْتٍ مَا لَمْ يَنْتَهِ ، فَإِنْ تَلَمَّعَ فِي حَيَاتِهِ دَعَا لَهُ وَأَنْصَرَفَ ، وَإِلَّا رَغِبَ فِي التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ ، وَإِنْ رَأَاهُ مِنْزُولًا بِهِ أَطْمَعَهُ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ وَوَجَّهَهُ إِلَى الْقَبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلِأَيْسَرٍ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَقَفَاهُ ، وَلَقَنَهُ قَوْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِيَسْمَعَهَا فِيَقُولَهَا بِلَا إِنْجَاحٍ وَلَا يَقُلْ قُلْ ، فَإِذَا قَالَهَا تَرَكَ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِغَيْرِهَا ، وَأَنْتَ يَكُونُ الْمَلَقْنُ غَيْرَ مَتَمِّ بَارِثٍ وَعَدَاوَةٍ ، فَإِذَا مَاتَ نَذِبَ لِأَرْفَقِ مَحَارِمِهِ تَغْمِيزُهُ ، وَشِدَّةُ لَحْيِهِ ، وَتَلْيِينُ مَفَاضِلِهِ ، وَنَزْعُ ثِيَابِهِ ثُمَّ يُسْتَرُّ بِثَوْبٍ خَفِيفٍ وَيُجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ وَيُبَادِرُ إِلَى قَضَاءِ دِينِهِ أَوْ إِبْرَآنِهِ مِنْهُ ،

كتاب الجنائز

(يندب لكل أحد أن يكثر ذكر الموت والمريض أكثَرُ ويستعدله) أى للموت (بالتوبة) فوراً (و) يسن أن يعود المريض ولو من رمَدٍ (أى وجع عين) ويعم بها (أى بالعيادة) العدو والصديق ، فإن كان (المريض) ذمياً ، فإن اقترن به قرابة أو جوار (أى مجاورة فى السكن) نذبت عيادته وإلا أُيِّحت (أى لاثواب فيها) ويكره إطالة القعود عنده (أى المريض فينبغى تخفيف المسك عنده) وتندب (الزيارة) غيًّا (أى وقتاً بعد وقت) إلا لأقاربه ونحوهم من ينس (بهم من الأصدقاء) (أو يتبرك به) من أهل الصلاح (فـ) حتى (كل وقت) تندب الزيارة (ما لم ينته) المريض عن الزيارة كل وقت أو تعلم كبراهته (فإن طمع) الزائر (فى حياته) أى المريض (دعا له) وانصرف (وإلا) أى إن لم يطمع بأن رأى فيه مخايل الموت (رغبه فى التوبة و) فى (الوصية) بأن يقول له عليك بالتوبة فإنها سبب للشفاء وعليك بالوصية فإنها تطيل العمر (وإن رآه منزولاً به) أى حل به الموت (أطمعته فى رحمة الله) أى ذكر له من سعة كرمه ما يطمعه فى رحمة (ووجهه إلى القبلة على جنبه الأيمن ، فإن تعذر فالأيسر ، فإن تعذر فـ) على (قفاه) ووجهه وأخصاه إلى القبلة (ولقنه) أى ذكر عنده (قول لا إله إلا الله ليسمعها) فيقولها بلا إنجاح ولا يقل قُلْ (بل يكتفى بذكرها عنده) (فإذا قَالَهَا تَرَكَ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِغَيْرِهَا) فتعاد حتى يقولها ليسكون آخر كلامه لا إله إلا الله (و) يندب (أن يكون الملقن له غير متهم بآث وعداوة) لئلا يتأذى المريض من تلقيه (فإذا مات نذب لأرفق محارمه تغميظه وشده لحيه) بصابة لئلا يبقى فيه مقتوحاً (و) نذب له (تليين مفاصله) برفق بأن يرد ساعده إلى عضده وساقه إلى فخذه ونخذه إلى بطنه تسهيلاً لفصله وتكفينه (و) نذب (نزع ثيابه) التى مات فيها (ثم يستر بثوب خفيف و) أن (يجعل على بطنه شئ ثَقِيلٌ) من أنواع الحديد (و) أن (يبادر إلى قضاء دينه) إن تيسر (أو إبرأه منه) إن لم تيسر بأن يطلب من صاحبه الإبراء .

وَتَنْفِيزُ وَصِيَّتِهِ وَتَجْهِيْزُهُ ، فَإِذَا مَاتَ بِفَأْتَةٍ تَرَكَ لِيَتَقَنَّ مَوْتَهُ ، وَغُسْلُهُ وَتَكْفِيْنُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ
فُرُوضُ كَفَايَةٍ .

(فَصْلٌ) ثُمَّ يُغْسَلُ فَإِذَا كَانَ رَجُلًا فَالْأُولَى بِغُسْلِهِ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ الْإِبْنُ ، ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ،
ثُمَّ ابْنُهُ عَلَى تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ ، ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَقَارِبُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجَةُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ الْمُحَارِمُ ، وَإِنْ
كَانَ امْرَأَةً غَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقَارِبُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجُ ، ثُمَّ الرِّجَالُ الْمُحَارِمُ ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَأَقَارِبُهُ
الْكُفَرَاءُ أَحَقُّ ، وَيَنْدُبُ كَوْنُ الْغَاسِلِ أَمِينًا وَيَسْتَرُ الْبَيْتَ فِي الْغُسْلِ ، وَلَا يَحْضُرُ سِوَى الْغَاسِلِ وَمَعِينِهِ ،
وَيَنْخَرُ مِنْ أَوَّلِ غُسْلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَالْأُولَى تَحْتَ سَتْفٍ وَبِمَاءٍ بَارِدٍ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ؛ وَيَحْرَمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ وَمَسَا
إِلَّا بِخُرْقَةٍ ؛ وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهَا وَلَا يَمْسُ إِلَّا بِخُرْقَةٍ وَيَخْرُجُ مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْقَضَلَاتِ
وَيَسْتَنْجِيهِ وَيَوْضِئُهُ وَيَنْوِي غُسْلَهُ ، وَيَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ وَجَسَدَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا يَتَعَهَّدُ كُلَّ مَرَّةٍ إِسْرَارَ
الْيَدِ عَلَى الْبَطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْظِفْ زَادَ وَتَرًا ، وَيَحْمِلُ فِي الْمَاءِ قَلِيلَ كَافُورٍ ، وَفِي الْأَخْيَرَةِ اسْتِسْقَاءٌ ؛ وَوَاجِبُ
تَعْمِيمِ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ ؛ ثُمَّ يُلْشَفُ بِثَوْبٍ ؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ كَفَّاهُ غُسْلُ الْمَحَلِّ .

(و) يَنْدُبُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى (تَنْفِيزِ وَصِيَّتِهِ وَ) الْمُبَادَرَةُ إِلَى (تَجْهِيْزِهِ ، فَإِنْ مَاتَ بِفَأْتَةٍ تَرَكَ لِيَتَقَنَّ مَوْتَهُ) بِتَغْيِيرِ رَأْيِهِ
وَنَحْوِهَا (وَغُسْلُهُ وَتَكْفِيْنُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ فُرُوضُ كَفَايَةٍ) أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ فُرُوضُ كَفَايَةٍ .

(فَصْلٌ : ثُمَّ يُغْسَلُ) بِمَدِّ تَمَقُّقِ مَوْتِهِ (فَإِذَا كَانَ) الْبَيْتَ (رَجُلًا فَالْأُولَى بِغُسْلِهِ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ) أَيُّ الْأَبِ
(ثُمَّ الْإِبْنُ) ثُمَّ ابْنُهُ (ثُمَّ الْأَخُ) الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبُ ثُمَّ ابْنُهُ أَيْ الْأَخُ (ثُمَّ الْعَمُّ) الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبُ (ثُمَّ ابْنُهُ عَلَى تَرْتِيبِ
الْعَصَبَاتِ) فِي بَابِ الْإِوْثِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَصَبَةٌ مِنَ النِّسْبِ قَدِمَ الْعَتَقُ (ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَقَارِبُ) مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ (ثُمَّ
الْأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجَةُ ثُمَّ النِّسَاءُ الْمُحَارِمُ) فَتَقْدِمُ الزَّوْجَةُ عَلَى الْأُمِّ مِثْلًا (وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً غَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقَارِبُ) مِنْ
مَحَارِمِهَا . فَإِنْ اجْتَمَعَ امْرَأَتَانِ كُلُّ مِنْهُمَا ذَاتُ مَحْرَمٍ فَأُولَاهُمِنْ مَنْ هِيَ فِي مَحَلِّ الْعَصَبَةِ (ثُمَّ) النِّسَاءُ (الْأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجُ
ثُمَّ الرِّجَالُ الْمُحَارِمُ ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَأَقَارِبُهُ الْكُفَرَاءُ أَحَقُّ) بِغُسْلِهِ (وَيَنْدُبُ كَوْنُ الْغَاسِلِ أَمِينًا) فَإِنْ رَأَى خَيْرًا مِنْ ذِكْرِهِ
وَأَنْ رَأَى غَيْرَهُ كَفَّ عَنْ ذِكْرِهِ (وَيَسْتَرُ الْبَيْتَ فِي الْغُسْلِ) فَيَجِبُ سِتْرُ عَوْرَتِهِ (وَلَا يَحْضُرُ سِوَى الْغَاسِلِ وَمَعِينِهِ)
وَيَدْخُلُ الْوَلَى مَعَهَا (وَيَنْخَرُ مِنْ أَوَّلِ غُسْلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَالْأُولَى) كَوْنُ الْغُسْلِ (تَحْتَ سَتْفٍ) وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ
فِي قَبْصٍ وَيَدْخُلَ الْغَاسِلُ يَدَهُ مِنْ كَتِفِهِ (و) الْأُولَى كَوْنُ الْغُسْلِ (بِمَاءٍ بَارِدٍ إِلَّا لِلْحَاجَةِ) كِبَرُ شَدِيدٍ وَوَسْخٌ لَا يَزُولُ
إِلَّا بِالْمَسْحِ (وَيَحْرَمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ وَمَسَا إِلَّا بِخُرْقَةٍ ، وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهَا) أَيْ الْهَوْرَةَ (وَلَا يَمْسُ) أَيْ
الغَيْرَ (إِلَّا بِخُرْقَةٍ) وَيُحَرِّصُ يَكْرَهُ (و) يَنْدُبُ أَنْ (يَخْرُجَ) الْغَاسِلُ (مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْقَضَلَاتِ) بِأَنْ يَتَكَيَّ عَلَى بَطْنِهِ
قَلِيلًا لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ (وَيَسْتَنْجِيهِ وَيَوْضِئُهُ) كَوَضُوءِ الْحَيِّ وَيَعْمِلُ رَأْيَهُ عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ (و) يَنْدُبُ أَنْ
(يَنْوِي) الْغَاسِلُ (غُسْلَهُ وَيَغْسِلَ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ وَجَسَدَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا يَتَعَهَّدُ كُلَّ مَرَّةٍ إِسْرَارَ الْبَطْنِ) فَإِنْ
لَمْ يَنْظِفْ (زَادَ وَتَرًا) وَلَوْ حَصَلَتْ النِّظَافَةُ بِالشَّعْخِ مِنْ الْوَرِّ (و) مِنْ أَنْ (يَحْمِلَ) فِي الْمَاءِ قَلِيلَ كَافُورٍ وَفِي الْأَخْيَرَةِ
أَكْدُ (وَالْقَلِيلُ مَا لَا يَسْلُبُ الْمَاءَ الطَّهَوْرِيَّةَ) وَوَاجِبُهُ تَعْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ (إِنْ لَمْ تَكُنْ نَجَاسَةٌ عِلِّيَّةٌ ، فَإِنْ كَانَتْ وَجِبَ
زَوَالُهَا) (ثُمَّ) يَسْتَعْتَبُ أَنْ (يَلْشَفَ) بِثَوْبٍ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ كَفَّاهُ غُسْلُ الْمَحَلِّ (الَّذِي اتَّصَلَتْ بِهِ النِّجَاسَةُ .
(نَصْل)

(فصل) ثم يكفن فان كان رجلاً ندب له ثلاث لفائف بيض مفصلة كل واحدة تستر كل البدن لا قميص فيها ولا عمامة، فان زاد عليها قميصاً وعمامة جاز، ويحرم الحرير، والبرأة إزار وخمار وقميص ولفافتان سابغتان، ويكره لها حرير ومزعفر وممصفر، والواجب في الرجل والمرأة ما يستر العورة، ويبخر الكفن ويذر عليه الحنوط والكافور، ويجعل قطناً يحنوط على منافذه ومواضع السجود، ولو طيب جميع بدنه فحسن، فان مات محرماً حرم الطيب والمخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة، ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً، إلا أن يقطع بحله أو من أثر أهل الخير.

(فصل) ثم يصلى عليه، ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل، فان لم يوجد غيرهن لمهن، ويسقط الفرض بهن، وتندب فيها الجماعة وتكره في المقبرة، وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالفيل من أقاربه إلا النساء فلا حق لهن، ويقدم الولي على السلطان، والأسن على الأقفه وغيره، فان استؤوا في السن رتبوا كباقي الصلاة،

(فصل) في بيان الكفن (ثم يكفن، فان كان رجلاً ندب له ثلاث لفائف بيض مفصلة كل واحدة تستر كل البدن لا قميص فيها ولا عمامة، فان زاد عليها قميصاً وعمامة جاز؛ ويحرم الحرير) على الرجل (و) يندب (للرأة إزار) هو كالمهفة (وخمار) هو ما ينطى الرأس (وقميص) هو ما فتح أعلاه وأدخل في الرأس (ولفافتان سابغتان ويكره لها حرير) لأنه وان حاز لها لبسه حية ففيه تنال وهو مكروه (و) ثوب (مزعفر) مصبوغ بالزعفران (وممصفر) مصبوغ بالمصفر (والواجب في الرجل والمرأة ما يستر العورة) فيختلف بالكورة والأنثة لا بالرق والحرية فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا وجهها وكفيها حرة كانت أو أمة، وفي الرجل ما يستر ما بين سترته وركبته، والمعتمد أن أقله ثوب يستر البشرة في جميع البدن إلا الرأس المحرم ووجه المحرمة وفاء بحق الميت فلا يكفي طين وحناء (ويبخر الكفن ويذر عليه الحنوط) وهو طيب مركب (والكافور ويجعل) الفاسل (قطناً يحنوط على منافذه) كعينيه وأذنيه (و) على (مواضع السجود) وهو الجبهة والأنف وباطن اليدين والركبتين (ولو طيب جميع بدنه فحسن فان مات محرماً حرم) وضع (الطيب والمخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً إلا أن يقطع بحله أو) يكون (من أثر أهل الخير) فلا بأس أن يعده للتبرك.

(فصل) في الصلاة على الميت (ثم يصلى عليه ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل) ولو صلياً عيماً ويجب عليهن أمره (فان لم يوجد غيرهن لمهن ويسقط الفرض بهن، وتندب فيها الجماعة، وتكره في المقبرة) أي محل الدفن وتستحب في السجد (وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالفيل من أقاربه) وهم الرجال العصبات (إلا النساء فلا حق لهن ويقدم الولي على السلطان) وعلى امام المسجد بالأولى بخلاف جماعة الراتية (و) يقدم هنا (الأسن على الأقفه وغيره) كالأقرا (فان استؤوا في السن رتبوا كباقي الصلاة) فيقدم الأقفه ثم الأقرا ثم الأورع.

وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يَصَلِّيَ عَلَيْهِ أَجَنِبِي قَدَمَ الْوَلِيِّ عَلَيْهِ ، وَيَقِفُ الْإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةِ الْمَرْأَةِ ، فَإِنْ اجْتَمَعَ جَنَازُ ، فَأَلْفُضِلْ إِفْرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ بِصَلَاةٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَيْهِمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَيَضَعُهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ هَكَذَا ، وَيَلِيهِ الرَّجُلُ ثُمَّ الصَّبِيُّ ثُمَّ الْمَرْأَةُ ثُمَّ الْأَفْضَلُ فَأَلْفُضِلْ ، وَلَا أَعْتَبَارَ بِالرَّقِّ وَالْحَرِيَةِ ، وَلَوْ جَاءَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، قَدَّمَ إِلَى الْإِمَامِ الْأَسْبَقُ وَلَوْ مَفْضُولًا أَوْ ضَيًّا إِلَّا الْمَرْأَةَ فَتَوَخَّرَ لِلذَّكَرِ الْمُتَأَخَّرِ حَيْثُ ثُمَّ يَنْوِي ، وَيَجِبُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرِيضَةِ دُونَ قَرْضِ الْكِفَايَةِ ، وَلَوْ صَلَّى عَلَى غَائِبٍ خَلْفَ مَنْ يَصَلِّي عَلَى حَاضِرٍ صَحَّ وَيَكْبَرُ أَرْبَعًا رَافِعًا يَدَيْهِ ، وَيَضَعُ يَمَانَهُ عَلَى يَسَارِهِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ ، فَإِنْ كَبَّرَ خَمْسًا وَلَوْ عَمْدًا لَمْ تَبْطُلْ ، لَكِنْ لَا يَتَابَعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الْخَامِسَةِ بَلْ يَنْتَظِرُهُ لِيَسْلَمَ مَعَهُ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ الْأُولَى ، وَيَنْدُبُ التَّعَوُّذَ وَالتَّأْمِينَ دُونَ الْأَسْتِفْتَاحِ وَالسُّورَةِ ، وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ ، وَأَبْنُ عَبْدِكَ ، خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا وَسَعَهَا وَمَحَبُّوهُ وَأَحِبَّاءُ فِيهَا .

(ولو أوصى أن يصلي عليه أجنبي قدم الولي عليه) لأنها حقه فلا تنفذ وصيته بإسقاطها (ويقف الإمام عند رأس الرجل) ويجعل رأس الميت لجهة يسار الإمام ويكون غالبه لجهة يمينه (و) يقف عند (عجيبة المرأة) وكذا الخنثى ويكون رأسهما عن يمين الإمام (فإن اجتمع جناز فأفضل إفراد كل واحد بصلاة ويجوز أن يصلي عليهم دفعة واحدة ويضعهم بين يديه بعضهم خلف بعض) مصطفىين (هكذا) إلى القبلة (يليه) أي الإمام (الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثم الأفضل فالأفضل ، ولا اعتبار بالرق والحرية) يعني إذا أتى إلى الإمام جمع من الرجال أو النساء يقدم إليه الأفضل فالأفضل بالزهد والورع وباقي الصفات لا بالرق والحرية فإنه لا رق بعد الموت (ولو جاء واحد بعد واحد قدم إلى الإمام الأسبق ولو مفضولا أو ضيًّا إلا للمرأة فتؤخر للذكر المتأخر حَيْثُ) عنها ولو صبيا (ثم ينوي) وجوب الصلاة على الميت (ويجب التعرض للفريضة دون قرض الكفاية) فلا يجب التعرض له فيقول أصلي أربع تكبيرات على هذا الميت قرضا (ولو صلى على غائب خلف من يصلي على حاضر صح) وكذا العكس (ويكبر) وجوبا (أربعا) أي أربع تكبيرات (رافعا) على وجه الندب (يديه ويضع) ندبا (يمناه على يساره بين كل تكبيرتين فإن كبر خمسا ولو عمدا لم تبطل) صلاته (لكن لا يتابعه المأموم في الخامسة بل ينتظره ليسلم معه) وهو الأفضل أو يسلم (و) يجب عليه : أي مصلي الجنازة أن (يقرأ الفاتحة بعد الأولى) من التكبيرات والمعتمد أن قراءة الفاتحة لا تتمين بعد الأولى بل الركن قراءتها بعد أي تكبيرة (ويندب التعوذ والتأمين دون الاستفتاح والسورة) فلا يندبان في الجنازة (ويصلي) وجوبا (على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية ثم يدعو للمؤمنين) والمؤمنات على وجه الاستحباب بعد الصلاة على النبي كما يصلي على آل محمد أيضا ويحمد الله قبلها بأي صيغة فيقول مثلا بعد التكبيرة الثانية الحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات (ثم يدعو للميت) بخصوصه وجوبا (بعد الثالثة فيقول اللهم هذا عبدك) ويؤنث إن كانت أنثى فيقول هذه أمتك (وابن عبدك) على التغليب (خرج من روح الدنيا) بفتح الراء أي نسيها (وسعها) بفتح السين أي (اتساعها ومحبوته وأحباؤه فيها) يجوز فيهما الرفع على الحالية والجر بالمطف .

إِلَى ظُلَّةِ الْقَبْرِ ، رَمَا هُوَ لَاقِيهِ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ
وَرَسُولُكَ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ
غَنَى عَنْ عَذَابِهِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شَفْعَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا
فَتَجَاوِزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ ، وَقَدْ فَتَنَّا الْقَبْرَ وَعَذَابُهُ ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَجَافَ الْأَرْضَ عَنْ
جَنَّتِيهِ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ ، حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَحَسَنُ أَنْ يُقَدَّمَ
بِمَايَسِهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيْنَا وَمِيتَنَا وَشَاهِدَنَا وَغَائِبَنَا ، وَصَغِيرَنَا وَكَبِيرَنَا ، وَذَكَرْنَا وَأُنْشَأَنَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا
فَأُحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمِنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَيَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ
أَجْعَلْهُ فَرَطًا لِأَبُوهِ ، وَسَلَفًا وَذُخْرًا ، وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا ، وَثَقْلًا بِهِ مَوَازِينُهُمَا . وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى
قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ ، وَاعْفُ رِثَا وَلَهُ ، ثُمَّ يَسْلُمُ تَسْلِيمَتَيْنِ
(وَوَأَجِبَاتِهَا سَبْعَةٌ) النِّيَّةُ وَالْقِيَامُ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالْفَاتِحَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَدْنَى
الدُّعَاءِ الْبَيْتَ وَهُوَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذَا نَلِيتُ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى وَشَرْطُهَا كَفِيرُهَا ، وَيَزِيدُ تَقْدِيمَ الْغُسْلِ ، وَأَنْ
لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ الْكَفَنِ .

(إِلَى ظُلَّةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لَاقِيهِ) مِنْ جِزَاءِ أَعْمَالِهِ (كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ
وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ) أَيْ صَارَ ضَيْفَكَ (وَأَنْتَ خَيْرُ) كَرِيمُ (مَنْزُولٍ بِهِ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى
لِلْمُوصُوفِ الْمَذْهُوفِ ، فَإِنْ قُدْرَتُهُ مَفْرُودًا جَعَلْتَ الضَّمِيرَ مَفْرُودًا ، وَإِنْ قُدْرَتُهُ جَمْعًا بَأَنْ قُلْتَ خَيْرَ كَرَمَاءَ قُلْتَ مَنْزُولٍ بِهِمْ
(وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنَى عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شَفْعَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوِزْ عَنْهُ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ وَقَدْ فَتَنَّا الْقَبْرَ وَعَذَابُهُ
وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافَ) أَيْ بَاعَدَ (الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِيهِ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ
الرَّاحِمِينَ ، وَحَسَنُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى هَذَا الدُّعَاءِ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيْنَا وَمِيتَنَا وَشَاهِدَنَا وَغَائِبَنَا وَصَغِيرَنَا وَكَبِيرَنَا وَذَكَرْنَا وَأُنْشَأَنَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا
فَأُحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمِنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَيَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطُّفْلِ) وَمِنْ
لَمْ يَبْلُغْ (مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ) أَيْ الطُّفْلَ (فَرَطًا لِأَبُوهِ) أَيْ مَهِيئًا لِمَصَالِحِهِمَا (وَسَلَفًا) أَيْ سَابِقًا (وَذُخْرًا)
أَيْ مَذْخَرًا (وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا) يَعْتَبَرَانِ بِهِ فَيَحْمِلُهُمَا عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ (وَشَفِيعًا) يَشْفَعُ لِحُمَا عِنْدَكَ (وَثَقْلًا بِهِ مَوَازِينُهُمَا
وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ (الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ وَاعْفُ رِثَا وَلَهُ) وَهَذَا
عَلَى وَجْهِ الِاسْتِجَابِ (ثُمَّ يَسْلُمُ تَسْلِيمَتَيْنِ) الْأُولَى رُكْنٌ وَالثَّانِيَّةُ سُنَّةٌ (وَوَأَجِبَاتِهَا) أَيْ أَرْكَانُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ . (سَبْعَةٌ :
النِّيَّةُ وَالْقِيَامُ) مَعَ الْقُدْرَةِ (وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالْفَاتِحَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْنَى الدُّعَاءِ لِلْبَيْتِ وَهُوَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذَا
الْبَيْتِ وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى . وَشَرْطُهَا) أَيْ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ (كَفِيرُهَا) مِنْ بَاقِي الصَّلَوَاتِ مِنْ طَهَارَةٍ وَاسْتِجَابَةٍ وَسُكُوتٍ (وَيَزِيدُ)
الصَّحِيحُ طَهَارَتُهَا (تَقْدِيمُ الْغُسْلِ) لَنْتَ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ قَبْلَ غُسْلِهِ (وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ الْكَفَنِ) وَلَكِنْ تَصِحُّ

فَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجَهُ وَغَسَلَهُ لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِبَعْضِ التَّكْبِيرَاتِ أَحْرَمَ وَقَرَأَ وَرَاعَى فِي الذِّكْرِ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ كَبَّرَ مَا بَقِيَ وَيَأْتِي بِذِكْرِهِ ثُمَّ يَسْلَمُ ، وَيَنْدُبُ أَنْ لَا تُرْفَعَ الْجَنَازَةُ حَتَّى يَتِمَّ الْمَسْبُوقُ صَلَاتَهُ ، فَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ عَقِيبَ تَكْبِيرَتِهِ الْأُولَى كَبَّرَ مَعَهُ وَحَصَلَتَا وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ . وَلَوْ كَبَّرَ وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ قَطَعَهَا وَتَابَعَ ، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةً فَلَمْ يَكْبُرْهَا الْمَأْمُومُ حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمَنْ صَلَّى يَنْدُبُ لَهُ أَنْ لَا يُعِيدَ ، وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاتُهُ عَلَى الْقَبْرِ إِنْ كَانَ يَوْمَ مَوْتِهِ بِالْغَا عَاقِلًا وَإِلَّا فَلَا . وَيَجُوزُ عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ وَإِنْ قَرُبَتْ مَسَافَتُهُ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَائِبٍ فِي الْبَلَدِ ، وَلَوْ وَجَدَ بَعْضُ مَنْ تَيَقَّنَ مَوْتَهُ غَسَلَ وَكَفَّنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيَحْرَمُ غَسْلُ الشَّهِيدِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي مَعْرَكَةِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِ قِتَالِهِمْ فَتَنَزَّعَ عَنْهُ ثِيَابُ الْحَرْبِ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ أَنْ يُدْفَنَ بِبَقِيَّةِ ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالْدَّمِ ، وَلَلَّوْىَ نَزْعُهَا وَتَكْفِينُهُ (وَالسَّقْطُ) إِنْ بَكَى أَوْ اخْتَلَجَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْكَبِيرِ ، وَإِلَّا فَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسِلَ ،

(فَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجَهُ وَغَسَلَهُ لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ) لِفَقْدِ الشَّرْطِ (وَمَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِبَعْضِ التَّكْبِيرَاتِ أَحْرَمَ وَقَرَأَ وَرَاعَى فِي الذِّكْرِ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ كَبَّرَ مَا بَقِيَ وَيَأْتِي بِذِكْرِهِ ثُمَّ يَسْلَمُ) فَإِنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَابِعَتَهُ آتَى بِالتَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَتَى بِمَابَعْدَهَا (وَيَنْدُبُ أَنْ لَا تُرْفَعَ الْجَنَازَةُ) عَنِ الْأَرْضِ (حَتَّى يَتِمَّ الْمَسْبُوقُ صَلَاتُهُ) وَلَا يَضُرُّ رَفْعُهَا قَبْلَهُ وَلَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ (فَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ عَقِيبَ تَكْبِيرَتِهِ الْأُولَى كَبَّرَ) أَيِ الْمَسْبُوقِ (مَعَهُ وَحَصَلَتَا) أَيِ التَّكْبِيرَتَانِ الْأُولَى الَّتِي لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا شَيْئًا وَالثَّانِيَةَ (وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ ، وَلَوْ كَبَّرَ) الْإِمَامُ (وَهُوَ) أَيِ الْمَأْمُومِ (فِي الْفَاتِحَةِ قَطَعَهَا وَتَابَعَ) إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ بِغَيْرِهَا (وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةً فَلَمْ يَكْبُرْهَا الْمَأْمُومُ حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَهَا) تَكْبِيرَةً أُخْرَى (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِأَنَّ التَّخْلُفَ هُنَا يَشْبَهُ التَّخْلُفَ بِرُكْعَةٍ ، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بِعَدْرِ كَنْسِيَانٍ وَأَمَّا التَّخْلُفُ بِتَكْبِيرَتَيْنِ فَيَضُرُّ مَطْلَقًا (وَمَنْ صَلَّى) الْجَنَازَةَ (يَنْدُبُ لَهُ أَنْ لَا يُعِيدَ) صَلَاتَهُ فَإِنْ أَعَادَهَا وَقَعَتْ ثَلَاثًا (وَمَنْ فَاتَتْهُ) الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ (صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْرَ نَبِيٍّ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ (إِنْ كَانَ) مَنْ يَرِيدُ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ (يَوْمَ مَوْتِهِ) بِالْغَا عَاقِلًا وَإِلَّا (بَأَن كَانَ يَوْمَ الْمَوْتِ صَبِيًا أَوْ مَجْنُونًا) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ (وَيَجُوزُ) أَنْ يَصَلَّى (عَلَى الْغَائِبِ) عَنِ الْبَلَدِ وَإِنْ قَرُبَتْ مَسَافَتُهُ (بَأَن كَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَائِبٍ فِي الْبَلَدِ (وَإِنْ السَّحْتُ أَرْجَاؤُهُ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْمَصْلِيِّ عَلَى غَائِبٍ مَا اشْتَرِطَ فِي الْمَصْلِيِّ عَلَى الْقَبْرِ) (وَلَوْ وَجَدَ بَعْضُ مَنْ تَيَقَّنَ مَوْتَهُ) كَيْدَ وَرَجُلٍ مِنْ تَيَقَّنَ إِذَا مَاتَ (غَسَلَ) هَذَا الْبَعْضُ وَلَوْ ظَفَرًا أَوْ شَعْرًا (وَكَفَّنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ) وَجُوبًا (وَيَحْرَمُ غَسْلُ الشَّهِيدِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَهُوَ) أَيِ الشَّهِيدِ (مَنْ مَاتَ فِي مَعْرَكَةِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِ قِتَالِهِمْ) وَلَوْ امْرَأَةً وَلَوْ أَصَابَهُ سِلَاحٌ نَفْسَهُ إِنْمَا بِشَرِّطِ الْأَتَقْفِ الْمَعْرَكَةِ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ (فَتَنَزَّعَ عَنْهُ ثِيَابُ الْحَرْبِ) نَدْبًا وَذَلِكَ كَدَرِخٍ وَطَاسَةِ (ثُمَّ الْأَفْضَلُ أَنْ يُدْفَنَ بِبَقِيَّةِ ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالْدَّمِ) وَلَلَّوْىَ نَزْعُهَا وَتَكْفِينُهُ (مِنْ مَالِهِ) (وَالسَّقْطُ) وَهُوَ مَنْ وَلَدَ قَبْلَ تِمَامِ أَشْهُرَةِ (إِنْ بَكَى أَوْ اخْتَلَجَ) أَيِ تَحَرَّكَ ، وَالْمَعْنَى عَلَى ظُهُورِ عِلَامَةِ الْحَيَاةِ (حُكْمُهُ حُكْمُ الْكَبِيرِ) مِنْ وَجُوبِ غَسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ (وَإِلَّا) بَأَن لَمْ تَطْهَرْ فِيهِ الْحَيَاةُ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ (فَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسِلَ) أَيِ وَكَفَّنَ وَدْفَنَ

وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ . وَإِلَّا وَجِبَ دَفْنُهُ فَقَطْ (وَلِيَبَادَرُ بِالْدَفْنِ) بَعْدَ الصَّلَاةِ وَلَا يَنْتَظِرُ إِلَّا لَوْلَى إِنْ قَرُبَ وَلَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمَلَ الْجَنَازَةَ تَارَةً أَرْبَعَةً مِنْ قَوَائِمِهَا وَتَارَةً خَمْسَةً وَالْخَامِسُ يَكُونُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدِّمَيْنِ ، وَيُنْدَبُ الْإِسْرَاعُ فَوْقَ الْعَادَةِ دُونَ الْحَبِّ ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْمَيِّتَ ، وَإِنْ خِيفَ انْفِجَارُهُ زِيدَ عَلَى الْإِسْرَاعِ . وَيُنْدَبُ لِلرِّجَالِ اتِّبَاعُهَا إِلَى الدَّفْنِ بِقَرْبِهَا بِحَيْثُ يَنْسَبُ إِلَيْهَا : وَيَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ وَالْبُخُورِ فِي الْحَجْمَةِ وَكَذَا عِنْدَ الدَّفْنِ .

(فَصْلٌ) ثُمَّ يَدْفَنُ فِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ ، وَلَا يَدْفَنُ مَيِّتٌ عَلَى مَيِّتٍ إِلَّا أَنْ يَبْلَى الْأَوَّلُ كُلَّهُ ، وَلَا مَيِّتَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا لَضَرُورَةٍ كَثَرَةُ الْقَتْلِ وَالْفَنَاءِ ، وَيَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مِنْ تُرَابٍ وَبَيْنَ الْمَرَأَةِ وَالرَّجُلِ آكِدٌ سِوَا الْأَجْنَبِيِّينَ ، وَلَوْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْنُهُ فِي الْبَرِّ ، جُعِلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ وَأُلْقِيَ فِي الْبَحْرِ ، وَأَقْلُ الْقَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ وَيَمْنَعُ السَّبَاعَ .

(وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَضْيَقُ بَابًا مِنْ غَيْرِهَا (وَإِلَّا) بَأَنَّ لَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ (وَجِبَ دَفْنُهُ فَقَطْ) إِنْ ظَهَرَ فِيهِ خَلْقٌ آدَمِيٌّ وَكَذَا غُسْلُهُ وَتَسْكِينُهُ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ بَلْ مِنْ مَوَارَاتِهِ وَدَفْنُهُ هَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْ شِرَاحِ الرَّمْلِ عَلَى الْمَنَاجِ ، وَعِبَارَتُهُ : وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْسَّقَطِ أَحْوَالَ حَاصِلِهَا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ خَلْقٌ آدَمِيٌّ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ نَعْمَ يَسْنُ سِتْرُهُ بِخُرْقَةٍ وَدَفْنُهُ وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ خَلْقُهُ وَلَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ وَجِبَ فِيهِ مَا سَوَى الصَّلَاةِ أَمَا هِيَ فَمُتَعَنَةٌ كَمَا مَرَّ فَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ فَكَالْكَبِيرِ أَهْ وَبِهَا تَعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَقَطْ (وَلِيَبَادَرُ بِالْدَفْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ) إِسْرَاعًا بِالْوَاجِبِ (وَلَا يَنْتَظِرُ) الدَّفْنَ بَأَنَّ يُؤْخَرُ (إِلَّا لَوْلَى إِنْ قَرُبَ) حُضُورُهُ (وَلَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ) خَشْيَتُهُ يُؤْخَرُ (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمَلَ الْجَنَازَةَ تَارَةً أَرْبَعَةً مِنْ قَوَائِمِهَا وَتَارَةً خَمْسَةً وَالْخَامِسُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدِّمَيْنِ) وَهَنَافِثُ كَيْفِيَّةِ ثَالِثَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْمَقْدَمِ وَاثْنَانِ فِي الْوُخْرَى (وَيُنْدَبُ الْإِسْرَاعُ فَوْقَ) مِثْقَالِ (الْعَادَةِ دُونَ الْحَبِّ) وَهُوَ الْإِسْرَاعُ الشَّدِيدُ (إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْمَيِّتَ) وَأَنْ خِيفَ انْفِجَارُهُ زِيدَ عَلَى الْإِسْرَاعِ . وَيُنْدَبُ لِلرِّجَالِ اتِّبَاعُهَا (وَيَسْتَمِرُّونَ) إِلَى الدَّفْنِ (بِخِلَافِ النِّسَاءِ) فَلَا يَسْنُ لَهُنَّ اتِّبَاعُهَا وَيَخْشَى الرِّبَاكَ (بِقَرْبِهَا بِحَيْثُ يَنْسَبُ إِلَيْهَا) فَإِنْ لَمْ يَنْسَبْ لَهَا بَأَنَّ يَبْعُدُ عَنْهَا لَمْ تَحْصُلْ سُنَّةُ تَشْيِيعِ الْجَنَازَةِ (وَيَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ) كَذَا يَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِ (الْبُخُورِ فِي الْحَجْمَةِ) أَوْ غَيْرِهَا (وَكَذَا) يَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِمَا ذَكَرَ (عِنْدَ الدَّفْنِ) .

(فَصْلٌ) فِي الدَّفْنِ (ثُمَّ يَدْفَنُ) الْمَيِّتَ وَجُوبًا (فِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ) مِنْهُ فِي غَيْرِهَا (وَلَا يَدْفَنُ مَيِّتٌ عَلَى مَيِّتٍ) وَلَوْ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ مَعَ الْحَرَمِيَّةِ (إِلَّا أَنْ يَبْلَى الْأَوَّلُ كُلَّهُ) وَلَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ (وَلَا) يَدْفَنُ (مَيِّتَانِ) مَعًا (فِي قَبْرِ وَاحِدٍ) إِلَّا لَضَرُورَةٍ كَثَرَةُ الْقَتْلِ وَالْفَنَاءِ (أَيْ الْوَبَاءِ) (وَإِذَا دَفِنَ اثْنَانِ لِهَذَا السَّبَبِ) يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مِنْ تُرَابٍ (بَأَنَّ يَجْمَعُ التُّرَابَ حَتَّى يَصِيرَ حَاجِزًا) (وَ) جَعَلَ ذَلِكَ (بَيْنَ الْمَرَأَةِ وَالرَّجُلِ) آكِدٌ لَأَسْمَا الْأَجْنَبِيِّينَ (فِي قَبْرِ اثْنَانِ) حَرَمٌ دَفْنُهُمَا وَلَوْ مَعَ الْحَرَمِيَّةِ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِالسَّكْرَاةِ (وَلَوْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْنُهُ فِي الْبَرِّ) جُعِلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ وَأُلْقِيَ فِي الْبَحْرِ (وَلَا يَصِلُ إِلَى الْبَرِّ) فَيَدْفَنُهُ مِنْ وَجْهِهِ ، وَلَوْ أُلْقِيَ وَثَقَلَ بِحَجَرَيْنِ فَلَا إِثْمَ (وَأَقْلُ الْقَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ وَيَمْنَعُ السَّبَاعَ) فَلَا يَدْفَنُ فِيهَا مَوْتٌ مَنَعٌ (كَالْفَسَاقِ) وَلَمْ يَمْنَعِ الرَّائِحَةَ أَوْ مَنَعِ السَّبَاعَ كَالْقُبُورِ الَّتِي يَطْمُونُهَا حَرَمٌ وَكَذَا لَا يَكْفِي وَضْعُهُ عَلَى الْأَرْضِ وَالْبِنَاءُ فَوْقَهُ

وَيُنْدَبُ تَوْسِيعُهُ وَتَعْمِيقُهُ قَامَةً وَبَسِطَةً ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ رَخْوَةً فَيُنْدَبُ الشَّقُّ وَيُكْرَهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ رَخْوَةً أَوْ نَدِيَةً وَيَتَوَلَّاهُ الرِّجَالُ وَلَوْ لَأَمْرَأَةً ، وَأَوَّلَاهُمُ الزَّوْجُ إِنْ صَلَحَ لِلدَّفْنِ ثُمَّ أَوَّلَاهُمُ بِالصَّلَاةِ ، لَكِنْ الْأَفْقَةُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَسَنِ عَكْسُ الصَّلَاةِ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَكُونُوا وَتَرًا ، وَيُغَطَّى بِثَوْبٍ عِنْدَ الدَّفْنِ ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، وَيُسَلُّ مِنْ جِهَةِ رَأْسِهِ ، وَيَقُولُ الدَّافِنُ : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَدْعُو لَهُ وَيُوسِدُهُ لَبَنَةً ، وَيَقْضَى بَحْثُهُ إِلَى الْأَرْضِ ، وَيُوضَعُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ نَدْبًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَتَّى ، وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ ، وَيُخْشَوُ مِنْ دَنَاءِ ثَلَاثَ خَشَيَاتٍ ، ثُمَّ يُهَالُ بِالْمَسَاحِي ، وَيَمُكَّثُ سَاعَةً بَعْدَ الدَّفْنِ يَلْقَنَهُ وَيَدْعُو لَهُ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ وَيَرْفَعُ الْقَبْرَ شِبْرًا إِلَّا فِي بِلَادِ الْحَرْبِ وَتَسْطِيجُهُ أَفْضَلُ ، وَلَا يَزَادُ فِيهِ عَلَى تَرَابِهِ ، وَيُرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَا ، وَيُكْرَهُ تَجْصِيسُ وَبْنَاءُ وَخُلُوقٍ وَمَاءٍ وَرَدٍّ وَكِتَابَةٍ وَمِخْدَةٍ وَمَضْرِبَةٍ تَحْتَهُ وَيُنْدَبُ لِلرِّجَالِ زِيَارَةُ الْقُبُورِ ، وَلَا بَأْسَ بِمَشْيِهِ فِي النَّعْلِ .

(ويندب توسيعه وتعقيقه) أى زيادته فى الوسع وصح النزول إلى أسفل بمقدار يكون (قامة وبسطة) أى قدر قامة رجل معتدل يقف باسطا يديه إلى أعلى (و) دفنه فى (اللحد أفضل من الشق) واللحد هو أن يحفر فى أسفل جانب القبر القبلى قدر ما يسع الميت . والشق هو أن يحفر فى وسط القبر مثال التمر وتبنى حافته ويوضع الميت بينهما (إلا أن تكون الأرض رخوة) لا صلابه فيها (فيندب الشق) حيثئذ (ويسكره) الدفن (فى تابوت) أى صندوق (إلا أن تكون الأرض رخوة أو ندية) فيها رطوبة (ويتولاه) أى الدفن (الرجال ولو لأمرأة) متى وجدوا (وأولاهم الزوج إن صلح للدفن) بأن يكون عاقلا بالغنا له معرفة بأحكامه وقدرته عليه (ثم) بعد الزوج (أولاهم بالصلاة) عليه وقد تقدم أنه الأب ثم الجد الخ (لكن الأفقة) هنا أى فى الدفن (مقدم على الأسن عكس الصلاة) حيث قدم فيها الأسن على الأفقه (ويندب أن يكونوا) أى الدافنون (وترا) بقدر الحاجة (ويغطى بثوب عند الدفن ويوضع رأسه) أى الميت (عند رجل القبر) أى الذى سيصير عند أسفله رجل الميت (ويسل من جهة رأسه) أى يندب أن يخرج الميت من تحت رأسه النعش من جهة رأسه (ويقول الدافن : بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ ويدعو له ويوسده) أى يجعل تحت رأسه (لبنة ويقضى بحده إلى الأرض) بعد كشف الكفن عنه (ويوضع على جنبه الأيمن ندبا مستقبلا القبلة حتما) ويحوى (وينصب عليه اللبن) أى يوضع على باب القبر اللبن ونحوه (ويخشو) أى يهيل (من دنا) أى قرب (ثلاث خشيات ثم يهال) عليه التراب (بالمساحى) أى الفؤوس (و) يسن أن (يمكث) الدافن (ساعة بعد الدفن يلقنه ويدعو له) بالتشييت (ويستغفر له) يسن أن (يرفع القبر شبرا) إلا فى بلاد الحرب (فيخفى) وتسطيعه أفضل (من تسطيعه أى جعله كسنام البعير) ولا يزداد فيه (أى القبر) على ترابه ويرش عليه الماء (القراح) ويوضع عليه حصا ، ويكره تجصيص (القبر : أى تبيضه بجبس) وبناء (كقبة وبيت) وخلق (نوع من الطيب) وماء ورد وكتابة (على القبر أو على لوح عند القبر) (و) كره أيضا وضع (مخدة) تحت رأسه (و) وضع (مضربة) تفرش تحته كطراحة (ويندب للرجال زيارة القبور ولا بأس بمشيئه) أى الرجل عند الزيارة (فى النعل) بين القبور ولا كراهة فيه

يَدْنُو مِنْهُ كَحَيَاتِهِ ، وَيَقُولُ إِذَا زَارَ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، وَيَقْرَأُ
يَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ .

(فَصْلٌ) يَنْدُبُ تَعْزِيَةً كُلَّ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ ، إِلَّا الشَّابَّةَ الْأَجْنَبِيَّةَ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَقْرِيبًا بَعْدَ
الدفن ، وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ، فَلَوْ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ بَعْدَ مَدَّةٍ عَزَاهُ ، وَيَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ
أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ . وَفِي الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَفِي
الْكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ . وَفِي الْكَافِرِ بِالْكَافِرِ : أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا تَقْصُرْ
عَدَدَكَ ، وَتَنْوِي بِهِ تَكْثِيرَ الْجَزِيَةِ ، وَالْبُكَاءُ قَبْلَ الْمَوْتِ جَائِزٌ ، وَبَعْدَهُ خِلَافٌ الْأَوَّلَى ، وَيَحْرُمُ النَّدْبُ وَالنِّيَاحَةُ
وَاللَّطَمُ وَشَقُّ الثُّوبِ وَنَشْرُ الشَّعْرِ . وَيَنْدُبُ لِأَقَارِبِ الْمَيِّتِ الْبُعْدَاءِ وَجِيرَانِهِ أَنْ يُصَلِّحُوا طَعَامًا لِأَهْلِ
الْمَيِّتِ الْأَقْرَبِينَ يَكْفِيهِمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ وَيُلْحَ عَلَيْهِمْ لِيَأْكُلُوا ، وَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الْمَيِّتِ مِنْ إِصْلَاحِ طَعَامٍ وَجَمْعِ
النَّاسِ عَلَيْهِ بِدَعَا غَيْرِ حَسَنَةٍ .

(ويدنو) الزائر (منه) أى الميت (كحياته) فإذا كان للميت فى حياته منزلة تقضى بالبعد عنه عمل معه ذلك فى الزيارة -
(ويقول إذا زار : سلام عليكم دار) أى يأهل دار (قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) ويقرأ ويدعو لهم بالمغفرة
وتكره) الزيارة (للنساء) لسنن فى غير قبره عليه السلام وقبر من يتبرك به من الصالحين . . .

(فصل : يندب تعزية كل أقارب الميت إلا الشابة الأجنبية) من المزمى فهى لا يعزى بها إلا محارمها . والتعزية
عبارة عن الأمر بالصبر والتحذير من الجزع للفوت للأجر والدعاء للميت بالرحمة والمصاب بخير المصيبة ، وتندب التعزية
(من) وقت (الموت) إلى ثلاثة أيام تقريباً (وكونها) بعد الدفن (أولى) (ويكره الجلوس لها) بأن يجتمع أهل الميت
ليأتهم الناس للتعزية (فلو كان) المزمى أو المصاب (غائبا فقدم بعد مدة) التعزية الثلاثة الأيام (عزاء) ويقول فى تعزية
المسلم للمسلم : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ ، وَفِي تعزية (المسلم بالكافر) أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ،
وَفِي تعزية (الكافر بالمسلم) أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ وَفِي تعزية (الكافر بالكافر) أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا تَقْصُرْ
عَدَدَكَ وَتَنْوِي (به) أى القول المذكور (تكثير الجزية) لأن إخلاف الله عليه بخير الميت فيه دعاء بالكثرة
الكافرين فيقصد لازمه وهو نفعنا بجزيتهم (والبكاء) عليه أى المحتضر (قبل الموت جائز وبعده) أى الموت (خلاف
الأولى) لأنه شبه الأسف على ما فات (ويحرم الندب) وهو عد محاسنه كأن يقول وأكفاه (والنياحة) وهى رفع
الصوت بالندب (واللطم) وهو ضرب الجند (وشق الثوب ونشر الشعر) وهو فكه (ويندب لأقارب الميت البعداء
وجيرانه أن يصلحوا طعاماً لأهل الميت الأقربين يكفهم يومهم وليلتهم ويلح عليهم ليأكلوا) واللح الإكثار من طلب
الشيء (وما يفعله أهل الميت من إصلاح الطعام وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة) بل تحرم إن كان فى الورثة قاصر
وعمل ذلك من التركة وكذلك الجمع والوضعة والسكفارة .

كتاب الزكاة

تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ تَمَرَّ مِلْكُهُ عَلَى نِصَابٍ حَوْلًا ، فَلَا تَلْزَمُ الْمَكَاتِبُ ، وَلَا الْكُفَرُ . وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ مَا مَقْبُورٌ ، وَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا فَلَا ، وَيَلْزَمُ الْوَلَى إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ عَصَى . وَيَلْزَمُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ إِذَا صَارَا مُكَلَّفَيْنِ إِخْرَاجُ مَا أَهْمَلَهُ الْوَلَى ؛ وَلَوْ غَضِبَ مَالَهُ أَوْ سَرَقَ أَوْ ضَاعَ أَوْ وَقَعَ فِي الْبَحْرِ أَوْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَاطِلٍ ، فَإِنَّ قَدْرَ عَلَيْهِ بِسَبِّ ذَلِكَ لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا مَضَى . وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَجَرَ دَارًا سَتَيْنِ بِأَرْبَعِينَ دِينَارًا وَقَبْضًا ، وَبَقِيَتْ فِي مِلْكِهِ إِلَى آخِرِ السَّتَيْنِ ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الْأَوَّلُ زَكِيَ عَشْرِينَ فَقَطْ ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي زَكِيَ الْعَشْرِينَ الَّتِي زَكَّاهَا لِسَنَةِ ، وَزَكِيَ الْعَشْرِينَ الَّتِي لَمْ يَزَكَّهَا لِسَتَيْنِ ، وَلَوْ مَلَكَ نِصَابًا فَقَطْ وَعَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ مِثْلُهُ لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا بِيَدِهِ ، وَالَّذِينَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبُ . وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْمَوَاتِيِّ وَالنَّسَائِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ ، وَمَا يَوْجَدُ مِنَ الْمَعْدِنِ وَالرُّكَّازِ .

كتاب الزكاة

وهي لغة التطهير والبركة والدخ ، وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص ، (تجب الزكاة على كل حر مسلم) ولو صغيرا (تم ملكه على نصاب حولًا ، فلا تلزم المكاتب) لفقد الحرية (ولا) تلزم (الكافر) الأصلي لفقد الإسلام (وأما المرتد فإن رجع إلى الإسلام لزمه) إخراج الزكاة (لما مضى وإن مات مرتدا فلا) تلزم فيه زكاة لأنه تبين أن المال له لأن ماله في المسلمين (ويلزم الولي إخراجها من مال الصبي والمجنون فإن لم يخرج عصى) وقيم الله ثم راجعه ويعمل بقوله وهلك العبرة بعقيدة الصبي أو الولي بأن كان أحدهما شافعيًا يرى الوجوب والآخر حنفيًا لا يرى الوجوب وقد يقال العبرة في الزكوة وعدمه بعقيدة الصبي (ويلزم الصبي والمجنون إذا صارا مكاتبين إخراج ما أهمله الولي) من الزكاة في المدة الماضية (ولو غصب ماله أو سرق أو ضاع أو وقع في البحر أو كان له دين على ماطل) لا يؤذى الحق بسهولة (فإن قدر عليه) أي على المال بأن صار تحت يده (بعد ذلك لزمه زكاة ما مضى) بين السنتين (وإلا) بأن لم يقدر عليه (فلا) تلزمه الزكاة (ولو أجر دارًا) له (سنتين بأربعين دينارًا وقبضًا) أي الدنانير (وبقيت في ملكه إلى آخر السنتين) لم يتصرف فيها وقد تساوت أجرة السنتين (فإذا حال الحول الأول زكى عشرين فقط) ويشتر الحول من وقت قبضها لاستمرار ملكه عليها من حينئذ . وأما قبل ذلك فملكه لها ضعيف يشبه ملك المكاتب جواز هلاك العين المؤجرة فتفسخ الإجارة فتهدم ملكها (وإذا حال الحول الثاني) أي تم (زكى العشرين التي زكاهما لسنة) أي يخرج عنها زكاة سنة (وزكى العشرين التي لم يزكها لسنتين) أي يخرج عنها زكاة سنتين لتبين أنه استقر ملكه عليها من منذ سنتين (ولو ملك نصابًا فقط وعليه من الدين مثله لزمه زكاة ما بيده والدين لا يمنع الوجوب) أي وجوب الزكاة فيها بيده (ولا تجب الزكاة إلا في المواتي) الإبل والبقر والغنم (و) ما يقتات من الثياب والذهب والفضة وعروض التجارة وما يوجد من المعدن والركاز (الذي هو دفين الجاهلية) .

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ ، لَكِنْ لَوْ أُخْرِجَ مِنْ غَيْرِهِ جَازٌ ، فَبِمَجْرَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ بِمِلْكِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمَالِ قَدَرِ الْفَرَضِ حَتَّى أَوْ مَلِكٍ مَا تَقَى دَرَاهِمَ نَقْطٍ وَلَمْ يَزْكُهَا أَحَرَا لَا لَزَمَهُ الزَّكَاةُ لِلْسَّنَةِ الْأُولَى فَقَطْ ، وَلَوْ تَلَفَ مَالُهُ كُلُّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ بِحَيْثُ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ لَزِمَهُ بِقِسْطِ الْبَاقِي وَتَلَفَ الْتَالِفَ ، وَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَالتَّمَكُّنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَالتَّالِفَ ، وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ لَحْظَةً ثُمَّ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ فِي الْحَوْلِ أَوْ لَمْ يَعُدْ أَوْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَيَبْتَدِئُ الْمُشْتَرَى وَالْوَارِثُ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْمَالُ ، لَكِنْ لَوْ أَزَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فَرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرَامٌ وَيَصِحُّ الْبَيْعُ ، وَلَوْ بَاعَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ بَطَلَ فِي قَدَرِ الزَّكَاةِ وَصَحَّ فِي الْبَاقِي .

بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، فَتَمْلِكُ مِنْهَا نَصَابًا حَوْلًا كَامِلًا وَأَسَاةً كُلَّ الْحَوْلِ

(وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ) إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَهُوَ مَاعِدَا التِّجَارَةِ (لَكِنْ لَوْ أُخْرِجَ) الْمَالُ الزَّكَاةُ (مِنْ غَيْرِهِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ (جَازٌ) كَأَنْ أُخْرِجَ شَاةٌ عَنْ أَرْبَعِينَ عِزًّا تَسَاوَى قِيَمَةُ الْعِزِّ (فَبِمَجْرَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ) يَمْلِكُ الْفُقَرَاءُ مِنَ الْمَالِ قَدَرِ الْفَرَضِ (وَيَصِيرُونَ شُرَكَاءَ مَعَ الْمَالِكِ) فَيَنْقُصُ مِلْكُهُ (حَقٌّ لَوْ مَلَكَ مَا تَقَى دَرَاهِمَ نَقْطٍ وَلَمْ يَزْكُهَا أَحَرَا) لَا لَزَمَهُ الزَّكَاةُ لِلْسَّنَةِ الْأُولَى فَقَطْ (لِنَقْصِ مِلْكِهِ بِمَقْدَارِ مَا مَلَكَ الْفُقَرَاءُ) فَيَنْقُصُ النَّصَابُ (وَلَوْ تَلَفَ مَالُهُ كُلُّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ) سَقَطَتِ الزَّكَاةُ (لَوْ جُودَ التَّلَفُ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ) (وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ بِحَيْثُ نَقَصَ عَنِ النَّصَابِ) لَزِمَهُ أَنْ يُخْرِجَ (بِقِسْطِ الْبَاقِي) بِقِسْطِ التَّالِفِ . كَأَنْ كَانَ مَالُهُ مَائَتَيْنِ فَتَلَفَ مِائَةً بَعْدَ الْحَوْلِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَهُوَ وَاحِدٌ وَنِصْفٌ (وَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَالتَّمَكُّنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَالتَّالِفَ) فَيَلْزِمُهُ فِي الْمَثَالِ الْمُتَقَدِّمِ اثْنَانِ وَنِصْفٌ (وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ لَحْظَةً) كَأَنْ وَهَبَ مَا يَمْلِكُهُ (ثُمَّ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ فِي الْحَوْلِ أَوْ لَمْ يَعُدْ أَوْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ) سَقَطَتِ الزَّكَاةُ (فِي تِلْكَ الصُّورِ) وَيَبْتَدِئُ الْمُشْتَرَى وَالْوَارِثُ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْمَالُ (بِالشِّرَاءِ وَالْوَرَاثَةِ) (لَكِنْ لَوْ أَزَالَ) الشَّخْصُ (مِلْكَهُ فِي الْحَوْلِ) فَرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ (وَحِيلَةَ لِدَفْعِهَا عَنْهُ) (فَإِنَّهُ يَكْرَهُ) تَغْرِيبُهَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرَامٌ) لِأَنَّ حِكْمَةَ الشَّارِعِ فِي الزَّكَاةِ نَهْيُ الْمُسْتَحَقِّ وَتَعْطِيلُ الدَّافِعِ عَنْهُ الْبُخْلَ وَقَدْ هَاتَا ذَلِكَ بِمَا فَعَلَهُ غُفْرٌ (وَ) مَعَ الْحَرَمَةِ (بِصِحِّ الْبَيْعِ) وَكُلِّ عَقْدٍ يَزِيلُ الْمَالَ (وَلَوْ بَاعَ) الشَّيْءَ الَّذِي تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ (بَعْدَ الْحَوْلِ) وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ بَطَلَ (الْبَيْعُ) (فِي قَدَرِ الزَّكَاةِ) لِلْمَلِكِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ (وَصَحَّ فِي الْبَاقِي) وَهُوَ مَا يَتَحَصَّى الْمَالِكُ .

بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي

(لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ) فَلَا تَجِبُ فِي الْخَيْلِ مِثْلًا (فَتَمْلِكُ مِنْهَا) أَيِ الْإِبِلَ وَمَا بَعْدَهَا (نَصَابًا) بِمِجْرَدِ أَوَّلٍ ، فَلَوْ مَلَكَ أَقَلَّ مِنْهُ لَمْ تَجِبْ (حَوْلًا كَامِلًا) شَرْطُ ثَانٍ (وَأَسَاةً) شَرْطُ ثَالِثٍ (كُلِّ الْحَوْلِ) شَرْطُ رَابِعٍ

لِزَمَّتْهُ الزَّكَاةُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَاشِيَتَهُ عَامِلَةً مِثْلَ أَنْ تَكُونَ مُعَدَّةً لِلْحِرَاةِ أَوْ الْحَمْلِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، وَالْمُرَادُ
 بِالْإِسَامَةِ أَنْ تَرعى مِنَ الْكَلَالِ الْمُبَاحِ ، فَلَوْ عَلَفَهَا زَمَانًا لَا تَعِيشُ دُونَهُ لَوْ تَرَكْتَ الْأَكْلَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ
 كَانَ أَقَلَّ فَلَا يُؤْثَرُ . وَأَوَّلُ نَصَابِ الْإِبِلِ خَمْسٌ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ مِنْ غَنَمِ الْبَلَدِ ، وَهِيَ جَذْعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ ،
 وَهِيَ مَا لَهَا سَنَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَزِ ، وَهِيَ مَا لَهَا سَلْتَانٌ وَيَجْزِيهِ الذَّكَرُ وَلَوْ كَانَتْ الْإِبِلُ إِنَاثًا ؛ وَفِي عَشْرِ
 شَأْنَانِ ، وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاءَ ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاءَ ؛ فَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الْعَشْرِينَ قَسًا دُونَهَا بَعِيرًا
 يَجْزِيهِ عَنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ قَبْلَ مِنْهُ ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتُ مَخَاضٍ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ .
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ بَنْتُ مَخَاضٍ ؛ أَوْ كَانَتْ وَهِيَ مَعِيَّةٌ قَبْلَ مِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا أَوْ خُنْثَى وَهُوَ مَا لَهُ سَلْتَانٌ
 وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ وَلَوْ مَلَكَ بَنْتُ مَخَاضٍ كَرِيمَةً لَمْ يَكْلَفْ إِخْرَاجَهَا لَكِنْ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ إِلَى ابْنِ لَبُونٍ فَيَلْزِمُهُ
 تَحْصِيلُ بَنْتِ مَخَاضٍ أَوْ يُسَمَّحُ بِالْكَرِيمَةِ إِنْ شَاءَ . وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ؛ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ
 وَهِيَ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سَنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذْعَةٌ وَهِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سَنِينَ وَدَخَلَتْ فِي
 الْخَامِسَةِ ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ
 لَبُونٍ ؛ فَإِنْ زَادَتْ إِبِلُهُ عَلَى ذَلِكَ ،

(لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ) فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْمَوَاشِي إِلَّا بِهَذِهِ الشَّرُوطِ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَاشِيَتَهُ عَامِلَةً مِثْلَ أَنْ تَكُونَ مُعَدَّةً لِلْحِرَاةِ
 أَوْ الْحَمْلِ) عَلَيْهَا أَوْ لِلنَّضِجِ أَيْ إِخْرَاجِ الْمَاءِ مِنَ الْبُرِّ مِثْلًا (فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، وَالْمُرَادُ بِالْإِسَامَةِ أَنْ تَرعى مِنَ الْكَلَالِ) أَيْ
 الْحَشِيشِ (الْمُبَاحِ فَلَوْ عَلَفَهَا زَمَانًا) طَوِيلًا (لَا تَعِيشُ) الْمَعْلُوفَةُ (دُونَهُ) أَيْ دُونَ الْعَلْفِ فِي . . . الزَّمَانِ (لَوْ تَرَكْتَ
 الْأَكْلَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ) لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا سَائِمَةً كُلِّ الْحَوْلِ (وَإِنْ كَانَ) الزَّمَانُ الَّذِي عَلَفَتْ فِيهِ (أَقَلَّ)
 بِأَنْ عَلَفَتْ زَمَانًا لَوْ تَرَكْتَ الْأَكْلَ فِيهِ تَعِيشَ بِلَا ضَرَرٍ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَطْعَ النَّوْمِ (فَلَا يُؤْثَرُ) ذَلِكَ الْعَلْفُ فِي وَجُوبِ
 الزَّكَاةِ (وَأَوَّلُ نَصَابِ الْإِبِلِ خَمْسٌ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ مِنْ غَنَمِ الْبَلَدِ وَهِيَ جَذْعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ وَهِيَ مَا لَهَا سَنَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَزِ
 وَهِيَ مَا لَهَا سَلْتَانٌ ، وَيَجْزِيهِ الذَّكَرُ) مَنْ جَذَعُ الضَّأْنِ أَوْ مِثْلُ الْمَعَزِ (وَلَوْ كَانَتْ الْإِبِلُ إِنَاثًا . وَفِي عَشْرِ شَأْنَانِ وَفِي خَمْسَةِ
 عَشَرَ ثَلَاثَ شِيَاءَ وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعَ شِيَاءَ فَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الْعَشْرِينَ قَسًا دُونَهَا بَعِيرًا يَجْزِيهِ عَنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ) وَهِيَ بَنْتُ
 مَخَاضٍ (قَبْلَ مِنْهُ) وَوَقَعَ جَمِيعُهُ فَرَسًا (وَ) يَجِبُ (فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ) مِنَ الْإِبِلِ (بَنْتُ مَخَاضٍ وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَدَخَلَتْ
 فِي الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ بَنْتُ مَخَاضٍ أَوْ كَانَتْ) مَوْجُودَةً (وَ) لَكِنْ (هِيَ مَعِيَّةٌ قَبْلَ مِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا أَوْ خُنْثَى)
 عَنْ بَنْتِ الْمَخَاضِ (وَهُوَ) أَيْ ابْنُ الْبَبُونِ (مَا لَهُ سَلْتَانٌ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ وَلَوْ مَلَكَ بَنْتُ مَخَاضٍ كَرِيمَةً) بِأَنْ كَانَتْ مَعِيَّةً
 (لَمْ يَكْلَفْ إِخْرَاجَهَا) عَنْ إِبِلِهِ الْمَهَازِيلِ (لَكِنْ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ إِلَى ابْنِ لَبُونٍ فَيَلْزِمُهُ تَحْصِيلُ بَنْتِ مَخَاضٍ) مَهْزُولَةٍ (أَوْ يُسَمَّحُ
 بِالْكَرِيمَةِ إِنْ شَاءَ) وَ) يَجِبُ (فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ وَهِيَ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سَنِينَ وَدَخَلَتْ فِي
 الرَّابِعَةِ ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذْعَةٌ وَهِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سَنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ ، وَفِي سَبْعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى
 وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، فَإِنْ زَادَتْ إِبِلُهُ عَلَى ذَلِكَ) تَسَاعِدُ الْوَاحِدَةَ ثُمَّ عَشْرًا

وَجِبَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً فِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ حَقَّةً وَبَنْتُ لَبُونٍ، وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَحَقَّتَانِ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حَقَاقٍ وَفِي مِائَتَيْنِ أَرْبَعُ حَقَاقٍ خَمْسِينَ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ أَرْبَعِينَ، فَإِنْ كَانَ فِي مَلِكِهِ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ وَأَرْبَعُ حَقَاقٍ لَزِمَهُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ، فَإِنْ فَقَدَهُمَا حَصَلَ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ فِي مَلِكِهِ أَحَدُ الصَّنْفَيْنِ دُونَ الْآخَرِ دَفَعَهُ، وَمَنْ لَزِمَهُ سَنٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ صَعْدُ دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَخَذَ شَاتَيْنِ يُجْزِيَانِ فِي عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ نَزَلَ دَرَجَةً وَدَفَعَ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْزِلَ أَوْ يَصْعَدَ دَرَجَتَيْنِ بِجَبْرَانَيْنِ، فَإِنْ فَقَدَ أَيْضًا الدَّرَجَةَ الْقُرْبَى جَازَ، وَإِنْ وَجَدَهَا فَلَا، وَالْأَخْتِيَارُ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلزَّكِيِّ، وَفِي الْغَنَمِ وَالْدِّرَاهِمِ لِمَنْ أَعْطَاهُ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَبْرَانُ فِي الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ * وَأَوَّلُ نَصَابِ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ وَهُوَ مَالُهُ سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسْنَةً وَهِيَ مَالُهَا سَلْتَانٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، وَعَلَى هَذَا أَبَدًا فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسْنَةً * وَأَوَّلُ نَصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ جَذْعَةٌ ضَانٌّ أَوْ ثَلَاثَةُ مَعَزٍ، وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ،

فلا يتغير الحساب إلا بذلك (وجب في كل أربعين بنت لبون و) يجب (في كل خمسين حقة في مائة وثلاثين حقة و) بنتا لبون، وفي مائة وأربعين بنت لبون وحققتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقاقي وفي مائتين أربع حقاقي (باعتبار حسابها (خمسينات أو خمس بنات لبون) باعتبار حسابها (أربعينات فإن كان في ملكه خمس بنات لبون وأربع حقاقي لزمه الأغبط للفقراء) أي الأحظ بأن كان أحدهما أعلى قبة من الآخر (فإن فقدتهما حصل ما شاء منهما) ولا يتقيد بالأحظ (وإن كان في ملكه أحد الصنفين دون الآخر دفعه) ولا يلزمه تحصيل الصنف الآخر وإن كان أنفع (ومن لزمه سن) كبت محاض (وليس عنده صعد درجة واحدة) بأن يصعد لبنت لبون (وأخذ شاتين) من الإبل (تجزيان في عشر من الإبل) بأن تكون الشاة جذعة (أو عشرين درهما) ويقال لما أخذ جبران والدافع له هنا الساعى (أو نزل درجة) بأن لزمه حقة ولم تكن عنده فنزل إلى بنت لبون (ودفع شاتين أو عشرين درهما) والدافع هنا المزكي (ولو أراد أن ينزل أو يصعد درجتين) بأن لزمه حقة ولم تكن عنده فأراد أن ينزل إلى بنت محاض أو لزمه بنت لبون ولم يجدها فأراد أن يصعد إلى جذعة ويكون ذلك (بجبرانين فإن فقد أيضا الدرجة القربى) بأن فقد في بنت المحاض بنت اللبون وفي الجذعة الحقة (جاز، وإن وجدها فلا، والاختيار في الصعود والنزول للمزكي وفي الغنم والدراهم لمن أعطاه) ساعيا أو مزكيا (ولا يدخل الجبران) بالرفع أو النزول (في الغنم والبقر * وأول نصاب البقر ثلاثون) بقرة ذكرا أو أنثى (فيجب فيها تبيع وهو ما) مضى (له سنة ودخل في الثانية، وفي أربعين مسنة وهي مالها سنتان ودخلت في الثالثة وفي ستين تبيعان وعلى هذا) فقس (أبدا في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة) فإذا بلغت مائة وعشرين فهي كبوغ الإبل مائتين فيلزمه هنا ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة فإن كانوا في ملكه جميعا لزمه الأحظ للفقراء وإن كان في ملكه أحد الصنفين دفعه ولا يلزمه الآخر وإن كان أحظ للفقراء * (وأول نصاب الغنم أربعون فتجب فيها شاة جذعة ضان أو ثلثة معز وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان .

وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، وفي أربع مائة أربع شياه ، ثم هكذا أبداً في كل مائة شاة وهذه الأوقاص
التي بين النصب عفو لاشيء فيها ، وما ينتج من النصاب في أثناء الحول يزكى لحول أصله ، وإن لم يمض عليه
حول سواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها ، فلو ملك أربعين شاة فولدت قبل تمام الحول بشهر أربعين
وماتت الأمهات لزمه شاة للنتاج ، فإن كانت ماشيته مراضاً أخذ منها مريضة متوسطة أو صحاحاً أخذ منها
صحبة أو بعضها صحاحاً وبعضها مراضاً أخذ صحبة بالقسط ، فإذا ملك أربعين نصفها صحاح ، قلنا لو كانت
كلها صحاحاً كم تساوى واحدة منها ، فإذا قيل أربعة دراهم مثلاً ، قلنا ولو كانت كلها مراضاً كم تساوى واحدة
منها ، فإذا قيل درهمين مثلاً ، قلنا له حصل لنا شاة صحبة بثلاثة دراهم ، ولو كانت الصحاح ثلاثين ، لزمه
شاة تساوى ثلاثة دراهم ونصفاً ، ومتى قوم الجملة وأخرج صحبة تساوى ربع عشر كفى نعم لو كان
الصحاح فيها دون الواجب أجزاء صحبة ومريضة ، وإن كانت إناثاً ، أو ذكوراً وإناثاً لم يؤخذ في فرضها
إلا أنثى ، إلا ما تقدم في خمس وعشرين عند بنت مخاض ، وفي ثلاثين بقرة ، وفي خمس من الإبل
فأما مجزئ ابن لبون ،

وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم هكذا أبداً في كل مائة شاة (فلو ملك أربعين ضأناً أجزاء
معارضة وبالعكس لأن الجنس واحد) وهذه الأوقاص (جمع وقص وهو ما بين الفرضين من الأعداد كما بين أربعين
ومائة واحد وعشرين فهذه الأعداد وأمثالها) التي بين النصب عفو لاشيء فيها وما ينتج من النصاب (كأن كان
عنده أربعون شاة فولدت (في أثناء الحول) ما بلغت به مائة وإحدى وعشرين فإن هذا الزائد (يزكى لحول أصله)
بأن يجعل حول أصله حولاً له (وإن لم يمض عليه حول سواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها فلو ملك أربعين شاة فولدت
قبل تمام الحول بشهر أربعين) سخلة (وماتت الأمهات لزمه شاة للنتاج) لا للأمهات (فإن كانت ماشيته مراضاً أخذ
منها مريضة متوسطة) لو كانت غنمه متوسطة المرض (أو) كانت ماشيته (صحاحاً أخذ منها صحبة أو بعضها صحاحاً
وبعضها مراضاً أخذ منها (صحبة بالقسط) أي برعاية القبيحة (فإذا ملك أربعين) شاة (نصفها صحاح قلنا لو كانت كلها
صحاحاً كم تساوى واحدة منها ؟ فإذا قيل أربعة دراهم مثلاً ، قلنا لو كانت كلها مراضاً كم تساوى واحدة منها ؟ فإذا قيل
درهمين مثلاً ، قلنا له حصل لنا شاة صحبة بثلاثة دراهم) باعتبار القبيحة وقوله لو كانت كلها صحاحاً وكذا مقابله وهو
لا فائدة فيه فالمدار على كون الصحبة تساوى كذا وكذا المريضة (ولو كانت الصحاح ثلاثين ، لزمه شاة تساوى ثلاثة دراهم
ونصفاً) باعتبار ثلاثة أرباع الصحبة وزرع المريضة (ومتى قوم الجملة) أي مجموع الصحاح والمرضى (وأخرج صحبة
تساوى ربع عشر) الجملة (كفى) كأن كان عنده أربعون شاة صحاحاً ومراضاً وقبيحة جميعها ألف درهم فأخرج صحبة
منها تساوى خمسة وعشرين كفته (نعم لو كان الصحاح فيها دون الواجب) كأن وجب شاتان في ماشية ليس فيها إلا
صحبة (أجزاء صحبة) بالقسط (ومريضة وإن كانت إناثاً أو ذكوراً وإناثاً لم يؤخذ في فرضها إلا أنثى إلا ما تقدم في خمس
وعشرين عند بنت مخاض ، وفي ثلاثين بقرة ، وفي خمس من الإبل فإنه مجزئ ابن لبون) عند بنت مخاض

وَتَبِيعَ وَجَذَعُ ضَانٍ أَوْ ثَنًى مَعَزٍ ، وَأَنْ تَمَحَّضَتْ ذُكُورًا أَجْزَاءَهُ الذَّكَرُ مُطْلَقًا ، لَكِنْ يُؤْخَذُ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ
 ابْنُ لَبُونٍ أَكْثَرُ قِيَمَةٍ مِنْ ابْنِ لَبُونٍ يُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بِالتَّقْوِيمِ وَالنَّسَبَةِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا صَغَارًا دُونَ
 سَنِّ الْفَرَضِ أَخَذَ مِنْهَا صَغِيرَةً ، وَيَجْتَمِدُ بِحَيْثُ لَا يَسُوَّى بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، فَفَصِيلُ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ يَكُونُ
 خَيْرًا مِنْ فَصِيلِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ كِبَارًا وَصَغَارًا لَزِمَهُ كَبِيرَةٌ ، وَهُوَ سَنُّ الْفَرَضِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَإِنْ
 كَانَتْ مَعِيَّةً أَخَذَ الْأَوْسَطَ فِي الْعَيْبِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَنْوَاعًا كَضَانٍ وَمَعَزٍ أَخَذَ مِنْ أَى نَوْعٍ شَاءَ بِالْقِسْطِ ، فَيُقَالُ
 لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَانًا كَمْ تَسَاوَى وَاحِدَةٌ مِنْهَا إِلَى آخِرٍ مَا تَقَدَّمَ ، وَلَا تُؤْخَذُ الْحَامِلُ وَلَا الَّتِي وَلَدَتْ وَلَا الْفَحْلُ وَلَا
 الْخِيَارُ وَلَا الْمُسِنَّةُ الْأَكْلُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمَالِكُ ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ نَفْسَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ نَصَابٌ مُشْتَرَكٌ مِنْ
 الْمَاشِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِثْلُ أَنْ وَرَثَاهُ ، أَوْ غَيْرُ مُشْتَرَكٍ بَلْ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَشْرُونَ شَاةً مِثْلًا مُمَيِّزَةً إِلَّا أَنَّهُمَا اشْتَرَكَا
 فِي الْمَرَاكِحِ وَالْمَسْرَحِ وَالْمَرْعَى وَالْمَشْرَبِ ، وَمَوْضِعِ الْحَلَبِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي وَفِي غَيْرِهَا مِنَ النَّاطُورِ وَالْجَرِينِ
 وَالْدَّكَانِ وَمَكَانِ الْحِفْظِ زَكَاةَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ .

(وتبيع) ذكر في ثلاثين بقرة (وجذع ضان أو ثنى معز) في خمس من الإبل (وان تمحضت) ماشيته (ذكورا
 أجزاء الذكر مطلقا) اتحد نوع الماشية أو اختلف (لكن يؤخذ في ست وثلثين) من الإبل الذكور (ابن لبون
 أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين) عند فقد بنت الخاض (بالتقويم والنسبة وان كانت كلها صغارا
 دون سن الفرض أخذ منها صغيرة) ويتأتى وجوب الزكاة في الصغار إذا ماتت الأمهات قبل الحول بزمن يسير (ويجتهد
 الساعي عند الصغار) بحيث لا يسوى بين القليل والكثير ففصيل ست وثلثين من الإبل إذا كانت كلها صغارا
 لابد وان (يكون خيرا من فصيل خمس وعشرين ، وإن كانت كبارا وصغارا لزمه كبيرة وهو سن الفرض المتقدم)
 باعتبار القيمة (وان كانت معيبة أخذ الأوسط في العيب) والمراد بالعيب ما يثبت به الرد في البيع (وان كانت أنواعا
 كضأن ومعز أخذ من أى نوع شاء بالقسط) يعنى باعتبار القيمة (فيقال لو كانت كلها ضأنًا كم تساوى واحدة منها إلى
 آخر ما تقدم) أى فيما إذا كانت الماشية بعضها صحاح وبعضها مراض (ولا تؤخذ الحامل ولا التى ولدت) رنقا بالزكى
 (ولا الفحل) الذى أعد للضراب (ولا الخيار) وهذا يعم ما تقدم وغيره (ولا المسننة للأكل إلا أن يرضى المالك)
 في ذلك كله (ولو كان بين نفسين) أى شخصين (من أهل الزكاة) بأن يكونا مسلمين حرين وبينهما شركة في
 (نصاب مشترك من الماشية أو غيرها) كالنقد وعرض التجارة والشركة تستوجب عدم التميز بشئ (مثل أن ورثاه أو)
 كان النصاب (غير مشترك بل لكل منهما عشرون شاة مثلا متميزة إلا أنهما اشتركا في المراح) بأن يكون مراح واحد
 لماشيتهما وهو المحل الذى تأوى اليه ليلا (و) في (المسرح) هو الموضع الذى تجتمع فيه الماشية ثم تلاقى إلى المرعى
 (و) في (المرعى) أى مكان الكلأ (و) في (المشرب) في (موضع الحلب) هو المكان الذى تحلب فيه الماشية (و)
 في (الفحل) هو الذكر الذى ينزول على الاناث (والراعى) اشتركا (في غيرها) أى الذكورات (من الناطور)
 هو حافظ الشجر والزرع (والجرين) موضع تخفيف الثمر وتخليص الحب (والدكان) المحل الذى توضع فيه الأمتعة للبيع
 (ومكان الحفظ) أى مكان تحفظ فيه الأمتعة كالحزن وهذه شروط لواجتمعت في شخصين (زكيا زكاة الرجل الواحد) فيخير

بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الزُّرُوعِ إِلَّا فِيمَا يُقْتَاتُ مِنْ جَنْسِ مَا يَسْتَنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ وَيَيْبَسُ وَيُدْخِرُ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَذُرَّةٍ وَأَرْزٍ وَعَدَسٍ وَحَمَصٍ وَبَاقِلًا وَجُلْبَانَ وَعَلَسٍ ، وَلَا تَجِبُ فِي الثَّمَارِ إِلَّا فِي الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ ، وَلَا تَجِبُ فِي الْخَضِرَاءَاتِ وَلَا الْأَبَازِيرِ مِثْلَ الْكُمُونِ وَالْكُزْبَرَةِ ، فَمَنْ انْعَقَدَ فِي مِلْكِهِ نَصَابٌ حَبٍّ أَوْ بَدَأَ صَلاَحُ نَصَابِ رُطْبٍ أَوْ عَنَبٍ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالنَّصَابُ أَنْ يَبْلُغَ جَافًا خَالِصًا مِنَ الْقَشْرِ وَالتَّنِينَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَهُوَ أَلْفٌ وَسِتَّمِائَةٌ رَطْلٍ بَغْدَادِيَّةٍ إِلَّا الْأَرْزَ وَالْعَلَسَ ، وَهُوَ صَنْفٌ مِنَ الْحِنْطَةِ يُدْخِرُ مَعَ قَشْرِهِ ، فَنَصَابُهُمَا عَشْرَةُ أَوْسُقٍ بِقَشْرِهِمَا ، وَلَا تُخْرَجُ الزَّكَاةُ فِي الْحَبِّ إِلَّا بَعْدَ التَّصْفِيَةِ وَلَا فِي الثَّمَرَةِ إِلَّا بَعْدَ الْجَفَافِ وَتَضُمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ حَتَّى لَوْ أُطْلِعَ الْبَعْضُ بَعْدَ جَذَاذِ الْبَعْضِ لِاخْتِلَافِ نَوْعِهِ أَوْ بَلَدِهِ ، وَالْعَامُ وَاحِدٌ ، وَالْجَنْسُ وَاحِدٌ ضَمُّهُ إِلَيْهِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَيُضْمُّ أَنْوَاعُ الزَّرْعِ بَعْضُهُ إِلَى الْبَعْضِ فِي النَّصَابِ إِنْ اتَّفَقَ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ ،

ما لها كال رجل واحد فقد تستوجب الشركة ثقلا كما لو كان عند كل واحد عشرون شاة فإذا اشتركا وجب على كل نصف شاة بخلاف ما لو افترقا فلا يجب عليهما شيء وقد تفيد تخفيفا كما لو كان عند كل واحد أربعون فلو اشتركا وجب على كل نصف شاة بخلاف ما لو افترقا فيجب على كل شاة .

(بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ)

(لا تجب الزكاة في الزروع إلا فيما يقتات) به (من جنس ما يستنبته آدميون وييبس ويدخر) فلا تجب الزكاة فيما لا يقتات من الزروع كحب القطن ولا فيما يؤكل تدافيا كالسكراديا والكمون ولا فيما يؤكل تنهما كالبطيخ والكثيري ولا فيما يؤكل تأدما كالزيتون فالمدار على الاقتيات اختيارا ويلزم ذلك كونه غما يستنبته آدميون وكونه ييبس ويدخر وذلك (كحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَذُرَّةٍ وَأَرْزٍ وَعَدَسٍ وَحَمَصٍ وَبَاقِلًا) وهو القول (وجلبان) بضم الجيم نوع من النبات ويسمى بالكثيري (وعلس) هو نوع من الحِنْطَةِ (ولا تجب) الزكاة (في الثمار) أى ثمار الأشجار (إلا في الرطب والعنب) ولا تجب في الخضراوات (كلبامية والبطيخ) (ولا) في (الأبازير مثل الكون والكزبرة) فمن انعد في ملكه نصاب حَبٍّ أَوْ بَدَأَ (أى ظهر) صلاح نصاب رطب أو عنب لزمته الزكاة ، وإلا (بأن لم ينعد أو انعد في ملك غيره أو لم يبد صلاح الرطب والعنب) فلا تلزمه الزكاة (والنصاب أن يبلغ) الزكى حالة كونه (جافا خالصا من القشر والتين خمسة أوسق) جمع وسق وهو ستون صاعا (وهو) أى النصاب بالوزن (ألف وستمائة رطل بغدادية) والرطل البغدادي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وذلك في سائر الأصناف (إلا الأرز والعلس) وهو صنف من الحِنْطَةِ يدخر مع قشره فنصابهما عشرة أوسق بقشرهما ولا تخرج الزكاة في الحب إلا بعد التصفية (من التين) (ولا في الثمرة إلا بعد الجفاف وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في تكميل النصاب) لأن الثمار لا تخرج مرة واحدة بل متسلسلة (حتى لو أطلع البعض بعد جذاذ البعض لاختلاف نوعه أو بلده والعام واحد والجنس واحد ضمه إليه في تكميل النصاب ويضم أنواع الزرع بضمه إلى البعض في النصاب إن اتفق حصادها في عام واحد)

وَلَا تُضْمُ ثَمَرَةٌ عَامٍ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى ثَمَرَةٍ عَامٍ آخَرَ أَوْ زَرْعِهِ ، وَلَا عَنَبٌ لِرُطْبٍ ، وَلَا بُرٌّ لَشَعِيرٍ ؛ ثُمَّ الْوَاجِبُ الْعَشْرُ إِنْ سَقَى بِلَامِثُونَةٍ كَالْمَطَرِ وَنَحْوِهِ وَنِصْفُ الْعَشْرِ إِنْ سَقَى بِمِثْوَنَةٍ كَسَاقِيَةٍ وَنَحْوِهَا وَالْقِسْطُ إِنْ سَقَى بِهِمَا ثُمَّ لَأَشَى فِيهِ ، وَإِنْ دَامَ فِي مِلْكِهِ سَنَيْنَ . وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا مِنَ الثَّمَرَةِ أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ قَبْلَ الْحَرْصِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمَنَهُ ، وَيَنْدُبُ لِلإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ خَارِصًا عَدْلًا يَحْرُسُ الثَّمَارَ ، وَمَنْعَاهُ أَنْ يَدُورَ حَوْلَ النَّخْلَةِ فَيَقُولَ فِيهَا مِنَ الرُّطْبِ كَذَا وَيَأْتِي مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ كَذَا ، وَيُضْمِنُ الْمَالِكُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِحَسَابِهِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَقْبَلُ الْمَالِكُ ذَلِكَ فَيَنْتَقِلُ حِينَئِذٍ حَقُّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُ إِلَى ذِمَّتِهِ ، وَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ ، فَإِنْ تَلَفَ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ بَعْدَ ذَلِكَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

مَنْ مَلَكَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نَصَابًا حَوْلًا لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَنِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا ،

فَمَنْ دَارَ فِي الثَّمَرِ عَلَى الْإِطْلَاعِ فِي عَامٍ وَفِي الزَّرْعِ عَلَى الْحَصَادِ فَثَلِ الذَّرَّةُ تَزْرَعُ فِي الْحَرِيفِ وَالصَّيْفِ فَإِذَا كَانَ بَيْنَ حَصَادِي الزَّرْعَيْنِ سَنَةً فَأَقْلَ ضَمًا فِي النَّصَابِ بَأَن كَانَ أَحَدُ الزَّرْعَيْنِ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ لَكِنْ بِانْضِمَامِ الزَّرْعِ الثَّانِي تَمَّ الْخَمْسَةُ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ بَيْنَ حَصَادِيهِمَا مَا ذَكَرَ وَإِلَّا فَلَا (وَلَا تُضْمُ ثَمَرَةُ عَامٍ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى ثَمَرَةٍ عَامٍ آخَرَ أَوْ زَرْعِهِ وَلَا عَنَبٌ لِرُطْبٍ) فِي إِمَّاكَ النَّصَابِ لِاخْتِلَافِ جِنْسِهِمَا (وَلَا بُرٌّ لَشَعِيرٍ) كَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ (ثُمَّ الْوَاجِبُ) فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ (الْعَشْرُ إِنْ سَقَى بِلَامِثُونَةٍ كَالْمَطَرِ وَنَحْوِهِ) كَالسَّيْلِ أَوْ كَوْنِ الزَّرْعِ مِمَّا يَشْرَبُ بِنَفْسِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ (وَنِصْفُ الْعَشْرِ إِنْ سَقَى بِمِثْوَنَةٍ كَسَاقِيَةٍ وَنَحْوِهَا) كَدُولَابٍ وَوَابُورٍ (وَالْقِسْطُ إِنْ سَقَى بِهِمَا) أَيْ بِمِثْوَنَةٍ وَبِغَيْرِ مِثْوَنَةٍ وَيَعْتَبَرُ الْقِسْطُ بِعَيْشِ الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ وَنَمَائِهِمَا فَلَوْ كَانَ يَمْكُثُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَسَقَى بِالْمَطَرِ مَا يَمْكُثُ بِهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَبِالدُّوَلَابِ مَا يَمْكُثُ بِهِ ثَلَاثَةً وَجِبَتْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعَشْرِ (ثُمَّ) بَعْدَ إِخْرَاجِ زَكَاةِ النَّابِتِ أَوَّلَ خُرُوجِهِ (لَأَشَى فِيهِ) مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ مَكُثَ سَنَيْنَ (وَإِنْ دَامَ فِي مِلْكِهِ سَنَيْنَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا مِنَ الثَّمَرَةِ) وَمِثْلُهَا الزَّرْعُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ الْعَنَبَ وَالْبَلَحَ وَالْفَرِيكَ وَالْفَوَلَّ الْأَخْضَرَ (أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهِمَا بِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَهَبَةِ (قَبْلَ الْحَرْصِ) أَيْ الْحَزْرَ وَالتَّقْدِيرَ وَالتَّضْمِينَ لِلذَّكَاءِ (فَإِنْ فَعَلَ) شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ (ضَمَنَهُ) أَيْ مَا أَتْلَفَهُ (وَيَنْدُبُ لِلإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ خَارِصًا عَدْلًا يَحْرُسُ الثَّمَارَ) فَالْحَرْصُ لَا يَتَأْتِي فِي الزَّرْعِ فَثَلِ الْفَوَلُّ الْأَخْضَرُ وَالْفَرِيكَ لَا يَتَأْتِي فِيهِمَا خَرْصٌ إِلَّا إِذَا كَانَ زَرْعُهُمَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لِنَقْصِهِ عَنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ (وَمَنْعَاهُ) أَيْ الْحَرْصُ (أَنَّهُ يَدُورُ حَوْلَ النَّخْلَةِ) أَوْ الْعَنَبَةِ (فَيَقُولُ فِيهَا مِنَ الرُّطْبِ كَذَا وَيَأْتِي مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ كَذَا وَيُضْمِنُ) الْإِمَامُ أَوْ السَّاعِي (الْمَالِكُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِحَسَابِهِ) أَيْ الْحَارِصُ (فِي ذِمَّتِهِ) أَيْ يَجْعَلُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ فِي ذِمَّتِهِ لَا فِي الصِّينِ الْخُرُوصَةِ (وَيَقْبَلُ الْمَالِكُ ذَلِكَ) التَّضْمِينَ (فَيَنْتَقِلُ حِينَئِذٍ حَقُّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُ) أَيْ الرُّطْبُ (إِلَى ذِمَّتِهِ وَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ) التَّضْمِينَ (التَّصَرُّفُ) بِأَكْلِ وَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ (فَإِنْ تَلَفَ) الرُّطْبُ (بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ بَعْدَ ذَلِكَ) التَّضْمِينَ (سَقَطَتِ الزَّكَاةُ) لِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ ، فَإِنْ قَصَرَ بَانَ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ حَرْزٍ مِثْلُهَا ضَمَنَ .

(بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ)

وَالْتَعْبِيرُ بِذَلِكَ أَوَّلَى مِنَ التَّنْبِيهِ تَقْصِيرُهُ عَلَى الضَّرُوبِ (مَنْ مَلَكَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) الْوَاقِعُ أَوْ (نَصَابًا حَوْلًا) أَيْ عَامًا (لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ) فِي ذَلِكَ الْمَالُوكِ (وَنِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا) وَهُوَ دَرَاهِمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاطٍ دَرَاهِمٌ

وزكاته نصف مثقال * ونصاب الفضة مائتا درهم خالصة ، وزكاته خمسة دراهم خالصة ، ولا زكاة فيما دون ذلك ، وتجب فيما زاد على النصاب بحسابه سواء في ذلك المضروب والسبائك ، والحلي المعد للاستعمال محرم ، أو مكروه ، أو للقنية ؛ فإن كان الحلي معدا لاستعمال مباح فلا زكاة فيه .

بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

إذا ملك عرضا حولا وكان قيمته في آخر الحول نصابا لزمته زكاته ، وهي ربع العشر بشرطين أن يملكه بمعاوضة ، وأن ينوي حال التملك التجارة ، فلو ملكه يارث أو هبة أو بيع ولم ينو التجارة فلا زكاة ، فإن اشتراه بنصاب كامل من النقدين بني حوله على حول النقد ، وإن اشتراه بغير ذلك إما بدون نصاب ، أو بغير نقد حوله من الشراء ، ويقوم مال التجارة آخر الحول بما اشتراه به ، إن اشتراه بنقد ولو بدون النصاب ، فإن اشتراه بغير نقد قومه بنقد البلد فإذا بلغ نصابا زكاه وإلا فلا زكاة حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانيا ،

(وزكاته نصف مثقال * ونصاب الفضة مائتا درهم خالصة) من النش (وزكاته خمسة دراهم خالصة ولا زكاة فيما دون ذلك) ولو حبة أو بعضها (وتجب) الزكاة (فيما زاد على النصاب بحسابه) أى الزائد فيجب فيه ربع العشر ، ولا وقص في النقد أصلا (سواء في ذلك المضروب) نقدا (والسبائك والحلي المعد لاستعمال محرم) كآنية للأكل (أو مكروه) كضبة فضة صغيرة للزينة (أو للقنية) للاستعمال فتجب الزكاة في ذلك كله (فإن كان الحلي معدا لاستعمال مباح) كسوار لامرأة (فلا زكاة فيه) بشرط خلوه عن السرف .

(بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ)

أى عروض التجارة (إذا ملك عرضا) من عروض التجارة وهى الأعيان التى يتجزأ فيها للربح واستمر ملكه (حولا) كاملا (وكان قيمته في آخر الحول نصابا لزمته زكاته وهى ربع العشر) لأن العرض يقوم في آخر الحول بأحدهما فيزكى على حسبه لكن ذلك مشروط (بشرطين أن يملكه) أى ذلك العرض (بمعاوضة) كشراء (وأن ينوى حال التملك) للعرض (التجارة ، فلو ملكه يارث أو هبة) فقد فقد فيه شرط العوض (أو) ملكه به (ببيع ولم ينو التجارة) فقد فقد فيه شرط النية (فلا زكاة) فيه ثم إذا استوفى الشرطين يفصل في ابتداء حوله ويقال (فإن اشتراه بنصاب كامل من النقدين بني حوله) أى عرض التجارة (على حول النقد) كأن وجد معه عشرون دينارا أول المحرم واشترى بها عرض تجارة أول رجب فيقوم عرض التجارة أول المحرم وتخرج زكاته (وإن اشتراه بغير ذلك) أى بغير نصاب كامل وذلك صادر بصورتين (إما بدون نصاب) ولم يكن عنده ما يكمله (أو بغير نقد البلد حوله) بحسب (من الشراء ويقوم مال التجارة آخر الحول) في الصورتين (بما اشتراه به) أى بالنقد الذى دفعه في ثمنه (إن اشتراه بنقد ولو بدون النصاب فإن اشتراه بغير نقد) كأن أخذته في عوض خلع (قوما بنقد البلد) فإن كان في البلد قعدان ، فإن غلب أحدهما قوم به وإن تساوا فإذا بلغ بأحدهما دون الآخر قوم بما بلغ به ، وإن بلغ بكل تخير (فإذا بلغ نصابا زكاه وإلا فلا زكاة حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانيا) تقويما آخر

وهكذا

وهكذا، ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط، ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول، ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع، ولو باع في الحول بنقد وزبح وأمسكه إلى آخر الحول زكى الأصل بحوله والربح بحوله، وأول حول الربح من حين نضوضه لا من حين ظهوره.

بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ

إِذَا أُسْتُخْرِجَ مِنْ مَعْدِنٍ فِي أَرْضٍ مُبَاحَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ لَهُ نَصَابٌ ذَهَبٌ، أَوْ فِضَّةٌ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفَعَاتٍ لَمْ يَنْقَطِعْ فِيهَا عَنِ الْعَمَلِ بَتْرُكٍ أَوْ إِهْمَالٍ، فَفِيهِ فِي الْحَالِ رُبْعُ الْعَشْرِ، وَلَا تُخْرَجُ إِلَّا بَعْدَ التَّصْفِيَةِ، فَإِنْ تَرَكَ الْعَمَلَ بَعْدَ كَسْفَرٍ وَإِصْلَاحِ آلَةٍ ضَمَّ، وَإِنْ وَجَدَ فِي أَرْضٍ الْغَيْرِ فَهُوَ لِصَاحِبِهَا، وَإِنْ وَجَدَ رَكَازاً مِنْ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ نَصَابٌ ذَهَبٌ، أَوْ فِضَّةٌ فِي أَرْضٍ مَوَاتٍ فَفِيهِ الْخُمْسُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي مَلِكٍ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْمَلِكِ،

(وهكذا) أبداً في الأحوال المستقبلية (ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط) لا في أوله ولا في وسطه ولا في جميع الحول (ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول، ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع) فلا تجب عليه زكاة التجارة لا تقطاع الحول ولا زكاة العين للبدالة الحاصلة بالصرف فلذلك قل عن ابن سريج: بشروا الصيارفة بأن لا زكاة عليهم (ولو باع) عرض التجارة (في الحول بنقد وزبح وأمسكه) أي كلاهما (إلى آخر الحول زكى الأصل) وهو النقد (بحوله والربح بحوله) كأن اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة درهم وأمسكهما إلى آخر الحول فيزكي المائتين وبعد ستة أشهر يزكي المائة. (وأول حول الربح من حين نضوضه) أي صيرورته نقداً يقوم به (لا من حين ظهوره) لأنه غير محقق.

(بَابُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ)

المعدن هو اسم للسكان الذي تخلق فيه الجواهر من الذهب والفضة، ويطلق على الجواهر نفسها؛ والركاز اسم لدفين الجاهلية (إذا استخرج من معدن) حاصل (في أرض مباحة) المستخرج (أو مملوكة له) أي المستخرج (نصاب ذهب أو فضة في دفعة أو دفعات) أي مرات (لم ينقطع) المستخرج (فيها) أي المرات (عن العمل) والانتقطاع يكون (بترك) للعمل (أو إهمال) له (ففيه) أي النصاب المستخرج (في الحال) لا بعد عام لأنه نماء في نفسه فلم يشترط فيه الحول (ربيع العشر، ولا تخرج) الزكاة من المعدن (إلا بعد التصفية) من الأوساخ (فإن ترك العمل بعد كسفر وإصلاح آلة ضم) ما يخرج بعد ذلك لما خرج قبله في إكمال النصاب (وإن وجد) المعدن (في أرض الغير فهو) أي المستخرج بمالك (لصاحبها) أي الأرض (وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية) بشرط أن لا يعلم أن دافنه بقلته الدعوة وإلا كان فينا وهو لا زكاة فيه بل يرد لبيت المال (وهو) أي ما وجدته (نصاب ذهب أو فضة في أرض موات) لا ملك عليها لأحد (ففيه) حيث قد (الخمسة في الحال) لا بعد عام (وإن وجدته) أي دفين الجاهلية (في ملك فهو لصاحب الملك) إن ادعاه وإلا فلن فوقه وهكذا حتى ينتهي المحي فهو له، وإن لم يدعه

أَوْ فِي مَسْجِدٍ، أَوْ فِي شَارِعٍ، أَوْ كَانَ مِنْ دَفِينِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ لُقْطَةٌ.

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

تَجِبُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا وَجَدَ مَا يُؤَدِّيهِ فِي الْفِطْرَةِ فَاضِلًا عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَكَسَوَتُهُمْ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ، وَعَنْ دَيْنٍ وَمَسْكَنٍ وَعَبْدٍ يَحْتَاجُهُ، فَلَوْ فَضَلَ بَعْضُ مَا يُؤَدِّيهِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ وَمَمْلُوكٍ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَجَدَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ لَكِنْ لَا تَلَزَمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ الْمَعْسَرِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمَا، وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةُ وَوَجَدَ بَعْضَهَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ ثُمَّ أَبِيهِ ثُمَّ أُمَّهُ ثُمَّ ابْنَهُ الْكَبِيرَ، وَلَوْ تَزَوَّجَ مَعْسَرٌ بِمُوسِرَةٍ أَوْ بِأُمَةٍ لَزِمَتْ سَيِّدُ الْأُمَةِ فِطْرَةَ لَأُمَتِهِ، وَلَا تَلْزِمُ الْحُرَّةَ فِطْرَةَ نَفْسِهَا وَقِيلَ تَلْزِمُهَا. وَسَبَبُ الْوُجُوبِ إِدْرَاكُ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فَلَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى قَبْلَ الْغُرُوبِ وَمَاتَ عَقِبَ الْغُرُوبِ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ،

(أَوْ) وَجَدَ (فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي شَارِعٍ أَوْ كَانَ مِنْ دَفِينِ الْإِسْلَامِ) بَأَن كَانَ عَلَيْهِ عِلَامَةُ إِسْلَامٍ كَنَقْشِ قُرْآنٍ أَوْ ذِكْرٍ وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَهْوَى دَفِينٌ جَاهِلِيَّةً أَوْ إِسْلَامًا (فَهُوَ لُقْطَةٌ) فَيَعْرِفُهُ سَنَةٌ وَيَتَمَلَّكُهُ.

(بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ)

وَأَضِيفَتْ لِلْفِطْرِ لِأَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ وَجوبِهَا الْفِطْرُ (تَجِبُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا وَجَدَ مَا يُؤَدِّيهِ فِي الْفِطْرَةِ) فَلَا زَكَاةَ عَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ مَبْعُوثًا وَلَا عَلَى كَافِرٍ وَلَا عَلَى مَعْسَرٍ. وَأَشَارَ لِمَا بِهِ الْإِسَارُ بِقَوْلِهِ (فَاضِلًا عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَكَسَوَتُهُمْ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ) فَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ مَا يَخْرُجُهُ فَاضِلًا عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ هَذَا الزَّمَانُ (و) أَنَّ يَكُونَ فَاضِلًا (عَنْ دَيْنٍ) وَهَذَا مَا رَجَحَهُ الْمُسَنِّبُ وَلَكِنْ لَارْجِعَ عِنْدَ التَّأْخِيرِ أَنَّ الدِّينَ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ زَكَاةِ الْفِطْرِ كَزَكَاةِ النِّقْدِ (و) كَذَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ (مَسْكَنٍ وَعَبْدٍ يَحْتَاجُهُ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَفْضُلُ عَنْ ذَلِكَ سَقَطَتْ عَنْهُ الزَّكَاةُ (فَلَوْ فَضَلَ بَعْضُ مَا يُؤَدِّيهِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ) أَيْ الْبَعْضُ كَانَ لَزِمَهُ صَاعٌ فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا نِصْفَهُ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ النِّصْفِ (وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ) بِأَن تَحَقَّقَتْ فِيهِ الشَّرُوطُ الَّتِي ذَكَرْتُ (لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ وَمَمْلُوكٍ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَجَدَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ) فَالزَّوْجَةُ كَمَا يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهَا يَلْزِمُهُ زَكَاةُهَا وَكَذَا قَرِيبُهُ مِنْ ابْنٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ لَا يُمْكِنُ الْكَسْبُ وَكَذَا أَبٌ وَأُمٌّ فَقَرَاءٌ وَمَمْلُوكٌ (لَكِنْ لَا تَلْزِمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ الْمَعْسَرِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمَا، وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةُ وَوَجَدَ بَعْضَهَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ ثُمَّ أَبِيهِ ثُمَّ أُمَّهُ ثُمَّ ابْنَهُ الْكَبِيرَ) الَّذِي لَا كَسْبَ لَهُ وَهُوَ زَمَنٌ أَوْ مَجْنُونٌ (وَلَوْ تَزَوَّجَ مَعْسَرٌ) امْرَأَةً (مُوسِرَةً أَوْ بِأُمَةٍ لَزِمَتْ سَيِّدُ الْأُمَةِ فِطْرَةَ لَأُمَتِهِ) حَيْثُ كَانَ الزَّوْجُ مَعْسَرًا فَتَرَجَعَ فِطْرَتُهَا عَلَى سَيِّدِهَا (وَلَا تَلْزِمُ الْحُرَّةَ) الَّتِي زَوْجُهَا مَعْسَرٌ وَهِيَ مُوسِرَةٌ (فِطْرَةَ نَفْسِهَا) بَلْ تَسْقُطُ عَنْهَا كَمَا سَقَطَتْ عَنِ الزَّوْجِ (وَقِيلَ تَلْزِمُهَا) أَيْ تَلْزِمُ الزَّكَاةَ الْحُرَّةَ الْمَذْكُورَةَ. (وَسَبَبُ الْوُجُوبِ إِدْرَاكُ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ) وَلَا يَدُ مِنْ إِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ شَوَالٍ مَعَ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ فَالسَّبَبُ الْأَوَّلُ هُوَ رَمَضَانُ كَلَّا أَوْ بَعْضًا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَحُوزُ إِخْرَاجَهَا مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ (فَلَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى) عَبْدًا وَحَصَلَ كُلُّ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ (قَبْلَ الْغُرُوبِ وَمَاتَ عَقِبَ الْغُرُوبِ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ) لِإِدْرَاكِهِمْ سَبَبُ الْوُجُوبِ

وَأِنْ وَجَدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُمْ ، ثُمَّ الْوَاجِبُ صَاعٌ عَنْ كُلِّ شَخْصٍ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ بَغْدَادِيَّةٍ . وَبِالْمَصْرِيِّ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ وَرَبْعٌ وَسَبْعٌ أُوقِيَّةٌ مِنَ الْأَقْوَاتِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ وَيَجْزِي الْأَقْطُ وَاللَّبَنُ لِمَنْ قُوتُهُمْ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ أَعْلَى قُوتِ بَلَدِهِ أَجْزَاءَهُ أَوْ دُونَهُ فَلَا ، وَيَجُوزُ الْإِخْرَاجُ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ ، وَالْأَفْضَلُ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ أَثَمَ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ .

بَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ

مَتَى حَالَ الْحَوْلِ وَقَدَّرَ عَلَى الْإِخْرَاجِ بَأَنَ وَجَدَ الْأَصْنَافَ وَمَالَهُ حَاضِرٌ حَرَمٌ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَنْتَظِرَ فَقِيرًا أَحَقَّ مِنَ الْمَوْجُودِينَ كَقَرِيبٍ وَجَارٍ وَأَصْلَحٍ وَأَحْوَجٍ ، وَكُلُّ مَالٍ وَجِبَتْ زَكَاتُهُ بِحَوْلٍ وَنَصَابٍ جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ بَعْدَ مَلِكِ النَّصَابِ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَالْقَابِضُ بِصِفَةِ الْأَسْتَحْقَاقِ ، وَالِدَافِعُ بِصِفَةِ الرُّجُوبِ وَالْمَالُ بِحَالِهِ وَقَعَ الْمَعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَإِنْ مَاتَ الْفَقِيرُ أَوْ اسْتَغْنَى بِغَيْرِ الزَّكَاةِ

(وَإِنْ وَجَدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُمْ) لَمْ يَدُمْ إِدْرَاكُ سَبَبِ الْوَجُوبِ (ثُمَّ الْوَاجِبُ صَاعٌ عَنْ كُلِّ شَخْصٍ) مِمَّا يَقْتَضِي فِي بَلَدِ الْوَجُوبِ مِنْ بَرٍّ أَوْ ذَرَّةٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ (وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ بَغْدَادِيَّةٍ وَبِالْمَصْرِيِّ) وَهُوَ مِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا (أَرْبَعَةٌ) أَرْطَالٍ (وَنِصْفٌ وَرَبْعٌ) مِنَ الرُّطَلِ (وَسَبْعٌ أُوقِيَّةٌ مِنَ الْأَقْوَاتِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ) أَيُّ بَلَدٍ الْمُوَدِّي عَنْهُ الزَّكَاةُ (وَيَجْزِي الْأَقْطُ وَاللَّبَنُ لِمَنْ قُوتُهُمْ ذَلِكَ) وَالْأَقْطُ بَفَتْحِ الْمَحْزَةِ وَكَسْرِ الْقَافِ لَبَنٍ يَابِسٍ (فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ أَعْلَى قُوتِ بَلَدِهِ أَجْزَاءَهُ) وَأَعْلَى الْأَقْوَاتِ الْبَرِّ (أَوْ) إِنْ أَخْرَجَ مِنْ (دُونِهِ) أَيُّ قُوتِ بَلَدِهِ (فَلَا) يَجْزِي كَأَن كَانَ يَقْتَاتُونَ الْبَرَّ فَأَخْرَجَ ذَرَّةً (وَيَجُوزُ الْإِخْرَاجُ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ) لِأَنَّهُ بِحَوْلِهِ وَجَدَ أَحَدَ السَّبْبِينَ فِيهِ يَدْخُلُ الْجَوَازُ (وَالْأَفْضَلُ) إِخْرَاجُهَا (يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ أَثَمَ) لِفَوَاتِ الْغَرَضِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ إِغْنَاءُ الْفُقَرَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمَ (وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ) لِأَنَّهُا حَقٌّ مَالِي فَلَا تَفُوتُ بِفَوَاتِ وَقْتِهَا

(بَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ) عَلَى مُسْتَحَقِّهَا

(مَتَى حَالَ الْحَوْلِ) أَيُّ مَضَى (وَقَدَّرَ) الْمَالِكُ (عَلَى الْإِخْرَاجِ بَأَنَ وَجَدَ الْأَصْنَافَ) الثَّمَانِيَةَ أَوْ بَعْضَهُمْ (وَمَالَهُ حَاضِرٌ) غَيْرُ غَائِبٍ مَسَافَةً قَصْرًا وَبِهَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ تَمَّ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْرَاجِ ، وَإِذَا حَصَلَتِ الْقُدْرَةُ (حَرَمَ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ) عَنْ صَرْفِهَا (إِلَّا أَنْ يَنْتَظِرَ فَقِيرًا أَحَقَّ مِنَ الْمَوْجُودِينَ كَقَرِيبٍ وَجَارٍ وَأَصْلَحٍ وَأَحْوَجٍ) فَلَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ لِأَجْلِهِمْ إِلَّا إِذَا لَقِيتَهُمْ حَاضِرِينَ (وَكُلُّ مَالٍ وَجِبَتْ زَكَاتُهُ بِحَوْلٍ وَنَصَابٍ) كَالنَّقْدِ وَعَرُوضِ التِّجَارَةِ لَا الْبُيُوتِ وَالنَّبَاتِ (جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ) أَيُّ تَمَامِهِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا (بَعْدَ مَلِكِ النَّصَابِ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ) فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا لِحَوْلَيْنِ فَأَكْثَرَ (وَإِذَا قَدِمَهَا يَفْضَلُ) وَيُقَالُ (إِذَا حَالَ الْحَوْلُ) الَّذِي قَدِمَتْ عَلَيْهِ تَمَامُهُ (وَالْقَابِضُ بِصِفَةِ الْأَسْتَحْقَاقِ) لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ مِنَ الْفَقْرِ إِلَى الْغِنَى (وَالِدَافِعُ) هُوَ الْمَزْكِيُّ (بِصِفَةِ الرُّجُوبِ) لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُهُ مِنَ الْغِنَى إِلَى الْفَقْرِ (وَالْمَالُ بِحَالِهِ) لَمْ يَنْقُصْ عَنْ نَصَابٍ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ (وَقَعَ الْمَعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ) وَإِنْ مَاتَ الْفَقِيرُ أَوْ اسْتَغْنَى بِغَيْرِ الزَّكَاةِ (عَمَزَ قَوْلُهُ) وَالْقَابِضُ بِصِفَةِ الْأَسْتَحْقَاقِ ،

أَوْ مَاتَ الدَّافِعُ أَوْ نَقَصَ مَالُهُ عَنِ النَّصَابِ بِأَكْثَرٍ مِنَ الْمُعْجَلِ وَلَوْ بَيْعَ لَمْ يَقَعِ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ وَيَسْتَرْدُهُ إِنْ
 بَيْنَ أَنَّهُ مُعْجَلٌ ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا رَدَّهُ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ كَالسَّيِّئِ لَا الْمُنْفَصِلَةِ كَالْوَلَدِ ، وَإِنْ تَلَفَ أَخَذَ بَدْلَهُ ثُمَّ يُخْرِجُ
 ثَانِيًا إِنْ كَانَ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ ، ثُمَّ الْمَخْرُجُ كَالْبَاقِي عَلَى مِلْكِهِ حَتَّى لَوْ عَجَلَ شَاةٌ عَنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ وَلَدَ لَهُ سَخْلَةٌ
 لَزِمَهُ شَاةٌ أُخْرَى ، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْرُقَ زَكَاتَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ جَارًا فَتَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ ؛ وَيَنْدُبُ لِلْفَقِيرِ وَالسَّاعِي أَنْ يَدْعُوَ الْمُعْطَى ، فَيَقُولُ : أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا
 أَعْطَيْتَ ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا . وَمِنْ شَرُطِ الْأَجْزَاءِ النِّيَّةُ ، فَيَنْوِي عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى
 الْفَقِيرِ أَوْ إِلَى الْوَكِيلِ أَنَّ هَذِهِ زَكَاةُ مَالِي ، فَإِذَا نَوَى الْمَالِكُ لَمْ تَجِبْ نِيَّةُ الْوَكِيلِ عِنْدَ الدَّفْعِ ؛ وَيَنْدُبُ لِلإِمَامِ أَنْ
 يَبْعَثَ عَامِلًا مُسْلِمًا حُرًّا عَدْلًا فَيَقِيهَا فِي الزَّكَاةِ غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَمُطَّلِيٍّ ، وَيَجِبُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ ،
 لِكُلِّ صَنْفٍ ثَمَنُ الزَّكَاةِ .

وأما لو استغنى بالزكاة بأن أعطى منها ما صار به غير فقير فلا يضرب (أو مات الدافع) محترز قوله والدافع بصفة الوجوب
 (أو نقص ماله عن النصاب بأكثر من المعجل) محترز قوله والمال بحاله ، وأما لو نقص عن النصاب بالمعجل كأن كان
 عنده أربعون شاة فعجل منها شاة وحال الحول وهي تسعة وثلاثون فلا يضرب ، وأما إذا زاد النقص عن ذلك وتم الحول
 وهي بتلك الصفة فلا يقع المعجل عن الزكاة بل هي غير واجبة (ولو) كان النقص المذكور (ببيع) كأن باع من التسعة
 والثلاثين واحدة (لم يقع المعجل عن الزكاة) في تلك الصور (ويسترده) من الآخذ (إن بين أنه معجل) عند الدفع
 كأن قال زكاتي المنجولة أو علم الآخذ ذلك (فإن كان) المعجل (باقيا رده بزيادته المتصلة) به (كالسمن لا المنفصلة كالولد
 وإن تلف) المعجل و (أخذ) الدافع (بدله) من مثل أو قيمة والعبرة بقيمته وقت القبض لا وقت التلف (ثم) بعد
 قبضه (يخرج ثانيا) الزكاة (إن كان) المزكي (بصفة الوجوب) من كونه مالكا لنصاب (ثم المخرج) المعجل (كالباقي
 على ملكه حتى لو عجل شاة عن مائة وعشرين ثم ولد له سخلَةٌ) فتم له بها وبالمعجلة مائة وإحدى وعشرون وفيها شاتان
 أخرج واحدة (لزمه شاة أخرى ، ويجوز) للمالك (أن يفرق زكاته بنفسه أو بوكيله ، ويجوز أن يدفعها إلى الإمام وهو
 أفضل إلا أن يكون) الإمام (جارا فتفريقه بنفسه أفضل) لافرق بين المال الباطن كعروض التجارة والنقد والظاهر
 كالأنعام (ويندب للفقير والساعي) الآخذ للزكاة من طرف الإمام (أن يدعو للمعطي فيقول أجرك الله فيما أعطيت
 وبارك لك فيما أبقيت وجعله) أي عامليته (لك طهورا) من الذنوب وداء البخل (ومن شروط الأجزاء النية) للزكاة
 (فينوي عند الدفع إلى الفقير أو) الدفع (إلى الوكيل أن هذا) المخرج (زكاة مالي فإذا نوى المالك لم تجب نية الوكيل
 عند الدفع) إلى الفقير (و) إن وكاه بالنية وبالدفع جاز ، فسكما تجوز الوكالة في التفريق تجوز في النية * (ويندب للإمام
 أن يبعث عاملا) على الزكوات بأن يأخذها ممن وجبت عليه من أربابها ليحضرها إليه ولا بد أن يكون العامل (مسلما
 حرا عدلا فقيها في الزكاة غير هاشمي و) لا (مطلي) لأن العامل يأخذ قسطا من الزكاة وهما تحرم عليهما الزكاة (ويجب
 صرف الزكاة إلى ثمانية أصناف لكل صنف ثمن الزكاة) إن قسم الإمام المال واحتجج إلى العامل ولا يسقط سهمه
 لقسم على سبعة .

أَحَدُهَا الْفُقَرَاءُ، وَالْفَقِيرُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَحِجْزَ عَنْ كَسْبِ يَلِيقُ بِهِ، أَوْ شَغْلَهُ
 الْكَسْبُ عَنِ الْإِشْتَغَالِ بِعِلْمٍ شَرْعِيٍّ، فَإِنْ شَغْلُهُ التَّعَبُّدُ فَلَيْسَ بِفَقِيرٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ
 أُعْطِيَ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَغْنِيًا بِنَفَقَةٍ مِنْ تَلْزِمِهِ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجٍ وَقَرِيبٍ فَلَا. الثَّانِي الْمَسَاكِينُ، وَالْمَسْكِينُ مَنْ
 وَجَدَ مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ، مِثْلُ أَنْ يُرِيدَ خَمْسَةَ فَيَجِدُ ثَلَاثَةً أَوْ أَرْبَعَةً وَيَأْتِي فِيهِ مَا قِيلَ فِي
 الْفَقِيرِ، وَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ مَا يُزِيلُ حَاجَتَهُمَا مِنْ عُدَّةٍ يَكْتَسِبُ بِهَا أَوْ مَالٍ يَتَجَرُّ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ
 بِهِ، فَيَتَفَاوَتُ بَيْنَ الْجَوْهَرِيِّ وَالْبَزَازِ وَالْبَقَالِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَحْتَرَفْ أُعْطِيَ كِفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ لِمِثْلِهِ، وَقِيلَ
 كِفَايَةُ سَنَةٍ فَقَطْ، وَهَذَا مَفْرُوضٌ مَعَ كَثْرَةِ الزَّكَاةِ، إِمَّا بِأَنْ فَرَّقَ الْإِمَامُ الزَّكَاةَ أَوْ رَبُّ الْمَالِ وَكَانَ الْمَالُ كَثِيرًا
 وَإِلَّا فَكُلُّ صَنْفٍ الثَّمَنِ كَيْفَ كَانَ. الثَّلَاثُ الْعَامِلُونَ وَهُمْ الَّذِينَ يَبْعَثُهُمُ الْإِمَامُ كَمَا تَقَدَّمَ، فَهُمْ السَّاعِي وَالْكَاتِبُ
 وَالْحَاشِرُ وَالْقَاسِمُ، فَيُجْعَلُ لِلْعَامِلِ الثَّمَنُ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرِهِ رَدَّ الْفَاضِلَ عَلَى الْبَاقِينَ، وَإِنْ كَانَ
 أَقْلَ كُلِّهِ مِنَ الزَّكَاةِ، هَذَا إِذَا

(أحدها الفقراء، والفقير من لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته) أى لا يسد مسدا بأن لم يكن له مال أصلا أو له لكن لا يبلغ
 النصف من حاجته (و) الحال أنه (يحجز عن كسب يليق به أو) قدر عليه لكن (شغله الكسب عن الاشتغال بعلم شرعى)
 محتاجه لتصحيح عبادة أو ليكون ذا قدرة على الفتوى، وهو من يرجى منه ذلك، فكل هؤلاء فقراء (فإن شغله)
 عن (التعب) فقط (فليس بفقير) بل يكتسب ولا يأخذ من الزكاة (ولو كان له مال غائب بمسافة القصر أعطى) من
 الزكاة لأن ماله كالمعدوم (وإن كان مستغنيا بنفقة من تلزمه نفقته من زوج وقريب فلا) يعطى من الزكاة لغناه بالنفقة
 و(الثاني) من الأصناف (المساكين، والمسكين من وجد) له (ما يقع موقعا من كفايته) أى وجد عنده مال (ولا
 يكفيه) لمؤنته ومؤنة من تلزمه نفقته ولكن يسد محلا من حاجته بأن يكفي نصفها أو أكثر (مثل أن يريد خمسة فيجد
 ثلاثة أو أربعة ويأتي فيه ما قيل في الفقير) مثل إن يحجز عن كسب يليق به لزمانة أو اشتغال بعلم (ويعطى الفقير والمسكين
 ما يزِيل حاجتهما من عُدَّة يكتسب بها أو مال يتجر به على حسب ما يليق به فيتفاوت بين الجوهري والبزاز) هو من
 يبيع البز: أى القماش (والبقال) من يبيع الحبوب والزيت وهو خلاف البقلى، وهو من يبيع البقل وهو خضراوات
 الأرض (وغيرهم) من أرباب التجارة (فإن لم يحترف) أى لم يحسن تجارة ولا صناعة (أعطى كفاية العمر الغالب)
 وهو ستون سنة (لمثله) من كفايته وكفاية ممونه على قدر أمثاله (وقيل) يعطى (كفاية سنة فقط) والأثرل هو
 الشهور في الذهب (وهذا) أى إعطاء كفاية العمر الغالب (مفروض مع كثرة الزكاة إما بأن فرق الإمام الزكاة أوروب
 المال وكان المال كثيرا، وإلا) بأن كان الفرق رب المال وهو قليل (فكل صنف) من الأصناف (الثنى كيف كان)
 من كفاية ما ذكر أم لا (الثالث) من الأصناف (العاملون وهم الذين يبعثهم الإمام كما تقدم) أول الباب (فمنهم)
 أى العاملين (الساعى والكاتب) الأول من يحصلها والثاني من يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (والحاشر) من يجمع
 أرباب الأموال أو ذوى السهمان (والقاسم) من يقسمها على أربابها (فيجعل للعامل) الشامل لما ذكر (الثنى، فإن كان
 الثمن أكثر من أجرته رد الفاضل على الباقين وإن كان أقل كله من الزكاة، هذا إذا

فَرَّقَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ فَرَّقَ الْمَالُكَ قَسَمَ عَلَى سَبْعَةٍ وَسَقَطَ الْعَامِلُ . الرَّابِعُ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ، فَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا لَمْ يُعْطُوا
وَأِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ أُعْطُوا ، وَالْمُؤَلَّفَةُ قَوْمٌ أَشْرَافٌ يَرْجَى حَسَنُ إِسْلَامِهِمْ ، أَوْ إِسْلَامُ نَظَرَاتِهِمْ ، أَوْ يُجِبُونَ
الزَّكَاةَ مِنْ مَانِعِيهَا بِقُرْبِهِمْ ، أَوْ يُقَاتِلُونَ عَنَّا عَدُوًّا يُحْتَاجُ فِي دَفْعِهِ إِلَى مَوْتَةٍ ثَقِيلَةٍ . الْخَامِسُ الرِّقَابُ وَهُمْ الْمُكَاتِبُونَ
فَيُعْطُونَ مَا يُؤَدُّونَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يُؤَدُّونَ . السَّادِسُ الْغَارِمُونَ ، فَإِنْ غَرِمَ لِإِصْلَاحِ بَأْنِ اسْتِدَانِ دِينًا
لِتَسْكِينِ فِتْنَةٍ دَمٍ أَوْ مَالٍ دُفِعَ إِلَيْهِ مَعَ الْغَنَى ، وَإِنْ اسْتَدَانَ لِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ دُفِعَ إِلَيْهِ مَعَ الْفَقْرِ دُونَ الْغَنَى ،
وَإِنْ اسْتَدَانَ وَصَرَفَهُ فِي مَعْصِيَةٍ وَتَابَ دُفِعَ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ . السَّابِعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُمْ الْغَزَاةُ الَّذِينَ لَا حَقَّ لَهُمْ
فِي الدِّيَّانِ فَيُعْطُونَ مَعَ الْغَنَى مَا يَكْفِيهِمْ لِعَزْوِهِمْ مِنْ سِلَاحٍ وَفَرَسٍ وَكِسْوَةٍ وَنَفَقَةٍ . الثَّامِنُ ابْنُ السَّبِيلِ وَهُوَ
الْمُسَافِرُ الْمُجْتَازُ بِنَاءً أَوْ الْمُنْشَى لِلسَّفَرِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَيُعْطَى نَفَقَةٌ وَمَرْكُوبًا مَعَ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي بَلَدِهِ مَالٌ
وَمِنْ فِيهِ سَبِيَانٌ لَمْ يُعْطَ إِلَّا بِأَحَدِهِمَا فَتَى وَجِدَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فِي بَلَدِ الْمَالِ فَتُنْقَلُ الزَّكَاةُ إِلَى غَيْرِهَا حَرَامٌ
وَلَمْ يَحْزَ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ الْإِمَامُ فَلَهُ النُّقْلُ ،

فَرَّقَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ فَرَّقَ الْمَالُكَ قَسَمَ عَلَى سَبْعَةٍ وَسَقَطَ الْعَامِلُ (فيقسمها على سبعة (الرابع) من الأصناف (المؤلفة
قلوبهم ، فإن كانوا كفارًا لم يعطوا) من الزكاة شيئًا (وإن كانوا مسلمين أعطوا) تأليفًا لهم حتى يقوى يقينهم (والمؤلفة)
قلوبهم (قوم أشرف) أي ذوو سيادة (يرجى حسن إسلامهم) بقوة يقينهم (أو) يرجى (إسلام نظراتهم أو يحبون)
أي يأخذون (الزكاة من مانعها) عنا حال كونهم مستقرين (بقربهم أو يقاتلون عنا عدوًّا يحتاج في دفعه إلى موة
ثقيلة) ولا نحتاج إلى الصرف إذا قاتله الأشراف فنعطى هؤلاء الأشراف من الزكاة (الخامس) من الأصناف (الرقاب
وهم المكاتبون فيعطون ما يؤدُّون إن لم يكن معهم ما يؤدُّون) لتأديتهم ليعتقوا (السادس الغارمون) وهم ثلاثة أقسام
(فإن غرم لإصلاح بآن استدان دينًا لتسكين فتنه دم) أي قتل (أو) تسكين فتنه (مال) بأن قامت فتنه وشر بين
جماعتين بسبب قتل أو مال فاستدان رجل مالا ودفعه لتسكين الشر بينهم (دفع إليه) ولو (مع الغنى) فيعطى ما يؤدى
به الدين إذا كان باقيًا ، أما لو وفاه من عنده فلا يعطى (وإن استدان لنفقته ونفقة عياله دفع إليه) من الزكاة (مع الفقر
دون الغنى ، وإن استدان) لما ذكر أو غيره من الباطح (وصرفه في معصية وتاب دفع إليه في الأصح) ولا يعطى
من الزكاة إلا إذا كان الدين حلالًا ، فإن كان مؤجلًا لم يعط (السابع في سبيل الله وهم الغزاة) أي المجاهدون (الذين
لا حق لهم في الديوان) بل هم متطوعون بالجهاد (فيعطون مع الغنى ما يكفيهم لغزوهم من سلاح وفرس وكسوة ونفقة)
له ولموته ذهابًا وإيابًا (الثامن ابن السبيل وهو المسافر المجتاز بنا) في بلد الزكاة (أو المنشئ للسفر) من بلد الزكاة
(في غير معصية) بأن كان واجبًا كسفر الحج أو مندوبًا كزيارة أو مباحًا كتجارة (فيعطى) المسافر المذكور (نفقة
ومركوبًا مع الحاجة) لامع الغنى الحال (وإن كان) له (في بلدة مال) فهو الآن فقير (ومن) كان (فيه سببان) كالفقر
والغرم (لم يعط إلا بأحدهما) فتى وجدت هذه الأصناف في بلد المال فنقل الزكاة إلى غيرها حرام ولم يحز نقلها ، وثبتت
(إلا أن يفرق الإمام فله النقل) لأنه أوسع نظرًا

وَأِنْ كَانَ مَالُهُ بِيَادِيهِ أَوْ قَدِمَتْ الْأَصْنَافُ كُلُّهَا بِيَدِهِ نَقَلَ إِلَى أَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ ، وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ
لِكُلِّ صَنْفٍ الثَّمَنُ إِلَّا الْعَامِلَ فَقَدَّرَ أَجْرَتَهُ ، فَإِنْ قَدَّمَ صَنْفٌ فِي بَلَدِهِ فَرَّقَ نَصِيبَهُ عَلَى الْبَاقِينَ ، فَيُعْطَى لِكُلِّ
صَنْفٍ السَّبْعُ أَوْ صَنْفَانِ فَلِكُلِّ صَنْفٍ السُّدُسُ وَهَكَذَا ، فَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَآحَادُ الصَّنْفِ مَحْصُورُونَ أَوْ قَسَمَ
الْإِمَامُ مُطْلَقًا وَأَمَكَّنَ الْأَسْتِيعَابَ لِكَثْرَةِ الْمَالِ وَجَبَ ، وَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَهُمْ غَيْرُ مَحْصُورِينَ ، فَأَقْلُ مَا يَجُوزُ
أَنَّهُ يَدْفَعُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ كُلِّ صَنْفٍ إِلَّا الْعَامِلَ فَيَجُوزُ وَاحِدٌ ، وَيُنْدَبُ الصَّرْفُ لِأَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا يُلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ ،
وَأَنْ يَفْرُقَ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، فَيُعْطَى مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مِائَةٍ مَثَلًا قَدَرُ نِصْفٍ مَنْ يَحْتَاجُ مِائَتَيْنِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يَدْفَعَ الْكَافِرَ وَلَا ابْنَهُ هَاشِمَ وَبَنِي الْمُطَّلَبِ ، وَلَا مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ كَزَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ ، وَلَوْ دَفَعَ لِفَقِيرٍ وَشَرَطَ أَنْ
يَرُدَّ عَلَيْهِ مِنْ دِينٍ لَهُ عَلَيْهِ أَوْ قَالَ جَعَلْتُ مَالِي فِي ذِمَّتِكَ زَكَاةً نَفَقَةً لَمْ يَجُزْ ، وَأَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ بَنِيَّةً أَنَّهُ يَقْضِيهِ
عَنْهُ أَوْ قَالَ أَقْضِ مَالِي لِأَعْطِيكَ زَكَاةً ، أَوْ قَالَ الْمَدْيُونُ أَعْطَى لِأَقْضِيكَ جَازَ ، وَلَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ
فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ كَزَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ ، فَلَوْ جَمَعَ جَمَاعَةُ فِطْرَتَهُمْ وَخَلَطُوهَا وَفَرَّقُوهَا أَوْ فَرَّقَهَا أَحَدُهُمْ
بِإِذْنِ الْبَاقِينَ جَازَ ؛

(وَإِنْ كَانَ مَالُهُ بِيَادِيهِ أَوْ قَدِمَتْ الْأَصْنَافُ كُلُّهَا بِيَدِهِ نَقَلَ إِلَى أَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِ) أَيْ الْمَزْكِي (وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ
لِكُلِّ صَنْفٍ الثَّمَنُ إِلَّا الْعَامِلَ فَقَدَّرَ أَجْرَتَهُ ، فَإِنْ قَدَّمَ صَنْفٌ فِي بَلَدِهِ) أَيْ الْمَزْكِي (فَرَّقَ نَصِيبَهُ عَلَى الْبَاقِينَ) وَكَذَا لَوْ زَادَ
مَنْ حَاجَتُهُ (فَيُعْطَى لِكُلِّ صَنْفٍ السَّبْعُ أَوْ) قَدَرُ (صَنْفَانِ فَلِكُلِّ صَنْفٍ السُّدُسُ وَهَكَذَا ، فَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَآحَادُ الصَّنْفِ
مَحْصُورُونَ) بِالْعُسْدِ (أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ مُطْلَقًا) أَيْ وَآحَادُ الصَّنْفِ مَحْصُورُونَ أَوْ لَا (وَأَمَكَّنَ الْأَسْتِيعَابَ) أَيْ إِعْطَاهُ
الْأَثَرَادَ جَمِيعَهَا (لِكَثْرَةِ الْمَالِ) فِي الصَّوْرَتَيْنِ (وَجَبَ) اسْتِيعَابُهُمْ (وَإِنْ قَسَمَ الْمَالُكَ وَهُمْ غَيْرُ مَحْصُورِينَ) أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ
وَأَمَّنَ فِي الْمَالِ كَثْرَةً (فَأَقْلُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ كُلِّ صَنْفٍ إِلَّا الْعَامِلَ فَيَجُوزُ) أَنْ يَكُونَ (وَاحِدًا) بِقَدَرِ
الْحَاجَةِ وَبِمَا قَدَرْنَاهُ مِنْ قَوْلَانَا أَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ الْحَاجَةَ يَنْتَظِمُ الْأَسْتِيعَابَ حَيْثُ قَدْ عَمِلَتْ أَنْ فِي تَقْسِيمِ الْمَالِ لَا يَجُوزُ عَامِلٌ فَلَا يَصِحُّ
الْأَسْتِيعَابُ إِلَّا بِمُحَاطَةِ ذَلِكَ الْقَدَرِ (وَيُنْدَبُ الصَّرْفُ لِأَقَارِبِهِ) فَيُخَصَّمُ بِالصَّرْفِ إِذَا لَمْ يَجِبِ التَّعْمِيمُ لَكِنْ أَقَارِبُهُ (الَّذِينَ
لَا يُلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ) وَأَمَّا مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ فَلَا يَصِحُّ الصَّرْفُ إِلَيْهِمْ (وَأَنْ يَفْرُقَ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ فَيُعْطَى مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى مِائَةٍ
مَثَلًا قَدَرُ نِصْفٍ مَنْ يَحْتَاجُ مِائَتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الْكَافِرَ وَلَا ابْنَهُ هَاشِمَ وَبَنِي الْمُطَّلَبِ وَلَا مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ كَزَوْجَةٍ
وَقَرِيبٍ) فَالزَّوْجَةُ وَالْقَرِيبُ الْوَاجِبَةُ ثَقَّتُهُمَا غَنِيَانِ بِالنَّفَقَةِ فَلَا تَدْفَعُ الزَّكَاةَ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا بِاسْمِ الْفُقَرَاءِ أَوِ الْمَسَاكِينِ وَيَجُوزُ
دَفْعُهَا لَهُمَا بِاسْمِ الْفُقَرَاءِ مَثَلًا (وَلَوْ دَفَعَ لِفَقِيرٍ وَشَرَطَ أَنْ يَرُدَّهُ) أَيْ الْمَدْفُوعُ (عَلَيْهِ) أَيْ الدَّافِعُ (مِنْ دِينٍ لَهُ عَلَيْهِ أَوْ قَالَ)
الْمَالُكَ (جَعَلْتُ مَالِي فِي ذِمَّتِكَ زَكَاةً نَفَقَةً) عَنْهَا لِنَفْسِكَ (لَمْ يَجُزْ) فِي الصَّوْرَتَيْنِ (وَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ)
أَيْ الْفَقِيرَ (بَنِيَّةً أَنَّهُ يَقْضِيهِ مِنْهُ) أَيْ يُؤَدِّيهِ لَهُ (أَوْ قَالَ أَقْضِ مَالِي لِأَعْطِيكَ زَكَاةً أَوْ قَالَ الْمَدْيُونُ أَعْطَى لِأَقْضِيكَ جَازَ
وَلَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ) بِالْشَّرْطِ الْمَوْعُودِ بِهِ (وَزَكَاةُ الْفِطْرِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ) مِنَ التَّعْمِيمِ أَوْ الْإِقْتِصَارِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنْ كُلِّ
صَنْفٍ (كَزَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ ، فَلَوْ جَمَعَ جَمَاعَةُ فِطْرَتَهُمْ وَخَلَطُوهَا وَفَرَّقُوهَا أَوْ فَرَّقَهَا أَحَدُهُمْ بِإِذْنِ الْبَاقِينَ جَازَ) وَهَذِهِ
حِيلَةٌ عَلَى التَّعْمِيمِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ ،

وَتَنْدِبُ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ كُلَّ وَقْتٍ وَفِي رَمَضَانَ وَأَمَامَ الْحَاجَاتِ، وَكُلَّ وَقْتٍ وَمَكَانٍ شَرِيفٍ أَكْدُ، وَلِلصَّالِحَاءِ
وَلِقَارِبِهِ وَعَدُوِّهِ مِنْهُمْ. وَبِأَطْيَبِ مَالِهِ أَفْضَلُ، وَيَحْرَمُ التَّصَدُّقُ بِمَا يَنْفَقُهُ عَلَى عِيَالِهِ، أَوْ يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ الْحَالِ،
وَيَنْدِبُ بِكُلِّ مَا فَضَّلَ إِنْ حَبَرَ عَلَى الْإِضَاقَةِ، وَيَكْرَهُ أَنْ يُسَالَ بِوَجْهِ اللَّهِ غَيْرَ الْجَنَّةِ، وَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ بِوَجْهِ
اللَّهِ شَيْئًا كَرِهَ رَدَّهُ، وَالْمَنْ بِالصَّدَقَةِ حَرَامٌ، وَيَبْطُلُ ثَوَابُهَا.

كتاب الصيام

يَحِبُّ صَوْمَ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ قَادِرٍ عَلَى الصَّوْمِ مَعَ الْخُلُوعِ عَنْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ، فَلَا يُخَاطَبُ
بِهِ كَافِرٌ وَصَبِيٌّ وَجُنُونٌ، وَمَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يَرْجَى بَرْؤُهُ بِأَدَاءٍ وَلَا بِقَضَاءٍ، لَكِنْ يَلْزَمُ
مَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّةَ طَعَامٍ، وَيُخَاطَبُ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ وَالْمُرْتَدُّ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ بِالْقَضَاءِ دُونَ
الْأَدَاءِ، فَإِنْ تَكَلَّفَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ فَصَامًا صَحَّ دُونَ الْمُرْتَدِّ وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ، فَإِنْ أَسْلَمَ أَوْ أَفَاقَ
أَوْ بَلَغَ مُفْطَرًا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ نَدِبَ الْإِمْسَاكُ،

(وتندب صدقة التطوع) فيستحب أن يتصدق بما تيسر ولو قليلا (كل وقت وفي رمضان وأمام الحاجات وكل وقت ومكان
شريف) كمشر ذى الحجة وأيام الأعياد (أكد) من غيرها، يعني أن طلبها في هذه الأزمان أشد من طلبها في غيرها
(وللصلحاء وأقاربه وعدوه منهم) أي من أقاربه (وبأطيب ماله) في الحل (أفضل) من المشبوه ومثله الرديء.
(ويحرم التصدق بما ينفقه على عياله أو) بما (يقضى به دينه الحال) لأنهما واجبان والصدقة مندوبة (ويندب بكل ما فضل
إن صبر على الإضاعة) وخلق يده (ويكره أن يسأل بوجه الله غير الجنة) يعني يكره للانسان أن يتوسل بذات الله
فيقول أسألك بوجه الله أن تعطيني كذا غير الجنة فإنه لا يكره أن يتوسل بذاته تعالى في الجنة (وإذا سأل سائل بوجه
الله شيئا) وتحمل الكراهة (كره) للسؤال (ردّه) خائبا حيث توسل بذات الله (والمَنْ بالصدقة حرام) بأن
يذكر الصدقة التي أعطاها لفلان (ويبطل ثوابها) حتى يصير كأنه لم يتصدق

(كتاب الصيام)

هو لغة مطلق الإمساك. وشرعا الإمساك عن المفطرات جميع النهار (يجب صوم رمضان على كل مسلم بالغ عاقل
قادر على الصوم مع الخلو عن حيض ونفاس فلا يخاطب به كافر) أصلي بمعنى أننا لا نطالبه ولا يصح منه (وصي)
غير مكلف وهو في حقه مندوب (وجنون) لأنه غير مكلف ولا يصح منه (و) لا يخاطب به (من أجهدته الصوم
لكبر أو مرض لا يرجى برؤه) لا (بأداء ولا بقضاء، لكن يلزم من أجهدته الصوم) بالكبر أو المرض المار (لكل
يوم مدة طعام ويخاطب) لعدم انتظار زمن يقضى فيه، و (المريض) الذي يرجى برؤه (والمسافر والمردّة والحائض
والنفساء) يخاطبون (بالقضاء دون الأداء) فلا يطالب منهم الصوم حال وجوبه لعذرهم (فإن تكلف المريض والمسافر
فصاموا صح) منهما الصوم (دون المرتد) لعدم صحة النية منه (والحائض والنفساء) لمنافاة عذرهما الصوم فلا يصح
منهم (فإن أسلم) الكافر (أو أفاق) المجنون (أو بلغ) الصبي (مفطرا) كل منهم (في أثناء النهار ندب الإمساك) بقية

والقضاء

وَالْقَضَاءُ وَلَا يَجِبَانِ ، وَإِنْ بَلَغَ صَائِمًا لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ وَنُدِبَ الْقَضَاءُ ، وَلَوْ طَهَّرْتَ الْحَائِضُ أَمْسَكَتْ نَدْبًا وَقَضَتْ حَتْمًا ، أَوْ قَدِمَ الْمَسَافِرُ ، أَوْ بَرِيَ الْمَرِيضُ وَهَمَّا مُفْطِرَانِ أَمْسَكَ نَدْبًا وَقَضِيَ حَتْمًا ، أَوْ صَائِمَانِ أَمْسَكَ حَتْمًا ، وَلَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِرُؤْيَا يَوْمِ الشُّكِّ وَجِبَ إِمْسَاكُ بَقِيَّتِهِ وَقَضَاؤُهُ ، وَيُؤْمَرُ الصَّيُّ بِهِ لِسَبْعٍ ، وَيَضْرَبُ لِعَشْرِ ، وَيُبَيِّحُ الْفِطْرَ غَلَبَةُ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ بَحَيْثُ يُخْشَى الْهَلَاكُ وَالْمَرَضُ ، وَلَوْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ إِذَا شَقَّ الصَّوْمُ وَسَفَرُ الْقَصْرِ إِنْ فَارَقَ الْعُمَرَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَإِنْ نَوَاهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَإِنْ سَافَرَ بَعْدَهُ فَلَا ، وَالْفِطْرُ لِلْمَسَافِرِ أَفْضَلُ إِنْ ضَرَّهُ الصَّوْمُ وَإِلَّا فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ ، وَلَوْ خَافَتْ مَرْضِعٌ أَوْ حَامِلَةٌ عَلَى أَنْفُسِهِمَا ، أَوْ وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا لَكِنْ تَفْدِيَانِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدًّا ، وَلَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ إِلَّا بِرُؤْيَا الْهَلَالِ ، فَإِنْ غُمَّ وَجِبَ اسْتِكْمَالُ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ يَصُومُونَ ، فَإِنْ رُؤِيَ نَهَارًا فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَإِنْ رُؤِيَ فِي بَلَدٍ دُونَ بَلَدٍ ، فَإِنْ تَقَارَبَا عَمَّ الْحُكْمُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْبَعْدُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ كَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ ، وَقِيلَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَيُقْبَلُ فِي رَمَضَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّوْمِ عَدْلٌ وَاحِدٌ ذَكَرَ حَرِّ مَكْلَفٌ ،

النهار عن المفطرات (و) ندب (القضاء) لهذا اليوم (ولا يجبان وإن بلغ) الصبي (صائما) بأن تام فاحتلم (لزمه الإمساك) بقية النهار (وندب) له (القضاء) لهذا اليوم (ولو طهرت الحائض) في أثناء اليوم (أمسكت ندبا) احتراماً لليوم (وقضت) اليوم (حتما) لازماً (أوقدم المسافر أو برى المريض وهما مفطران أمسكا ندبا وقضيا حتما أو صائمان أمسكا حتما) لزوال عذرهما (ولو قامت البينة برؤية) الهلال وشهدت (يوم الشك وجب إمساك بقيته) احتراماً لرمضان (وقضاؤه) لأنه لم تبت فيه النية (ويؤمر الصبي به) أى بصوم رمضان (لسبع ويضرب لـ) تام (عشر) إن أطاقه (ويبيح الفطر غلبة الجوع أو العطش بحيث يخشى الهلاك أو المرض) لو لم يفعل (ولو طرأ) ما ذكر (في أثناء اليوم إذا شق الصوم) مشقة تبسيع التيمم (و) يبيح الفطر أيضا (سفر القصر إن فارق العمران) وخرج لحل تقصر فيه الصلاة (قبل الفجر و) الحال أنه (إن نواه) أى الصوم (من الليل) ومن باب أولى إذا لم ينوه (فإن سافر بعده) أى الفجر (فلا) يجوز له الفطر (والفطر للمسافر أفضل) لثبوت ضرره الصوم وإلا (بأن لم يضره الصوم) فالصوم أفضل (لبراءة الذمة) ولو خافت مريض أو حامل على أنفسهما أو مع (ولديهما أفطرتا وقضتا) في الصورتين (لكن تفديان) مع القضاء (عند الخوف على الولد لكل يوم مدا) تخرجانه بخلاف ما إذا خافتا على أنفسهما فقط أو مع الولد أو أفطرت لإتخاذ مال غير حيوان فلا فدية في ذلك (ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال) فيجب في حق من رآه ولو فاسقا (فإن غم) الهلال أى استر (وجب استكمال شعبان ثلاثين) يوم (ثم يصومون) ويكفى في دخول رمضان شاهد واحد عدل شهادة ، فلا يقبل فيه عبد ولا امرأة (فإن روى نهاراً فهو لليلة المستقبل) لا للماضي فلا يشترع حكم هذا النهار (وإن روى في بلد دون بلد فإن تقاربا عمم الحكم) لهذا (وإلا) بأن لم يتقاربا (فلا) يعم الحكم لهما (والبعـد باختلاف المطالع) بحيث لو روى في أحدهما لم يربى الآخر غالباً (كالحجاز والعراق ومصر ، وقيل) يحصل البعد (بمسافة القصر ويقبل في رمضان بالنسبة إلى الصوم) لا لغيره كتأجيل الديون وتخليق الطلاق (عدل واحد ذكره حرر مكلّف) بأن يلفظ الشهادة

وَلَا يُقْبَلُ فِي سَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا عَدْلَانِ ، وَلَوْ عَرَفَ رَجُلٌ بِالْحَسَابِ وَالنُّجُومِ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَجِبِ الصَّوْمُ ، لَكِنْ يَجُوزُ لِلْحَاسِبِ وَالْمُنَجِّمِ فَقَطْ . وَإِنْ اشْتَبَهَتِ الشُّهُورُ عَلَى أَسِيرٍ وَنَحْوِهِ اجْتِهَدَ وَجُوبًا وَصَامَ ، فَإِنْ اسْتَمَرَ الْأَشْكَالُ ، أَوْ وَافَقَ رَمَضَانَ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ صَحَّ ، وَإِنْ وَافَقَ مَا قَبْلَهُ لَمْ يَصِحَّ (وَشَرَطُ الصَّوْمِ) التَّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ ، فَيَنْوِي لِكُلِّ يَوْمٍ ، فَإِنْ كَانَ فَرَضًا وَجِبَ تَعْيِينُهُ وَتَبْيِينُهُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَكَلَهُ أَنْ يَنْوِي صَوْمَ غَدٍ عَنْ آدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِالرُّؤْيَةِ لَيْلَةَ الشَّكِّ مَنْ يَثِقُ بِهِ ، عَنِ لَا يَقْبَلُهُ الْحَاكِمُ مِنْ نِسْوَةٍ وَعَبِيدٍ وَصِبْيَانٍ فَنَوَى بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَكَانَ مِنْهُ صَحَّ ، وَإِنْ نَوَاهُ مِنْ غَيْرِ إِخْبَارٍ أَحَدٍ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ سِوَاهُ جِزْمِ التَّيَّةِ أَوْ تَرَدَّدِ فَقَالَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا فَمُفْطَرٌ ، وَلَوْ قَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ غَدٌ مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا فَمُفْطَرٌ فَكَانَ مِنْ رَمَضَانَ صَحَّ وَيَصِحُّ النُّفْلُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَإِنْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، أَوْ اسْتَعْطَى ،

(ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان ، ولو عرف رجل بالحساب) لاعتماده منازل القمر وتقدير سيره (والنجوم) كأن يعرف أول الشهر بحلول بعض النجوم في بعض المنازل ، فلا عرف بذلك (أن غدا من رمضان لم يجب الصوم) عليه ولا على الناس ، و (لكن يجوز للحاسب والمنجم فقط) لا لغيرهما العمل بحسابه (وإن اشتبهت الشهور على أسير) هو الذي وقع في يد الكفار (ونحوه) كمن حبس في محل مظلم (اجتهد) في رمضان (وجوبا) بنحو حرّ وبرد وفواكه (وصام) على حسب اجتهاده (فإن استمر الإشكال) أي لم يظهر الحال أنه صام في رمضان أو قبله أو بعده (أو) ظهر الحال أنه (وافق رمضان) في صومه (أو) وافق (ما بعده) من شوال وغيره (صح) صومه في هذه الصور الثلاث (وإن وافق) صومه (ما قبله) أي رمضان (لم يصح) صومه عن رمضان ، ويتبع له نفلا إن لم يكن عليه صوم فرض وإلا وقع عنه (وشروط الصوم) فرضا أو نفلا (التية والإمساك عن المفطرات فينوي لكل يوم ، فإن كان فرضا وجب تعينه وتبييته) أي تبييت نيته (من الليل . وأكمله) أي التبييت (أن ينوي صوم غدا عن آداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) بإضافة رمضان والفرض نية الصوم وكونه عن رمضان والباقي من الإشكال (ولو أخبره بالرؤية) للهِلال (ليلة الشك) التي هي الثلاثون من شعبان (من يثق به) أي يقع في قلبه صدقه ولا يكن هو (ممن لا يقبله الحاكم) في الشهادة على الهلال كأن كان (من نسوة وعبيد وصبيان) فإن هؤلاء لا تقبل شهادتهم (فحين أخبرهم بذلك) نوى بناء على ذلك (الخبر) فبين أن يوم الشك المذكور (كان منه) أي رمضان (صح) الصوم عن رمضان (وإن نواه من غير إخبار أحد فكان منه لم يصح سواء جزم التية) بأن نوى من غير تعليق (أو تردد) بها (فقال إن كان غدا من رمضان فأنا صائم وإلا فمفطر) لأن الأصل بقاء شعبان ولم يستند إلى ما يفيد الظن (ولو قل ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غدا من رمضان فأنا صائم وإلا فمفطر فكان من رمضان صح) لأن الأصل بقاء رمضان واستند إلى ما يفيد الظن (ويصح النفل بنية مطلقة) عن التعيين ولا يجب فيها التبييت بل تصح (قبل الزوال) إذا لم يسبقها منافع للصوم (وإن أكل أو شرب أو استعطى) أي أدخل السعوط كالنشوق أنه مع جذبه إلى الخيشوم

أَوْ احْتَقَنَ ، أَوْ صَبَّ فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ دِمَاغَهُ ، أَوْ ادْخَلَ أَصْبَعًا ، أَوْ غَيْرَهُ فِي دُبُرِهِ ، أَوْ قَبْلِهَا وَرَاءَ مَا يَبْدُو
عِنْدَ الْقَعْدَةِ ، أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنْ طَعْنَةٍ ، أَوْ دَوَاءٍ ، أَوْ تَقْيَا ، أَوْ جَامِعٍ ، أَوْ بَاشَرَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ
فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى فَأَنْزَلَ ، أَوْ بَالَغَ فِي الْمَضْمَنَةِ ، أَوْ اسْتَنْشَقَ فَنَزَلَ جَوْفَهُ ، أَوْ خَرَجَ رَيْقُهُ مِنْ فَمِهِ كَمَا إِذَا
جَرَّ الْحَيْطُ فِي فَمِهِ عِنْدَ فَتْلِهِ فَانْفَصَلَ عَلَيْهِ رَيْقٌ ، ثُمَّ رَدَّهُ وَبَلَغَ رَيْقُهُ ، أَوْ بَلَغَ رَيْقُهُ مُتَغَيِّرًا كَمَا إِذَا قَتَلَ خَيْطًا
فَتَغَيَّرَ بِصَبْغِهِ ، أَوْ كَانَ نَجَسًا كَمَا إِذَا دَمِيَ فَمُهُ فَبَضَقَ حَتَّى صَفَا رَيْقُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ ، أَوْ ابْتَلَعَ نَخَامَةً مِنْ أَقْصَى الْفَمِ ،
إِنْ قَدَرَ عَلَى قَطْعِهَا وَجَهًا ، فَتَرَكَهَا حَتَّى نَزَلَتْ ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ وَلَوْ لَحْظَةً ، وَهُوَ فِي جَمِيعِ
ذَلِكَ ذَاكِرٌ لِلصَّوْمِ ، عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ ، بَطَلَ صَوْمُهُ ، وَعَلَيْهِ قَضَاءٌ وَإِمْسَاكُ بَقِيَةِ النَّهَارِ ، وَضَابِطُ الْمَفْطَرِ وَصُولُ
عَيْنٍ وَإِنْ قَلَّتْ مِنْ مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ إِلَى جَوْفٍ ، وَاجْتِمَاعُ وَالْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةٍ أَوْ اسْتِمْنَاءٍ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ
ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ ،

(أَوْ احْتَقَنَ) والحقنة دواء يدخل في قبل المريض أو دبره بآلة (أَوْ صَبَّ) ماء (في أذنه فوصل) إلى (دماغه)
أَوْ ادْخَلَ أَصْبَعًا أَوْ غَيْرَهُ) كعود (في دبره أَوْ) في (قبلها) أي المرأة ودخل ذلك (وراء ما يبدو) أي يظهر
(عند القعدة) أي القعود لقضاء الحاجة فما وراء ذلك يعد باطنًا (أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنْ طَعْنَةٍ أَوْ دَوَاءٍ)
فالمداور على الوصول إلى الجوف ولو من غير القبل والدبر (أَوْ تَقْيَا) أي تسبب في خروج القيء بخلاف ما إذا خرج
القيء بنفسه (أَوْ جَامِعٌ أَوْ بَاشَرَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ) بسبب المباشرة بخلاف ما إذا أنزل بالاحتلام (أَوْ اسْتَمْنَى)
فأنزل أَوْ بَالَغَ فِي الْمَضْمَنَةِ) في الوضوء (أَوْ) الغسل أَوْ (الاستنشاق فنزل جوفه) بسبب ذلك بخلاف ما إذا سبقه
ماء المضمضة أَوْ الاستنشاق من غير مبالغة فلا يفطر (أَوْ خَرَجَ رَيْقُهُ مِنْ فَمِهِ كَمَا إِذَا جَرَّ الْحَيْطُ فِي فَمِهِ عِنْدَ فَتْلِهِ فَانْفَصَلَ
عَلَيْهِ رَيْقٌ ثُمَّ رَدَّهُ) إلى فَمِهِ ثَانِيًا (وَبَلَغَ رَيْقُهُ) الذي اختلط بما على الحيط (أَوْ بَلَغَ رَيْقُهُ مُتَغَيِّرًا كَمَا إِذَا قَتَلَ خَيْطًا
فَتَغَيَّرَ بِصَبْغِهِ أَوْ كَانَ) الرَيْقُ (نَجَسًا كَمَا إِذَا دَمِيَ فَمُهُ فَبَضَقَ حَتَّى صَفَا رَيْقُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ) وبَلَّغَهُ بعد ذلك فإنه يفطر لبقاء
نخاسة الرَيْقِ (أَوْ ابْتَلَعَ نَخَامَةً آتِيَةً) مِنْ أَقْصَى الْفَمِ إِنْ قَدَرَ عَلَى قَطْعِهَا وَجَهًا (أَوْ رَمِيهَا) فَتَرَكَهَا حَتَّى نَزَلَتْ (إِلَى
حَدِّ الظَّاهِرِ وَهُوَ مَخْرُجُ النَّخَاءِ ثُمَّ ابْتَلَعَهَا) أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ وَلَوْ لَحْظَةً وَهُوَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ (الْمَذْكُورِ
مِنَ الْمَسَائِلِ) ذَاكِرٌ لِلصَّوْمِ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ بَطَلَ صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ قَضَاءٌ (إِنْ كَانَ الصَّوْمُ فَرْضًا) وَإِمْسَاكُ بَقِيَةِ النَّهَارِ (إِنْ
كَانَ فِي رَمَضَانَ) وَضَابِطُ الْمَفْطَرِ وَصُولُ عَيْنٍ (خُرُوجُ الرِّيحِ فَلَا يَفْطُرُ بِوَصُولِهِ) وَإِنْ قَلَّتْ (الْعَيْنُ) وَلَمْ تَوْكُلْ كَحَبَّةِ
رَمَلٍ أَوْ تَرَابٍ (مِنْ مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ) خَرَجَ وَصُولُ الْعَيْنِ مِنَ الْمَسَامِ كَنَزُولِهِ فِي مَاءٍ فَوَصَلَ مِنْ مَسَامِهِ إِلَى بَاطِنِهِ فَلَا
يَفْطُرُ (إِلَى جَوْفٍ) وَلَوْ لَمْ يَحِلَّ الْغَدَاءُ كِبَاطِنِ الْبَدَنِ وَالْإِحْلِيلِ وَأَمَّا مَا لَا يُسَمَّى جَوْفًا كَأَنْ جَرَحَ سَاقَهُ فَوَضَعَ عَلَيْهِ
دَوَاءً فَوَصَلَ إِلَى مَخِ السَّاقِ فَلَا يَفْطُرُ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَوْفٍ (وَ) كَذَلِكَ مِنَ الْمَفْطَرِ (الْجَمَاعُ وَالْإِنْزَالُ) الْبَنَى (عَنْ
مُبَاشَرَةٍ) أَيْ التَّقَاءِ بِشَرَةِ بَشَرَةٍ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِنْزَالُ عَنْ لَمَسٍ بِحَائِلٍ كَانَ لَمَسُ امْرَأَةٍ بِحَائِلٍ فَأَنْزَلَ فَلَا يَفْطُرُ وَمِثْلُ
الَّذِي لَمَسَ بِحَائِلٍ لَمَسَ الْحَرَمَ وَالْأَمْرَدَ إِذَا كَانَ لَشَفَقَةٍ فَتَارَتْ شَهْوَتُهُ فَأَنْزَلَ فَلَا يَفْطُرُ (أَوْ) عَنْ (اسْتِمْنَاءٍ) أَيْ طَلَبِ
الخُرُوجِ الْمَنِيِّ وَلَوْ بِيَدِ زَوْجَتِهِ وَلَا يَلَا أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ فِي هَذِهِ الْمَفْطَرَاتِ (عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ) وَمُخْتَارًا
فَلَوْ فَعَلَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ وَهُوَ جَاهِلٌ بِأَنَّهُ حَرَامٌ أَوْ نَاسٌ لِلصَّوْمِ أَوْ مَكْرَهُ فَلَا يَفْطُرُ .

وَيَلْزَمُهُ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ مَعَ الْقَضَاءِ الْكَفَّارَةِ ، وَهِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعِيُوبِ الْمُضَرَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأِطْعَامَ سِتِّينَ مُسْكِينًا ، فَإِنْ عَجَزَ ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْتَلِمَةِ كَفَّارَةٌ ، فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ غَلَبَهُ الْقِيَاءُ أَوْ أَنْزَلَ بِاحْتِلَامٍ أَوْ عَنْ فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ ، أَوْ نَزَلَ جَوْفُهُ بِمَضْمُضَةٍ وَاسْتِنشَاقٍ بِلَا مُبَالَنَةِ ، أَوْ جَرَى الرِّيقُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ فِي خِلَالِ أَسْنَانِهِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ وَعَجَزَ عَنْ بَحْثِهِ ، أَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ صَرَفًا ، أَوْ أَخْرَجَهُ عَلَى لِسَانِهِ ثُمَّ رَدَّهُ وَبَلَعَهُ ، أَوْ اقْتَلَعَ نَخَامَةً مِنْ بَاطِنِهِ وَلَفَظَهَا ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ ، أَوْ كَانَ مُجَامِعًا فَتَرَعَ فِي الْحَالِ أَوْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ فِيهِ وَأَفَاقَ لَحْظَةً مِنْهُ لَمْ يَضُرَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَيَصِحُّ صَوْمُهُ ، وَإِذَا أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ ، فَبَانَ أَنَّهُ نَهَارٌ أَوْ أَكَلَ ظَانًّا لِلْغُرُوبِ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ وَجِبَ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَأَكَلَ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ فَلَا قَضَاءَ ، وَإِنْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ جُنُونٌ وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ مِنْهُ أَوْ اسْتَفْرَقَ نَهَارَهُ بِالْإِغْمَاءِ أَوْ طَرَأَ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ بَطَلَ الصَّوْمُ ،

(ويلزمه لإفساد الصوم في رمضان بالجماع مع القضاء الكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) بالسكسب فلا يكفي عتق رقبة كافرة ولا عتق من اتصف بعبث يخل بالعمل (فان لم يجد) المكفر الرقبة (فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً) لكل مسكين مد (فان عجز) عن الحصال المذكورة (ثبت) الكفارة (في ذمته ، ولا يجب على المؤتملة كفارة) للجماع لأنها أفطرت بدخول طرف الحشفة فرجها فلم ينحقق الجماع إلا وهي مفطرة (فان فعل جميع ذلك) المذكور من قوله وان شرب أو أكل الخ (ناسياً) للدو (أو جاهلاً) بتحريم تناوله المفطرات بأن كان قريب عهد بالاسلام (أو مكراً) على شيء من ذلك (أو غلبه القيء أو أنزل باحتلام) في النوم (أو عن فسكر) كأن فسكر في حسن امرأة فأنزل (أو نظر أو نزل جوفه) ماء (بمضمضة واستنشاق بلا مبالغة أو جرى الريق بما بقي من الطعام في خلال أسنانه بعد تحليله) الطعام (وعجز عن) تمييزه (وجهه) فالمدار على عدم تمييز الطعام الخارج من بين الأسنان في حال خريان الريق وجهه ، فلو وصل للباطن بهذا الأمر لا يفطر ، وإما التحليل فلا يجب (أو جمع ريقه في فمه وابتلعه صرفاً) خلاصاً من مخالطة أجنبي (أو أخرجه على لسانه ثم رده) أي لسانه (وبلمه أو اقتلع نخامة) أي أخرجه (من باطنه ولفظها) أي طرحها (أو طلع الفجر وفي فمه طعام فلفظه) أي طرحه (أو كان) في حال طلوع الفجر (أو كان مجامعاً فتزع في الحال أو نام جميع النهار أو أغشى عليه فيه) أي النهار (و) الحال أنه قد (أفاق لحظة منه) أي النهار ولو زمنا يسيراً بخلاف ما إذا لم يفق جميع النهار فإنه لا يصح صومه (لم يضره) ما فعله (في جميع ذلك) المذكور من قوله فان فعل جميع ذلك ناسياً الخ (ويصح صومه وإذا أكل معتقداً أنه ليل فبان أنه نهار أو أكل ظاناً للغروب واستمر الإشكال) في الثانية ، أي لم يتبين الواقع (وجب القضاء) لأن الأصل بقاء النهار (وإن ظن أن الفجر لم يطلع فأكل واستمر الإشكال) أي لم يظهر الأمر (فلا قضاء) لأن الأصل بقاء الليل (وإن طرأ في أثناء اليوم جنون ولو في لحظة منه أو استفرق نهاره بإغماء أو طرأ حيض أو نفاس بطل الصوم) في هذه الصور جميعها وكذلك لو ولدت ولداً سافاً بطل صومه بناء على وجوب التسل عليها ذلك

وَيَنْدُبُ السُّحُورُ وَإِنْ قَلَّ وَلَوْ بِمَاءٍ ، وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَخَفِ الصُّبْحُ ، وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ إِذَا تَحَقَّقَ الْغُرُوبُ ، وَيُفْطَرُ عَلَى تَمَرَاتٍ وَتَرًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَمَاءُ أَفْضَلُ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ بَصَمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ، وَيَنْدُبُ كَثْرَةُ الْجُودِ ، وَصَلَةُ الرَّحِمِ ، وَكَثْرَةُ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَالْإِعْتِكَافُ سَيِّئًا الْعَشْرُ الْآخِرُ ، وَإِنْ يُفْطَرُ الصَّوَامَ وَلَوْ بِمَاءٍ ، وَتَقْدِيمُ غُسْلِ الْجَنَابَةِ عَلَى الْفَجْرِ ، وَتَرْكُ الْغَيْبَةِ وَالْكَذِبِ وَالْفُحْشِ وَالشَّهَوَاتِ وَالْفَقْدِ وَالْحِجَامَةِ ، فَإِنْ شَوْتُمْ فَلْيَقِلْ إِنِّي صَائِمٌ ، وَتَحْرِمُ الْقِبْلَةَ لِمَنْ حَرَكَتْ شَهْوَتُهُ ، وَالْوَصَالُ بَأَنْ لَا يَتَنَاوَلَ فِي اللَّيْلِ شَيْئًا ، فَلَوْ شَرِبَ مَاءً وَلَوْ جُرْعَةً عِنْدَ السُّحُورِ فَلَا تَحْرِيمَ ، وَيُكْرَهُ ذَوْقُ الطَّعَامِ وَعَلَيْكَ وَسْوَكَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، لَا كُحْلٌ وَاسْتِحْجَامٌ ؛ وَيُكْرَهُ لِكُلِّ أَحَدٍ صَمْتُ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ ، وَمَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ يَنْدُبُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ مُتَتَابِعًا عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَا يَحُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ بِغَيْرِ عَذْرِ ، فَإِنْ أَخَّرَ لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةُ طَعَامٍ ،

(ويندب السحور) وهو الأكل ليلا بعد النصف (وإن قل) لقصد إقامة البنية (ولو بماء) وينبغي إذا كان شعبان
 ذبيح (والأفضل تأخير) أي السحور (ما لم يخف الصبح) فإذا خاف أمسك عن السحور (والأفضل
 تعجيل الفطر إذا تحقق الغروب) أن (يفطر على تمرات) ويندب أن تكون (ورا ، فإن لم يجد) التمر (فالماء
 أفضل) فهو مقدم على غيره ، والرطب مقدم على التمر (و) يندب أن (يقول) إذا أفطر (اللهم لك صمت وعلى
 رزقك أفطرت ، ويندب كثرة الجود) أي فعل الصدقة (وصلة الرحم) أي مودة الأقارب (وكثرة تلاوة القرآن
 والاعتكاف) لا (سيما العشر الأواخر ، وأن يفطر الصوَّام) أي يهيئ لهم ما يفطرون به (ولو بماء ، و) يندب
 (تقديم غسل الجنابة على الفجر) ليكون على طهر من أول النهار (و) يندب للصائم من حيث الصوم (ترك الغيبة
 والكذب) وإن كان تركهما واجبا لكن تأكد من حيث الصوم (و) يندب ترك (الفحش) وهو الكلام
 الرديء بخصوصا المتعلق بأمر النساء (والشهوات) من البصرات والسحوبات والتميمات كشتم الرياحين والنظر
 إليها (و) يندب ترك (الفصد والحجامة) للصائم (فإن شوتم فليقل إلى صائم ؛ وتحرم القبلة لمن حركت شهوته)
 أي هيبتها حتى يخاف الإنزال سواء كان شيخا أو شابا ، وأما من لم تحرك شهوته فلا ولي تركها ؛ ومثل القبلة الباشرة
 فإن شوتم الصائم فليقل إلى صائم ليكف نفسه وشاته (و) يحرم (الوصال) بين يومين فأكثر وذلك (بأن
 لا يتناول في الليل شيئا) من المفطرات ولو الجماع (فلو شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا تحريم) لأنه انقطع
 به الوصال (ويكره) للصائم (ذوق الطعام) وغيره (وعلك) أي مضغ لبان وغيره (و) استعمال (سواك بعد
 الزوال) لإبقاء لرائحة فيه من الصيام (لا كحل واستحمام) أي اغتسال (ويكره لكل أحد) صائم أو غيره
 (صمت يوم) أي سكوته عن الكلام فيه (إلى الليل) من غير حاجة بل الأولى شغل لسانه بذكر أو قرآن فلا
 يتعب بالسكوت (ومن لزمه قضاء شيء من رمضان يندب له أن يقضيه متتابعاً) أي متواليا (على الفور) بعد زوال
 عذره من غير تأخير (ولا يجوز أن يؤخر القضاء إلى رمضان آخر بغير عذر) أما إذا كان هناك عذر فكان
 استدأماً مرضه إلى أن جاء رمضان آخر فلا يحرم (فإن أخر) بلا عذر (لزمه مع القضاء عن كل يوم مد طعام)
 بدنه للفقراء ولو لواحد ، وهو أي المؤخر المذكور آثم ،

فَإِنْ أَخْرَ رَمَضَانَيْنِ قَدَّانَ ، وَهَكَذَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ وَتَمَكَّنَ مِنْ فِعْلِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةَ طَعَامٍ .

(فصل) يَنْدُبُ صَوْمُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ ، وَتَنْدُبُ مُتَابَعَةُ تَلَى الْعِيدِ ، فَإِنْ فَرَّقَهَا جَازَ ، وَتَأْسُوعَاءُ وَعَاشُورَاءُ . وَأَيَّامُ الْبَيْضِ فِي كُلِّ شَهْرٍ الثَّلَاثَ عَشَرَ وَتَالِيَةً ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ ، وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالْأَشْهُرُ الْحَرُمُ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْحَرَمُ ، وَرَجَبٌ ؛ وَأَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْحَرَمُ ، ثُمَّ رَجَبٌ . ثُمَّ شَعْبَانَ وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَّا لِلْحَاجِّ بِعَرَفَةَ فَفَطْرُهُ أَفْضَلُ ، فَإِنْ صَامَ لَمْ يَكْرَهُ لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَوَّلَى ، وَيَكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ إِنْ ضَرَّهُ أَوْ فَوَتْ حَقًّا وَإِلَّا لَمْ يَكْرَهُ وَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ أَصْلًا صَوْمُ الْعِيدَيْنِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْأَضْحَى ، وَيَوْمُ الشَّكِّ وَهُوَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِالرُّؤْيَةِ يَوْمَ الثَّلَاثَيْنِ مِنْ شَعْبَانَ مَنْ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ مِنْ عِيدٍ وَفَسَقَةٍ وَنِسْوَةٍ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ يَوْمُ شَكِّ فَلَا يَصِحُّ صَوْمُهُ عَنْ رَمَضَانَ ، بَلْ عَنْ نَذْرِ وَقَضَاءٍ ، وَأَمَّا التَّطَوُّعُ بِهِ ، فَإِنْ وَافَقَ عَادَةً لَهُ ، أَوْ وَصَلَهُ بِمَا قَبْلَ نِصْفِ شَعْبَانَ صَحَّ ،

(فان آخر رمضان قَدَّانَ) عن كل يوم (وهكذا يتكرر) المد (بتكرار السنين ، ومن مات وعليه صوم) واجب ولو نذرا (و) الحال أنه (تمكَّن من فعله) ولم يفعله (أطعم عنه عن كل يوم مد طعام) ولا يصام عنه على هذا القول وجزم النووي بجواز الصيام تبعاً للقديم المؤيد بحديث الشيخين «من مات وعليه صوم صام عنه وليه» .

(فصل) في صوم التطوع . و (يندب صوم ستة) أيام (من شوال ، وتندب) تلك الستة (متابعة) لا متفرقة (تلى العيد) لا فاصل بينها وبينه (فان فرقها جاز) وكذا إن أخر صومها عن العيد (و) يندب صوم (تأسوعاء) وهو اليوم التاسع من المحرم (وعاشوراء) وهو العاشر منه (و) يندب صوم (أيام البيض في كل شهر الثالث عشر وتاليه) الرابع عشر والخامس عشر (و) يندب صوم (الاثنين والخميس وعشر ذي الحجة) أي الثمانية منه بالنسبة للحاج والتسعة لغيره (و) يندب صوم (الأشهر الحرم وهي أربعة : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب) فهي من سنتين ثلاثة سرد وواحد فرد (وأفضل الصوم بعد رمضان) صوم (المحرم ثم رجب ثم شعبان و) يندب (صوم يوم عرفة إلا للحاج) الواقف (بعرفة) وكذلك المسافر (فقطره أفضل) من الصيام (فان صام) الحاج (لم يكره لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَوَّلَى ، وَيَكْرَهُ صَوْمَ الدَّهْرِ إِنْ ضَرَّهُ أَوْ فَوَتْ حَقًّا) بأن خاف منه ذلك أما لو تحققه أو ظنه ظنا مؤكداً فيحرم (وإلا) بأن لم يخف منه ذلك (لم يكره) . ويحرم ولا يصح أصلاً صوم العيدين (الأصغر والأكبر) وأيام التشريق وهي ثلاثة بعد عيد (الأضحى ، و) يحرم صوم (يوم الشك وهو أن يتحدث بالرؤية) للهلال (يوم الثلاثاء من شعبان من لا يثبت بقوله) الشهر (من عيد وفسقة ونسوة) وكذلك صبيان (وإلا) بأن لم يتحدث برؤيته أحد أو تحدث برؤيته من يثبت بقوله (فليس يوم شك) بل إما من رمضان أو شعبان ، وإذا تقرر أنه يوم شك (فلا يصح صومه عن رمضان بل عن نذر وقضاء) وأما التطوع به فان وافق عادة له (كن له عادة بصوم يوم الاثنين فوافق ذلك يوم الشك) أو وصله بما قبل نصف شعبان (الأول) (صح) منه تطوعاً ،

وَالْأَحْرَامُ وَلَمْ يَصِحَّ ؛ وَيَحْرُمُ صَوْمُ مَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ عَادَةً وَلَمْ يَصِلْ بِمَا قَبْلَهُ ، وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ وَصَلَاةٍ فَرَضًا أَدَاءً كَانَ أَوْ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا حَرَّمَ قَطْعُهُمَا ، فَإِذَا كَانَ نَفْلًا جَازَ قَطْعُهُمَا .

﴿فَصْلٌ﴾ الْاِعْتِكَافُ سُنَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، وَرَمَضَانَ آكِدٌ وَعَشْرَهُ الْآخِرَ آكِدٌ لَطَلَبُ لَيْلَةِ الْقَدَرِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ وَفِي الْعَشْرِ الْآخِرِ أَرْجَى ، وَفِي أَوْتَارِهِ أَرْجَى ، وَفِي الْحَادِي وَالثَّالِثِ وَالْعَشْرِينَ أَرْجَى وَيَكْثُرُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي ، وَأَقِلَّ الْاِعْتِكَافَ لِيْثٌ ، وَإِنْ قَلَّ بِشَرِّطِ النِّيَّةِ وَزِيَادَتِهِ عَلَى أَقَلِّ الطَّمَأْنِينَةِ وَكَوْنِهِ مُسْلِمًا عَاقِلًا صَاحِبًا خَالِيًا مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ ، وَفِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ مُتَرَدِّدًا فِي جَوَانِبِهِ ، وَلَا يَكْفِي بَجَرْدِ الْمُرُورِ ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُ بِصَوْمٍ وَفِي الْجَامِعِ ؛ وَأَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ يَوْمٍ ، وَلَوْ نَذَرَ الْاِعْتِكَافَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ الْاَقْصَى أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ تَعَيَّنَ ، لَكِنْ يُجْزَى الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ عَنْهُمَا بِخِلَافِ الْعَكْسِ ،

(وإلا) بأن فقد منه ذلك (حرم ولم يصح) صومه (ويحرم صوم ما بعد نصف شعبان إن لم يوافق عادة) كما تقدم في يوم الشك (ولم يصله بما قبله) أي لم يصل النصف الثاني في الصوم بالأوّل، فإن وافق عادة له أو وصله صبح الصوم وانتفتت الحرمة (ومن دخل في صوم أو) في (صلاة فرضاً أداها كان أو قضاءً أو نذراً حرم قطعهما) ولو كان كل منهما غير فوري (فإذا كان) أي الصوم والصلاة (نفلاً) ولو مؤكداً (جاز قطعهما) أي لم يحرم وإن كره لغير عذر، أمام العذر فلا حرمة ولا كراهة .
﴿فصل﴾ في (الاعتكاف) * هو لغة لزوم الشيء ، وشرطاً اللبث بمسجد من شخص مخصوص بنية وهو (سنة في كل وقت و) في (رمضان آكد و) في (عشره الأخير) من رمضان (آكد لطلب ليلة القدر) وسيأتي أنها في العشر الأواخر أرجى (ويمكن أن تكون في جميع رمضان) وإن كان الرجح عند الشافعي اختصاصها بالعشر الأواخر لأبته اجتهاد لا ينافي الإمكان (وفي العشر الأخير أرجى وفي أوتاره) وهي أحد وعشرون وثلاث وخمس وسبع وتسع وعشرون (أرجى وفي الحادي والثالث والعشرين أرجى) من بقية الأوتار ، وظاهر كلامه أنها تنتقل ، ومذهب الشافعي أنها تلتزم ليلة بعينها (ويكثر في ليلة القدر) إذا رآها أو نلتها من قوله (اللهم إنك عفوٌ تحب العفو فاعف عني ، وأقل الاعتكاف ليث) أي مكث واستمرار (وإن قل) زمنه (بشرط النية) لأنه عبادة فانتقل إلى النية (و) بشرط (زيادته) أي اللبث (على أقل الطمأنينة) حتى يصدق عليه أنه بعد النية مكث والنية لا تتأني إلا في زمن أقله الطمأنينة (و) بشرط (كونه) أي المعتكف (مسلمًا) فلا يصح من كافر (عاقلاً) فلا يصح من مجنون (صاحباً) فلا يصح من مغنى عليه (خالياً من الحدث الأكبر) فلا يصح من حائض ونفساء وجنب (و) بشرط كونه (في المسجد ولو متردداً) فيكفي التردد (في جوانبه) أي المسجد عن المكث (ولا يكفي مجرد المرور) في المسجد وإن طال وقد جرى المصنف على تسمية الركن شرطاً فإنه من النية شرطاً (والأفضل كونه) أي الاعتكاف (بصوم) أي معه (وفي) المسجد (الجامع) الذي تصلي فيه الجمعة (وأن لا ينقص عن يوم ، ولو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام أو في المسجد (الأقصى) مسجد بيت المقدس (أو مسجد المدينة تعين لسكن يجزى المسجد الحرام عنهما) فإذا نذر الاعتكاف في مسجد المدينة أو الأقصى يوماً فاعتكف ذلك اليوم في المسجد الحرام كفي (بخلاف العكس) فلو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام لا يكفي أن يعتكف في أحدهما .

ويجزي مسجد المدينة عن الأقصى بخلاف العكس ، ولو عين مسجدا غير ذلك لم يتعين ، ويفسد الاعتكاف بالجماع وبالإتزال عن مباشرة ، وإن نذر مدة متتابعة لزمه ، فإن خرج لما لا بد منه كأكل وإن أمكن في المسجد وشرب إن لم يمكن فيه ، وقضاء حاجة الإنسان والمرض والحيض ونحو ذلك لم يبطل . وإن خرج من المسجد لزيارة مريض ، أو صلاة جنازة أو صلاة جمعة بطل اعتكافه ، وإن خرج لمنازة المسجد وهي خارجة عنه ليؤذن جاز إن كان هو المؤذن الراتب وإلا فلا ، وإن خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض وهو مار ولم يعرج جاز ، وإن عرج لأجله بطل ، وتحرم المباشرة بشهوة ، ويحرم على العبد والزوجة دون إذن سيد وزوج .

كتاب الحج

الحج والعمرة فرضان ؛ ولا يجبان في العمر إلا مرة واحدة ، إلا أن يندرا ، وإنما يلزمان مسلما بالغيا عاقلا حرا مستطيعا ، ويصح حج العبد .

(ويجزي مسجد المدينة عن الأقصى بخلاف العكس ، ولو عين مسجدا غير ذلك) المذكور من الثلاثة (لم يتعين) فيجوز له الاعتكاف في غيره لأن كل المساجد غير الثلاثة مستوية في الفضيلة الذاتية (ويفسد الاعتكاف بالجماع وبالإتزال) للنبي (عن مباشرة) بشهوة سواء كان كل منهما في المسجد أو خارجه (وإن نذر) كل (مدة متتابعة) كأن نذر أن يعتكف أسبوعا متواليا (لزمه) الاعتكاف مع التابع (فإن خرج) في أثناء تلك المدة (لما لا بد منه) للإنسان (كأكل وإن أمكن في المسجد) لأنه يستحي منه فيه (وشرب إن لم يمكن فيه) أي المسجد (وقضاء حاجة الإنسان) من بول وغائط (والارض) الذي يغني عنه تلويث المسجد (والحيض) الذي لا تخلو عنه المدة كأن كانت شهرا (ونحو ذلك) كأداء شهادة تعينت وقضاء عدة (لم يبطل) الاعتكاف المذكور التابع بالخروج في هذه الصور (وإن خرج) المعتكف المذكور (من المسجد لزيارة مريض أو صلاة جنازة أو صلاة جمعة بطل اعتكافه) المذكور (وإن خرج لمنازة المسجد) للأذان عليها (وهي خارجة عنه) أي المسجد (ليؤذن جاز إن كان هو المؤذن الراتب وإلا) بأن لم يكن هو الراتب بل متطوع (فلا) يجوز الخروج للمعتكف المذكور (وإن خرج لما لا بد منه) كالأكل (فسأل عن المريض وهو مار ولم يعرج) أي لم يتحول عن طريقه (حار) له السؤال (وإن عرج لأجله) أي السؤال (بطل) اعتكافه (وتحرم المباشرة بشهوة ويحرم) الاعتكاف (على العبد والزوجة دون إذن سيد) في العبد (وزوج) في المرأة والله أعلم .

(كتاب الحج)

أي والعمرة . وهو لغة القصد ، وشرعا قصد السكبة للنسك الآتي بيانه . والعمرة لغة الزيارة ، وشرعا قصد السكبة للعبادة المخصوصة (الحج والعمرة فرضان) من أركان الإسلام الخمس (ولا يجبان في العمر إلا مرة واحدة إلا أن يندرا) أي أحدهما فيجب بالنذر (وإنما يلزمان) على التراخي (مسلما بالغيا عاقلا حرا مستطيعا) فلا يجبان إلا إذا تحققت تلك الشروط (ويصح حج العبد) ولا يكفي عن حجة الإسلام فيأمره إذا عتق ووجدت فيه الشروط أن يحج ثانيا وغير

وغير المستطيع، ولا يصح من الكافر وغير المميز استقلالاً، فإن أحرم الصبي المميز بإذن الولي أو أحرم الولي عن المجنون أو الطفل الذي لا يميز جاز، ويكلفه الولي ما يقدر عليه، فيغسله ويجرده عن الخيط ويلبسه ثياب الإحرام ويحجبه المحظور كالطيب ويحجوه ويحضره المشاهد، ويفعل عنه ما لا يمكن منه كالإحرام وركعتي الطواف والرمي. والمستطيع اثنان: مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره. أما الأول فهو أن يكون صحيحاً واجداً للزاد والماء بضمن مثله في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها وراحلة تصلح لمثله إن كان من مكة على مسافة القصر وإن أطاق المشي، وكذا دونها إن لم يطقه وتحمل إن شق عليه ركوب القتب، وشريك يعادله، يشترط ذلك كله ذاهباً وراجعاً، وأن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله وكسوتهم ذهاباً وإياباً، وعن مسكن يناسبه، وخادم يليق به لمنصب أو يحجز وعن دين ولو مؤجلاً، وأن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه وماله من سبع وعدو ولو كافراً أو رصدياً،

(و) كذلك يصح حج (غير المستطيع) إذا تسكف المشقة ويكفيه عن حج الإسلام (ولا يصح من الكافر) (ولا من (غير المميز استقلالاً) بنفسه لأنه عبادة وشرطها التمييز (فإن أحرم الصبي المميز بإذن الولي) أبا كان أو جداً أو قبا (أو أحرم الولي عن المجنون أو الطفل الذي لا يميز جاز) ويجوز أيضاً أن يحرم الولي عن المميز، ولا فرق في الولي بين أن يكون محرماً عن نفسه أولاً (ويكلفه الولي ما يقدر عليه) من الأعمال كالطواف (فيغسله ويجرده عن الخيط ويلبسه ثياب الإحرام) إن لم يقدر على فعلها بنفسه وإلا فيأمره بها (ويحجبه المحظور كالطيب ويحجوه) من إزالة الشعر وقلم الأظفار (ويحضره المشاهد) مثل عرفة ومنى والمزدلفة (يفعل عنه ما لا يمكن منه كالإحرام) فإن الصبي غير المميز لا يصح منه الإحرام فيحرم عنه الولي بأن يقول جعلته محرماً (وركعتي الطواف) فيعلمهما الولي عن غير المميز (والرمي) للجمار فيرميها الولي عن غير المميز، وأما المميز فيفعل هو بنفسه ما ذكر.

(والمستطيع اثنان) أي نوعان (مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره. أما الأول فهو أن يكون صحيحاً) بأن يمكنه الثبوت على المركوب بلا ضرر شديد (واجداً للزاد) ولأوعيته ولأجرة حراسته (وللماء بضمن مثله) وهو القدر الذي يباع به زماناً ومكاناً وأن يكون موجوداً (في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها) فلا خلت المواضع عنه كزمن الجذب أو انقطع الماء أو وجدت لسكن زيادة عن ثمن المثل فقدت الاستطاعة (و) شرطها أيضاً أن يكون واجداً (راحلة تصلح لمثله) إما بشراء أو اكتراء (إن اثنان من مكة على مسافة القصر وإن أطاق المشي، وكذا) تشترط الراحلة أن كان بينه وبين مكة (دونها) أن مسافة القصر (إن لم يطقه) أي المشي (و) أن يكون واجداً (محملاً) وهو خشب يجعل في جانب البعير للمركوب فيه (إن شق عليه ركوب القتب) وهو ظهر الدابة (و) أن يجد (شريكاً) يعادله يشترط ذلك كله ذاهباً وراجعاً، (و) يشترط (أن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله) أي مؤنتهم (وكسوتهم ذهاباً وإياباً وعن مسكن يناسبه) أي يليق به (و) عن (خادم يليق به لمنصب أو يحجز) عن خدمة نفسه لمريض أو كبير (وعن دين ولو مؤجلاً) فوفاء الدين مقدم على النسك (و) يشترط (أن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه و) على (ماله من سبع وعدو ولو كافراً) فلا تأمره بالجهاد لأجل الحج لما فيه من الخطر (أو) كان العدو (رصدياً) بفتح الصاد من يترقب المارين

يُرِيدُ مَالًا وَإِنْ قَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا إِلَّا فِي الْبَحْرِ لَزِمَهُ إِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْمَرْأَةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، وَتَزِيدُ بِأَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجٍ أَوْ مُحَرَّمٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثَقَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ مُحَرَّمٌ فَتَنَى وَجَدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَلَمْ يَدْرِكْ زَمَانًا يُمْكِنُ فِيهِ الْحَجُّ عَلَى الْعَادَةِ لَمْ يَلْزِمَهُ ، وَإِنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ لَزِمَهُ ، وَيَنْدُبُ الْمُبَادَرَةَ بِهِ ، وَلَهُ التَّأْخِيرُ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ قَبْلَ فَعْلِهِ مَاتَ عَاصِيًا وَوَجِبَ قَضَاؤُهُ مِنْ تَرْكِهِ ؛ وَأَمَّا الْمُسْتَطِيعُ بغيره فهو مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لَزِمَانَةً أَوْ كِبَرًا وَلَهُ مَالٌ أَوْ مَنْ يُعْطِيهِ وَلَوْ أَجْنَبِيًّا فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ بِمَالِهِ ، أَوْ يَأْذِنَ الْمُسْتَطِيعُ فِي الْحَجِّ عَنْهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ تَطَوُّعًا أَيْضًا ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا أَنْ يَتَنَفَّلَ ، وَلَا أَنْ يَحْجَّ نَذْرًا وَلَا قَضَاءً فَيَحْجَّ أَوْلَا الْفَرَضِ ، وَبَعْدَهُ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ، وَبَعْدَهُ النَّذْرُ إِنْ كَانَ وَبَعْدَهُ النَّفْلُ أَوْ النَّيَابَةُ ، فَإِنْ غَيَّرَ هَذَا التَّرْتِيبَ ، فَتَوَيَّ التَّطَوُّعَ أَوْ النَّذْرَ مَثَلًا ، وَعَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ ، لَغَتْ

(يريد) أَنْ يَأْخُذَ (مَالًا وَإِنْ قَلَّ) فَمَنْ لَمْ يَأْمَنَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ مُسْتَطِيعًا وَيُسْقَطُ عَنْهُ وَجُوبُ الْحَجِّ (وَإِنْ لَمْ يَجِدْ) مَنْ يَرِيدُ الْحَجَّ (طَرِيقًا إِلَّا فِي الْبَحْرِ لَزِمَهُ) سَلُوكُهُ (إِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ) فِي زَكْوَبِهِ (وَإِلَّا) بِأَنْ غَلَبَ الْعُسْرُ أَوْ اسْتَوَى الْأُمْرَانِ (فَلَا) يَلْزِمُهُ وَيُسْقَطُ الْوَجُوبُ (وَالْمَرْأَةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنْ شُرُوطِ الْوَجُوبِ وَالِاسْتِطَاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ (كَالرَّجُلِ) فَيَجِبُ عَلَيْهَا النَّسْكُ عَلَى التَّفْعِيلِ الَّذِي ذَكَرَ فِي الرَّجُلِ (وَتَزِيدُ) عَلَى الرَّجُلِ (بِأَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا) مِنَ الْفَاحِشَةِ (مِنْ زَوْجٍ أَوْ مُحَرَّمٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثَقَاتٍ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ (مُحَرَّمٌ) وَيَكْفِي فِي الْجَوَازِ لِفَرْضِهَا امْرَأَةً وَاحِدَةً بَلْ يَجُوزُ سَفَرُهَا وَحْدَهَا إِنْ أَمِنَتْ (فَنَقَى وَجَدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ) وَلَمْ يَدْرِكْ زَمَانًا يُمْكِنُ فِيهِ الْحَجُّ عَلَى الْعَادَةِ لَمْ يَلْزِمَهُ (فَيَزَادُ عَلَى الشُّرُوطِ الْمُنْقَضَةِ فِي الْإِسْقَاعَةِ أَنْ يَدْرِكْ زَمَانًا يَسَعُ سَيْرًا مَعَهُودًا ، فَلَوْ حَصَلَتِ الْإِسْقَاعَةُ بَعْدَ مَا خَرَجَتْ قَذْفًا بَلَدَهُ لَمْ يَلْزِمَهُ الْحَجُّ (وَإِنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ) الزَّمَنُ الَّذِي يَسَعُ السَّيْرَ عَلَى الْعَادَةِ (لَزِمَهُ) الْحَجُّ وَشَغَلَتْ بِهِ ذِمَّتُهُ . (وَيَنْدُبُ الْمُبَادَرَةَ بِهِ) أَيْ الْحَجَّ عِنْدَ الْإِسْقَاعَةِ (وَلَهُ التَّأْخِيرُ) مِنْ غَيْرِ حَرَمَةٍ (لَكِنْ لَوْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ) وَ (قَبْلَ فَعْلِهِ مَاتَ عَاصِيًا) فَشُرْطُ جَوَازِ التَّأْخِيرِ سَلَامَةُ الْعَاقِبَةِ ، فَمِنْ مَاتَ تَبَيَّنَ عَصِيَانُهُ (وَوَجِبَ قَضَاؤُهُ مِنْ تَرْكِهِ) وَتَبَيَّنَ فَسَادُ أَعْمَالِهِ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعَدَالَةِ كَالشَّهَادَةِ لَكِنْ فِي السَّنَةِ الْآخِرَةِ ، (وَأَمَّا الْمُسْتَطِيعُ بغيره) فَهُوَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لَزِمَانَةً (أَيْ آفَةُ مَنَعَتِهِ مِنَ الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ) (أَوْ) ل (سَكْبَرِ) وَ (مَالٍ) أَوْ (لَامَالٍ) وَلَكِنْ لَهُ (مَنْ يُعْطِيهِ) فِي تَأْدِيَةِ النَّسْكِ عَنْهُ (وَلَوْ أَجْنَبِيًّا) فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ بِمَالِهِ (مَنْ يَحْجَّ عَنْهُ) وَيَعْتَمِرُ (أَوْ يَأْذِنَ) لِلْمُسْتَطِيعِ فِي الْحَجِّ عَنْهُ (وَيُسَمَّى الْمُسْتَطِيعُ بغيره مَعْضُوبًا) وَلَا يَحْزِي الْحَجَّ بِغَيْرِ إِذْنٍ (وَيَجُوزُ أَنْ يَحْجَّ عَنْهُ) أَيْ الْمَعْضُوبُ (تَطَوُّعًا أَيْضًا) بِأَنْ مَنَبَقَ لَهُ الْحَجُّ ثُمَّ عَضِبَ وَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِالْحَجِّ فَيَسْتَأْجِرَ مَنْ يَحْجَّ عَنْهُ أَوْ يَأْذِنَ مَنْ يُعْطِيهِ كَحَجِّ الْفَرَضِ (وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ) وَمِثْلُهُ مَنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ أَوْ نَذْرٌ (أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ) لَا فَرَضًا وَلَا نَفْلًا (وَلَا أَنْ يَتَنَفَّلَ) هُوَ بِهِ بِأَنْ يَتَوَيَّ بِالْحَجِّ النَّفْلَ : فَلَوْ تَوَيَّ النَّفْلَ وَقَعَ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ (وَلَا أَنْ يَحْجَّ نَذْرًا) بِأَنْ كَانَ نَذْرُ الْحَجِّ (وَلَا قَضَاءً) بِأَنْ تَوَيَّ الْحَجَّ وَهُوَ رَقِيقٌ ثُمَّ أَفْسَدَهُ بِمَجَاعٍ فَوَجِبَ قَضَاؤُهُ : فَعَتَقَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْدِمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى حُجَّةِ الْإِسْلَامِ (فَيَحْجَّ أَوْلَا الْفَرَضِ وَبَعْدَهُ الْقَضَاءُ) إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَبَعْدَهُ النَّذْرُ (إِنْ كَانَ وَبَعْدَهُ النَّفْلُ أَوْ النَّيَابَةُ ، فَإِنْ) تَوَيَّ هَذَا التَّرْتِيبَ فَتَوَيَّ التَّطَوُّعَ أَوْ النَّذْرَ مَثَلًا وَعَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ لَغَتْ

نِيَّتُهُ وَوَقَعَ عَنْ حَبَّةِ الْإِسْلَامِ وَقَسَّ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِفْرَادًا وَتَمَتُّعًا وَقَرَانًا وَإِطْلَاقًا وَأَفْضَلُ ذَلِكَ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْقَرَانُ ثُمَّ الْإِطْلَاقُ ، فَإِذَا فَرَّادُ أَنْ يَحُجَّ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الْحُلِّ فَيُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ، وَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَعْتَمِرَ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ مِنْ مَكَّةَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يُحْرِمَ الْمُتَمَتِّعُ إِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ بِالْحَجِّ ثَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ وَإِلَّا فَسَادَسَهُ فِي مَكَّةَ مِنْ بَابِ دَارِهِ ، فَإِنِّي الْمَسْجِدَ مُحَرَّمًا كَالْمَكِّي ، وَالْقَرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى أَعْمَالِ الْحَجِّ فَقَطُّ أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا ، ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي طَوَافِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجُّ فِي أَشْهُرِهِ ، وَيَلْزِمُ الْمُتَمَتُّعُ وَالْقَارِنُ دَمٌ ، وَلَا يَحِبُّ عَلَى الْقَارِنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَلَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ إِلَّا أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِنْ فَقَدَ الدَّمَ هُنَاكَ أَوْ ثَمَنَهُ أَوْ وَجَدَهُ يُبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ،

نِيَّتُهُ وَوَقَعَ عَنْ حَبَّةِ الْإِسْلَامِ (فَمَنْ عَرَّ بِعَدَمِ الْجَوَازِ أَرَادَ بِهِ الصَّحَّةُ) (وَقَسَّ عَلَيْهِ) مَا إِذَا نَوَى مِنْ عَلَيْهِ قَضَاءً وَنَذَرَ النَّذْرَ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَيَقَعُ عَنِ الْقَضَاءِ وَتَلْفُو نِيَّتُهُ وَهَكَذَا النَّذْرُ مَعَ التَّفَلُّ . (وَيَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِفْرَادًا) أَيُّ مَبْتَفَرِدًا عَنِ الْعُمْرَةِ (وَتَمَتُّعًا) بِأَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي سَنَتِهِ (وَقَرَانًا) بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا (وَإِطْلَاقًا) بِأَنْ يَقُولَ نَوَيْتُ النَّسْكَ . (وَأَفْضَلُ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ السَّكِينِيَّاتِ (الْإِفْرَادُ ثُمَّ التَّمَتُّعُ ثُمَّ الْقَرَانُ ثُمَّ الْإِطْلَاقُ .) فَإِذَا فَرَّادُ أَنْ يَحُجَّ) أَيُّ يَنْوِي الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ (أَوَّلًا) قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ (مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحُلِّ فَيُحْرِمُ) مِنْهُ (بِالْعُمْرَةِ) وَلَا يَتِمُّعُ بِهَا مَخْصُوصٌ . (وَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَعْتَمِرَ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) الَّتِي هِيَ شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ (ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ) أَيُّ الْعَامِ الَّذِي أُحْرِمَ فِيهِ بِالْعُمْرَةِ فَيَشْرُطُ لِلتَّمَتُّعِ شَرْطَانِ الْإِحْرَامَ بِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَكَوْنِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ (مِنْ مَكَّةَ) وَهَذَا شَرْطٌ لِلزُّومِ الدَّمَ ، فَلَوْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ وَأَحْرَمَ مِنْهُ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ لَسَكَنَ يَسْمَى تَمَتُّعًا . (وَيَنْدُبُ أَنْ يُحْرِمَ الْمُتَمَتِّعُ إِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ بِالْحَجِّ ثَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ (فَ) يَحْرِمُ بِالْحَجِّ (سَادِسَهُ) لِيَقَعَ الصَّوْمُ فِي الْحَجِّ فَيَصُومُهُ وَتَالِيَهُ وَيُحْرِمُ كُلَّ مِنْهُمَا (فِي مَكَّةَ مِنْ بَابِ دَارِهِ فَإِنِّي الْمَسْجِدَ مُحَرَّمًا كَالْمَكِّي) أَيُّ الَّذِي دَارُهُ مَكَّةَ فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنْ بَابِ دَارِهِ (وَالْقَرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا) أَيُّ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَقْتَصِرُ) الْقَارِنُ (عَلَى أَعْمَالِ الْحَجِّ فَقَطُّ) فَلَا يَزِيدُ طَوَافًا لِأَجْلِ الْعُمْرَةِ . وَلِلْقَرَانِ صُورَةٌ أُخْرَى أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ (أَوْ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي طَوَافِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجُّ فِي أَشْهُرِهِ) وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمًا بِهَا قَبْلَ أَشْهُرِهِ . (وَيَلْزِمُ الْمُتَمَتِّعُ وَالْقَارِنُ دَمٌ) يُحْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ (وَلَا يَحِبُّ) الدَّمَ (عَلَى الْقَارِنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ وَقَرَنَ الْحَجَّ بِالْعُمْرَةِ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ دَمٌ (وَلَا) يَحِبُّ الدَّمَ (عَلَى التَّمَتُّعِ إِلَّا أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ) فَلَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ بَعْدَ انْتِهَائِهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ خَرَجَ لِلْمِيقَاتِ فَأَحْرَمَ مِنْهُ بَرِئَتْ ذِمَّتُهُ مِنَ الدَّمِ (وَ) يَشْرُطُ أَيْضًا لَوْجُوبَ الدَّمِ عَلَى التَّمَتُّعِ (أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ دَمٌ (فَإِنْ فَقَدَ) كُلُّ مَنْ الْقَارِنُ وَالتَّمَتُّعُ (الدَّمَ هُنَاكَ) فِي أَرْضِ الْحَرَمِ (أَوْ) فَقَدَ (ثَمَنَهُ أَوْ وَجَدَهُ يُبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ) فَهُوَ كَالْعَدُومِ ، وَمَنْ عَدَمَهُ

صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَيَنْدُبُ كَوْنَهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَفُوتُ الثَّلَاثَةُ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَيَجِبُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ السَّبْعَةِ ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ بِمَا كَانَ يَفْرُقُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ مَدَّةُ السَّيْرِ وَزِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، وَالْإِطْلَاقُ أَنْ يَنْوِيَ الدُّخُولَ فِي النَّسِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيِّنَ حَالَةَ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ أَوْ قَرَانٌ ، ثُمَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَرْفُهُ لِمَا شَاءَ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ وَهِيَ : شَوَالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرُ لَيْالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِهَا انْعَقَدَ عُمْرَةٌ ، وَيَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا لِلْحَاجِّ الْمُقِيمِ لِلرَّمْيِ بِمَنَى .

(فَصْلٌ) مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ : ذُو الْحَلِيفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْجُحْفَةُ لِلشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبَ ، وَيَلْسَمُ لِتِهَامَةِ الْيَمَنِ ، وَقَرْنٌ لِنَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدُ الْحِجَازِ ، وَذَاتُ عَرِيقٍ لِلْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ ، وَالْأَفْضَلُ لَهُ الْعَقِيقُ ، وَمَنْ فِي مَكَّةَ وَلَوْ مَرَّةً مِيقَاتُ حَجِّهِ مَكَّةَ ، وَمِيقَاتُ عُمْرَتِهِ أَذَى الْجَلِّ ، وَالْأَفْضَلُ مِنْهُ الْجِعْرَانَةُ ، ثُمَّ التَّنْعِيمُ ، ثُمَّ الْحَدِيدِيَّةُ ، وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ : فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ،

(صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) بَعْدَ التَّلْبِيسِ بِالْإِحْرَامِ بِهِ لَا قَبْلَهُ (وَيَنْدُبُ كَوْنَهَا) أَيِ الثَّلَاثَةِ (قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) حَيْثُ اتَّسَعَ الْوَقْتُ ، وَأَمَّا إِذَا ضَاقَ فَيَجِبُ صَوْمُهُ فَالْوَاجِبُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ وَالْمُنْدُوبُ صَوْمُهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ (وَ) صَامَ (سَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) أَيِ وَطَنِهِ (وَتَفُوتُ الثَّلَاثَةُ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ عَرَفَةَ) فَتَقْضَى (وَ) لَسَكِنْ (يَجِبُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ السَّبْعَةِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ بِمَا كَانَ يَفْرُقُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ مَدَّةُ السَّيْرِ) مِنْ مَكَّةَ إِلَى وَطَنِهِ (وَزِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ . وَالْإِطْلَاقُ أَنْ يَنْوِيَ الدُّخُولَ فِي النَّسِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيِّنَ حَالَةَ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ أَوْ قَرَانٌ ثُمَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَرْفُهُ لِمَا شَاءَ) مِنْ ذَلِكَ . (وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ وَهِيَ : شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) وَالْأَيَّامُ التَّلَاثَةُ الَّتِي بَيْنَهَا ، فَمَنْ جَاءَ عَلَيْهِ لِحَجِّ الْعِيدِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَ الْحَجَّ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطْلَاقِ عَمَلُ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يُعَيِّنَ (فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِهَا انْعَقَدَ عُمْرَةٌ . وَيَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ كُلِّ وَقْتٍ) لِأَنَّ كُلَّ السَّنَةِ وَقْتُ لِلْعُمْرَةِ (إِلَّا لِلْحَاجِّ الْمُقِيمِ لِلرَّمْيِ بِمَنَى) أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَلَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِهَا لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْإِتْيَانِ بِأَعْمَالِهَا حَتَّى يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الرَّمْيِ وَكَذَلِكَ الْحَرَمُ بِالْحَجِّ لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ .

(فَصْلٌ : مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالسَّيْرِ ذُو الْحَلِيفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ) أَيِ لِمَنْ يَتَوَجَّهُ مِنْهَا سِوَاهُ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ غَرِيبًا وَهُوَ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشَرَ مَرَاثِلَ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَبْيَارِ عَلِيٍّ (وَالْجُحْفَةُ) مِيقَاتُ (لِلشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ) أَيِ لِمَنْ أَتَى مِنْ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ وَقَدْ أَبْدَتْ الْآنَ بِرَابِعٍ لِأَنَّهَا قَبْلُهَا يَبْسِيرُ (وَيَلْسَمُ) مِيقَاتُ (لِتِهَامَةِ الْيَمَنِ) أَيِ لِمَنْ أَتَى مِنْهَا (وَقَرْنٌ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ مِيقَاتُ (لِنَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ) أَيِ لِمَنْ أَتَى مِنْهُمَا (وَذَاتُ عَرِيقٍ) مِيقَاتُ (لِلْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ) أَيِ لِمَنْ أَتَى مِنْهُمَا (وَالْأَفْضَلُ لَهُ الْعَقِيقُ ، وَمَنْ فِي مَكَّةَ وَلَوْ مَرَّةً) بِهَا (مِيقَاتُ حَجِّهِ مَكَّةَ) أَيِ أَبْنِيَتِهَا وَلَا يَقُومُ بَقِيَّةُ الْحَرَمِ مُقَابِلَهَا (وَمِيقَاتُ عُمْرَتِهِ) أَيِ مَنْ فِي مَكَّةَ (أَذَى) أَيِ أَقْرَبُ (الْجَلِّ) مِنْ أَيِّ جِهَةٍ (وَالْأَفْضَلُ مِنْهُ) أَيِ الْجَلِّ (الْجِعْرَانَةُ) ثُمَّ التَّنْعِيمُ ثُمَّ الْحَدِيدِيَّةُ . وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ : كَأَمَلُ عَسْفَانَ وَخَلِيسَ (فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ) الَّذِي هُوَ فِيهِ

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا مِيقَاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا سَاذَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، وَمَنْ دَارَهُ أْبْعَدُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ فَلَا فَضْلَ أَنْ لَا يَحْرُمَ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَقِيلَ مَنْ دَارَهُ ، وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ وَهُوَ يَرِيدُ النَّسْكَ وَأَحْرَمَ دُونَهُ لَزِمَهُ دَمٌ ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ مُحَرَّمًا قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِنَسْكَ سَقَطَ الدَّمُ .

(فصل) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ اغْتَسَلَ وَلَوْ حَائِضًا بِنِيَّةِ غُسلِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ قَلَّ مَاؤُهُ تَوَضَّأَ فَقَطَّ ، وَإِنْ قَلَّ قَدَمُهُ بِالنَّكِيَّةِ تَيْمَمَ ، وَيَتَنَظَّفُ بِحَلْقِ الْعَانَةِ ، وَتَتَفُ الْإِبْطُ ، وَتَقَصُّ الشَّارِبُ وَإِزَالَةُ الْوَسَخِ بَأَنِّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِسَدْرٍ وَنَحْوِهِ ، ثُمَّ يَتَجَرَّدُ عَنِ الْخَيْطِ ، وَيَلْبَسُ إِزَارًا وَرِدَاءً أبيضين نظيفين ، وتعلين غير محيطين ، ويطيب بدنه ، وَلَا يَطِيبُ ثِيَابَهُ ، وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا فِي نَزْعِ الْخَيْطِ ، فَإِنَّهَا لَا تَنْزَعُهُ ، وَتَخْضِبُ كَفَيَّاهُمَا بِالْحَنَاءِ ، وَتُلَطِّخُ بَهَا وَجْهَهَا ، هَذَا كُلُّهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ ، يَنْوِي بِهِمَا سُنَّةَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يَنْهَضُ لِيُشْرَعَ فِي السَّيْرِ ، فَإِذَا شَرَعَ فِيهِ أَحْرَمَ حَيْثُ شَاءَ ، وَالْإِحْرَامُ هُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي النَّسْكِ ، فَيَنْوِي بِقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي الْحَجِّ لِهَيْئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ يَرِيدُ حَجًّا ، أَوْ الْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ يَرِيدُهَا ، أَوْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ يَرِيدُ الْقِرَانَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِذَلِكَ ،

(ومن سلك طريقا لاميات فيه أحرم إذا ساذى) من جهة اليمن أو اليسار (أقرب المواقيت إليه) فيحرم من محل المباداة وهذه المواقيت لكل من مر بها من أهلها وغيرهم (ومن داره أبعد من الميقات إلى مكة) كأهل المدينة فإن دارهم أبعد إلى مكة من ذي الحليفة (فالأفضل) له (أن لا يحرم إلا من الميقات ، وقيل) الأفضل أن يحرم (من داره ، ومن جاوز الميقات وهو يريد النسك) حجا أو عمرة جاوزه عمدا أو سهوا أو نسيانا (وأحرم دونه) أي للميقات (لزمه دم) فإن لم يحرم ودخل مكة بلا إحرام أثم ولا دم عليه (فإن عاد إليه) أي الميقات (محرمًا قبل التلبيس بنسك) فرضا أو سنة كطواف القدوم (سقط الدم) عنه والاثم أيضا .

(فصل) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ اغْتَسَلَ وَلَوْ كَانَ الْحَرَمُ (حائضا بنية غسل الإحرام ، فإن قل ماؤه) عن الفصل (توضأ فقط) من غير غسل شيء من بدنه (وان قدح) أي الماء (بالكيفية تيمم) ندبا (ويتنظف بحلق العانة) وقص الشارب وإزالة الوسخ بأن يغسل رأسه بسدر ونحوه (كخطمي وأشنان) ثم يتجرد عن الخيط ، ويلبس إزارا ورياء أبيضين نظيفين وتعلين غير محيطين ويطيب بدنه ولا يطيب ثيابه . والمرأة في كل ذلك كالرجل) من الاغتسال أو بدله من التنظف وإزالة الأوساخ وغير ذلك (إلا في نزع الخيط فإنها لا تنزعه وتخضب كفها كليهما بالحناء وتلطخ بها وجهها) توصلا لستر لونه لأنها مأمورة بكشفه (هذا) ما طلب من الرجل والمرأة (كلاه قبل الإحرام) ثم يصلي ركعتين في غير وقت الكراهة (لأن سببهما متأخر) ينوي بهما سنة الإحرام ثم ينهض (أي يشرع القيام) ليشرع في السير (إلى جهة مكة) فإذا شرع فيه (أي السير) أحرم حيث شاء . والإحرام هو نية الدخول في النسك فينوي بقلبه الدخول في الحج لله تعالى (أي مخلصا) إن كان يريد حجا أو العمرة إن كان يريد حجا أو العمرة (أو) في (الحج والعمرة إن كان يريد القِران . ويندب أن يتلفظ بذلك) أي بما نواه

أَيْضًا بِلِسَانِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي رَافِعًا صَوْتَهُ ، وَالْمَرْأَةُ تَخْفِضُهُ ، فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ،
 إِنْ اتَّخَذَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ اخْفَضَ
 مِنْ ذَلِكَ ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ ، وَيَسْتَعِينُ بِهِ مِنَ النَّارِ ، وَيُكْثِرُ التَّلْبِيَةَ فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ قَائِمًا وَقَاعِدًا
 وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا وَجُنُبًا وَحَائِضًا ، وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابَهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِنِ
 كَصُغُودٍ وَهَبُوطٍ وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ وَاجْتِمَاعٍ رَفَاقٍ وَعِنْدَ السَّحَرِ وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَدْبَارِ الصَّلَاةِ وَفِي
 سَائِرِ الْمَسَاجِدِ ، وَلَا يَلْبِي فِي طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ ، وَلَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِكَلَامٍ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ رَدَّ عَلَيْهِ ، وَإِذَا
 رَأَى شَيْئًا أَعْجَبَهُ ، قَالَ لَبَّيْكَ إِنْ الْعَيْشُ عَيْشُ الْآخِرَةِ ، وَإِذَا أَحْرَمَ حَرَمٌ عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا لَبْسُ
 الْخَيْطِ الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ وَالْقَبَاءِ وَكُلِّ خَيْطٍ وَمَا اسْتَدَارَتْهُ كَاسْتَدَارَةَ الْخَيْطِ بِالسَّجِّ وَتَلْبِيدٍ وَنَحْوِ
 ذَلِكَ ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ أَيْضًا سِتْرُ رَأْسِهِ بِخَيْطٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَبْدُو فِي الْعَادَةِ سَائِرًا ، فَلَا يَضُرُّهُ الْاسْتِظْلَالُ بِالْمَحْمَلِ
 وَحُلِّ عَدْلٍ وَزَنْبِيلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِرَ رِدَاءَهُ ، وَلَا أَنْ يَعْقِدَهُ ، وَلَا أَنْ يَخْلَعَ بِخِلَالٍ وَلَا أَنْ
 يَرْبُطَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ ، ثُمَّ يَرْبُطَهُ بِالطَّرَفِ الْآخَرِ ، وَلَهُ عَقْدُ الْأَزَارِ ، وَشُدُّ خَيْطٍ عَلَيْهِ ،

(أَيْضًا بِلِسَانِهِ ثُمَّ يَلْبِي رَافِعًا صَوْتَهُ) بِحَيْثُ يَسْمَعُ نَفْسُهُ فِي ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ يَرْفَعُ حَتَّى يَسْمَعَ مِنْ بَقَرِهِ (وَالْمَرْأَةُ
 تَخْفِضُهُ) أَيْ صَوْتَهَا (فَيَقُولُ) فِي تَلْبِينِهِ (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ) أَيْ إِجَابَةً لَكَ بَعْدَ إِجَابَةِ
 (إِنْ اتَّخَذَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ) ثَلَاثًا (ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ اخْفَضَ مِنْ
 ذَلِكَ وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَيَسْتَعِينُ بِهِ مِنَ النَّارِ وَيُكْثِرُ التَّلْبِيَةَ فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا
 وَجُنُبًا وَحَائِضًا وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابَهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِنِ كَصُغُودٍ وَهَبُوطٍ وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ وَاجْتِمَاعٍ
 وَرَفَاقٍ وَعِنْدَ السَّحَرِ وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَ) إِدْبَارِ (النَّهَارِ وَأَدْبَارِ الصَّلَاةِ وَفِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَلَا يَلْبِي فِي طَوَافِهِ) بِسَوَاءٍ كَانَ
 وَاجِبًا أَوْ مَذْذُوبًا (وَ) لَا فِي (سَعْيِهِ وَلَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِكَلَامٍ) لِأَنَّهُ إِعْرَاضٌ عَنِ الْعِبَادَةِ (فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ) وَهُوَ
 يَلْبِي (رَدَّ عَلَيْهِ ، وَإِذَا رَأَى شَيْئًا أَعْجَبَهُ قُلْ لَبَّيْكَ إِنْ الْعَيْشُ عَيْشُ الْآخِرَةِ) أَيْ إِنْ الْعَيْشَةُ الْهَيْئَةُ الدَّائِمَةُ مَعِيشَةُ الْآخِرَةِ
 (وَإِذَا أَحْرَمَ حَرَمٌ عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا لَبْسُ الْخَيْطِ) كَ (الْقَمِيصِ) بِشَرَاهُ أَنْ يَكُونَ لَبْسُهُ عَلَى وَجْهِ
 الْإِسْحَاطَةِ ، فَإِنْ ارْتَدَّى بِهِ أَوْ أَرَزَرَ لَمْ يَحْرَمَ (وَ) كَذَلِكَ يَحْرَمُ لَبْسُ (السَّرَاوِيلِ) دُونَ الْأَلْبَسَةِ (وَالْخُفِّ وَالْقَبَاءِ وَكُلِّ
 خَيْطٍ وَمَا اسْتَدَارَتْهُ) بِالْبَابِ (كَاسْتَدَارَةَ الْخَيْطِ بِالسَّجِّ وَتَلْبِيدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ) مِمَّا يَبْدُو كَالدَّرْعِ وَالطَّرْبُوشِ
 (وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ) أَيْ الرَّجُلُ (أَيْضًا سِتْرُ رَأْسِهِ بِخَيْطٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَبْدُو فِي الْعَادَةِ سَائِرًا فَلَا يَضُرُّهُ الْاسْتِظْلَالُ بِالْمَحْمَلِ)
 لِأَنَّهُ لَا يَبْدُو فِي الْعَادَةِ سَائِرًا لِرَأْسِهِ (وَ) لَا يَضُرُّ (حُلَّ عَدْلٍ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ كَالْفَرَارَةِ ، فَلَوْ حَمَلَهَا عَلَى رَأْسِهِ وَسَتَرَتْ
 بِهَا لَا يَضُرُّ (وَ) كَذَلِكَ لَا يَضُرُّ حُلَّ (زَنْبِيلٍ) وَهُوَ أَتْفَةُ السَّكِينَةِ (وَنَحْوُ ذَلِكَ) كَالِاتِّمَاسِ فِي الْمَاءِ (وَلَيْسَ لَهُ
 أَنْ يَزِرَ رِدَاءَهُ) أَيْ يَدْخُلَ أَزْرَارُهُ فِي الْعِرَاءِ لِأَنَّهُ حَيْثُ فِي مَعْنَى الْحَيْطِ (وَلَا أَنْ يَعْقِدَهُ) أَيْ الرِّدَاءُ بِأَنْ يَرْبُطَ طَرَفَهُ
 (وَلَا أَنْ يَخْلَعَ بِخِلَالٍ) بِأَنْ يَفْرَزَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ وَيَنْفِذَهُ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ (وَلَا أَنْ يَرْبُطَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ ثُمَّ يَرْبُطَهُ
 بِالطَّرَفِ الْآخَرِ) لِأَنَّهُ حَيْثُ فِي مَعْنَى الْحَيْطِ (وَلَهُ عَقْدُ الْأَزَارِ) بِأَنْ يَرْبُطَ طَرَفَهُ بِطَرَفِ الْآخَرِ (وَشُدُّ خَيْطٍ عَلَيْهِ)
 مَعْنَى يَتَمَسَّكُ وَأَنْ يَجْعَلَ لَهُ مِثْلَ حَبْزَةِ اللَّبَاسِ وَيَدْخُلُ فِيهَا التَّسْكَةُ

وَالثَّانِي يَحْرُمُ بَعْدَ الْأَحْرَامِ الطَّيِّبُ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْفَرَاشِ ، كَالْمَسْكِ وَالْكَافُورِ وَالزَّعْفَرَانِ ، وَشَمُّ الْوَرْدِ
وَالْبَنْفَسِجِ وَالنَّيْلُوفَرِ وَكُلِّ مَشْمُومٍ وَطَيِّبٍ ، وَيَحْرُمُ رَشُّ مَاءِ الْوَرْدِ وَمَاءِ الزَّهْرِ ، وَكَذَلِكَ الْذَهْنُ الْمَطْيَبُ
يَحْرُمُ شَمُّهُ وَدُهْنُ جَمِيعِ بَدَنِهِ بِهِ كَدُهْنِ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسِجِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَطْيَبٍ كَزَيْتٍ وَشِيرَجٍ
وَنَحْوِهِ حَرَمٌ أَنْ يَدُهْنَ بِهِ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلَعٌ ، وَلَا يَحْرُمُ شَمُّهُ وَدُهْنُ جَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ
أَكْلُ طَعَامٍ فِيهِ طَيِّبٌ ظَاهِرٌ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ كَرَائِحَةِ مَاءِ الْوَرْدِ وَلَوْنِ الزَّعْفَرَانِ وَطَعْمِ الْعَنْبَرِ
فِي الْجَوَارِشِ وَنَحْوِهِ ، وَيَحْرُمُ دَوَاءُ الْعَرَقِ وَالسُّكْحُلُ الْمَطْيَبِينَ ، وَالثَّالِثُ يَحْرُمُ حَلْقُ شَعْرِهِ وَتَقْفُهُ وَلَوْ بَعْضُ
شَعْرَةٍ تَقْصِيرًا مِنْ رَأْسِهِ ، أَوْ لِبَطْلِهِ ، أَوْ عَاتَتِهِ ، أَوْ شَارِبِهِ ، وَسَائِرِ جَسَدِهِ ، وَتَقْلِيمُ أَظْفَارِهِ ، وَلَوْ بَعْضُ ظُفْرٍ ،
فَإِذَا تَطْيَبَ ، أَوْ لَبَسَ ، أَوْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ ، أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ ، أَوْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ ،
أَوْ دُهْنَ لَزْمَهُ شَاةً ، وَهُوَ غَيْرُ بَيْنَ ذَيْبِهَا ، وَبَيْنَ أَنْ يُطْعَمَ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ، وَبَيْنَ صَوْمٍ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ،

(والثاني) من المحرمات (يحرم بعد الإحرام الطيب في الثوب والبدن) ولو بادخله في الطعام ومثل الثوب النعل
(و) في (الفرش) فيحرم وضع الطيب فيه وقد مثل المصنف الطيب بقوله (كالمسك والكافور والزعفران)
وكل ما المرض منه الطيب (رش ماء الورد والبنفسج والنيلوفر وكل مشموم و) كل (طيب) يكون قصد الطيب فيه
ظاهرا (ويحرم) على المحرم (رش ماء الورد وماء الزهر وكذلك الدهن الطيب) يحرم رشه عليه ، و (يحرم) عليه
أيضا (شمه و) يحرم (دهن جميع بدنه به) لما فيه من الطيب وذلك (كدهن الورد والبنفسج وما أشبه ذلك)
من الأدهان التي توضع الروائح فيها (وإن كان) الدهن (غير مطيب كزيت وشيرج ونحوه حرم أن يدُهْنَ به لحيته
ورأسه إلا أن يكون أصلع) فلا يحرم دهن رأسه (ولا يحرم شمه و) لا (دهن جميع بدنه) ما عدا شعر رأسه
ولحيته (ويحرم عليه أكل طعام فيه طيب ظاهرا) فيه (طعمه أو لونه أو ريحه كرائحة ماء الورد ولون الزعفران
وطعم العنبر في الجوارش) أي الحلواء (ونحوه) أي الجوارش كالمهلبية من كل ما يوضع فيه الروائح وتظهر
فيحرم على المحرم أكله (ويحرم دواء العرق) أي استعمال الدواء الذي فيه طيب يزيل رائحة العرق (و) استعمال
(السكحل الطيبين) هو صفة لدواء وكحل على تقدير مضاف وهو استعمال (والثالث) من المحرمات (يحرم
حلق شعره) أي إزالته بأي كيفية بشرط كونه عامدا عالما بالتحريم مختارا (و) يحرم (تقفه ولو بعض شعرة
تقصيرا) أي ولو كان ذلك تقصيرا للشعر لا استئصالا (من رأسه أو لبطله أو) من (عاتته أو) من (شاربته وسائر
جسده و) يحرم (تقليم أظفاره ولو بعض ظفر) وذلك إذا كان مقصودا بالازالة فلو قطع أصبعا مع ظفره أو شعر
عليه فلا فدية عليه (فإذا تطيب أو لبس أو حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار أو باشر فيما دون الفرج بشهوة
أو دهن) شعر رأسه ولحيته (لزمه شاة) عجزته في الأضحية (وهو غير بين ذبيحتها وبين أن يطعم ثلاثة أصع لسكحل
مسكين نصف صاع وبين صوم ثلاثة أيام) فالفدية في هذه المذكورات غيرة مقدرة ، وأما لو أزال شعرة أو شعرتين
أو ظفرا أو ظفرين ففي الشعرة والظفر مد وفي الشعرتين والظفرين مدان ،

فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَحَ لِحَيْتِهِ أَوْ خَلَّلَهَا انْتَفَفَ شَعْرٌ حَرَّمَ ذَلِكَ ، فَلَوْ خَلَّلَ ، أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ فَرَأَى فِي كَفِّهِ شَعْرًا وَعَلِمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَتَفَهَ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ ، أَوْ خَلَّلَ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ انْتَفَفَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا وَلَا ذَاكَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أُحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَرٍّ ، أَوْ كَثْرَةِ قُلٍّ ، أَوْ أُحْتَاجَ إِلَى لُبْسِ الْخُيْطِ لِلْحَرِّ ، أَوْ الْبَرْدِ ، أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ فَلَهُ ذَلِكَ وَيَفْدَى ، وَالرَّابِعُ يَحْرُمُ الْجَمَاعُ فِي الْفَرْجِ وَالْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ كَالْقُبْلَةِ وَالْمُعَانَقَةِ وَاللِّسِّ بِشَهْوَةٍ ، فَإِنْ جَامَعَ عَمْدًا فِي الْعُمُرَةِ قَبْلَ فَرَاعِهَا ، أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نَسَكُهُ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ كَمَا كَانَ يَتِمُّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدْهُ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ تَطَوُّعًا وَالْكَفَّارَةُ وَهِيَ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِقِرَّةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعَ شَيَءٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَدَنَةِ حِدْرَاهُمْ وَالْدَّرَاهِمَ طَعَامًا وَيَتَصَدَّقَ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ ، وَيَجِبُ أَنْ يَحْرُمَ بِالْقَضَاءِ مِنْ جَيْثٍ أَحْرَمَ بِالْأَدَاءِ ، فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهِ مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَفَارِقَ الْمُوْطُوءَةَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي وَطَّئَهَا فِيهِ إِنْ قَضَى وَهِيَ مَعَهُ ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَزُوجَ ،

(فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَحَ لِحَيْتِهِ أَوْ خَلَّلَهَا انْتَفَفَ شَعْرٌ) مِنْهَا (حَرَّمَ ذَلِكَ فَلَوْ خَلَّلَ أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ فَرَأَى فِي كَفِّهِ شَعْرًا وَعَلِمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَتَفَهَ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ أَوْ خَلَّلَ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ انْتَفَفَ بِنَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا وَلَا ذَاكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الدَّمَةِ (وَإِنْ أُحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لِمَرَضٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ كَثْرَةِ قُلٍّ أَوْ أُحْتَاجَ إِلَى لُبْسِ الْخُيْطِ لِلْحَرِّ أَوْ) دَفْعِ (الْبَرْدِ أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ فَلَهُ ذَلِكَ) وَتَنَتَّقِي عَنْهُ الْحَرَمَةَ (وَ) لَكِنَّهُ (يَفْدَى . وَالرَّابِعُ) مِنَ الْحَرَمَاتِ (يَحْرُمُ الْجَمَاعُ فِي الْفَرْجِ) قَبْلًا أَوْ دُبْرًا (وَالْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ) وَمِثْلُهَا الْاسْتِعْنَاءُ بِالْيَدِ وَالْمُبَاشَرَةُ (كَالْقُبْلَةِ وَالْمُعَانَقَةِ وَاللِّسِّ بِشَهْوَةٍ) وَاللِّسُّ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ عَمْدًا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (فَإِنْ جَامَعَ عَمْدًا فِي الْعُمُرَةِ قَبْلَ فَرَاعِهَا) وَتَنْتَهَى بِاتِّهَاءِ السَّبَبِ وَالْحَلْقِ (أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نَسَكُهُ) حُجَّتُهُ أَوْ عَمَرَتُهُ (وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ كَمَا كَانَ يَتِمُّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدْهُ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ تَطَوُّعًا) لِأَنَّ نَفْلَهُ يَجِبُ بِالشَّرْعِ فِيهِ (وَ) يَجِبُ أَيْضًا (الْكَفَّارَةُ وَهِيَ بَدَنَةٌ) أَيْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى بِصِفَةِ الْأَضْحِيَّةِ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِقِرَّةٍ) تَجْزِيٌّ فِي الْأَضْحِيَّةِ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعَ شَيَءٍ) بِصِفَةِ الْأَضْحِيَّةِ أَيْضًا (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَدَنَةِ دَرَاهِمَ وَالْدَّرَاهِمَ طَعَامًا) أَيْ جَعْلُهَا ثَمَنًا لَطَعَامٍ يَجْزِيٌّ فِي الْفِطْرَةِ (وَيَتَصَدَّقُ بِهِ) أَيْ الطَّعَامُ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ) وَتَسْمَى الْفِدْيَةُ فِي ذَلِكَ حُرْمَتُهُ مَعْدَلَةٌ (وَيَجِبُ أَنْ يَحْرُمَ بِالنِّسَاءِ مِنْ جَيْثٍ أَحْرَمَ بِالْأَدَاءِ) أَيْ مِنْ مَكَانٍ إِحْرَامُهُ بِالْأَدَاءِ (فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهِ) أَيْ بِالْأَدَاءِ (مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَيَنْدُبُ ، أَنْ يَفَارِقَ الْمُوْطُوءَةَ) فِي الْقَضَاءِ (فِي الْمَكَانِ الَّذِي وَطَّئَهَا فِيهِ إِنْ قَضَى وَهِيَ مَعَهُ وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ) حُجَّتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَصَادَفْ إِحْرَامًا تَامًا (وَعَلَيْهِ شَاةٌ وَإِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَزُوجَ) مَوْلِيَتُهُ بِالْوِلَايَةِ الْخَاصَّةِ أَوِ الْعَامَّةِ أَوِ الْوَكَالَةِ .

فَإِنْ فَعَلَ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ ، وَيَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً ، وَأَنْ يَشْهَدَ عَلَى نِكَاحٍ . وَالْخَامِسُ يَحْرُمُ أَنْ يَصْطَادَ كُلَّ صَيْدٍ بَرِّىٍّ مَا كُؤِلَ أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَا كُؤِلَ وَغَيْرَ مَا كُؤِلَ ، فَإِنْ مَاتَ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا لَزِمَهُ الْجِزَاءُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ وَجَبَ لَهُ مِنَ النِّعَمِ يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامٍ بِقِيَمَتِهِ ، وَبَيْنَ صَوْمٍ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ إِلَّا الْحَمَامُ ، وَمَا عِبَّ وَهَدَرَ فَشَاءَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ يُخْرِجُ بِالْقِيَمَةِ طَعَامًا ، أَوْ يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا فَعَلَ التَّجَرُّدَ مِنَ الْخَيْطِ وَكَشَفَ الرَّأْسَ فَيَخْتَصُّ وَجُوبَهُ بِالرَّجُلِ ، لَكِنْ يَلْزِمُ الْمَرْأَةَ كَشْفُ وَجْهِهَا ، فَإِنْ أَرَادَتِ السُّتْرَ عَنِ النَّاسِ سَدَّتْ عَلَيْهِ شَيْئًا بِشَرِّطٍ أَنْ لَا يَمَسَّ وَجْهَهَا ، فَإِنْ مَسَّهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهَا لَمْ يَضُرَّ ، وَلِلْمَحْرَمِ حَكُّ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ بِأَظْفَارِهِ بِحَيْثُ لَا يَقْطَعُ شَعْرًا وَلَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ ، لَكِنْ يَكْرَهُ أَنْ يَفْلَى الْمَحْرَمُ رَأْسَهُ ، فَإِنْ قَتَلَ مِنْهَا قَلِيلًا نَدَبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَوْ بِلَقْمَةٍ .

(فَصْلٌ) إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ خَارِجَ مَكَّةَ بِنِيَّةِ دُخُولِ مَكَّةَ ، وَيَدْخُلُ بِالنَّهَارِ ،

(فَإِنْ فَعَلَ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ ، وَيَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً وَأَنْ يَشْهَدَ) هُوَ (عَلَى نِكَاحٍ) وَتَجُوزُ لَهُ الرِّجْعَةُ وَهُوَ مُحْرَمٌ (وَالْخَامِسُ) مِنَ الْمُحْرَمَاتِ (يَحْرُمُ) عَلَى الْمُحْرَمِ (أَنْ يَصْطَادَ كُلَّ صَيْدٍ بَرِّىٍّ مَا كُؤِلَ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَاءِ كُؤِلَ وَإِنْ كَانَ بَرِّيًا وَحْشِيًّا كَنَمْرٍ وَصَقْرٍ فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ (أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْ مَا كُؤِلَ وَغَيْرَ مَا كُؤِلَ) كَمَتْوَلِهِ بَيْنَ ضَبْعٍ وَحِمَارٍ إِنْسَى ، بِخِلَافِ الْمَتْوَلِ بَيْنَ حِمَارٍ وَفَرَسٍ أَهْلِيَيْنِ فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا صَيْدٌ مَا كُؤِلَ (فَإِنْ مَاتَ) الصَّيْدُ (فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا) مِنْهُ (لَزِمَهُ الْجِزَاءُ) فَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَزِمَهُ الْجِزَاءُ لِحَقِّ اللَّهِ وَالْقِيَمَةُ لِلْمَالِكِ (فَإِنْ كَانَ لَهُ) أَيْ لِلصَّيْدِ التَّالِفُ (مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ وَجَبَ لَهُ مِنَ النِّعَمِ) وَتَرَاعَى الْمُمَاثَلَةُ فِي الصَّوْرَةِ لَا فِي التَّبَعَةِ فَيَنْتَدِي الْكَبِيرُ وَالنَّصِيرُ وَالْمَسِيبُ وَالْمُزِيلُ بِمِثْلِهِ ، وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ مَعْلَى الصَّيْبِ كَأَعُورِ الْعَيْنِ الْبَيْتِيِّ بِالْعَيْنِ الْبِسرغِي ، عَلَى النِّعَامَةِ بِدَنَةِ وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ بِقَرَةِ (يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَعَامٍ بِقِيَمَتِهِ وَبَيْنَ صَوْمٍ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمٍ) فِي أَيْ مَكَانٍ شَاءَ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَيْ لِلصَّيْدِ (مِثْلٌ) مِنَ النِّعَمِ (وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ إِلَّا) فِي (الْحَمَامِ وَ) هُوَ (مَا عِبَّ) أَيْ شَرِبَ مِنْ غَيْرِ مَعَصٍ (وَهَدَرَ) أَيْ صَوَّتَ سَكِينًا وَقَرَى (وَ) يَجِبُ فِيهِ (شَاءَ) لِحُكْمِ الصَّحَابَةِ فِيهِ بِذَلِكَ (ثُمَّ) يُخَيَّرُ فِي الصَّيْدِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ (إِنْ شَاءَ يُخْرِجُ بِالْقِيَمَةِ طَعَامًا) أَيْ يَشْتَرِي بِهَا مَا يَحْزِي فِي الْفِطْرَةِ (أَوْ يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَيَحْرُمُ ذَلِكَ كُلُّهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُحْرَمَاتِ الْخَمْسِ (عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا فَعَلَ التَّجَرُّدَ) الْإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ (مِنَ الْخَيْطِ وَ) إِلَّا (كَشَفَ الرَّأْسَ فَيَخْتَصُّ وَجُوبَهُ بِالرَّجُلِ) فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَغْلِيظَ رَأْسِهَا وَلَا لِبْسَهَا الْخَيْطَ (لَكِنْ يَلْزِمُ الْمَرْأَةَ كَشْفَ وَجْهِهَا ، فَإِنْ أَرَادَتِ السُّتْرَ عَنِ النَّاسِ سَدَّتْ) أَيْ أَرَحَتْ (عَلَيْهِ شَيْئًا بِشَرِّطٍ أَنْ لَا يَمَسَّ وَجْهَهَا ، فَإِنْ مَسَّهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهَا لَمْ يَضُرَّ ، وَلِلْمَحْرَمِ حَكُّ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ بِأَظْفَارِهِ بِحَيْثُ لَا يَقْطَعُ شَعْرًا وَلَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ لَكِنْ يَكْرَهُ أَنْ يَفْلَى الْمَحْرَمَ رَأْسَهُ ، فَإِنْ قَتَلَ مِنْهَا قَلِيلًا نَدَبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَوْ بِلَقْمَةٍ) وَحَقِيقَةُ الْفِدْيَةِ لَيْسَتْ لِلْقَمَلِ بَلْ لِلتَّرَفَةِ .

(فَصْلٌ) فِيمَا يَسْتَعْبَدُ لِدَاخِلِ مَكَّةَ (إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ خَارِجَ مَكَّةَ بِنِيَّةِ دُخُولِ مَكَّةَ وَ) أَنْ (يَدْخُلَ) بِالنَّهَارِ (وَأَنْ يَدْخُلَ)

مِنْ بَابِ الْمَعْلَى مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ مَاشِيًا حَافِيًا إِنْ لَمْ يَخَفْ نَجَاسَةً ، وَلَا يُؤْذِي أَحَدًا بِمَزَاحِمَةٍ وَلِيَمُضِيَ نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى الْبَيْتِ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَئِذٍ وَهُوَ يَرَاهُ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ مِنْ مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ رَأْسُ الرِّدْمِ ، فَهُنَاكَ يَقِفُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً ، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمِهِ مِنْ حَجَّهِ وَاعْتَمَرِهِ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمَنْكَ السَّلَامُ ، فَخِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَغَلَ بِحِطِّ رَحْلٍ ، وَكَرَاءِ مَنْزِلٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ بَلْ يَقِفُ بَعْضُ الرِّفْقَةِ عِنْدَ الْمَتَاعِ ، وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي الْمَسْجِدَ بِالنُّوبَةِ ، وَيَقْصِدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَدْنُو مِنْهُ بِشَرِّطٍ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا بِمَزَاحِمَةٍ ، فَيَسْتَقْبِلُهُ ثُمَّ يَقْبَلُهُ بِلَا صَوْتٍ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ، وَيَكْرُرُ التَّقْبِيلَ وَالسُّجُودَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمِنْ هُنَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ ، وَلَا يَلْبِي فِي طَوَافٍ وَلَا سَعْيٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُمَا ، ثُمَّ يَضْطَبِعُ فَيَجْعَلُ وَسْطَ رِجْلَيْهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَطْرَحُ طَرْفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَيَتْرَكُ مَنْسَكَيْهِ الْأَيْمَنِ مَكْشُوفًا ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الطَّوَافِ فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ وَيَكُونُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ ، وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ مِنْ جِهَةِ شِمَالِهِ ، وَيَتَأَخَّرُ عَنِ الْحَجَرِ قَلِيلًا إِلَى جِهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ فَيَنْوِي الطَّوَافَ لِلَّهِ تَعَالَى ،

(من باب المعلى من ثنية كداء) بالسد والفتح اسم للعقبة انضيقة بين الجبلين ، ويسن أن يدخل (ماشيا حافيا ان لم يخف نجاسة) لأن فيه تواضعا فيسن ولو لامرأة (ولا يؤذى أحدا بمزاحمة وليض نحو المسجد الحرام) قبل كل شيء (فإذا وقع بصره على البيت رفع يديه حينئذ وهو يراه من خارج المسجد من موضع يقال له رأس الردم فهناك يقف ويرفع يديه ويقول : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابة) أى توقيراً (وزد من شرفه وعظمه) وكرمه (بمن حجه) أى (واعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً) وهو الانساع في الإحسان (اللهم أنت السلام) أى ذو السلامة من القائنات (ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام) أى السلامة من الآفات (ويدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا) لأنه موطن يستجاب فيه الدعاء (ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه قبل أن يشتغل بحط رحل وكراء منزل وغير ذلك) كاستراحة وأكل فيفعل ما ذكر قبله (بل يقف بعض الرفقة عند المتاع وبعضهم يأتى المسجد بالنوبة ويقصد) عند ابتداء الطواف (الحجر الأسود ويدنو منه بشرط أن لا يؤذى أحدا بمزاحمة فيستقبله ثم يقبله بلا صوت ويسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثا ، ومن هنا) أى من هذا المكان مع الاستلام وما معه (يقطع التلبية ولا يلبى) المحرم (في طواف ولا سعى حتى يفرغ منهما ثم يضطبع) الذكر (فيجعل وسط رجليه تحت عاتقه الأيمن وي طرح طرفيه على عاتقه الأيسر ويترك منسكه الأيمن مكشوفاً) وهذا الاضطباع لا يكون إلا في طواف فيه رمل فلا يسن في طواف الوداع (ثم يشرع في الطواف) بجميع أنواعه (فيقف مستقبل البيت ويكون الحجر الأسود من جهة يمينه والركن اليماني من جهة شماله ويتأخر عن الحجر قليلا إلى جهة الركن اليماني) بحيث يكون منسكه الأيمن عند طرف الحجر (فينوي الطواف لله تعالى) ان لم يكن داخلا ضمن نسك بأن كان فلا وطواف وداع أو نذر وإلا فتفى عنها نية النسك وان كانت تبين مراناة لمن يقول وجوبها وان كانت داخلة ضمن نسك

ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ يَقْبَلُهُ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَيَكْبُرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا
بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَمْشِي إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ مَارًّا عَلَى جَمِيعِ
الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُهُ : فَإِذَا جَاوَزَهُ انْفَتَلَ وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَطُوفُ وَيَقُولُ
عِنْدَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ ،
فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي عِنْدَ فَتْحَةِ الْحَجَرِ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشُّكِّ وَالشَّرِكِ وَالشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ
وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ ، وَيَقُولُ قِبَالَةَ الْمِزَابِ : اللَّهُمَّ أَظْلَنِي فِي ظِلِّكَ ،
يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ ، وَأَسْقِنِي بِكَأْسِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشْرَبًا هَنِيئًا لَا أَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَيَقُولُ
بَيْنَ الرُّكْنِ الثَّلَاثِ وَالْإِيْمَانِيِّ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَعَمَلًا مَقْبُولًا ، وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ،
يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ : فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْإِيْمَانِيَّ لَمْ يَقْبَلْهُ بَلْ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ
إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، وَلَا يَسْتَلِمُ شَيْئًا إِلَّا الْإِيْمَانِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ثُمَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ فَقَدْ كَمَلَتْ لَهُ طَوْفَةُ يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، وَيَسْنُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهَا الْإِسْرَاعَ ، وَيُسَمِّي الرَّمْلَ ، وَإِنَّمَا
يُشْرَعُ هُوَ وَالْإِضْطِبَاعُ فِي طَوَافٍ يَعْقِبُهُ سَعْيٌ ،

(ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ يَقْبَلُهُ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كَمَا تَقَدَّمَ وَيَكْبُرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ) أَيُّ أَفْعَلُ ذَلِكَ
لَأَجْلِ الْإِيْمَانِ بِكَ فَهُوَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ (وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ثُمَّ بَعْدَ هَذَا الدُّعَاءِ (يَمْشِي إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ مَارًّا عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُهُ) أَيُّ
الْبَيْتِ بِحَيْثُ لَا يَقْدَمُ جُزْءًا مِنْ بَدَنِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ فَلَا يَدُ فِي الْمَحَازَةِ مِنْ مَرُورِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ
(فَإِذَا جَاوَزَهُ انْفَتَلَ) أَيُّ إِذَا جَاوَزَ الْحَجَرَ انْفَتَلَ عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ (وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَطُوفُ وَيَقُولُ عِنْدَ
الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ بَيْتُكَ وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الرُّكْنِ
الَّذِي عِنْدَ فَتْحَةِ الْحَجَرِ) بِكسر الحاء موضع حَوْطٍ عَلَيْهِ بِجِدَارٍ قَصِيرٍ (قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشُّكِّ وَالشَّرِكِ
وَالشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ وَيَقُولُ) الطَّائِفِ (قِبَالَةَ الْمِزَابِ : اللَّهُمَّ أَظْلَنِي
فِي ظِلِّكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ ، وَأَسْقِنِي بِكَأْسِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشْرَبًا هَنِيئًا لَا أَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَيَقُولُ :
بَيْنَ الرُّكْنِ الثَّلَاثِ) وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالشَّامِيِّ (وَالْإِيْمَانِيِّ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا) أَيُّ مُتَقَبَّلًا (وَسَعْيًا مَشْكُورًا) أَيُّ
مَقْبُولًا عِنْدَكَ (وَعَمَلًا مَقْبُولًا وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ) أَيُّ رَابِحَةً غَيْرَ كَاسِدَةٍ (يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ ، فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْإِيْمَانِيَّ لَمْ يَقْبَلْهُ بَلْ
يَسْتَلِمُهُ) وَيَقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَلَا يَسْتَلِمُ شَيْئًا) مِنَ الْبَيْتِ (إِلَّا الْإِيْمَانِيَّ
وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، ثُمَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَدْ كَمَلَتْ لَهُ طَوْفَةٌ) وَاحِدَةٌ (يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، وَيَسْنُ
فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهَا الْإِسْرَاعَ) بِأَنْ تَكُونَ الْخَطُ مُتَقَارِبَةً مِنْ غَيْرِ عَدْوٍ (وَيُسَمَّى) ذَلِكَ الْإِسْرَاعَ (الرَّمْلَ) وَاسْتِجَابَهُ
لِلرَّجْلِ (وَإِنَّمَا يُشْرَعُ هُوَ وَالْإِضْطِبَاعُ فِي طَوَافٍ يَعْقِبُهُ سَعْيٌ) بِأَنْ يَكُونَ طَوَافٍ قَدُومٍ أَوْ رَافِضَةٍ وَلَمْ يَكُنْ سَعْيٌ حَذْوِ الْقَدُومِ .

فَإِنْ رَامَ السَّعْيَ عَقَبَ طَوَافَ الْقُدُومِ فَعَلَهُمَا ، وَإِنْ رَامَهُ عَقَبَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ آخِرُهُمَا إِلَيْهِ وَيَقُولُ فِي رَمَلِهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَأَنْ يَمْشِيَ عَلَى مَهْلَةٍ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ وَيَقُولَ فِيهَا : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَهُوَ فِي الْأُوتَارِ آكِدٌ ، وَيَقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ وَكَذَا يَسْتَلِمُ الْيَمَانِيَّ وَفِي الْأُوتَارِ آكِدٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَقْيِيلِهِ لِرَحْمَةِ أَوْ خَافَ أَنْ يُؤْذِيَ النَّاسَ اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلَمَهُ بَعْضًا وَقَبَّلَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ ؛ وَهَذَا دَقِيقَةٌ ، وَهُوَ أَنْ يَجِدَّارَ الْبَيْتِ شَاذِرُوانَا كَالصِّفَةِ وَالزَّلَاقَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَعِنْدَ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ يَكُونُ الرَّأْسُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرُوانِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ قَدَمُهُ إِلَى فَرَاغِهِ مِنَ التَّقْيِيلِ وَيَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمُرُّ ، فَإِنْ انْتَقَلَتْ قَدَمَاهُ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ ، وَهُوَ مُتَطَاوِلٌ فِي التَّقْيِيلِ ، وَلَوْ قَدَّرَ أَصْبَعَ وَمَضَى كَمَا هُوَ لَمْ تَصِحَّ تِلْكَ الطَّوْفَةُ ، فَلَا حَتِيَاظُ إِذَا اعْتَدَلَ مِنَ التَّقْيِيلِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى جِهَةِ يَسَارِهِ وَهِيَ جِهَةُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ قَدَرًا يَتَحَقَّقُ بِهِ أَنَّهُ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّقْيِيلِ . وَوَأَجِبَاتُ الطَّوَافِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، فَبِنَى ظَهَرَ شَيْءٍ مِنْهَا وَلَوْ شَعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِ الْمَرْأَةِ لَمْ تَصِحَّ ،

(فَإِنْ رَامَ السَّعْيَ عَقَبَ طَوَافَ الْقُدُومِ فَعَلَهُمَا) أَيْ الْاضْطِبَاعَ وَالرَّمْلَ (وَإِنْ رَامَهُ) أَيْ السَّعْيَ (عَقَبَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ آخِرُهُمَا إِلَيْهِ) أَنْ (يَقُولُ فِي رَمَلِهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَسَعْيًا مَشْكُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَأَنْ يَمْشِيَ عَلَى مَهْلَةٍ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ وَيَقُولَ فِيهَا : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَهُوَ فِي الْأُوتَارِ آكِدٌ وَيَقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ) وَكَذَا يَسْنُ وَضَعَ الْجِهَةَ عَلَيْهِ (وَكَذَا يَسْتَلِمُ الْيَمَانِيَّ وَفِي الْأُوتَارِ آكِدٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَقْيِيلِهِ لِرَحْمَةِ أَوْ خَافَ أَنْ يُؤْذِيَ النَّاسَ) أَوْ يَتَأَذَى هُوَ مِنْهُمْ (اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهَا فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ الاسْتِلَامِ أَيْضًا (اسْتَلَمَهُ بَعْضًا وَقَبَّلَهَا فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ ذَلِكَ كَأَنَّهُ (أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ) وَقَبَّلَهَا أَيْضًا (وَهَذَا) مَسْئَلَةٌ (دَقِيقَةٌ وَهِيَ أَنْ يَجِدَّارَ الْبَيْتِ شَاذِرُوانَا كَالصِّفَةِ) هِيَ مَا زَادَ عَلَى مَا قَصَدَ مِنَ الْمَكَانِ (وَالزَّلَاقَةُ) هِيَ الْمَكَانُ الْأَمْلَسُ الَّذِي تَتَحَوَّلُ الرَّجُلُ عِنْدَ وَضْعِهَا عَلَيْهِ قَهْرِيشَ حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ تَرَكْتَ مِنْ جِدَارِهِ مَكَانًا بَارِزًا وَظَاهِرًا كَلَامُ الصَّنْفِ أَنْ الشَّاذِرُوانَ يَعْمُ جِهَاتِ الْبَيْتِ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّهُ بِغَيْرِ جِهَةِ الْحَجَرِ وَإِذَا كَانَ الشَّاذِرُوانُ يَعْمُ كُلَّ جِهَةٍ (وَهُوَ) جُزْءُ (مِنَ الْبَيْتِ) وَيَجِبُ عَلَى الطَّائِفِ أَنْ يَكُونَ خَارِجًا عَنِ الْبَيْتِ يَجْمَعُ أَجْزَاءَهُ (فَعِنْدَ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ يَكُونُ الرَّأْسُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرُوانِ) فَهُوَ حِينَئِذٍ فِي الْبَيْتِ لَا طَائِفَ بِهِ (فَيَجِبُ) عَلَيْهِ (أَنْ يَثْبُتَ قَدَمُهُ إِلَى فَرَاغِهِ مِنَ التَّقْيِيلِ وَيَعْتَدِلَ قَائِمًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمُرُّ) مَحَافِظَةٌ عَلَى أَنْ لَا يَقْطَعَ شَيْئًا مِنَ الطَّوْفَةِ وَرَأْسَهُ فِي الْبَيْتِ (فَإِنْ انْتَقَلَتْ قَدَمَاهُ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ وَهُوَ مُتَطَاوِلٌ فِي التَّقْيِيلِ وَلَوْ قَدَّرَ أَصْبَعَ وَمَضَى كَمَا هُوَ لَمْ تَصِحَّ تِلْكَ الطَّوْفَةُ) فَيُزَامُهُ أَنْ يَطُوفَ طَوْفَةً أُخْرَى (فَلَا حَتِيَاظُ إِذَا اعْتَدَلَ مِنَ التَّقْيِيلِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى جِهَةِ يَسَارِهِ وَهِيَ جِهَةُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ قَدَرًا يَتَحَقَّقُ بِهِ أَنَّهُ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّقْيِيلِ * وَوَأَجِبَاتُ الطَّوَافِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ) وَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَاللِّمَامَةِ جَمِيعَ بَذْنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ (فَفَقِ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنْهَا وَلَوْ شَعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِ الْمَرْأَةِ لَمْ تَصِحَّ) تِلْكَ الطَّوْفَةُ إِنْ تَعَمَّدَ وَأَمَّا أَنْ حَصَلَ ذَلِكَ نِسْيَانًا وَاسْتَدْرَكَه حَالًا فَلَا تَبْطُلُ وَإِذَا بَطَلَتِ الطَّوْفَةُ وَاسْتَدْرَكَ الْقَسْدَ سَمِعَ بِنَاءَ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ،

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَمَوْضِعِ الطَّوَافِ ، وَأَنْ يَطُوفَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَأَنْ
يَسْتَكْمَلَ سَبْعَ طَوَافَاتٍ ، وَأَنْ يَبْتَدِيَ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ بِكُلِّ بَدْنِهِ ، فَإِنْ بَدَأَ
مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ ، فَتَنَّهُ ابْتِدَاءُ طَوَافِهِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ ، وَيَمُرَّ إِلَى جِهَةِ
الْبَابِ ، وَأَنْ يَطُوفَ خَارِجَ الْحَجَرِ ، وَلَا يَدْخُلُ مِنْ إِحْدَى فَتَحْتَيْهِ ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْأُخْرَى ، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّهُ
خَارِجًا عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ . فَإِذَا طَافَ لَا يَجْعَلُ يَدَهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَوَانِ ، فَيَكُونُ مَا خَرَجَ بِكُلِّهِ عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ ،
وَمَا سِوَى ذَلِكَ سُنَنَ كَالرَّمَلِ وَالِدُعَاءِ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ
الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَيُزِيلُ هَيْئَةَ الْأَضْطِبَاعِ فِيهِمَا ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ،
وَفِي الثَّانِيَةِ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ يَدْعُو خَلْفَ الْمَقَامِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ
الصَّفا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعَى الْآنَ وَلَهُ تَأْخِيرُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ، فَيَبْدَأُ بِالصَّفا فَيَرِقِي عَلَيْهَا الرَّجُلُ قَدْرَ قَامَةٍ
حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ ،

(و) ثَانِي الْوَاجِبَاتِ (طَهَارَةُ الْحَدَثِ) الْأَصْفَرُ وَالْأَكْبَرُ (و) طَهَارَةُ (النَجَسِ فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَمَوْضِعِ
الطَّوَافِ) فَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَنُ طَاهِرًا مِنْ كُلِّ نَجَسٍ لَا يَمْنَعُ عَنْهُ وَكَذَا الثَّوْبُ وَمَوْضِعُ الطَّوَافِ وَقَدْ عَمَتِ الْبَلَوَى
بِزُرْقِ الطَّيْرِ فِي الْمَطَافِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَمْنَعَ عَمَّا يُشَقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ بِشَرْطِ عَدَمِ تَعَدُّ الثَّنَى عَلَيْهَا وَعَدَمِ الرُّطُوبَةِ
(و) ثَالِثُ الْوَاجِبَاتِ (أَنْ يَطُوفَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) وَإِنْ اتَّسَعَ وَلَوْ فَوْقَ سَطْحِهِ (و) رَابِعُهَا (أَنْ يَسْتَكْمَلَ
سَبْعَ طَوَافَاتٍ) وَلَوْ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَنْهُيَّةِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا (و) خَامِسُهَا (أَنْ يَبْتَدِيَ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ
وَأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ بِكُلِّ بَدْنِهِ) أَيْ بِكُلِّ شَقِّهِ الْأَيْسَرِ (فَإِنْ بَدَأَ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ فَتَنَّهُ ابْتِدَاءُ طَوَافِهِ)
وَيَنْوِي عَنْدهُ إِنْ احتَاجَ طَوَافَهُ لِلنِّيَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ (و) سَادِسُ الْوَاجِبَاتِ (أَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ)
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَلَا تَلْقَاءَ وَجْهَهُ إِلَّا فِي ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ أَوَّلَ مَرَّةٍ (و) أَنْ (يَمُرَّ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ
(و) سَابِعُهَا (أَنْ يَطُوفَ خَارِجَ الْحَجَرِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ (وَلَا يَدْخُلُ مِنْ إِحْدَى فَتَحْتَيْهِ وَيَخْرُجُ مِنَ الْأُخْرَى) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ
يَكُونُ طَائِفًا فِي الْبَيْتِ لِأَنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ (و) ثَامِنُهَا (أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ خَارِجًا عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ) فَإِذَا طَافَ لَا يَجْعَلُ
يَدَهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَوَانِ (ف) لَاحِظْ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ (يَكُونُ مَا خَرَجَ بِكُلِّهِ عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ) بَلْ يَدُهُ فِي الْبَيْتِ (وَمَا سِوَى
ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ (سُنَنَ كَالرَّمَلِ وَالِدُعَاءِ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا تَقَدَّمَ) غَيْرُ النِّيَّةِ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الطَّوَافِ الَّذِي
لَمْ يَشْمَلْهُ النَّسْكَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ (ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ الطَّوَافِ) يَنْوِي بِهِمَا سُنَّتَهُ
(و) خَلْفَ الْمَقَامِ (أَفْضَلُ) (وَيُزِيلُ هَيْئَةَ الْأَضْطِبَاعِ فِيهِمَا) أَيْ عِنْدَ إِرَادَةِ فَعْلِهِمَا لَا فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ (وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى
بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . ثُمَّ يَدْعُو خَلْفَ الْمَقَامِ) مَوْضِعَ صَلَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَصِلْ
خَلْفَ الْمَقَامِ فَلِأَفْضَلِ أَنْ يَدْعُو فِي الْحَجَرِ (ثُمَّ) بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالِدُعَاءِ (يَرْجِعُ فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ) وَيَقْبَلُهُ وَيَسْجُدُ
عَلَيْهِ وَيَأْتِي الْمَلْتَزِمَ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ (ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعَى الْآنَ) عَقِبَ هَذَا الطَّوَافِ
(وَلَهُ تَأْخِيرُهُ) أَيْ السَّعْيِ (بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَيَبْدَأُ) مِنْ أَرَادَ السَّعْيَ (بِالصَّفا فَيَرِقِي عَلَيْهَا الرَّجُلُ قَدْرَ قَامَةٍ حَتَّى
يَرَى الْبَيْتَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ) الَّذِي هُوَ بَابُ الصَّفا ،

فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَهْلِلُ وَيَكْبِرُ وَيَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ
 بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَتَجَزَّ وَعْدُهُ ، وَنَصْرَ عَبْدِهِ ، وَهَزَمَ
 الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، ثُمَّ يَدْعُو
 بِمَا أَحَبَّ ، ثُمَّ يَعِيدُ هَذَا الذِّكْرَ كُلَّهُ وَالْدُّعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا ، ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا ؛ فَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعَلَّقِ بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ عَلَى يَسَارِهِ قَدْرَ سِتَّةِ أَذْرُعٍ فَيَلْتَمِذُ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يَتَوَسَّطَ
 بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ الْعَبَّاسِ فَيَلْتَمِذُ يَتْرُكُ السَّعْيَ
 الشَّدِيدَ وَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا وَيَأْتِي بِالذِّكْرِ الَّذِي قِيلَ عَلَى الصَّفَا وَالْدُّعَاءَ فَهَذِهِ مَرَّةٌ ،
 ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْيِهِ يَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا فَهَذِهِ مَرَّتَانِ فَيَعِيدُ الذِّكْرَ وَالْدُّعَاءَ ثُمَّ يَذْهَبُ
 إِلَى الْمَرْوَةِ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى تَكْمَلَ سَبْعًا يَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ . وَوَأَجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا أَنْ يَبْدَأَ
 بِالصَّفَا فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا لَمْ تُحْسَبْ هَذِهِ الْمَرَّةُ ، وَحِينَئِذٍ ابْتَدَأَ السَّعْيَ . الثَّانِي قَطْعُ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ ، فَلَوْ
 تَرَكَ شِبْرًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ فَيَجِبُ أَنْ يُلْصِقَ عَقْبَهُ بِحَائِطِ الصَّفَا ، فَإِذَا أَنْتَهَى إِلَى الْمَرْوَةِ أَلْصَقَ رُءُوسَ
 الْأَصَابِعِ بِحَائِطِ الْمَرْوَةِ ؛ ثُمَّ إِذَا ابْتَدَأَ الثَّانِيَةَ أَلْصَقَ عَقْبَهُ بِحَائِطِ الْمَرْوَةِ وَرُءُوسَ أَصَابِعِهِ بِحَائِطِ الصَّفَا
 وَهَكَذَا أَبَدًا ،

(فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَهْلِكُ وَيَكْبِرُ وَيَقُولُ) اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا أَيْ أَعْطَانَا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
 اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
 قَدِيرٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَتَجَزَّ وَعْدُهُ ، وَنَصْرَ عَبْدِهِ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
 وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، ثُمَّ) بعد الدعاء (يدعو بما أحب ، ثم يعيد هذا الذكر)
 وهو التهليل والتكبير (كله والدعاء ثانيا وثالثا ، ثم ينزل من الصفا فيمشي على هَيْئَتِهِ) أي بالتأني (حتى يبقى بينه
 وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيلتزم يسعى سعيًا شديداً حتى يتوسط بين الميلين
 الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس) على يسار الداهب إلى المروة (فيلتزم يترك
 السعي الشديد ويمشي على هَيْئَتِهِ حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويأتي بالذكر الذي قيل على الصفا والدعاء) ثم يذهب
 إلى المروة (فهذه مرة ثم ينزل فيمشي في موضع مشيه يسعى في موضع سعيه إلى الصفا فهذه مرتان فيعيد الذكر والدعاء ، ثم
 يذهب إلى المروة فهذه ثلاثة يفعل ذلك حتى تكمل سبعا يختم بالمروة . وواجبات السعي أربعة) أي شروط صحته (أحدها
 أن يبدأ بالصفا فلا يبدأ بالمروة إلى الصفا لم تحسب هذه المرة وحينئذ) أي حين إذا بلغ الصفا (ابتداء السعي . الثاني) من
 الواجبات (قطع جميع المسافة) المحدودة (فلا ترك شبرا أو أقل منه لم يصح) أي لم يعتد بالسعي (فيجب أن يلصق
 عقبه بحائط الصفا) تأخر الدرجة الظاهرة اليوم (فإذا انتهى إلى المروة ألقى رءوس الأصابع بحائط المروة) ويكون
 الدورل تحت العقد الموجود (ثم إذا ابتداء الثانية ألقى عقبه بحائط المروة ورءوس أصابعه بحائط الصفا وهكذا أبداً) .

يَلْصِقُ عَقْبَهُ بِمَا يَذْهَبُ مِنْهُ ، وَرُدُّوسَ أَصَابِعِهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ . الثَّالِثُ اسْتِكَالُ سَبْعِ مَرَّاتٍ يَحْسِبُ ذَهَابَهُ
 مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةً ، وَمِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّافَا مَرَّةً وَهَكَذَا كَمَا تَقَدَّمَ ؛ فَلَوْ شَكَّ فِيهِ أَوْ فِي أَعْدَادِ الطَّوَافَاتِ
 أَخَذَ بِالْأَقَلِّ وَكَمَّلَ . الرَّابِعُ أَنْ يُسَمَّى بَعْدَ طَوَافِ الْإِقَاضَةِ أَوْ الْقُدُومِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا الْوُقُوفُ
 بِعَرَفَةَ . وَسُلْنُهُ مَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ وَسِتَارَةٍ وَيَقُولُ بَيْنَهُمَا : رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَجَاوِزْ عَمَّا
 تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً بِقَدَرِ عَذَابِ النَّارِ ،
 وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَلَا يُنْدَبُ تَكَرُّارُ السَّعْيِ ، فَإِذَا كَانَ سَابِعُ ذِي الْحِجَّةِ نَدَبَ الْإِمَامُ أَنْ يُخْطَبَ
 خُطْبَةً وَاحِدَةً بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ يَعْلَمُهُمْ فِيهَا مَا بَيْنَ الْمَنَاسِكَ وَيَأْمُرُهُمْ بِالْخُرُوجِ إِلَى مَنَى مِنَ الْقَدَمِ ثُمَّ
 يَخْرُجُ يَوْمَ الثَّامِنِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى مَنَى ، فَيُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِمَنَى ، وَيَبِيتُ بِهَا
 وَيُصَلِّي الصُّبْحَ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى جَبَلِ بَمْنَى يُسَمَّى ثَبِيرًا سَارَ إِلَى الْمَوْقِفِ ، وَهَذَا الْمَبِيتُ بِمَنَى وَالْإِقَامَةُ
 بِهَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ سُنَّةٌ قَدْ تَرَكَّهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ الْمَوْقِفَ سَحَرًا بِالشَّمْعِ الْمَوْقَدِ ، وَهَذَا
 الْإِقَادُ بِدَعَةِ قَيْحَةَ ،

أَيُّ (يَلْصِقُ عَقْبَهُ بِمَا يَذْهَبُ مِنْهُ وَ) يَلْصِقُ (رُدُّوسَ أَصَابِعِهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ . الثَّالِثُ) من الواجبات (استكمال سبيع مرات يحسب
 ذهابه من الصفا إلى المروة مرة ومن المروة إلى الصفا مرة وهكذا كما تقدم ، فلو شك فيه) أي في عدد مرات السبع
 (أو في أعداد الطوافات أخذ بالأقل وكمل) كأن شك في السابع فهو سادس أو سابع عمل بأنه سادس (الرابع) من
 الواجبات (أن يسمى بعد طواف الإفاضة أو) يسمى بعد طواف (القدوم بشرط أن لا يفصل بينهما) أي القدوم والسعي
 (الوقوف بعرفة) فلا يفصل بين طواف القدوم والسعي إلا بالوقوف ، فلو طاف القدوم ومضى يوم أو أيام وأراد
 أن يسمى مستنداً للقدوم جاز ولكن إن وقف بعرفة لا يجوز له أن يسمى مستنداً له لأن وقت طواف الإفاضة دخل
 بالوقوف فإذا أراد السعي حينئذ طاف للإفاضة ثم سعى (وسلنه ما تقدم) من التندوبات (و) يسن (أن يكون) في السعي
 (على طهارة وسِتارة) للمروة ، فلو سعى بغير طهارة من الحدث والنجس كالحائض أو بغير سِتْرٍ صَحَّ (و) أن (يقول بينهما)
 أي الصفا والمروة (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ، اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار ، ولو قرأ القرآن فهو أفضل) من الذكر غير الوارد (ولا يندب تكرار السعي) وهو كالوقوف
 لا يشرع تكريره بخلاف الطواف (فإذا كان سابع ذِي الْحِجَّةِ نَدَبَ الْإِمَامُ) أي السلطان أو نائبه (أن يخطب خطبة
 واحدة بعد صلاة الظهر بمكة يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك) وتكون الخطبة عند الكعبة يجعل ظهره إليها
 (ويأمرهم) في الخطبة (بالخروج إلى منى من القدَمِ يخرج) أي أول النهار (يوم الثامن) المسمى يوم التروية (بعد صلاة
 الصبح إلى منى فيصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بمنى ويبيت) أي الإيام ومن معه (بها) أي منى (ويصلي الصبح)
 يوم عرفة (فإذا طلعت الشمس على جبل بَمْنَى يسمى ثَبِيرًا سار إلى الموقف) ويسن أن يكون على طريق ضُبٍّ وعند
 رجوعهم إلى المزدلفة يرجعون من طريق المازمين (وهذا المبيت بمنى والإقامة بها إلى هذا الوقت سنة وقد تركها كثير
 من الناس فإنهم يأتون الموقف سحرًا بالشمع الموقد وهذا الإيقاد بدعة قبيحة) فيه تشبه باليهود ومن البدع المعتادوه
 من ذهابهم إلى الموقف قبل يوم التاسع أو يومين .

وَيَقُولُ فِي مَسِيرِهِ : اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ، وَلَوْجْهَكَ الْكَرِيمَ أَرَدْتُ ، فَأَجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا ، وَحُجَّتِي مَبْرُورًا ، وَارْحَمْنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي ، وَيَكْثُرُ التَّلْبِيَةُ وَالذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى مَوْضِعٍ يُسَمَّى نَمْرَةَ قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَةَ نَزَلُوا هُنَاكَ ، وَلَا يَدْخُلُونَ حَيْثُ عَرَفَةَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، فَالْسَّنَةُ أَنْ يُخْطَبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا ، وَهِيَ سَنَةٌ قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضًا ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ مُلْبِينَ خَاضِعِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ بَارِزًا لِلشَّمْسِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَاضِرَ الْقَلْبِ فَارِغًا مِنَ الدُّنْيَا وَيَكْثُرُ التَّلْبِيَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَسْتِغْفَارُ وَالِدُعَاءُ وَالْبُكَاءُ ، قَدْ تَسَكَّبَ الْعِبَرَاتُ ، وَتَقَالُ الْغَثَرَاتُ ؛ وَلَيْسَ كُنْ أَكْثَرَ قَوْلُهُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَلِيدَعُ لِأَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَسَاوِرُ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ الْمَقْرُوشَةِ أَسْفَلَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ ، وَأَمَّا الصُّعُودُ إِلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي فِي وَسْطِ عَرَفَةَ ، فَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زَائِدَةٌ ، فَالْوُقُوفُ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُتَّسِعَةِ ، وَذَلِكَ الْجَبَلُ جُزْءٌ مِنْهَا هُوَ وَغَيْرُهُ سِوَاهُ ، وَالْوُقُوفُ ،

(و) يَسْنُ أَنْ (يَقُولُ فِي مَسِيرِهِ : اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ وَلَوْجْهَكَ الْكَرِيمَ أَرَدْتُ فَأَجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا وَحُجَّتِي مَبْرُورًا وَارْحَمْنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي ، وَيَكْثُرُ) فِي مَسِيرِهِ (التَّلْبِيَةُ وَالذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى مَوْضِعٍ يُسَمَّى نَمْرَةَ قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَةَ نَزَلُوا هُنَاكَ) أَيْ فِي نَمْرَةَ (وَلَا يَدْخُلُونَ حَيْثُ عَرَفَةَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَالْسَّنَةُ أَنْ يُخْطَبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ) بِمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ يَبِينُ لَهُمْ فِي الْأُولَى كَيْفِيَّةُ الْوُقُوفِ وَأَدَابُهُ وَالْمَبِيتُ بِالْمَزْدَلِفَةِ وَبِحَرَضِهِمْ عَلَى إِكْثَارِ الدُّعَاءِ وَالتَّهْلِيلِ وَيُجْلِسُ بَعْدَ فَرَاغِهَا بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الثَّانِيَةِ وَيَأْخُذُ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ وَيُخَفِّفُهَا بِحَيْثُ يَفْرَغُ مِنْهَا مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ (ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا) أَيْ جَمْعَ تَقْدِيمٍ وَهَذَا مَنْ كَانَ مُسَافِرًا بِأَنْ أَتَى مَكَّةَ وَلَمْ يَقُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ سِوَى يَوْمِي الدُّخُولِ وَالخُرُوجِ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُقِيمًا وَخَرَجَ لِعَرَفَةَ فَلَا يَجْمَعُ هَذَا لِجَمْعِ لَأَنَّهُ لِسَفَرٍ لَا لِلنَّسْكِ (وَهِيَ) أَيْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنَ خُطْبَةِ الْإِمَامِ وَصَلَاةِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ (سَنَةٌ قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضًا ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ) وَتَحْصِلُ السَّنَةُ بِالنَّسْلِ فِي أَيْ وَقْتُ مِنَ الْيَوْمِ التَّاسِعِ وَبِأَيِّ مَكَانٍ وَيَدْخُلُونَ عَرَفَةَ (مُلْبِينَ خَاضِعِينَ) أَيْ مُتَوَاضِعِينَ ، (وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ) الشَّخْصُ (بَارِزًا لِلشَّمْسِ) لَا يَسْتُظِلُّ تَحْتَ خِيَمَةٍ (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَاضِرَ الْقَلْبِ فَارِغًا مِنْ) عِلَاقِ (الدُّنْيَا وَيَكْثُرُ التَّلْبِيَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَسْتِغْفَارُ وَالِدُعَاءُ وَالْبُكَاءُ قَدْ) أَيْ فِي هَذَا الْمَكَانِ (تَسَكَّبَ) أَيْ تَصَبَّ (الْعِبَرَاتِ) أَيْ الدَّمُوعُ جَمْعُ عِبْرَةٍ وَهِيَ الدَّمْعُ (وَتَقَالُ) بِمَعْنَى تَلْقَى وَتَزَالُ (الْعَثَرَاتُ) جَمْعُ عَثْرَةٍ وَهِيَ الزَّلَّةُ وَالْخَطِيئَةُ (وَلَيْسَ كُنْ أَكْثَرَ قَوْلُهُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ) يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِعَمْدِهِ الْخَيْرِ (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَلِيدَعُ لِأَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَلِسَاوِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ الْمَقْرُوشَةِ أَسْفَلَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ) وَهُوَ جَبَلٌ بَوْسَطِ عَرَفَاتِ (وَأَمَّا الصُّعُودُ إِلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي) هُوَ (فِي وَسْطِ عَرَفَةَ فَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زَائِدَةٌ فَالْوُقُوفُ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُتَّسِعَةِ) الَّتِي هِيَ أَرْضُ عَرَفَةَ (وَذَلِكَ الْجَبَلُ جُزْءٌ مِنْهَا هُوَ وَغَيْرُهُ سِوَاهُ ، وَالْوُقُوفُ

عند الصَّخَرَاتِ أَفْضَلُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا مُفْطَرًا ، وَالْأَفْضَلُ لِلرَّأَةِ الْجُلُوسُ فِي حَاشِيَةِ النَّاسِ .
وَوَاجِبَاتُ الْوُقُوفِ حُضُورُ جُزءٍ مِنْ عَرَافَاتٍ عَاقِلًا ، وَوَقْتُهُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ،
فَإِنْ حَضَرَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ وَلَوْ مَرًّا فِي لَحْظَةٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ
أَوْ وَقَفَ مَعْنَى عَلَيْهِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ فَيَتَحَلَّلُ بِفَعْلِ عُمْرَةٍ ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَتَحَلَّقُ وَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَيَجِبُ
عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَدَمٌ لِلْفَوَاتِ مِثْلُ دَمِ التَّمَتُّعِ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَقَاضُوا إِلَى مَزْدَلِفَةَ ذَا كَرِينَ مُلَبِّينَ بِسَكِينَةٍ
وَوَقَارٍ بَغِيرِ مَزَاحِمَةٍ وَإِذَا وَضُرِبَ دَوَابٌّ ، فَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً أَسْرَعَ ، وَيُؤْخِرُونَ الْمَغْرِبَ وَلِيَجْمَعُوهَا بِمَزْدَلِفَةَ
مَعَ الْعِشَاءِ فَإِذَا وَصَلُوهَا نَزَلُوا وَصَلُّوا وَبَاتُوا بِهَا وَصَلُّوا الصُّبْحَ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَيَأْخُذُونَ مِنْهَا حَصَى الْجَمَارِ سَبْعَ
حَصَيَاتٍ لِقَطَا لَا تَكْسِيرًا ، وَالْأَفْضَلُ بِقَدْرِ الْبَاقِلَا ، وَيَقِفُونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَهُوَ جَبَلٌ
صَغِيرٌ فِي آخِرِ الْمَزْدَلِفَةِ ، وَيَنْدُبُ صَعُودَهُ إِنْ أَمَكْنَ ، وَهَنَاكَ بِنَاءٌ مُحَدَّثٌ يَقُولُ الْعَوَامُ إِنَّهُ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ ، وَيُكْثِرُونَ التَّلْبِيَةَ وَالِدُعَاءَ وَالذِّكْرَ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ ، وَيَقُولُونَ . اللَّهُمَّ كَمَا أَوْفَقْتَنَا فِيهِ وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ ،
فَوَقِّفْنَا لَذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا ، وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ ،

عند الصخرات أفضل والأفضل أن يكون راكبا مفطرا والأفضل للرأفة الجلوس في حاشية الناس) أى في أطرافهم
لأنه أستر . (وواجبات الوقوف) ثلاثة : الأول (حضور جزء من عرافات) لمن كان متلبسا بنسك ولا بد أن يكون (عاقلا)
فهو الواجب الثاني (ووقته من الزوال إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر) وهو الواجب الثالث (فمن حضر بعرفة
في شيء من هذا الوقت وهو عاقل ولو مَرًّا في لحظة فقد أدرك الحج ومن فاته ذلك أو وقف معنى عليه) أو سكران
(فقد فاته الحج) وأما المجنون إذا وقف مجنونا فقد انقلب حجه نقلا ولا يفوته وإذا فاته الحج (فيتحلل بفعل عمرة
فيطوف ويسعى ويحلق وقد حل من إحرامه) التحلل الثاني (ويجب عليه القضاء) في العام القابل (ودم للفوات مثل
دم التمتع) في الترتيب والتقدير فعليه شاة يذبحها في حجة القضاء فإن عجز صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع (فإذا
غربت الشمس) من ناسع عرفة وهم وقوف (أقاضوا إلى مزدلفة) على طريق البأزمين (ذاكرين) الله تعالى (ملبين)
يسكنة ووقار) أى بذل وانكسار (بغير مزاحمة وإيذاء) لأحد (وضرب دواب فمن وجد فرجة أسرع) بتحريك دابته
(ويؤخرون) صلاة (المغرب وليجمعوها بمزدلفة مع العشاء) جمع تأخير إذا كان مسافرا سفرا طويلا وإلا فلا يجوز الجمع
(فإذا وصلوها) أى مزدلفة (نزلوا) بها (وصلوا) للمغرب والعشاء (وباتوا بها وصلوا الصبح أول الوقت) وهذا هو
الأكل وإلا فالواجب يتأدى بالنزول فيها ولو لحظة في النصف الثاني (ويأخذون منها حصى الجمار) ليلا ولا يأخذون إلا
(سبع حصيات لقطا لا تكسيرا) للأحجار (والأفضل) أن يكون الحصى (بقدر الباقلا) وهى حبة الفول (ويقفون بعد
الصلاة) التى هى الصبح (على المشعر الحرام وهو جبل صغير فى آخر المزدلفة ويندب صعوده إن أمكن وهناك بناء محدد
يقول العوام إنه المشعر الحرام وليس كذلك) وتحصل السنة بالوقوف على هذا البناء (ويكثرون) هناك (التلبية والدعاء
والذكر مستقبليين القبلة ويقولون : اللهم كما أوفقتنا فيه وأرئتنا إياه فوقفنا لذكرك كما هديتنا واعفِرْ لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك ،

وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ، إِلَى قَوْلِهِ : غَفُورٌ رَحِيمٌ . رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، فَإِذَا أَسْفَرَ جَدًّا ، سَارُوا إِلَى مَنَى بِوَقَارٍ وَسَكِينَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ ، وَهُوَ بِقُرْبِ مَنَى أَسْرَعُوا قَدْرَ رَمِيَةِ حَجَرٍ ، ثُمَّ يَسْلُكُونَ الْوُسْطَى الَّتِي تَرْمِيهِمْ عَلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَكَمَا يَأْتُونَهَا وَهُمْ رُكْبَانٌ يَرْمُونَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِتِلْكَ الْحَصِيَّاتِ السَّبْعِ الْمُلْتَقِطَةِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ ، وَمِنْ أَى مَكَانٍ التَّقْطِطِ الْحَصَى جَازَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ وَغَيْرِهَا ، لَكِنْ يُكْرَهُ أَخْذُهَا مِنَ الْمَرْمَى وَالْحَشِّ وَالْمَسْجِدِ ، وَكَلَّمَا يَشْرَعُ فِي الرَّمْيِ يَقْطَعُ التَّلِيَةَ وَلَا يَلْبِي بَعْدَ ذَلِكَ ، وَصُورَةُ الرَّمْيِ أَنْ يَقِفَ بِيْطُنِ الْوَادِي بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ بِحَيْثُ تَكُونُ عَرَفَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَمَكَّةُ عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْجَمْرَةَ وَيَرْمِي حَصَاةَ حَصَاةٍ يَمِينَةً وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ ، وَيَرْمِي رَمِيًّا ، وَلَا يَنْقُدُ نَقْدًا ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الرَّمْيِ ذَبَحَ هَدِيًّا إِنْ كَانَ مَعَهُ أَوْ ضَحَّى ثُمَّ يَخْلُقُ الرَّجُلُ جَمِيعَ رَأْسِهِ ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ مِنْهُ أَوْ تَقْصِيرَهَا ، وَالْأَفْضَلُ فِي التَّقْصِيرِ قَدْرُ أَمْلَةٍ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، وَأَمَّا الْمَرَأَةُ فَالْأَفْضَلُ لَهَا التَّقْصِيرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى قَوْلِهِ : غَفُورٌ رَحِيمٌ . رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (فإذا أسفر) النهار (جدا) أى اشتدَّت إضاءته (ساروا إلى منى بوقار وسكينة قبل طلوع الشمس فإذا وصلوا إلى وادي محسر وهو بقرب منى أسرعوا قدر رمية حجر) هذا للناسي ، والراكب يحرك دابته (ثم يسلكون الطريق الوسطى التي ترميهم) أى توصلهم (على جمرَةِ الْعَقَبَةِ فكما يأتونها وهم رُكبان يرمون جمرَةَ الْعَقَبَةِ) أى يرمون جمرَةَ الْعَقَبَةِ كما يأتونها فإن كانوا رُكباناً رموها كذلك وإن أتوها مشاة رموها كذلك ولا يخفى ما فى عبارة المصنف من القلاقة وعدم إفادة المراد ، ويرمون (بتلك الحصى السبع الملتقطة من المزدلفة ومن أى مكان التقط الحصى جاز من المزدلفة و) من (غيرها ولكن يكره أخذها من المرمى) أى المكان الذى يرمى فيه (و) يكره أخذها أيضا من (الحش و) من (المسجد) والحش المكان الذى تقضى فيه حاجة الإنسان ومع الكراهة يعتد بالرمى بما ذكر (وكما يشرع فى الرمي يقطع التلية) أى عند الشروع فى الرمي فالكاف بمعنى عند (ولا يلبى بعد ذلك) لأن الرمي من أسباب التحلل والمتمتع يقطع التلية بالشروع فى الطواف . (وصورة الرمي) لجرَةِ الْعَقَبَةِ (أن يقف بيطن الوادي بعد ارتفاع الشمس) بقدر رمع (بحيث تكون عرفة عن يمينه ومكة عن يساره ويستقبل الجمرَةَ) وهذا فى يوم النحر ؛ وأما فى باقى الأيام فيستقبل القبلة (ويرمي حصة حصة) فإذا رمي حصتين أو أكثر حسبت حصة ويسن أن يكون الرمي (ييمينه ويكبر مع كل حصة ويرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه) ولا ترفع المرأة والحنفى (ويرمي رميا) أى شديدا بحيث يسمى رميا (ولا ينقد نقدا) بحيث لا يسمى رميا بأن يكون مثل نقد الدراهم (فإذا فرغ من الرمي ذبح هديا إن كان معه) سواء كان ندبا أو واجب نذرا (أو ضحى ثم يخلق الرجل جميع رأسه هذا هو الأفضل) أى يخلق الجميع (وله أن يقتصر على ثلاث شعرات منه) أى الرأس لا من غيره كاللحية (أو تقصيرها والأفضل فى التقصير قدر أملة من جميع شعره ، وأما المرأة فالأفضل لها التقصير على هذا الوجه) ولا تؤمر بالخلق .

وَيَكُونُ حَالَ الْحَلْقِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُكَبَّرًا، وَيَبْدَأُ الْحَالِقُ بِشَقِّهِ الْأَيْمَنِ وَيَدْفِنُ شَعْرَهُ، وَالْحَلْقُ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحَرَّمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، وَمَنْ لَا شَعْرَ لَهُ أَمَرَ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فِي يَوْمِهِ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحَرَّمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ. وَصَفَتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَصِلُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يَعُدَّهُ وَلَا سَعَى لِأَنَّ السَّعَى أَيْضًا رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحَرَّمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّمْيَ وَالْحَلْقَ وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الرَّمْيِ، ثُمَّ الْحَلْقُ، ثُمَّ الطَّوَافُ؛ فَلَوْ أَتَى بِهَا عَلَى غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ فَقَدَّمَ وَآخَرَ جَازَ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ الثَّلَاثَةِ بِنِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ وَيَخْرُجُ وَقْتُ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بِخُرُوجِ يَوْمِ النَّحْرِ وَيَبْقَى وَقْتُ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ مُتَرَاحِيًا وَلَوْ إِلَى سَنِينَ. وَلِلْحَجِّ تَحْلُلَانِ أَوَّلٌ وَثَانٍ، فَالْأَوَّلُ يَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيُّهَا كَانَ إِمَّا حَلْقٌ وَرَمَى أَوْ حَلْقٌ وَطَوَافٌ أَوْ رَمَى وَطَوَافٌ، فَفَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْهَا حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ، وَيَحِلُّ بِهِ جَمِيعُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ مَا عَدَا النِّسَاءَ مِنْ وَطْءٍ وَعَقْدِ نِكَاحٍ وَمُبَاشَرَةٍ؛ فَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثَ حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا حُرِّمَهُ الْإِحْرَامُ.

(فصل) فَإِذَا فَرَغَ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعَى رَجَعَ إِلَى مَنَى وَبَاتَ بِهَا وَيَلْتَقِطُ فِي

(ويكون حال الحلق مستقبل القبلة مكبرا ويبدأ الحالق بشقه الأيمن ويدفن شعره، والحلق ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به) لأن التحلل موقوف عليه (ومن لا شعر له أمر موسى على رأسه) ندبا (ثم يأتي مكة في يومه فيطوف طواف الإفاضة وهو ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به. وصفته كما تقدم) ووقته موسع إلى ما لا نهاية له (ثم) بعد الطواف (يصل ركعتين) سنة الطواف (ثم إن كان سعى مع طواف القدوم لم يعده) بل يكره إعادته (ولا) بأن لم يكن سعى بعد القدوم (سعى) بعد الإفاضة (لأن السعى أيضا ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به) ويتأتى له التحلل الأول وعليه السعى بأن يرمى ويحلق ويبقى عليه طواف الإفاضة والسعى. (واعلم أن الرمي والحلق وطواف الإفاضة) كل منها يسن فعله في هذا اليوم، ولكن (الأفضل تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف) فلو أتى بها على غير هذا الترتيب فقدّم وآخر جاز. ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر) إن كان قد وقف قبل ذلك وإلا فلا يدخل حتى يقف (ويخرج وقت رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ) الفاضل بالزوال يوم النحر ويخرج الاختيار (بمخرج يوم النحر) وأما وقت الجواز فيمتدّ إلى آخر أيام التشريق (ويبقى وقت الحلق والطواف متراخيا ولو إلى سنين؛ وللحج تحللان أول وثان، فالأول يحصل باثنين من هذه الثلاثة أيها كان إما حلق ورمى أو حلق وطواف أو رمى وطواف ففعل اثنين منها حصل التحلل الأول ويحل به) أي بالتحلل الأول (جميع ما حرم عليه) بالإحرام كالطيب والدهان والستر (ما عدا النساء) أي ما يتعلق بهن (من وطء وعقد نكاح ومباشرة) أي بشهوة (فإذا فعل الثالث) من الثلاثة المتقدمة (حل له كل ما حرمه الإحرام) أي ما حرم بسببه ولا يبقى للإحرام أثر بالنسبة للمحرّمات وإن وجب عليه ما بقي من الرمي لأيام التشريق.

(فصل) فيما يتعلق بالرمي (فإذا فرغ من طواف الإفاضة والسعى رجع إلى منى وبات بها) ويستحب كون الرجوع قبل الظهر ليدرك صلاته بها (ويلتقط في) أول

أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهُوَ ثَانِي الْعِيدِ إِحْدَى عَشْرِينَ حَصَاةً مِنْ مَنَى وَيَتَجَنَّبُ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَى بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَيَرْمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ فَيَصْعَدُ إِلَيْهَا ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ حَصَاةً حَصَاةً كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ يَنْحَرِفُ قَلِيلًا بَحِثَ لَا يَنَالُهُ الْحَصَى الَّذِي يَرْمِيهِ النَّاسُ وَتَبْقَى الْجَمْرَةُ خَلْفَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو وَيَذْكُرُ بِخُشُوعٍ وَتَضَرُّعٍ بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى . فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا وَقَفَ وَدَعَا قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّالِثَةَ ، وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ النَّحْرِ سَوَاءً ، فَيَسْتَقْبِلُهَا وَالْقِبْلَةَ عَنْ يَسَارِهِ ، فَإِذَا فَرَّغَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَيَبِيتُ بِمَنَى ، ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الْغَدِّ ، وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى عَشْرِينَ حَصَاةً فَيَرْمِي بِهَا الْجُمَرَاتِ الثَّلَاثَ كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا يَجُوزُ رَمَى الْجَمَارِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ فَيَرْمِي مَا بِلَى مَسْجِدِ الْحَيْفِ أَوَّلًا ، وَالْوُسْطَى ثَانِيًا ، وَالْعَقَبَةَ ثَالِثًا ، وَيَنْدُبُ الْغَسْلُ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمَى ، فَإِذَا رَمَى فِي ثَانِيِ التَّشْرِيقِ نَدِبَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يَعْلَمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّفْرِ وَيُودِعُهُمْ ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ :

(أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهُوَ ثَانِي ، الْعِيدِ إِحْدَى عَشْرِينَ حَصَاةً مِنْ مَنَى وَيَتَجَنَّبُ) أَخَذَ الْحَصَى مِنْ (الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ) وَهِيَ الْمَسْجِدُ وَبَيْتُ الْحَلَاءِ ، وَالرَّمَى (فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَى بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ) أَيْ صَلَاةَ الظُّهْرِ (فَيَرْمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ) : فَمَتَّحَ الْحَاءَ وَإِسْكَانَ الْيَاءِ مَسْجِدَ مَعْرُوفٍ بِمَنَى (فَيَصْعَدُ إِلَيْهَا) لَا تَنْهَى عَلَى مَحَلٍّ مَرْتَفِعٍ (وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ) وَيَكُونُ شَقُّهُ الْأَيْمَنِ جِهَةَ الْجِبَلِ الَّذِي فِيهِ الْمَذْبَحُ (وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ حَصَاةً حَصَاةً كَمَا تَقَدَّمَ) ثُمَّ يَتَقَدَّمُ عَنْ مَحَلِّ مَوْقِفِهِ ، (ثُمَّ يَنْحَرِفُ) عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ (قَلِيلًا بَحِثَ لَا يَنَالُهُ الْحَصَى) الَّذِي يَرْمِيهِ النَّاسُ وَتَبْقَى الْجَمْرَةُ خَلْفَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو وَيَذْكُرُ (اللَّهُ تَعَالَى) بِخُشُوعٍ وَتَضَرُّعٍ بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ (وَتَسْمَى الْجَمْرَةُ الْوُسْطَى وَالْأُولَى ، الْكُبْرَى) فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا وَقَفَ وَدَعَا قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّالِثَةَ وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ النَّحْرِ سَوَاءً فَيَسْتَقْبِلُهَا وَالْقِبْلَةَ عَنْ يَسَارِهِ هَذَا خِلَافَ الْأَفْضَلِ إِنْ الْأَفْضَلُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِيهَا كَالْأُولَى وَالثَّانِيَةَ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ يَوْمَ النَّحْرِ جَعَلَهَا عَنْ يَسَارِهِ (فَإِذَا فَرَّغَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا) كَالْأُولَى (وَيَبِيتُ) الْحَاجُّ وَجُوبًا (بِمَنَى) اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ لَيَالِي التَّشْرِيقِ (ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الْغَدِّ وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى عَشْرِينَ حَصَاةً فَيَرْمِي بِهَا الْجُمَرَاتِ الثَّلَاثَ كُلَّ جَمْرَةٍ) مِنْهَا (بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا يَجُوزُ) أَيْ لَا يَصِحُّ (رَمَى الْجَمَارِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ . وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ) فِي الرَّمَى فِي الْمَسْكَانِ (فَيَرْمِي مَا) أَيْ الْجَمْرَةَ الَّتِي (تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ أَوَّلًا وَالْوُسْطَى ثَانِيًا وَالْعَقَبَةَ ثَالِثًا) فَلَوْ تَرَكَ حَصَاةً مِنَ الْأُولَى عَمِلَ وَهُوَ رَمَى مَا جَعَلَهَا لَمْ يَصِحَّ الرَّمَى فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكُلَّ رَمَى الْأُولَى ثُمَّ يَعِيدُ مَا بَعْدَهُ ، (وَيَنْدُبُ الْغَسْلُ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمَى) فَإِذَا رَمَى فِي ثَانِيِ التَّشْرِيقِ نَدِبَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يَعْلَمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّفْرِ (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بَعْدَ الزَّوَالِ وَبَعْدَ الرَّمَى) (وَيُودِعُهُمْ) بِمَا - الْخُطْبَةُ (ثُمَّ يَتَخَيَّرُ) الشَّخْصُ

بين أن يتعجل في يومين . وبين أن يتأخر ، فإذا أراد التعجيل فلينفر بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب ، فإن غربت وهو بمنى امتنع التعجيل ولزمه البيت ورمى الغد ، وإن لم يرد التعجيل بات ، بمنى والتقط إحدى وعشرين حصاة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر ؛ ويندب أن ينزل المحصب وهو عند الجبل الذي عند مقابر مكة ، وقد فرغ من حجه وإذا أراد الاعتمار اعتمر من الحل كما سيأتي في صفة العمرة ، فإذا أراد الرجوع إلى بلده أتى مكة وطاف للوداع ثم ركع ركعتيه ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب وقال : اللهم إن البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وابن عبدك ، حملتني على ما سخرت لي من خلقك ، حتى صيرتني في بلادك ، وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضية عني فأزدد عني رضا ، وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك داري ، ويبعد عنه مزارى ، هذا أو أن أنصرافي إن أذنت لي ، غير مستبدل بك ، ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ، ولا عن بيتك ؛ اللهم فأصحبني العافية في بدني ، والعصمة في ديني ، وأحسن منقلي ، وأرزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني ، واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمضي على عادته ، ولا يرجع القهقري ، ثم يعجل الرحيل ، فإن وقف بعد ذلك أو تشاغل بشيء لا تعلق له بالرحيل ،

(بين أن يتعجل في يومين ، وبين أن يتأخر ، فإذا أراد التعجيل فلينفر) منها أي منى إلى مكة (بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب) للشمس ، ولو لم ينفصل منها إلا بعد الغروب فإذا وجد هذا الشرط سقط عنه مييت الليلة الثالثة ، ورمى يومها (فإن غربت وهو بمنى امتنع التعجيل ولزمه البيت ورمى الغد ، وإن لم يرد التعجيل بات بمنى والتقط إحدى وعشرين حصاة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر) ولا يشترط في هذا نفر شيء . (ويندب أن ينزل المحصب وهو عند الجبل الذي) هو (عند مقابر مكة وقد فرغ من حجه) وتمت أعماله (وإذا أراد الاعتمار اعتمر من الحل كما سيأتي ذلك في صفة العمرة ، فإذا أراد الرجوع إلى بلده أتى مكة وطاف للوداع) وجوبا (ثم ركع ركعتيه ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب) أي باب السكبة وهو من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء (وقال : اللهم إن البيت بيتك والعبد عبدك وابن عبدك حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضية عني فأزدد عني رضا وإلا فمن) بتشديد النون : من الامتنان (الآن) بالرضا (قبل أن تنأى) أي تبعد (عن بيتك داري ويبعد عنه مزارى) أي مكان زيارتي (هذا أو أن أنصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك) غيرك (ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك) أي كارها له (اللهم فأصحبني العافية في بدني والعصمة) أي الحفظ عن المعاصي (في ديني وأحسن منقلي) أي أحسن انقلابي إلى وطني (وأرزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمضي) أي يمضي (على عادته) من جمل ظهره للبيت (ولا يرجع القهقري) بأن يصعد وجهه للبيت وظهره لباب الوداع (ثم يعجل الرحيل ، فإن وقف بعد ذلك أو تشاغل بشيء لا تعلق له بالرحيل) كشرائه شيء أو قضاء دين ،

لَمْ يَتَدَّ بِطَوَافِهِ عَنِ الْوَدَاعِ وَتَلَزَمَهُ إِعَادَتُهُ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالرَّحِيلِ كَشَدَّ رَحْلَ وَشَرَاءَ زَادَ وَنَحَوَهُ لَمْ يَضُرَّ، وَلِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفِرَ بِلاَ وَدَاعٍ وَلَا دَمٍ عَلَيْهَا، وَيَنْدَبُ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ حَافِيًا إِنْ لَمْ يُوْذَ أَحَدًا بِمَزَاحَةٍ وَنَحَوَهَا، فَإِذَا دَخَلَ مَشَى تَلَقَّاءَ وَجْهَهُ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ لِلْبَابِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعَ، فَهَنَّاكَ يَصَلِّي، فَهُوَ مُصَلِّي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَكْثُرُ مِنَ الْأَعْتِمَارِ وَالنَّظَرِ إِلَى الْبَيْتِ وَالطَّوَافِ وَشُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ لَمَّا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْأُخْرَى، وَأَنْ يَتَضَلَّعَ مِنْهُ، وَيَزُورَ الْمَوَاضِعَ الشَّرِيفَةَ بِمَكَّةَ، وَيَحْرُمُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ طَيْبِ الْكَعْبَةِ وَتُرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ، وَلَا يَسْتَصْحَبُ شَيْئًا مِنَ الْأَكْوِزَةِ وَالْأَبَارِيقِ الْمَعْمُولَةِ مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ أَيْضًا.

(فصل) صِفَةُ الْعُمْرَةِ أَنْ يُحْرَمَ بِهَا كَمَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ، فَإِنْ كَانَ مَكِّيًّا فَمِنْ أَدْنَى الْحُلِّ، وَإِنْ كَانَ آفَاقِيًّا فَمِنْ الْمِيقَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَحْرُمُ بِأَحْرَامِهَا جَمِيعُ مَا حُرِّمَ بِأَحْرَامِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْعُمْرَةِ وَلَا يُشْرَعُ لَهَا طَوَافُ قُدُومٍ، ثُمَّ يُسَمَّى، ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ أَوْ يَقْصُرُ وَقَدْ حَلَّ مِنْهَا، وَأَرْكَانُهَا إِحْرَامُ وَطَوَافُ وَسَمَى وَحَلَقُ؛ وَأَرْكَانُ الْحَجِّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ وَالْوُقُوفُ؛ وَوَأَجِبَاتُهُ كَوْنُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَرَمَى الْجِمَارِ وَالْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ وَلَيْلَى مِنْى وَطَوَافُ الْوَدَاعِ،

(لم يعتد بطوافه عن الوداع وتلزمه إعادته، فإن تعلق بالرحيل كشد رحل وشراء زاد ونحوه لم يضر، وللحائض أن تنفر بلا وداع) ومثلها النفساء (ولا دم عليها). ويندب أن يدخل البيت (أي الكعبة) حافيا (للتبرك) ولكن ذلك مشروط بعدم الإيذاء بـ (أن لم يؤذ أحدا بمزاحة ونحوها فإذا دخل مشى تلقاء وجهه حتى يبقى بينه وبين الجدار للقبال للباب ثلاثة أذرع فهناك يصلي فهو مصلي النبي صلى الله عليه وسلم، ويكثر من الاعتمار) مدة إقامته (و) من (النظر إلى البيت و) يسن أن يكثر (الطواف) بالبيت (و) من (شرب ماء زمزم لما أحب من أمر الدين والدنيا وأن يتضلع منه) ويقول عند شربه: اللهم إنه بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال «ماء زمزم لما شرب له» وإن شربه لتغفر لي ويذر ما يريد من الشرب دينا ودنيا (و) يسن أن (يزور المواضع الشريفة بمكة) كمولة النبي صلى الله عليه وسلم ومولد علي وخديجة رضي الله عنهما (ويحرم أخذ شيء من طيب الكعبة) ولو للتبرك، من أخذه لزمه رده (و) كذلك يحرم أخذ شيء من (تراب الحرم وأحجاره) احتراماً له عن أن ينقل (ولا يستصحب شيئاً من الأكوزة والأباريق المعمولة من طين حرم المدينة أيضاً) فيحرم نقل شيء من تراب حرمها وأحجاره كمكة.

(فصل) في صفة العمرة والاحصار وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم. (صفة العمرة أن يحرم بها كما يحرم بالحج) في وجوب النية والتجرد وسنة الغسل (فإن كان مكياً فمن أدنى الحل) أي من أي مكان من الحل يكون أقرب (وإن كان آفياً فمن الميقات) الذي جعل للحاج (كما تقدم ويحرم بإحرامها جميع ما حرم بإحرام الحج ثم يدخل مكة فيطوف طواف العمرة ولا يشترع لها طواف قدوم، ثم يسمى، ثم يخلق رأسه أو يقصر وقد حل من) إحرامه (منها وأركانها) أربعة (إحرام وطواف وسعى وحلق). وأركان الحج هذه الأربعة (والوقوف) بعرفة، وبذاته الترتيب في المعظم. (وواجباته كون الإحرام من الميقات ورمي الجمار) الثلاث (والمبيت بمزدلفة و) المبيت (ليالي) (وطواف الوداع) وليس من مناسك الحج بل كل من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر لزمه سواء كان مكياً أو غيره وما

وَمَا عَدَا ذَلِكَ سُنَنٌ ، فَإِنْ تَرَكَ رُكْنًا لَمْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا لَزِمَهُ دَمٌ ، وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ ، وَمَنْ أَحْصَرَهُ عَدُوٌّ عَنْ مَكَّةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ آخَرُ تَحَلُّلٍ ، بَانَ يَنْوِي التَّحَلُّلَ ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ ، وَيُرِيقُ دَمًا مَكَانَهُ إِنْ وَجَدَهُ ، وَإِلَّا أَخْرَجَ طَعَامًا بِقِيَمَتِهِ ، وَإِنْ عَجَزَ صَامَ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَلَا قَضَاءً ؛ وَيَنْدُبُ إِذَا فَرَغَ مِنْ حَجِّهِ زِيَارَةَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُصَلِّيُ تَحِيَّةَ مَسْجِدِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَبْرَ الشَّرِيفَ الْمُسَكَّرَ فَيَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ وَيَجْعَلُ قُنْدِيلَ الْقِبْلَةِ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِ الْقَبْرِ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَطْرُقُ رَأْسَهُ ، وَيَسْتَحْضِرُ أَلْهِيَّةَ وَالْحُشُوعَ ، ثُمَّ يَسْلِمُ وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ مُتَوَسِّطٍ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ قَدْرَ ذِرَاعٍ فَيَسْلِمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ قَدْرَ ذِرَاعٍ فَيَسْلِمُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْقِفِهِ الْأَوَّلِ وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ وَالتَّوَسُّلَ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَدْعُو عِنْدَ الْمَنْبَرِ وَفِي الرُّوْضَةِ ، وَلَا يَحُوزُ الطَّوَافُ بِالْقَبْرِ ، وَيَكْرَهُ إِلْصَاقُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ بِهِ ، وَلَا يَقْبَلُهُ وَلَا يَسْتَلِيهِ ، وَمَنْ أَقْبَحَ الْبِدْعِ أَكْلُ التَّمْرِ فِي الرُّوْضَةِ ، وَيَزُورُ الْبَقِيعَ ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّحِيلَ وَدَعَ الْمَسْجِدَ بَرَكَتَيْنِ ، وَالْقَبْرَ الْكَرِيمَ بِالزِّيَارَةِ وَالِدُّعَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وما عدا ذلك سنن ، فإن ترك ركنًا) من أركان الحج والعمرة (لم يحل من إحرامه حتى يأتي به ، ومن ترك واجبًا لزمه دم ، ومن ترك سنة لم يلزمه شيء ، ومن أحصره) أي منعه (عدوٌّ عن مكة ولم يكن له طريق آخر لتحلل بأن ينوي التحلل) أي الخروج من الإحرام (ويحلق رأسه) بعد الذبح وتكون النية مقارنة للذبح والتحلق (ويريق دما مكانه إن وجدته) وأما إن أحصر بالمرض فإنه لا يتحلل به إلا إذا شرطه بأن قال في نيته نويت كذا ، وإذا مرضت تحللت بنفس المرض فإذا مرض صار حلالا ولا يتوقف على ذبح ، وإذا أحصر عن الوقوف ولم يحصر عن مكة دخلها وتحلل بعمل عمرة (وإلا) بأن فقد الدم ولم يجد له أو وجدته زائدا عن ثمن المثل (أخرج) المثل (طعاما بقيمته) أي يشتري بقيمته بعد التقويم طعاما ويتصدق به على فقراء الحرم (وإن عجز صام لكل مدة يوما ولا يجب عليه الد) قضاء (إن كان تلوفا . وأما إن كان فرضا ففي ذمته إن استقر عليه . (ويندب إذا فرغ من حجه زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) لأنها من أكبر القربات (فيصلّي تحية مسجده ، ثم يأتي القبر الشريف المسكّر فيستدبر القبلة ويجعل الد) قنديل (الذي في القبلة الذي عند رأس القبر على رأسه ويطرق رأسه ويستحضر) في قلبه (الهيبة والخشوع ، ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت متوسط ، ويدعو بما أحب ، ثم يتأخر إلى جهة يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر) لأن رأسه عند حائطه الشريف (ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما) لأن رأسه عند كنف أبي بكر رضي الله عنهما . (ثم يرجع إلى موقفه الأول) الذي وقف فيه عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم (ويكثر الدعاء والتوسل والصلاة عليه ، ثم يدعو عند المنبر ؛ وفي الروضة ولا يحوز الطواف بالقبر ، ويكره إصااق الظهر والبطن به ولا يقبله ولا يستله . ومن أقبح البدع أكل التمر في الروضة ويزور البقيع ، فإذا أراد الرحيل ودع المسجد بركتين و) ودع (القبر الكريم بالزيارة) له (والدعاء) عنده ، وينصرف متحزنا على فراق القبر الكريم (والله أعلم)

بَابُ الْأَضْحِيَّةِ

هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ يَنْدُبُ لِمَنْ أَرَادَهَا أَنْ لَا يَحْتَقِ شَعْرُهُ ، وَلَا يَقْلَمَ ظُفْرُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ ؛
وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَمَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَتَيْنِ ، وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ
ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْعِيدِ ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ ؛ وَأَقْلَ سَنَةٍ فِي الْإِبِلِ خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادَةِ ،
وَفِي الْبَقَرِ وَالْمَعْزِ سَنَتَانِ ، وَدَخَلَتْ فِي الثَّلَاثَةِ ، وَفِي الضَّأْنِ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ؛ وَتَجْزِيُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ،
وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَلَا تُجْزَى شَاةٌ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ ؛ وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ شَرَكَةٍ فِي بَدَنَةٍ . وَأَفْضَلُهَا الْبَدَنَةُ ، ثُمَّ
الْبَقَرَةُ ، ثُمَّ الضَّأْنُ ، ثُمَّ الْمَعْزُ ؛ وَأَفْضَلُهَا الْبَيْضَاءُ ، ثُمَّ الصُّفْرَاءُ ، ثُمَّ الْبَلَقَاءُ ثُمَّ السُّودَاءُ ، وَتَشْتَرِطُ سَلَامَةُ
الْأُضْحِيَّةِ عَنِ الْعُيُوبِ الَّتِي تَنْقُصُ اللَّحْمَ ، فَلَا تُجْزَى الْعَرَجَاءُ وَالْعَوْرَاءُ وَالْمَرِيضَةُ ، فَإِنْ قَلَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ جَازَ ،
وَلَا تُجْزَى الْعَجَفَاءُ وَالْمَجْنُونَةُ وَالْجَرَبَاءُ وَالَّتِي قُطِعَ بَعْضُ أُذُنِهَا وَأُيُنَ وَإِنْ قَلَّ أَوْ قُطِعَتْ مِنْ نَحْوِهَا وَنَحْوُهُ إِنْ
كَانَتْ كَبِيرَةً ، وَتُجْزَى مَشْرُوطَةُ الْأُذُنِ وَمَكْسُورَةُ كُلِّ الْقَرْنِ أَوْ بَعْضُهُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ لَمْ
يُحْسِنْ فَلْيَحْضُرْ ، وَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ الذَّبْحِ ،

(بَابُ الْأَضْحِيَّةِ)

(هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ يَنْدُبُ لِمَنْ أَرَادَهَا أَنْ لَا يَحْتَقِ شَعْرُهُ وَلَا يَقْلَمَ ظُفْرُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ) فَإِنْ أزال
شيئا من ذلك كره كراهة تنزيه (ويدخل وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين) فان ذبح
قبل ذلك لم يحزه ولم يسم أضحية (ويخرج) وقتها (بخروج أيام التشريق وهي ثلاثة بعد) يوم (العيد ، ولا تجوز)
ولا تصح (إلا بإبل أو بقرة أو غنم . وأقل سنة في الإبل خمس سنين ودخل في السادسة ، وفي البقرة والمعز سنتان
ودخل في الثالثة ، وفي الضأن سنة ودخل في الثانية) وتجزى الجذعة ، وهي ما أجذعت مقدم أسنانها وإن لم
تستكمل سنة (وتجزى البدنة) أي الواحدة من الإبل (عن سبعة) ممن تسن لهم الأضحية (و) كذلك (البقرة
عن سبعة ولا تجزى شاة إلا عن واحد ، وشاة) في الأضحية (أفضل من شركة في بدنة ، وأفضلها) أي الأضحية من
حيث كثرة اللحم (البدنة ثم البقرة ثم الضأن ، ثم المعز . وأفضلها) أي الشياه من حيث اللون (البيضاء ، ثم الصفراء
ثم البلقاء) أي التي فيها سواد وبياض (ثم السوداء ، وتشترط سلامة الأضحية عن العيوب التي تنقص اللحم فلا تجزى
العرعاء) أي البين عرجها ، وأما العرج الخفيف فلا يضر (والعوراء والمریضة ، فان قلت هذه الأشياء جاز) أن
يضحي بمن هي به (ولا تجزى العجفاء) وهي ذاهبة اللحم من شدة هزالها (والمجنونة والجرباء) وإن لم يكن بينا
(والتي قطع بعض أذننها وأبين) أي انفصل (وإن قل أو قطع من نخدها ونحوه) من كل عضو كبير (إن كانت)
القطعة (كبيرة ، وتجزى مشروطة الأذن) أي مشقوقتها (ومكسورة كل القرن أو بعضه ، والأفضل أن يذبح بنفسه)
إن أحسن (فان لم يحسن فليحضرها) أي الضحية من لم يذبح بنفسه (ويجب) على المضحى إذا كانت الضحية غير
مصابة بالنذر (أن ينوي عند الذبح) حتى تقع ضحية . أما التي عينت بالنذر فتكفي النية فيها قبل الذبح ، وتكفي
نية الموكل عند التوكيل ، ويصح أن يفوض النية لغيره ،

وَيَنْدَبُ أَنْ يَأْكُلَ الثَّلَاثَ، وَيَهْدِي الثَّلَاثَ، وَيَتَصَدَّقَ بِالثَّلَاثِ: وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ قُلَّ، وَأُخْلِدَ
يَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يَنْتَفِعَ بِهِ فِي الْبَيْتِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا يَبِيعُ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنَ الْأَشْجِيَةِ الْمَنْدُورَةِ.
(فَصْلٌ) يَنْدَبُ لِمَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيَتَصَدَّقَ بِوزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً،
وَأَنْ يُؤْذَنَ فِي أُذُنِهِ الْيَمْنَى، وَيُقِيمَ فِي الْيَسْرَى، ثُمَّ إِنْ كَانَ غُلَامًا ذُبِحَ عَنْهُ شَاتَانِ تَجْزِيَانِ فِي الْأُضْحِيَةِ، وَإِنْ
كَانَتْ جَارِيَةً فَشَاةٌ، وَتَطْبِخُ بِحُلْوٍ، وَلَا يَكْسِرُ الْعَظْمَ، وَيُفَرِّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَيُسَمِّيهِ بِاسْمٍ حَسَنٍ كَمُحَمَّدٍ
وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ.

بَابُ الْأَطْعَمَةِ

يُؤْكَلُ بِقَرِ الْوَحْشِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَالضَّبُعُ وَالثَّعْلَبُ وَالْأَرْنَبُ وَالْقَنْفَذُ وَالْوَبْرُ وَالظَّبْيُ وَالضَّبُّ وَالنَّعَامَةُ وَالْحَيْلُ؛
وَلَا يُؤْكَلُ السَّنُورُ، وَلَا الْحَشَرَاتُ الْمُسْتَحْبِثَةُ كَالنَّمْلِ وَالذَّبَابِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا مَا يَتَقَوَّى بِنَابِهِ كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ
وَالنَّمْرِ وَالذَّبِّ وَالذَّبِّ وَالْقَرْدِ وَنَحْوِهَا، وَمَا

(ويندب أن يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث) نبتا. (ويجب التصديق بشيء) منها نبتا (وإن قلَّ والجلد يتصدق
به أو ينتفع به في البيت، ولا يجوز بيعه، ولا يبيع شيء من اللحم) والشحم مثله وكذلك الصوف (ولا يجوز له الأكل من
الأضحية المندورة) بالتبيين كأن قال هذه الشاة لله على نذر أن أذبحها ومثلها المعينة عما في الذمة كأن قال لله على نذر
أن أذبح شاة ثم جاء لشاة معينة وجعلها عما في ذمته فكل القسامين لا يجوز الأكل منه، وكذلك الهدى المندور للحرم.
(فصل) في العقيقة. وهي لغة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته، وشرعا ما يذبح عند حلق شعره
(يندب لمن ولد له ولد أن يحلق رأسه يوم السابع) ولو أنثى (ويتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة وأن يؤذن في أذنه
اليمنى و) أن (يقيم في) أذنه (اليسرى ثم إن كان) المولود (غلاما ذبح عنه شاتان تجزيان في الأضحية، وإن كانت
جارية فشاة وتطبخ بحلو) إلا رجليها فتعطى نية للقبالة (ولا يكسر العظم ويفرق) لحمها مطبوخا (على الفقراء
ويسميه) أي للمولود (باسم حسن كمحمد وعبد الرحمن) وعبد الله، ولو مات قبل التسمية استحب تسميته وتسمية
السقط والمخاطب بالعقيقة من تلزمه نفقته لو كان فقيرا إذا كان موسرا وقت استحبابها.

(بَابُ الْأَطْعَمَةِ)

أى ما يحل منها وما يحرم ومعرفة ذلك من آكد الواجبات (يؤكل بقرة الوحش وحمير الوحش) ولا يمنع استئناسها
حلها (و) يؤكل (الضبع والثعلب والأرنب والقنفذ والوبر) دوية أصغر من الهر لا ذنب لها (والظبي والضب والنعام
والحيل، ولا يؤكل السنور ولا الحشرات المستحبة كالنمل) ويحرم قتل النمل الكبير والسليمانى بخلاف الصغير كالقمل (و)
كذلك يحرم مثل (الذباب ونحوها) من الحشرات المستحبة كالخنفساء، والحشرات هي صفار دواب الأرض ومنها مستحبة
وهو الحرام ومنها غير مستحبة وهو كالجراد والقنفذ فهو حلال (ولا) يحرم أيضا (ما يتقوى) ويعتدى (بنابه كالأسد
والفهد والنمر والذئب والذئب والقرد ونحوها) كالقيل والنمس وهي حيوانات يعرفها أهل الصيد (و) كذلك يحرم (ما

وَمَا يَصْطَادُ بِالْمَذْلَبِ كَالصَّقَرِ وَالشَّاهِينِ وَالْحِدَاةِ وَالْغُرَابِ إِلَّا غُرَابَ الزَّرْعِ فَيُؤْكَلُ، وَمَا تَوْلَدَ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِ
مَأْكُولٍ لَا يُؤْكَلُ كَالْبُغْلِ وَالْيَعْفُورِ، وَيُؤْكَلُ كُلُّ صَيْدِ الْبَحْرِ إِلَّا الضَّفْدَعُ وَالتَّمَسَاحُ وَكُلُّ مَا ضَرَا كُلَّهُ كَالسَّمِ
وَالزَّجَاجِ وَالتَّرَابِ، أَوْ كَانَ نَجَسًا، أَوْ طَاهِرًا مُسْتَقْدَرًا، كَالْبَصَاقِ وَالْمَنَى لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ
الْمَيْتَةِ أَكَلَ مِنْهَا مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ، فَإِنْ وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ أَوْ مَيْتَةً وَصَيْدًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ أَكَلَ الْمَيْتَةَ.

بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَاحِ

لَا يَحِلُّ الْحَيَوَانُ إِلَّا بِالذَّكَاءِ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرَادُ فَتَحِلُّ مَيْتَتُهُمَا، وَيُحْرَمُ مَا ذَبَحَهُ مَجْجُوسِي وَمُرْتَدُّ وَعَابِدُوثُنْ
وَنَصْرَانِي الْعَرَبِ، وَيَجُوزُ الذَّبْحُ بِكُلِّ مَالِهِ حَدِّ يَقْطَعُ إِلَّا السِّنَّ وَالْعِظَمَ وَالظُّفْرَ مِنَ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ مُتَّصِلًا
أَوْ مُنْفَصِلًا، وَمَا قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ اشْتَرَطَ قَطْعُ حُلُقُومِهِ وَمَرِيئِهِ،

ما يصطاد بالمثلب (أى بظفره) كالصقر والشاهين والحدأة والغراب إلا غراب الزرع) وهو أسود صغير ، وقد يكون
محمر المنقار والرجلين ويسمى الزاغ ، ولا يأكل الجيف بل لا يتناول غير الزرع ولذا قال (فيؤكل ، و) يحرم أيضا
(ما تولد من) حيوان (ما كول وغير ما كول) فهو (لا يؤكل كالبلغل) فانه متولد من الفرس والحمار
(واليعفور) ذئب الجوهري أن اليعفور ذكر الجبل وعليه فلا يصح التمثيل به لأنه طاهر وليس متولدا مما
ذكر (ويؤكل كل صيد البحر إلا الضفدع والتمساح) والسلمة فانه تعيش في البر (وكل ما ضرا كاله كاله
والزجاج والتراب أو كان نجسا) كلبن الآتن (أو طاهرا مستقدرا كالصاق والمني لا يحل أكله) خبر كل لجميع
ما ذكر من مضرته الأكل أو النجاسة أو الاستقدار من أسباب حرمة الأكل (فان اضطر إلى أكل الميتة) بأن
خاف الهلاك أو زيادة المرض (أكل منها ما يسد رمقه) أى يقي روحه من الهلاك ولا يشبع إلا إن خاف محذورا
من عدم الشبع فانه حينئذ يشبع (فان وجد ميتة وطعام الغير أو ميتة وصيدا وهو محرم أكل الميتة) لأنها أخف
إذ حرمتها لنجاستها . وأما طعام الغير فخرمته لتعلق حق الله وحق الآدمي ، والصيد بحد حرمة فيه الضمان .

(بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَاحِ)

(لا يحل الحيوان) المأكول (إلا بالذكاة) أى الذبح (إلا السمك والجراد فتحل ميتتهما) ولو وجدت
سمكة في جوف سمكة جاز أكلها إلا أن تتغير (ويحرم ما ذبحه مجوسي) ولو بالاشتراك مع المسلم (ومرتد وعابد وثن
ونصراني العرب) لأن نصارى العرب لم تدخل الدين المسيحي إلا بعد تبديله فلا يكون لهم حرمة أهل الكتاب فلا
تحل ذبائحهم ولا تزوج منهم . (ويجوز الذبح بكل ماله حد) يحرم (يقطع) به (إلا السن والعظم والظفر من
الآدمي وغيره متصلا) بصاحبه (أو منفصلا) عنه (وما قدر على ذبحه) من الحيوان سواء كان إنسيا أو وحشيا
(اشترط قطع حلقومه) وهو مجرى النفس (ومريئه) وهو مجرى الطعام والشراب ولا يشترط قطع الودجين وهما
سرقان يحيطان بالحلقوم فتى ترك شيئا من الحلقوم أو الرىء ومات الحيوان أو وصل إلى حركة مذبوح لم يحل وإذا
رفع السكين ثم أعادها فورا لا يضر . وأما إذا تأتى فيشترط أن يكون الحيوان عند وضعها ثانيا فيه حياة مستقرة وهي
التي فيها إمداد وحركة اختيارية .

وَيَنْدُبُ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَأَنْ يُحَدَّ الشَّفْرَةَ وَيُسْرِعَ إِمْرَارَهَا ، وَيُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقْطَعَ الْأَوْدَاجَ كُلَّهَا ، وَأَنْ يَنْحَرَ الْإِبِلَ قَائِمَةً مُعَقَّلَةً ، وَيَذْبَحَ مَا عَدَّاهَا مُضْجَعَةً عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ ، وَلَا يَكْسِرَ عُنُقَهَا وَلَا يَسْلُخَهَا حَتَّى تَمُوتَ ؛ وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ فِي أَثْنَاءِ الذَّبْحِ ، فَإِنْ رَفَعَهَا قَبْلَ تَمَامِ قَطْعِ الْخَلْقُومِ وَالْمَرَى ؛ ثُمَّ قَطَعَهُمَا لَمْ تَحَلَّ ، وَأَمَّا الصَّيْدُ فَحَيْثُ أَصَابَهُ السَّهْمُ أَوْ الْجَارِحَةُ الْمُعَلَّاةُ فَمَاتَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَبْحِهِ حَلَّ إِذَا أَرْسَلَهُ بِصِيرٍ تَحَلَّ ذَكَاتُهُ وَلَمْ يَمِتِ الصَّيْدُ بِثَقْلِ السَّهْمِ بَلْ بِحَدِّهِ وَلَا أَكَلَتْ الْجَارِحَةُ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ مَاتَ بِثَقْلِ الْجَارِحَةِ حَلَّ ، وَإِنْ أَصَابَهُ السَّهْمُ فَوْقَ فِي مَاءٍ أَوْ عَلَى جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ فَمَاتَ أَوْ غَابَ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ جَرَحَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا لَمْ يَحَلَّ ، وَإِذَا نَدَّ بَعِيرٌ وَنَحْوَهُ ، وَتَعَذَّرَ رَدُّهُ ، أَوْ تَرَدَّى فِي بَيْتٍ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ فَرَمَاهُ بِحَدِيدَةٍ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهِ فَمَاتَ حَلَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(ويندب أن يوجه) أى المذبح (إلى القبلة وأن يحدد) أى يسن (الشفرة) بفتح الشين : هى السكين العظيمة (و) يندب أن (يسرع إمرارها) إسرعا زائدا على ما يجب (و) يندب أيضا أن (يسمي الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) فيقول : باسم الله اللهم صل على سيدنا محمد (ويقطع الأوداج كلها) قد عرفت أن الأودج عرق بجانب الخلقوم وأن الحيوان له ودجان فجمعها باعتبار الحيوانات (و) يندب (أن ينحر الإبل قائمة معقلة) النحر هو الطعن في أسفل العنق ، ومثل الإبل كل ما طال عنقه من الحيوان كالأوز ، والمعقلة المربوطة إحدى يديها وهذا خاص بالإبل فينحرها حالة كونها قائمة على ما فضل لها بعد العقل وذلك ثلاث قوائم (ويذبح ما عداها) من الحيوان (مضجعة على جنبها الأيسر) ويسن أن تكون مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى لتستريح بها (و) يندب أن (لا يكسر عنقها) لأنه تعذيب (ولا يسلخها حتى تموت) لئلا تتألم (ويشترط أن لا يرفع يده في أثناء الذبح ، فإن رفعها قبل تمام قطع الخلقوم والمرى ثم بعد الرفع أثم) قطعهما (أى الخلقوم والمرى) (لم تحل) الديبحة ، وهذا إذا رجع وليس فيه حياة مستقرة بأن رجع إلى الذبح وحركته حركة مذبوح . وأما إذا رجع وفيه حياة مستقرة فتحل الديبحة (وأما الصيد) ومثله البعير الناد (حيث أصابه السهم أو) أصابته (الجارحة المعلة فمات) بذلك (قبل القدرة على ذبحه حل إذا أرسله) أى السهم (بصير) فلو أرسل السهم أعمى فأصاب صيدا لا يحل فلا بد أن يكون بصيرا (تحل ذكاته) وأما من لا تحل ذكاته كنجوسى ووثنى ومرتد فلا يحل صيده (و) كذا يشترط في الصيد أنه (لم يمت الصيد بثقل السهم بل بحده) ولا أكلت الجارحة منه شيئا (لا قليلا ولا كثيرا) (فإن مات بثقل الجارحة حل وإن أصابه) أى الصيد (السهم فوق في ماء أو على جبل ثم تردى) أى سقط (منه فمات أو غاب) الصيد (عنه) أى الراعى (بعد أن جرح) بما أرسله (ثم وجده ميتا لم يحل) للشك في سبب موته هل هو الماء أو التردى أو سبب آخر أو السهم (وإذا ند) أى هرب (بعير ونحوه) كشاة (وتعذر رده أو تردى في بئر وتعذر إخراجه فرماه بحديدة) جارحة (في أى موضع كان من بدنه) مذبح أو غيره (فمات) بذلك الإرسال (حل ، والله أعلم) وكذلك يحل بإرسال الجارحة في الناد لا في المتردى في البئر ، ولو تحقق العجز في الحال لا في المال فهو كالصيد

بَابُ النَّذْرِ

لَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا مِنْ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ فِي قُرْبَةٍ بِاللَّفْظِ وَهُوَ اللَّهُ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا فَيُلْزِمُهُ الْإِثْبَانُ بِهِ ،
وَمَنْ عَلَّقَ النَّذْرَ عَلَى شَيْءٍ ، فَقَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَى كَذَا ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِمَا لَزِمَهُ عِنْدَ الشِّفَاءِ ، وَمَنْ
نَذَرَ عَلَى وَجْهِ اللَّجَاجِ وَالنَّصَبِ ، فَقَالَ : إِنْ كَلِمْتُ زَيْدًا فَعَلَى كَذَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا كَلَّمَهُ بَيْنَ الْوَفَاءِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ
الْيَمِينِ ، فَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ رَأَى كِبَاً لَحَجَّ مَاشِيًا ، أَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا لَحَجَّ رَأَى كِبَاً أَجْزَأَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَضَى
إِلَى الْكَعْبَةِ أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَيَحِبُّ أَنْ يَقْصِدَ الْكَعْبَةَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ فِي
مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى أَوْ يَتَكَبَّرَ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمَضَى إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ لَمْ يُلْزَمْ ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ
سَنَةٍ بَعِيْنَهَا لَمْ يَقْضِ أَيَّامَ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ وَرَمَضَانَ وَأَيَّامَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَمَنْ نَذَرَ صَلَاةَ لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ
أَوْ عَقْدًا أَجْزَأَهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ .

(بَابُ النَّذْرِ)

هو لغة الوعد بنحو أو شئ ، وشرعا التزام قرينة لم يلزم بأصل الشرع (لا يصح النذر إلا من مسلم) فلا ينعقد
نذر الكافر (مكلف) فلا يصح نذر الصبي والمجنون والمعنى عليه ، وأما السفيه فيصح نذره في القربة البدنية
لا للمالية ، واليهذا يصح نذره بأذن سيده ، وكذا يشترط في الناذر الاختيار (في قرينة) أي طاعة ليست واجبة بأصل
الشرع ، فخرج المباح والمعاصي والواجبات فلا يصح نذرها إلا الواجب الكفائي ، وكذا يشترط في انعقاد النذر أن
يكون (باللفظ) فلا ينعقد بالنية ولا بد أن يكون فيه التزام (وهو الله على كذا أو على كذا) من غير لفظ
الجلالة (فيلزمه الإتيان به) أي بما لزمه وهذا يسمى نذر التبرر المنجز ، وهناك نذر تبرر ، ملق وهو ما أشار إليه
المصنف بقوله (ومن علق النذر على شئ ، فقال : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَى كَذَا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِمَا لَزِمَهُ عِنْدَ الشِّفَاءِ)
فيفعل ما ينطلق عليه اسم القرينة التي لزمها كأن قال : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَى صِدْقَةٍ لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِمَا يَتِمُّوَلُّ
وَفِي الصَّوْمِ يَوْمٌ ، وَفِي الصَّلَاةِ رَكْعَتَانِ (ومن نذر على وجه اللجاجة) أي الخصومة (والنصب فقال : إِنْ كَلِمْتُ زَيْدًا
فَعَلَى كَذَا) أي صدقة مثلا وهذا هو نذر اللجاجة وهو ما يتعلق به حث على فعل شئ أو منع منه أو تحقيق خبر ،
ولا يشترط فيه اسلام الناذر فيصح من الكافر ، وإذا تحقق نذر اللجاجة (فهو بالخيار إذا كلمه بين الوفاء) بما لزمه
(وبين كفارة اليمين) وسيأتي بيانها (فان نذر الحج رَأَى كِبَاً لَحَجَّ مَاشِيًا أَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا لَحَجَّ رَأَى كِبَاً أَجْزَأَهُ وَعَلَيْهِ
دَمٌ) كَدَمِ التَّمَتُّعِ (وَإِنْ نَذَرَ الْمَضَى إِلَى الْكَعْبَةِ أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى لَزِمَهُ ذَلِكَ) وهو ما لزمه من الذهاب
(ويحب أن يقصد الكعبة بحج أو عمره) لأن الأصل في الإتيان إليها ذلك (و) يحب (أن يصلي في مسجد المدينة
أَوْ الْأَقْصَى أَوْ يَتَكَبَّرَ) فهو غير بين الصلاة والاعتكاف (وان نذر المضى إلى غيرها من المساجد لم يلزمه) لأنه
ليس في قصده قرينة لأن المساجد كلها بعد المساجد الثلاثة مستوية (ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيدين
والتشريق ورمضان وأيام الحيض والنفاس ، ومن نذر صلاة لزمه ركعتان) لأنها أقل مجزئ (أو) نذر (عتقا
أجزأه ما يقع عليه الاسم) فيحقق رتبة أي كانت مسلمة أو كافرة صغيرة أو كبيرة ، والله أعلم .

كتاب البيع

لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ ، فَالْإِجَابُ هُوَ قَوْلُ الْبَائِعِ أَوْ وَكِيْلِهِ بَعْتُكَ أَوْ مَلَكَتُكَ ، وَالْقَبُولُ هُوَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي أَوْ وَكِيْلِهِ اشْتَرَيْتُ أَوْ تَمَلَّكْتُ أَوْ قَبِلْتُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَفْظُ الْمُشْتَرِي مِثْلَ أَنْ يَقُولَ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا ، فَيَقُولُ بَعْتُكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ بِكَذَا ، فَيَقُولُ بَعْتُكَ فَهَذِهِ صَرَاحٌ ، وَيَنْعَقِدُ أَيْضًا بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ مِثْلَ خُذْهُ بِكَذَا ، أَوْ جَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا ، وَيَنْوِي بِذَلِكَ الْبَيْعَ فَيَقْبَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِيهِ الْبَيْعَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ عُرْفًا ، وَإِشَارَةً الْآخَرِ كَلَفْظِ النَّاطِقِ ، وَشَرْطُ الْمُبْتَاعِينَ الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَعَدَمُ الرِّقِّ وَالْحَجَرِ وَالْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا الْإِسْلَامُ فَيَمْنُ يَشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ أَوْ مُسَلِمٌ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ الْحُرَابَةِ فِي شِرَاءِ السَّلَاحِ ، فَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ الْبَالِغِ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِذْنِ ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مُعَامَلَةُ عَبْدٍ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ سَيِّدَهُ أَذِنَ لَهُ بِبَيْئَةِ أَوْ بِقَوْلِ السَّيِّدِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْعَبْدِ ، وَالْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ، وَإِنْ مَلَكَهُ سَيِّدُهُ ،

كتاب البيع

هو لغة مقابلة شيء بشيء ، وشراء متبادلة مال بمال على وجه مخصوص و (لا يصح إلا بالإيجاب والقبول) ولو في المحترات ، وذهب جمع إلى جواز النعاطي في المحقرات كالخبز واللحم بخلاف الذنوب والمقاربات (فالإيجاب هو قول البائع أَوْ وَكِيْلِهِ بَعْتُكَ) ذا بكذا (أَوْ مَلَكَتُكَ) والقبول هو قول المشتري أَوْ وَكِيْلِهِ اشْتَرَيْتُ أَوْ تَمَلَّكْتُ أَوْ قَبِلْتُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَفْظُ الْمُشْتَرِي مِثْلَ أَنْ يَقُولَ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا فَيَقُولُ (بَعْتُكَ) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ بِكَذَا ، فَيَقُولُ بَعْتُكَ فَهَذِهِ (صَرَاحٌ) وَيَنْعَقِدُ أَيْضًا بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ مِثْلَ خُذْهُ بِكَذَا أَوْ جَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا وَيَنْوِي بِذَلِكَ الْبَيْعَ فَيَقْبَلُ (الْمُشْتَرِي) (فَإِنْ لَمْ يَنْوِيهِ الْبَيْعَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ) فَهُوَ لَوْ (وَيَجِبُ أَنْ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ عُرْفًا) فَرَأَى الطَّوْلَ أَنْ يَتَخَلَّلَ كَلَامُ أَجْنَبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَتِمَّ وَلَوْ قَلِيلًا وَالْأَجْنَبِيُّ هُوَ الَّذِي لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْعَقْدِ بَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ مُقْتَضِيَّاهُ وَلَا مِنْ مُعَاوَلَتِهِ وَلَا مِنْ مُسْتَحْبَاتِهِ ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ بَاقِيًا عَلَى أَهْلِيَّتِهِ إِلَى وَجُودِ الشَّقِ الْآخَرِ وَأَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ مِنْ صَدْرِ مَعِ الْخَطَابِ ، فَلَوْ قَبِلَ غَيْرُهُ لَمْ يَنْعَقِدْ (وَإِشَارَةُ الْآخَرِ كَلَفْظِ النَّاطِقِ) وَشَرْطُ الْمُبْتَاعِينَ الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَعَدَمُ الرِّقِّ (وَ) عَدَمُ (الْحَجَرِ) سِوَاهُ كَانَ لِلْفَلَسِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لِأَعْيَانِ مَالِهِ أَوْ لِسَفْهِ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ لَاغِيَةٌ (وَ) عَدَمُ (الْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ) فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ مَكْرَهٍ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ لَكِنْ إِذَا كَانَ الْإِكْرَاهُ بِحَقٍّ كَانَ تَوَجُّهُ عَلَيْهِ بَيْعِ مَالِهِ لَوْفَاءً دِينَهُ فَتَوَقَّفَ فَأَكْرَهَهُ الْقَاضِي عَلَيْهِ فَيَصِحُّ (وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا الْإِسْلَامُ فَيَمْنُ يَشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ) وَمِثْلُ الْمَصْحَفِ كَتَبَ الْحَدِيثَ وَأَثَارَ السَّلَفِ وَالْمُرَادُ بِالْمَصْحَفِ مَا فِيهِ قُرْآنٌ (أَوْ) عَبْدٌ (مُسَلِمٌ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ) فَلَوْ اشْتَرَى الْكَافِرُ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ الْمُسْلِمَ صَحَّ لَعَقْدُهُ عَلَيْهِ بِمَجْرَدِ الشِّرَاءِ (وَ) يَشْتَرِطُ أَيْضًا (عَدَمُ الْحُرَابَةِ فِي شِرَاءِ السَّلَاحِ) مِنْ سَيْفٍ وَرُمَحٍ وَغَيْرِهَا ، فَلَوْ كَانَ الشَّارِي لَهَا مُحَارِبًا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ (فَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ الْبَالِغِ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّفَ) الْعَبْدُ (بِحَسَبِ الْإِذْنِ) لَهُ وَلَا يَتَعَدَّاهُ فَهُوَ كَالْوَكِيلِ فَذَا قِيدَ الْإِذْنُ بِنَوْعٍ أَوْ بَرَّامٍ أَوْ بِمَكَانٍ تَقِيدُ وَالْأَمَةُ كَالْعَبْدِ (وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مُعَامَلَةُ عَبْدٍ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ سَيِّدَهُ أَذِنَ لَهُ بِبَيْئَةِ أَوْ بِقَوْلِ السَّيِّدِ وَلَا يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْعَبْدِ) لِأَنَّ سَيِّدَهُ أَذِنَ لَهُ لِأَنَّهُ يَدْعَى حَقًّا وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ (وَالْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَإِنْ مَلَكَهُ سَيِّدُهُ) لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ فَأَعْبَاهُ الْبَيْعَةُ

وإذا انعقد البيع ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجلس ما لم يتفرقا ، أو يختارا الإمضاء جميعا ، أو يفسخه أحدهما ؛ ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فإدونها لهما أو لأحدهما إلا إذا كان العقد مما يحرم فيه التفرق قبل القبض كما في الربا والسلم ، ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه ، وإن كان للمشتري وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه ، وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين أنه كان ملكا للبائع .

(فصل) للبيع شروط خمسة أن يكون طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه مملوكا للعائد ، أو لمن ناب العاقد عنه معلوما ، فلا يصح بيع عين نجسة كالكلب ، أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والذهن مثلا ، فإن أمكن كشوب متنجس جاز ، ولا يصح بيع ما لا ينتفع به كالخشرات وحبة حنطة وآلات الملاهي المحرمة ،

(وإذا انعقد البيع) واستوفى الأركان والشروط (ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجلس) فلكل فسخه ليكن بشروط ثلاثة (ما لم يتفرقا) فإذا فارق أحدهما صاحبه باختياره انقطع خيار المجلس (أو يختار الإمضاء جميعا) فإن اتفقا على لزومه انقطع الخيار ، وإذا اختار أحدهما لزومه انقطع خياره دون الآخر (أو يفسخه أحدهما) فإن فسخه ارتفع البيع ولا خيار فثبت الخيار لهما مشروط بهذه الأمور الثلاثة (ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فإدونها) أي الثلاثة وهذا خيار الشرط ، فلو شرط مدة مجهولة أو أطلقا الشرط أوزادت المدة على الثلاثة فلا يصح الشرط ، ويجوز شرط الخيار (لهما أو لأحدهما) أو لأجنبي (إلا إذا كان العقد مما يحرم فيه التفرق قبل القبض كما في الربا والسلم) فإذا بيع ذهب يذهب بشرط في صحة بيعه القبض قبل التفرق ولا يصح فيه شرط الخيار ، وكذلك إذا أسلم مائة ريال في عشرة أرادب ذرة اشترط قبض رأس السلم في المجلس قبل التفرق ولا يصح شرط الخيار (ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه) فيكون له فوائده وعليه نفقته (وإن كان للمشتري وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه) فيكون له فوائده وعليه نفقته (وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين) لنا أنه كان ملكا للمشتري ، وإن فسخ البيع تبين (أنه كان ملكا للبائع) يعني لم يخرج عن ملكه وحيث حكنا في البيع لأحدهما حكنا في الثمن بالملك للآخر وحيث وقفنا بملكه وقفنا الملك في الثمن .

(فصل : للبيع شروط خمسة أن يكون طاهرا) أي عينه طاهرة (منتفعا به مقدورا على تسليمه) للمشتري ، ويصحب قدرة المشتري على تسلمه بأن يكون في يد غاصب والمشتري قدرة على ابتزاعه فيجوز بيعه إليه (مملوكا للعائد أو لمن ناب) إناية شرعية بأن يكون وكلا أو وليا على المالك فناب (العاقد عنه) أي المالك ، فلا يصح بيع الفضولي وإن أجاز المالك (معلوما) للعاقدين (فلا يصح بيع عين نجسة كالكلب) والبرجين (أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والذهن مثلا ، فإن أمكن كشوب متنجس جاز ، ولا يصح بيع ما لا ينتفع به كالخشرات) كحبة وعقرب بآلة (وحبة حنطة) ولا نظرا لما يعرض من النفع بها كوضعها في فخ مثلا لأنها منتفعة لا تقصد (وآلات الملاهي المحرمة) كزبادي فالنفع في المبيع لا يثبت أن يكون شرعيا ونفع الملاهي غير شرعي

وَلَا يَبِيعُ مَا لَا يَقْدُرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، كَعَبْدٍ آتَقٍ وَطَيْرٍ طَائِرٍ وَمَنْصُوبٍ ، لَكِنْ إِنْ بَاعَ الْمَنْصُوبَ مِمَّنْ يَقْدُرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ جَازَ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ عَجْزُهُ فَلَهُ الْخِيَارُ ، وَلَا يَبِيعُ نَصْفَ مَعِينٍ مِنْ إِنْاءٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ ثَوْبٍ ، وَكَذَا كُلُّ مَا تَنْقُصُ قِيَمَتَهُ بِالْقَطْعِ وَالْكُسْرِ ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ كَثُوبَ ثَخِينٍ جَازَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَرْهُونِ دُونَ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ وَلَا يَبِيعُ الْفُضُولَى وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ وِلَايَةٍ وَلَا وَكَّالَةٍ ، وَلَا يَبِيعُ مَالَهُ بِعَيْنٍ كَأَحَدِ الْعَبْدَيْنِ ، وَلَا يَبِيعُ عَيْنَ غَائِبَةٍ عَنِ الْعَيْنِ مِثْلَ بَعْتِكَ الثَّوْبِ الْمُرُوزِيِّ الَّذِي فِي كُمِّي ، وَالْفَرَسِ الْأَدْمِ الَّذِي فِي إِصْطَبْلِي ، فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَهِيَ تَمَّا لَا يَتَغَيَّرُ فِي مُدَّةِ الْغَيْبَةِ غَالِبًا جَازَ ، وَلَوْ بَاعَ عُرْمَةً حَنْطَةً وَنَحْوَهَا وَهِيَ مُشَاهِدَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ كَيْلَهَا ، أَوْ بَاعَ شَيْئًا بِعُرْمَةٍ فَضَّةً مُشَاهِدَةً وَلَمْ يَعْلَمْ وَزْنَهَا جَازَ ، وَتَكْفِي الرُّوْيَةُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْأَعْمَى وَلَا شِرَاؤُهُ وَطَرِيقُهُ التَّوَكُّيلُ ، وَيَصِحُّ سَلَمُهُ بِعَوَضٍ فِي ذِمَّتِهِ .

(فَصْلٌ فِي الرِّبَا) لَا يَحْرُمُ الرِّبَا إِلَّا فِي الْمَطْعُومَاتِ وَالذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ .

(ولا) يصح (بيع ما لا يقدر على تسليمه كعبد آتق وطير طائر ومنسوب لكن إن باع المنسوب ممن يقدر على انتزاعه جاز ، فإن تبين عجزه فله الخيار ولا) يصح (بيع نصف معين من إناء أو سيف أو ثوب) ينقص بالفصل إذ التسلم لا يتأتى إلا بالفصل وهو ينقص فصار معجوزا عنه (وكذا كل ما تنقص قيمته بالقطع والكسر فإن لم تنقص) ما يبيع منه جزء معين بالفصل (كثوب ثخين جاز) يبيع (ولا يجوز بيع المرهون) للراهن بدون إذن (من) المرتهن (للعجز عن تسليمه إذ فيه تفويت حق المرتهن) (ولا) يصح (بيع الفضولي وهو أن يبيع مال غيره بغير ولاية ولا وكالة ولا) يصح (بيع ما لم يعين) هذا محترز الشرط الخامس وهو أن يكون معلوما فأما إذا كان مجهولا (كأحد العبدین) فلا يصح (ولا) يصح (بيع عين غائبة عن العين) أي لم تشاهد لهما أو لأحدهما وذلك (مثل بعثك الثوب المروزي) نسبة إلى مرو مدينة عظيمة بخراسان (الذي في كمي والفرس الأدم الذي في إصطبلي) فعدم الصحة فيه لحفائه وعدم رؤيته وهو معين (فإن كان المشتري رآها قبل ذلك وهي مما لا يتغير في مدة الغيبة غالبا جاز) البيع وصح اعتدادا على الرؤية السابقة (ولو باع عرمة حنطة) أي كوما منها ومعلوم أنها لا تختلف حباتها (ونحوها) مما لا تختلف أفراده (وهي مشاهدة) بظاهرها لهما (ولا يعلم كيلها) فهي مجهولة المقدار (أو باع شيئا بعرمة فضة مشاهدة ولم يعلم وزنها جاز) البيع في المسألتين لأن الأجزاء لا تختلف بخلاف عرمة سفرجل ورمان وبطيخ لا بد من رؤية كل واحدة ، والرؤية في كل شيء بحسب ما يليق به ، ففي شراء الدار يشترط رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران داخلا وخارجا والمستحم والبالوعة ، وفي شراء المصحف والكتب تغليب الأوراق واحدة واحدة (وتكفي الرؤية ، ولا يصح بيع الأعْمَى ولا شراؤه ؛ وطريقه) أي طريق يبيع وشراؤه (التوكيل ويصح سلمه) سواء كان مسلما أو مسلما إليه (بعوض في ذمته) ويوكل من يقبض عنه أو يقبض له ويصح سلمه لأن السلم يعتمد الوصف لا الرؤية .

(فصل : في الربا) هو لغة الزيادة ؛ وشراعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في مقياس الشرع حالة العقد أو تمس تأخير في البدلين أو أحدهما (لا يحرم الربا إلا في المطعومات والذهب والفضة) ولو غير مضروبين

وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْمَطْعُومَاتِ الطَّعْمُ ، وَفِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَوْنُهُمَا قِيمَ الْأَشْيَاءِ ، فَإِذَا بَاعَ مَطْعُومٌ بِمَطْعُومٍ مِنْ جِنْسِهِ كَبُرَّ بِرٍّ اشْتَرَطَ ثَلَاثَةُ أُمُورَ : الْمُمَاثَلَةُ فِي الْقَدْرِ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَالْحُلُولُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَبُرَّ بِشَعِيرٍ اشْتَرَطَ شَرْطَانِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، وَجَازَ التَّفَاضُلُ ، وَإِنْ بَاعَ نَقْدًا بِجِنْسِهِ كَذَهَبٍ بِذَهَبٍ اشْتَرَطَ الشُّرُوطَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، وَإِنْ بَاعَ بِغَيْرِ جِنْسِهِ كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ اشْتَرَطَ الشَّرْطَانِ وَجَازَ التَّفَاضُلُ ، وَإِنْ بَاعَ مَطْعُومًا بِنَقْدٍ صَحَّ مُطْلَقًا ، وَيُعْتَبَرُ التَّمَاثُلُ فِي الْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ ، وَفِي الْمَوْزُونِ بِالْمَوْزَنِ ، فَلَا يَصِحُّ رَطْلٌ بِرَطْلٍ بَرٍّ إِذَا كَانَ يَتَفَاوَتُ بِالْمَكِيلِ ؛ وَيَجُوزُ أَرْدَبٌ بِأَرْدَبٍ وَإِنْ تَفَاوَتَ الْوِزْنُ ، وَالْمُرَادُ مَا كَانَ يوزن أَوْ يَكَالُ فِي الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ أُعْتَبِرَ بِبِلَدِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ نَمًّا لَا يوزن وَلَا يَكَالُ فِي الْعَادَةِ وَلَا جَفَافٌ لَهُ كَالْقِثَاءِ وَالسَّفَرَجَلِ وَالْأُتْرَجِ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ ، فَلَوْ بَاعَ بَرًّا بِرٍّ جُزْأً لَمْ يَصَحَّ ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ بَعْدِ تَسَاوِيهِمَا كَيْلًا ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمُمَاثَلَةُ حَالَةَ السَّكَالِ حَالَةَ كَيْلِ الثَّمَرَةِ الْجَفَافِ فَلَا يَصِحُّ رَطْبٌ بِرُطْبٍ

(وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْمَطْعُومَاتِ الطَّعْمُ ، وَفِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَوْنُهُمَا قِيمَ الْأَشْيَاءِ فَإِذَا بَاعَ مَطْعُومٌ بِمَطْعُومٍ عَلَى وَجْهِ الْقِيَمَةِ كَالْبُرِّ أَوْ عَلَى وَجْهِ التَّفَسُّكِ وَالتَّأْدِيمِ كَالنَّمِّ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ كَالْمَلْحِ وَالزَّعْفَرَانِ (بِمَطْعُومٍ مِنْ جِنْسِهِ كَبُرَّ بِرٍّ اشْتَرَطَ) لَدَفْعِ الرِّبَا (ثَلَاثَةُ أُمُورَ : الْمُمَاثَلَةُ فِي الْقَدْرِ) يَقِينًا ، حَتَّى لَوْ بَاعَ رُبُوبًا بِجِنْسِهِ جُزْأً لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ (وَالْتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ) وَالْمُدَارُ عَلَى حَصُولِ الْقَبْضِ فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ وَلَوْ لِمَأْذُونِهِ أَوْ وَارَثِهِ (وَالْحُلُولُ) بَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ أَحَدٌ فِي الْقَدْرِ (وَإِنْ كَانَ) الْمَطْعُومُ (مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَبُرَّ بِشَعِيرٍ اشْتَرَطَ شَرْطَانِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَجَازَ التَّفَاضُلُ) فَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ أَرْدَبَيْنِ ذَرَّةً بِأَرْدَبٍ قَمَحٍ إِذَا تَحَقَّقَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ (وَإِنْ بَاعَ نَقْدًا بِجِنْسِهِ كَذَهَبٍ بِذَهَبٍ اشْتَرَطَ الشُّرُوطَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، وَإِنْ بَاعَ) نَقْدًا (بِغَيْرِ جِنْسِهِ كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ اشْتَرَطَ الشَّرْطَانِ) الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ (وَجَازَ التَّفَاضُلُ) بَيْنَهُمَا فَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مُشْقَلًا مِنْ ذَهَبٍ بِشَعِيرَةٍ مِنْ الْفِضَّةِ وَبِأَزِيدٍ وَبِأَقَلِّ إِذَا وَجَدَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ (وَإِنْ بَاعَ مَطْعُومًا بِنَقْدٍ صَحَّ مُطْلَقًا) أَيْ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ شَرْطٍ مِنَ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَنَافِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ كَالرُّوْيَةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ (وَيُعْتَبَرُ التَّمَاثُلُ) حَيْثُ شَرَطْنَاهُ (فِي الْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ) وَإِنْ لَمْ يُعْتَدِ السَّكِيلُ بِهِ وَإِنْ بَادَ وَزَنَا (وَفِي الْمَوْزُونِ بِالْمَوْزَنِ) فَتَقَى كَانَ الْمَيْسِعُ مَكِيلًا فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُعْتَبِرَ فِيهِ السَّكِيلُ وَلَوْ بِغَيْرِ آلَةٍ الَّتِي كِيلُ بِهَا فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَا الْمَوْزُونُ (فَلَا يَصِحُّ رَطْلٌ بِرَطْلٍ بَرٍّ إِذَا كَانَ يَتَفَاوَتُ بِالْمَكِيلِ) أَوْ يَجْهَلُ (وَيَجُوزُ أَرْدَبٌ بِأَرْدَبٍ وَإِنْ تَفَاوَتَ الْوِزْنُ) لِأَنَّهُ مَعْيَارُهُ السَّكِيلُ (وَالْمُرَادُ) بِالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ (مَا كَانَ يوزن أَوْ يَكَالُ فِي الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ) أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ اسْتَعْمَلَ السَّكِيلُ وَالْوِزْنُ فِيهِ سَوَاءٌ (أُعْتَبِرَ بِبِلَدِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ نَمًّا لَا يوزن وَلَا يَكَالُ فِي الْعَادَةِ وَلَا جَفَافٌ لَهُ كَالْقِثَاءِ وَالسَّفَرَجَلِ وَالْأُتْرَجِ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ) لَجُهِلِ التَّمَاثُلِ (فَلَوْ بَاعَ بَرًّا بِرٍّ جُزْأً لَمْ يَصَحَّ) لَجُهِلِ بِالْمُمَاثَلَةِ (وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ بَعْدِ) أَيْ مِنْ بَعْدِ الْقَدْرِ (تَسَاوِيَهُمَا كَيْلًا) بَأَنَّهُ مُتَّفَقٌ فِي السَّكِيلِ (وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمُمَاثَلَةُ) الْمُشْرُوطَةُ (حَالَةَ السَّكَالِ) لِلثَّمَنِ وَالثَّمَنِ (حَالَةَ كَيْلِ الثَّمَرَةِ الْجَفَافِ فَلَا يَصَحُّ) بَيْعُ (رَطْبٍ بِرُطْبٍ) لَجُهِلِ التَّمَاثُلُ عِنْدَ الْجَفَافِ

أَوْ رُطْبٌ بِتَمْرٍ، وَكَذَا عَنَبٌ بِعَنْبٍ أَوْ زَيْبٍ وَإِنْ تَمَازَلَا، فَإِنْ لَمْ يَجْزِ مِنْهُ تَمْرٌ وَلَا زَيْبٌ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ
بِبَعْضٍ، وَلَا يَبَاعُ دَقِيقٌ بِدَقِيقٍ وَلَا بَيْرٌ وَلَا خَبْرٌ بِخَبْرٍ، وَلَا خَالِصٌ بِمَشُوبٍ وَلَا مَطْبُوخٌ بِبَنَى وَلَا بِمَطْبُوخٍ
إِلَّا أَنْ يَجُفَّ الطَّبَخُ كَتَمْيِيزِ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ، وَلَا يَجُوزُ مَدَّ عَجْوَةٍ وَدَرَاهِمُ بَدْرَهْمِينَ أَوْ بَعْدِينَ، وَلَا مَدٌّ وَدَرَاهِمُ
بَعْدَ وَدَرَاهِمٍ، وَلَا مَدٌّ وَثُوبٌ بِمَدِّينَ، وَلَا دَرَاهِمُ وَثُوبٌ بِدَرَهْمِينَ، وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ.

(فصل) لَا يَصَحُّ بَيْعُ نَتَاجِ النَّتَاجِ كَقَوْلِهِ: إِذَا وَلَدَتْ نَاقَتِي وَوَلَدَ وَلَدُهَا فَقَدْ بَعْتُكَ الْوَلَدَ، وَلَا أَنْ
يَبِيعَ شَيْئًا وَيُوجَلَ الثَّمَنُ بِذَلِكَ، وَلَا يَبِيعُ الْمَلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ وَالْحَصَاةُ، وَلَا يَبِيعَتَيْنِ فِي يَمِينَةٍ كَقَوْلِكَ بِعْتُكَ
هَذَا بِأَلْفٍ نَقْدًا أَوْ بِأَلْفَيْنِ مُوَجَلًا أَوْ بِعْتُكَ ثَوْبِي بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي عَبْدُكَ بِخَمْسِمِائَةٍ، وَلَا يَبِيعُ وَشَرَطَ مِثْلَ
بِعْتُكَ بِشَرَطٍ أَنْ تُقْرَضَنِي مِائَةً، وَيَصَحُّ بَيْعُ وَشَرَطَ فِي صُورٍ وَهِيَ شَرَطُ الْأَجَلِ فِي الثَّمَنِ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ
الْأَجَلُ مَعْلُومًا، وَأَنْ يَرْهَنَ بِهِ رَهْنًا،

(أَوْ رُطْبٌ بِتَمْرٍ وَكَذَا عَنَبٌ بِعَنْبٍ أَوْ) عنب (زيبب وإن تمازلا) حالة العقد لأن هذه الحالة ليست حالة كمال
(فإن لم يجز منه تمر ولا زيبب لم يصح بيع بعضه ببعض ولا يباع دقيق بدقيق) عند اتحاد جنسه (ولا) دقيق
(بئر ولا خبر بخبر) إن اتحد جنسه فإن اختلف جاز (ولا) يباع (خالص بمشوب) كلين بلبن، وفي أحدهما ماء
(ولا) يباع (مطبوخ) كلحم (بنى ولا بمطبوخ) للجهل بالمماثلة في الجميع بسبب تفاوت النعومة في الدقيق
وتأثير النار في الخبر (إلا أن يجف الطبخ كتميز العسل) من الشمع (والسمن) من اللبن (ولا يجوز مد
عجوة ودرهم بدرهمين) لأنه قد اشتمل البيع على نوعين من الربويات والثمن على نوع منها موجود في المبيع
فتقدرت المماثلة لمقابلة الثمن بجميع المبيع فبطل البيع وهكذا في كل ما يشبهه (أو بعدين ولا مد) من عجوة (ودرهم
بعد ودرهم ولا مد وثوب بمدين ولا درهم وثوب بدرهمين) وضابط هذه المسألة أن يتفق المبيع والثمن على نوع ربوي
وزيد كل بنوع آخر ربوي أو بغير ربوي أو يزيد أحدهما كذلك (ولا يصح بيع اللحم بالحيوان) ولو غير جنسه
أو غير ما كحل ولا فرق بين أن يكون اللحم ثمنًا أو مضمنا.

(فصل) فِي الْبَيْعِ الْمُنْهَى عَنْهُ (لا يصح بيع نتاج النتاج كقوله إذا ولدت ناقتي وولد ولدها فقد بعتك الولد)
لأنه باع ما ليس بملك ولا مقدور على تسليمه (ولا) يصح (أن يبيع شيئًا ويؤجل الثمن بذلك) أن يؤمن ولد
الولد للجهل (ولا) يصح (بيع الملامسة) وهي أن يلمس ثوبًا لم يره لكونه في ظلمة أو مطويًا ثم يشتريه على أن
لا خيار إذا رآه اكتفاء بلمسه أو يقول إذا لمسته فقد بعتك اكتفاء بلمسه عن الصيغة (و) لا يصح بيع (المنابذة)
بأن يعمل العاقدان الشيء فيما اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ إليك ثوبي بعشرة ف يأخذه الآخر أو يقول
بعتك هذا بكذا على أني إذا نبذته إليك لزم البيع وانقطع الخيار (و) لا يصح بيع (الحصاة) وهو أن يقول بعتك
من هذه الأثواب ما تقع عليه الحصاة (ولا) يصح بيع (يعتني في يمينه كقولك بعتك هذا بألف نقداً أو بألفين
موجلاً) لسنة مثلاً فلهما شئت للجهل بالعوض (أو بعتك ثوبي بألف على أن تبيعني عبدك بخمسة ولا) يصح
(بيع وشرط مثل بعتك بشرط أن تقرضني مائة) لأنه جعل ارتفاعه بالعقد الثاني من ضمن الثمن وشرطه باطل فبطل الثمن
(و) يصح بيع وشرط في صور وهي شرط الأجل في الثمن بشرط أن يكون الأجل معلوماً (و) شرط (أن يرهن به رهناً) غير

أَوْ يَضْمَنُهُ بِهِ زَيْدٌ أَوْ أَنْ يَعْتَقَ الْعَبْدَ الْمُبِيعَ ، أَوْ شَرَطَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ بَاعَ وَشَرَطَ
الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعُيُوبِ صَحَّ وَبَرَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي الْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ ، وَلَا يَبْرَأُ بِمَا سِوَاهُ ، وَلَا يَصِحُّ
بَيْعُ الْعَرَبُونَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ سَلْعَةً وَيُدْفَعَ دَرَاهِمًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ بِالسَّلْعَةِ فَلَدَرَهُمْ مِنَ الثَّمَنِ وَإِلَّا فَهُوَ لِلْبَائِعِ
مَجَانًا ، وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا قَبْلَ سَنٍ التَّمْيِيزِ بِيَعٍ أَوْ هَبَةٍ بَطَلَ الْعَقْدُ ، وَبَعْدَ التَّمْيِيزِ يَصِحُّ : وَيَحْرَمُ
أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَنْ يَقُولَ الْحَاضِرُ لِلْبَدَوِيِّ الَّذِي قَدِمَ بِسَلْعَةٍ ، وَهِيَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْبَلَدِ لَا تَبِيعُ الْآنَ
حَتَّى أُبِيعَهَا لَكَ قَلِيلًا قَلِيلًا بِثَمَنِ غَالٍ ، وَأَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ فَيُخْبِرُهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بَغْنًا ، وَأَنْ
يُسَوِّمَ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ ، وَأَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ بِأَنْ يَقُولَ الْمَشْتَرِي
أَفْسَحَ الْبَيْعَ وَأَنَا أُبِيعُكَ بِأَرْخَصَ مِنْهُ ، وَأَنْ يَنْجَشَّ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ رَاغِبٍ فِيهَا لِغَيْرِهَا غَيْرُهُ ،
وَأَنْ يَبِيعَ الْعَنْبَ بِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا ،

لِلْبَيْعِ ، أَمَا إِذَا شَرَطَ رَهْنُ الْمُبِيعِ فَلَا يَصِحُّ (أَوْ) بِشَرَطِ أَنْ (يَضْمَنَهُ) أَيْ الْمَشْتَرِي (بِهِ) أَيْ الثَّمَنُ (زَيْدٌ) مِثْلًا (أَوْ) بِشَرَطِ
(أَنْ يَعْتَقَ الْعَبْدَ الْمُبِيعَ أَوْ شَرَطَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَنَحْوِهِ) كَالْقَبْضِ وَالْإِقْبَاضِ فَاشْتَرَاطُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
لَا يَضُرُّ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ وَلَا يَفْسُدُهُ إِلَّا شَرَطُ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَتِهِ وَلَسَكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضُ يَوْرَتِ التَّنَازُعِ
بَعْدَ الْعَقْدِ وَهُوَ غَيْرُ عَتَقٍ كَشَرَطِ أَنْ يَقْرَضَهُ مِائَةٌ أَوْ أَنْ لَا يَطْلُ الْجَارِيَةُ (فَإِنْ بَاعَ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعُيُوبِ صَحَّ
وَبَرَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي الْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ وَلَا يَبْرَأُ بِمَا سِوَاهُ) مِنْ كُلِّ عَيْبٍ ظَاهِرٍ فِي الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ وَمِنْ
الْعَيْبِ الْبَاطِنِ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ وَمِنْ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ فِيهِ إِذَا عَلِمَهُ (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ وَهُوَ
مَصُورٌ (بِأَنْ يَشْتَرِيَ سَلْعَةً وَيُدْفَعَ دَرَاهِمًا) مِثْلًا (عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ) الْمَشْتَرِي (بِالسَّلْعَةِ فَلَدَرَهُمْ مِنَ الثَّمَنِ وَإِلَّا) بِأَنْ
لَمْ يَرْضَ (فَهُوَ) يَكُونُ (لِلْبَائِعِ مَجَانًا) أَيْ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلِ جِزَاءِ عَدْوَلِهِ وَعَدَمِ الصَّحَّةِ لِاسْتِثْنَاءِ الْعَقْدِ عَلَى شَرَطِ
لَا يَقْتَضِيهِ وَلَيْسَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ (وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا قَبْلَ سَنٍ التَّمْيِيزِ) وَالْمُدَّارِ عَلَى التَّمْيِيزِ وَلَوْ قَبْلَ سَنَةٍ
(بِيَعٍ أَوْ هَبَةٍ) وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا كَالْعَتَقِ وَالْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ فَلَا يَبْطُلُ (بَطَلَ الْعَقْدُ) الْمَذْكُورُ وَلَوْ رَضِيَ بِهِ
الْأُمُّ وَالْأَبُ كَالْأُمِّ عِنْدَ عَدَمِهَا (وَبَعْدَ التَّمْيِيزِ يَصِحُّ) التَّفْرِيقُ ، وَكَذَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْحَارِمِ غَيْرِ الْأُمِّ وَالْأَبِ
(وَيَحْرَمُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ) مَنْ يَسْكُنُ الْبِلَادَانَ (لِبَادٍ) مَنْ يَسْكُنُ الْبَادِيَةَ وَهِيَ الصَّحْرَاءُ ، وَذَلِكَ (بِأَنْ يَقُولَ الْحَاضِرُ
لِلْبَدَوِيِّ الَّذِي قَدِمَ بِسَلْعَةٍ) مُقْسِدَةً بِأَنَّهَا تُحْدِثُ سَعَةً (وَهِيَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْبَلَدِ) كَالطَّعَامِ فَيَقُولُ لَهُ الْحَاضِرُ
(لَا تَبِيعُ الْآنَ حَتَّى أُبِيعَهَا لَكَ قَلِيلًا قَلِيلًا بِثَمَنِ غَالٍ) وَحَرَمَةٌ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ . وَأَمَّا لَوْ ابْتَدَأَ
الْبَادِي بِقَوْلِهِ أَرْكَهْ غِنْدَكَ لِتَبِيعَهُ أَوْ اتَّفَقَ عَمُومُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ أَوْ قَصْدُ بَيْعِهِ حَالًا فَأَخَذَهُ الْحَاضِرُ لِتَبِيعِهِ كَذَلِكَ فَلَا يَحْرَمُ
فِي الْجَمِيعِ (و) يَحْرَمُ (أَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانُ) الْحَاضِرِينَ بِمَتَاعٍ (فَيُخْبِرُهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ) مِنَ الْمَتَاعِ الْقَاصِدِينَ بَيْعَهُ
(لِيَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بَغْنًا) وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ السَّعْرَ فَإِذَا اشْتَرَوْا مِنْهُمْ خَيْرًا وَأَقْوَرًا (و) يَحْرَمُ (أَنْ يَسَوِّمَ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ
بِأَنْ يَزِيدَ فِي) ثَمَنِ (السَّلْعَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ) بِأَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ أَفْسَحَ الْبَيْعَ حَتَّى أُشْتَرِيَ مِنْكَ بِأَكْثَرِ (و) يَحْرَمُ
(أَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ بِأَنْ يَقُولَ الْمَشْتَرِي أَفْسَحَ الْبَيْعَ وَأَنَا أُبِيعُكَ بِأَرْخَصَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ هَذَا الثَّمَنِ (و) يَحْرَمُ
(أَنْ يَنْجَشَّ) مِنْ بَابِ نَصَرَ (بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ رَاغِبٍ فِيهَا لِغَيْرِهَا غَيْرُهُ) وَإِذَا اشْتَرَاهَا مِنْ غَيْرِهَا فَلَا خِيَارَ لَهُ
(و) يَحْرَمُ (أَنْ يَبِيعَ الْعَنْبَ بِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا) بِأَنْ يَنْجَشَّ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ رَاغِبٍ فِيهَا لِغَيْرِهَا غَيْرُهُ

فَإِنْ بَاعَ فِي هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا الْمَحْرَمَةَ صَحَّ الْبَيْعُ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِثْلَ عَبْدِهِ وَعَبْدَةِ غَيْرِهِ بَغِيرَ إِذْنِهِ أَوْ خَمْرٍ وَخَلٍّ صَحَّ فِيمَا يَجُوزُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَبَطَلَ فِيمَا لَا يَجُوزُ ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدَيْنِ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ مِثْلَ بَعْتِكَ عَبْدِي ، وَآجَرْتُكَ دَارِي سَنَةً بِكَذَا أَوْ زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي وَبَعْتِكَ عَبْدَهَا بِكَذَا صَحَّ وَقُسِطَ الْعَوَضُ عَلَيْهِمَا .

(فصل) مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْبًا لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ فَقَدْ غَشَّ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، فَإِذَا أَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَضَابِطُهُ مَا نَقَصَ الْعَيْنُ أَوْ انْقِصَمَتِ نَفْسَانَا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، وَالْغَالِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمُبِيعُ عَدَمُهُ فَيُرَدُّ إِنْ بَانَ الْعَبْدُ خَصِيًّا أَوْ سَارِقًا أَوْ يَبُولُ فِي الْفَرَاشِ وَهُوَ كَبِيرٌ ، فَلَوْ أَطْلَعَ عَلَى الْعَيْبِ بَعْدَ تَلَفِ الْمُبِيعِ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ أَوْ بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ بَيْعٌ أَوْ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَبُ الْأَرْضِ الْآنَ . فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَإِنْ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ آخَرٌ مِثْلُ أَنْ يَفْتَضَّ الْبَكْرَ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ وَامْتَنَعَ الرَّدُّ ،

(فان باع في هذه الصور كلها المحرمة صح البيع ، وإن جمع في عقد واحد ما يجوز (العقد عليه) وما لا يجوز (إبراء العقد عليه) مثل عبده وعبده غيره بغير إذنه) في عقد واحد (أو خمر وخلّ صح فيما يجوز بقسطه من الثمن وبطل فيما لا يجوز) اعطاء لكل واحد منهما حكمه (وللمشتري الخيار إن جهل) الحلال بين الفسخ والاجارة (وإن جمع في عقدين مختلفي الحكم مثل بعتك عبدي وآجرتك داري سنة بكذا) فان حكم البيع والاجارة مختلف (أو زوجتك ابنتي وبعتك عبدها بكذا صح وقسط العوض عليهما) باعتبار قيمتهما ، ففي البيع والنكاح يوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل .

(فصل) فِي خِيَارِ النِّقِيعَةِ . (مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْبًا) وَهُوَ يُرِيدُ بَيْعَهَا (لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَهُ) لِلْمُشْتَرِي (فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ) (فَقَدْ غَشَّ) وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، فَإِذَا أَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ الرَّدُّ (سواء كان العيب قبل البيع أو بعد البيع وقبل القبض . (وضابطه) أي العيب الذي يستوجب الرد (ما نقص العين أو القيمة نقصانا يفوت به غرض صحيح) يخرج ما لا يفوت به ذلك كقطع أصبع زائدة وفلقة يسيرة من مخد أو ساق (والغالب في مثل ذلك المبيع عديمه) فخرجت ثبوت الأمانة في أوانها فلا خيار بمثل ذلك (فيرد إن بان العبد خصيا) لنقص عينه ، وإن زادت قيمته . والحصاء حرام إلا في مأكول صغير في زمن معتدل (أو سارقا) صغيرا أو كبيرا (أو يبول في الفراش وهو كبير) بأن بلغ سبع سنين (فلو اطلع) المشتري (على العيب بعد تلف المبيع) بأن مات أو أعتق (تعيّن الأرض) وهو جزء من الثمن نسبته إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة ومحل ذلك في غير الربوي المبيع بخنثه أما هو (الأرض) كحلي ذهب يبع بوزنه ذهباً فبان معيباً بعد تلفه فلا أرض له لنقص الثمن فيصير الباقي منه مقابلاً بأكثر منه ، وذلك ربا بل يفسخ العقد ويسترد الثمن ويغرم بدل التالف (أو) اطلع على العيب (بعد زوال الملك عنه ببيع أو غيره) لم يكن له طلب الأرض الآن ، فان رجع إليه (البيع) بعد ذلك (فهو الرد) على البائع بسبب العيب المتقدم (وإن حدث عند المشتري عيب آخر مثل أن يفتض البكر) أي يزيل عذرتها (تعيّن الأرض وامتنع الرد) القهري

فَإِنْ رَضِيَ الْبَائِعُ بِالْعَيْبِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي طَلَبُ الْأَرْضِ ، فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ الْحَادِثُ لَا يَعْرِفُ الْعَيْبُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ كَكَسْرِ الْبَطِيخِ وَالْبَيْضِ وَنَحْوَهُمَا لَمْ يَمْنَعْ الرَّدَّ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى مَا يُمَكِّنُ الْمَعْرِفَةَ بِهِ فَلَا رَدَّ ، وَشَرَطُ الرَّدِّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَيُشْهَدُ فِي طَرِيقِهِ أَنَّهُ فَسَخَ ، فَلَوْ عَرَفَ الْعَيْبُ وَهُوَ يَصِلُ أَوْ يَأْكُلُ أَوْ يَقْضِي حَاجَتَهُ أَوْ لَيْلًا فَلَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى زَوَالِ الْعَارِضِ بِشَرَطِ تَرْكِ الْأَسْتِعْمَالِ وَالْإِتِّفَاعِ ، فَإِنْ آخَرَ مُتَمَكِّنًا سَقَطَ الرَّدُّ وَالْأَرْضُ ، وَتَحْرُمُ التَّصْرِيَةُ ، وَهِيَ أَنْ يَشُدَّ الْبَائِعُ أَخْلَافَ الْبَيْمَةِ وَيَتْرَكَ حَلْبَهَا أَيَّامًا لِيُغَرَّ غَيْرُهُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ ، فَإِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي فَلَهُ الرَّدُّ مُطْلَقًا ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَلْبِهَا وَتَلَفَ اللَّبَنُ رَدَّ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بَدَلَ اللَّبَنِ إِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ مَا كُوِلَا ، وَيُلْحَقُ بِالتَّصْرِيَةِ فِي الرَّدِّ تَحْمِيرُ وَجْهِ الْجَارِيَةِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَنَحْوَهُمَا ، وَيَلْزَمُ الْبَائِعُ أَنْ يُخْبَرَ فِي بَيْعِ الْمَرَابِجَةِ بِالْعَيْبِ الَّذِي حَدَّثَ عِنْدَهُ ، فَيَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ بِعَشْرَةِ مِثْلًا ، لَكِنْ حَدَّثَ عِنْدِي فِيهِ الْعَيْبُ الْفُلَانِي ، وَيُبَيِّنُ الْأَجَلَ أَيْضًا .

(فإن رضى البائع بالعيب) الحادث عند المشتري (لم يكن للمشتري طلب الأرض) للعيب القديم بل هو غير بين رده وأخذ الثمن ، وبين رضاه به بلا أرض (فإن كان العيب الحادث لا يعرف العيب القديم إلا به كبكر البطيخ) للدود أو بفضه أ (والبيض) المعب (ونحوهما) كالجوز واللوز المعب (لم يمنع) العيب الحادث (الرَد) قهرا (فإن زاد) الحادث (على ما يمكن المعرفة به) كأن كسر من البطيخ مقدارا كبيرا يمكن الاستدلال على العيب في باطنه بأقل منه (فلا رد) قهريا ، والبطيخ والبيض الدود كله أو المفسود داخله لا يفسخ بيعه ويرجع بجميع ثمنه لورود العقد على غير متقوم . (وشروط الرد) بالعيب (أن يكون على الفور) فإن أخر بلا عذر بطل الرد (ويشهد في طريقه) إلى الخصم أو القاضي (أنه فسخ) عدلين على الفسخ (فلو عرف العيب وهو يصل أو يأكل أو يقضي حاجته أو ليلا فله التأخير إلى زوال العارض) نعم لو أمكنه السير ليلا بلا كلفة لم يعذر ، والتأخير المذكور لا يجوز إلا (بشرط ترك الاستعمال) للبيع (والإتفاف) به فلا يركب الدابة ولا يستخدم العبد (فإن أخر) الرد (متمكن سقط الرد) القهري (و) سقط (الأرض) عند تعذر الرد . (وتحرم التصريه وهي أن يشد البائع أخلاف) جمع خلفه وهي حلة الثدي (البيمه) من النعم أو غيرها (ويترك حلبها أياما ليغر غيره بكثرة اللبن فإذا اطلع عليه) أي ما ذكر (المشتري فله الرد مطلقا) حلبها أم لا (فإن كان) الرد (بعد حلبها و) اللبن الذي حلبه (تلف) أي اللبن (رد) المشتري . (صاعا من تمر) وذلك الصاع يكون (بدل اللبن إن كان الحيوان ما كولا) ولو من غير النعم ، والمراد بتلف اللبن حلبه لأنه يسرى إليه التلف بمجرد الحلب ، ولا يكلف المشتري رد اللبن لأنه قد اختلط بما حدث بعد البيع وهو ملكه وتعذر تمييزه فكان كالتلف ولذلك لا يرد على البائع قهرا وإن لم يحمض (ويلحق بالتصريه في الرد) قهرا (تحمير وجه الجارية) ليتخيل للشاري أنها صبية أو جميلة (وتسويد الشعر ونحوهما) كحبس ماء القناة فكل ذلك تليس يستوجب الرد قهرا ، بخلاف ما لو لطخ ثوب العبد بالمداد ليوم كتابته فليس ذلك من التليس الموجب للرد (ويلزم البائع أن يخبر في بيع المراهجه) وهو عقد بالثمن الأول مع زيادة مخصوصه فيلزمه أن يخبر (بالعيب الذي حدث عنده فيقول اشتريته بعشرة مثلا) وبعتكه بما اشتريت وبيع درهم لكل عشرة (لكن حدث عني في العيب الفلاني) كالسرقة مثلا (و) أن (يبين الأجل) أي كون الثمن الذي وقع عليه عقد الشراء مؤجلا إلى شهر مثلا (أيضا) كإلزامه الإخبار بالعيب لأن المشتري بالمراهجه يعتمد أمانته فيغيره بذلك محافظة على الصديق لأن الأجل

(فصل) بيع الثمرة وحدها على الشجرة إن كان قبل بدو صلاح لم يحز إلا بشرط القطع، وإن كان بعده جاز مطلقاً، وبدو الصلاح هو أن يطيب أكله فيما لا يتلون أو يأخذ بالتلويح فيما يتلون، وإن باع الشجرة وثمرتها جاز من غير شرط القطع، والزرع الأخضر كالثمرة قبل بدو الصلاح لا يجوز إلا بشرط القطع وبعد اشتداد الحب يجوز مطلقاً ولا يجوز بيع الحب في سبله، ولا الجوز واللوز والباقلان الأخضر في القشرين .

(فصل) المبيع قبل قبضه من ضمان البائع، فإن تلف أو أتلفه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن، وإن أتلفه المشتري استقر عليه الثمن ويكون إتلافه قبضاً له، وإن أتلفه أجنبي لم ينفسخ بل يخير المشتري بين أن ينفسخ فيغرم الأجنبي للبائع القيمة، أو يحيز ويعطى الثمن ويغرم الأجنبي القيمة، وإذا اشترى شيئاً لم يحز أن يبيعه حتى يقبضه لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدراهم، فيمتاض عنها ذهباً أو ثوباً أو نحو ذلك، والقبض فيما ينقل النقل مثل القمح والشعير وفيما يتناول باليد تناول مثل

يقابله سقط من الثمن والعيب الحادث تنقش القيمة به عما كان، فلو ترك الأخبار بذلك فالبيع صحيح ولو كان للمشتري الخيار.

(فصل) في بيع الثمار . (بيع الثمرة وحدها على الشجرة إن كان قبل بدو الصلاح) للثمرة (لم يحز إلا بشرط القطع) من البائع، فلا يجوز من غير شرط ولا بشرط الإبقاء (وإن كان بعده) أي بدو الصلاح (جاز مطلقاً) أي بشرط وبغير شرط (وبدو الصلاح هو أن يطيب أكله فيما لا يتلون) كالنخب والقثاء (أو يأخذ بالتلويح فيما يتلون) كبلح ومشمش (وإن باع الشجرة وثمرتها جاز من غير شرط القطع) ولو قبل بدو الصلاح (والزرع الأخضر كالثمرة قبل بدو الصلاح) فيجوز فيه ما قبل فيها حينئذ (لا يجوز إلا بشرط القطع وبعد اشتداد الحب يجوز) أي يصح البيع (مطلقاً) أي بشرط وبغير شرط (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الحب في سبله) كبر وعدس (ولا) يصح بيع (الجوز واللوز والباقلان) أي الفول (الأخضر في القشرين) سواء بيع على الأرض أم على الشجر لاستتار كل واحد مما ذكر في ثمره .

(فصل) في أحكام البيع قبل القبض . (المبيع قبل قبضه من ضمان البائع، فإن تلف) بنفسه أو بآفة (أو أتلفه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن، وإن أتلفه المشتري استقر عليه الثمن) وإن جهل أنه المبيع (ويكون إتلافه قبضاً له، وإن أتلفه أجنبي لم ينفسخ بل يخير المشتري بين أن ينفسخ) عقد البيع لقوات غرضه بتلف المبيع (فيغرم الأجنبي) المتلف (للبيع القيمة أو يحيز) يعطى الثمن (ويغرم الأجنبي القيمة، وإذا اشترى شيئاً) من عقار أو منقول (لم يحز أن يبيعه حتى يقبضه) ومثل البيع سائر التصرفات وذلك لصاحب الملك، فلا يجوز أن يؤجره ولا يرهنه ولا يهبه إلا العتق فيجوز قبل القبض ومثل المبيع الثمن فيمنع فيه ما ذكر (لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدراهم فيمتاض عنها ذهباً) وحيلته لا بد أن يقبض الذهب في المجلس فراراً من الربا (أو ثوباً أو نحو ذلك) ولا يشترط حينئذ قبض في المجلس (والقبض فيما ينقل) يكون به (النقل مثل القمح والشعير) والحيوان فلا يحصل قبضه إلا بنقله من موضع لموضع (و) القبض (فيما يتناول باليد، تناول مثل

الثوب والكتاب وفيما سواهما التَّخَايَةُ مَثَلُ الدَّارِ وَالْأَرْضِ ، فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ لَا أَسْلَمُ الْمَبِيعَ حَتَّى أَقْبِضَ الثَّمَنَ ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَا أَسْلَمُ الثَّمَنَ حَتَّى أَقْبِضَ الْمَبِيعَ ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ أُلْزِمَ الْبَائِعُ بِالتَّسْلِيمِ أَوَّلًا ، ثُمَّ يُلْزَمُ الْمُشْتَرِي بِالتَّسْلِيمِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَعِينًا أُلْزِمَ مَعًا بِأَنْ يَوْمَرَ فَيُسَلَّمَ إِلَى عَدْلٍ ، ثُمَّ الْعَدْلُ يُعْطَى لِكُلِّ وَاحِدٍ حَقَّهُ .

(فصل) إِذَا اتَّفَقَا عَلَى صِحَّةِ الْعَقْدِ وَاخْتَلَفَا فِي كَيْفِيَّتِهِ بِأَنْ قَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ بِحَالٍ فَقَالَ بَلْ بِمَوْجَلٍ ، أَوْ بَعْتُكَ بِعَشْرَةٍ فَقَالَ بَلْ بِخَمْسَةٍ ، أَوْ بَعْتُكَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ فَقَالَ بَلْ بِلَا خِيَارٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ بَيِّنَةٌ تَحَالِفًا ، فَيَبْدَأُ الْبَائِعُ فَيَقُولُ وَاللَّهِ مَا بَعْتُكَ بِكَذَا وَلَقَدْ بَعْتُكَ بِكَذَا ، ثُمَّ يَقُولُ الْمُشْتَرِي وَاللَّهِ مَا أَشْتَرَيْتُ بِكَذَا وَأَقْدَمْتُ أَشْتَرَيْتُ بِكَذَا ، وَهِيَ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ يَجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ نَفْيِ قَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِثْبَاتِ قَوْلِهِ ، وَيَقْدُمُ النَّفْيَ فَإِذَا تَحَالَفَا ، فَإِنْ تَرَاضِيَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا فَسْخَ لِلْعَقْدِ ، وَإِلَّا فَيَفْسَخَانَهُ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ ، فَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا شَيْئًا يَقْتَضِي أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ فَاسِدًا وَكَذَبَهُ الْآخَرُ صَدَّقَ مَدْعَى الصَّحَّةِ بِيَمِينِهِ ، وَلَوْ جَاءَهُ بِمَعْيِبٍ لِيرُدَّهُ فَقَالَ الْبَائِعُ لَيْسَ هُوَ الَّذِي بَعْتُكَ صَدَّقَ الْبَائِعُ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي عَيْبٍ يُمْكِنُ حَدُوثُهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ،

الثوب والكتاب و) القبض (فيما سواهما التخليية مثل الدار والأرض ، فلو قال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقل المشتري لا أسلم الثمن حتى أقبض المبيع ، فإن كان الثمن في الذمة) بأن عقد العقد على غير معين (أُلزم البائع بالتسليم أولاً) لأنه رضى بكون الثمن في ذمة المشتري (ثم يلزم المشتري بالتسليم) للثمن ، فإذا غاب ماله إلى مسافة القصر كان للبائع الفسخ ولا يكلف الصبر ولا تباع العين ويوفى من ثمنها (وإن كان الثمن معينا) نقدا أو عرضا (أُلزم معا بأن يؤمرا فيسلما إلى عدل ثم العدل يعطى لكل واحد) منهما (حقه) ولا يضرها البداءة بواحد معين .

(فصل) في اختلاف المتبايعين . (إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كفيته) من كون الثمن حالا أو مؤجلا (بأن قال البائع بعتك بـ) ثمن (حال فقال) المشتري (بـ) بعثنيه (بـ) ثمن (مؤجل) فقد اتفقا على الصحة واختلفا في الحلول والتأجيل وهو من الكيفيات (أو) قال البائع (بعتك بعشرة فقال) المشتري (بـ) بعثنيه (أو) قال البائع (بعتك بشرط الخيار) لى أو مطلقا (فقال) المشتري (بـ) بلا خيار وما أشبه ذلك) كالإختلاف في الصحة والتسكير أو في الجنس كالدرهم والدنانير . (ولم يكن ثم بينة) لأحدهما أو لكل بينة وتعارضتا بأن لم تؤرخا (تمالفا) أى البائع والمشتري (فبدأ البائع فيقول : والله ما بعتك بكذا ولقد بعتك بكذا ثم يقول المشتري : والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا وهي يمين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ويقدم النفي ، فإذا تراضيا بعد ذلك فلا فسخ للعقد) ويفعلان ما تراضيا عليه (والا فيفسخانه) أى كل يفسخه (أو) يفسخه (أحدهما أو الحاكم ، فلو ادعى أحدهما) أى المتبايعين (شيئا يقتضى أن البيع وقع فاسدا وكذبه الآخر) كأن ادعى أحدهما أن العقد وقع بشرط الخيار أربعة أيام مثلا وقال الآخر بـ بثلاثة مثلا (صدق مدعى الصحة) وهو (الثلاثة) يمينه (سواء كان بائعا أو مشتريا) ولو جاءه (أى المشتري) بمعيب ليرده فقال البائع ليس هو (بعتك صدق البائع) يمينه (ولو اختلفا) أى العاقدان (في عيب يمكن حدوثه عند المشتري) كعمى العبد

فَقَالَ الْبَائِعُ حَدَّثَ عِنْدَكَ ، وَقَالَ الْمُشْتَرَى بَلْ كَانَ عِنْدَكَ صُدُقُ الْبَائِعِ .

بَابُ السَّلَمِ

هُوَ بَيْعُ مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ ، وَيَشْتَرُطُ فِيهِ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ أُمُورٌ : أَحَدُهَا قَبْضُ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلَسِ ، وَتَكْفِي رُؤْيَا الثَّمَنِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَهُ . وَالثَّانِي كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دِينًا ، وَيَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قَالَ أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي هَذَا الْعَبْدِ لَمْ يَجْزِ . الثَّالِثُ إِذَا أَسْلَمَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ مِثْلَ الْبَرِيَّةِ أَوْ يَصْلُحُ لَكِنْ لِنَقْلِهِ إِلَيْهِ مَوْثَنَ اشْتَرَطَ بَيَانُ مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ ، وَشَرَطُ الْمُسْلِمِ فِيهِ كَوْنُهُ مَعْلُومَ الْقَدْرِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا بِمَقْدَارٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قَالَ زَنَةَ هَذِهِ الصَّخْرَةِ أَوْ مِلءَ هَذَا الزَّنْبِيلِ ، وَلَا يَعْرِفُ وَزَنَهَا وَلَا مَا يَسَعُ الزَّنْبِيلُ لَمْ يَصِحَّ ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ عِنْدَ جُوبِ التَّسْلِيمِ مَأْمُونٌ الْأَنْتِقَاطِ ، فَإِنْ كَانَ عَزِيزَ الْوُجُودِ كَجَارِيَةٍ وَبَنَاتٍ أَوْ لَا يُؤْمَنُ أَنْتِقَاطُهُ كَشَمْرَةٍ نَخْلَةٍ بَعِيْنَهَا لَمْ يَجْزِ ، وَأَنْ يُمْكِنَ ضَبْطُهُ بِالصِّفَاتِ كَالْأَدَقَّةِ وَالْمَائِغَاتِ وَالْحَيَوَانِ ،

(فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل كان عندك صدق البائع) يمينه لأن الأصل لزوم البيع .

(باب السلم) ويقال له السلف

(هو بيع موصوف في الذمة) أى بلفظ السلم ، وأما بلفظ البيع فهو بيع فيشترط فيه شروطه لا شروط السلم (ويشترط فيه مع شروط البيع أمور) سبعة . (أحدها قبض الثمن في المجلس) وهو المعبر عنه برأس مال السلم (وتكفي رؤية الثمن وإن لم يعرف قدره) بالعد . (والثاني كون المسلم فيه) وهو المبيع الموصوف (ديناً) أى في الذمة لأميينا (ويجوز) كونه (حالاً ومَوْجَلًا إلى أجل معلوم) يعلمه كل منهما أو عدلان غيرهما (فلو قال أسلت إليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يجز) لفقد الشرط وهو كونه ديناً بل هو عين . (الثالث إذا أسلم في موضع لا يصلح للتسليم مثل البرية أو يصلح لكن لنقله إليه مؤنة اشترط بيان موضع التسليم) لتفاوت الأغراض فيما يراد من الأمكنة وهذا في السلم المؤجل . وأما الحال فلا يشترط فيه بيان موضع التسليم ويتعين محل العقد له إلا إن عينا موضعاً فيتعين . (وشروط السلم فيه كونه معلوم القدر كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا بِمَقْدَارٍ مَعْلُومٍ) هذا هو الشرط الرابع وقوله بمقدار معلوم راجع للكيل وما بعده فلا بد أن يكون الكيل معلوماً لا مطلق الكيل وما بعده فلذا قال : (فلو قال) شخص أسلت إليك عشرة دراهم في (زنة هذه الصخرة) جوزاً (أو) بمقدار (ملء هذا الزنبيل) برأ (ولا يعرف وزنها) أى الصخرة (ولا ما يسع الزنبيل لم يصح) لفقد العلم بآلة الوزن أو الكيل (و) خامسها (أن يكون) السلم فيه (مقدوراً عليه عند وجوب التسليم) فلو أسلم في منقطع عند الحاول كالرطب في الشتاء لم يصح . وأشار إلى السادس بقوله (مأمون الانتطاع) أى يقدر على تحصيله بسهولة فشروط السلم فيه أن لا ينقطع عند التسليم ومع كونه لا ينقطع يكون سهل التحصيل (فإن كان عزيز الوجود كجارية وبنتها) أو أختها (أو لا يؤمن انتطاعه كشمرة نخلة بعينها لم يجز) سابعها (أن يمكن ضبطه بالصفت كالأدقة والمائعات) من السمن والعسل (والحيوان) المأكول وغيره

وَاللَّحْمَ وَالْقُطْنَ وَالْحَدِيدَ وَالْأَحْجَارَ وَالْأَخْشَابَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَيُشْرَطُ ضَبْطُهُ بِالصُّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْقَرْضُ ، فَيَقُولُ مَثَلًا أَسَلْتُ إِلَيْكَ فِي عَبْدٍ تُرَكِّي أَيْضَ رُبَاعَى السَّنِ طُولُهُ وَسَمْنُهُ كَذَا وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْجَوَاهِرِ وَالْمُخْتَلَطَاتِ كَالْهَرِيسَةِ وَالْعَالِيَةِ وَالْخَفَافِ ، وَكَذَا مَا اخْتَلَفَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ كَنَارَةٍ وَإِبْرِيقٍ أَوْ مَا دَخَلَتْهُ نَارٌ قَوِيَّةٌ كَالْخُبْزِ وَالشَّوَاءِ إِذْ لَا يُمَكِّنُ ضَبْطُ ذَلِكَ بِالصِّفَةِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا الْإِسْتِبْدَالَ عَنْهُ ، وَإِذَا أَحْضَرَهُ مِثْلَ مَا شَرَطَ أَوْ أَجُودَ وَجَبَ قَبُولُهُ .

(فصل) القرض مندوب إليه بإيجاب وقبول مثل أقرضتك أو أسلفتك ، ويجوز قرض كل ما يجوز السلم فيه وما لا فلا ، ولا يجوز فيه شرط الأجل ، ولا شرط جر منفعة كرد الأجود أو على أن تبقي عبداً بكذا فإنه ربا ، فإن رد عليه المقرض أجود من غير شرط جاز ويجوز شرط الرهن والضمان ،

(واللحم والقطن والحديد والأحجار والأخشاب ونحو ذلك) كالغزل والصوف (فيشترط) في صحة السلم في ذلك (ضبطه بالصفات التي يختلف بها القرض فيقول مثلا أسلت إليك في عبد تركي) أو رومي (أبيض رباعي السن) أي سنه أربع سنين أو خمس (طوله) كذا أي ذراعان مثلا (وسمنه كذا) أي غليظ الجسم أو متوسطه (ونحو ذلك) أي كالقرض وكأن يذكر في الجارية الثوب أو البكارة وذكر السن يكون على التقريب لا التحديد وإلا فسد العقد لندرته (فلا يجوز) السلم (في الجواهر و) لا في (المختلطات) لأن الصفات لا تضبطه والمختلطات (كالهريسة) المركبة من القمح واللحم (والعالية) المركبة من المسك والعنبر والكافور (والخفاف) المركبة من الظهارة والبطانة والحشو فكل ذلك لا تنفي الصفات بضبطه (وكذا ما اختلف أعلاه وأسفله) غلظا ودقة (كنارة) هي مثل الشمعدان (وإبريق أو ما دخلته نار قوية) لاختلاف القرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدر الضبط بالصفة وذلك (كالخبز والشواء إذ لا يمكن ضبط ذلك بالصفة) فنارهما قوية ويتمذر ضبط تأثيرها بخلاف ما يحتاج إلى نار ليست قوية كالعسل والسمن فيجوز السلم فيه (ولا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاستبدال عنه) بأن يأخذ بدل البر شعيرا مثلا (وإذا أحضره) المسلم إليه (مثل ما شرط) في عقد السلم من الصفات (أو أجود) مما شرط (وجب قبوله) لأنه تمام حقه أو أزيد ولو أحضره أردأ مما وصف جاز قبوله ولم يجب .

(فصل) في أحكام القرض . (القرض) وهو تملك الشيء على أن يرد المقرض مثله (مندوب إليه) حث الشارع على فعله . ويحصل (بإيجاب) من المقرض (وقبول) من المقرض (مثل أقرضتك) هذا (أو أسلفتك) . ويجوز قرض كل ما يجوز السلم فيه (وهنا أو موصوفا في الذمة ، وكل ما امتنع فيه السلم مما لا ينضبط بالصفات لا يجوز إقراضه إلا الخبز لعموم الحاجة إليه ، وفي الكافي يجوز عبدا (وما لا فلا ولا يجوز فيه) أي القرض (شرط الأجل) فإن شرط ، فإن كان المقرض موسرا وكان للمقرض حظ في الأجل كأن كان الزمن زمن نهب فسد عقد القرض وإلا فسد الشرط وصح العقد (ولا) يجوز (شرط جر منفعة) القرض (كرد الأجود) كأن يقرضه عشرة دواهم مكسرة ويشترط عليه أن يردّها صحيحة (أو على أن تبقي عبداً بكذا فإنه ربا) فكل قرض جر منفعة للمقرض فهو ربا لأن وضع القرض الأرفاق بالمقرض (فإن رد عليه المقرض أجود من غير شرط جاز ، ويجوز) القرض (بشرط الرهن والضمان)

وَيَجِبُ رَدُّ الْمَثَلِ وَإِنْ أَخَذَ عَنْهُ عَوْضًا جَازًا ، وَإِنْ أَقْرَضَهُ ثُمَّ لَقِيَهُ بَيْلَدٌ آخَرَ فَطَالَبَهُ لُزْمَهُ الدَّفْعُ إِنْ كَانَ ذَهَبًا
أَوْ فِضَّةً وَنَحْوَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ لَحْمَهُ مُؤَنَّةً نَحْوَ حَنْطَةٍ وَشَعِيرٍ فَلَا بَلَّ تَلَزُمُهُ الْقِيَمَةُ .

بَابُ الرِّهْنِ

لَا يَصَحُّ إِلَّا مَنْ مُطْلَقٌ التَّصَرُّفُ بِدَيْنٍ لَازِمٍ كَالثَّمَنِ وَالْقَرْضِ أَوْ يَتَوَلَّى إِلَى اللُّزُومِ كَالثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ،
فَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ الدِّينُ بَعْدَ مِثْلِ أَنْ يَرْهَنَ عَلَى مَا سَيَقْرَضُهُ لَمْ يَصَحَّ ، وَشَرْطُهُ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ، وَلَا يَلْزَمُ
إِلَّا بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ ، فَيَجُوزُ لِلرَّاهِنِ فسخُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَإِذَا لَزِمَ ، فَإِنْ اتَّفَقَا أَنْ يُوضَعَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا
أَوْ ثَالِثٍ وَضَعَ ، وَإِلَّا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَشَرْطُ الْمَرْهُونِ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا يَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَلَا يَنْفَكُ
مِنَ الرِّهْنِ شَيْءٌ حَتَّى يَقْضَى جَمِيعُ الدِّينِ ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يُبْطِلُ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ كَبَيْعٍ وَهَبَةٍ
أَوْ يَنْقُصَ قِيَمَتَهُ كَاللِّبْسِ وَالْوُطْءِ ، وَلَا يَجُوزُ بِمَا لَا يَضُرُّ كَرُكُوبٍ وَسَكْنَى ، وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ آخَرَ
وَلَوْ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ ،

لأن ذلك ليس من جرّ المنفعة بل من الحفظ للدّين (ويجب) على المقرض (رد المثل) في القرض المثلّي والتقوم صورة (وإن أخذ)
المقرض (عنه) أي بدله (عوضًا جازًا، وإن أقرضه ثم لقيه بيلد آخر فطالبه لزومه الدّفع إن كان ذهبًا أو فضة ونحوهما) بما لا مؤنة لنقله
(وإن كان لحمله مؤنة نحو حنطة وشعير فلا) يلزم المقرض الدّفع المقرض (بل تلزمه القيمة) أي قيمة الشيء المقرض لأمثله الصوري.

(بَابُ الرِّهْنِ)

هو لئمة الثبوت والحبس . وشرعا جعل عين مالية وثيقة بدّين يستوفى منها عند تعذر وفائه (لا يصح) الرهن
(إلا من مطلق التصرف) فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ولا يصح إلا (بدّين) وأما إذا غصب أو استعار عينا
مثلا ورهن بها شيئا فلا يصح لأنه لا يرهّن إلا بدّين (لازم) وأما نجوم الكتابة فلا يصح الرهن بها وكذا كلّ دين
ليس بلازم وذلك الدين اللازم (كالثمن) بعد قبض المبيع (والقرض) فكل منهما دين لازم (أو يتولّى إلى اللزوم
كالثمن في مدة الخيار) فانه آيل إلى اللزوم (فإن لم يلزمه الدين بعد) أي بعد أخذه من المرتهن (مثل أن يرهّن
على ما سيقرضه لم يصح) الرهن ، وكذلك الرهن على نفقة الزوجة المستقبل . (وشروطه إيجاب وقبول ولا يلزم
إلا بالقبض بإذن الراهن) فيه (فيجوز الرهن فسخه قبل القبض) من المرتهن (وإذا لزم) الرهن بحصول القبض
(وإن اتفقا) على (أن يوضع عند أحدهما أو ثالث وضع وإلا) بأن لم يتفقا (وضعه الحاكم عند عدل . وشروط
المرهون أن يكون عينا يجوز بيعها) فلا يجوز رهن دير ولو بمن هو عليه ولا رهن منفعة كسكنى دار ولا رهن
عين لا يجوز بيعها كالوقف وأمّ الولد والمكاتب (ولا ينفك من الرهن شيء حتى يقضى جميع الدين وليس
للراهن أن يتصرف فيه بما يبطل حق المرتهن كبيع) للمرهون (وهبة) له (أو ينقص قيمته) أي المرهون وذلك
(كاللبس) لأشوب المرهون (والوطء) للجلدية المرهونة ولو كانت ثيابا لا تحبل (ولا يجوز بما لا يضر كركوب وسكنى ،
ولا يجوز رهنه بدّين آخر ولو عند المرتهن) فلا يجوز أن يرهّن بيتا على مائة عند عمرو ثم يقضى منها تسعين ثم يأخذ منه
مائة أخرى ويصل البيت بها ، وبالعشرة الباقية من المائة الأولى ، فإذا أعطاه كانت المائة الثانية من غير رهن فليقتبه لذلك

وَعَلَى الرَّاهِنِ مَوْنَةُ الرَّهْنِ وَيُلْزَمُ بِهَا صِيَانَةُ لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَهُ زَوَائِدُهُ كُلُّهَا وَثَمَرَةٌ ، وَإِنْ هَلَكَ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ
بِلَا تَفْرِيطٍ لَمْ يُلْزَمْ شَيْءٌ أَوْ بِتَفْرِيطٍ ضَمَنَهُ ، وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الدِّينِ وَالْقَوْلِ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُهُ ، وَفِي
الرَّدِّ قَوْلُ الرَّاهِنِ ، وَقَائِدَةُ الرَّهْنِ بَيْعُ الْعَيْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى وَثَاءِ الْحَقِّ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنْهُ الزَّمَهُ الْحَاكِمُ
إِمَّا الْوَفَاءَ أَوْ الْبَيْعَ فَإِنْ أَصَرَ بِاعَهَا الْحَاكِمُ .

بَابُ التَّفْلِيسِ

إِذَا لَزِمَهُ دَيْنٌ حَالٌ فَطُورًا فَادَّعَى الْإِعْسَارَ ، فَإِنْ عَهْدَ لَهُ مَالٌ حُسِبَ حَتَّى يُقِيمَ بَيْنَتَهُ عَلَى إِعْسَارِهِ
وَالَا خَلْفَ وَخَلَّى سَبِيلَهُ إِلَى أَنْ يُوسَرَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَأَمْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ بِاعَهُ الْحَاكِمُ وَوَفَّى عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفِ
مَالَهُ بِدَيْنِهِ وَسَأَلَ هُوَ أَوْ غَرَمَاؤُهُ الْحَاكِمَ الْحَجَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا حَجَرَ لَمْ يَنْفُذْ تَصْرُفَهُ فِي الْمَالِ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ
وَعَلَى عِيَالِهِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ ثُمَّ يَبِيعُهُ الْحَاكِمُ وَيَحْتَاطُ وَيَقْسِمُهُ عَلَى قَدْرِ دِيُونِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ فَهِمٌ مِنْ
دَيْنِهِ مُؤَجَّلٌ لَمْ يَقْضَ ،

(وعلى الراهن مؤنة الرهن ويلزم بها صيانة لحق المرتهن) وذلك كنفقة الرقيق ومسقى الأشجار المرهونة (وله)
أى الراهن (زوائده كلبن وثمره) وولد وبيض (وإن هلك) المرهون (عند المرتهن بلا تفريط لم يلزمه شيء
أو بتفريط ضمنه) كأن امتنع من رده بعد سقوط الدين (ولا يسقط بتلفه شيء من الدين والقول في القيمة) فما
إذا تلف بتفريطه واختلفا في قيمته (قوله) أى المرتهن (و) القول (في الرد) على الراهن (قول الراهن)
فلا يقبل قول المرتهن رددته عليك بلا بينة . (وقائدة الرهن بيع العين عند الحاجة إلى وفاء الحق) الذى هو على
الراهن (فإن امتنع الراهن منه) أى البيع عند طلب المرتهن (ألزمه الحاكم إما الوفاء) للدين (أو البيع) المرهون
(فإن أصر) البائع على الامتناع من البيع (باعها) أى العين المرهونة (الحاكم) جبرا عليه .

(بَابُ التَّفْلِيسِ)

هو لغة النداء على المفلس وشهره بصفة الافلاس ، وشرعا جعل الحاكم المديون مفلسا بمنعه من التصرف فى ماله
(إذا لزمه دين حال) أى لادى فلا حجر بدين لله ولا بدين مؤجل (فطوب) به ، وأما إذا لم يطالب به فلا حجر
(فادعى الإعسار) وأنكر غرماؤه (فإن عهد له مال حُسِبَ حَتَّى يُقِيمَ بَيْنَتَهُ عَلَى إِعْسَارِهِ) لأن الأصل بقاء المال
وشرط بينة الإعسار خبرة الباطن بحوار مثلا (وإلا) بأن لم يعهد له مال (حلف وخرى سبيله إلى أن يوسر) فإن
كان له مال (أى ما يؤول إلى المال كعقار وأمتعة وبهائم) وجب عليه الوفاء منه إن طلبه الغريم ، فإن لم يفعل (وامتنع
من الوفاء باعه الحاكم ووفى ثمنه) أو أكرهه على بيعه والوفاء منه (فإن لم يَفِ مَالَهُ بِدَيْنِهِ وَسَأَلَ هُوَ) أو وكيله
(أو غرماؤه الحاكم الحجر حجر عليه) ولا يحجر بغير سؤال من أحد هؤلاء إلا إن كان المال لمسجد أو جهة عامة
(فإذا حجر) الحاكم عليه (لم ينفذ تصرفه فى المال) وأما تصرفه فى ذمته ببيع أو شراء فيصح (وينفق) أى
الحاكم (عليه وعلى عياله منه) أى من المال المحجور عليه (فإن لم يكن له كسب) فإن كان له كسب صرف على محونه من
كسبه (ثم يبيعه الحاكم ويحْتَاطُ) بأن ينتظر الزيادة فى ثمن المتاع ويمسكس فى بيعه (ويقسمه على قَدْرِ دِيُونِهِمْ) وإن كان
ففيهم (أى الغرماء) (من دينه مؤجلا) يحل للمدينين أى ما يخصه تحت يده و (لم يقض) منه شيئا حتى يحل أجله
أو

أَوْ مِنْ عِنْدِهِ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ خَصَّ مِنْ ثَمَنِهِ بِقَدَرِ دَيْنِهِ ؛ وَلَوْ وَجَدَ أَحَدُهُمْ عَيْنَ مَالِهِ الَّتِي بَاعَهَا لَهُ ، فَإِنْ شَاءَ ضَارِبَ
مَعَ الْغَرْمَاءِ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ وَرَجَعَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ مِنَ الرَّجُوعِ فِيهَا مِثْلُ أَنْ تُسْتَحَقَّ بِشَفْعَةٍ
أَوْ رَهْنٍ أَوْ خِلَاطَةٍ بِأَجُودٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَتْرَكُ لِلْفَلَسِ دَسْتُ ثَوْبٍ يَلِيقُ بِهِ وَقُوَّتُهُ وَقَوْتُ عِيَالِهِ يَوْمَ الْقِسْمَةِ .

بَابُ الْحَجَرِ

لَا يَحْجُوزُ تَصَرُّفُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فِي مَالِهِمَا ، وَيَتَصَرَّفُ لِهَمَا الْوَلِيُّ وَهُوَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْأَبُ عِنْدَ عَدَمِهِ ،
ثُمَّ الْوَصِيُّ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ أَوْ أَمِينُهُ ، وَيَتَصَرَّفُ لِهَمَا بِالْغَبْطَةِ . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مَالَهُ أَوْ تَلَفَ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ ،

(أَوْ مِنْ عِنْدِهِ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ) أى إذا كان فى الغرماء من له بدينه رهن (خصه) . الحاكم (من ثمنه) أى الرهن
(بقدر دينه) فيبيع الرهن ويجعل قدر دين صاحب الرهن عنده وما زاد من الثمن يرده على الغرماء (ولو وجد
أحدهم) أى الغرماء (عين ماله) عند المحجور عليه بأن باعه أردب قمح ولم يأخذ ثمنه فحجر على المشتري فوجد
البائع سلعته (التى باعها له) وهى القمح (فإن شاء ضارب مع الغرماء) أى شاركهم فى المال (وإن شاء فسح
البيع ورجع فيها) أى فى سلعته بعينها بأن يأخذها (إلا أن يمنع مانع من الرجوع فيها مثل أن تستحق بشفعة)
كأن كان المبيع شقة مشفوعا ولم يعلم الشفيع البيع حتى أفلس مشتري الشقص وحجر عليه أخذه الشفيع لا البائع
لسبق حقه ، وثمنه للغرماء كلهم يقسم بينهم بنسبة ديونهم . وشروط الرجوع تسعة : أولها كونه فى معاوضة
محضة . ثانيها رجوعه عقب علفه بالحجر . ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت . رابعها كون عوضه غير
مقبوض . خامسها تسدر استيفاء الموض بسبب الإفلاس . سادسها كون العوض دينا ، فلو كان عينا قدم بها
على الغرماء . سابعها حاول الدين . ثامنها بقاءه فى ملك الفلاس . تاسعها عدم تعلق حق لازم به فلو تعلق
به حق كأن استحق بشفعة (أو برهن) كأن اشترى عينا ولم يدفع ورهنها بدین ثم أفلس فليس لصاحبها الرجوع فيها
لما تعلق بها من الرهن (أو خلطت بأجود) كأن اشترى برّا ضعيفا ولم يدفع ثمنه ثم أفلس ، وقد خلطه ببر أعلى منه
فليس لصاحب البر الرجوع فى عينه (ونحو ذلك) كأن كاتب العبد الذى اشتراه (ويترك للفلس دست ثوب يليق به)
أى ما يعبر عنه فى العرف بالبدلة من الهدوم (و) يترك له (قوته وقوت عياله يوم القسمة) لأنه موسر .

(بَابُ الْحَجَرِ)

هو لغة المنع . وشرعا المنع من التصرفات المالية (لا يحوز تصرف الصبي والمجنون فى ماله) وكذا
لا يصح إسلامهما (ويتصرف لهما الولي) الشرعى (وهو الأب أو الجد أو الأب عند عده) أى الأب ، ويشترط
عدالتهما الظاهرة ولا يشترط إسلامهما إلا إن كان الولد مسلما (ثم) بعد الأب والجد (الوصى) الذى وصاه
أحدهما (ثم) بعد الوصى (الحاكم) أى حاكم بلد الصبي المولى عليه (أو أمينه) أى الحاكم (ويتصرف) من ذكر
(لهما بالغبطة) أى المنفعة بأن يكون على وجه المصلحة (فإن ادعى) الولي عن ذكر (أنه أنفق عليه ماله أو تلف
قبل) ما ادعاه ولو بعد عزله لأنه أمين شرعى وهو كالوصى لو ادعى عليه الصبي بعد بلوغه أنه تصرف بغير مصلحة
قبل قوله يمينه وألزم بالبينة (أو) ادعى الولي (أنه دفعه) أى المال

إِلَيْهِ فَلَا ، فَإِذَا بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ رَشِيدًا بَانَ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ أَنْفَكَ الْحَجْرُ ، وَلَا يُسَلَّمُ إِلَيْهِ الْمَالُ إِلَّا بِالْأَخْتِبَارِ فِيمَا يَلِيقُ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَإِنْ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ مُفْسِدًا لِدِينِهِ أَوْ مَالِهِ اسْتَدِيمَ الْحَجْرُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَالِ بَيْعَ وَغَيْرِهِ سِوَاءَ أَذْنِ الْوَلِيِّ أَمْ لَا ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي النِّكَاحِ صَحَّ ، فَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا ثُمَّ بَذَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لَا الْوَلِيَّ ، وَإِنْ فَسَقَ لَمْ يَعُدَّ عَلَيْهِ الْحَجْرُ : وَالْبُلُوغُ بِالْأَخْتِلَامِ أَوْ بِاسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ أَوْ بِالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ فِي الْجَارِيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بَابُ الْحَوَالَةِ

يُشْتَرَطُ فِيهَا رِضَا الْمُحْمِلِ وَقَبُولُ الْمُحْتَالِ دُونَ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَلَا تَصَحُّ عَلَى مَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ ، وَتَصَحُّ بِدَيْنٍ لَا زِمَ عَلَى دَيْنٍ لَا زِمَ بِشَرْطِ الْعِلْمِ بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ وَتَسَاوِيهِمَا جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِحَّةً وَتَكْسِيرًا وَحُلُولًا وَأَجَلًا وَيَبْرَأُ بِهَا الْمُحْمِلُ مِنْ دَيْنِ الْمُحْتَالِ ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحْمِلِ :

(إليه) أي الصبي (فلا) يقبل قوله بغير بينة (فإذا بلغ) الصبي (أو أفاق) المجنون (رشيدا) ورشده معوِّر (بأن بلغ مصلحا لدينه وماله) أو أفاق كذلك فلا يكون كل منهما رشيدا إلا إذا كان في حال البلوغ والإفاقة مصلحا لدينه بأن يفعل الواجبات وينكف عن المحرمات ، ولما به بأن يتصرف بالمصلحة ، فإن تم له ذلك (أنفك الحجر) عنه ولا يتوقف على فك القاضي ، وإن لم يتم له ذلك بقي عليه الحجر ويقال له سفیه مهمل (ولا يسلم إليه المال إلا بالاختبار فيما يليق به قبل البلوغ) فيسلم إليه المال ليما كس ويختبر عقله ثم يعقد الولي ويختبر كل إنسان على حسب حاله ، فيختبر ولد الزراع بالنفقة على الزراعة وولد التاجر بأمر التجارة والمرأة بنحو غزل وصون أطعمة عن نحو مزة (وان بلغ أو أفاق مفسدا لدينه) بأن بلغ مرتكباً لكبيرة كالزنا أو مصراً على صغيرة (أو ماله) بأن كل مبذرا (استديم الحجر عليه ، ولا يجوز) أي لا ينقذ (تصرفه لا يبيع وغيره سواء أذن الولي أم لا ، فإن أذن له في النكاح صح) لأنه ليس المقصد منه المال (فإن بلغ رشيدا ثم بذر) في ماله بأن ألقاه في البحر أو صرفه في المفاسد (حجر عليه الحاكم لا الولي) ولا يعود عليه الحجر بغير الحاكم (وإن فسق) بعد البلوغ رشيدا (لم يعد عليه الحجر) بخلاف التبذير : (والبلوغ) يكون (بالاحتلام) أي خروج المني (أو باستكمال خمس عشرة سنة) قربة . وهذان يعمان الذكر والأُنثى (أو بالحيض والحبل في الجارية) أي الأُنثى لأن الحبل لا يكون إلا بعد الإزال (والله أعلم) .

(بَابُ الْحَوَالَةِ)

هي لغة : التحول والانتقال . وشرعا عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة (يشترط فيها رضا المحيل) وهو من عليه الدين له محتال (وقبول المحتال) وهو صاحب الدين الذي على المحيل (دون رضا المحال عليه) الذي على دين المحيل (ولا تصح على من لا دين عليه) وإن رضى ولا من لا دين عليه (وتصح بدین لازم على دين لازم) وهو ما لا خيار فيه سواء كان الدينان متفقى السبب كسمن بيع أو مختلفيه لكن (بشرط العلم بما يحال به وعليه) ولا بد أن يكونا مستقرين وهو ما يدخله الاعتياض عنه ، فلا تصح بدین سلم أو نحو جمالة (و) بشرط العلم بتساويهما جنسا) فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كإبل الدية (ولا بد من العلم بتساويهما) قدرا وصحة وتكسيرا وحلولا وأجلا (فلو لم يعلم ذلك لم تصح الحوالة) ويرأ بها المحيل من دين المحتال والمحال عليه من دين المحيل

ويتحول

وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَمَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْمُحْتَمَالِ أَخْذُهُ مِنْ الْحَالِ عَلَيْهِ لِفُلْسِ الْحَالِ عَلَيْهِ أَوْ جَعْدِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَرْجَعْ إِلَى الْحِيلِ .

بَابُ الضَّمانِ

يَصِحُّ ضَمَانٌ مَنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَجَنُونٍ وَسَفِيهِ وَعَبْدٍ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ ، وَيَصِحُّ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ وَمَنْ عَبْدٌ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ؛ وَيَشْتَرُطُ مَعْرِفَةُ الْمَضْمُونِ لَهُ ، وَلَا يَشْتَرُطُ رِضَاهُ وَلَا رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمُونُ دَيْنًا ثَابِتًا ، مَعْلُومًا وَأَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الْأَلْزَامَ كَضَمَنْتُ دَيْنَكَ أَوْ تَحَمَّلْتَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُ عَلَى شَرْطٍ مِثْلُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ ضَمَنْتُ . وَيَضَعُ ضَمَانُ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمِنَ لِلْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِذَا خَرَجَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِيًّا ، وَلِلْمَضْمُونِ لَهُ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْمَضْمُونِ عَنْهُ ، فَإِنْ ضَمِنَ عَنِ الضَّامِنِ ضَامِنٌ آخَرُ طَالِبَ الْكُلِّ ، وَإِنْ طَالِبَ الضَّامِنِ فَلِلضَّامِنِ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ،

وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَمَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْمُحْتَمَالِ أَخْذُهُ مِنْ الْحَالِ عَلَيْهِ لِفُلْسِ الْحَالِ عَلَيْهِ أَوْ جَعْدِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ (كَمَوْتِهِ) لَمْ يَرْجَعْ إِلَى الْحِيلِ (لَمْ يَرْجَعْ إِلَى الْحِيلِ) إِنْ شَرَطَ يَسَارُهُ أَوْ جَهْلُهُ .

(بَابُ الضَّمانِ)

هو لفظة الالتزام . وشرعا التزام دين ثابت في ذمة الغير أو إحضار عين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره (يصح ضمان من يصح تصرفه في ماله) بأن يكون من أهل التبرع (فلا يصح) الضمان (من صبي وجنون وسفيه) حَجَرٍ عَلَيْهِ (وعبد لم يأذن له سيده) في الضمان لأن هؤلاء كلهم ليسوا أهل تبرع (ويصح من محجور عليه بفلس ومن عبد أذن له سيده) في الضمان ويطالب المحجور عليه إذا أيسر بعد فك الحجر (ويشترط معرفة المضمون له) وهو من له المال (ولا يشترط رضاه ولا رضا المضمون عنه) إذ يجوز أداء دين الغير بغير إذنه فالالتزام أولى (ولا معرفته) كما لا يشترط رضاه . (ويشترط أن يكون المضمون دينا ثابتا) فلا يصح ضمان ذنبة العبد (معلوما) جنسا وقدرًا وصفة فلا يصح بالجهول وليس من الجهول ما لو ضمن من واحد إلى عشرة فإنه يصح (و) يشترط (أن يأتي بلفظ يقتضي) أي يستلزم (الالتزام) أي التزام الضامن للمال وذلك (كضمنت ديناك أو تحمّلته ونحو ذلك) كالترتميه (ولا يجوز تعليله) أي الضمان (على شرط مِثْلُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ ضَمَنْتُ . ويصح ضمان الدرك) بفتح الراء وسكونها (بعد قبض الثمن وهو أن يضمن المشتري الثمن إذا خرج المبيع مستحقا أو معيا) وأن يضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مستحقا . واعلم أن متعلق ضمان الدرك عين المبيع أو الثمن إن بقي وسهل رده وقيمته إن عسر رده للحيلولة ومثل المثل وقيمة المتقوم إن تلف (وللمضمون له) وهو صاحب الدين (مطالبة الضامن والمضمون عنه) وهو المدين فله أن يطالبهما جميعا بكل الدين وأن يطالب هذا بحصة منه وهذا بحصة (فان ضمن عن الضامن ضامن آخر طالب الكل) على خيب ما سبق (وإن طالب الضامن فالضامن مطالبة الأصيل) وهو المدين (بتخليصه) من المطالبة بدفع الدين (إن ضمن) الضامن (بإذنه) أي المدين ، وأما إذا ضمن بغير إذنه فليس له أن يطالب المدين بتخليصه

فَإِنْ أَرَادَ الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنُ ، وَإِنْ أَرَادَ الضَّامِنَ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ ، وَإِنْ قَضَى الضَّامِنُ الدِّينَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ كَانَ ضَمَنَ بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَا ، سَوَاءٌ قَضَاهُ بِإِذْنِهِ أَمْ لَا ، وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْأَعْيَانِ كَالْمَغْصُوبِ وَالْعَوَارِي ، وَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِيَدِنِ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ أَوْ عَقُوبَةُ لَادِمٍ كَالْقَصَاصِ وَحَدِّ الْقَذْفِ بِإِذْنِ الْمَكْفُولِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَدٌّ لَلَّهِ تَعَالَى فَلَا تَصِحُّ ، ثُمَّ إِذَا صَحَّتْ الْكَفَالَةُ فَأُطْلِقَ طَوْلِبٌ بِهِ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ شَرَطَ أَجَلًا طَوْلِبٌ بِهِ عِنْدَ الْأَجَلِ ، وَإِنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مَكَانَهُ وَيَمُهِلَ مَدَّةَ الذَّهَابِ وَالْعَوْدِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ حَبَسَ ، وَلَا تَلْزِمُهُ غَرَامَةٌ مَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ سَقَطَتِ الْكَفَالَةُ ، لَكِنْ إِنْ طَوْلِبَ بِإِحْضَارِهِ قَبْلَ الدَّفْنِ أَشْهَدَ عَلَى عَيْنِهِ وَأَمَكَّهُ ذَلِكَ لَزِمَهُ .

بَابُ الشَّرَكَةِ

(فان أبرأ) مستحق الدين (الاصيل) أى المدين (برى الضامن) من الضمان (وان أبرأ) المستحق (الضامن) لم يبرأ (الاصيل) من الدين فلصاحب الدين مطالبته (وان قضى الضامن الدين رجع به على الاصيل) ان كان ضمن باذنه (سواء قضى بالاذن أم لا) (والا) بأن ضمن بغير الاذن (فلا) رجوع له على المدين (سواء قضاه باذنه أم لا ولا يصح ضمان الأعيان كالمغصوب والعواري) إذ لابد أن يكون المضمون ديناً وقد استثنى من ذلك ضمان الدرك لأن متعلقه عين المبيع أو الثمن كما تقدم (وتصح الكفالة بيد من عليه مال) لله كزكاة أو لادمي (أو) بيد من عليه (عقوبة لادمي كالتصاص وحد القذف) لكن بشرط أن تكون الكفالة (بإذن المكفول وإن كان عليه حد لله تعالى) أو عقوبة له كالتأزير (فلا تصح) الكفالة ذناً مأثورون بسترها (ثم إذا صحب الكفالة) بوجود أركانها وشروطها بأن قل: كفأت زيدا لك يا عمرو وكان بادن زيد وكان عليه مال لعمرو (فأطلق) العقد عن تقييده بأجل (طولب) الكفيل (به) أى بإحضاره (في الحال، وإن شرط أجلاً) معلوماً دائماً (طولب به عند الأجل، وإن انقطع خبره لم يطالب به حتى يعرف مكانه) الذى حل به، فمضى عرف مكانه ولو بعيداً طولب به (ويمهل مدة الذهاب) إلى مكانه (والعود، فإن لم يحضره) بعد مدة الامهال (حبس ولا تلزمه غرامة ما عليه) من المال وكذا العقوبة التى كفله لأجلها (وإن مات المكفول سقطت الكفالة) ولا يطالب الكفيل بشيء (لكن إن طولب) الكفيل (بإحضاره) أى المكفول الذى مات (قبل الدفن لـ) بأجل أن (يشهد) الشاهد (على عينه) وإمكانه ذلك (الإحضار) (لزمه) إحضاره وذلك كأن يكون لزبد على عمرو مائة دينار بشهادة شهود لا يعرفون نسب عمرو بل يعرفون ذاته وتسكف بكر بعمره أن يحضره فمات عمرو قبل إحضاره فلصاحب الحق أن يلزم الكفيل بإحضار جثته عند القاضي ليشهد الشهود على عينه ليثبت الحق ويستوفى من تركته ويلزم الكفيل إحضاره عند القاضي إن أمكن .

(باب الشركة)

هى بكسر الشين وإسكان الراء وبفتح الشين مع كسر الراء لغة الاختلاط . وشرعاً عقد يقتضى ثبوت الحق لشيء لاثنتين فأكثر على جهة الشروع .

تَصِحُّ مِنْ كُلِّ جَائِزِ التَّصَرُّفِ وَهِيَ أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ مِنْهَا شَرِكَةُ الْعِنَانِ خَاصَّةً ، وَهِيَ أَنْ يَأْتِيَ كُلُّ
 مِنْهُمَا بِمَالٍ ، وَتَصِحُّ عَلَى النُّقُودِ وَعَلَى مِثْلٍ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَخْلُطَ الْمَالَانِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَالُ
 أَحَدِهِمَا مِنْ جِنْسِ مَالِ الْآخَرِ وَعَلَى صِفَتِهِ ، فَلَوْ كَانَ لِهَذَا ذَهَبٌ وَلِهَذَا فِضَّةٌ ، أَوْ لِهَذَا حِنْطَةٌ وَلِهَذَا شَعِيرٌ ،
 أَوْ لِهَذَا صَحِيحٌ وَلِهَذَا مُكَسَّرٌ لَمْ يَصِحَّ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَأْذَنَ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ فِي التَّصَرُّفِ ، فَيَتَصَرَّفُ كُلُّ مِنْهُمَا
 بِالنَّظَرِ وَالْإِحْتِيَاظِ فَلَا يُسَافِرُ بِهِ ، وَلَا يَبِيعُ بِمَوْجَلٍ وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوَى الْمَالَيْنِ ، وَيَكُونُ الرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ
 بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَ ذَلِكَ بَطَلَتْ ، فَإِنْ عَزَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَنِ التَّصَرُّفِ انْعَزَلَ ،
 وَالْآخَرُ التَّصَرَّفُ إِلَى أَنْ يَعْزِلَهُ صَاحِبُهُ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فُسْخُوحٌ مَتَى شَاءَ ، وَأَمَّا شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ فَبَاطِلَةٌ ، كَشَرِكَةِ
 الْحَمَالَيْنِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذَوِي الْحَرْفِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكَسْبُ بَيْنَهُمْ ، وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ وَالْمُفَاوِضَةِ أَيْضًا بَاطِلَتَانِ .

(تصح من كل جائز التصرف) فلا تصح من سبي ومجنون وسفيه حرج عليه . (وهي أنواع أربعة) شركة أبدان ،
 وشركة مفاوضة ، وشركة وجوه وكلها باطلة ، وشركة عنان بكسر العين (وإنما تصح منها شركة العنان خاصة ، وهي
 أن يأتي كل واحد منهما بمال) ليخلطه بمال الآخر ؛ ثم فصل في المال فقال : (وتصح على النقود) أي الذهب
 والفضة ولو غدير مضر وبين (وعلى مثلي) أي كل مثليين كقمح وذرة ، وأما التقويم كقمح فلا تصح فيه لأنه
 لا يمكن خلطه حتى لا يتميز ، نعم لو ورثا متقوّمًا أو اشتريا صحت الشركة فيه إذا أذن كل منهما للآخر في التصرف
 (ويشترط أن يخلط المالان بحيث لا يتميذان) حتى لا يعرف كل واحد ماله (وأن يكون مال أحدهما من جنس
 مال الآخر) كذهب وذهب (وعلى صفته) كصحيح وصحيح (فلو كان لهذا ذهب ولهذا فضة أو لهذا حنطة ولهذا
 شعير أو لهذا صحيح ولهذا مكسر لم يصح) عقود الشركة للتميز ، ويشترط خلط المالين قبل العقد ، ولا يضر اختلاف
 القيمة . (ويشترط أن يأذن كل منهما الآخر في التصرف) في المال المعقود عليه فإذا أذن (فيتصرف كل منهما
 بالنظر) فيما يسلح (والاحتياط ، فلا يسافر) أحد الشريكين (به) أي المال المشترك لأن السفر فيه خطر (ولا يبيع
 بموَجَلٍ) لما فيه من التعرير بمال صاحبه ولا يبيع بشئ مثل وثم راغب بأكثر (ولا يشترط تساوى المالين)
 في القدر (ويكون الربح والخسران بينهما على قدر المالين) باعتبار القيمة لا الأجزاء (فان شرط خلاف ذلك)
 المذكور بأن شرطاً لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين مع تساوى المالين (بطلت) الشركة (فان عزل أحدهما
 الآخر عن التصرف انعزل) فلا ينفذ تصرفه (وللآخر) الذي عزله (التصرف إلى أن يعزله صاحبه ولكل منهما
 فسخها متى شاء) لأنها عقد جائز (وأما شركة الأبدان) وهي أن يشترك اثنان من أرباب الحرف على أن
 ما يكتسبانه بأبدانهم فهو شرك بينهما سواء اتفقا في الحرفة أم لا (فباطلة كشركة الحمالين وغيرهم من ذوى
 الحرف) أي الصنائع (على أن يكون الكسب بينهم . وشركة الوجوه) بأن يشترك وجهان في ربح ما يشتريانه
 لأجل (والمفاوضة) بأن يشترك عاملان فيما يكتسبانه وفي غرم ما يغرمانه كالنصب (أيضا باطلتان) كشركة
 الأبدان لما في جميعها من العور .

بَابُ الْوَكَاةِ

يُشْتَرَطُ فِي الْمُوَكَّلِ وَالْوَكِيلِ أَنْ يَكُونَا جَائِزَي التَّصَرُّفِ فِيمَا يُوَكَّلُ فِيهِ وَتَصَحُّ وَكَاةُ الْعَبْدِ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ وَحَمْلِ الْهَدِيَّةِ ، وَالْعَبْدِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ ، وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ وَإِثْبَاتِ الْحُقُوقِ وَاسْتِيفَائِهَا ، وَفِي تَمْلِيكِ الْمَبَاهِجِ وَالْحَشِيشِ وَالْمِيَاهِ . وَأَمَّا حُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَتْ عِبَادَةً لَمْ يَجُزْ إِلَّا فِي تَفْرِقَةِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَذَبْحِ الْأَنْثِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ حَدًّا جَازَ فِي اسْتِيفَائِهِ دُونَ إِثْبَاتِهِ ، وَشَرْطُهَا الْإِجَابُ بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيْقٍ كَوَكَّلْتُكَ أَوْ بَعْدَ هَذَا الثُّوبِ ، وَالْقَبُولُ بِاللَّفْظِ أَوْ الْفِعْلِ ، وَهُوَ امْتِثَالُ مَا يُوَكَّلُ بِهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ النَّوَرُ فِي الْقَبُولِ فَإِنْ نَجَّزَهَا وَعَلَّقَ التَّصَرُّفَ عَلَى شَرْطٍ جَازَ كَقَوْلِهِ وَكَّلْتُكَ وَلَا تَبِعَ إِلَى شَهْرِ ، وَلَيْسَ الْوَكِيلُ أَنْ يُوَكَّلَ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَإِنْ كَانَ بِمَا لَا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ ،

(بَابُ الْوَكَاةِ)

هي بفتح الواو وكسرهما لغة الحفظ والتفويض . وشرعا تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله في حياته (يشترط في الموكل والوكيل أن يكونا جائزي التصرف فيما يوكل فيه) فلا يصح من النبي والمجنون أن يكون كل منهما موكلا ولا وكلا ولا من المرأة والمحرم أن يوكلا أو يتوكلا في عقد النكاح . ثم استثنى من هذا الضابط بعض أفراد فقال : (وتصح وكالة النبي في الإذن في دخول الدار) بأن يقول له الولي وكلتك لتأذن لفلان في دخول الدار فإذا أذن جاز له الدخول إذا لم يهد عليه كذب (و) تصح وكالة النبي في إيصال أي (حمل الهدية) بأن يقول له أوصل هذا لفلان ولو كانت الهدية أمة صغيرة فجاءت لرجل وأخبرته أن سيدها أهداها إليه جاز له اعتماد قولها ووطؤها (و) تصح وكالة (العبد في قبول النكاح) لأميره بشير أذن سيده لافي إيجابه . (ويجوز التوكيل في العقود) كبيع وهبة ونكاح (والفسوخ) كرد بيع (و) في (الطلاق والعتق و) في (إثبات الحقوق) بالمدعى (واستيفائها) ممن هي عليه (وفي تملك المباحات كالصيد والحشيش والمياه) بأن يوكل رجلا بتملك له المياه أو الحشيش (وأما حقوق الله تعالى فإن كانت عبادة) كصلاة (لم يجز) للشخص أن يوكل في فعلها (إلا في تفرقة الزكاة) والكفارة (و) إلا في (الحج) عن المعضوب وعن الميت ويتبع الحج ركعتا الطواف والطهارة (و) إلا في (ذبح الأضحية) فيجوز التوكيل في جميع ذلك وإن كان عبادة (وإن كان) حق الله (حدا جاز) التوكيل من الإمام مثلا (في استيفائه دون) التوكيل في (إثباته) بأن يقول رجل لآخر وكلتك لتثبت زنا فلان مثلا . (وشروطها) أي الوكالة (الإيجاب باللفظ من غير تعليق) لها (كوكلتك) بكذا (أو) يقول الموكل (بع هذا الثوب) وهو متضمن للإيجاب (و) شرطها أيضا (القبول باللفظ) بأن يقول قبلت (أو الفعل وهو امتثال ما وكل به) فالشرط عدم الرد (ولا يشترط الفور في القبول) ولا القبول في المجلس (فإن نجزها) أي الوكالة (وعلق التصرف على شرط جاز كقوله وكلتك ولا تبعد إلى شهر وليس للوكيل أن يوكل) فيما وكل فيه (إلا بإذن وإن كان) لشيء الموكل فيه (مما لا يتولاه بنفسه) لكونه لا يحسنه أو يليق به (أو) كان الشيء الموكل فيه مما (لا يتمكن منه لكثرتة) فله حينئذ التوكيل عن موكله دون نفسه

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَا وَكَّلَ فِيهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا بِدُونِ ثَمَنٍ مِثْلِهِ وَلَا بِمُؤَجَّلٍ وَلَا بِغَيْرِ تَقْسِدِ الْبَلَدِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ نَصَّ لَهُ عَلَى جَنْسِ الثَّمَنِ خَالَفَ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ كَبَعْ بِأَلْفٍ دَرَاهِمَ ، فَبَاعَ بِأَلْفٍ دِينَارٍ ، وَإِنْ نَصَّ عَلَى الْقَدْرِ فَزَادَ مِنَ الْجَنْسِ صَحَّ كَبَعْ بِأَلْفٍ فَبَاعَ بِأَلْفَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَنْهَاهُ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَى بِمِائَةِ فَاشْتَرَى مَا تُسَاوِيهَا بِدُونَ مِائَةِ صَحَّ ، وَإِنْ اشْتَرَى بِمِائَتَيْنِ مَا يُسَاوِي مِائَتَيْنِ فَلَا ، وَإِنْ قَالَ اشْتَرَى بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً ، فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ تُسَاوِي كُلَّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا صَحَّ وَكَانَتْ لِلْمُوكَّلِ ، فَإِنْ لَمْ تُسَاوِ كُلَّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ ، وَإِنْ قَالَ بَعْ لَزِيدٍ ، فَبَاعَ لغيرِهِ لَمْ يَجْزِ ، وَإِنْ قَالَ اشْتَرَى هَذَا الثَّوبَ فَاشْتَرَاهُ فَوَجَدَهُ مُعَيَّبًا فَلَهُ الرَّدُّ أَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا لَمْ يَجْزِ شَرَاءُ مُعَيَّبٍ ، وَيَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمُوكَّلِ فِيهِ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، فَلَوْ قَالَ وَكَّلْتُكَ فِي بَيْعِ مَالِي وَعَتَقِ عَبْدِي وَطَلَّاقَ زَوْجَاتِي صَحَّ ، أَوْ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ أَوْ فِي كُلِّ أُمُورِي لَمْ يَصِحَّ ، وَبِذَلِكَ الْوَكِيلُ بِدَأْمَانَةٍ ، فَمَا يَتَلَفُ مَعَهُ بِلَا تَفْرِيطٍ لَا يَضْمَنُهُ ، وَالْقَوْلُ فِي الْهَلَاكِ وَالرَّدِّ وَمَا يُدْعَى عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانَةِ قَوْلُهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ مَتَى شَاءَ ،

(وليس له أن يبيع ما وكل فيه لنفسه أو لابنه الصغير) للثمة (ولا بدون ثمن مثله) بأن ينقص عنه نقصا لا يحتمل غالبا في المعاملة كأن يبيع ما يساوي عشرة بنائية ولو باعه بتسعة صح (ولا بمؤجل) ولو بأكثر من ثمن المثل للخطر (ولا) يبيع (بغير تقسد البلد) وهو ما يتعامل به أهلها (إلا أن يأذن له في ذلك) المذكور في قوله من دون ثمن المثل وما بعده (ولو نص له) أي الموكل (على جنس الثمن خالف لم يصح البيع كبيع بألف درهم فباع بألف دينار) ويضمن الوكيل المبيع إن سلمه بقيمته يوم التسليم للحيولة (وإن نص على القدر فزاد من الجنس صح كبيع بألف درهم فباع بألفين إلا أن ينهيه) فلا يصح البيع (ولو قال) الموكل للوكيل (اشتر) لي شاة مثلا (بمائة فاشترى ما يساويها) أي شاة تساوي المائة (بدون مائة صح) لأنه حصل مقصوده وزاد خيرا (وإن اشترى) في الصورة المتقدمة (بمائتين ما يساوي مائتين فلا) يصح للبخالة لنصه الأمر بالشراء بمائة (وإن قال اشتر بهذا الدينار شاة فاشترى به شاتين تساوي كل واحدة دينارا صح وكانتا) أي الشاتان (للموكل ، فإن لم تساو كل واحدة دينارا لم يصح العقد ، وإن قال ببع لزيد فباع لغيره لم يجز) أي لم يصح البيع لأنه ربما قصد إرفاقه ولو باع لوكيله فإن قدم القبول وصرح بالسفارة صح وإلا فلا (وإن قال اشتر هذا الثوب فاشتراه فوجده معيба فله الرد) أي للوكيل والموكل أيضا (أو) قال الموكل للوكيل (اشتر ثوبا لم يجز شراء معيب) وإن ساوى أكثر مما اشتراه به (ويشترط كون الموكل فيه معلوما) ولو (من بعض الوجوه) قليلا للفرق (فلو قال وكتبتك في بيع مالى وعتق عبدى وطلاق زوجاتى) وله ما ذكر (صح) لأنه معلوم من جهة نسبتة إليه وإن لم يكن معلوما بالجنس والقدر والصفة (أو) قال الموكل وكتبتك (في كل قليل وكثير أو في كل أموري لم يصح) التوكيل بما فيه من الجهالة التي لا تحتمل (ويد الوكيل) على المال الموكل فيه (يد أمانة) ولو كان له جمل (فما يتلف معه بلا تفريط لا يضمنه) كسائر الأمانات (والقول في) دعوى (الهلاك) للموكل فيه (والرد) أي رده على الموكل (وما يدعى عليه من الخيانة قوله) فهو المسدق بيمينه (ولكل منهما) أي الموكل والوكيل (الفسخ متى شاء) لأن الوكالة عقد جائز

فَإِنْ عَزَلَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ ، فَتَصَرَّفَ لَمْ يَصِحَّ التَّصَرُّفُ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ انْفُسَخَتْ .

بَابُ الْوَدِيعَةِ

لَا تَصِحُّ إِلَّا مَنْ جَازَ التَّصَرُّفَ عِنْدَ جَازِ التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيٌّ أَوْ سَفِيهٌ عِنْدَ بَالِغٍ شَيْئًا فَلَا يَقْبَلُهُ ، فَإِنْ قَبَلَهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِدَفْعِهِ لَوَلِيِّهِ ، فَلَوْ رَدَّهُ لِلصَّبِيِّ لَمْ يَبْرَأْ ، وَإِنْ أَوْدَعَ بَالِغٌ عِنْدَ صَبِيٍّ قَتَلَهُ عِنْدَ الصَّبِيِّ لِتَفْرِيطٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ الصَّبِيُّ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ ضَمَنَهُ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِ الْوَدِيعَةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ، وَإِنْ قَدَّرَ وَلَمْ يَثِقْ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ ، وَخَافَ أَنْ يَخُونَ كَرَاهَةً لَهَا أَخْذَهَا ، فَإِنْ وَثِقَ اسْتَحَبَّ ، ثُمَّ يُلْزَمُهُ الْحِفْظُ فِي حَرْزِ مِثْلِهَا ، فَإِنْ أَرَادَ السَّفَرَ أَوْ خَافَ الْمَوْتَ فَلْيَرْدِّهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ وَلَا وَكِيلَهُ سَلَّمَهَا إِلَى الْحَاكِمِ ، فَإِنْ فَقَدَ فَالَى أَمِينٍ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَسَاتَ وَلَمْ يَوْصَ بِهَا أَوْ سَافَرَ بِهَا ضَمَنَهَا ، فَإِنْ سَلَّمَهَا إِلَى أَمِينٍ ، مَعَ وُجُودِ الْحَاكِمِ ضَمَنَ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ جُفَاءً أَوْ يَقَعَ فِي الْبَلَدِ نَهْبٌ أَوْ حَرِيقٌ ، وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ،

(فان عزله) الموكل (ولم يعلم) بالعزل (فتصرف) فيما وكل فيه (لم يصح التصرف) لأنه غير مالك للتصرف في الواقع (وإن مات أحدهما) الموكل أو الوكيل (أو جنّ أو أغمى عليه انفسخت) الوكالة حالا . وتنفسخ أيضا بتعمد إنكارها بلا غرض وبزوال شرط من شروط الموكل أو الوكيل وغير ذلك مما هو مذكور في المطبوعات .

(بَابُ الْوَدِيعَةِ)

تطلق على المصدر ، وعلى الشيء المودع من ودع بمعنى سكن . والايدياع شرعا هو التوكيل الخاص في حفظ المال ، والوديعة هي المال الموضوع عند الغير ليحفظ (لا تصح) الوديعة بمعنى الايدياع (إلا من جاز التصرف عند جاز التصرف ، فان أودع صبي أو سفيه عند بالغ شيئا فلا يقبله ، فان قبله دخل في ضمانه) فيضمنه إذا تلف لأنه وضع يده عليه بغير إذن معتبر (ولا يبرأ) بعد دخوله في ضمانه (إلا بدفعه لوليّه) أي الصبي أو السفيه (فلو رده للصبي لم يبرأ) ولو أخذه ممن ذكر على وجه أن يحفظه من الضابح لا على وجه الايدياع فلا ضمان عليه حينئذ (وإن أودع بالغ عند صبي قتلته المودع) عند الصبي لتفريط أو غيره لم يضمنه الصبي ، ونحوه لأنه لم يلزمه حفظه (وإن أتلفه) الصبي ونحوه بالتعدي (ضمنه) لأن المودع لم يساخطه على تلفه (ومن عجز عن حفظ الوديعة حرم عليه قبولها وإن قدر ولم يثق بأمانة نفسه وخاف أن يخون كراهة لها أخذها) إلا أن يعلم المالك حاله فلا حرمة ولا كراهة (فان وثق) بنفسه أن يحفظها ولا يخون فيها (استحب) له أخذها إن لم يتعين بأن كان هناك غيره وإلا فيجب عليه أخذها ولا يجبر حينئذ على اتلاف منفعته بخانا (ثم يلزمه الحفظ في حرز مثلها ، فان أراد السفر أو خاف الموت) أو حريقا (فليردها إلى صاحبها) أو وكيله (فان لم يجد له ولا وكيله سلمها إلى الحاكم ، فان فقد فالى أمين) ولا يكلف تأخير السفر ولو سلمها إلى أمين مع وجود الحاكم المأمون ضمن . أما غير المأمون فكالعدم (فان لم يفعل) ما تقدم (فاسات ولم يوص بها أو سافر بها) فيها إذا أراد السفر (ضمنها) فان سلمها إلى أمين مع وجود الحاكم ضمن إلا أن يموت جفأة أو يقع في البلاد نهب أو حريق ولم يتمكن من شيء من ذلك (كالرد إلى الحاكم ، أو إلى الأمين

فَسَافَرَهَا، وَمَتَى طَلَبَهَا الْمَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بَأَن يَخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عُدْرٍ، أَوْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ بِلَا سَفَرٍ وَلَا ضَرُورَةٍ أَوْ خَلَطَهَا بِمَالٍ لَهُ أَوْ لِلْوَدِيعِ أَيْضًا بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ، أَوْ اسْتَعْمَلَهَا أَوْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْحَرْزِ لِيَنْتَفِعَ بِهَا فَلَمْ يَنْتَفِعْ، أَوْ حَفَظَهَا فِي دُونِ حَرْزِهَا، أَوْ قَالَ لَهُ الْمَالِكُ أَحْفَظْهَا فِي هَذَا الْحَرْزِ فَوَضَعَهَا فِي دُونِهِ وَهُوَ حَرْزُهَا أَيْضًا ضَمْنَهَا، وَلِسُكُلٍ مِنْهُمَا الْفَسْخُ مَتَى شَاءَ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ انْفُسَخَتْ وَيَدُ الْمُوْدِعِ أَمَانَةٌ، فَالْقَوْلُ فِي أَصْلِ الْإِيدَاعِ أَوْ فِي الرَّدِّ أَوْ التَّلَفِ قَوْلُهُ، فَلَوْ قَالَ مَا أَوْدَعْتَنِي شَيْئًا، أَوْ رَدَدْتَنِي إِلَيْكَ، أَوْ تَلَفْتَ بِلَا تَفْرِيطٍ صَدَقَ بَيِّنَتُهُ؛ وَيَشْتَرَطُ لَفْظُ مِنَ الْمُوْدِعِ كَأَسْتَوْدَعُكَ وَاسْتَحْفَظْتُكَ، وَلَا يَشْتَرَطُ الْقَبُولُ بَلْ يَكْفِي الْقَبْضُ.

بَابُ الْعَارِيَةِ

تَصَحُّحُ مِنْ كُلِّ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مَا لَكَ لِلْمَنْفَعَةِ وَلَوْ بِإِجَارَةٍ، وَيَحْجُوزُ إِعَارَةُ كُلِّ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ.

(فَسَافَرَهَا) فانه لا يضمن وهذا في غير القاضى في مال اليتيم أما هو فيه فلا يضمن وإن مات من غير وصية (ومتى طلبها المالك لزومه الرد بأن يخلو بينه وبينها) لاحتها وتسليمها (فإن أخر) الوديع الرد المذكور (بلا عذر) وأما إذا كان له عذر في التأخير كأن طلبها وهو في صلاة أو في حمام فلا يضمن بالتأخير (أو أودعها عند غيره بلا سفر ولا ضرورة أو خلطها بمال له) أى للوديع (أو للوديع أيضا بحيث لا يتميز) المالان بعد الخلط (أو استعمالها أو أخرجها من الحرز لينتفع بها) كأن أخرج الدابة المودعة من الاصطبل ليركبها (فلم ينتفع) بها ولم يركبها ضمنها في هذه الصور (أو حفظها في دون حرزها أو قال له المالك: احفظها في هذا الحرز فوضعها في دونه وهو حرزها أيضا) الذى ضمنها فيه (ضمنها) أيضا في هاتين الصورتين (ولكل منهما) المودع والوديع (الفسخ) لعقدتها (متى شاء) إلا إن تعينت على الوديع كما تقدم (فإن مات أحدهما أو جنَّ أو أغمى عليه انفسخت) لأنها جائزة فتبطل بذلك، ولو عزل الوديع نفسه فإن قلنا إنها مجرد إذن لا عقيد فهو لغو كما لو أذن في طعامه للضيفان فقال بعضهم عزلت نفسى فهو لغو (ويد المودع) أى الوديع يد (أمانة) ق قوله المصدق بيمينه (فالقول في أصل الإيداع) كأن قل أودعتك كذا فقال لم تودعنى (أو فى الرد) على من اتهمه (أو) فى (التلف قوله) أى الوديع فهو المصدق فيما يدعيه من ذلك (فلو قال ما أودعتنى شيئا أو رددتها إليك أو تلفت بلا تفريط صدق بيمينه. ويشترط لفظ من المودع كاستودعتك واستحفظتك) أو احفظه (ولا يشترط القول) من الوديع (بل يكفي القبض) من غير لفظ ولذلك اختلف فيها هل هي عقد أو إذن؟

(بَابُ الْعَارِيَةِ)

هي بتشديد الباء وقد تخفف (تصح من كل جائز التصرف) وهو البالغ العاقل الرشيد (مالك للمنفعة ولو بإجارة) أو وصية أو وقف فلكل منهم أن يميز إذا كان الوقف مطلقا (ويحوز إجارة كل ما ينتفع به مع بقاء عينه) ولا بد أن تكون منفعة ماسة كركوب الدابة مثلا فلا يحاز ما لا ينتفع به ولا مالا يباح الانتفاع به كآلة لحو ولا ما تذهب

بشروط لفظ من أحدهما ويتنفع به بحسب الإذن فيفعل المأذون فيه أو مثله أو دونه إلا أن ينهأ عن الغير، فإن قال أزرع حنطة جاز الشعير لا عكسه، فإن قال أزرع وأطلق زرع ما شاء، فإن رجع قبل وقت الحصاد بقي إلى الحصاد، لكن بأجرة إن أذن مطلقاً وبغيرها إن أذن في معين فزرعه، وإن قال أغرس أو ابن ثم رجع، فإن كان شرط عليه القلع قلع، وإن لم يشرط واختار المستعير القلع قلع، وإن لم يختار فالعير بالخيار بين تبقية بأجرة وبين قلعه وضمان أرض ما نقص بالقلع، وله الرجوع في الإعارة متى شاء إلا أن يعير أرضاً للدفن فإنه لا يرجع فيها ما لم يبل الميت، والعارية مضمونة، فإن تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو بغير تفريط ضمنها بقيمتها يوم التلف، فإن تلفت بالاستعمال المأذون فيه لم يضمن، وموثة الرد على المستعير وليس له أن يعير.

عنه عند النفع كالطعام، ويجوز إعارة التقدين للزین بهما أو للضرب على صورتها، ولا تجوز الإعارة إلا (بشروط لفظ من أحدهما) بأن يقول المستعير المعير أعرنى دابتك مثلاً لأركبها فيدفعها إليه أو يقول المعير خذ هذه الدابة وانتفع بركوبها فيأخذها (وينتفع به) أي المعار (بحسب الإذن) له أي على وقته (فيفعل المأذون فيه أو مثله أو دونه إلا أن ينهأ) المعير (عن الغير) فلا يفعل مثله أو دونه (فإن قال أزرع حنطة جاز) المستعير إذا لم يكن نهى عن غيرها زرع (الشعير لا عكسه) وهو ما إذا قال: أزرع الشعير لا يزرع الحنطة لأن الحنطة أكثر ضرراً على الأرض (فإن قال أزرع وأطلق) زرع ما شاء، فإن رجع (للمستعير في الأرض التي أذن في زرعها وأطلق) قبل وقت الحصاد (لزرع) بقي (الزرع) إلى الحصاد لكن بأجرة (تلك الرابع) (إن أذن) للمعير إذنا (مطلقاً وبغيرها إن أذن في معين فزرعه) بأن قال أزرع شعيراً فزرعه ثم رجع قبل حصاده (وان قال) المعير (أغرس) الأرض شجراً (أو ابن) عليها بيتاً (ثم رجع) المعير في الأرض (فإن كان) المعير (شرط عليه) أي المستعير (القلع) أي قلع الفراس أو البناء (قلع) ما ذكر وجوباً عاماً بالشرط ولزمه تسوية الحفر الناشئة من القلع (وان لم يشرط) عليه (واختار المستعير القلع قلع) عجاناً (وان لم يختار فالمعير بالخيار بين تبقية) أي الفراس والبناء (بأجرة) للأرض (وبين قلعه وضمان أرض ما نقص بالقلع) لأن قيمته مقاوماً لنقص من قيمته وهو في الأرض (وله) أي المعير (الرجوع في الإعارة متى شاء إلا أن يعير أرضاً للدفن) فلا يجوز له الرجوع إذا وضع الميت فيها وورى بالتراب (ما لم يبل الميت) فإن بلى جاز الرجوع (والعارية مضمونة) على المستعير (فإن تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه ولو بغير تفريط) كأن تلفت بأفة صماوية (ضمنها) المستعير (بقيمتها يوم التلف) بدلاً أو أرشاً وتضمن بالقيمة وان كانت مثلية (فإن تلفت بالاستعمال المأذون فيه) كأن ركب الدابة فخرجت (لم يضمن) وموثة المسار على المالك (وموثة الرد على المستعير وليس له) أي المستعير (أن يعير) بغير إذن، والله أعلم.

بَابُ الْغَضَبِ

هُوَ الْأَسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا ، فَمَنْ غَضِبَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ وَإِنْ قَلَّتْ لَزِمَهُ رَدُّهُ إِلَّا أَنْ يَتَرْتَبَ عَلَى رَدِّهِ تَلَفٌ حَيَوَانٍ أَوْ مَالٍ مَعْصُومِينَ مِثْلُ أَنْ غَضِبَ لَوْحًا فَسَمَرَهُ عَلَى خَرَقٍ سَفِينَةٍ فِي وَسْطِ الْبَحْرِ وَفِيهَا مَالٌ لَغَيْرِ الْغَاصِبِ أَوْ حَيَوَانٍ مَعْصُومٍ ، فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ أَوْ أَتْلَفَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ضَمَنَهُ بِمِثْلِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ فَبِالْقِيَمَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى تَعَذُّرِ الْمِثْلِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ضَمَنَهُ بِقِيَمَتِهِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ حَتَّى لَوْ زَادَ عِنْدَ الْغَاصِبِ ، بِأَنْ سَمِنَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ سَمِينًا سَوَاءً هَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ أَوْ فِي التَّلَفِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ ، أَوْ فِي الرَّدِّ فَقَوْلُ الْمَالِكِ ، وَإِنْ رَدَّهُ نَاقَصَ الْعَيْنِ أَوِ الْقِيَمَةِ لَعَلِبٍ أَوْ نَاقَصَهُمَا ضَمِنَ الْأَرْضَ ، وَإِنْ نَقَصَتِ الْقِيَمَةُ بِانْخِفَاضِ السَّعْرِ فَقَطَّ لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْفَعَةٌ

(بَابُ الْغَضَبِ)

هو كبيرة ولو كان المعضوب قليلا واشترط بعضهم في كونه كبيرة أن يبلغ المعضوب نصاب سرقة (هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا) وان كان الحق منفعة كاقامة من قعد بحق في مسجد أو سوق (فمن غضب شيئا له قيمة وان قلت لزمه رده) لزوم الرد ووجوبه لا يتوقف على كون المعضوب له قيمة فيلزم رد كلب وزبل وان لم يكن لهما قيمة ، والرد لا تبرأ به ذمة الغاصب إلا ان كان على المالك أو وكيله ، فلو غضب من المستعير فرد عليه ففي براءته وجهان وقيد وجوب الرد بقوله (الا أن يترتب على رده تلف حيوان أو مال معصومين) بأن كان الحيوان غنينا عاد ولا يجوز قتله والمال لغير حربي (مثل أن غضب لوحا فسمره على خرق سفينة في وسط البحر وفيها مال لغير الغاصب) وهكذا إن كان للغاصب على الأصح (أو) فيها (حيوان معصوم) أي محترم فلا يجب عليه خلع اللوح ورده للمعضوب منه بل تجب عليه قيمته للحيلولة ويملكها المعضوب منه ملك القرض ، ثم إن وصلت السفينة سالمة أخرجه وسلمه لصاحبه ورد القيمة (فان تلف) المعضوب (عنده) ولو بأفة مماوية (أو أتلفه) الغاصب (فان كان مثليا) وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (ضمنه بمثله ، فان تعذر) رد (المثل) بأن فقد أو وجد بأكثر من ثمن المثل (فبالقيمة) أي يضمنه بقيمته ومن السالم ارتفاعها وانخفاضها فأشار بقوله (أكثر ما كانت من الغضب إلى تعذر المثل) فمن أعطى أردب قمح مثلا فيلزمه رده ، فان تلف لزمه رد مثله ، فان فقد المثل يقال من يوم غصبته إلى أن فقد كيف كانت قيمته فننظر إلى أرفع قيمة من يوم الغضب إلى يوم فقد المثل فيلزمه دفعها (وإن كان) المعضوب (متقوما ضمنه بقيمته أكثر ما كانت من الغضب إلى التلف حتى لو زاد عند الغاصب بأن سمن لزمه قيمته سميئا سواء هزل بعد ذلك أم لا ، فان اختلفا في قدر القيمة أو في التلف فالقول قول الغاصب) يمينته (أو) اختلفا (في الرد بقول المالك) فيصدق في عدم الرد (وان رده ناقص العين أو القيمة لعيب أو ناقصهما) أي العين والقيمة كأن غضب منه أردب قمح يساوي مائة فرد نصفه وهو يساوي ثلاثين (ضمن الأرض) وهو النصف وما نقص من قيمة النصف وهو عشرون وهكذا إذا نقص العين فقط أو القيمة فقط (وان) رده و (نقصت القيمة) لالعيب بل (بانخفاض السعر فقط) كأن غضب أردب قمح وهو يساوي مائة فرد وهو كاسد الجنس لا لعيب فيه بل لهبوط السعر صار يساوي خمسين (لم يلزمه شيء ، وان كان له منفعة) كدار ودابة ،

ضَمَنَ أَجْرَتَهُ ، لِلدَّيَّةِ الَّتِي قَامَ فِي يَدِهِ سَوَاءٌ اُتْفَعَ بِهِ أَمْ لَا ، لَكِنْ لَا يَلْزِمُهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ الْمَنْصُوبَةِ إِلَّا أَنْ يَطَّاهَا
وَهِيَ غَيْرُ مُطَاوَعَةٍ ، وَالْمِثْلِيُّ هُوَ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ فِيهِ السَّلْمُ كَالْحَبُوبِ وَالنُّقُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ،
وَالْمَقْرُومُ غَيْرُ ذَلِكَ كَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمَخْتَلَطَاتِ كَالْهَرِيَسَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكُلُّ يَدٍ تَرْتَبَتْ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ فَهِيَ يَدٌ
ضَمَانٌ سَوَاءٌ عَلِمَتْ بِالْغَصْبِ أَمْ لَا ، فَلَمَّا لَكَ أَنْ يُضَمَّنَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي ، لَكِنْ إِنْ كَانَتِ الْيَدُ الثَّانِيَّةُ عَالِمَةً
بِالْغَصْبِ أَوْ جَاهِلَةً وَهِيَ يَدُ ضَمَانٍ كَغَصْبِ أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ لَمْ تَكُنْ وَبَاشَرْتَ الْإِتْلَافَ فَقَرَّارُ الضَّمَانِ عَلَى الثَّانِي
أَيُّ إِذَا غَرِمَهُ الْمَالِكُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِنْ غَرِمَ الْأَوَّلُ رَجَعَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جَهِلَتْ الْغَصْبُ وَهِيَ يَدُ أَمَانَةٍ
كُودِيَّةٌ ، فَالْقَرَّارُ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْ إِذَا غَرِمَ الثَّانِي رَجَعَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِنْ غَرِمَ الْأَوَّلُ فَلَا ، وَإِنْ غَصَبَ كَلْبًا
فِيهِ مَنَفْعَةٌ أَوْ جِلْدٌ مَيِّتَةٌ أَوْ خَمْرًا مِنْ ذِمِّيٍّ أَوْ مِنْ مُسْلِمٍ وَهِيَ مُحْتَرَمَةٌ لِزَمَةِ الرَّدِّ ، فَإِنْ أَتْلَفَ ذَلِكَ لَمْ يَضْمَنْهُ ،
فَإِنْ دَبِغَ الْجِلْدُ أَوْ تَحَلَّلَتِ الْخَمْرُ فَهُمَا لِلْمَنْصُوبِ مِنْهُ .

(ضَمَنَ أَجْرَتَهُ لِلدَّيَّةِ الَّتِي قَامَ فِي يَدِهِ سَوَاءٌ اُتْفَعَ بِهِ أَمْ لَا) لِأَنَّ النَّافِعَ تَقَوَّمَ كَالْأَعْيَانِ (لَكِنْ لَا يَلْزِمُهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ
الْمَنْصُوبَةِ إِلَّا أَنْ يَطَّاهَا) وَأَمَّا فَوَاتُ مَنَفْعَةِ الْبَيْعِ عَلَى الْمَالِكِ مِنْ غَيْرِ وَطءٍ فَلَا شَيْءَ فِيهِ كَمَا جَدَّ مَنْعُ النَّاسِ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ
لَا يَلْزِمُهُ أَجْرَتَهُ إِلَّا إِذَا شَحَنَهُ بِأَمْتَةٍ . وَلَا يَلْزِمُهُ مَهْرُ الْجَارِيَةِ إِلَّا إِذَا وَطَّاهَا (وَهِيَ غَيْرُ مُطَاوَعَةٍ) بِأَنْ كَانَتْ مَكْرَهَةً ،
وَأَمَّا الْمَطَاوَعَةُ فَلَا مَهْرَ لَهَا لِأَنَّهَا زَانِيَةٌ وَالزَّانِيَةُ لَا مَهْرَ لَهَا ، وَإِذَا كَانَتْ بِكَارِئَةِ أَرْضٍ بِكَارِئَتِهَا وَمَهْرٌ ثَيِّبٍ (وَالْمِثْلِيُّ
هُوَ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ فِيهِ السَّلْمُ كَالْحَبُوبِ) مِثَالُ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ (وَالنُّقُودُ) مِثَالُ مَا حَصَرَهُ وَزَنٌ
(وَغَيْرُ ذَلِكَ) كَسَائِرِ الْفَوَاحِشِ وَالزَّرِيِّبِ (وَالْمَقْرُومُ غَيْرُ ذَلِكَ) كَالْعَيْبِ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ وَ (كَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمَخْتَلَطَاتِ
كَالْهَرِيَسَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ) ، وَكُلُّ يَدٍ تَرْتَبَتْ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ فَهِيَ يَدُ ضَمَانٍ سَوَاءٌ عَلِمَتْ بِالْغَصْبِ أَمْ لَا (كَأَنْ اشْتَرَى
شَخْصًا مِنَ الْغَاصِبِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِغَصْبِهِ فَيَكُونُ ضَامِنًا مِثْلَ الْغَاصِبِ (فَلَمَّا لَكَ أَنْ يُضَمَّنَ الْأَوَّلُ وَ) أَنْ يُضَمَّنَ
(الثَّانِي ، لَكِنْ إِنْ كَانَتِ الْيَدُ الثَّانِيَّةُ عَالِمَةً بِالْغَصْبِ أَوْ جَاهِلَةً وَهِيَ يَدُ ضَمَانٍ كَغَصْبٍ) كَأَنْ غَصَبَ الْمَنْصُوبُ غَاصِبُ
(أَوْ عَارِيَةٍ) كَأَنْ اسْتَعَارَ الْمَنْصُوبُ مِنَ الْغَاصِبِ فَأَعَارَهُ إِيَّاهُ (أَوْ لَمْ تَكُنْ) يَدُ الثَّانِي يَدُ ضَمَانٍ كَأَنْ أَوْدَعَ الْغَاصِبُ
الْعَيْنَ الْمَنْصُوبَةَ عِنْدَهُ (وَ) لَكِنْ (بَاشَرْتَ) يَدَهُ (الْإِتْلَافُ فَقَرَّارُ الضَّمَانِ عَلَى الثَّانِي أَيْ إِذَا غَرِمَهُ الْمَالِكُ لَا يَرْجِعُ
عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِنْ غَرِمَ الْأَوَّلُ رَجَعَ عَلَيْهِ وَإِنْ جَهِلَتْ) الثَّانِيَةِ (الْغَصْبُ وَهِيَ يَدُ أَمَانَةٍ كُودِيَّةٌ فَالْقَرَّارُ) فِي الضَّمَانِ
(عَلَى الْأَوَّلِ) فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الثَّانِي إِنْ غَرِمَ (أَيْ إِذَا غَرِمَ الثَّانِي رَجَعَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِنْ غَرِمَ الْأَوَّلُ) وَهُوَ الْغَاصِبُ
(فَلَا) يَرْجِعُ عَلَى الثَّانِي (وَإِنْ غَصَبَ كَلْبًا فِيهِ مَنَفْعَةٌ) لِحِرَاسَةٍ أَوْ صِيدٍ (أَوْ) غَصَبَ (جِلْدَ مَيِّتَةٍ أَوْ خَمْرًا مِنْ ذِمِّيٍّ)
وَلَمْ يَطَّهَرِهَا (أَوْ) غَصَبَهَا (مِنْ مُسْلِمٍ وَهِيَ مُحْتَرَمَةٌ لِزَمَةِ الرَّدِّ) . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَلْبُ لَيْسَ فِيهِ مَنَفْعَةٌ أَوْ الْخَمْرُ مِنْ
ذِمِّيٍّ يَطَّهَرُهَا أَوْ مِنْ مُسْلِمٍ وَهِيَ غَيْرُ مُحْتَرَمَةٍ بِأَنْ عَصَرَتْ ، لَا يَقْصِدُ الْحَلِيَّةَ فَلَا يَجِبُ الرَّدُّ بَلْ تَرَأَى الْخَمْرُ وَلَا يَحْزُوزُ اقْتِنَاءُ
الْكَلْبِ (فَإِنْ أَتْلَفَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الثَّلَاثَةِ (لَمْ يَضْمَنْهُ) لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُ (فَإِنْ دَبِغَ الْجِلْدُ أَوْ تَحَلَّلَتِ الْخَمْرُ فَهُمَا
الْمَنْصُوبُ مِنْهُ) لِأَنَّهُمَا فَرَعٌ مَا كَانَ مُسْتَحَقًّا لَهُ ، وَلَوْ غَصَبَ عَصِيرًا فَتَخَمَّرَ ثُمَّ تَحَلَّلَ وَرَدَهُ لِلْمَالِكِ مَعَ أَرْضٍ لِنَقْصِهِ إِذَا كَانَتْ
قِيَمَتُهُ أَقْصَى مِنْ قِيَمَةِ الْعَصِيرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب الشفعة

إِنَّمَا يَجِبُ فِي جُزْءٍ مُّشَاعٍ مِنْ أَرْضٍ تَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ إِذَا مُلِكَتْ بِمَعَاوِضَةٍ ، فَيَأْخُذُهَا الشَّرِيكُ أَوْ الشَّرَكَاءُ عَلَى قَدَرِ حَصَصِهِمْ بِالْعَوَضِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرَى فِي قَدْرِهِ وَيُشْتَرَطُ اللَّفْظُ كَتَمَلَّكَتُ أَوْ أَخَذْتُ بِالشَّفْعَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ إِمَّا تَسْلِيمُ الْعَوَضِ إِلَى الْمُشْتَرَى أَوْ رِضَاهُ بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ الشَّفِيعِ ، أَوْ قَضَاءُ الْقَاضِي لَهُ بِالشَّفْعَةِ خِيْنَتُهُ بِمَلِكٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا بَذَلَهُ الْمُشْتَرَى مِثْلًا دَفَعَ مِثْلَهُ ، وَإِلَّا فَقِيَمَتَهُ حَالِ الْبَيْعِ ، أَمَّا الْمَلِكُ الْمُقْسُومُ أَوْ الْبِنَاءُ وَالْغَرَّاسُ إِذَا بَاعَ مُنْفَرِدِينَ أَوْ مَا تَبْطُلُ بِالْقِسْمَةِ نَفْعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ كَالْبُتْرِ وَالطَّرِيقِ الضَّيِّقِ أَوْ مَأْمَلِكٍ بِغَيْرِ مَعَاوِضَةٍ كَالْمَوْهُوبِ ، أَوْ مَا يَعْلَمُ قَدْرَ ثَمَنِهِ ، فَلَا شَفْعَةَ فِيهِ ، وَإِنْ بَاعَ الْبِنَاءَ وَالْغَرَّاسَ مَعَ الْأَرْضِ أَخَذَهُ بِالشَّفْعَةِ تَبَعًا لَهَا ،

(باب الشفعة)

هي باسكان الفاء لغة الضم ، وشرعا حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض (إنما يجب) أي تثبت (في جزء مشاع من أرض) وتابع الأرض كالبناء ملحق بها فلا تثبت الشفعة في البناء منفردا كما لو بيع دون قراره ولا في منقول ولا بد أن تكون الأرض (تحتل القسمة) بأن يمكن الابتفاع بها بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها فلا تثبت في حمام صغير يبيع نصفه ولو قسم لا يمكن أن يكون حماما (إذا ملكت بمعاوضة) وأما إذا ملكت بارت أو هبة فلا شفعة فيها (فَيَأْخُذُهَا) أي الأرض وما يتبعها إذا تمت هذه الشروط فيها وبيع جزؤها (الشريك أو الشركاء) إن كانوا متعددين (على قدر حصصهم بالعوض الذي استقر عليه العقد والقول قول المشتري في قدره) يمينه ، فإن نكل عن اليمين حلف الشفيع على مدطاه وأخذه بما حلف عليه . (ويشترط) في الأخذ بالشفعة (اللفظ كتملكت أو أخذت بالشفعة) مع قبض المشتري الثمن من الشفيع حق لو أمر المشتري على عدم أخذ الثمن وضعه بين يديه أو رفعه إلى الحاكم ، وقد أشار المصنف لذلك بقوله (ويجب مع ذلك) أي اللفظ (إِمَّا تَسْلِيمُ الْعَوَضِ) وهو الثمن (إِلَى الْمُشْتَرَى أَوْ رِضَاهُ) أي المشتري (بكونه) أي الثمن (فِي ذِمَّةِ الشَّفِيعِ أَوْ) بـ (قَضَاءِ الْقَاضِي لَهُ بِالشَّفْعَةِ خِيْنَتُهُ بِمَلِكٍ) وأما بغير ذلك فلا يتم الملك (فإن كان ما بذله المشتري مثليا) كحب وقود (دفع) الشفيع (مثله وإلا) بأن لم يكن مثليا كعبد ونوب أو كان مثليا وقعد (بقيمته) أي يلزمه قيمة الشقص المشفوع (حال البيع) لأنه وقت ثبوت الشفعة ومثل البيع كل عقد يستوجب الشفعة كالنكاح كأن عقد عليها وجعل مهرها نصف البيت فإذا أخذه الشفيع بالشفعة أخذه بمهر المثل وهذا محترز قوله جزء مشاع وهكذا الخلع (أما الملك المقسوم) أي الذي وقعت فيه القسمة بالفعل (أو البناء والغراس) محترز قوله في أرض ولذلك قال (إذا يباع منفردين) عن الأرض (أو ما تبطل بالقسمة نفعه المقصودة) محترز قوله تحتل القسمة وذلك (كالبتير والطريق الضيق) اللذين لا يمكن جعلها بترين ولا طريقين (أو ما ملك بغير معاوضة كالموهوب) محترز قوله ملكت بمعاوضة (أو ما لم يعلم قدر ثمنه) أشار بذلك إلى أن ما لم يعلم قدر ثمنه بأن تلف بضعه بعد القبض ولم يعلم مقداره ملحق بما ملك بغير معاوضة (فلا شفعة فيه) أي جميع ما ذكر من المسائل (وإن بيع البناء والغراس مع الأرض أخذه بالشفعة تبعا لها) أي للأرض

وَالشُّفْعَةُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَإِذَا عِلِمَ فَلْيُبَادِرْ عَلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عُذْرٍ سَقَطَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا فَيُتَخَيَّرُ
 إِنْ شَاءَ عَجَلَ وَأَخَذَ ، وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَحِلَّ وَيَأْخُذَ ، وَلَوْ بَلَغَهُ الْخَبَرُ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ مَجْبُوسٌ فَلْيُؤْكَلْ ، فَإِنْ
 لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ ؛ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْ كَانَ الْمُخْبِرُ صَبِيًّا أَوْ غَيْرَ ثِقَّةٍ أَوْ أَخْبَرَ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَسَافِرٌ فِي طَلَبِهِ فَهُوَ عَلَى
 شُفْعَتِهِ ، وَإِنْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فَبِنَى أَوْ غَرَسَ تَخَيَّرَ الشَّفِيعُ بَيْنَ تَمَلُّكِ مَا بَنَاهُ بِالْقِيمَةِ وَبَيْنَ قَلْعِهِ وَضَمَانِ أَرْضِهِ
 وَإِنْ وَهَبَ الْمُشْتَرِي الشَّقْصَ أَوْ وَقَفَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ ، فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ مَا فَعَلَهُ الْمُشْتَرِي ، وَلَهُ أَنْ
 يَأْخُذَ مِنَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي بِمَا اشْتَرَى بِهِ ، وَإِذَا مَاتَ الشَّفِيعُ فَلِلْوَرَثَةِ الْأَخْذُ ، فَإِنْ عَقَا بَعْضُهُمُ الْآخَرَ الْبَاقُونَ
 الْكُلُّ أَوْ يَدْعُونَ .

بَابُ الْقَرَاضِ

هُوَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا لِيَتَجَرَ فِيهِ وَيَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا ، وَيَجُوزُ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مَعَ جَائِزِ
 التَّصَرُّفِ ، وَشَرْطُهُ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ، وَكَوْنُ الْمَالِ نَقْدًا خَالِصًا مَضْرُوبًا مَعْلُومَ الْقَدْرِ مُعَيَّنًا ،

(والشفعة) في جميع مسائلها (على الفور فاذا علم فليبادر على العادة) ولو بوكيله (فان أخر بلا عذر سقطت)
 لتقصيره (إلا أن يكون الثمن مؤجلا فيتخير إن شاء عجل وأخذ ، وإن شاء صبر حتى يحل) الأجل (ويأخذ) الشقص بعد
 دفع الثمن (ولو بلغه الخبر) بالبيع (وهو مريض أو مجبوس فليؤكل) ليأخذه الوكيل نيابة عنه (فان لم يفعل بطلت) الشفعة
 (فان لم يقدر) على التوكيل (أو كان الخبر) له (صبيًا أو غير ثقة أو أخبر وهو مسافر فسافر) عند تحقق الأمر
 (في طلبه) أي حق الشفعة (فهو على شفعته) ولا تبطل بالتأخير لعذره (وإن تصرف المشتري فبنى أو غرس تخير
 الشفيع بين تملك ما بنى بالقيمة وبين قلعه) لذلك الذي بنى أو غرسه (وضمان أرضه) الذي تقصه بقلعه (وإن وهب
 المشتري الشقص أو وقفه أو باعه أو رده بالعيب فله أن يفسخ ما فعله المشتري) ويحصل فسخه بأخذه ممن هو عنده (وله أن
 يأخذ من المشتري الثاني بما اشترى به) وذلك كأن اشترى زيد شقة فيه شفعة لعمره ثم باعه زيد لـ بكر فلعمره أن
 يفسخ ما فعله زيد وله أن يأخذ من بكر لأنه ربما يكون أسهل عليه معاملة بكر من معاملة زيد (وإذا مات الشفيع فالورثة
 الأخذ بها) فان عفا بعضهم أخذ الباقيون الكل ولا يقنصرون على أخذ ما يخصهم (أو يدعون) أي يتركون الأخذ بالشفعة .

(بَابُ الْقَرَاضِ)

هو مشتق من القرض وهو القسط ويسمى أيضا بالمضاربة ، و (هو) شرطا (أن يدفع إلى رجل مالا ليتجر فيه
 ويكون الربح بينهما) ولا بد أن يكون ما يجعل لكل معلوما بالسكينة والجزئية ولا يجعل لغيرها منه شيء (ويجوز) أي يصح
 القراض (من جائز التصرف مع جائز التصرف) فلا بد أن يكون المالك والعامل غير سفیه (وشروطه) أي القراض غير
 مأمور (لإيجاب) من المالك كقارضتك (وقبول) من العامل لفظا فيقول قبلت أو قارضت ويشترط أيضا عدم التعليق وعدم
 التأقيت (وكون المال نقدا) أي ذهباً أو فضة وكونه (خالصا) من النش نعم لو كان النش مستهلكا جاز (مضروبا)
 هذا النقد فلا يصح القراض على حلى (معاوم القدر) جئنا وصفة لأن الجهالة تنافي وصفه (معينا) فلا يصح على دين نعم

مُسَلَّمًا إِلَى الْعَامِلِ بِحُزْمَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنَ الرَّبْحِ كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ فَلَا يَحُوزُ عَلَى عُرُوضٍ وَمَغْشُوشٍ وَسَيْبِيكَةٍ وَلَا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَالُ عِنْدَ الْمَالِكِ ، وَلَا عَلَى أَنْ لَا أَحَدَهُمَا رِبْحٌ صَنْفٌ مُعَيَّنٌ ، وَلَا عَشْرَةٌ دَرَاهِمٌ وَلَا عَلَى أَنْ الرَّبْحُ كُلُّهُ لِأَحَدِهِمَا ، وَلَا عَلَى أَنْ الْمَالِكُ يَعْمَلُ مَعَهُ ، وَوُظِيفَةُ الْعَامِلِ التَّجَارَةُ وَتَوَابِعُهَا بِالنَّظَرِ وَالْأَحْتِيَاظِ ، فَلَا يَبِيعُ بَغْنًا ، وَلَا نَسِئَةً ، وَلَا يُسَافِرُ بِلَا إِذْنٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ حَنْطَةً فَيَطْحَنَ وَيَخْزِرَ أَوْ غَزَلًا فَيَنْسِجَ وَيَبِيعَ ، أَوْ أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ إِلَّا فِي كَذَا ، وَهُوَ عَزِيزُ الْوُجُودِ ، أَوْ لَا يَعْمَلُ الْعَامِلُ إِلَّا زَيْدًا فَسَدَ فَيُحِثُّ فَسَدَ نَفَذَ تَصَرَّفَ الْعَامِلُ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ ، وَكُلُّ الرَّبْحِ لِلْمَالِكِ إِلَّا إِذَا قَالَ الْمَالِكُ: الرَّبْحُ كُلُّهُ لِي فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ ، وَمَتَى فَسَخَهُ أَحَدُهُمَا ، أَوْ جَنَّ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ أَنْفَسَخَ الْعَقْدَ فَيَلْزِمُ الْعَامِلَ تَنْضِيضُ رَأْسِ الْمَالِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَفِي رَدِّهِ ، وَفِيمَا يَدْعَى مِنْ هَلَاكِ ، وَفِيمَا يَدْعَى عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانَةِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الرَّبْحِ الْمَشْرُوطِ تَحَالُفًا ، وَلَا يَمْلِكُ الْعَامِلُ حَصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ .

لو قارضه على ألف في ذمته ثم عينها في المجلس صح (مسلمًا إلى العامل) ليتجر فيه (بجزء معلوم من الربح كالنصف والثلث فلا يحوز على عروض) التجارة محترز النقد (ومغشوش) محترز الخالص (وسيبكة) محترز المضروب (ولا على) شرط (أن يكون المال عند المالك) محترز تسليمه للعامل (ولا على أن لأحدهما ربح صنف معين ولا) على أن لأحدهما (عشرة دراهم ولا على أن الربح كله لأحدهما) محترز قوله بجزء معلوم من الربح (ولا على أن المالك يعمل معه) بهذا محترز شرط أهله المصنف وهو أن ينفرد العامل ليتمكن من الربح (ووظيفة العامل التجارة وتوابعها) مما يتطرق بها لکن لا يفعل شيئًا من ذلك إلا (بالنظر) في الصالح (والاحتياط فلا يبيع ولا يشتري) (بغبن) فاحش لأنه وكيل وتقدم أنه لا يتصرف إلا بالمصلحة (ولا) يبيع (نسيئة) أي إلى أجل (ولا) أن (يسافر بلا إذن) لأن فيه خطرا (ونحو ذلك) من كونه لا يشتري من يعتق على المالك (فلو شرط عليه أن يشتري حنطة فيطحن ويخزير أو أن يشتري غزلا فينسج ويبيع أو أن لا يتصرف إلا في كذا وهو عزيز الوجود) كالخيل البلق (أو) أن (لا يعمل العامل إلا زيدا فسد) عقد القراض في الجميع ، لأنه في الأولين شرط عليه أمورا ليست تجارة بل هي أعمال يستأجر عليها وفي الأخيرين ضيق عليه الأمر وهو يناق القراض (فيسد فسد نفذ تصرف العامل بأجرة المثل) على المالك (و) يكون (كل الربح المالك إلا إذا قال المالك الربح كله لي فلا شيء للعامل) لأنه عمل غير طامع (وبقي فسخه أحدهما أو جنَّ أو أغمى عليه انفسخ العقد) لأنه عقد جائز من الطرفين (فيلزم العامل تنضيض رأس المال) أي رده إلى أصله ، فإن كان أصل رأس المال ذهبا وما في يده ليس مثله وطلب المالك بعد النسيخ الاستيفاء أو رده وجب عليه رد ما في يده كما استلمه (والقول قول العامل في قدر رأس المال وفي رده) على المالك (وفيما يدعى من هلاك) أي تلف شيء مما في يده (وفيما يدعى عليه من الخيانة) كأن يقول له المالك اشتريت هذا وقد هببتك عنه وهو ينسكرو بالقول قوله (وإن اختلفا في قدر الربح المشروط) كأن يقول المالك جري العقد على أن لك نصف الربح وهو يقول الثلثين (تحالفا) كاختلاف المتبايعين السابق وكان الربح بعد الفسخ كله للمالك وللعامل أجرة مثله ، وإن زادت على مدعاه (ولا يملك العامل حصته من الربح إلا بالقسمة) ولا يستقر ملكه بالقسمة إلا إذا مضى ، وأما قبل ذلك إذا ظهر نقص حسب من الربح .

باب المساقاة

تَصِحُّ مَنْ يَصِحُّ قَرَاضُهُ عَلَى كَرِّمْ وَنَخْلٍ خَاصَّةً مَفْرُوسَيْنِ إِلَى مُدَّةٍ يَبْقَى فِيهَا الشَّجَرُ وَيُشْمَرُ غَالِبًا بِحِزْمٍ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ ، كَثْلُكَ وَرُبْعُ كَالْقَرَاضِ ، وَيَمْلِكُ حَصَّتَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ بِالظُّهُورِ ، وَوَضَائِفَتُهُ أَنْ يَعْمَلَ مَا فِيهِ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ كَتَلْقِيحٍ وَسَقَى ، وَتَنْقِيَةِ سَاقِيَةٍ ، وَقَطْعِ حَشِيشٍ مُضِرٍّ وَنَحْوِهِ ، وَعَلَى الْمَالِكِ مَا يَحْفَظُ الْأَصْلَ كِبْنَاءِ حَائِطٍ ، وَحَفْرِ نَهْرٍ وَنَحْوِهِ ، وَالْعَامِلُ أَمِينٌ ، فَإِنْ ثَبَتَتْ خِيَاتَتُهُ ضَمَّ إِلَيْهِ مُشْرَفًا لِأَنَّ الْمَسَاقَاةَ لَا زِمَةَ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسْخُهَا كَالْإِجَارَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَظْ بِالْمُشْرِفِ اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْهُ .

(فَصْلٌ) الْعَمَلُ فِي الْأَرْضِ . يَبْعُضُ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ سَمِيَ مَزَارَعَةً ، أَوْ مِنَ الْعَامِلِ سَمِيَ مَخَابَرَةً ، وَهُمَا بَاطِلَتَانِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّخِيلِ بَيَاضٌ ، وَإِنْ كَثُرَ فَتَصَحُّ الْمَزَارَعَةُ عَلَيْهِ تَمَامًا لِلْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخِيلِ ، وَإِنْ تَفَاوَتَ الشَّرْطُ فِي الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ ،

(باب المساقاة)

هي شرعا معاملة لشخص على شجر يتعهد بسقى وغيره والثمره بينهما (تصح ممن يصح قراضه) وهو جائز التصرف (على مسكرم) أى على العمل بالسقى والتعهد بما يعود نفعه على الأشجار ، والكرم شجر العنب (ونخل خاصة) فلا تجوز على أشجار غيرهما من سائر الثمار ، ولا تجوز المساقاة عليهما إلا حال كونهما (مفروسين) فلا تجوز المساقاة على ودى يفرسه ، ويشترط فيها أيضا كونها مرتين معينين بيد العامل لم يبد صلاح ثمرهما ، وتصح (إلى مدة يبقى فيها الشجر ويشمر غالبا بحزم معلوم من الثمرة كثلث وربيع كالقراض) فلا تصح إلى مدة قصيرة لا يشمر فيها الشجر أو طويلة لا يعيش إليها ولا على كيل مخصوص أو وزن كذا (ويملك حصته من الثمرة بالظهور) بخلاف القراض فيلزم العامل زكاة حصته إن كانت نصيبا (ووظيفته أن يعمل ما فيه صلاح الثمرة كتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع أنثى (وسقى وتنقية) نحو (ساقية) كجري الماء من طين (وقطع حشيش مضر ونحوه) كإصلاح أجاجين يقف فيها الماء حول الشجر ليثرب (وعلى المالك ما يحفظ الأصل كبناء حائط وحفر نهر ونحوه) ككالات الحفر التي يباشرها العامل كمسحاة (والعامل أمين) فيما يدعيه (فإن ثبتت خيأته ضم إليه مشرفا) يلاحظه (لأن المساقاة لازمة ليس لأحدهما فسخها كالأجارة) في اللزوم من الجانبين (فإن لم يتحفظ) العامل (بالمشرف استؤجر عليه من يعمل عنه) ولا تنسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر .

(فَصْلٌ) فِي الْمَزَارَعَةِ وَالْمَخَابَرَةِ (الْعَمَلُ فِي الْأَرْضِ يَبْعُضُ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا) كَالرَّبْعِ وَالْخَمْسِ (إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ سَمِيَ مَزَارَعَةً أَوْ مِنَ الْعَامِلِ سَمِيَ مَخَابَرَةً وَهُمَا بَاطِلَتَانِ) لِلنَّهْيِ عَنْهُمَا فِي الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الصَّحَاحِ وَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ تَبْعًا لِابْنِ الْمُنْذَرِ وَابْنِ خَزِيمَةَ مَسْتَعْتِمًا وَأَجَابُوا عَنِ النَّهْيِ الْوَارِدِ فِي الْأَحَادِيثِ ، وَاسْتَشْنَى مِنَ الْبَطْلَانِ قَوْلَهُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّخِيلِ) وَعَجَرِ الْعَنْبِ (بَيَاضٌ) أَيْ أَرْضٌ لَا زَرْعَ فِيهَا وَلَا شَجَرَ (وَإِنْ كَثُرَ فَتَصَحُّ الْمَزَارَعَةُ عَلَيْهِ تَبْعًا لِلْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخِيلِ) وَعَجَرِ الْعَنْبِ لَا الْمَخَابَرَةَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ مطلقا وَتَصَحُّ الْمَسَاقَاةُ الْمَذْكُورَةُ (وَإِنْ تَفَاوَتَ الشَّرْطُ فِي الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ) بِأَنْ شَرَطَ لَهُ عَلَى النَّخِيلِ الثَّلَاثَ

بشرط

بَشْرَطُ أَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ فِي الْأَرْضِ وَالنَّخِيلِ ، وَيَعْسِرَ إِفْرَادُ النَّخْلِ بِالسَّقْيِ ، وَالْبَيَاضُ بِالْعِمَارَةِ ، وَأَنْ يُقَدَّمَ لَفْظُ الْمَسَاقَاةِ ، فَيَقُولَ سَاقِيْتُكَ وَزَارَعْتُكَ ، وَأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا تَجُوزُ الْمَخَابِرَةُ تَبَعًا لِلْمَسَاقَاةِ .

بَابُ الْإِجَارَةِ

تَصِحُّ مِنْ يَصْحُ يَبِعُهُ ، وَشَرْطُهَا إِجْبَابٌ مِثْلُ آجَرْتُكَ هَذَا أَوْ مَنَافَعُهُ أَوْ أَكْرَيْتُكَ ، وَقَبُولٌ ، وَهِيَ عَلَى قَسْمَيْنِ : إِجَارَةُ ذِمَّةٍ ، وَإِجَارَةُ عَيْنٍ ، فَإِجَارَةُ الذِّمَّةِ أَنْ يَقُولَ اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ دَابَّةً صَفْتَهَا كَذَا ، أَوْ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَحْصَلَ لِي خِيَاطَةً ثَوْبٍ ، أَوْ رُكُوبِي إِلَى مَكَّةَ ، وَإِجَارَةُ الْعَيْنِ مِثْلُ اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ أَوْ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَخِيْطَ لِي هَذَا الثَّوْبَ . وَشَرْطُ إِجَارَةِ الذِّمَّةِ قَبْضُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ . وَشَرْطُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مُعَيَّنَةً مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهَا يُمْكِنُ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْهَا ، وَيَتَّصِلُ اسْتِيفَاءُ مَنَفَعَتِهَا بِالْمَقْدَرِ ، وَلَا يَتَضَمَّنُ الِاتِّفَاعُ اسْتِهْلَاكَ ،

وفي الأرض الخمس (بشرط أن يتحد العامل في الأرض والنخيل) أي يتحد عقد الكل ومثل النخيل السكرم (ويعسر أفراد النخل) والعنب (بالسقي و) أفراد (البياض) أي الأرض (بالعمارة) أي الزراعة (و) بشرط (أن يقدم لفظ المساقاة فيقول ساقيتك وزارعتك وأن لا يفصل بينهما) حتى تكون تابعة (ولا تجوز المخابرة تبعا للمساقاة) على كل حال .

(بَابُ الْإِجَارَةِ)

هي بكسر الهمزة وفتحها وضمتها سكن الأشهر السكري يقال آجر بالمد وأجر ، وهي في اللغة اسم الأجرة ، وفي الشرع عقد يتضمن تملك منفعة بعوض بشروط تأتي (تصح من يصح بيعه) وهو البالغ العاقل المختار . ويصح إجارة السفينة لنفسه لما لا يقصد من عمله كالحج (وشروطها) مراده بالشروط ما لا بد منه فيشمل الركن إذ الإيجاب والقبول هما الصيغة وهي ركن في الإجارة (إيجاب) من المؤجر (مثل آجرتك هذا) أي عينه (أو منافعه) فالإجارة كما ترد على الأعيان ترد على النافع (أو) يقول (أكريتك) عينه أو منافعه (وقبول) معطوف على إيجاب وذلك كاستأجرت أو اكترت (وهي) أي الإجارة (على قسامين إجارة ذمة وإجارة عين . إجارة الذمة أن يقول استأجرت منك دابة صفتها كذا) من ذكورة وأنوثة وصفة سيرها من كل ما يختلف به الأغراض (أو استأجرتك لتحصل لي خياطة ثوب أو) لتحصل لي (ركوبي إلى مكة) ولا بد أن يذكر في الثوب من الصفات ما يعينه من كونه قميصا أو لباسا ، هذا ما يتعلق بإجارة الذمة . (وإجارة العين مثل استأجرت منك هذه الدابة أو استأجرتك لتحيط لي هذا الثوب) الحاضر المشاهد . (وشروط إجارة الذمة قبض الأجرة في المجلس) لأنها سلم في المنافع . (وشروط إجارة العين أن تكون العين) المستأجرة (معينة مقدورا على تسليمها) أي تسليمها بحيث (يمكن استيفاء المنفعة المذكورة منها) وهذا يشمل المستأجر فانه مالك للمنفعة ، ومن أقطعه السلطان أرضا فله أن يؤجرها ، والراة لها أن تؤجر مقدم الصداق قبل الدخول . (و) لا بد في إجارة العين أن (يتصل استيفاء منفعتها بالمقد) فإذا أجز العين واشترط أن لا يسلمها إلا بعد شهر فسدت الإجارة (ولا) بد أن لا (يتضمن الاتفيع استهلاكه .

غيرها ، وأن يعقد إلى مدة تبقى فيها العين غالبا ولو مائة سنة في الأرض ، فلا تصح إجارة أحد العبدین ، ولا غائب وآبق ، وأرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر للزرع ، وحائض لسكنس مسجد ، ومنكوحه للرضاع بلا إذن زوج ، ولا استئجار العام المستقبل لغير المستأجر ويجوز له ، ولا الشئع للوقود ، ولا ما لا يبقى إلا سنة مثلا أكثر منها . وشرطها أن تكون المنفعة مباحة متقومة معلومة كقوله آجرتك لتزرع أو تبني أو تحمل قطار حديد أو قطن في مدة معلومة وبأجرة معلومة ولو بالرؤية جزافا أو منفعة أخرى ، فلا تصح على زمر وحمل خمر لغير إراقته ، وكلمة يباع لا كلفة فيها وإن روجت السلعة ، وحمل قطار لم يعين ماله ، وكل شهر بدرهم ولم يبين جملة المدة ، ولا بالطعمة والكسوة ، ثم المنفعة قد لا تعرف إلا بالزمان كالسكنى والرضاع فتقدر به .

عينها وأن يعقد إلى مدة تبقى فيها العين غالبا ولو مائة سنة في الأرض) وفي غيرها على المعتاد من بقاءه ، وتملك الأجرة بالعقد ملكا صراعى : بمعنى أنه كلما مضى زمن عليها وهي سالمة بان أن المؤجر استقر ملكه على ما يقابل ذلك ولا يجب قبضها في إجارة العين في المجلس بخلاف إجارة الدابة (فلا تصح إجارة أحد العبدین) هذا محترز أن تكون العين مهيئة لذلك قوله (ولا غائب) وأما قوله (و) لا (آبق) فمحترز كونها مقدورا على تسليمها (و) لا تصح الإجارة على (أرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر للزرع) وهذا محترز قوله يمكن استيفاء المنفعة منها (و) لا إجارة (حائض) أو نساء (سكنس مسجد) ومثل السكنس باقى الخدم وهذا محترز اتصال المنفعة بالعقد لأنهما لا يمكنهما شرعا القيام بذلك مع حدثهما (و) لا تصح إجارة (منكوحه للرضاع بلا إذن زوج) لأنه لا يمكنها تسليم منفعتها لحق الزوج (ولا) يصح (استئجار العام المستقبل لغير المستأجر ، ويجوز له) لأنه لغيره لم يتصل الانتفاع بالعقد (ولا) يصح استئجار (الشئع للوقود) لاستهلاك العين (ولا) يصح استئجار (ما لا يبقى إلا سنة مثلا) كثوب وقد استأجره (أكثر منها) أى من سنة . (وشرطها) أى الإجارة العينية (أن تكون المنفعة مباحة) غير محرمة (متقومة) أى لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها (معلومة) لهما ، وهذه شروط في المنفعة ، وما تقدم من الشروط في العين المؤجرة ، فجملة الشروط أحد عشر (كقوله آجرتك) يافلان (لتزرع أو تبني أو) آجرتك الدابة (تحمل قطار حديد أو قطن) ولا يكون ذلك (في مدة معلومة) لهما (و) كانت الإجارة (بأجرة معلومة) لهما جنسا وقدرًا وصفة (ولو) كان العلم بها (الرؤية جزافا) أى بالمشاهدة ولو من غير معرفة القدر (أو) كانت الأجرة (منفعة أخرى) كأن يؤجر الدار شهرا بمنفعة عبد سنة مثلا (فلا تصح على زمر) لأنه محرم وقد اشترطنا في المنفعة ، الإباحة (و) لا على (حمل خمر) لأنه محرم أيضا إذا كان (لغير إراقته) وأما للإراقة فباح (و) لا تصح الإجارة (لـ) كلمة يباع لا كلفة فيها وإن روجت السلعة (أى رغبت الناس في شرائها لأنها غير متقومة) (و) لا تصح الإجارة على (حمل) (لـ) قطار مثلا (لم يعين ماله) أمن حديد أم من بر وبالأولى إذا لم يعين أصلا لا بقطار ولا بغيره (و) لا على أن (كل شهر بدرهم ولم يبين جملة المدة) لأن مدة الإجارة لم تكن معلومة (ولا) تصح (بالطعمة والكسوة) كأن آجره شهرا للخدمة وجعله أجرته أكله وشربه فلا تصح للجهل بالأجرة (ثم المنفعة) التى تقصد بالإجارة (قد لا تعرف إلا بالزمان كالسكنى) للدار (والرضاع) للمرأة (فتقدر به) فإنه لا يمكن معرفتهما بغير الزمان .

وَقَدْ لَا تُعَرَفُ إِلَّا بِالْعَمَلِ كَالْحَجِّ وَنَحْوِهِ فَتَقْدَرُ بِهِ ، وَقَدْ تُعَرَفُ بِهِمَا كَالْحَيَاةِ وَالْبِنَاءِ . وَتُعَلِّمُ الْقُرْآنَ فَتَقْدَرُ
بِأَحَدِهِمَا ، فَإِنْ قُدِّرَتْ بِهِمَا فَقَالَ لَتَخِيطَ لِي هَذَا الثَّوبَ بَيَاضَ هَذَا الْيَوْمِ لَمْ يَصِحَّ ، وَتَشْتَرِطُ مَعْرِفَةَ
الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ وَصْفٍ تَامٍ ، وَكَذَا مَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمَلٍ وَغَيْرِهِ ، وَفِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ذِكْرُ جِنْسِ الدَّابَّةِ
وَنَوْعِهَا ، وَكَوْنُهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فِي الْأَسْتِجَارِ لِلرُّكُوبِ لَا لِلْحَمْلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِنَحْوِ زُجَاجٍ ، وَمَا يُحْتَاجُ
إِلَيْهِ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ كَالْمِفْتَاحِ ، وَالزَّمَامِ ، وَالْحِزَامِ ، وَالْقَتَبِ ، وَالسَّرَجِ فَهُوَ عَلَى الْمَكْرَى ، أَوْ لِكَمَالِ
الْإِنْتِفَاعِ كَالْحَمْلِ وَالْعِظَاءِ وَالْدُّلُو وَالْحَبْلِ فَعَلَى الْمُكْتَرَى ، وَعَلَى الْمَكْرَى فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الْخُرُوجُ مَعَهُ
وَالْحَمْلُ وَالْحَطُّ ، وَإِرْكَابُ الشُّيُوخِ ، وَإِبْرَاكُ الْجَمَلِ لِلرَّأَةِ وَالضَّعِيفِ ، وَلِلْمَكْتَرَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمُنْفَعَةَ
بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ مِثْلَهَا إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ مِثْلَهُ ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ لِيَزْرَعَ حَنْطَةً زَرَعَ مِثْلَهَا ، أَوْ لِيَرْكَبَ أَرْكَبَ مِثْلَهُ ،
وَإِنْ جَاوَزَ الْمَكَانَ الْمُكْتَرَى إِلَيْهِ لَزِمَهُ الْمَسْمَى فِي الْمَكَانِ ، وَأَجْرَةُ الْمِثْلِ لِلزَّائِدِ ، وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الْأَجْرَةِ وَتَأْجِيلُهَا ،

(وقد لا تعرف) النفقة (إلا بالعمل كالحج ونحوه فتقدر به) أى العمل (وقد تعرف بهما كالحياطة والبناء وتعليم القرآن فتقدر بأحدهما) إما العمل أو الزمن (فإن قدرت بهما فقال لتخيط لى هذا الثوب بياض هذا اليوم لم يصح) لجمعه بين العمل والزمن (وتشترط معرفة الراكب) فى إجارة العين (بمشاهدة أو وصف تام) كأن يصفه بالضخامة أو النحافة (وكذا) يشترط معرفة (ما يركب عليه من محمل وغيره) من السرج والإكاف فلا بد من معرفة ذلك فى إجارة العين والذمة (و) يشترط (فى إجارة الذمة ذكر جنس الدابة) كابل و خيل (ونوعها) كعربية أو غيرها (وكونها ذكرا أو أنثى) بشرط (فى الاستئجار للركوب لا للحمل) فلا يشترط ذكر ذلك جميعه (إلا أن يكون) للحمل (لنحو زجاج) مما يخاف عليه بتضر الدابة كالسمن والعسل فيشترط ذكر ما صر (وما يحتاج إليه للتمكن من الانتفاع) بالعين المؤجرة (كالفتاح) للدار (والزمام) للدابة (والحزام) لربط البرذعة (والقتب) وهو ما يكون على ظهر البعير (والسرج) وهو ما يكون على ظهر الفرس (فهو) أى جميع ما ذكر (على المكرى) وهذا عند إطلاق العقد (أو لكمال الانتفاع) أى ما يحتاج إليه لكمال الانتفاع (كالحمل) وهو المودج (والعطاء) للحمل (والدلو) الذى يستقى به الماء (والحبل) الذى يشد به الحمل (فعلى المكترى) . وعلى المكرى فى إجارة الذمة الخروج معه (أى مع المكترى) (والتحميل) للشيء المكترى لأجله (والخط) له (وإركاب الشيوخ) ويقرب الدابة من مرتفع ليسهل عليهم الركوب (وإبراك الجمل للرأة و) الرجل (الضعيف) بمرض أو غيره (وللمكترى أن يستوفى النفقة بالمعروف) فيلبس الثوب المؤجر ليلا ونهارا إلى النوم ولا ينام فيه (أو مثلها) أو أدون منها ويستوفىها (إما بنفسه أو بـ) مثله (لا أثقل منه فيجوز إبدال المستوفى والمستوفى به ، ولو شرط المكرى على الستأجر أن ينتفع بنفسه دون غيره فسد العقد ، وله أن يؤجر ما اكتراه) فإذا استأجر ليزرع حنطة زرع مثلها) أى كالعسل ، ولا يزرع ما فوق الحنطة كالبدرة والأرز (أو) استأجر دابة (ليركب أركب مثله) فى الضخامة (وإن جاوز المكان المكترى إليه) كأن اكترى دابة ليركبها من مكة إلى جدة فجاوز جدة (لزمه المسمى فى المكان) وهو جدة (وأجرة المثل للزائد ويجوز تعجيل الأجرة وتأجيلها) فى إجارة العين

فَإِنْ أَطْلَقًا تَعَجَّلَتْ ، وَيَجُوزُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ وَتَأْجِيلُهَا ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةُ انْفُسَخَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِنْ تَعَيَّيْتُ تَخَيَّرَ ، فَإِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ فِي الذِّمَّةِ لَمْ تَنْفَسَخْ وَلَمْ يَتَخَيَّرَ بَلْ لَهُ طَلَبُ بَدْلِهَا لِيَسْتَوْفِيَ الْمَنْفَعَةَ ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الَّتِي اسْتُؤْجِرَ عَلَى الْعَمَلِ فِيهَا فِي يَدِ الْأَجِيرِ أَوِ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةُ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ بِلَا عُدْوَانٍ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْمُتَكَارِبِينَ وَالْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةُ بَاقِيَةً لَمْ تَنْفَسَخْ ، وَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ رَدَّ الْعَيْنِ ، وَعَلَيْهِ مَوْنَةُ الرَّدِّ ، وَإِذَا عَقِدَ عَلَى مَدَّةٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَسَلَّمَ الْعَيْنَ وَانْقَضَتِ الْمُدَّةُ أَوْ زَمَنٌ يُمْكِنُ فِيهِ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ اسْتَقَرَّتِ الْأَجْرَةُ وَوَجِبَ رَدُّ الْعَيْنِ ، وَتَسْتَقَرُّ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ حَيْثُ يَسْتَقَرُّ الْمُسَمَّى فِي الصَّحِيحَةِ .

(فصل) إِذَا قَالَ مَنْ بَنَى لِي حَائِطًا فَلَهُ دَرَاهِمٌ ، أَوْ مَنْ رَدَّى لِي آبَقٍ فَلَهُ كَذَا فَهَذِهِ جِهَالَةٌ يَغْتَفَرُ فِيهَا جِهَالَةُ الْعَمَلِ دُونَ جِهَالَةِ الْعَوَضِ ،

(فان أطلقا) أى العاقدان (تعجلت) أى الأجرة (ويجوز فى إجارة الذمة تعجيل المنفعة وتأجيلها) كألزمت ذمتك حمل هذا الأردب إلى مكة عند حلول أشهره ، ولا يجوز فى إجارة العين (وإن تلفت العين المستأجرة انفسخت فى المستقبل) أى بالنسبة للمدة المستقبلية لفوات محل المنفعة حسا كان الفوات كتلف دابة أو شرعا كامرأة اكترت لخدمة مسجد فحاضت (وإن تعييت تخير) المسكترى ، فان شاء فسخ وإن شاء استبقى الإجارة (فإن كانت الإجارة فى الذمة لم تنفسخ ولم يتخير بل له طلب بدلها ليستوفى المنفعة ، وإن تلفت العين التى استؤجر على العمل فيها) كأن استأجره ليعيط له قباء فتلف القباء (فى يد الأجير أو) تلفت (العين المستأجرة) كأن أجره الدار فتلفت (فى يد المستأجر بلا عدوان لم يضمنها) أى لم يضمن الأجير العين المستأجرة للعمل فيها فى الأولى والمستأجر العين المستأجرة فى الثانية (وإن مات أحد المتكاريين) أى المسكرى والمسكترى (والعين المستأجرة باقية لم تنفسخ) فيقوم وارث كل مقامه ولا تخير لأن العقد لازم (وإذا انقضت المدة لزم المستأجر رد العين) المستأجرة على صاحبها (وعليه) أى المستأجر (مؤنة الرد) كالمستعير (وإذا عقد على مدة) بالبناء للفعول بأن أجره الدار شهرا فى إجارة العين (أو) عقد على (منفعة معينة) كأن عقد على قيامه بالزراعة (فسلم) الأجير نفسه والمؤجر (العين) المستأجرة ، ومثل التسليم العرض (وانقضت المدة) المعينة (أو زمن يمكن فيه استيفاء المنفعة) فما إذا عقد على منفعة ولو لم تستوف بالفعول فيهما (استقرت الأجرة) على المستأجر (ووجب رد العين) على صاحبها فتستقر الأجرة إما باستيفاء المنفعة ، وإما بالتسكن من الاستيفاء بأن تسلم العين إليه ، وإما بالعرض (وتستقر فى الإجارة الفاسدة أجرة المثل حيث يستقر المسمى فى الصحيحه) يعنى أن المسمى فى الإجارة الصحيحه يستقر بأحد الأمور المذكورة ، وكذلك أجرة المثل فى الفاسدة تستقر بأحد الأمور المذكورة .

(فصل) فى الجمالة وهى مثلكة الجيم . وأركانها خمسة : ملتزم للعوض وإن لم يكن ماسكا للشيء المجاعل عليه ، وعامل وهو من يعمل ، وعوض معلوم ، وعمل وإن لم يكن معلوما ، وصيغة (إذا قال من بنى لى حائطاً فله درهم أو من رد لى آبقى) أى عيذى الهارب (فله كذا) أى درهم أو درهمان مثلا (فهذه جمالة يغتفر فيها جهالة العمل دون جهالة العوض) واعتذر فيها جهالة العامل أيضا ،

فَن بَنِي أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ الْآبِقَ وَلَوْ جَمَاعَةً اسْتَحَقَّ الْجَعْلَ ، وَمَنْ عَمِلَ بِلَا شَرَطٍ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا لَغَسَّالٍ فَقَالَ اغْسِلْهُ ، وَلَمْ يَسْمَ لَهُ أَجْرَةٌ فَغَسَلَهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَإِنْ قَالَ شَرَطْتُ لِي عَوَضًا فَأَنْكَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فُسْخُهَا ، لَكِنْ إِنْ فَسَخَ صَاحِبُ الْعَمَلِ بَعْدَ الشَّرُوعِ لَزِمَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْعَوَضِ ، وَفِيَا سِوَى ذَلِكَ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ .

بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ

إِذَا وَجَدَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ لَقْطَةً جَازَ التَّقَاطُهَا ، فَإِنْ وَثِقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسَهُ نُدِبَ ، وَإِنْ خَافَ الْحَيَاةَ كُرِهَ ، ثُمَّ يَنْدُبُ أَنْ يَعْرِفَ جَنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدِيرَهَا وَوَعَاءَهَا وَوَكَاةَهَا وَهُوَ الْحَيْطُ الَّذِي رُبِّطَتْ بِهِ ، وَأَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْإِلْتِقَاطُ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ كَانَتْ اللَّقْطَةُ جَارِيَةً يَحِلُّ لَهُ وَطُؤُهَا بِمَلِكٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ وَجَدَ فِي بَرِيَّةٍ حَيَوَانًا يَمْتَنِعُ مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ كَبَعِيرٍ وَفَرَسٍ وَأَرْنَبٍ وَظَبْيٍ وَطَيْرٍ ، فَلَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَلْتَقِطَ ،

(فمن بنى أورد إليه الآبق ولو) كان الرشيد (جماعة استحق الجعل) ولو عين مسافة فرد منها أو من مثلها استحق جميع الجعل أو من دونها نقص الجعل بنسبة ذلك ، ولا يشترط في الجمالة القبول باللفظ بل يكفي الاتيان بالعمل (ومن عمل بلا شرط لم يستحق شيئا) لأنه بذل المنفعة من غير عوض (فلو دفع ثوبا لغسال فقال) له (اغسله ولم يسم له أجره فغسله لم يستحق شيئا ، فان قال شرطت لي عوضا) على هذا العمل (فأنكر) الاشتراط (فالقول قول المنكر) يمينه (ولكل منهما) الملتزم والعامل (ففسخها) أي الجمالة بمعنى عقدها (لكن إن فسح صاحب العمل) أي الملتزم للجعل (بعد الشروع) أي شروع العامل السامع لالتزام صاحب العمل (لزمه قسطه من العوض) المشروط (وفيما سوى ذلك لا شيء للعامل) بأن كان الفسخ قبل الشروع في العمل لأنه عمل غير طامع .

(بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ)

اللقطة بضم اللام وفتح القاف ويجوز إسكانها لغة الشيء الملتقط ، وشرا ما وجد من حق محترم غير محرز لا يعرف الواجد مستحقه . واللقيط الطفل النبوذ الذي لا كافل له (إذا وجد الحر الرشيد لقطة جاز التقاطها) أي أخذها وجاز تركها (فإن وثق بأمانة نفسه ندب) له أخذها (وإن خاف الحياة) فيها ما لا وهو أمين في الحال (كره) أي لا يستحب له الأخذ ، وأما الفاسق فيكره أخذه وتزعم منه كما سيأتي (ثم يندب) للالتقط (أن يعرف جنسها) من ذهب أو من فضة أو غيرها (وصفتها) مكسرة أو صحيحة (وقديرها) بوزن أو كيل (ووعاءها) ما هي فيه (ووكاءها) وهو الحيط الذي ربطت به وأن يشهد عليها) عدلا أو عدلين ولا يجب ذلك (ثم إن كان الالتقاط في الحرم) أي حرم مكة لا حرم المدينة ولا عرفة ولا مصلى إبراهيم (أو كانت اللقطة جارية يحل له وطؤها) بأن كانت مسلمة أو كتابية فانه يحل للمسلم أن يطأها (بملك أو) يحل وطؤها (بنكاح) بأن يتزوجها مع وجود شروط نكاح الأمة ، فان لم يحل له وطؤها لحرمة أو تمجس حل له التقاطها للتملك (أو وجد) الملتقط (في) أرض (برية) أي صحراء خالية من السكان (حيوانا يمتنع من صغار السباع) كذئب فيمتنع منها بقوته (كبعير) أو يجربه كبغل (وفرس وأرنب وظبي) أو بطيرانه كحمام (وطير فلا يجوز في هذه المواضع) الثلاثة (أن يلتقط) ،

إِلَّا لِلْحَفِظِ عَلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ التَّقَطَّ لِلتَّمْلِكِ حَرُمَ ، وَكَانَ ضَامِنًا ، وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ يَجُوزُ لِلْحَفِظِ وَالتَّمْلِكِ ، فَإِنْ التَّقَطَّ لِلْحَفِظِ لَمْ يَلْزَمُهُ تَعْرِيفُهَا وَتَكُونُ عِنْدَهُ أَمَانَةً لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَبَدًا ، إِلَى أَنْ يَجِدَ صَاحِبَهَا فَيُدْفَعَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ نَعَمْ لِقِطْعَةِ الْحَرَمِ مَعَ كَوْنِهَا لِلْحَفِظِ يَجِبُ تَعْرِيفُهَا ، وَإِنْ التَّقَطَّ لِلتَّمْلِكِ وَجِبَ أَنْ يَعْرِفَهَا سَنَةً عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي وَجَدَ فِيهَا عَلَى الْعَادَةِ ، فَنِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَعْرِفُ طَرَفِي النَّهَارِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً ، ثُمَّ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً ، بِحَيْثُ لَا يَنْسَى التَّعْرِيفَ الْأَوَّلُ وَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا تَكَرَّرَ لَهُ فَيَذْكُرُ بَعْضَ أَوْصَافِهَا وَلَا يَسْتَوْعِبُهَا ، وَإِنْ كَانَتِ اللَّقِطَةُ بِسِيرَةٍ وَهِيَ مَّا لَا يَتَأَسَفُ عَلَيْهِ وَيَعْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا إِذَا فَقَدَ لَمْ يَجِبُ تَعْرِيفُهَا سَنَةً بَلْ زَمَنًا يَظُنُّ أَنَّ فَاقِدَهَا أَعْرَضَ عَنْهَا ، ثُمَّ إِذَا عَرَفَ سَنَةً لَمْ تَدْخُلْ فِي مِلْكِهِ حَتَّى يَخْتَارَ التَّمْلِكُ بِاللَّفْظِ ، فَإِذَا اخْتَارَهُ مَلَكَهَا ، حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِذَا تَمَلَّكَهَا ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَلَهُ اخْتُدَاهَا بَعِينَهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَإِلَّا فَشِلْهَا أَوْ قِيمَتَهَا ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ أَخَذَهَا مَعَ الْأَرْضِ ، وَيَكْرَهُ التَّقَاطُ الْفَاسِقِ ، وَيَنْزِعُ مِنْهُ ، وَيُسَلِّمُ إِلَى ثِقَةٍ ،

(إلا للحفظ على صاحبها) فلا يجوز للتملك (فإن التقط للتملك حرم وكان ضامنا) لتعديبه (وفيما عدا ذلك يجوز للحفظ والتملك ، فإن التقط للحفظ لم يلزمه تعريفها وتكون عنده أمانة لا يتصرف فيها أبداً إلى أن يجد صاحبها فيدفعها إليه وإن دفعها إلى الحاكم الشرعي (لزمه) أي الحاكم (القبول) حفظاً لها على مالكها بخلاف الوديعة فلا يلزم الحاكم فيها القبول (نعم لقطعة الحرم مع كونها للحفظ يجب تعريفها) فهي مستثناة مما يلتقط للحفظ من أنه لا يجب تعريفه (وإن التقط للتملك وجب أن يعرفها سنة على أبواب المساجد و) في (الأسواق والمواضع التي وجد فيها) فإن وجدها بصحراء في مقصده ولا يكلف العدول إلى أقرب البلاد إلى الصحراء ويعرفها (على العادة) بحيث لا ينسى التعريف الأول (ففي أول الأمر يعرف طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى التعريف الأول ويعلم أن هذا) التعريف التالي (تكرار له فيذكر بعض أوصافها ولا يستوعبها) فإن استوعبها ضمن (وإن كانت اللقطة بسيرة) أي حقيرة (وهي مما لا يتأسف عليه ويعرض عنه غالباً إذا فقد لم يجب تعريفها سنة بل زمناً يظن أن فاقدها أعرض عنها) ويختلف ذلك باختلاف الأموال فقد يعرض عن دائق فضة بعد ساعة ودائق ذهب بعد يوم أو يومين فعنى أعرض عنها أي بعد هذا الزمن وأما ما يعرض عنها بمجرد وقوعها فلا تعرف أصلاً (ثم إذا عرف) الملتقط اللقطة (سنة لم تدخل في ملكه حتى يختار التملك باللفظ) لا بالنية (فإذا اختاره) أي التملك باللفظ (ملكها) وإذا ملكها دخلت في ضمانه وقبل التملك يده يد أمانة (حتى لو تلفت) لو هنا لمجرد الشرط بمعنى إذا تلفت (قبل أن يختار) التملك (لم يضمنها) لأن يده يد أمانة (وإذا تملكها ثم جاء صاحبها يوماً من الدهر فله أخذها بعينها إن كانت باقية وإلا) بأن لم تكن باقية بأن تلفت (فله) مثلها أو قيمتها (إن كانت متقومة) (وإن تعيبت) اللقطة بعد تملكها (أخذها) صاحبها (مع الأرض) لنفسه (ويكره التقاط الفاسق) كراهة تنزيه (وينزع منه ويسلم إلى ثقة) تكون عنده ،

وَيُضْمُ إِلَى الْفَاسِقِ ثَقَّةٌ يُشْرَفُ عَلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ ، ثُمَّ يَتَمَلَّكُهَا الْفَاسِقُ وَلَا يَصِحُّ لِقَطُّ الْعَبْدُ ، فَإِنْ أَخَذَهَا أَخَذَهَا السَّيِّدُ مِنْهُ ، وَكَانَ السَّيِّدُ مُلْتَقِطًا ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ حِفْظُ اللَّقْطَةِ كَالْبَطِيخِ وَنَحْوِهِ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَكْلِهِ وَبَيْعِهِ ، ثُمَّ يَعْرِفُ سَنَةً ، وَإِنْ أُمِكنَ إِصْلَاحُهُ كَالرَّطَبِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَحْظُ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ أَوْ تَجَفَّيْفِهِ جَفَّفَهُ .

(فصل) التَّقَاطُ الْمُنْبُوذُ فَرَضُ كَفَايَةِ فَإِذَا وَجِدَ لَقِيطٌ حُكْمَ بَحْرِيَّتِهِ وَكَذَا بِإِسْلَامِهِ إِنْ وَجِدَ فِي بَلَدٍ فِيهِ مُسْلِمٌ ، وَإِنْ نَفَاهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ مُتَّصِلٌ بِهِ أَوْ تَحْتَ رَأْسِهِ فَهُوَ لَهُ ، فَإِذَا التَّقَطُّ حُرِّمَ عَلَى مُسْلِمٍ أَمِينٍ مُقِيمٍ أَقْرَ فِي يَدِهِ . وَيُلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَامَعِهِ وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا أَنْفَقَ مِنْهُ وَأَشْهَدَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَفَنَ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا أَقْرَضَ عَلَى ذِمَّةِ الْوَلَدِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ عَبْدٌ فَاسِقٌ أَوْ مَنْ يَظُنُّ بِهِ مِنَ الْخَضِرِ إِلَى الْبَادِيَةِ ، وَكَذَا كَافِرٌ وَهُوَ مُحْكَمٌ بِإِسْلَامِهِ أَنْتَزَعَ مِنْهُ ، وَإِنْ التَّقَطُّ اثْنَانِ وَتَنَازَعَا فَالْمُوسِرُ الْمُقِيمُ أَوَّلَى .

(ويضم إلى الفاسق ثقة يشرف) أي يطلع (عليه في التعريف ثم يملكها الفاسق) كما تقدم في غيره (ولا يصح لقط العبد) بغير إذن سيده وأما بإذنه فيصح لقطه (فإن أخذها) العبد و (أخذها السيد منه وكان السيد ملتقطا) وإن أخذها أجنبي كان ملتقطا أيضا ويسقط الضمان عن العبد (وإذا لم يمكن حفظ اللقطة) على الدوام (كالبطيخ ونحوه) مما لا يستقر كالبقول (يخير بين أكله) بدملكه (وبيعه) بإذن الحاكم إن وجدته (ثم يعرف) الشيء الملتقط (سنة) ، وإن أمكن إصلاحه كالرطب (الذي يثمر) فإن كان الأحظ في بيعه باعه أو (إن كان الأحظ في تجفيفه جففه) وبياع بعضه لتجفيف باقيه ، وأما الحيوان فيباع جميعه .

(فصل) في اللقيط (التقاط المنبوذ) أي الطفل المملوك (فرض كفاية) لأنه آدمي محترم يجب حفظه (فإذا وجد لقيط حكم بحريته) ما لم يقر بالرق (وكذا بإسلامه إن وجد في بلد فيه مسلم) يمكن كونه منه (وإن نفاه) المسلم عنه (فإن كان معه مال متصل به) كأن كان عليه ثياب فيها دنائير (أو تحت رأسه) دراهم (فهو) مملوك (له) ، فإذا التقطه حر مسلم أمين مقيم (أقر في يده ويلزمه الإشهاد عليه وعلى مامعه) خشية الجحود وضياع النسب (وأنفق عليه من ماله بإذن الحاكم) ، فإن لم يكن حاكم أنفق منه (أي مما معه) وأشهد ، فإن لم يكن له مال فمن بيت المال (إلا) بأن لم يكن بيت مال (أقترض على ذمة الطفل وإن أخذه عبد أو فاسق أو من يظن) أي يسافر (به من الخضر إلى البادية ، وكذا) لو التقطه (كافر وهو محكوم بإسلامه) بالدار (انتزع منه) اللقيط (وإن التقطه اثنان وتنازعا) فيمن يكون عنده (فالْمُوسِرُ) أي الغني (المقيم) الذي ليس مسافرا (أولى) به من الفقير والمسافر ، وإن تساويا وثشا أقرع بينهما .

بَابُ الْمَسَابِقَةِ

تَجُوزُ عَلَى الْعَوْضِ بَيْنَ الْخَيْلِ وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ وَالْفَيْلَةِ بِشَرَطِ اتِّحَادِ الْجَنْسِ ، فَلَا تَجُوزُ بَيْنَ بَعِيرٍ وَفَرَسٍ ، وَيَشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمَرْكُوبَيْنِ وَقَدْرُ الْعَوْضِ وَالْمَسَافَةِ ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ جَازَتْ بِلَا شَرَطٍ ، فَمَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا أَخَذَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا أَشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا مُحَلِّلٌ وَهُوَ ثَالِثٌ عَلَى مَرْكُوبٍ كَفَّ لِمَرْكُوبَيْهِمَا لَا يُخْرِجُ عَوْضًا ، فَمَنْ سَبَقَ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَخَذَهُ ، وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ اشْتَرَكَاهُ ، وَتَجُوزُ عَلَى النَّشَابِ وَالْأَرْمَاحِ وَآلَاتِ الْحَرْبِ وَالْعَوْضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَالْمُحَلِّلُ مَعَهُمَا إِذَا كَانَ مِنْهُمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيَشْتَرَطُ تَعْيِينُ الرَّمِيَّاتِ وَعَدَدُ الرِّشْقِ وَالْإِصَابَةِ وَصِفَةُ الرَّمِيِّ وَالْمَسَافَةِ وَمِنْ الْبَادِي مِنْهُمَا ، وَلَا تَجُوزُ بِالْعَوْضِ عَلَى الطَّيُورِ وَالْأَقْدَامِ وَالصَّرَاعِ .

(بَابُ الْمَسَابِقَةِ)

على الخيل والسهم وغيرها (تجوز على العوض) أى بسوس يدفع حال كونها (بين الخيل والبغال والحمير والإبل والفيلة بشرط اتحاد الجنس) أى جنس الركوب مما ذكر (فلا تجوز بين بعير وفرس) لاختلاف الجنس (ويشترط معرفة الركوبين) أى تعيينهما ولو بالوصف ، ويؤخذ من التعبير بالمركوب أنه يشترط أن تركبا فلا تجوز المسابقة بإطلاق الدابتين يعدوان من غير ركوب (و) يشترط أيضا معرفة (قدر العوض) إن أخرج كل عوضا ، قال شرط معرفة قدر المخرج (و) معرفة (المسافة) مبدأ وغاية ولا بد أن يتمكن الدابتان من قطعها (ويجوز أن يكون العوض منهما أو من أحدهما أو من أجنبى ، فإن كان من أحدهما أو من أجنبى جازت بلا شرط) غير الشروط السابقة (فمن سبق منها أخذه) أى أخذ العوض المخرج (وإن كان) العوض (منها) أى من المتسابقين كأن يشترط كل منهما فى صلب العقد أن من سبق فله على الآخر كذا (اشترط أن يكون معهما محلل) لعقد (وهو ثالث) وكلها فى المسابقة ولا بد أن يكون (على مركوب كفء لمركوبيهما) بحيث يتأتى أن يسبقهما (لا يخرج عوضا ، فمن سبق من) هذه (الثلاثة أجزأ) العوض كله ، فإن كان السابق المحلل أخذ العوضين ، وإن كان أحدهما أخذ عوض صاحبه (وإن سبق اثنان اشتركا فيه) أى العوض فإن كان السابق المحلل وواحدا منهما اقتسم العوض ، وإن كان هما حاز كل ما أخرجه ولم يكن على المحلل شيء (وتجاوز على النشاب) وهى السهام العجمية (و) على (الأرماع) جمع رمح وهو مزارق طويل فى طرفه نصل (وآلات الحرب) النافعة فيه كالرمى بالمنجنيق ومثله المدفع والرمى بالبندق (والعوض) المشروط للنجاح (منها) أى من أحدهما أو من أجنبى والمحلل معهما إذا كان العوض صادرا (منها) على ما تقدم (تفصيله فى المسابقة على الدواب) (ويشترط) فى المسابقة على آلات الحرب (تعيين الرميات) بالخص لا بالوصف بخلاف الدواب (و) معرفة (عدد الرشق) أى الرمى إن أراد اعددا بأن يذكر أن فلانا يبدأ بخمسة والثانى بخمسة ، فإن أطلقا حمل على سهم سهم (و) يشترط معرفة (الإصابة) من كل نكسة من عشرين (وصفة الرمى) من قرع وهو مجرد إصابة الغرض وخزق بأن يثقبه ويسقط وغير ذلك من صفات الرمى ، وللمتقدم أن ذلك سنة لا شرط (و) يشترط علم (المسافة) بين الرامى والغرض (ومن البادى منها) من الشخصين أو الحزبين (ولا تجوز بالعوض على الطيور والأقدام) بأن يقف ساعة مثلا على قدم (والصراع) وهى المقاتلة ويجوز ذلك من غير عوض .

بَابُ الْوَقْفِ

هُوَ قُرْبَةٌ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِي عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ يُتَمَتَّعُ بِهَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا دَائِمًا كَالْعَقَارِ وَالْحَيَوَانِ عَلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ ؛ وَغَيْرِ نَفْسِهِ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ ، إِمَّا قُرْبَةً كَالْمَسَاجِدِ وَالْأَقَارِبِ وَسَبِيلِ الْخَيْرِ ، وَإِمَّا مُبَاحَةً كَالْأَغْنِيَاءِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ بِاللَّفْظِ الْمُنْجَزِ ، وَهُوَ وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَلْتُ أَوْ تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً لِاتِّبَاعٍ ، فَحَيْثُ يَنْتَقِلُ الْمَلِكُ فِي الرِّقَبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَمْلِكُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ غَلَّتُهُ وَمَنْفَعَتُهُ إِلَّا الْوُطْءَ إِنْ كَانَ جَارِيَةً وَيَنْظُرُ فِيهِ مَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فَالْحَاكِمُ ، وَتَصَرَّفُ الْغَلَّةُ عَلَى مَا شَرَطَ مِنَ الْمَفَاضَلَةِ وَالتَّقْدِيمِ وَالْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ،

(بَابُ الْوَقْفِ)

هو لغة الحبس ، وشرطها حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (هـ قربة) أى الأصل فيه أن يتقرب به إلى الله كالصدقة وإن كان بعض أفرادها لا تظهر فيه القربة كالوقف على الأغنياء (ولا يصح إلا من مطلق التصرف) بأن يكون بالمال عاقلا رشيدا (في عين معينة ينتفع بها مع بقاء عينها دائما) أى مدة يصح استثمارها فيها بأن تقابل بأجرة (كالعقار والحَيوان) أى والثياب والسلاح والكتب وكل منقول (على جهة معينة) كالفقراء (وغير نفسه غير محرمة إما قربة) يقصد بها التقرب إلى الله وذلك (كالمساجد والأقارب وسبيل الخير وإما مباحة كـ) الوقف على (الأغنياء وأهل الذمة) ولا يدعى في الوقف من صيغة وأشار لها بقوله (باللفظ المنجز وهو وقفت وحبست وسبلت) كذا على كذا فهذا صريح في الوقف (أو تصدقت صدقة لاتباع) أو لا توهب ، وإذا لم يأت بقوله لاتباع الخ كان كناية يحتاج لنية إن أضافه لجهة عامة كتصدقت به على الفقراء ، وأما إذا لم يصفه لجهة عامة بأن أضافه لمعين كتصدقت به على زيد كان صريحا في التملك فلا تنفع فيه النية (فحينئذ) أى حين إذ تم أمر الوقف بالإتيان بالصيغة (ينتقل الملك في الرقبة) من صاحبها (إلى الله تعالى) فلا يكون للواقف عليه سلطنة ولا للموقوف عليه (ويملك للموقوف عليه غلته ومنفعته) وجميع فوائده (إلا الوطء إن كان) الموقوف (جارية) بأن قال وقفت هذه الجارية على زيد فلا يحل لزيد أن يطأها ولا أن يزوجه بل يزوجه الحاكم (وينظر فيه) أى الوقف ، أى في مصالحه من تأجير وصرف استحقاق إلى مستحقه وغير ذلك (من شرط الواقف) له النظر فيتبع شرطه (إما بنفسه) أى ينظر الواقف في مصالحه بنفسه إن شرط النظر لنفسه (أو) يحصل النظر (الموقوف عليه) إن شرط له النظر (أو) يحصل النظر (بغيرهما) كأجنبي إن شرط له النظر ، فالنظر يتبع فيه شرط الواقف ، ويجوز أن يشترطه لنفسه وله وقوف عليه ولأجنبي (فإن لم يشترط) الواقف النظر لأحد (فالحاكم) يكون هو الناظر (وتصرف الغلة) أى ما تحصل من الوقف من الربيع يصرف (على) حسب (ما شرط) الواقف (من المفاضلة والتقديم والجمع والترتيب) فالمفاضلة كأن يقول وقفت على أولادى للذكر مثل حظ الأنثيين ، والتقديم كأن يقول وقفت على بناتى الأرامل والجمع كأن يقول وقفت هذا على أولادى وأولاد أولادى فكل من وجد يشارك فيه ، والترتيب كأن يقول وقفت هذا على النساء ثم على الفقراء (وغير ذلك) مما يشترطه الواقف . ثم أخذ يبين محترقات القيود المارة ،

وإن وقف شيئا في الذمة ، أو إحدى الدارين ، أو مطعوما ، أو ريحانا ، أو وقف ولم يعين المصرف ، أو وقف على مجهول ، أو على نفسه ، أو على محرم كعبارة كنيسة ، أو على ابتداء وانتهاء على شرط كقوله إذا جاء الشهر فقد وقف ، أو وقفته إلى سنة ، أو على أن لي بعه ، أو على من لا يجوز ثم على من يجوز كعلى نفسه ، ثم للفقراء بطل ، ولو وقف على معين اشترط قبوله ، فإن رده بطل ، وإن وقف على زيد ولم يقل وبعده إلى كذا صح ، ويصرف بعد زيد أفقراء أقارب الواقف ، وإن وقف على عبد نفسه بطل ، وإن أطلق فهو لسيده .

بَابُ الْهَبَةِ

هي مندوبة وللأقارب أفضل ، وتندب التسوية فيما بين أولاده حتى بين الذكر والأنثى ، وإنما تصح من مطلق التصرف فيما يجوز بيعه بإيجاب منجز وقبول ،

بقوله (وإن وقف شيئا في الذمة) كأن قل وقف عبدا في ذمتي وهذا محترز عين (أو إحدى الدارين) محترز مميئا (أو مطعوما أو ريحانا) محترز قوله ينتفع به مع بقاء عينه (أو وقف) شيئا معلوما (ولم يعين المصرف) كأن قال ودفعت دارى وسكت (أو وقف على مجهول) كأن قل وقفت دارى على جماعة ولم يعينهم (أو على نفسه) ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا استحققت من الربيع (أو) وقف (على محرم كعبارة كنيسة) للتعبد أو على كتابة التوراة والإنجيل لأنهم حرّفوا ولاشتغال بكتبهما غير جائز (أو على ابتداء وانتهاء على شرط كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد وقف أو وقفته إلى سنة أو على أن لي بعه أو على من لا يجوز ثم على من يجوز كعلى نفسه ثم للفقراء بطل) الوقف في جميع هذه الصور (ولو وقف على معين) كوقفت دارى على زيد ثم على الفقراء (اشترط قبوله ، فإن رده بطل) ولو رجع بعد الرد لم يعد له (وإن وقف على زيد ولم يقل وبعده إلى كذا) من الجهات المستمرة (صح ويصرف بعد زيد أفقراء أقارب الواقف) وهم الأقرب إلى الواقف رحما لا إراثا فيقدم ابن بنته على ابن عمه (وإن وقف على عبد نفسه) أى قاصدا نفس العبد فعبد بالتبوين ونفس توكيده (بطل) الوقف (وإن أطلق) لم يقصد نفسه ولا سيده (فهو) أى الوقف صحيح ويصرف (لسيده) ويقبل العبد في هذا الوقف بنفسه ولا يصح قبول سيده ، وإذا جفت الشجرة الموقوفة انتفع بها باجارة وغيرها ، فلم يمكن الانتفاع بها إلا بالأحراق صارت ملكا لا وقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها ، وحصر المسجد إذا لم تصلح إلا للأحراق يجوز التصرف فيها بالبيع وغيره ويصرف ثمنها لمصالح المسجد .

(بَابُ الْهَبَةِ)

هي تملك تطوع لا احتياج ولا لفصد ثواب ولا لإكرام . فإن كانت لفصد ثواب أو احتياج فهي صدقة أو لفصد لإكرام فهي هدية (هي مندوبة و) هي (للأقارب أفضل) منها ثلاثا . (وتندب التسوية فيما بين أولاده حتى بين الذكر والأنثى) وكذا بين الأصول ، فإن فضل كره إن استووا في الحاجة (وإنما تصح من مطلق التصرف) فلا تصح من مسطور عليه ولا بد أن يكون أهلا للتبرع فلا تصح من مكاتب بخير إذن سيده (فيما يجوز بيعه) ولا بد من سيعة ، وأشار لما بقوله (بإيجاب منجز) كوهبتك وملككتك (ولا بد من قبول) من الموهوب له كأن يقول قبلت ورضيت فلا تصح بالإعطاء .

وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ فَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ وَلَا يَصِحُّ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَاهِبِ ، فَلَوْ وَهَبَهُ شَيْئًا عِنْدَهُ ، أَوْ رَهْنَهُ
إِيَّاهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي قَبْضِهِ وَمُضَى زَمَنٍ يَتَأَنَّى فِيهِ قَبْضُهُ وَالْمُضَى إِلَيْهِ ، فَإِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ
إِلَّا أَنْ يَهَبَ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدَهُ ، وَإِنْ سَفَلَ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ كَالسَّمَنِ لَا الْمُتَفَصِّلَةِ
كَالْوَلَدِ فَلَوْ حُجِرَ عَلَى الْوَلَدِ بِفُلْسٍ ، أَوْ بَاعَ الْمُوْهوبُ نَحْمَ عَادَ إِلَيْهِ فَلَا رُجُوعَ ، فَإِنْ وَهَبَ وَشَرَطَ ثَوَابًا مَعْلُومًا
صَحَّ وَكَانَ يَبْعًا ، أَوْ مَجْهُولًا بَطُلَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَمْ يَلْزَمْ .

بَابُ الْعَتَقِ

هُوَ قُرْبَةٌ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَيَصِحُّ بِالصَّرِيحِ بِلَا نِيَّةٍ وَبِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ فَصَرِيحُهُ الْعَتَقُ
وَالْحُرِّيَّةُ ، وَفَكَكْتُ رَقَبَتَكَ ، وَالْكِنَايَةُ لَأَمْلَكَ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا سُلْطَانُ لِي عَلَيْكَ ، وَأَنْتَ لِلَّهِ ، وَحَبْلُكَ عَلَى
غَارِبِكَ وَشَبَّهُ ذَلِكَ ، وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ مِثْلَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَإِذَا عَلِقَ بِصِفَةٍ لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ
فِيهِ بِالْقَوْلِ ، وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ ،

(وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ) مَعَ الْإِذْنِ فِيهِ (فَلَهُ) أَيْ الْوَاهِبِ (الرُّجُوعُ قَبْلَهُ) لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ (وَلَا يَصِحُّ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِ
الْوَاهِبِ) أَوْ إِقْبَاضِهِ (فَلَوْ وَهَبَهُ شَيْئًا عِنْدَهُ) أَيْ عِنْدَ الْمُوْهَبِ لَهُ (أَوْ رَهْنَهُ) أَيْ رَهْنِ الْوَاهِبِ الْمُوْهَبِ لَهُ الشَّيْءَ الَّذِي
وَهَبَهُ (إِيَّاهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي قَبْضِهِ) أَيْ قَبْضِ الْمُوْهَبِ لَهُ الشَّيْءَ الْمُوْهَبِ (و) لَا بُدَّ مِنْ (مُضَى زَمَنٍ) بَعْدَ الْإِذْنِ
مِنَ الْوَاهِبِ (يَتَأَنَّى) أَيْ يُمْكِنُ (فِيهِ قَبْضُهُ وَالْمُضَى إِلَيْهِ) فَإِذَا وَهَبَهُ شَيْئًا عِنْدَهُ وَأَذْنُ لَهُ فِي قَبْضِهِ وَمُضَى زَمَنٍ يُمْكِنُ وَصُولُهُ
إِلَيْهِ فَقَدْ مَلَكَهُ (فَإِذَا مَلَكَ) الْمُوْهَبُ لِمَا تَقَدَّمَ (لَمْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ) وَلَوْ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ الْمُوْهَبُ لَهُ (إِلَّا أَنْ يَهَبَ
لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدَهُ وَإِنْ سَفَلَ فَلَهُ) أَيْ الْأَصْلُ (الرُّجُوعُ فِيهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ كَالسَّمَنِ) وَكَتَلَمَ صِنْعَةً لَكِنْ
يَكْرَهُ لِلْوَالِدِ الرُّجُوعُ فِي هَبْتِهِ إِنْ كَانَ بَارًّا بِهِ عَفِيفًا (لَا) بِزِيَادَتِهِ (الْمُتَّفَصِّلَةِ كَالْوَلَدِ) الْحَادِثُ بَعْدَ الْعَطِيَّةِ (فَلَوْ حُجِرَ عَلَى
الْوَلَدِ بِفُلْسٍ أَوْ بَاعَ) الْوَلَدُ (الْمُوْهَبُ نَحْمَ عَادَ) أَيْ رَجَعَ (إِلَيْهِ) أَيْ إِلَى الْوَلَدِ (فَلَا رُجُوعَ) لِلْأَصْلِ عَلَى وَلَدِهِ لِأَنَّ الزَّائِلَ
الْعَائِدَ كَالَّذِي لَمْ يَبْعُدْ (فَإِنْ وَهَبَ) شَخْصًا شَيْئًا (وَشَرَطَ ثَوَابًا) أَيْ عَوْضًا (مَعْلُومًا) قَدْرَهُ وَجَنَّتَهُ (صَحَّ) عَقْدُ الْهَبَةِ (وَكَانَ
يَبْعًا) (و) شَرَطَ عَوْضًا (مَجْهُولًا بَطُلَ) الْعَقْدُ (وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ) أَيْ الْعَوْضُ (لَمْ يَلْزَمْ) أَيْ الْمُوْهَبُ لَهُ شَيْءٌ ، مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ خُتِنَ
وَلَدُهُ وَحُمِلَتْ لَهُ هَدَايَا مِلْكُهَا الْأَبُ وَقِيلَ يَمْلِكُهَا الْابْنُ مَا لَمْ يَقْصِدْ الْمَهْدَى وَاحِدًا مِنْهُمَا وَإِلَّا كَانَ مِلْكًا لِنِ قَصْدِهِ .

(بَابُ الْعَتَقِ)

أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ : مَعْتَقٌ ، وَعَتِيقٌ ، وَصِنِيعَةٌ ؛ وَ (هُوَ قُرْبَةٌ) أَيْ الْمُنْجِزُ مِنْهُ (وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ) فَلَا يَصِحُّ
مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّافِيهِ وَالْمُفْلِسِ (وَيَصِحُّ بِالصَّرِيحِ بِلَا نِيَّةٍ وَبِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ فَصَرِيحُهُ الْعَتَقُ وَالْحُرِّيَّةُ) أَيْ مَا تَصَرَّفَ
مِنْهُمَا كَأَعْتَقْتُكَ وَأَنْتَ عَتِيقٌ وَحَرَّرْتُكَ وَأَنْتَ مُحَرَّرٌ (وَفَكَكْتُ رَقَبَتَكَ وَالْكِنَايَةُ) قَوْلُهُ (لَأَمْلَكَ لِي عَلَيْكَ وَلَا سُلْطَانُ
لِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ لِلَّهِ وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَشَبَّهُ ذَلِكَ) مِنْ الْأَلْفَاظِ وَمِنْهَا أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ صَرِيحُهَا وَكِنَايَتُهَا . (وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ
عَلَى شَرْطٍ مِثْلَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِذَا عَلِقَ بِصِفَةٍ لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالْقَوْلِ) كَنَسَخْتَهُ وَرَجَعْتُ فِيهِ . (وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ ،

بالتصريف كالبيع ونحوه ، فإن اشتراه بعد ذلك لم تعد الصفة ، ويجوز في العبد وفي بعضه ، فإن أعتق بعض عبده عتق كله ، فإن كان عبدا بين اثنين ، فعتق أحدهما نصيبه عتق ، ثم إن كان موسرا عتق عليه نصيب شريكه في الحال ولزمه قيمته حيثئذ ، وإن كان معسرا عتق نصيبه فقط ، ومن ملك أحد الوالدين وإن علوا ، أو المولودين وإن سفلوا عتق عليه ، وإن ملك بعضه ، فإن كان برضاه وهو موسر قوم عليه الباقي وعتق وإلا فلا ، ولو أعتق الحامل عتقت هي وحملها ، أو أعتق الحمل عتق دونها ، ولو قال أعتقتك على ألف أو بعثتك نفسك بألف وقبل عتق ولزمه الألف .

باب التدبير

التدبير قرينة ، وهو أن يقول إذا مت فأنت حر ، أو دبرتك ، أو أنت مدبر ويعتبر من الثلث ، ويصح من مطلق التصرف ، وكذا من مبذر لأصى .

بالتصريف كالبيع ونحوه) كالمبة والهدية ، فإذا قال لعبد له إذا جاء شهر كذا فأنت حر ثم باعه أو وهبه ثم رجع إليه لم يعتق بالصفة عند وجودها (فإن اشتراه بعد ذلك لم تعد الصفة ، ويجوز) العتق (في العبد) كله (وفي بعضه) كالربع والثلث (فإن أعتق بعض عبده عتق كله) بطريق السراية ولو كان معسرا (فإن كان عبدا بين اثنين فعتق أحدهما نصيبه عتق نصيبه) (ثم إن كان موسرا) بنصيب شريكه (عتق عليه نصيب شريكه في الحال) بطريق السراية (ولزمه قيمته حيثئذ) أي حين كان موسرا فيلزمه قيمته ما أيسر به من نصيب شريكه قل أو كثر (وإن كان معسرا عتق نصيبه فقط) ولا يسرى إلى الباقي (ومن ملك أحد الوالدين وإن علوا أو المولودين وإن سفلوا) أي نزلوا (عتق عليه) أي المملوك منها عتقا قهريا بلا صيغة (وإن ملك بعضه) أي بعض من ذكر من الوالدين أو المولودين (فإن كان برضاه) كأن اشترى نصف أبيه أو ابنه (وهو موسر) يمكنه دفع باقي ثمنه (قوم عليه الباقي) وهو نصفه مثلا الذي لم يشتر . (وعتق) كله بالسراية (وإلا) بأن لم يكن موسرا أو لم يدخل في ملكه باختياره بأن ورثه أو رده ببيع (فلا) يعتق الباقي بالسراية (ولو أعتق الحامل عتقت هي وحملها) لأنه كالجزء منها فيعتق تبعها لها ، ولو نس على إخراجها من العتق (أو أعتق الحمل دونها) بشرط نفع الروح فيه ولا يعتق هي (ولو قال) السيد لعبده (أعتقتك على ألف) تدفعها إلى (أو) قال (بعثتك نفسك بألف وقبل) العبد (عتق ولزمه الألف) والولاء للسيد

(باب التدبير)

هو لغة النظر في عواقب الأمور ، وشرعا تعليق عتق على الرقيق بعد الموت (التدبير قرينة) من القرب الأخروية (وهو أن يقول) السيد لعبده (إذا مت) أنا (فأنت حر) أو دبرتك أو أنت مدبر (وهذه كلها صرائح) (ويعتبر) المدبر ، أي المحاسب قيمته (من الثلث) أي ثلث مال السيد ، فإن لم ترد قيمته عن ثلث المال عتق كله وإلا عتق منه ما خرج من الثلث (ويصح) التدبير (من مطلق التصرف وكذا من مبذر) أي سفيه ومفلس لأنه لا حرج بعد الموت (لا) من (صبي) للفقو عبارته ،

وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى صِفَةٍ مِثْلُ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَيَشْتَرِطُ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ ، وَإِنْ دَبَّرَ بَعْضَ عَبْدِهِ أَوْ كُلَّ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ لَمْ يَسِرْ إِلَى الْبَاقِي ، وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالتَّصَرُّفِ لَا بِالْقَوْلِ وَلَوْ أَتَتْ الْمَدْبِرَةُ بِوَلَدٍ لَمْ يَتَّبِعْهَا فِي التَّدْبِيرِ .

(فَصْلٌ) فِي الْكِتَابَةِ قُرْبَةً تَعْتَبَرُ فِي الصَّحَّةِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَلَا تَصَحُّ إِلَّا مَنْ جَازَ التَّصَرُّفُ مَعَ عَبْدٍ بِالْعَقْلِ عَلَى عَوَضٍ فِي الذِّمَّةِ مَعْلُومِ الصَّفَةِ فِي تَجْمِينٍ فَأَكْثَرُ يَعْلَمُ مَا يُؤَدِّي فِي كُلِّ تَجْمِيمٍ بِإِحْيَابٍ مُنْجِزٍ وَهُوَ كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا تُؤَدِّيهِ فِي تَجْمِينٍ كُلِّ تَجْمِيمٍ كَذَا ، فَإِذَا أَدَيْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَقَبُولُ وَلَا يَجُوزُ كِتَابَةُ بَعْضِ عَبْدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَاقِيَهُ حُرًّا ، وَلَا تُسْتَحَبُّ إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُ كَسْبَهُ وَأَمَانَتَهُ ، وَلِلْعَبْدِ فَنَسْخُهَا مَتَى شَاءَ ، وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ فَنَسْخُهَا إِلَّا أَنْ يَعْمَرَ الْمَكَاتِبَ عَنِ الْأَدَاءِ ، وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ انْفَسَخَتْ . أَوْ السَّيِّدُ فَلَا ، وَيُلْزَمُ السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَ عَنْهُ جُزْءًا مِنَ الْمَالِ ، وَإِنْ قَلَّ قَبْلَ الْعَتَقِ أَوْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ ،

(وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى صِفَةٍ مِثْلُ) أَنْ يَقُولَ (إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَيَشْتَرِطُ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ) لِأَنَّهُ عُلِقَ التَّدْبِيرُ عَلَى وَجُودِ تِلْكَ الصَّفَةِ فَيُلْزَمُ وَجُودُهَا قَبْلَهُ (وَإِنْ دَبَّرَ بَعْضَ عَبْدِهِ) كَأَنْ قَالَ إِذَا مِتَ فَنَصَفْتُكَ مِثْلًا مَدْبِرَ (أَوْ كُلَّ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ) بِأَنْ كَانَ يَمْلِكُ ثَلَاثَةَ دُبُرِهِ ثُمَّ مَاتَ فَعَتَقَ مَدْبِرَهُ (لَمْ يَسِرْ إِلَى الْبَاقِي) مِنْهُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْعَتَقِ ، وَنُظِمَتْ السَّرَايَةُ تَنْجِيزَ الْعَتَقِ ، وَأَمَّا تَعْلِيْقُهُ بِصِفَةٍ فَلَا يَسْرِي فِي التَّدْبِيرِ وَغَيْرِهِ (وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ) أَيِ التَّدْبِيرِ (بِالتَّصَرُّفِ) بِكُلِّ مَا يَزِيلُ الْمَالُ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ مَعَ الْإِقْبَاضِ (لَا بِالْقَوْلِ) فَلَوْ دَبَّرَهُ ثُمَّ قَالَ رَجَعْتَ عَنِ التَّدْبِيرِ لَمْ يَفِدْ (وَلَوْ أَتَتْ الْمَدْبِرَةُ بِوَلَدٍ) بِأَنْ انْفَصَلَ مِنْهَا قَبْلَ الْمَوْتِ (لَمْ يَتَّبِعْهَا فِي التَّدْبِيرِ) كَمَا فِي وَلَدِ الْمَرْهُونَةِ .

(فَصْلٌ) فِي الْكِتَابَةِ . هِيَ لِنَةِ الضَّمِّ ، وَشَرْعًا عَقْدُ عَتَقٍ بِلَفْظِهَا تَضَمَّنَ مَعَاوَنَةً (الْكِتَابَةُ) بِكَسْرِ الْكَافِ (قُرْبَةً) مِنَ الْقُرْبِ الَّتِي يَثَابُ عَلَيْهَا وَلَا يَعْاقَبُ عَلَى تَرْكِهَا (تَعْتَبَرُ فِي) حَالِ (الصَّحَّةِ) مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَفِي مَرَضِ الْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ (وَإِنْ كَاتَبَهُ عَلَى مِثْلِ قِيَمَتِهِ أَوْ أَكْثَرَ) وَلَا تَصَحُّ إِلَّا مَنْ جَازَ التَّصَرُّفُ (فَلَا تَصَحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَسَفِيهِ وَمُبْذَرٍ) مَعَ عَبْدٍ بِالْعَقْلِ عَلَى عَوَضٍ فِي الذِّمَّةِ (يَكُونُ دَيْنًا لِأَعْيَانِ) (مَعْلُومِ الصَّفَةِ) وَالْقَدَرِ (فِي تَجْمِينٍ) أَيِ وَقْتَيْنِ (فَأَكْثَرُ يَعْلَمُ) مَقْدَارَ (مَا يُؤَدِّي فِي كُلِّ تَجْمِيمٍ بِإِحْيَابٍ مُنْجِزٍ) لَا مَطْلَقَ ، فَلَا يَصِحُّ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ كَاتَبْتُكَ (وَهُوَ) أَيِ : بِإِحْيَابٍ الْمُنْجِزِ مِثْلُ قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ (كَاتِبَتُكَ عَلَى كَذَا) كَأَلْفِ دِينَارٍ (تُؤَدِّيهِ فِي تَجْمِينٍ) أَيِ وَقْتَيْنِ مَعْلُومَيْنِ كَسَنَتَيْنِ مِثْلًا سَنَةَ كَذَا وَسَنَةَ كَذَا (كُلِّ تَجْمِيمٍ كَذَا) أَيِ خَمْسَمِائَةٍ مِثْلًا (فَإِذَا أَدَيْتَ) ذَلِكَ الْعَوَضَ (فَأَنْتَ حُرٌّ ، وَقَبُولُ) يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ أَوْ يَنْوِيهِ . (وَلَا يَجُوزُ كِتَابَةُ بَعْضِ عَبْدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَاقِيَهُ حُرًّا) فَتَصَحُّ حِينَئِذٍ كِتَابَةُ بَعْضِهِ الْبَاقِي (وَلَا تُسْتَحَبُّ إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُ كَسْبَهُ وَأَمَانَتَهُ) بِأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ وَخَرِيصًا عَلَى مَا يَكْسِبُهُ لِتَأْدِيَتِهِ فِي نَجْوَاهُ (وَلِلْعَبْدِ فَنَسْخُهَا مَتَى شَاءَ) فَعِنِّي جَائِزَةٌ فِي حَقِّهِ (وَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ فَنَسْخُهَا) فَعِنِّي لَازِمَةٌ فِي حَقِّهِ (إِلَّا أَنْ يَعْمَرَ الْمَكَاتِبَ عَنِ الْأَدَاءِ) لِأَنَّجُومَ (وَلَوْ بَعْضُهَا لِلسَّيِّدِ حِينَئِذٍ فَنَسْخُهَا) (وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ انْفَسَخَتْ أَوْ السَّيِّدُ فَلَا) وَيَقُومُ الْوَارِثُ مَقَامَهُ فِي قَبْضِ النُّجُومِ (وَيُلْزَمُ السَّيِّدُ أَنْ يَحْطَ عَنْهُ) أَيِ الْمَكَاتِبَ (جُزْءًا مِنَ الْمَالِ) الْمُنْجَمِ (وَإِنْ قَلَّ قَبْلَ الْعَتَقِ) بِأَنْ يَتِمَّ (أَوْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ) وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَدْفُوعُ مِنْ جَنْسِ النُّجُومِ

وَفِي النَّجْمِ الْآخِرِ أَلَيْقُ ، وَيَنْدُبُ الرَّبْعُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى قَبْضَ الْمَالِ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُ ، وَلَا يَتَّقَى الْمَكَاتِبُ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَيَمْلِكُ بِالْعَقْدِ مَنْفَعَتَهُ وَأَكْسَابَهُ ، وَهُوَ مَعَ السَّيِّدِ كَالْأَجْنِيِّ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ ، وَلَا يَهَبُ ، وَلَا يَتَّقَى ، وَلَا يَحَابِي إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ ، وَلَا يَحُوزُ بَيْعَ الْمَكَاتِبِ وَلَا يَبِيعُ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ النُّجُومِ ، وَوَلَدُ الْمَكَاتِبَةِ يَتَّقَى إِذَا عَتَقَتْ .

(فصل) إِذَا أَوْلَدَ جَارِيَتُهُ ، أَوْ جَارِيَةٌ يَمْلِكُ بَعْضُهَا ، أَوْ جَارِيَةٌ ابْنُهُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ وَالْجَارِيَةُ أُمُّ وَلَدِهِ فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ وَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا وَهَبُهَا ، وَيَحُوزُ اسْتِخْدَامَهَا وَإِجَارَتَهَا وَتَزْوِيجَهَا وَكَسْبُهَا لِلْسَّيِّدِ ، وَسَوَاءٌ وَلَدَتْهُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا لَكِنْ لَوْ لَمْ يُتَصَوَّرْ فِيهِ خَلْقُ آدَمِيٍّ ، لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ ، وَلَوْ وَلَدَ جَارِيَةٌ أَجْنِيًّا بِنِكَاحٍ أَوْ زَنًا فَالْوَلَدُ مَلِكٌ لِسَيِّدِهَا أَوْ بِشَبْهَةٍ فَهُوَ حُرٌّ ، فَلَوْ مَلَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ .

باب الوصية

(وفي النجم الأخير) الخط عنه أو الدفع إليه (أليق) من غيره لأن الاعانة فيه على العتق أقرب (ويندب) أن يكون المخطوط عنه (الربع) فبعده السبع (فإن لم يفعل حتى قبض المال) خفيه (رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُ) ولو قليلا (ولا يَتَّقَى الْمَكَاتِبُ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ) من النجوم ولو قليلا (ويملك) المكاتب (بالعقد منفعته وأكسابه) وهي قبل العقد ملك سيده (وهو مع السيد) في البيع والشراء وسائر المعاملات (كالأجنبي ولا يتزوج) المكاتب (ولا يهب) لأنه ليس من أهل التبرع (ولا يَتَّقَى) غيره (ولا يحابي) في المعاملة (إلا بإذن السيد) فيصح جميع ذلك بإذنه (ولا يحوز بيع المكاتب ولا يبيع ما في ذمته من النجوم) لما في الأخير من الضرر (وولد المكاتب) الذي أتت به بعد الكتابة (يعتق إذا عتقت) . أما الولد : فالوجود قبل الكتابة فهو باق على ملك السيد ، والله أعلم .

(فصل) في حكم أمهات الأولاد . (إذا أَوْلَدَ جَارِيَتُهُ أَوْ جَارِيَةٌ يَمْلِكُ بَعْضُهَا أَوْ جَارِيَةٌ ابْنُهُ) وهو حر (فالولد حر) نسيب ، وأما إذا كان الأب رفيقا فلا بن رقيق لأن أئوبه رقيقان (والجارية أم ولد له فتعتق بموته) أي الواطئ . هذا ولو كان الوطء حراما كأن كانت مجوسية أو محرما له ينسب أو رضاع (ويمتنع بيعها وهبتها) لأنها لا تقبل النقل . (ويحوز استخدامها وإيجارها) ليس لنفسها وإذا قلنا شخص استحق سيدها قيمتها وغرمها له (و) يحوز لسيدها (تزويجها) ولو بغير رضاها (وكسبها لسيده) ومهرها كملك (وسواء ولدت حيا أو ميتا) ولا يشترط كماله بل لو ألقته مضغة فيها خلق آدمي أو ظاهر فيها النخلة ولو للقوا بل كانت أم ولد (لكن لو لم يتصور فيه خلق آدمي لم تصر أم ولد ، ولو أَوَلَدَ جَارِيَةٌ أَجْنِيًّا بِنِكَاحٍ أَوْ زَنًا فَالْوَلَدُ مَلِكٌ لِسَيِّدِهَا) فلا تميز مستولدة (أو) أولادها أجنبي (بشبهة فهو حر) كأن ظن أنها جاريته فوطئها فحملت فالولد حر (فالو ملكها بعد ذلك لم تصر أم ولد) يعني لو وطئ جارية غيره بشبهة فجاءت بولد وحكمتا بحريته ثم هذا الواطئ ملك تلك الجارية لم تكن أم ولد له بالحمل السابق .

(باب الوصية)

هي لغة الاتصال ، يقال وصى الشيء : يعطى وماله ، وشرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت وليس بتدبير ولا تعليق هتق ، وأركانها أربعة : موصى له ، وموصى به ، وصيغة ،

تَصَحُّ مِنَ الْمَكْلَفِ الْحُرُّ وَلَوْ مُبَدَّرًا ، ثُمَّ الْكَلَامُ فِي فَضْلَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي نَصَبِ الْوَصِيِّ ، وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ وَالْإِهْتِدَاءُ لِلْوَصِيِّ بِهِ ؛ فَلَوْ أَوْصَى لِغَيْرِ أَهْلِ فِصَارٍ عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْلًا ، أَوْ أَوْصَى لِمَجَاعَةٍ ، أَوْ لَزَيْدٍ ثُمَّ مَن بَعْدَهُ أَمَرُوهُ ، أَوْ جَعَلَ الْوَصِيَّ أَنْ يُوَصَّى مِنْ يَخْتَارُ صَحَّ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْعَزْلُ بِنِي شَاءَ ، وَلَا تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَّا فِي مَعْرُوفٍ وَبِرٍّ كَقَضَاءِ دَيْنٍ وَحَجٍّ ، وَالنَّظَرُ فِي أَمْرِ الْأَوْلَادِ وَشَبْهِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَصَّى عَلَى الْأَوْلَادِ وَصِيًّا ، وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِّ حَتَّى أَهْلُ الْوِلَايَةِ . وَالْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْمُوصِيِّ بِهِ تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِثُلْثِ الْمَالِ قَدْ دُونَهُ ، وَلَا تَجُوزُ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَالْمُرَادُ ثَلَاثُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ ، فَإِنْ كَانَ وَرَثَتُهُ أَغْنَاءَ نُدِبَ اسْتِيفَاءُ الثُّلُثِ وَإِلَّا فَلَا . فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ فِي الزَّائِدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَكَذَا إِنْ كَانَ وَرَدَ الزَّائِدُ ، فَإِنْ أَجَازَهُ صَحَّ ، وَلَا تَصَحُّ الْإِجَازَةُ وَالرَّدُّ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَمَا وَصَّى بِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ تَعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ ،

(تصح من المكلف الحر ولو مبذرا) أي محجورا عليه حجر سفيه أو فليس ولو كافرا (ثم الكلام) على الوصية (في فصلين) لأنها تطلق على الإيصاء بمعنى إقامة وصي وعلى الشيء الذي يتبرع به بعد الموت فلذلك عقد لها فصلين (أحدهما في نسب الوصي) أي إقامته شخصا بعد موته ينظر في أمر أولاده الصغار وتنفيذ وصيته ووفاء ما عليه من الديون وقبض ماله على الناس . (وشروطه) أي الوصي (التكليف والحرية) فلا يصح أن يكون الوصي رقيقا (والعدالة) فلا يصح أن يكون الوصي فاسقا أو مجبولا الحال (والاهتداء للوصي به) فلا يصح لمن لا هداية له كالهرم والبله ، ويصح انبلاء الذي لدى عدل في دينه (فلو أوصى لغير أهل فصار عند الموت أهلا) بأن كان فاسقا ثم ناب رسار عدلا (أو أوصى لمجاعة) معينين (أو) أوصى (لزيد ثم من بعده أَمَرُوهُ أَوْ جَعَلَ الْمُوصِي أَنْ يُوَصَّى مِنْ يَخْتَارُ صَحَّ) ولا يضر كون الوصي أعمى أو أنثى وتكون المجاعة الموصى اليهم واجبا عليهم الاجتماع ولا ينفرد أحدهم بالنصرف إلا إذا نمن على ذلك الموصي (ولا يتم إلا بالقبول بعد موت الموصي ولو على التراخي) فلا يشترط فيه الفور (ولكل منهما) أي الموصي والوصي (العزل متى شاء) فهي جائزة من الطرفين كالوكالة إلا أن يتعين الوصي أو يغلب على ظنه تلف المال إذا عزل فيحرم عليه عزل نفسه ولا ينفذ العزل . (ولا تصح الوصية) بموت الإيصاء (إلا في معروف) أي خير (وبر) هو الخير ، وذلك (كقضاء دين وحج والنظر في أمر الأولاد) الصغار والمجانين (وشبهه) أي شبه ما ذكره من العبداء وكل تصرف مالي (وليس له أن يوصي على) نحو (الأولاد) من المجانين (وصيا والجد أبو الأب حتى أهل الولاية) بالشروط المتقدمة . (الفصل الثاني في الموصي به) تجوز الوصية بثلث المال قَدْ دُونَهُ (أي أقل منه) (ولا تجوز بالزيادة عليه) أي الثلث (والمراد ثلثه) الحاصل (عند الموت ، فإن كان ورثته أغنياء نُدِبَ) له (استيفاء الثلث) أي يندب له أن لا ينقص عن الثلث (وإلا) بأن لم يكونوا أغنياء (فلا ، فإن زاد عليه بطلت في الزائد ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ) خاص (وكذا إِنْ كَانَ) له وارث (ورَدَ الزَّائِدُ ، فإن أَجَازَهُ) أي الوارث للمال أَجَازَ الزَّائِدَ (صح ، ولا تصح الإجازة والرَد) من الوارث (إلا بعد الموت ، وما وصَّى به من التبرعات) كالتبرعات (يعتبر من الثلث) كالتبرعات والهبة والصدقة ، فإذا أوصى بشيء من ذلك بعد موته يعتبر من الثلث إِنْ وَفَى بِهِ أَخْرَجَ وَلَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ وَهِيَ صَحِيحٌ

وَكَذَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ إِنْ قَيَّدَهُ بِالثَّلْثِ ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَمَا نَجَزَهُ فِي حَيَاتِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ كَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهَا ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي الصَّحَّةِ أُعْتَبِرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ فَعَلَهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، أَوْ فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ ، أَوْ تَمَوُّجِ الْبَحْرِ ، أَوْ التَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ ، أَوْ الطَّلُقِ أَوْ بَعْدِ الْوِلَادَةِ ، وَقَبْلَ انْفِصَالِ الْمَشِيمَةِ وَاتَّصَلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْمَوْتِ أُعْتَبِرَ مِنَ الثَّلْثِ وَإِلَّا فَلَا ، فَإِنْ عَجَزَ الثَّلْثُ عَمَّا نَجَزَهُ فِي الْمَرَضِ بُدِيَ بِالْأَوَّلِ فَلِأَوَّلِ ، فَإِنْ وَقَعَتْ دَفْعَةٌ أَوْ عَجَزَ الثَّلْثُ عَنِ الْوَصَايَا مُتَفَرِّقَةً كَانَتْ ، أَوْ دَفْعَةٌ قَسَمَ الثَّلْثُ بَيْنَ الْكُلِّ سَوَاءً كَانَ ثَمَّ عَتَقٌ أَمْ لَا ، وَتَلَزَمَ الْوَصِيَّةُ بِالْمَوْتِ إِنْ كَانَتْ لغيرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِمُعَيَّنٍ كَزَيْدٍ فَلِلْمَلِكِ مَوْقُوفٌ ، فَإِنْ قَبْلَ بَعْدِ الْمَوْتِ وَلَوْ مَتَرَاخِيًا حُكِمَ بِأَنَّهُ مِلْكُهُ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ وَإِنْ رَدَّهُ حُكِمَ بِالْمَلِكِ لِلْوَارِثِ ، وَإِنْ قَبْلَ وَرَدِّ قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَ الْمَلِكُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا ،

(وكذا) إِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ (مِنْ الْوَاجِبَاتِ) كَأَدَاءِ الدِّينِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلْثِ (إِنْ قَيَّدَهُ بِالثَّلْثِ) فَإِنْ لَمْ يَفِ الثَّلْثُ بِهَا تَعَمَّتْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَطَائِدَةُ اعْتِبَارِهَا مِنَ الثَّلْثِ تَظْهَرُ فِيهَا لَوْ كَانَ هُنَاكَ تَبَرُّعَاتٌ فَتَرَاخَاهَا الْوَاجِبَاتُ حَتَّى إِذَا ضَاقَ الثَّلْثُ قَدِمَتْ الْوَاجِبَاتُ فَتَقْضَى ، فَإِنْ اسْتَوْفَتْ الثَّلْثُ سَقَطَتِ التَّبَرُّعَاتُ ، وَيَكُونُ تَقْيِيدُهُ لِلرَّفَقِ بِالْوَرِثَةِ (فَإِنْ أَطْلَقَهُ) أَيْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ بِالْوَاجِبِ بِأَنْ قَالَ : أَوْصَى بِاخْتِرَاجِ الزَّكَاةِ (فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ) بِحَسَبِ (وَمَا نَجَزَهُ فِي حَيَاتِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ كَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهَا) كَصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ (فَإِنْ فَعَلَهُ فِي الصَّحَّةِ) أَيْ فَعَلَ مَا نَجَزَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ (أُعْتَبِرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) لِأَنَّهُ لَاحِقٌ لِأَحَدٍ فِيهِ وَكَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ يُجِزَّ عَتَقُ أُمِّ وَلَدِهِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ (وَإِنْ فَعَلَهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ) أَيْ فَعَلَ مَا نَجَزَهُ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ وَهُوَ مَرِيضٌ مَرَضُ الْمَوْتِ (أَوْ فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ أَوْ تَمَوُّجِ الْبَحْرِ أَوْ التَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ أَوْ الطَّلُقِ) كَأَنْ تَصَدَّقَتْ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَهِيَ تَطْلُقُ (أَوْ بَعْدَ الْوِلَادَةِ وَقَبْلَ انْفِصَالِ الْمَشِيمَةِ) الْمَسَاءَةَ بِالْخِلَاصِ (وَاتَّصَلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْمَوْتِ أُعْتَبِرَ) مَا نَجَزَ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ (مِنَ الثَّلْثِ) لِاتِّحَاقِهَا بِمَرَضِ الْمَوْتِ (وَالْأَوَّلُ) بِأَنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْمَوْتِ (فَلَا) تَحْسِبُ مِنَ الثَّلْثِ بَلْ تَحْسِبُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ (فَإِنْ عَجَزَ الثَّلْثُ عَمَّا نَجَزَهُ فِي الْمَرَضِ) وَكَانَتْ التَّبَرُّعَاتُ مَرْتِبَةً (بِدْيَ بِالْأَوَّلِ ، فَلِأَوَّلِ) كَأَنْ أَوْصَى بِعَتَقِ زَيْدٍ ، ثُمَّ عَمْرٍو ثُمَّ خَالِدٍ فَيُجِزُّ الثَّلْثُ عَنْهُمْ فَيَبْدَأُ أَوْ لَا بِزَيْدٍ ثُمَّ بِعَمْرٍو ثُمَّ بِخَالِدٍ إِنْ بَقِيَ مِنْ الثَّلْثِ شَيْءٌ (فَإِنْ وَقَعَتْ) التَّبَرُّعَاتُ (دَفْعَةٌ) بِأَنْ أَوْصَى بِعَتَقِ الثَّلَاثَةِ (أَوْ عَجَزَ الثَّلْثُ عَنِ الْوَصَايَا) الَّتِي صَدَرَتْ مِنْهُ (مُتَفَرِّقَةً كَانَتْ أَوْ دَفْعَةٌ قَسَمَ الثَّلْثُ بَيْنَ الْكُلِّ سَوَاءً كَانَ ثَمَّ عَتَقٌ أَمْ لَا) فِي مَسْأَلَةِ وَصِيَّتِهِ بِعَتَقِ الثَّلَاثَةِ وَعَجَزَ الثَّلْثُ عَنْهُمْ يَقْرَعُ بَيْنَهُمْ فَمَنْ خُرِجَتْ قَرْنَتُهُ عَتَقَ مِنْهُ مَا بَقِيَ بِهِ الثَّلْثُ وَلَا يُعْتَقُ مِنْ كُلِّ شَقْسٍ ، وَفِي التَّبَرُّعَاتِ إِذَا ضَاقَ الثَّلْثُ عَنْهَا يَقْسَمُ الثَّلْثُ بَيْنَهَا بِالْقِسْطِ كَمَا لِمُقَاسٍ (وَتَلَزَمَ الْوَصِيَّةُ بِالْمَوْتِ إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ) فَيَمْلِكُونَ الْمَوْصِيَّ بِهِ بِمَجْرَدِ مَوْتِ الْمَوْصِيَّ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِهِمْ (فَإِنْ كَانَتْ) الْوَصِيَّةُ (لِمُعَيَّنٍ كَزَيْدٍ فَلِلْمَلِكِ) لَهُ (مَوْقُوفٌ) عَلَى الْقَبُولِ مِنْهُ (فَإِنْ قَبْلَ بَعْدِ الْمَوْتِ وَلَوْ مَتَرَاخِيًا حُكِمَ بِأَنَّهُ) أَيْ الْمَوْصِيَّ بِهِ (مِلْكُهُ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ) فَلَهُ زَوَائِدُهُ الْحَادِثَةُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْقَبُولِ (وَإِنْ رَدَّهُ) أَيْ رَدَّ الْمَوْصِيَّ لَهُ الْمُعَيَّنُ الْمَوْصِيَّ بِهِ (حُكِمَ بِالْمَلِكِ لِلْوَارِثِ) وَتَسْكُونُ مَنَافِعُهُ لَهُ (وَإِنْ قَبْلَ وَرَدِّ قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَ الْمَلِكُ) أَيْ مِلْكُ الْمَوْصِيَّ بِهِ نَهَى وَإِنْ ثَبِتَ بِالْقَبُولِ نَسَكَنَ بِالرَّدِّ قَبْلَ الْقَبْضِ أَشْبَهَ الْوَقْفَ عَلَى مُعَيَّنٍ فَسَقَطَ الْمَلِكُ (أَوْ) رَدَّهُ (بَعْدَهُ) أَيْ الْقَبْضُ (فَلَا) يَسْقُطُ الْمَلِكُ .

وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ الْوَصِيَّةِ عَلَى شَرْطٍ فِي الْحَيَاةِ أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَيَجُوزُ بِالْمَنَافِعِ وَالْأَعْيَانِ ، وَبِالْمَعْدُومِ كَالْوَصِيَّةِ بِمَا تَحْتَسُ هَذِهِ الْجَارِيَةُ أَوْ الشَّجَرَةُ ، وَبِالْمَجْهُولِ ، وَبِمَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيْمِهِ كَالْأَبْنِ وَبِالْإِمْلَاقِ الْآنَ . وَبِمَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ كَالْكَلْبِ وَالزَّيْتِ النَّجَسِ ، لَا بِمَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْهَا كَالْخَرِّ وَالْخَزِيرِ : وَيَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْحَرْبِ وَالذِّمِّيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَلِقَاتِلِهِ ، وَكَذَا لَوَارِثِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِنْ أَجَازَهَا بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ ، وَلِلْحَمَلِ فَتُدْفَعُ لِمَنْ عُلِمَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا بَأَن تَلَدَ لَدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ أَوْ فَوْقَهَا وَدُونِ أَرْبَعِ سِنِينَ ، وَلَا زَوْجَ لَهَا ، وَلَا سَيِّدَ يَطُوقُهَا ، وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ فَتَقْبَلُ دَفْعَ إِلَى سَيِّدِهِ ، وَإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْوَصِيَّةِ صَحَّ الرَّجُوعُ ، وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ، وَإِذَا زَالَ الْمُلْكُ فِيهِ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ ، أَوْ تَعْرِضُهُ لِرِوَالِهِ بَأَن دَبَّرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ ، أَوْ رَهَنَهُ ، أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ ، أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِهِ ، أَوْ أزالَ اسْمَهُ ، بَأَن طَحَنَ التَّمْرَ أَوْ عَجَنَ الدَّقِيقَ ، أَوْ نَسَجَ الثَّنَزْلَ ، أَوْ خَطَطَهُ إِذَا كَانَ مَعِينًا بغيرِهِ رَجُوعٌ ،

(ويبرز تعليق الوصية على شرط في الحياة) كإِنْ دخل زيد دار عمرو فقد أوصيت له بألف درهم (أو بعد الموت) كأنه دخل زيد دار عمرو بعد موتي فقد أوصيت له بكذا . (ويجوز بالمنافع) فقط كأوصيت لزيد بمنافع هذه الجارية فيملك منافعها وأكسابها وعلى مالك منافعها مؤتمتها (و) تصح بـ (الأعيان) كأن أوصى بمنافع عبده لزيد وبعينه لعمرو (وبالمعدوم كالوصية بما تحمل هذه الجارية أو) دنه (الشجرة) من الثمرة قبل وجودها (وبالمجهول) كأوصيت له بما في ضريح نائقي من اللبن (وبما لا يقدر على تسليمه كالآبق وبما لا يملكه الآن) عند الوصية ثم ملكه عند الموت (وبما يجوز الانتفاع به من النجاسات كالكلب) العلم (والزيت النجس) وكجعله مية قابل للبيع (لا بما لا ينتفع به منها كالخمر والخزير) ولو كانت الخمر محترمة . (ويجوز الوصية للحربي) كأن يوصي لزيد وهو حربي لا أن يقول لزيد الحربي أو المرتد فإنه لا يصح (و) يجوز (الذمي و) لـ (المرتد ولقاتله) كأن يوصي لرجل فيقتله (وكذا لوارثه عند الموت إِنْ أَجَازَهَا) أي الوصية لوارث (بقية الورثة و) تصح (فالحمل فتدفع لمن علم وجوده عند الوصية إذا انفصل حيا) بَأَن عطس أو صرخ ، وعلم وجوده معزراً (بَأَن تَلَدَ) د (لدون ستة أشهر من) حين (الوصية أو فوقها) أي الستة الأشهر (ودون أربع سنين ولازوج لها ولاسيد يطوقها) وأما إذا وضعت فوق ستة أشهر وأقل من أربع سنين ولها زوج أو لأربع سنين وإن لم يكن لها زوج ولاسيد لم تصح الوصية (وإن أوصى لعبد قبل) العبد (دفع إلى سيده) بعد موت الموصي (وإن وصى بشيء ثم رجع عن الوصية) كقوله تقضتها أو أبطلتها (صح الرجوع وبطلت الوصية) لأنها عقد تبرع لم يتصل به القبض فأشبهه الهبة قبل القبض (وإزالة الملك فيه) أي الموصى به (كالبيع والهبة) مع القبض أو الاقباض ، وكذا جعله أجرة أو عوضاً في خلع (أو تعريضه) أي الموصى به (لرواله) أي الملك (بَأَن دَبَّرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ رَهَنَهُ أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِهِ أَوْ أزالَ اسْمَهُ) أي اسم الموصى به وذلك (بَأَن طَحَنَ التَّمْرَ أَوْ عَجَنَ الدَّقِيقَ أَوْ نَسَجَ الثَّنَزْلَ أَوْ خَطَطَهُ إِذَا كَانَ مَعِينًا بغيرِهِ) ولو أوجد منه كل ذلك (رجوع) عن الوصية فهو خبر عن قوله وإزالة الملك وما عطف عليه .

وَأِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الْمُوصِي بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْقَبُولِ فَلَوَارِثُهُ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا .

كتاب الفرائض

يَبْدَأُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ قَبْلَ الدِّيُونِ وَالْوَصَايَا وَالْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ وَالرَّهْنِ وَالْجَانِي وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا فَإِنَّ حُقُوقَ هَؤُلَاءِ تُقَدَّمُ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَالِدْفَنِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تُقْضَى دِيُونُهُ ، ثُمَّ تُنْفَذُ وَصَايَاهُ ، ثُمَّ تُقَسَّمُ تَرَكَتُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ . وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ : الْإِبْنُ وَابْنَةُ ابْنِ سَفَلٍ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عِلَا ، وَالْأَخُ شَقِيقًا كَانَ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمٍّ ، وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ أَوْ لَأَبٍ ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقِ أَوْ لَأَبٍ ، وَابْنُهُمَا ، وَالزَّوْجُ ، وَالْمَعْتَقُ . وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ : الْبَنْتُ وَبَنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلٍ ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ ،

(وَإِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الْمُوصِي بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ) إِذْ شَرْطُهَا الْقَبُولُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَقَدْ فَاتَ ذَلِكَ (وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ) أَيُّ الْمُوصَى (وَقَبْلَ الْقَبُولِ) مِنْ الْمُوصَى لَهُ (فَلَوَارِثُهُ) أَيُّ وَارِثِ الْمُوصَى لَهُ (قَبُولُهَا) أَيُّ الْوَصِيَّةِ (وَرَدُّهَا) فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ بَيْتَ الْمَالِ فَالْقَابِلُ وَالرَّادُّ الْإِمَامُ .

(كتاب الفرائض)

هِيَ جَمْعُ فَرِيضَةٍ ، وَالْفَرِيضَةُ مَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ الْمَقْدَرَةُ ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا ، وَأُرِيدَ بِالْفَرَائِضِ هَذَا الْمَسْأَلُ الَّذِي تَبَيَّنَ فِيهَا الْمَوَارِثُ وَلَوْ بِالتَّعْصِيبِ فَغَلَبَتْ مَسَائِلُ الْفَرَائِضِ عَلَى غَيْرِهَا ، وَنَمَّى الْبُكْلُ فَرَائِضَ لِأَنَّ مَسَائِلَ الْفَرَائِضِ أَكْثَرُ مِنْ مَسَائِلِ التَّعْصِيبِ (يَبْدَأُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ) كَكِفِّهِ وَثَمَنِ مَاءِ غَسْلِهِ وَكَذَلِكَ مُؤْنُ تَجْهِيزِهِ مِنْ يَمُونِهِ كَزَوْجَتِهِ وَابْنَةِ الصَّغِيرِ وَعَبْدِهِ لَوْ مَاتُوا قَبْلَهُ ثُمَّ مَاتَ (وَ) مُؤْنُ (دَفْنِهِ) كَأَجْرَةِ مَنْ يَحْفَرُ الْقَبْرَ وَيَلْحَدُهُ . يَبْدَأُ بِهَذِهِ الْمُؤْنِ (قَبْلَ الدِّيُونِ وَالْوَصَايَا وَالْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ) فَإِذَا مَاتَ وَعِنْدَهُ نَصَابٌ مِنْ عَلَيْهِ حَوْلٌ فَقَدْ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِعَيْنِ الْمَالِ فَيَبْدَأُ بِإَخْرَاجِهَا قَبْلَ مُؤْنِ التَّجْهِيزِ (وَ) كَذَلِكَ (الرَّهْنُ) كَمَا إِذَا مَاتَ وَعَيْنُ مَالِهِ مَرْهُونَةٌ (وَالْجَانِي) كَأَنْ يَحْنِي عَبْدُهُ جَنْبِيَّةً تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ثُمَّ يَمُوتُ السَّيِّدُ فَلَا يَبْدَأُ بِمُؤْنِ تَجْهِيزِهِ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ بَلْ يَبْدَأُ بِأَرْشِ جَنْبَانِهِ (وَالْمَبِيعُ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا) وَلَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ وَوَجَدَ بَعِيْنَهُ فِي تَرَكَتِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَزَامَ كَكِتَابَتِهِ (فَإِنْ حَقُوقُ هَؤُلَاءِ) وَأَمْثَالُهُمْ (تُقَدَّمُ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَ) عَلَى مُؤْنَةِ (الدَّفْنِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ) أَيُّ بَعْدَ مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَالدَّفْنِ (تُقْضَى دِيُونُهُ) الْمُتَعَلِّقَةُ بِذِمَّتِهِ لِأَفْرَقِ بَيْنَ دِينِ اللَّهِ وَدِينِ الْآدَمِيِّ (ثُمَّ) بَعْدَ قَضَاءِ دِيُونِهِ (تُنْفَذُ وَصَايَاهُ) مِنْ ثَلَاثٍ مَا بَقِيَ (ثُمَّ تُقَسَّمُ تَرَكَتُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ) عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ (وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ) بِالْأَجْمَالِ وَبِالتَّفْصِيلِ خَمْسَةٌ عَشْرٌ (الْإِبْنُ وَابْنَةُ ابْنِ سَفَلٍ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عِلَا ، وَالْأَخُ شَقِيقًا كَانَ ، أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمٍّ) فَهَذِهِ وَاحِدًا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ بِالتَّفْصِيلِ (وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ أَوْ لَأَبٍ) فَهُوَ اثْنَانِ بِالتَّفْصِيلِ ، وَأَمَّا ابْنُ الْأَخِ لَأُمٍّ فَلَا يَرِثُ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ (وَالْعَمُّ الشَّقِيقِ) أَخُو أَبِيهِ لِأُمِّهِ وَأَبِيهِ (أَوْ لَأَبٍ) فَهُوَ اثْنَانِ بِالتَّفْصِيلِ (وَابْنُهُمَا) أَيُّ الْعَمِّ الشَّقِيقِ أَوْ لَأَبٍ فَهُوَ بِالتَّفْصِيلِ اثْنَانِ (وَالزَّوْجُ وَالْمَعْتَقُ . وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ) بِالْأَجْمَالِ وَبِالتَّفْصِيلِ عَشْرَةٌ (الْبَنْتُ وَبَنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلٍ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ ،

أُمُّ الْأُمِّ ، وَأُمُّ الْأَبِّ وَإِنْ عَلَتْ ، وَالْأَخْتُ شَقِيقَةٌ كَانَتْ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمِّ ، وَالزَّوْجَةُ وَالْمُعْتَقَةُ . وَأَمَّا ذَوُو الْأَرْحَامِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنُوهُنَّ وَبَنَاتُهُنَّ ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ : أَيُّ أَخُو الْأَبِّ لِأُمِّهِ ، وَأَبُو الْأُمِّ ، وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ ، وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ فَلَا يَرْتُونَ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ بَلْ إِذَا فَسَدَ بَيْتُ الْمَالِ كَمَا سَيَأْتِي . وَمَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ الْقَتْلُ ، فَنَ قَتَلَ مَوْرَثُهُ لَمْ يَرِثْهُ سِوَاهُ قَتْلُهُ بِحَقِّ كَالْقَصَاصِ أَوْ فِي الْحَدِّ أَوْ بَغْيِهِ ، خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا ، مُبَاشَرَةً كَانَ أَوْ سِبْيًا ، مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ ، أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فَوَقَعَ فِيهَا . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَتَى كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي قَتْلِهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ . الثَّانِي الْكُفْرُ ، فَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ مِنْ كَافِرٍ وَلَا كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ إِلَّا مِنَ الْحَرْبِيِّ . وَأَمَّا الَّذِي وَالْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمَنُ فَيَتَوَارَثُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمْ وَدَارُهُمْ فَلَا يَرِثُ . وَالثَّالِثُ الرِّقُّ فَالرَّقِيقُ لَا يَرِثُ وَلَا يُوْرَثُ ، وَمِنْ بَعْضِهِ حُرٌّ لَا يَرِثُ لَكِنْ يُوْرَثُ بِمَا جَمَعَهُ بَعْضُهُ الْحُرُّ . الرَّابِعُ اسْتِبْهَامُ وَقْتِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بَغْرَقَ ، أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ .

أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِّ وَإِنْ عَلَتْ (أَيُّ الْحَدَّةِ فَعَى بِالتَّفْصِيلِ اثْنَانِ) وَالْأَخْتُ شَقِيقَةٌ كَانَتْ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمِّ (فَعَى بِالتَّفْصِيلِ ثَلَاثَةٌ) وَالزَّوْجَةُ وَالْمُعْتَقَةُ . وَأَمَّا ذَوُو الْأَرْحَامِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ (وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ) وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنُوهُنَّ (أَيُّ أَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ) وَبَنَاتُهُنَّ (أَيُّ بَنَاتِ أَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ) وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ أَيُّ أَخُو الْأَبِّ لِأُمِّهِ وَأَبُو الْأُمِّ وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ) كَابْنُ بِنْتِ الْعَمِّ وَابْنُ الْحَالِ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ (فَلَا يَرْتُونَ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ بَلْ) يَرْتُونَ (إِذَا فَسَدَ بَيْتُ الْمَالِ) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَعْطِ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ وَسَيَأْتِي بَيَانُ إِرْثِهِمْ (وَمَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ) يَعْنِي الْأَوْصَافُ الَّتِي إِذَا قَامَتْ بِشَخْصٍ فِيهِ مَقْتَضَى الْإِرْثِ تَمْنَعُهُ مِنْ إِرْثِهِ . (الْأَوَّلُ الْقَتْلُ ، فَنَ قَتَلَ مَوْرَثُهُ لَمْ يَرِثْهُ سِوَاهُ قَتْلُهُ بِحَقِّ كَالْقَصَاصِ أَوْ فِي الْحَدِّ) بِالرَّجْمِ (أَوْ بَغْيِهِ) أَيُّ بَغْيِهِ حَقٌّ (خَطَأً كَانَ) الْقَتْلُ (أَوْ عَمْدًا مُبَاشَرَةً كَانَ) الْقَتْلُ كَأَنْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ مَوْرَثَهُ (أَوْ سِبْيًا مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فَوَقَعَ) فِيهَا . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَتَى كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي قَتْلِهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ . الثَّانِي الْكُفْرُ ، فَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ مِنْ كَافِرٍ (وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ) وَلَا كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ إِلَّا مِنَ الْحَرْبِيِّ) سِوَاهُ كَانَا مُتَّفِقِي الدَّارِ أَوْ مُخْتَلِفِيهَا ، فَلَا يَرِثُ الْحَرْبِيُّ مِنَ الذِّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمَنِ . (وَأَمَّا الذِّمِّيُّ وَالْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمَنُ فَيَتَوَارَثُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمْ) كَالْيَهُودِيِّ مِنَ النَّصْرَانِيِّ وَالْجَوْشِيِّ (وَدَارِهِمْ) أَيُّ مَحَلِّ مَسْكَنِهِمْ ؛ وَأَمَّا الْمُرْتَدَّةُ (فَلَا يَرِثُ) وَلَا يُوْرَثُ . (وَالثَّالِثُ الرِّقُّ ، فَالرَّقِيقُ لَا يَرِثُ وَلَا يُوْرَثُ ، وَمِنْ بَعْضِهِ حُرٌّ لَا يَرِثُ لَكِنْ يُوْرَثُ بِمَا جَمَعَهُ بَعْضُهُ الْحُرُّ) لِقَامِ مِلْكِهِ لَهُ . (الرَّابِعُ اسْتِبْهَامُ وَقْتِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بَغْرَقَ أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ) وَقَدْ جُعِلَ بَعْضُهُمْ اتِّفَاءُ الْإِرْثِ فِي هَذِهِ الْمَوْرَةِ لِاتِّفَاءِ الشَّرْطِ إِذَا شَرِطَ الْإِرْثُ تَحْقِيقَ حَيَاةِ الْوَارِثِ عِنْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لِيَجْعَلَ كُلُّ كَاتِبٍ لَمْ يَخْلَفْ الْآخَرَ .

(فصل : في ميراث أهل الفروض) أعني الفروض الستة المذكورة في القرآن ، وهي : النصف والرُّبُع والثُّنَّ والثُلثان والثُّلث والسدس ، وهي لعشرة : الزوجان والأبوان ، والبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ ، والأخوات والجَدُّ والجَدَّاتُ ، والإخوة والأخوات من الأم ، فأما الزوج فله النصف مع عدم ولد أو ولد ابن وارث ، وله الربع مع الولد أو ولد الابن . وأما الزوجة فلهما الربع مع عدم الولد ، أو ولد ابن وارث ، ولها الثُّنَّ مع الولد أو ولد الابن ، وللزوجتين والثلاث والأربع ما للواحدة من الربع والثُّنَّ . وأما الأب فله السدس مع الابن وابن الابن ، فإن لم يكن معه ابن ابن فهو عصبه كما سيأتي . وأما الأم فلهما الثلث إذا لم يكن معها ولد ، ولا ولد ابن ذكرًا كان أو أنثى ، ولا أثنان من الإخوة والأخوات ، سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم ولم تكن في مسألة زوج وأبوين ولا زوجة وأبوين ، فإن كان معها ولد أو ولد ابن أو أثنان من الإخوة والأخوات فلهما السدس ، وإن كانت في مسألة زوج وأبوين ، أو زوجة وأبوين فلهما الثلث ما بقي بعد فرض الزوج أو الزوجة ،

(فصل : في ميراث أهل الفروض) جمع فرض بمعنى الأنصبة (أعني الفروض الستة المذكورة في القرآن) احتوز بذلك عن ثلث ما يبق في بعض مسائل الجدة وعن ثلث الباقي في التراوين فانهما ثبتا بالاجتهاد لانس القرآن (وهي النصف والرُّبُع والثُّنَّ والثُلثان والثُّلث والسدس . وهي لعشرة : الزوجان والأبوان والبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ والأخوات والجَدُّ والجَدَّاتُ والإخوة والأخوات من الأم . فأما الزوج فله النصف مع عدم ولد أو ولد ابن وارث) لزوجه وإن كان من غيره ، وخرج بالوارث من قام به مانع فانه كالعدم (وله الربع مع الولد أو ولد الابن . وأما الزوجة فلهما الربع مع عدم الولد أو ولد ابن) له (وارث ولها الثُّنَّ مع الولد أو ولد الابن) والولد وولد الابن فيها يشمل الذكر والأنثى (وللزوجتين والثلاث والأربع ما للواحدة من الربع والثُّنَّ . وأما الأب فله السدس مع الابن وابن الابن) ومع البنت وبنت الابن يستحق ذلك أيضا لسكرن إن لم يكن معه غيره يستحق الباقي بالتعصيب (فإن لم يكن معه ابن) ولا ابن (ابن فهو عصبه كما سيأتي . وأما الأم فلهما الثلث إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن ذكرًا كان أو أنثى ولا) معها (اثنان من الإخوة والأخوات سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم) كانوا وارثين أو لا ، فعند وجود العدد المذكور تحجب من الثلث إلى السدس (و) يقيد أخذها الثلث أيضا بما إذا (لم تكن) الأم وارثة (في مسألة زوج وأبوين) واليت فيها الزوجة وهي بنتها (ولا) في مسألة (زوجة وأبوين) واليت فيها الزوج وهو ابنها (فإن كان معها ولد أو ولد ابن أو اثنان من الإخوة والأخوات فلهما) أي الأم (السدس ، وإن كانت في مسألة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين) وهي التراوان (فلهما) أي للأم (ثلث ما بقي بعد فرض الزوج) فقد ماتت بنتها عنها وعن أبيها وزوجها فيأخذ الزوج النصف ثلاثة لأن مسائلهم من ستة إذ فيها نصف وثلث فيضرب اثنان في ثلاثة فاذا أخذ الزوج النصف بقي ثلاثة ، فلو أخذت الثلث وهو اثنان لرادت على الأب وهو غير مهور في الشرح لأنه في درجتها وهو ذكر فيستحق مثلها فأعطيناها ثلث الباقي وهو واحد وأخذ هو اثنين (أو الزوجة) أي فرض الزوجة وهو الربع ومسائلها من اثني عشر لأن فيها ربعا وهو نصيب الزوجة وثلثا وهو نصيب الأم فيضرب ثلاثة في أربعة فاثني عشر يعطى ربعها وهو ثلاثة للزوجة ويقسم ما بقي على الأم والأب للذكر مثل حظ الأنثيين فتأخذ ثلاثة

وَالْبَاقِي لِلْأَبِ ، فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ فِي الْأَوَّلَى النِّصْفَ وَلَهَا السُّدُسُ لِأَنَّهُ ثَلَاثُ مَا بَقِيَ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ
تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ الرَّبْعَ ، وَالْأُمُّ الرَّبْعَ لِأَنَّهُ ثَلَاثُ مَا بَقِيَ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِ . وَأَمَّا الْبِنْتُ الْمَفْرَدَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ،
وَالْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدَا الثَّلَاثَانِ ، وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثَيْنِ . وَأَمَّا الْأَخْتُ
الْمَفْرَدَةُ الشَّقِيقَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ، لِأَنَّ ثَلَاثَيْنِ فَصَاعِدَا الثَّلَاثَانِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَبِ فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِأَنَّ ثَلَاثَيْنِ
فَصَاعِدَا الثَّلَاثَانِ ، وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ فَصَاعِدًا مَعَ الشَّقِيقَةِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثَيْنِ . وَالْأَخَوَاتُ
الْأَشْقَاءُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ ، فَإِنْ فَقَدْنَ نَالَأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ ، مِثَالُهُ بِنْتُ وَأَخْتُ ، لِلْبِنْتِ النِّصْفُ وَالْبَاقِي
لِلْأَخْتِ ، بِنْتَانِ وَأَخْتُ شَقِيقَةٌ وَأَخْتُ لِأَبٍ ، لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَالْبَاقِي لِلشَّقِيقَةِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْآخَرَى . وَأَمَّا
الْجَدُّ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ وَتَارَةٌ لَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَعَهُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ ، وَمَعَ
عَدَمِهِمَا هُوَ عَصَبَةٌ كَمَا سَيَأْتِي ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ أَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ
وَتَارَةٌ لَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ قَاسَمَ الْجَدُّ الْإِخْوَةَ وَعَصَبَ إِبْنَانَهُمَا مَا لَمْ يَنْقُصْ مَا يَخْصُهُ بِالْمُقَاسِمَةِ ،

(وَالْبَاقِي لِلْأَبِ فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ فِي الْأَوَّلَى النِّصْفَ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ مِنْ سِتَّةٍ كَمَا تَقْدَمُ (وَلَهَا السُّدُسُ) وَهُوَ وَاحِدٌ (لِأَنَّهُ
ثَلَاثُ مَا بَقِيَ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ) وَهُوَ الثَّلَاثُ (وَفِي الثَّانِيَةِ تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ الرَّبْعَ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ (وَالْأُمُّ الرَّبْعَ لِأَنَّهُ ثَلَاثُ
مَا بَقِيَ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ (وَالْبَاقِي) وَهُوَ النِّصْفُ سِتَّةٌ (لِلْأَبِ . وَأَمَّا الْبِنْتُ الْمَفْرَدَةُ) عَمَّنْ يَعْصِيهَا كَأَخِيهَا وَعَنْ أُخْتِ
تَسْكُونُ مَعَهَا ، فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلِلْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدَا الثَّلَاثَانِ ، وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ
الْثَّلَاثَيْنِ (. وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ بِنْتُ الْإِبْنِ مَعَ بَنَتَيْنِ فَأَكْثَرُ فَلَاشَيْءَ لَهَا . (وَأَمَّا الْأَخْتُ الْمَفْرَدَةُ الشَّقِيقَةُ فَلَهَا النِّصْفُ
وَلِلْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدَا الثَّلَاثَانِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَبِ فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَنَّ ثَلَاثَيْنِ فَصَاعِدَا الثَّلَاثَانِ ، وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ فَصَاعِدًا
مَعَ الشَّقِيقَةِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثَّلَاثَيْنِ (وَلَيْسَ لِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ شَيْءٌ إِذَا كَانَتْ مَعَ الشَّقِيقَةِ أُخٍ أَوْ أُخْتِ
(وَالْأَخَوَاتُ الْأَشْقَاءُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ) الْجَمْعُ لَيْسَ بِقَيْدٍ فِيهِمَا ، فَلَوْ كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةٍ وَبِنْتُ زَوْجَةٍ وَأَخٌ لِأَبٍ فَلِبْنَتِ
لَهَا النِّصْفُ وَالزَّوْجَةُ الثَّانِي وَالْبَاقِي لِلْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ وَلَا شَيْءَ لِلْأَخِ مِنَ الْأَبِ (فَإِنْ فَقَدْنَ) أَيْ الشَّقِيقَاتِ
(فَلِأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ) يَقَعْنَ بِمَقَامِهِنَّ فِي التَّعْصِيبِ (مِثَالُهُ) أَيْ مِثَالُ وَجُودِ الْعَصْبَةِ مَعَ الْغَيْرِ (بِنْتُ وَأَخْتُ) لِلْإِبْنِ
أَوْ لِأَبٍ (الْبِنْتُ النِّصْفُ وَالْبَاقِي لِلْأَخْتِ) تَعْصِيَا (بِنْتَانِ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ وَأَخْتُ) مِنْ (الْأَبِ ، لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ)
فَرَضًا (وَالْبَاقِي لِلشَّقِيقَةِ) تَعْصِيَا (وَلَا شَيْءَ لِلْآخَرَى) وَهِيَ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ لِجَبِيهَا بِالشَّقِيقَةِ ، وَيُقَالُ لِلْأَخْتِ
عَصْبَةٌ مَعَ الْغَيْرِ . (وَأَمَّا الْجَدُّ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ) أَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ (وَتَارَةٌ لَا) يَكُونُ مَعَهُ (فَإِنْ لَمْ
يَكُونُوا مَعَهُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ) أَوْ (وَابْنِ الْإِبْنِ وَمَعَ عَدَمِهِمَا) وَلَوْ مَعَ وَجُودِ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنِ (هُوَ عَصْبَةٌ)
إِنْ انْفَرَدَ أَخَذَ الْمَالَ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ أَخَذَ السُّدُسَ فَرَضًا وَمَا يَبْقَى تَعْصِيَا (وَإِنْ كَانَ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ
أَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ) كَزَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ (وَتَارَةٌ لَا) يَكُونُ مَعَهُمْ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرْضٍ)
بِأَنْ كَانَ الْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ لِغَيْرِ (قَاسَمَ الْجَدُّ الْإِخْوَةَ) الذَّكَورُ (وَعَصَبَ إِبْنَانَهُمَا) فَيَأْخُذُ مِثْلَ حَقِّ الْأُنثَيْنِ (مَا لَمْ
يَنْقُصْ مَا يَخْصُهُ بِالْمُقَاسِمَةِ) لِلذَّكَورِ أَوْ بِالتَّعْصِيبِ لِلْإِنَاثِ ،

عَنْ ثَلَاثِ جَمِيعِ الْمَالِ ، فَإِنْ نَقَصَ فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لَهُ الثَّلَاثُ ، وَيَجْعَلُ الْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخْتُ ، أَوْ أُخْتَانِ ، أَوْ ثَلَاثُ ، أَوْ أَرْبَعٌ ، أَوْ جَدٌّ وَأَخٌ ، أَوْ أُخْوَانِ ، أَوْ أَخٌ وَأَخْتُ ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ ، فَيُقَاسَمُ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ فَرَضٌ لَذِي الْفَرْضِ فَرَضُهُ ثُمَّ يُعْطَى الْجَدُّ مِنَ الْبَاقِي الْأَوْفَرُ لَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا الْمَقَاسِمَةَ ، أَوْ ثَلَاثَ مَا يَبْقَى ، أَوْ سُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ مِثَالُهُ زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأَخٌ ، الْمَقَاسِمَةُ خَيْرٌ لَهُ ، بِنْتَانِ وَأُخْوَانِ وَجَدٌّ ، سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ خَيْرٌ لَهُ ، زَوْجَةٌ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ وَجَدٌّ ، ثَلَاثُ الْبَاقِي خَيْرٌ لَهُ ، بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ ، لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَالْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ ؛ وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ وَالْإِخْوَةُ الْأَبَّ ، فَإِنَّ الْأَشْقَاءَ عِنْدَ الْمَقَاسِمَةِ يَدْخُلُونَ عَلَى الْجَدِّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِّ ثُمَّ يَأْخُذُونَ نَصِيبَهُمْ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبٍّ ، لِلْجَدِّ الثَّلَاثُ ، وَالثَّلَاثَانِ الْأَخُ الشَّقِيقُ الثَّلَاثُ الَّذِي خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ ، وَالثَّلَاثُ الَّذِي هُوَ نَصِيبُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِّ ، لِأَنَّ الشَّقِيقَ يَحْجِبُهُ فَيَعُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الشَّقِيقُ أَخًا فَرْدَةً كَمَلَّ لَهَا الْأَخُ مِنَ الْأَبِّ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لَهُ ،

(عَنْ ثَلَاثِ جَمِيعِ الْمَالِ) سَوَاءٌ سَلَوَى الثَّلَاثُ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ (فَإِنْ نَقَصَ فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لَهُ الثَّلَاثُ وَيَجْعَلُ الْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) مِثَالُهُ كَوْنُ الْمَقَاسِمَةِ أَحْسَنَ لِلْجَدِّ (جَدٌّ وَأَخْتُ) فَيَأْخُذُ الثَّلَاثِينَ وَهُوَ الثَّلَاثُ فَاَلْمَقَاسِمَةُ أَحْظَ لَهُ (أَوْ) جَدٌّ وَ (أُخْتَانِ) فَلَهُ النِّصْفُ وَلَهُمَا النِّصْفُ فَاَلْمَقَاسِمَةُ لَهُ أَحْظَ (أَوْ) جَدٌّ وَ (ثَلَاثُ) أُخَوَاتٍ فَلَهُ الْخُمُسَانِ وَلَهُنَّ ثَلَاثَةُ خُمَاسٍ فَاَلْمَقَاسِمَةُ لَهُ أَحْظَ مِنَ الثَّلَاثِ (أَوْ) جَدٌّ وَ (أَرْبَعٌ) مِنَ الْأَخَوَاتِ فَلَهُ الثَّلَاثُ وَلَهُنَّ الثَّلَاثَانِ فَلَمْ يَنْقُصْ عَنِ الثَّلَاثِ (أَوْ) جَدٌّ وَأَخٌ أَوْ أُخْوَانِ أَوْ أَخٌ وَأَخْتُ أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ فَيُقَاسَمُ فِي هَذِهِ الصُّورِ) الثَّمَانِيَةَ (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) هَذَا حَكْمُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ (وَإِنْ كَانَ مَعَهُ) أَيُّ الْجَدِّ (ذُو فَرْضٍ) وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ (فَرَضٌ) أَيُّ قَدَرٍ (لَذِي الْفَرْضِ فَرَضُهُ ، ثُمَّ يُعْطَى الْجَدُّ مِنَ الْبَاقِي) بَعْدَ اخْرَاجِ الْفَرْضِ (الْأَوْفَرُ لَهُ) أَيُّ الْأَحْظَ لَهُ (مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا الْمَقَاسِمَةَ ، أَوْ ثَلَاثَ مَا يَبْقَى ، أَوْ سُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ مِثَالُهُ) أَيُّ مِثَالٍ مَا إِذَا كَانَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ذُو فَرْضٍ (زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأَخٌ) مَسْأَلُهُمْ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَنَصَحَ مِنْ أَرْبَعَةٍ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ وَالْجَدُّ إِذَا قَاسَمَ أَخَذَ الزَّيْعَ ، وَهُوَ أَحْظَ لَهُ مِنْ سُدُسِ الْمَالِ وَثَلَاثَ مَا يَبْقَى وَهُوَ سُدُسُ أَيْضًا (الْمَقَاسِمَةُ خَيْرٌ لَهُ . بِنْتَانِ وَأُخْوَانِ وَجَدٌّ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ خَيْرٌ لَهُ) أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ لِأَنَّ سُدُسَ الْمَالِ خَيْرٌ لِلْجَدِّ فَلَهُ وَاحِدٌ وَلِلْبَنَتَيْنِ أَرْبَعَةٌ وَلِلْأَخَوَيْنِ وَاحِدٌ يَنْكَسِرُ عَلَى مَخْرَجِ النِّصْفِ فَيَضْرِبُ اثْنَانِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فَتَصَحُّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ فَالْجَدُّ الْأَحْظَ لَهُ السُّدُسُ وَهُوَ اثْنَانِ فَهُمَا خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْمَقَاسِمَةِ لِأَنَّهُ يَنْوِبُهُ فِيهَا وَاحِدٌ وَثَلَاثُ ، وَكَذَلِكَ ثَلَاثُ مَا يَبْقَى (زَوْجَةٌ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ وَجَدٌّ ثَلَاثُ الْبَاقِي خَيْرٌ لَهُ . بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ) ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ (لِلْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ وَالْإِخْوَةُ الْأَبَّ فَإِنَّ الْأَشْقَاءَ عِنْدَ الْمَقَاسِمَةِ يَدْخُلُونَ عَلَى الْجَدِّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِّ ثُمَّ يَأْخُذُونَ نَصِيبَهُمْ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبٍّ لِلْجَدِّ الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثَانِ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ الثَّلَاثُ الَّذِي خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ ، وَالثَّلَاثُ الَّذِي هُوَ نَصِيبُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِّ لِأَنَّ الشَّقِيقَ يَحْجِبُهُ فَيَعُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الشَّقِيقُ أَخًا فَرْدَةً كَمَلَّ لَهَا الْأَخُ مِنَ الْأَبِّ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لَهُ) وَلَوْلَا أَنْعَاطُهَا الْجَدُّ الثَّلَاثُ فَلَمَّا وَجَدَ عَدَّتْهُ عَلَى الْجَدِّ ؛ فَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ خَمْسَةِ عَدَدِ الرُّؤُوسِ وَتَصَحُّ مِنْ عَشْرَةِ فَتَأْخُذُ هُنَّ اثْنَيْنِ فِي الْمَقَاسِمَةِ وَيَأْخُذُ الْأَخُ أَرْبَعًا يَعْطِيهَا مِنْهَا ثَلَاثَةً وَيَأْخُذُ سَهْمًا وَاحِدًا ،

[illegible]

(ولا يفرض للأخت) الشقيقة أو لأب (مع الجدة إلا في الأكدية ، وهي زوج أوم وجد وأخت شقيقة ؛ فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس استغرق المال) ولم يبق منه شيء (وليس هنا من يحجب الأخت عن فرضها فتعول المسألة بنصيب الأخت) أصلها من ستة وتعول بثلاثة (فتقسم من تسعة للزوج ثلاثة من التسعة وللأم اثنان يبقى أربعة وهي نصيب الأخت والجدة فتجمع وتقسم بينهما وبينه) أي الجدة فتبكر على مخرج الثلث فتضرب ثلاثة في تسعة فتبلغ سبعا وعشرين ومنها تصح (للذكر مثل حظ الأنثيين . وأما الجدة ، فإن كانت أم الأم أو أم أم الأم ، وهكذا ، أو أم أم الأب وهكذا ، أو أم أبي الأب وهكذا ؛ فلها السدس) فرضا (وإن اجتمع جدتان في درجة فلهما السدس) اشتراكا (مثل أم أب ، وأم أم ، أو أم أم أب ، وأم أبي أب ، وإن كانت إحدهما أقرب فإن كانت القرى من جهة الأم أسقطت البعدى) من جهة الأب (مثل أم أم ، وأم أم أب ، وإن كانت القرى من جهة الأب لم تسقط البعدى) من جهة الأم (بل يشتركان في السدس مثل : أم أب ، وأم أم أم . وأما الجدة التي هي أم أبي الأم فلا ترت بل هي من ذوى الأرحام كما سبق . وأما الأخوة والأخوات من الأم فلا واحد منهم السدس وللاثنين فصاعدا الثلث ذكورهم وإناثهم فيه سواء فتلخص من ذلك) أي تحصل وعلم (أن النصف فرض خمسة الزوج في حالة) وهي ما إذا لم يكن لزوجته فرع وارث (والبنت وبنت الابن والأخت الشقيقة أو لأب . والرابع فرض اثنين الزوج في حالة) وهي ما إذا كان لزوجته فرع وارث (والزوجة في حالة) وهي ما إذا كان الزوج ليس له فرع وارث (والثن فرض الزوجة في حالة) وهي ما إذا كان لزوجها فرع وارث ،

لَهَا وَلَهُ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ الْأَشْقَاءُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لهنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، وَمَنْ لَا يَرِثُ أَصْلًا لَا يَحْجِبُ أَحَدًا . وَمَنْ يَرِثْ لِكُنْهٖ مَحْجُوبٌ لَا يَحْجِبُ أَيْضًا حَجَبَ حَرَمَانٍ لِكُنْهٖ قَدْ يَحْجِبُ حَجَبَ تَقْيِصٍ مِثْلُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمُّ لَا يَرِثُونَ وَيَحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ . وَمَتَى زَادَتْ الْفُرُوضُ عَلَى السَّهَامِ ، أُعِيلَتْ بِالْجُزْءِ الزَّائِدِ مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْمُبَاهَلَةِ ؛ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ اسْتَفْرَقَ الْمَالُ ، وَالْأُمُّ لَا تَحْجِبُ فَيَفْرِضُ لَهَا الثَّلَاثُ فَمَتَّعَ بِفَرْضِ الْأُمِّ ؛ فَتَنْقَسِمُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ : لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَالْأَخْتُ ثَلَاثَةٌ وَالْأُمُّ اثْنَانِ .

(فصل : في العصبات) وَالْعَصْبَةُ مَنْ يَأْخُذُ جَمِيعَ الْمَالِ إِذَا انْفَرَدَ أَوْ مَا يُفْضَلُ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ شَيْءٌ سَقَطَتِ الْعَصَبَاتُ ، وَأَقْرَبُهُمُ الْابْنُ ثُمَّ ابْنُ الْابْنِ وَإِنْ سَقَطَ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلا ، وَالْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ

(لَهَا وَلَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ . وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ الْأَشْقَاءُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لهنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) . وَلَا يَعْصِبُهُنَّ إِلَّا أَخُوهُنَّ الْمَسَاوِي لهنَّ (وَمَنْ لَا يَرِثُ أَصْلًا) كَمَنْ قَامَ بِهِ مَانِعٌ مِنْ كُفْرٍ أَوْ قَتْلٍ أَوْ رُقٍّ (لَا يَحْجِبُ أَحَدًا) مِنَ الْوَرِثَةِ لَا حَجَبَ حَرَمَانٍ . وَلَا حَجَبَ تَقْيِصٍ (وَمَنْ يَرِثْ لِكُنْهٖ مَحْجُوبٌ) حَجَبَ حَرَمَانٍ (لَا يَحْجِبُ) غَيْرَهُ (أَيْضًا حَجَبَ حَرَمَانٍ لِكُنْهٖ قَدْ يَحْجِبُ) غَيْرَهُ (حَجَبَ تَقْيِصٍ مِثْلُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمُّ لَا يَرِثُونَ) لِحَجَبِ الْأَبِ لَهُمْ (وَيَحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ) لِأَنَّهُمْ عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ ، وَكُلُّ عَدَدٍ مِنْهُمْ يَحْجِبُهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ (وَمَتَى زَادَتْ الْفُرُوضُ) أَيْ أَصْحَابُهَا (عَلَى السَّهَامِ) أَيْ الْأَنْصِبَاءُ (أُعِيلَتْ) أَيْ زِيدَ فِي سَهَامِهَا (بِالْجُزْءِ الزَّائِدِ) وَحِينَئِذٍ يَدْخُلُ النِّقْصُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرِثَةِ كَمَا يَدْخُلُ عَلَى أَرْبَابِ الدِّيُونِ فِي التَّغْلِيسِ (مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْمُبَاهَلَةِ ، وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأَخْتِ) الشَّقِيقَةُ (النِّصْفُ اسْتَفْرَقَ الْمَالُ وَ) بَقِيَ (الْأُمُّ) وَهِيَ (لَا تَحْجِبُ) أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ سِتَّةٍ بِضَرْبٍ مَخْرُجِ النِّصْفِ وَهُوَ اثْنَانِ فِي مَخْرَجِ الثَّلَاثِ ثَلَاثَةٌ نَعْفُهَا : ثَلَاثَةٌ لِلزَّوْجِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّقِيقَةِ فَلَا يَبْقَى لِلْأُمِّ شَيْءٌ (فَيَفْرِضُ لَهَا الثَّلَاثَ) وَهُوَ اثْنَانِ (فَمَتَّعَ بِفَرْضِ الْأُمِّ فَتَنْقَسِمُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأَخْتِ ثَلَاثَةٌ ، وَالْأُمُّ اثْنَانِ) وَصَحِيحٌ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ خَالَفَ فِيهَا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَقِيلَ لَهُ النَّاسُ عَلَى خِلَافِ رَأْيِكَ ، فَقَالَ إِنْ شَاءُوا فَلْنَدْعُ أَبْنَاءَنَا الْحِ الْآيَةَ .

(فصل : في العصبات) أَي فِي بَيَانِ أَرْبَعٍ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : عَصْبَةُ بِنَفْسِهِ ، وَعَصْبَةُ بِغَيْرِهِ ، وَعَصْبَةُ مَعَ غَيْرِهِ (وَالْعَصْبَةُ) بِنَفْسِهِ (مَنْ يَأْخُذُ جَمِيعَ الْمَالِ إِذَا انْفَرَدَ أَوْ مَا يُفْضَلُ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ شَيْءٌ سَقَطَتِ الْعَصَبَاتُ . وَأَقْرَبُهُمُ الْابْنُ ثُمَّ ابْنُ الْابْنِ وَإِنْ سَقَطَ ، ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ) أَبُو الْأَبِ (وَإِنْ عَلا وَالْأَخُ لِلْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ

أَبْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ ، ثُمَّ عَمَّ الْأَبُ ثُمَّ ابْنُهُ وَهَكَذَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَاتٌ نَسَبٌ ، فَعَصَبَاتُ الْوَلَاءِ ، فَمَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ عَبْدٌ إِمَّا بِإِعْتَاقٍ أَوْ تَذْيِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ أَسْتِيلَادٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَوَلَاؤُهُ لَهُ ، فَإِذَا مَاتَ هَذَا الْعَتِيقُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ ذُو فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٌ وَرَثَهُ الْمُعْتَقُ بِالْوَلَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مَيِّتًا انْتَقَلَ الْوَلَاءُ إِلَى عَصَبَاتِهِ دُونَ سَائِرِ الْوَرِثَةِ ، يَقْدُمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَّا أَنْ الْأَخَ يُشَارِكُ الْجَدَّ وَهَذَا الْأَخُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ عَصَبَةٌ نَسَبٌ انْتَقَلَ إِلَى مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ إِلَى عَصَبَتِهِ ، وَلِلْمُعْتَقِ أَيْضًا الْوَلَاءُ عَلَى أَوْلَادِ الْعَتِيقِ .

فَيَقْدُمُ مُعْتَقُ الْأَبِ عَلَى مُعْتَقِ الْأُمِّ ؛ فَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ ، فَوَلَاؤُهُ لِمُعْتَقِ الْأُمِّ ، فَلَوْ عَتَقَ أَبُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ أُنْجَرَ الْوَلَاءُ مِنْ مُعْتَقِ الْأُمِّ إِلَى مُعْتَقِ الْأَبِ ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ بِالْوَلَاءِ إِلَّا مَنْ عَتَقَتْهَا وَأَوْلَاهَا وَعَتَقَافُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَقَارِبٌ وَلَا وَلَاءٌ عَلَيْهِ انْتَقَلَ مَالُهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ إِرْثًا لِلْمُسْلِمِينَ ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ عَادِلًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادِلًا رُدَّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ عَلَى قَدَرِ فُرُوضِهِمْ إِنْ كَانَ ثُمَّ ذُو فَرْضٍ وَإِلَّا فَيُصْرَفُ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ ،

ابنه ، وإن سفل ، ثم عم الأب ، ثم ابنه وهكذا . فإن لم يكن له عصبات نسب فعصبات الولاء (يرجع إليها عند نقل عصبات النسب) فمن عتق عليه عبد : إما باعْتاق (أو تذيير) بأن قال مالك العبد له أت حر بعد موتى فيعتق بموته (أو كِتَابَةٍ) بأن كاتبه على مائة درهم في شهرين فأداها (أو أَسْتِيلَادٍ) منه لجاريته فعتقت بموته (أو غَيْرِ ذَلِكَ) كالتعليق بصفة (فَوَلَاؤُهُ) أي العبد (له) أي للسيد (فإذا مات هذا العتيق وليس له وارث ذو فرض ولا وارث) عَصَبَةٌ وَرَثَهُ الْمُعْتَقُ بِالْوَلَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مَيِّتًا انْتَقَلَ الْوَلَاءُ إِلَى عَصَبَاتِهِ (المتعصبين بأنفسهم) (دون سائر الورثة) كالبنات والأخت (يقدّم الأقرب فالأقرب على الترتيب المتقدم) في النسب (إلا أن الأخ) في باب الأب (يشارك الجد ، وهذا الأخ مقدم على الجد) سواء كان الأخ شقيقاً أو لأب وكذا ابنه يقدم على الجد (فإن لم يكن للمعتق عَصَبَةٌ نَسَبٌ انْتَقَلَ) الْوَلَاءُ (إِلَى مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَقُ الْمُعْتَقِ مُوجُودًا انْتَقَلَ (إِلَى عَصَبَتِهِ ، وَلَهُ مُعْتَقٌ أَيْضًا الْوَلَاءُ عَلَى أَوْلَادِ الْمُعْتَقِ) كما له الْوَلَاءُ عَلَى الْعَتِيقِ (فَيَقْدُمُ مُعْتَقُ الْأَبِ عَلَى مُعْتَقِ الْأُمِّ فَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ فَوَلَاؤُهُ لِمُعْتَقِ الْأُمِّ ، فَلَوْ عَتَقَ أَبُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ أُنْجَرَ الْوَلَاءُ مِنْ مُعْتَقِ الْأُمِّ إِلَى مُعْتَقِ الْأَبِ) لما تقدم من تقديم مُعْتَقِ الْأَبِ عَلَى مُعْتَقِ الْأُمِّ . (وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ بِالْوَلَاءِ إِلَّا مَنْ عَتَقَتْهَا وَأَوْلَاهَا) (الذين ليس لهم ورثة من النسب) (وعَتَقَافُهُ) كَأَنْ أَعْتَقَ عَتِيقَهَا عَبْدًا وَمَاتَ عَتِيقُهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَرِثَةٌ مِنَ النِّسْبِ ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُ الْعَتِيقِ كَذَلِكَ وَغَيْرِ مُوجُودَةٍ فَتَرِثُهُ بِالْوَلَاءِ . وَأَمَّا عَتَقَافُ أَصُولِهَا فَلَا تَرِثُهُمُ بِالْوَلَاءِ (فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَيِّتٌ أَقَارِبٌ وَلَا وَلَاءٌ عَلَيْهِ انْتَقَلَ مَالُهُ) كُلُّهُ أَوْ مَا بَقِيَ مِنْهُ (إِلَى بَيْتِ الْمَالِ إِرْثًا لِلْمُسْلِمِينَ) يصرف في مصالحهم ، ويجوز تخصيص طائفة منهم به (إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ عَادِلًا) يعطى كل ذي حق حقه (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادِلًا رُدَّ) الْفَاضِلُ (عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ) حالة كونهم (مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ) لأنهما ليسا من الأقارب ويكون الرّد (على قدر فروضهم) كأم وبنت ، فهي من ستة للأُمِّ السدس واحد وللبنات النصف ثلاثة يبق أثنان فتدّ عليها بهذه النسبة فتد الستة إلى أربعة ويعطى للأُمِّ واحد وللبنات ثلاثة ونفعل ذلك (إِنْ كَانَ ثُمَّ ذُو فَرْضٍ وَإِلَّا فَيُصْرَفُ) الْمَالُ (إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ) فيقدم الرد على توريث ذوى الأرحام

فِيَقَامُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَقَامَ مَنْ يُدْلَى بِهِ ، فَيَجْعَلُ وَلَدُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ كَأُمَّهَاتِهِمْ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ
كَأَبَائِهِمْ ، وَأَبُو الْأُمِّ وَالْحَالِ وَالْحَالَةُ كَالْأُمِّ ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّةُ كَالْأَبِ ، وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ بِالتَّعْصِيبِ وَتَمَّ أَقْرَبُ
مَنْهُ ، وَلَا يَعْصِبُ أَحَدٌ أَخْتَهُ إِلَّا الْإِبْنُ وَالْإِبْنُ وَالْأَخُ ، فَإِنَّهُمْ يَعْصِبُونَ أَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ
الْإِنثِيِّ ، وَيَعْصِبُ ابْنُ الْإِبْنِ مَنْ يُجَاذِيهِ مِنْ بَنَاتِ عَمِّهِ ، وَيَعْصِبُ مَنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ ، إِذَا لَمْ
يَكُنْ لَهُنَّ فَرَضٌ ، وَلَا يُشَارِكُ عَاصِبٌ ذَا فَرَضٍ إِلَّا الْمَشْرُكَةُ ؛ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ وَائْتَانُ فَإِذَا كَثُرَ مِنَ
الْإِخْوَةِ الْأُمُّ وَأَخٌ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ ، وَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ أَوْ الْجَدَّةِ السُّدُسُ وَالْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ الثَّلَاثُ بِشَارِكِهَا فِيهِ
الشَّقِيقُ ، وَمَنْ وَجَدَ فِي شَخْصٍ جِهَتًا فَرَضٌ وَتَعْصِيبٌ وَرِثَ بِهِمَا كَابْنِ عَمٍّ هُوَ زَوْجٌ أَوْ ابْنُ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لِلْأُمِّ .

كتاب النكاح

مَنْ أَحْتَاجَ إِلَى النِّكَاحِ مِنَ الرِّجَالِ ،

(فيقام كل واحد منهم مقام من يدلى به فيجعل ولد البنات) اصلب أو بنات ابن (و) ولد (الأخوات) شقيقات
أو لأب أو لأم (كأُمَّهَاتِهِمْ) ويقدم منهن من سبق إلى الوارث (وبنات الإخوة و) بنات (الأعمام) كأَبَائِهِمْ وَأَبُو
الْأُمِّ وَالْحَالِ وَالْحَالَةُ كَالْأُمِّ) فيجعل أبو الأم منزلها وكذلك الحال والحالة ، فإذا انفرد كل واحد منهم أخذ المال فرضاً
ورداً وإن اجتمعوا أخذ الأب المال (والعَمُّ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّةُ كَالْأَبِ) يعني أن العم للام والعمة منزلان منزلة الأب
(ولا يرث أحد بالتعصيب وثم أقرب منه) كالأخ الشقيق والأخ للأب فلا يرث الأخ مع وجود الشقيق لأنه يرث
التعصيب والشقيق أقرب منه . (ولا يعصب أحد أخته إلا الابن وابن الابن والأخ فانهم يعصبون أخواتهم للذكر مثل
حظ الأنثيين ، ويعصب ابن الابن من يجازيه من بنات عمه ويعصب من فوقه من عمماته وبنات عم أبيه إذا لم يكن لهن
فرض) . وأما إذا كان لهن فرض كأن مات الميت عن بنت وبنت ابن وابن ابن ابنت النصف موليت الابن
السُّدُسُ والباقي وهو اثنان لابن ابن الابن ، فإذا كان للميت بنتان عصب ابن ابن الابن بنت الابن للذكر مثل حظ
الأنثيين (ولا يشارك عاصب ذَا فَرَضٍ) لأنه يأخذ ما أبقت الفروض (إلا) في (المشركة) بفتح الراء ، وقد
يسكنر وتسمى الحمارية أيضاً (وهى زوج وأم أو جدة وائتان فأكثر من الإخوة للام وأخ شقيق فأكثر) فالمسألة
من ستة (للزوج النصف) ثلاثة (وللأم أو الجدة السُّدُسُ) واحد (وللأخوة للام الثلث) اثنان (بشاركتها فيه)
أي الثلث (الشقيق) فقد شارك العاصب وهو الشقيق صاحب الفرض وهو الأخوة للام نظراً لأنه شاركهم في ولادة
الأم له جعل أبوه كالعديم (ومتى وجد في شخص جهتا فرض وتعصيب ورث بهما كابن عم هو زوج) فإذا ماتت
امراته عنه ورث النصف بالزوجية وورث باقي المال بعصوبة ابن العم (أو ابن عم هو أخ لأم) كأن تزوج
رجلان أخوان امرأة فأولدها أحدهما ولداً والآخر بنتاً فالولد والبنت أخوان لأم وابنائهم ، فإذا ماتت البنت ورثها
الولد بأخوة الأم وبعصوبة ابن العم .

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطء ، ويطلق على المقد حقيقه ، وعلى الوطاء مجازاً (من احتاج إلى النكاح من الرجال) بأن تانت

ووجد أهبة نذب له ، ومن احتاج وفقد الأهبة نذب تركه ، ويكسر شهوته بالصوم ، ومن لم يحتج إلى النكاح وفقد الأهبة كره له ، ومن وجدها ووجد مانع به من هرم ومرض دائم لم يكرهه ، لكن الاشتغال بالعبادة أفضل ، فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل ، وأما المرأة فإن احتاجت إلى النكاح نذب لها وإلا فيكرهه ، ويندب أن يتزوج بكرا ولو ذا جملة عاقلة دينة نسيبة أيسر قرابة قريبة ، فإذا عزم على نكاح امرأة ، فالسنة أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل أن يخطبها وإن لم تأذن في ذلك ، وله تكرير النظر ، ولا ينظر غير الوجه والكفين ، ويحرم أن ينظر الرجل إلى شيء من الأجنبية حرة كانت أو أمة ، أو الأمرد الحسن ، ولو بلا شهوة مع أمن الفتنة ، وقيل يجوز أن ينظر من الأمة ما عدا عورتها عند الأمن ،

نفسه للوطء (ووجد أهبة) من مهر وكسوة فصل التمكين ونفقة يومه (نذب له) النكاح تحصينا لدينه (ومن احتاج) إليه (وفقد الأهبة) المذكورة (نذب) له (تركه ويكسر شهوته بالصوم) فإن لم تنكسر بالصوم تزوج ولو بتكلف اقراض المهر . ولا يتعاطى ما يقطع شهوته ككافور (ومن لم يحتج إلى النكاح وفقد الأهبة كره له) لخطر القيام بواجبه (ومن وجدها ووجد مانع به من هرم ومرض دائم) كالعنة (لم يكرهه) له النكاح (لكن الاشتغال بالعبادة أفضل) من النكاح (فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل) لأنه ربما تفضى به البطالة إلى الفواحش . (وأما المرأة فإن احتاجت إلى النكاح) بأن تافت نفسها إليه أو احتاجت إلى المؤنة (نذب لها) بأن تسأل وليها (وإلا) بأن لم تحتج إليه (فيكرهه) لها إن اشتغلت بعبادة فهي كالرجل (ويندب) لمن أراد الزواج (أن يتزوج بكرا) أن لم يقم به عذر كاحتياجه لمن يقوم على عياله (ولو ذا) وتعرف ولادتها بأقاربها (جميلة عاقلة دينة) ويسن في المرأة أن لاتتزوج إلا بمن هذه صفته ، ويسن لوليها أن كانت صغيرة أن يختار لها من الرجال من هذه صفته (نسيبة) أي طيبة النسب لابنت زنا ولابنت فاسق (ليست قرابة) أي ذات قرابة (قريبة) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة وذات القرابة القريبة بأن تكون في أول درجات العمومة أو الخؤولة بأن تكون بنت عم أو عمه أو خال أو خالة (فإذا عزم على نكاح امرأة فالسنة أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل أن يخطبها وإن لم تأذن) له (في ذلك) وله تكرير النظر ، ولا ينظر غير الوجه والكفين (ظهر البطن) ويحرم أن ينظر الرجل إلى شيء من الأجنبية (سواء كان وجهها أو شعرها أو ظفرها) (حرة كانت أو أمة) ، ولا يحرم النظر إلى مثلها في نحو امرأة مثلا وليس الصوت من العورة فلا يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة (والأمرد الحسن) معطوف على الأجنبية فيحرم النظر إلى أي شيء منه (ولو بلا شهوة مع أمن الفتنة) وهذا ما اعتمدته النووي واعتمد بعض المتأخرين ما اعتمدته الرافعي أنه لا يحرم النظر إلى الأمرد الحسن إلا إذا كان بشهوة أو عند خوف الفتنة (وقيل يجوز أن ينظر من الأمة ما عدا عورتها) فينظر ما فوق سورتها وما تحت ركبتيها (عند الأمن) من الفتنة ، فالأجنبية الحرة يحرم النظر إلى أي جزء منها ولو بلا شهوة وكذا اللبس والخلاوة والأمة على العتد مثلها ، ولا فرق فيها بين الجميلة وغيرها ، والأمرد الحسن لا يحرم النظر إليه إلا عند خوف الفتنة أو الشهوة وكذا اللبس والخلاوة يحرمان مطلقا ، ومعنى النظر بشهوة أن ينظر فيلته ويتأثر قلبه لا أن يفرق بين الأمرد والملاحى ، والنظر بشهوة حرام حتى إلى الجناد

وَيَنْظُرُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأُمِّهِ حَتَّى الْعَوْرَةِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ نَظْرُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى فَرْجِ الْآخَرِ وَيَنْظُرُ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ ، وَالْمَسْجُوحُ إِلَى الْأَجْنِيَّةِ ، وَالرَّجُلُ إِلَى مَحَارِمِهِ ، وَالْمَرْأَةُ إِلَى مُحَرَّمِهَا ، فِيمَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ . وَأَمَّا نَظَرُهَا إِلَى غَيْرِ زَوْجِهَا وَمَحَرَّمِهَا فَحَرَامٌ كَنَظَرِهِ إِلَيْهَا ، وَقِيلَ يَحِلُّ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ مَاعِدَا عَوْرَتِهِ عِنْدَ الْأَمْنِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهَا لِمَرَاهِقٍ أَوْ لِمَرْأَةٍ كَافِرَةٍ ، فَلْتَحْذَرِ النِّسَاءُ فِي الْحَمَامَاتِ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَتَى حَرَّمَ النَّظْرُ حَرَّمَ اللَّسُّ ، وَيَبَاحُ أَنْ لَقُصْدَ وَحِجَامَةٍ وَمُدَاوَاةٍ ، وَيَبَاحُ النَّظْرُ لِشَهَادَةٍ وَمُعَامَلَةٍ وَتَحْوِهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يَصْرَحَ أَوْ يَعْرِضَ بِخُطْبَةٍ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ رَجْعِيَّةً ، وَأَمَّا الْمُعْتَدَّةُ الْبَائِنُ ثَلَاثَةً أَوْ خُلْعٍ أَوْ عَنِ الْوَفَاةِ فَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ دُونَ التَّعْرِيزِ ، وَتَحْرُمُ الْخُطْبَةُ عَلَى خُطْبَةِ الْغَيْرِ إِذَا صُرِّحَ لَهُ بِالْإِجَابَةِ إِلَّا بِإِذْنِهِ

(وينظر) ولو بشهوة (إلى زوجته وأُمته حتى العورة) منهما (لكن يكره نظر كل من الزوجين إلى فرج الآخر ، وينظر العبد إلى سيده) بشرط العفة فيهما (والمسجوح إلى الأجنبية) ويحل نظرها إليه بشرط عدالتهما (والرجل إلى محارمه) نسا أو رضاعا أو مصاهرة (والمرأة إلى محرمها فيما عدا ما بين السرة والركبة) في السائل الأربعة ، (وأما نظرها) أي المرأة (إلى غير زوجها ومحرمها فحرام كنظره إليها) فيحرم أن تنظر أي جزء منه (وقيل يحل لها) أن تنظر منه (أي الأجنبية) ماعدا عورته (أي ما فوق سرتة وتحت ركبتة) عند الأمن (من الفتنة) ويحرم عليها (أي المرأة) كشف شيء من بدنها (ولو وجهها وكفها) لمراهق أو لامرأة كافرة (فتستر من المراهق والمرأة الكافرة كما تستر من الأجنبية ، وقيل يجوز أن تظهر للكافرة من بدنها ما يبدو عند الهيئة كوجهها وكفها ؛ وعلى كل من القولين فلا يجوز إظهار داخل بدنها للمراهق والمرأة الكافرة فلذلك فرع المصنف على ذلك بقوله (فلتحذر النساء في الحمامات من ذلك) أي إظهار شيء من بدنهن للنساء الكافرات (ومتى حرم النظر حرم اللس) لأن اللس أخف من اللس في إثارة الشهوة ؛ ومتى للزمان وهو مقصود كالملك إذ الأجنبية يحرم مسها ويحل نكاحها فيجوز مسها (ويباحان) أي النظر واللس (لقصد وحجامة ومداواة) ولكن بشرط اتحاد الجنس أن تيسر فإن لم يوجد اشترط حضور نحو محرم في امرأة ، وقدر مسلم في حق رجل مسلم ؛ فلا تعالج امرأة رجلا مع وجود رجل ولا عكسه ؛ ولا كافر أو كافرة مسلما أو مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة ، والمعالجة في الوجه واليدين يكفي فيها الحاجة المحوزة للنظر ويعتبر في غيرهما ما يبيع التيمم وفي الفرج ما لا يبعد الكشف له عتكا للروية (ويباح النظر لشهادة ومعاملة) . أما الشهادة فيجوز النظر لها ولو مع وجود محارم يشهدون ، وأما المعاملة فلا ينظر لأجلها إلا مع قدر الحاجة مع أمن الفتنة (ونحوهما) كتعليم صنعة مع فقد الجنس ، والمهرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولم تكن هناك خلوة محرمة (بقدر الحاجة) فلا يتعداها فإذا كفي النظر لبعض الوجه فلا ينظر لباقيه . (ويحرم أن يصرح أو يعرض بخُطْبَةٍ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ رَجْعِيَّةً) لأنها في معنى المزدوجة والتصريح ما يفيد صراحة الرغبة في زواجها كأريد زواجك إذا اقضت عدتك والتعريض ما يحتمل الرغبة وغيرها كانت جميلة ومن يجد مثلك . (وأما المعتدة البائن ثلاث أو) ب (خلع أو) المعتدة (عن الوفاة فيحرم التصريح دون التعريض وتحرم الخطبة على خطبة الغير) ولو ذميا (إذا صرح له بالإجابة) . وأما إذا لم يصرح له بالإجابة فلا تحرم (إلا بإذنه) أي إذن ذلك الغير ولا بد أن يكون الخاطب الثاني عنده علم بالخطبة وأن تكون الخطبة الأولى جائزة .

فَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِإِجَابَتِهِ جَازٌ ، وَمَنْ اسْتَشِيرَ فِي خَاطِبٍ فَلْيَذْكُرْ مَسَاوِيَهُ بِصَدَقٍ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَخْطُبَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ
وَعِنْدَ الْعَقْدِ وَيَقُولُ أَرْوَجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ، وَلَوْ خَاطَبَ
الْوَلِيَّ عِنْدَ الْإِيجَابِ ، فَقَالَ الزَّوْجُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَبِلْتُ صَحَّ لَكِنَّهُ لَا يَنْدُبُ وَقِيلَ
يَنْدُبُ . وَلِلنِّكَاحِ أَرْكَانٌ : الْأَوَّلُ الصِّيغَةُ الصَّرِيحَةُ وَلَوْ بِالْعَجْمِيَّةِ لَمْ يَحْسُنِ الْعَرَبِيَّةُ لَا بِالْكِنَايَةِ ، فَلَا يَصَحُّ
إِلَّا بِإِيجَابٍ مُنْجِزٍ ، وَهُوَ زَوْجُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ فَقَطْ ، وَقَبُولُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَهُوَ تَزَوَّجْتُ ، أَوْ تَكَلَّمْتُ ، أَوْ
قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، أَوْ تَزَوَّجَهَا ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَبْلَتِ لَمْ يَنْعَقِدْ ؛ وَلَوْ قَالَ زَوَّجَنِي ؛ فَقَالَ زَوْجُكَ صَحَّ . الثَّانِي
الشُّهُودُ ، فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ حَرَيْنِ سَمِيعَيْنِ بَصِيرَيْنِ عَارِفَيْنِ بِلِسَانِ الْمُتَعَاقِدِينَ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ

(فَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ) لَهُ (بِإِجَابَتِهِ جَازٌ) ومثل عدم التصريح إعراضه أو طول الزمن بحيث يعد عرفا معرضا (ومن
استشير في خاطب) للنكاح أو استشير في شأن من يجتمع على غيره لأجل معاملة أو طلب علم (فليذكر) الاستشار
(مساويه) جمع مسوى وهو العيب (بصدق) لا بالكذب بذلا للنصيحة حتى يحذر المستشير من الاجتماع على من
يريد الاجتماع عليه . (ويندب أن يخاطب) أى يذكر خطبة بضم أوله وهى كلام مفتتح بحمد الله مختم بدعاء ووعظ
(عند الخطبة) بكسر أوله وهى التماس الخاطب الزواج من جهة المخطوبة (وعند العقد) فيخطب الولي أو الزوج
أو أجنبي (ويقول) الولي للزوج (أَرْوَجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ) ويقول
ذلك قبل العقد لافى أثنائه (ولو خطب الولي عند الإيجاب فقال الزوج الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
قبلت صح) العقد لأن الفاصل يسير وهو من مقدمات القبول فلا يعد فاصلا (لكنه لا يندب ، وقيل يندب) وهو
الامتد . فللنكاح أربع خطب : واحدة من الخاطب ، وأخرى من ولي المرأة ، واحدة قبل الإيجاب ، وأخرى قبل
القبول (وللنكاح أركان : الأول الصيغة الصريحة) المشتملة على الإيجاب من الولي والقبول من الزوج (ولو)
كانت (بالعجمية لمن يحسن العربية) اعتبارا بالمعنى (لا بالكناية) لافتقارها إلى النية ، والشهود لا اطلاع لهم على
ما فى القلب (فلا يصح) النكاح (إلا بإيجاب منجز) أى غير معلق (وهو) أى الإيجاب أى صيغته (زَوْجُكَ
أَوْ أَنْكَحْتُكَ فَقَطْ) دون غيرها من الألفاظ كبيع وهبة وتملك (ر) لا يصح أيضا إلا بـ (القبول) من الزوج
(على الفور) من غير فصل بسكوت طويل أو كلام أجنبي (وهو) أى القبول (تَزَوَّجْتُ أَوْ نَكَحْتُ أَوْ قَبِلْتُ
نِكَاحَهَا أَوْ تَزَوَّجَهَا ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَبْلَتِ) وكذلك لو اقتصر على قبلت النكاح من غير إضافة إليها على رأى (لم
ينعقد ، ولو قال) الزوج للولي (زَوَّجَنِي) بنتك فلانة (فقال) الولي (زَوَّجْتُكَ صَحَّ) العقد ، ولو قال الولي للزوج
زَوَّجْتُكَ فلانة قل قبلت لم يصح لأنه استدعاء لفظ لا للقبول . (الثانى) من أركان النكاح (الشهود) كثيرا ما يطلق
المصنف الركن على الشرط ومن ذلك ما هنا إذ الشهود خارجة عن حقيقة العقد ولكنها شرط فى صحته فتوقف صحته على
حضور شهود عدول فلذلك قال (فلا يصح إلا بحضور شاهدين) احتياطا لأنسكحة عن الجحود (ذكرين) فلا
ينعقد برجل وامرأتين (حرين) فلا ينعقد بعبدین (سميعين) فلا ينعقد بحضور أصم (بصيرين) فلا ينعقد بحضور
أعمى (عارفين بلسان المتعاقدين) فلا ينعقد بمن لا يعرف لغتهم ولو ضبط ألفاظهم (مسلمين عدلين) فلا ينعقد
بمحذور كافر ولو فى نكاح مسلم لدمية .

وَلَوْ مُسْتَوْرَى الْعَدَالَةِ . الثَّالِثُ الْوَلِيُّ ، فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِوَلِيِّ ذَكَرٍ مُكَافٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ عَدْلٍ تَامَ النَّظَرُ ، فَلَا وَلَايَةَ لَأَمْرَأَةٍ وَصِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَرَقِيقٍ وَكَافِرٍ وَفَاسِقٍ وَسَفِيهِ ، وَخَتَلُ النَّظَرِ بِهِرَمٍ وَخَبِلٌ ، وَلَا يَضُرُّ الْعَمَى ؛ وَيَلِي الْكَافِرَ مَوْلِيَّتُهُ الْكَافِرَةُ ، وَلَا يَلِيهَا الْمُسْلِمُ إِلَّا السَّيِّدُ فِي أُمَّتِهِ وَالسُّلْطَانُ فِي نِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَيُزَوِّجُهَا السَّيِّدُ وَلَوْ فَاسِقًا ، فَإِنْ كَانَتْ لَأَمْرَأَةٍ زَوْجَهَا مِنْ زَوْجِ السَّيِّدَةِ بِإِذْنِ السَّيِّدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ السَّيِّدَةُ غَيْرَ رَشِيدَةٍ زَوَّجَهَا أَبُو السَّيِّدَةِ أَوْ جَدُّهَا ، وَأَمَّا الْحُرَّةُ فَيُزَوِّجُهَا عَصَبَاتُهَا : وَأَوَّلَاهُمُ الْآبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْمُعْتَقُ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ مُعْتَقُ الْمُعْتَقِ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ وَلَا يُزَوِّجُ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَهَنَاكَ مِنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، فَإِنْ أَسْتَوَى اثْنَانِ فِي الدَّرَجَةِ وَاحِدُهُمَا مِنْ يَدِي بَابُورٍ وَالْآخَرُ بِأَبِ الْقَوْلِيِّ مِنْ يَدِي بَابُورٍ فَإِنْ أَسْتَوَى فَالْأَوَّلَى أَنْ يَهْدَمَ أَسْنُهُمَا وَأَعْلَاهُمَا وَأَوْرَعُهُمَا ، فَإِنْ زَوَّجَ الْآخَرُ صَحَّ

(ولو) كانا (مستورى العدالة) فلا يشترط عدالتهما الباطنة وهي التي تثبت عند القاضي بالتركية فالمدار على أن لا يعرف لهما مفسقا . (الثالث) من أذركان (الولي) أي مباشرته العقد فلا تعقد المرأة النكاح ولو بالتوكيل (فلا يصح إلا بولي ذكر مكاف حر مسلم عدل تام النظر فلا ولاية لامرأة وصي ومجنون ورقيق) لمسا فيهم من النقص (وكافر) على مسلمة ولو كانت عتيقة كافر فتنتقل الولاية للأبعد ، فإن لم يوجد فالسلطان ولا يلي مسلم كافرة (وفاسق) غير السلطان ، فإن كان الولي فاسقا انتقلت الولاية للسلطان ولو فاسقا ، وإن تاب الولي زوجه في الحال (وسفيه) حجر عليه ، وأما حجر الناس فلا يمنع الولاية (وختل النظر بهرم وخبل) أي فساد في العقد لا يصل لحد الجنون (ولا يضر العمى) في الولاية (ويلي الكافر موليته الكافرة) بشرط أن لا يرتكب مفسقا في دينه وإن كان يهوديا وهي نصرانية أو بالعكس (ولا يليها) أي الكافرة (المسلم إلا السيد في أمتة والسلطان في نساء أهل الذمة) فهو ولي من إذا لم يكن لمن ولي قريب كافر ، وإذا لم يكن لاسمين قاض فهل يجوز قبول نكاح الذمية من قاضيه قل الرافعي الظاهر المنع . أما الأمة المسلمة (فيزوجها السيد) بالملك (ولو فاسقا ، فإن كانت) الأمة (لامرأة زوجها من زوج السيدة) من الأولياء (بإذن السيدة) نطقا لاسكوتا (فإن كانت السيدة غير رشيدة) بصغر أو جنون أو سفه (زوجها أبو السيدة أو جدُّها) عند فقد الأب ، وإذا كانت السدة صغيرة وهي ثيب امتنع تزويج أمها كما يمنع تزويجها حتى تبلغ وتأذت نطقا ، ويزوج العتيقة عصباتها ، فإن فقدوا زوجها من زوج المعلقة من أب أو جد ثم باقى العصبية (وأما الحرة فيزوجها عصباتها) من النسب أو من له الولاء عليها (وأولاهم) أي أحق العصبات بالولاية (الأب ثم الجد) أبوه (ثم الأخ) الشقيق أو لأب لا الأخ للأخ فلا مدخل له في ولاية النكاح (ثم ابنه) أي ابن الأخ المتقدم (ثم العم ثم ابنه) أي العم الشقيق أو لأب وكذا ابنه (ثم المولى) (المعلق ، ثم عصبته ، ثم معتق المعلق ، ثم عصبته ، ثم الحاكم) ويقدم الشقيق من الأخ والعم على الذي لأب وأولادهما كذلك (ولا يزوج أحد منهم وهنالك من هو أقرب منه ، فإن استوى اثنان في الدرجة) كأخوين (وأحدهما يدلي بأبوين) كالشقيق (والآخر بأب فالولي) هو (من يدلي بأبوين) وهو الشقيق (فإن استويا) كأخوين شقيقين أو لأب (فالأولى) أي الأحسن على سبيل الندب (أن يقدم أسنهما) أي أكبرهما منا (وأعلهما) بباب النكاح (وأورعهما) فإن تعارضت هذه الصفات قدم الأقدم ، ثم الأورع ، ثم الأسن (فإن زوج الآخر) وهو غير الوصف المذكور (صح) إذا كانت أذنت لكل منهما ،

وَإِنْ تَشَاحَا أَقْرَعَ ، وَإِنْ زَوْجٌ غَيْرٌ مِنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ صَحَّ أَيْضًا ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَلِيُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ انْتَقَلَتِ الْوَلَايَةُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، وَمَتَى دَعَتِ الْحُرَّةُ إِلَى كُفٍّ لَزِمَهُ تَزْوِيجُهَا ، فَإِنْ عَضَلَهَا أَى مَنَعَهَا بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ أَوْ كَانَ غَائِبًا فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ كَانَ مُحْرَمًا زَوْجَهَا الْحَاكِمُ ، وَلَا تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ ، وَإِنْ غَابَ إِلَى دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ تَزُوجْ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَيَحُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُؤْكَلَ بِتَزْوِيجِهَا ، وَلَا يَحُوزُ أَنْ يُؤْكَلَ إِلَّا مَنْ يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا ، وَلِلزَّوْجِ أَنْ يُؤْكَلَ فِي الْقَبُولِ مَنْ يَحُوزُ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ وَلَوْ عَبْدًا ، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ وَلَا لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوجِبَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ ، فَلَوْ أَرَادَ وَلِيًّا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَابْنِ الْعَمِّ فَوْضَ الْعَقْدِ إِلَى ابْنِ عَمٍّ فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ فَالْقَاضِي ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ إِلَّا الْجَدُّ فِي تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ بَابْنِ ابْنِهِ . ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُجْبِرٌ ، وَغَيْرُ مُجْبِرٍ ، فَالْمُجْبِرُ هُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ خَاصَّةً فِي تَزْوِيجِ الْبِكْرِ فَقَطْ ، وَكَذَا السَّيِّدُ فِي أُمْتِهِ مُطْلَقًا ، وَمَعْنَى الْمُجْبِرِ أَنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا

(وَإِنْ تَشَاحَا) وَقَدْ اسْتَوَيَا (أَقْرَعَ ، وَإِنْ زَوْجٌ غَيْرٌ مِنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ صَحَّ ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَلِيُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ) بَأَنْ كَانَ غَيْرَ عَدْلٍ أَوْ غَيْرَ حُرٍّ أَوْ غَيْرَ تَامِ النَّظَرِ (انْتَقَلَتِ الْوَلَايَةُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ) وَيَفْرَضُ الَّذِي سَلَبَتْ عَنْهُ الْوَلَايَةُ كَأَنَّهُ مَاتَ ، فَلَوْ عَادَتْ إِلَيْهِ صِفَةُ الْوَلَايَةِ عَادَ وَلِيًّا (وَمَتَى دَعَتِ الْحُرَّةُ إِلَى) الزَّوْاجِ بِـ (كُفٍّ لَزِمَهُ تَزْوِيجُهَا) مِنْهُ تَحْصِينًا لَهَا (فَإِنْ عَضَلَهَا أَى مَنَعَهَا) الْوَلِيُّ مِنَ الزَّوْاجِ بِهَذَا السَّكْفِ ، أَمَا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ (بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ أَوْ كَانَ) الْوَلِيُّ (غَائِبًا فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ كَانَ مُحْرَمًا) بِنَحْيٍ أَوْ عَمْرَةٍ (زَوْجَهَا الْحَاكِمُ) لَا الْأَبْعَدُ ؛ وَزَوْجَهَا الْحَاكِمُ أَيْضًا فِي صُورَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْهَا أَنْ يَحْبِسَ نَحْبِسًا يَمْنَعُهُ مِنَ التَّزْوِيجِ (وَلَا تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ) فِي هَذِهِ الصُّورِ (وَإِنْ غَابَ) الْوَلِيُّ (إِلَى دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يَزُوجْ) الْحَاكِمُ (إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَى إِذْنِ الْوَلِيِّ بِأَنْ يَسْتَأْذِنَهُ (وَيَحُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُؤْكَلَ بِتَزْوِيجِهَا) غَيْرُهُ أَذْنَتْ لَهُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا مُجْبِرًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَمِينَ الزَّوْجُ (وَلَا يَحُوزُ) لِلْوَلِيِّ أَنْ يُؤْكَلَ إِلَّا مَنْ يَحُوزُ (أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا) بِأَنْ يَجْمَعَ صِفَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا (وَ) يَحُوزُ (لِلزَّوْجِ أَنْ يُؤْكَلَ فِي الْقَبُولِ مَنْ يَحُوزُ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ) فَلَا يُؤْكَلَ صَبِيًّا ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا مُحْرَمًا (وَلَوْ) كَانَ الْوَكِيلُ (عَبْدًا) فَيَصِحُّ تَوَكُّلُهُ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ (وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ ، وَلَا لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوجِبَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ) لَا تَحَادَ الْمَوْجِبِ وَالْقَابِلِ (فَلَوْ أَرَادَ وَلِيًّا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا) بِأَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّهَا (كَابْنِ الْعَمِّ فَوْضَ الْعَقْدِ إِلَى ابْنِ عَمٍّ) آخِرُ (فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ فَالْقَاضِي) وَإِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ لَوْلَى لَهَا غَيْرُهُ فَوْضَ الْعَقْدِ خَلِيفَتُهُ (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ إِلَّا الْجَدُّ) إِذَا كَانَ جَدًّا وَأَرَادَ (فَلَهُ تَزْوِيجُ بِنْتِ ابْنِهِ بِابْنِ ابْنِهِ) الْآخَرُ وَكُلَاهُمَا قَاصِرٌ ، فَيَقُولُ زَوْجَتُ ابْنَةِ ابْنِي هَذِهِ لَابْنِ ابْنِي هَذَا ، ثُمَّ يَقُولُ قَبِلْتُ لَهُ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ وَلَايَتِهِ وَوَقُورِ شَفَقَتِهِ (ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُجْبِرٌ وَغَيْرُ مُجْبِرٍ ، فَالْمُجْبِرُ هُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ خَاصَّةً فِي تَزْوِيجِ الْبِكْرِ فَقَطْ) فَلَهُمَا أَنْ يَتَزَوَّجَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا (وَكَذَا السَّيِّدُ فِي أُمْتِهِ مُطْلَقًا) بَكْرًا أَوْ ثِيَابًا صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً (وَمَعْنَى الْمُجْبِرِ أَنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا) إِذَا كَانَ بِمَهْرٍ مَثَلٍ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا عِدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ وَلَا بَيْنُهُمَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ عِدَاوَةٌ وَلَوْ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ وَكَانَ الْهَرَمُ مِنْ تَقَدُّمِ الْبَلَدِ وَلَيْسَ الزَّوْجُ بِمَحَالٍ ، فَلَوْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ بِالْإِجْبَارِ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُعْسِرًا بِحَالِ الصَّدَاقِ ثُمَّ دَفَعَ أَبُوهُ هَتَمَ لِلْهَرَمِ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ إِلَّا أَنْ يَهَبَهُ أَبُوهُ بِحَالِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الْعَقْدِ ،

وغير المجبر لا يزوج إلا برضاها وإذنها ، فتي كانت بكرًا جاز للأب أو الجد تزويجها بغير إذنها ، لكن يندب استئذان البالغة ، وإذنها السكوت . وأما الثيب العاقلة فلا يزوجها أحد إلا بإذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد وغيرهما ، وأما قبل البلوغ فلا تزوج أصلاً ، وإن كانت مجنونة صغيرة زوجها الأب أو الجد ، أو كبيرة زوجها الأب أو الجد أو الحاكم ، لكن الحاكم يزوجها للحاجة والأب والجد يزوجها للحاجة والمصلحة ، ولا يلزم السيد تزويج الأمة والمكاتبة وإن طلبتا . ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء ، فإن كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كفء أصلاً وإن رضيت ، وإن دعت إلى غير كفء لم يلزم الولي تزويجها ، وإن عينت كفواً وعين الولي كفواً غيره فمن عينه الولي أولى إن كان مجبراً وإلا فمن عينته أولى ، والكفاءة في النسب والدين والحرية والصنعة وسلامة العيوب المثبتة للخيار فلا يكافي العجمي عريية ، ولا غير قرشي قرشية ، ولا غير هاشمي ومطلبي هاشمية أو مطلبيية ، ولا فاسق عفيفة ، ولا عبد حرة ،

(وغير المجبر لا يزوج إلا برضاها وإذنها ، فتي كانت بكرًا جاز للأب أو الجد تزويجها بغير إذنها) والبكر هي التي لم توطأ ولو خلقت من غير بكار (لكن يندب استئذان البالغة وإذنها السكوت) . وأما الصغيرة فلا إذن لها . (وأما الثيب العاقلة) والمجنونة فسيأتي في كلام المصنف حكمهما (فلا يزوجها أحد إلا بإذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد وغيرهما) ولا يكفي سكوتها ، ولا إشارتها : (وأما) الثيب (قبل البلوغ فلا تزوج أصلاً) والثيب هي من زالت بكارتها بوطء ولو حراماً (وإن كانت) الثيب (مجنونة) فإن كانت (صغيرة زوجها الأب أو الجد) عند فقد الأب للمصلحة دون غيرها من الأولياء والحاكم ، وإن كانت الثيب مجنونة (أو كبيرة زوجها الأب أو الجد) عند فقد الأب (أو الحاكم) عند فقدهما (لكن الحاكم يزوجها للحاجة) فقط (والأب والجد يزوجها للحاجة والمصلحة) والمجنون الذكر يزوجه الأب أو الجد للحاجة فقط ، (ولا يلزم السيد تزويج الأمة والمكاتبة وإن طلبتا) التزوج ، (ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء) وهم من ثبتت لهم ولاية حال العقد كإخوة عقد أحدهم ، فلو كان لها ولي أبداً فلا يمنع عدم رضا صحة تزويج الأقرب إذا رضى هو والزوجة بغير الكفاءة (فإن كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كفء أصلاً وإن رضيت) لأنه يلزمه مراعاة الحظ لها (وإن دعت إلى غير كفء لم يلزم الولي تزويجها) لأن له حقاً في الكفاءة فلا يلزمه ضياعه (وإن عينت كفواً وعين الولي كفواً غيره فمن عينه الولي أولى إن كان مجبراً وإلا فمن عينته أولى) ممن عينه (والكفاءة) تعتبر (في النسب والدين والحرية والصنعة وسلامة العيوب المثبتة للخيار) كالسلامة من الجذام والبرص والجنون والعنة والجب (فلا يكافي العجمي عريية) لشرف نسب العرب على العجم (ولا غير قرشي قرشية ، ولا غير هاشمي ومطلبي هاشمية أو مطلبيية) وإن كان قرشياً لشرف نسب بني هاشم والمطلب على من عداهم من العرب (ولا) يكافي (فاسق عفيفة) ليست فاسقة وإن تاب لعدم مساواتهما في الدين (ولا) يكافي (عبد حرة) متأصلة الحرية أو عتيقة لعدم المساواة في الحرية ،

وَلَا الْعَتِيقُ أَوْ مَنْ مَسَّ آبَاهُ رِقَّ حُرَّةَ الْأَصْلِ ، وَلَا ذُو حِرْفَةٍ دَنِيَّةٌ بِنْتُ ذِي حِرْفَةٍ أَرْفَعَ كَخِيَّاطٍ بِنْتُ تَاجِرٍ ، وَلَا مَعِيْبٌ بَعِيْبٌ يُثْبِتُ الْخِيَارَ سَلِيْمَةً مِنْهُ ، وَلَا اِعْتَبَارٌ بِالْيَسَارِ وَالشَّيْخُوخَةِ ، فَتَى زَوْجَهَا بِغَيْرِ كَفٍّ ، بِغَيْرِ رِضَاهَا وَرِضَا الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ هُمْ فِي دَرَجَتِهِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ ، وَإِنْ رَضُوا أَوْ رَضِيَتْ فَلَيْسَ لِلْأَبْعَدِ اِعْتِرَاضٌ ، وَإِذَا رَأَى الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ الْمَصْلَحَةَ فِي تَزْوِيجِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ زَوْجَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزُوجَهُ أُمَةً وَلَا مَعِيْبَةً ، وَإِنْ كَانَ سَفِيْهًا أَوْ مَجْنُونًا مُطَبَّقًا وَاحْتِاجَ إِلَى النِّكَاحِ زَوْجَهُ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْحَاكِمُ ، فَإِنْ أَذِنُوا لِلْسَفِيْهِ أَنْ يَعْقِدَ لِنَفْسِهِ جَازٌ ، وَإِنْ عَقَدَ بِلَا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا تَسْرَى جَارِيَةً وَاحِدَةً ، وَالْعَبْدُ الصَّغِيرُ يَزُوجُهُ السَّيِّدُ ، وَالْكَبِيرُ يَتَزَوَّجُ بِإِذْنِهِ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ إِجْبَارُهُ عَلَى النِّكَاحِ ، وَلَا لِلْعَبْدِ إِجْبَارُ السَّيِّدِ عَلَيْهِ .

(ولا) يكافئ (العتيق) الذي مسه الرق ثم عتق (أو من مس آباه رقي) بأن كان أبوه رقيقاً ثم عتق بخلاف من مس أمه رقي فلا يؤثر في كفايته (حرة الأصل) لشرف نسبها الذي لم يمس برقي على نسبه (ولا) يكافئ (ذو حرفة دنيئة) أي خسيئة (بنت ذى حرفة أرفع) من حرفة الزوج وذلك (كخياط) فلا يكون كذوا لـ (بنت تاجر) وكلما الكناس ، فلو أفلح عن الحرفة الدنيئة اشترط أن ينسب لتسريحها وتنقطع نسبته عنها (ولا) يكافئ (معيب بعيب يثبت الخيار) مثل الجنون والجذام (سليمة منه ولا اعتبار باليسار) لأن قلة المال لا يغير بها ذوو البصائر إذ السالفاد ورائح (و) لا اعتبار بـ (الشيخوخة) فيكافئ الشيخ الشابة والفقير ذات اليسار (فتى زوجها) ولها (بغير كفء بغير رضاها ورضا) سائر (الأولياء الذين هم في درجته) كإخوة أشقاء زوجها أحدهم بغير كفء مع عدم رضا الباقيين (فالنكاح باطل ، وإن رضوا أو رضيت) هي بغير الكفء ورضى باقي الأولياء الذين في درجته (فليس للأبعد) من الأولياء (اعتراض) على عدم الكفاءة لأن من له الحق قد رضى باسقاطها (وإذا رأى الأب أو الجد المصلحة في تزويج الصغير والصغيرة) العاقل (زوجه) ولو بأربع حيث وجدت المصلحة (وليس له أن يزوجه أمة) لفقد شرط نكاحها فيه وهو خشية العنت (ولا معيبة) لعدم المصلحة له في نكاحها (وإن كان سفيهاً أو مجنوناً مطبقاً أو) كان جنونه غير مطبق لكنه (احتاج إلى النكاح زوجه الأب أو الجد أو الحاكم ، فإن أذنوا للسفيه أن يعقد لنفسه جاز) أي صح عقده لأنه صحيح العبارة في غير الأموال فإذا أذن له فقد صح عقده (وإن عقد بلا إذن فباطل) لأن عقده يتضمن مالا وهو الصداق ، وهو فاسد العبارة في الأموال (وإن كان) السفيه (مطلقاً) أي كثير الطلاق بأن طلق قبل الحجر أو بعده ثلاث زوجات أو اثنتين وكذا ثلاث مرات في زوجة (تسرى جارية واحدة) أي اشترى له أمة يطؤها (والعبد الصغير يزوجه السيد والكبير يتزوج بإذنه) أي السيد (وليس للسيد إجباره على النكاح) لأنه يملك رقه بالطلاق فليس كالأمة (ولا للعبد إجبار السيد عليه) لأنه يشوش مقاصد الملك ، وليس للعتيد إجبار المكتبة ، والمبضنة على النكاح .

(فصل) يجب تسليم المرأة على الفور إذا طلبها في منزل الزوج إن كانت تطيق الاستمتاع ، فإن سألت الانتظار أنظرت وأكثره ثلاثة أيام ، فإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد . والمستحب أن يأخذ الزوج بناصيتها أول ما يلقاها ويدعو بالبركة ، ويملك الاستمتاع بها من غير إضرار وله أن يسافر بها إن كانت حرة ، وله أن يعزل عنها حرة كانت أو أمة ، لكن الأولى أن لا يفعل ، وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض وبما يتوقف عليه كمال اللذات كالغسل من الجنابة والاستحداً وإزالة الأوساخ .

(فصل) يحرم نكاح الأم والجدة وإن علون ، والبنات وبنات الأولاد وإن سفلن ، والأخوات وبنات الإخوة والأخوات وإن سفلن ، والعَمَّات والخَالَات وإن علون ، وأم الزوجة وجداتها .

(فصل) في تسليم الزوجة للزوج . (يجب تسليم المرأة) للزوجة للزوج (على الفور إذا طلبها في منزل الزوج) فلا يجب التسليم إلا إذا طلبها الزوج في منزله ، فإن لم يطلبها أو لم يطلبها في منزله انتفى الوجوب ، وكذلك يشترط لوجوب التسليم شرط ثالث ذكره بقوله (إن كانت تطيق الاستمتاع) بالوطء ، ويشترط كون الصداق مقبوضاً أو مؤجلاً لم يحل فلها أن تحبس نفسها إذا لم تقبض مقدم الصداق الحال (فإن سألت الانتظار) أي طلبت من الزوج أن يمهلها (أنظرت) أي يجب على الزوج أن يمهلها (وأكثره ثلاثة أيام) أي أكثر مدة ثلاثة أيام ، فلا طلبت أكثر لا تجاب (فإن كانت) الزوجة (أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد) لتكون قائمة بحقوقها معاً . (والمستحب) إذا سلمت الزوجة (أن يأخذ الزوج بناصيتها) وهي مقدم رأسها (أول ما يلقاها ويدعو بالبركة) كأن يقول بارك الله لكل منا في صاحبه (ويملك) الزوج (الاستمتاع بها) بجميع أنواعه من وطء وغيره (من غير إضرار) بها كأن تكون مريضة لا تطيق الوطء فلها منعه (وله أن يسافر بها إن كانت حرة) ولو سفراً طويلاً . وأما الأمة فلا يسافر بها إلا برضا سيدها (وله أن يعزل عنها) والمزل هو أن يجامع حتى يقرب الانزال فينزع ذكره وينزل المني خارج الفرج لدم الحمل (حرة كانت) الزوجة (أو أمة لكن الأولى أن لا يفعل) ذلك فهو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل . (وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض) فإن لم تفعل غسلها بنفسه وحل له الاستمتاع وإن لم تنو للضرورة كما يفعل ذلك بالمجنونة ، وله أن يجبرها على ترك السكر وإن كانت ذمية (و) له أن يلزمها (بما يتوقف عليه كمال اللذات كالغسل من الجنابة والاستحداً) أي إزالة شعر العانة (وإزالة الأوساخ) من عرق وغيره ، فإذا أمرها بشئ من ذلك وجب عليها فعله وعصت بتأخيرها ولا فرق في ذلك بين الزوجة المسلمة والسكانية .

(فصل) في موانع النكاح . (يحرم نكاح الأم) أي يائس به الشخص ولا يصح وهي من ولدتك (والجدات) من جهة الآباء والأمهات (وان علون) بأن كانت أم أم أو أم أبي أب وهكذا (والبنات وبنات الأولاد) إناثاً وذكوراً (وان سفلن والأخوات وبنات الإخوة و) بنات (الأخوات وان سفلن والعَمَّات والخَالَات وان علون) بأن تكون خالة أب أو جد أو عمة أب أو جد (وأم الزوجة وجداتها) من الآباء والأمهات ،

وَأَزْوَاجَ آبَائِهِ وَأَوْلَادِهِ ، هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَحْرَمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ . وَأَمَّا بِنْتُ زَوْجَتِهِ فَلَا تَحْرَمُ إِلَّا بِالدُّخُولِ بِالْأَمِّ فَإِنْ أَبَانَ الْأُمُّ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا حَلَّتْ لَهُ بِنْتُهَا . وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ مِنْ وَطْئِهَا أَحَدُ آبَائِهِ ، أَوْ أَبْنَاهُ بِمَلِكٍ أَوْ شِبْهِهِ ، وَأُمَمَاتُ مَوْطُوءَاتِهِ بِمَلِكٍ أَوْ شِبْهِهِ هُوَ وَبَنَاتُهَا كُلُّ ذَلِكَ تَحْرِيماً مُؤَبَّداً . وَيَحْرَمُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا ، وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ وَطِئَهَا أَبُوهُ ، أَوْ ابْنُهُ بِشِبْهِهِ ، أَوْ وَطِئَ هَرَامُهَا ، أَوْ بِنْتُهَا بِشِبْهِهِ انْقَضَ نِكَاحُهَا ، وَمَنْ حَرَّمَ مِنْ ذَلِكَ بِالنِّسْبِ حَرَّمَ بِالرِّضَاعِ ، وَمَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهَا مِنْ ذِكْرِنَاهُ حَرَّمَ وَطْئَهَا بِمَلِكٍ أَيْمِينٍ ، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّهُ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا حَلَّتْ لَهُ الْمُنْكَوْحَةُ وَحُرِّمَتِ الْمَمْلُوكَةُ . وَيَحْرَمُ عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْمَجُوسِيَّةِ وَالْوَثْنِيَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ ، وَمَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهَا كِتَابِيٌّ وَالْآخَرُ مَجُوسِيٌّ وَالْأُمَةُ الْكِتَابِيَّةُ وَجَارِيَةُ ابْنِهِ وَجَارِيَةُ نَفْسِهِ وَمَالِكَتُهُ .

(وَأَزْوَاجَ آبَائِهِ) وان علوا من جهة الأب والأم (و) أزواج (أولاده) وان سفلى من أولاده وبناته (هؤلا . كلهم) المحرمات من النسب (يحرم بمجرد العقد) الصحيح دون الفاسد (وأما بنت زوجته فلا تحرم إلا بالدخول بالأم ، فان أبان الأم قبل الدخول بها) بأن طلقها (حلت له بنتها ويحرم عليه من وطئها أحد آبائه أو أبنائه بملك أو شبهة) بنكاح فاسد أو شراء فاسد أو بوطء الجارية المشتركة (و) يحرم (أمهات موطوءاته هو بملك أو شبهة) بما تقدم (وبناتها) أى اللوطوات بملك أو شبهة (كل ذلك) التحريم (تحريماً مؤبداً) مستمرا (ويحرم) عليه (أن يجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها) ولا فرق فيهن بين الشقيقات أو لأب/أو لأم (وان تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنه بشبهة) فتصير في معنى زوجة أبيه أو ابنه (أو وطئها هو أمها) فتصير زوجته بنت موطوءته (أو بنتها) فتصير الزوجة أم موطوءته لكن إن كان الوطء المذكور (بشبهة) لا يزنا فلذلك (انفسخ نكاحها) في هذه الصور الأربع ، وأما وطء الزنا فلا حرمة فلا تحرم به (ومن حرم من ذلك النسب) حرمة مؤبدة (حرم بالرضاع) فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من الأم والبنت والأخت والعممة والخالة وامرأة الأب من الرضاع والابن من الرضاع وبنت الأخ والأخت من الرضاع وهكذا (ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه) نسيها أو رضاعا (حرم وطؤها بملك اليمين) فلو ملك أختين أو جارية وعمتها أو جارية وخالتها حرم وطؤها معا ، فإذا وطئ واحدة حرمت الأخرى حتى يحرم الموطوءة بما يزيل الملك من بيع وغيره (ومن وطئ أمته ثم تزوج أختها أو عمتها أو خالتها حلت له للمنكوحة) أى حل وطؤها (وحرمت المملوكة) لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك (ويحرم على المسلم نكاح المجوسية) وإن كان لهم شبهة كتاب لأنهم لما بدلوه رفع (والوثنية) وهى من تعبد شيئا من الجواهر (والمرتدة) عن دين الإسلام ولا تحل لأحد لامن المسلمين ولا من الذميين (و) يحرم نكاح (من أحد أبويها كتابي) أى يهودى أو نصرانى (والآخر مجوسى) سواء كان أحد الأبوين الأم أو الأب تغليبا للتحريم ، وأما إذا كانت كتابية أى يهودية أو نصرانية فتحل بشروط مذكورة في مواضعها إنعا مع الكراهة (و) يحرم على المسلم أيضا نكاح (الأمة الكتابية) فلا تحل ولو مع شروط نكاح الأمة (و) لا يحل أيضا نكاح (جارية ابنه وجارية نفسه) لأن الزوجية والملكية متنافيان (و) لا يصح نكاح (مالمكة) أى سيده حتى لو ملكته زوجها انفسخ نكاحها

لكن

لَكِنْ يَحْزُرُ وَلَا أُمَّ الْكَتَائِيَّةَ بِمَلَكَ الْيَمِينِ ، وَتَحْرُمُ الْمَلَاعِنَةُ عَلَى الْمَلَاعِنِ ، وَنِكَاحُ الْمُحْرَمَةِ وَالْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ ، وَالْأُولَى الْأَقْتَصَارُ عَلَى الرَّاحِدَةِ ، وَلَهُ أَنْ يَطَّأَ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مَا شَاءَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْحُرِّ نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْعَنْتَ وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الزَّانَا ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ حِرَّةٌ تَصْلُحُ لِلْإِسْتِمْتَاعِ وَعَجْزٌ عَنْ صَدَاقِ حِرَّةٍ أَوْ ثَمَنٍ جَارِيَةٍ تَصْلُحُ ، وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَنِكَاحُ الْمُتَمَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَهَا إِلَى مُدَّةٍ ، وَلَا نِكَاحُ الْمُحْلَلِ ، وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَهَا لِيَحْلُلَهَا لِلَّذِي طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنْ عَقَدَ لِذَلِكَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ صَحَّ .

﴿فصل﴾ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ مَجْنُونًا ، أَوْ مَجْذُومًا ، أَوْ أَمْرًا ، أَوْ وَجَدَهَا رَتْقًا أَوْ قَرْنًا ، أَوْ وَجَدَتْهُ عَيْنًا ، أَوْ مَجْنُونًا ثَبَتَ الْخِيَارُ فِي فَسْخِ الْعَقْدِ عَلَى الْفَوْرِ عِنْدَ الْحَاكِمِ سِوَاهُ كَانَ ،

(لَكِنْ يَحْزُرُ وَطَاءُ الْأُمَّةِ الْكَتَائِيَّةِ بِمَلَكَ الْيَمِينِ) لَا بِالزَّوْجِيَّةِ (وَتَحْرُمُ الْمَلَاعِنَةُ عَلَى الْمَلَاعِنِ) وَلَوْ كَانَتْ صَادِقَةً (وَ) يَحْرُمُ (نِكَاحُ الْمُحْرَمَةِ) إِحْرَامًا نَحْبِيًّا أَوْ فَاسِدًا بِحَيْثُ أَوْ عِمْرَةً (وَالْمُعْتَدَةُ مِنْ غَيْرِهِ) قَبْلَ فَرَاغِ الْعِدَّةِ . (وَيَحْرُمُ عَلَى الْحُرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ) نِسَاءٍ . (أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ) نِسْوَةٍ ، فَإِنْ وَقَعَ نِكَاحُهُنَّ مَعَ بَطْلِ السَّكَلِ ، وَإِنْ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ بَطْلَ مَا زَادَ (وَالْأُولَى الْأَقْتَصَارُ عَلَى الْوَاحِدَةِ) عِنْدَ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى مَا زَادَ لَخَوْفِ عَدَمِ الْقِيَامِ بِمُحَقَّقَتَيْنِ (وَلَهُ أَنْ يَطَّأَ بِمَلَكَ الْيَمِينِ) بِشَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ (مَا شَاءَ) مِنَ الْجَوَارِي مِنْ غَيْرِ حَصْرِ فِي عِدَدٍ (وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ) وَيُجْرَى فِيهِ مَا ذَكَرَ فِي الْحُرِّ (وَيَحْرُمُ عَلَى الْحُرِّ نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْعَنْتَ وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الزَّانَا وَلَيْسَ عِنْدَهُ حِرَّةٌ تَصْلُحُ لِلْإِسْتِمْتَاعِ) مُسْلِمَةٍ أَوْ كَتَائِيَّةٍ (وَعَجْزٌ عَنْ صَدَاقِ حِرَّةٍ أَوْ ثَمَنٍ جَارِيَةٍ تَصْلُحُ) لِلْإِسْتِمْتَاعِ فَإِذَا تَوَفَّرَتْ هَذِهِ الشَّرُوطُ فِي الْحُرِّ جَازَ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ مَعَ رِقِّ أَوْلَادِهِ مِنْهَا لِلْعَذْرِ ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَيَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ . وَأَمَّا الْكَتَائِيَّةُ فَلَا تَحِلُّ لَهُ وَلَا الْحِرَّةُ . (وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الشَّغَارِ) بَأَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِآخِرِ زَوْجَتِكَ بَنِي عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي بَنَتَكَ وَبَضْعَ كُلِّ مِنْهُمَا صَدَاقُ الْآخَرَى . (وَ) لَا يَصِحُّ (نِكَاحُ الْمُتَمَةِ وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَهَا إِلَى مُدَّةٍ) مُعْلُومَةٍ كَشَهْرٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ كَقُدُومِ زَيْدٍ (وَلَا) يَصِحُّ (نِكَاحُ الْمُحْلَلِ) لَكِنْ بِشَرَطِ يَذْكُرُ فِي الْعَقْدِ (وَهُوَ) أَنْ يَقُولَ فِي صِلْبِ الْعَقْدِ (أَنْ يَنْكِحَهَا لِيَحْلُلَهَا لِلَّذِي طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، فَإِنْ عَقَدَ) الْوَلَى الْعَقْدَ (لِذَلِكَ) أَيْ لَا يُجَلَّ أَنْ يَحْلُلَهَا (وَلَمْ يَشْرُطْهُ) فِي صِلْبِ الْعَقْدِ (صَحَّ) النِّكَاحُ وَحَلَّتْ .

﴿فصل﴾ فِيهَا يَثْبُتُ الْخِيَارُ مِنَ الصُّيُوبِ . (إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا) أَيْ الزَّوْجَيْنِ (الْآخَرَ مَجْنُونًا) جُنُونًا مُتَقَطِّعًا ، وَهُوَ مَرَضٌ يَزِيلُ الشُّعُورَ مِنَ الْقَلْبِ مَعَ بَقَاءِ الْقُوَّةِ (أَوْ) وَجَدَهُ (مَجْذُومًا) وَالْجَذَامُ عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْعُضْوَانُ ثُمَّ يَسْوَدُّ ثُمَّ يَتَقَطِّعُ (أَوْ أَمْرًا) وَالْبَرَصُ بَيَاضٌ شَدِيدٌ مُبْتِغٍ (أَوْ وَجَدَهَا) الزَّوْجَ (رَتْقًا) وَهِيَ الَّتِي أَسَدَّ عَمَلُ الْجَمَاعِ مِنْهَا بِلَحْمٍ (أَوْ قَرْنًا) وَهِيَ الَّتِي أَسَدَّ عَمَلُ الْجَمَاعِ مِنْهَا بِعَظْمٍ (أَوْ وَجَدَتْهُ) الزَّوْجَةَ (عَيْنًا) وَهُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الْقَبْلِ وَهُوَ غَيْرُ صَبِيٍّ (أَوْ) وَجَدَتْهُ (مَجْنُونًا) وَهُوَ لِلْقَطْعِ الذَّكَرُ (ثَبَتَ الْخِيَارُ فِي فَسْخِ الْعَقْدِ) أَيْ عَقْدُ النِّكَاحِ ، فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ قُلَهُ أَنْ يَفْسَخَ النِّكَاحَ كَمَا يَفْسَخُ الْبَيْعُ بِالْعَيْبِ ، وَلَا يُلْحَقُ بِهِذِهِ الصُّيُوبُ غَيْرُهَا مِنْ مِثْلِ صَنَانٍ وَجُرُوحٍ مِثَالَةٍ لَكِنْ يَثْبُتُ (عَلَى الْفَوْرِ) كَخِيَارِ الْعَيْبِ (عِنْدَ الْحَاكِمِ) فَلَا يَسْتَقِلُّ بِهِ وَمِثْلُ الْحَاكِمِ الْحَكَمُ بِشَرَطِهِ (سِوَاهُ كَانَ) الْفَاسِخُ لِلْعَقْدِ ،

به مثل ذلك العيب أم لا ، ولو حدث العيب ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار وإذا أقر بالعنة أجله الحاكم سنة من يوم المرافعة إليه ، فإن جامع فيها فلا فسخ لها وإلا فلها الفسخ ، والمراد بالفور في العنة عقيب السنة ، ومتى وقع الفسخ ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، أو بعده بعيب حدث بعد الوطء وجب المسمى ، أو بعيب حدث قبله فهو المثل ، وإن شرط أنها حرة فبانت أمة وهو ممن يحل له نكاح الأمة تخير ، وإن شرط أنها أمة فبانت حرة ، أو لم يشرط فبانت أمة ، أو كتابية فلا خيار ، وإن تزوج عبد بأمة فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على الفور من غير الحاكم ، وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني ، أو ارتد الزوجان المسلمان أو أحدهما ، فإن كان قبل الدخول تعجلت الفرقة ، وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة ، فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح وإلا حكم بالفرقة من حين تبديل الدين ،

(به مثل ذلك العيب) كأن كانت الزوجة بها برص ووجدت الزوج أبرص فلها الفسخ (أم لا) يكون بالفسخ ذلك العيب (ولو حدث العيب) ثبت الخيار (ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار) لها لأنها وصلت إلى حقها (وإذا أقر) الزوج (بالعنة) عند القاضي أو عند شاهدين أو ثبتت عليه باليمين الردودة (أجله الحاكم سنة من يوم المرافعة إليه) أي القاضي لامن يوم الإقرار (فإن جامع فيها فلا فسخ لها وإلا) بأن لم يطأ في تلك المدة (فلها الفسخ) بالرفع للحاكم ثانياً متى ثبتت عند القاضي عنته بما تقدم فسخت فوراً (والمراد بالفور في العنة عقيب السنة ، ومتى وقع الفسخ) بعيب من العيوب المتقدمة منه أو منها (فإن كان قبل الدخول فلا مهر) لها (أو بعده) أي الدخول (بعيب حدث بعد الوطء) كأن حدث جنون لأحدهما بعد الوطء ففسخ الآخر (وجب المسمى أو بعيب حدث قبله) أي الوطء كأن حدث ما ذكر ولم يعلم به حتى وطئ (فهو المثل) لأن مقتضى الفسخ رجوع كل إلى عين حقه أو إلى بدله إن تالف فيرجع الزوج في المسمى وهي ترجع إلى بدل بضعها وهو مهر المثل (وإن شرط أنها حرة فبانت أمة) والمزوج لها السيد ليصح العقد (وهو ممن يحل له نكاح الأمة تخير) بين فسخ النكاح وإبقائه ، وأما إذا لم يكن ممن يحل له الأمة فلا يصح النكاح ، وإن كان عبداً لم يتخير (وإن شرط أنها أمة فبانت حرة) فلا خيار له لأنها أعلى مما شرط (أو لم يشرط) في صلب العقد شيئاً (فبانت أمة) وهو ممن يحل له نكاحها (أو كتابية فلا خيار) له للتصير بترك البحث ، وإذا شرط أن تكون بيضاء فبانت سوداء ولو هو أسود فله الخيار (وإن تزوج عبد بأمة فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على الفور من غير الحاكم) قبل الوطء أم بعده . (وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني أو ارتد الزوجان للمسلمان أو أحدهما) بخلاف ما إذا أسلم هو وهي يهودية أو نصرانية فإن النكاح يستمر بينهما (فإن كان قبل الدخول تعجلت الفرقة وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة ، فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح وإلا) بأن لم يجتمعا على الإسلام فيها (حكم بالفرقة من حين تبديل الدين) فإن تلفظ أحد الزوجين بما يوجب الردة انتظر رجوعه بالتوبة في العدة ، فإن تاب والافسخ النكاح من حين الردة .

وإن أسلم على أكثر من أربع اختار أربعة منهن .

كتاب الصداق

يسن تسميته في العقد ، فإن لم يذكر لم يضر ، ولا يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل ، ولا ابنته الصغيرة بأكثر من مهر المثل ، فإن فعل بطل المسمى ووجب مهر المثل ، ولا تزوج السفية والعبد بأكثر من مهر المثل ، وكل ما جاز أن يكون ثمنا جاز جعله صداقا ، ويجوز حالا وموجلا وعينا ودينا ومنفعة ، وتملكه بالتسمية ، وتتصرف فيه بالقبض ، ويستقر بالدخول أو بموت أحدهما قبل الدخول ، ولها أن تمتنع من تسليم نفسها ، حتى يقبضه إن كان حالا ، فإن سلمت نفسها إليه فوطئها قبل القبض سقط حقها من الامتناع ، وإن وردت فرقة من جهتها قبل الدخول بأن أسلمت أو ارتدت سقط المهر ، أو من جهته بأن أسلم أو ارتد أو طلق سقط نصفه ويرجع في نصفه إن كان باقيا بعينه ، وإلا فنصف قيمته

(وإن أسلم على أكثر من أربع اختار أربعة منهن) ويندفع نكاح فله اختيار من شاء منهن ولو ميتات ليرث منهن .

(كتاب الصداق)

يفتح الصاد وكسرهما : اسم للمال الواجب للمرأة على الزوج بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كإرضاع ورجوع شهود (تسن تسميته في العقد) لأنه أدفع للخصومة ، ويسن أن لا ينقص عن عشرة دراهم فضة خالصة وأن لا يزيد عن خمائة درهم فضة ؛ ويسن ترك المغالاة فيه (فإن لم يذكر) الصداق في العقد (لم يضر) في صحة النكاح (ولا يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل ولا ابنته الصغيرة بأكثر من مهر المثل ، فإن فعل ذلك بطل المسمى ووجب مهر المثل) في صورتين (ولا يزوج السفية) إذا أذن له الولي في الزواج (والعبد) إذا أذن له السيد (بأكثر من مهر المثل ، وكل ما جاز أن يكون ثمنا جاز جعله صداقا) ولا يتقدر بقدر ، فإن عقد بما لا يتحول فسد التسمية (ويجوز حالا ودينا وعينا ومنفعة) وإذا جعل الصداق عينا كانت من ضمانه ، وليس للزوجة التصرف فيها قبل قبضها ، ومن المنافع التي يصح جعلها صداقا تعليمها الطب أو الشعر (وتملكه) أي الصداق المرأة (بالتسمية) في سلب العقد (وتتصرف فيه) بالبيع وغيره من التصرفات (بالقبض) . وأما قبل القبض فلا يصح تصرفها فيه (ويستقر بالدخول) فلا يسقط منه شيء ، وأما قبله فمعرض لسقوط نصفه بالفراق والبراد بالدخول الوطء ولو حال الحيض (أو بموت أحدهما قبل الدخول) أي الزوجين فموت أحدهما منزلة منزلة الدخول (ولها أن تمتنع من تسليم نفسها حتى يقبضه إن كان حالا) دينا أو عينا ، وأما المؤجل فليس لها حبس نفسها به (فإن سلمت نفسها إليه فوطئها) باختيارها (قبل القبض سقط حقها من الامتناع) ولو سلم الولي غير الكاملة قبل قبض الصداق فلها بعد الكمال الامتناع (وإن وردت فرقة من جهتها قبل الدخول) بها أي الوطء (بأن أسلمت) وزوجها كافر (أو ارتدت) أو فسخ ببعب منها (سقط المهر) جميعه لحصول الفرقة من جهتها (أو) وردت الفرقة (من جهته) بأن أسلم أو ارتد أو طلق سقط نصفه ويرجع في نصفه إن كان باقيا بعينه وإلا (بأن لم يكن باقيا) فنصف قيمته (الأولى إلى قيمة نصفه ، لأنه إذا قوّم جميعه زادت قيمة نصفه ، وإذا قوّم كل نصف على حدة نقصت قيمة النصف وهو الواجب له

أَقْلَ مَا كَانَتْ مِنْ الْعَقْدِ إِلَى التَّلَفِ ، فَإِنْ كَانَ زَائِدًا زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً رَجَعَ فِي النِّصْفِ دُونَ الزِّيَادَةِ أَوْ مُنْصَلَةً تَخَيَّرَتْ بَيْنَ رَدِّهِ زَائِدًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيَمَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا تَخَيَّرَ بَيْنَ أَخْذِهِ نَاقِصًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيَمَتِهِ ، ثُمَّ مَهْرُ الْمَثَلِ هُوَ مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا فَيُعْتَبَرُ بِمَنْ يُسَاوِيهَا مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا فِي السِّنِّ وَالْعَقْلِ وَالْجَمَالِ وَالْيَسَارِ وَالثِّيَابَةِ وَالْبَكَارَةِ وَالْبَلَدِ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِمَزِيدٍ أَوْ نَقَصٍ رُوِيَ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ فَلِأَرْحَامٍ ، وَإِلَّا فَبِلِسَاءِ بَلَدِهَا وَمَنْ يُشَبِّهُهَا ، وَإِذَا أُعْسِرَ بِالمَهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْفَسْخُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِ الصَّدَاقِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، أَوْ فِي الْوَطْءِ فَقَوْلُهُ ، وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشِبْهِةٍ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ زِنَا وَهِيَ مُكْرَهَةٌ لَزِمَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ ، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ عَلَى الزِّنَا فَلَا مَهْرَ لَهَا ، وَحَيْثُ طُلِّقَتْ وَشَطَرَ المَهْرَ لَامْتَعَةً لَهَا ، وَحَيْثُ لَمْ يَتَشَطَّرْ إِمَّا بِأَنْ لَا يَجِبَ شَيْءٌ كَالْمَفْوضَةِ إِذَا طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْفَرَضِ ،

(أقل ما كانت من) وقت (العقد إلى التلف) فينظر إلى قيمته في تلك المدة جميعها ويعطى أنقص قيمة بلغها النصف والذي اعتمده النووي والرافعي أنه يرجع بأقل قيمتي يوم العقد والقبض من غير اعتبار الحالة المتوسطة (فان كانت الزيادة) التي زادها الصداق (منفصلة) كولد وثمرة (رجع في النصف دون الزيادة) فهي لها (أو) كانت الزيادة (متصلة) كسمن وتعلم صنعة (تخيرت) الزوجة (بين رده زائدا وبين نصف قيمته) أقل قيمة من يوم الاصداق إلى يوم التسليم ، وتمنع الزيادة المتصلة الاستقلال بالرجوع في العين هنا (وإن كان) الصداق (ناقصا تخيرت) الزوج (بين أخذه ناقصا وبين نصف القيمة) ولا يجبر على أخذه ناقصا (ثم مهر المثل هو ما يرغب به في مثلها) أي المرأة المتزوجة (فيعتبر بمن يساويها من نساء عصباتها) وإن ممن (في السن والعقل والجمال واليسار والثيوبة والبكارة والبلد) وسائر الصفات التي يختلف بها الفرض (فان احتست) المرأة المتزوجة عنهن (بمزید) في الصفات المذكورة (أو نقص) فيها (روعي ذلك) فيزاد في مهرها عند الزيادة وينقص عند النقص بمراعاة ذلك (فان لم يكن لها عصبات من النساء فبالأرحام) وأقرباتها أمها لالمذكورون في الفرائض (وإلا) بأن لم يكن لها أرحام (فبنساء بلدها) الأجانب (ومن يشبهها) في الصفات التي تختلف بها الأغراض (وإذا أعسر) الزوج (بالمهر قبل الدخول فلها الفسخ أو) أعسر به (بعده) أي الدخول (فلا) فسخ لها لأنها حيث مكنته من الدخول رضيت بذمته (فان اختلفا) أي الزوج والزوجة (في قبض الصداق) كله أو بعضه (فالقول قولها) يمينها إنها لم تقبضه (أو) اختلفا (في الوطء) ولو بعد الخلوة بها (فقوله) إنه لم يطأها هو المصدق (ومن وطئ امرأة بشبهة) كأن ظنها امرأته (أو) وطئها (في نكاح فاسد أو زنا) بها (وهي مكروهة لزمه مهر المثل) في تلك الصور (وإن طاوَعته على الزنا فلا مهر لها) حرّة أو أمة (وحيث طلقت و) تد (شطر المهر لامتعة لها) لأن الزوج لم يستوف منفعة بضمها فيكفيها نصف المهر للايعاش (وحيث لم يتشطر إِمَّا بِأَنْ لَا يَجِبَ) لها (شئ) كالمفوضة (وهي التي تقول لوليها زوجي بلا مهر فيزوجها بلا مهر أو يسكت عن المهر فتلك المفوضة) إذا طلقت قبل الدخول والفرض (لا يجب لها شئ بخلاف ما إذا كان بعد الدخول فيجب لها مهر المثل ، أو بعد الفرض وقبل الدخول فيجب نصف المفروض

أَوْ بَأَنْ يَجِبَ الْكُلُّ كَالطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَجِبَ لَهَا الْمَتْعَةُ ، وَهِيَ شَيْءٌ يَقْدَرُهُ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ وَيُعْتَبَرُ فِيهِ
حَالُ الزَّوْجَيْنِ .

فصل في وليمة العرس سنة ، والسنة أن يؤلم بشاة ، ويجوز ما تيسر من الطعام ، ومن دعى إليها لزمته
الإجابة صائماً كان أو مفطراً ، فإذا حضر ندب له الأكل ولا يجب ، فإن كان صائماً تطوعاً ولم يشق على
صاحب الولاية صومه فإتمام الصوم أفضل ، وإن شق عليه صومه فالفطر أفضل . ولوجوب الإجابة
شروط أن لا يخص بها الأغنياء دون الفقراء ، وأن يدعو في اليوم الأول ، فإن أول ثلاثة أيام فدعاه
في اليوم الثاني لم يجب ، أو في الثالث كرهت إجابته ، وأن لا يحضره لحرف منه أو طمعا في جاهه ، وأن
لا يكون ثم من يتأذى أو لا تليق به مجالسته ولا منكر من زمر وخمر وفرش حرير وصور حيوان على
سقف أو جدار أو وسادة منصوبة وستر أو ثوب مكتوب عليه منكر وغير ذلك ، فإن كان المنكر يزول

(أو بأن يجب الكل كالطلاق بعد الدخول وجب لها المتعة) في جميع هذه الصور (وهي) أي المتعة (شيء
يقدره القاضي باجتهاده) ومن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما (ويعتبر) الحاكم (فيه حال الزوجين) من يسار
الزوج وإعساره .

فصل في الولاية . (وليمة العرس سنة) وتعدد بتعدد الزوجات (والسنة أن يؤلم بشاة ويجوز بما تيسر
من الطعام ، ومن دعى إليها) أي لوليمة العرس (لزمته الإجابة صائماً كان أو مفطراً) وليس الصوم عذراً في ترك
الإجابة (فإذا حضر ندب له الأكل) منها إن كان مفطراً (ولا يجب ، فإن كان صائماً تطوعاً ولم يشق على صاحب
الولاية صومه فإتمام الصوم أفضل ، وإن شق عليه) أي الداعي (صومه) أي المدعو (فالفطر أفضل) . أما صوم
الفرس فلا يجوز قطعه ولو موسعاً كندر مطلق . (ولوجوب الإجابة شروط : أن لا يخص بها الأغنياء دون
الفقراء) أي أن لا يظهر منه قصد التخصيص بأن يعم عشيرته أو أهل حرفته أو جيرانه ولو أغنياء (وأن يدعو)
أي يدعو صاحب الولاية المدعو بنفسه أو بنائيه فلا بد للوجوب من دعوته بخصوصه (في اليوم الأول ، فإن أول
ثلاثة أيام فدعاه في اليوم الثاني لم يجب أو في الثالث كرهت إجابته) إذا فعل ذلك للافتخار ، فإن فعله لضيق منزل
أو لكثرة المدعوين كانت الثلاثة كالיום الواحد (و) من شروط الوجوب (أن لا يحضره) أي يدعو (الخوف
منه أو طمعا في جاهه) فإن دعاه لذلك فلا يجب على المدعو الإجابة (و) من الشروط أيضاً (أن لا يكون ثم) أي
في موضع الولاية (من يتأذى) المدعو به كمدو (أو لا تليق به مجالسته) كالأراذل (و) من الشروط أن (لا) يكون
(منكر) في محل الولاية (من زمر وخمر) أي تعاطيه (وفرش حرير) لرجال (وصور حيوان) منقوشة (على
سقف أو جدار أو وسادة منصوبة) لامطروحة أو مجمولة للاتكاء عليها (وستر) أي ستارة (أو ثوب مكتوب
عليه منكر) يلبس فلا تكون الصور محرمة إلا إذا كانت على مرتفع من سقف أو ستارة ويكون صور حيوان
يعيش بخلاف ما إذا كانت على وسادة يتكأ عليها أو بساط يداس فوقه ، أو كانت صور مثل شجر مما لا روح له
أو صور حيوان لا يعيش كقطوع الرأس (وغير ذلك) من المحرمات (فإن كان المنكر يزول

بَحْضُورِهِ أَوْ كَانَتْ الصُّورُ عَلَى الْأَرْضِ فِي بَسَاطٍ أَوْ مَخْدَةٍ يَتَكِي عَلَيْهَا أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ أَوْ صُورَ الشَّجَرِ فَلْيَحْضُرْ ، وَلَا يَكْرَهُ نَثْرَ السُّكَّرِ وَنَحْوَهُ فِي الْإِمْلَاكَاتِ ، بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَالتَّقَاطُهِ أَيْضًا خِلَافُ الْأَوَّلَى .

بَابُ مُعَاشَرَةِ الْأَزْوَاجِ

يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْمُعَاشَرَةُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَبَذَلُ مَا يُلْزِمُهُ مِنْ غَيْرِ مَظِلٍّ ، وَلَا إِظْهَارِ كِرَاهَةٍ . وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُسْكِنَ زَوْجَتَيْنِ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ ، فَإِنْ مَاتَ لَهَا قَرِيبٌ اسْتَحَبَّ أَنْ يَأْذِنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ ، وَمَنْ لَهُ نِسَاءٌ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لهنَّ بَلْ لَهُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُنَّ بِلَا إِثْمٍ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْتَدِيَ الْمَبِيتَ عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ إِلَّا بِالْقُرْعَةِ ، فَإِنْ بَاتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَزِمَهُ الْمَبِيتُ عِنْدَ الْبَاقِيَّاتِ بِقَدْرِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ الْقَسْمَ أَقْرَعَ ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهَا قَدَمَهَا ، وَيَقْسِمُ لِلْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْمَرِيضَةِ وَالرَّتَقَاءِ ،

بَحْضُورِهِ ، أَوْ كَانَتْ الصُّورُ عَلَى الْأَرْضِ فِي بَسَاطٍ ، أَوْ مَخْدَةٍ يَتَكِي عَلَيْهَا ، أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ ، أَوْ صُورَ الشَّجَرِ فَلْيَحْضُرْ (وَلَا يَكْرَهُ نَثْرَ السُّكَّرِ وَنَحْوَهُ) كَالدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ (فِي الْإِمْلَاكَاتِ) أَيْ الْعُقُودِ عَلَى الزَّوْجَةِ (بَلْ) النَثْرُ (هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى ، وَالتَّقَاطُهِ أَيْضًا خِلَافُ الْأَوَّلَى) كَالنَثْرِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ عَدَمِ الْمُرُوءَةِ .

(بَابُ مُعَاشَرَةِ الْأَزْوَاجِ)

المعبر عنه بباب القسم والنشوز (يجب على كل واحد من الزوجين المعاشرة بالمعروف) لصاحبه (و) يجب على كل (بذل ما يلزمه) من النفقة التي تلزم الزوج وتسليم المرأة نفسها (من غير مظل ولا إظهار كراهة) أي يجب على كل منهما أن لا يعاظم صاحبه في حقه ، ولا يظهر له كراهة (ويحرم على الرجل أن يسكن زوجتين في مسكن واحد) أو زوجة وسرية (إلا برضاها) ولو كان في الدار حجر أو علو وسفل جاز إسكانهن من غير رضاهن إن تميزت المرافق ، ولاقت المساكن (وله أن يمنعها من الخروج من منزله) حيث كان ينفق عليها ، فلو كان معسرا قلها الخروج للتكسب أو للسؤال عما يلزمها في الدين إذا لم ينفقها هو (فان مات لها قريب استحب أن يأذن لها في الخروج) إذا لم تتعاط في خروجها ما لا يجوز كضرب الحد ، فان غلب على ظنه ذلك حرم عليه الاذن لها (ومن له نساء لا يجب عليه أن يقسم لهن بل له الاعراض عنهن) بأن لا يبيت عندهن (بلا إثم) لكن يسن له أن لا يعطلهن والواحدة أيضا كذلك يسن له أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة (وليس له أن يبتدي المبيت عند إحداهن إلا بالقرعة) هذا في الزوجات . وأما الاماء فلا دخل لهن في ذلك (فان بات عند واحدة) بقرعة أو ظلم (فمنهن لزمه المبيت عند الباقيات بقدره) أي المبيت عند الواحدة ولو قام بهن عذر كحيض أو مرض (فإذا أراد القسم) لمن على (أقرع فن خرجت قرعتها قدمها ويقسم للحائض والنفساء والمريضة والرتقاء) لأن القصد الأولى من القسم الأنس والتحرز من التخصيص الموحث .

لِإِنْ كَانَ مَعَهُ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ قَسَمَ لِلْحُرَّةِ مِثْلَ مَا لِلْأَمَةِ مَرَّتَيْنِ ، وَأَقْلُ الْقَسَمِ لَيْلَةٌ ، وَيَتَّبِعُهَا يَوْمَ قَبْلِهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَلَا يَزَادُ عَلَى ذَلِكَ ؛ وَعِمَادُ الْقَسَمِ اللَّيْلُ ، وَالنَّهَارُ تَابِعٌ لِمَنْ مَعِيشَتُهُ بِالنَّهَارِ ، فَإِنْ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللَّيْلِ كَالْحَارِسِ فَعِمَادُ قَسَمِهِ بِالنَّهَارِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَطْءٌ ، لَكِنْ تَنْدُبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِيهِ ، وَفِي سَائِرِ الْأَسْتِمَاعَاتِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ بِامْرَأَةٍ مِنْهُنَّ لَمْ يَحْزُ إِلَّا بِالْقَرَعَةِ ، فَإِنْ سَافَرَ بِقَرَعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْقِيَمَةِ ، وَإِنْ سَافَرَ بِهَا بِغَيْرِ قَرَعَةٍ أَثِمَ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، وَمَنْ وَهَبَتْ حَقَّهَا مِنَ الْقَسَمِ لِبَعْضِ ضَرَائِرِهَا بِرِضَا الزَّوْجِ جَازَ ، وَإِنْ وَهَبَتْ لِلزَّوْجِ جَعَلَهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ ، فَإِنْ رَجَعَتْ فِي الْمَهَبَةِ عَادَتْ إِلَى الدَّوْرِ مِنْ يَوْمِ الرَّجُوعِ ، وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى امْرَأَةٍ فِي نَوْبَةٍ أُخْرَى بِلَا شُغْلٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِالنَّهَارِ لِحَاجَةٍ أَوْ بِاللَّيْلِ لِمَنْعَةٍ جَازَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ أَقَامَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ تَزَوَّجَ جَدِيدَةً وَعِنْدَهُ غَيْرُهَا قَطَعَ الدَّوْرَ لِلْجَدِيدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَلَمْ يَقْضِ ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيْبًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَيَقْضِيَ ،

(فَإِنْ كَانَ مَعَهُ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ قَسَمَ لِلْحُرَّةِ مِثْلَ مَا لِلْأَمَةِ مَرَّتَيْنِ) وَإِنَّمَا تَسْتَحِقُّ الزَّوْجَةُ الْأَمَةُ الْقَسَمَ إِنْ سَكَتَتْ مُسَلِّمَةً لَزُوجِهَا لَيْلًا وَنَهَارًا خِيفَتُ لَهَا الْقَسَمُ وَالنَّفَقَةُ (وَأَقْلُ الْقَسَمِ لَيْلَةٌ وَيَتَّبِعُهَا يَوْمَ قَبْلِهَا أَوْ بَعْدَهَا وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَلَا يَزَادُ عَلَى ذَلِكَ) إِلَّا إِذَا رَضِيَ (وَعِمَادُ الْقَسَمِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَابِعٌ لِمَنْ مَعِيشَتُهُ) أَيْ طَلَبُ مَعَاشِهِ (بِالنَّهَارِ ، فَإِنْ كَانَتْ مَعِيشَتُهُ بِاللَّيْلِ كَالْحَارِسِ فَعِمَادُ قَسَمِهِ بِالنَّهَارِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ) لَتَعْلُقَهُ بِالنَّشَاطِ وَالشَّهْوَةِ (لَكِنْ تَنْدُبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِيهِ) أَيْ الْوَطْءُ (وَفِي سَائِرِ الْأَسْتِمَاعَاتِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُسَافِرَ بِامْرَأَةٍ مِنْهُنَّ لَمْ يَحْزُ إِلَّا بِالْقَرَعَةِ ، فَإِنْ سَافَرَ بِقَرَعَةٍ لَمْ يَقْضِ لِلْقِيَمَةِ) مَدَّةُ السَّفَرِ ذَهَابًا وَإِيَابًا وَإِقَامَةً لَا تَقْطَعُ السَّفَرَ (وَإِنْ سَافَرَ بِهَا) أَيْ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْأَزْوَاجِ (بِغَيْرِ قَرَعَةٍ أَثِمَ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ) لِلْبَاقِيَّاتِ مِنْ حَبْنِ إِنْشَاءٍ إِلَى الرَّجُوعِ ، وَإِنْ رَضِيَ بِسَفَرِهِ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مِنْ غَيْرِ قَرَعَةٍ جَازَ وَلَا قَضَاءَ لَهَا (وَمَنْ وَهَبَتْ) مِنَ الْأَزْوَاجِ (حَقَّهَا مِنَ الْقَسَمِ لِبَعْضِ ضَرَائِرِهَا بِرِضَا الزَّوْجِ جَازَ) وَأَمَّا بِغَيْرِ رِضَا فَهُوَ الْمَنْعُ (وَإِنْ وَهَبَتْ) أَيْ حَقَّهَا (لِلزَّوْجِ جَعَلَهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ) فَهُوَ أَنْ يَخْصُ بِهِ أَيْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ وَلَوْ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَيَرْتَبُ فِي الْمَبِيتِ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ بَيْتُ اتِّصَالًا وَانْقِصَالًا (فَإِنْ رَجَعَتْ) الْوَاهِبَةُ (فِي الْمَهَبَةِ عَادَتْ إِلَى الدَّوْرِ مِنْ يَوْمِ الرَّجُوعِ) وَلَا تَرْجِعُ فِيهَا مَقْضًى (وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى امْرَأَةٍ) مِنْ نِسَائِهِ (فِي نَوْبَةٍ أُخْرَى) مِنْ ضَرَائِرِهَا سِوَاكَ كَانَتْ النُّوبَةُ أَصْلًا أَمْ تَبَعًا (بِلَا شُغْلٍ) مِنْ حَاجَةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ (فَإِنْ دَخَلَ بِالنَّهَارِ) التَّابِعُ لِلَّيْلِ (لِحَاجَةٍ) كَوَضْعِ مَنَاعٍ وَإِعْطَاءِ نَفَقَةٍ (أَوْ) دَخَلَ (بِاللَّيْلِ) الَّذِي هُوَ أَصْلُ فِي الْقَسَمِ (لِمَنْعَةٍ) كَمَنْعِهَا مِنَ الْخَوْفِ (جَازَ) الدَّخُولُ ، فِي التَّابِعِ يَحْجُوزُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ إِنْ اقْتَصَرَ فِي الْمَسْكَنِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ زَادَ قَضَى الزَّائِدَ ، وَفِي الْأَصْلِ لَا يَحْجُوزُ الدَّخُولُ إِلَّا لِمَنْعَةٍ وَيَقْضَى كُلُّ الزَّمَنِ إِنْ طَالَ عَرَفًا أَوْ أَطَالَه (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ دَخُولُهُ لِحَاجَةٍ وَلَا لِمَنْعَةٍ (فَلَا) يَحْجُوزُ (وَإِنْ أَقَامَ) فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (لَزِمَهُ الْقَضَاءُ) لِمَنْ لَهَا النُّوبَةُ (وَإِنْ تَزَوَّجَ جَدِيدَةً وَعِنْدَهُ غَيْرُهَا) مِنَ الْأَزْوَاجِ (قَطَعَ الدَّوْرَ لِلْجَدِيدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا) مُتَوَالِيَةً لِيَحْصَلَ الْأَنْسَ وَتُرْتَفَعَ الْحَشْمَةُ (وَلَمْ يَقْضِ ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيْبًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَيَقْضِيَ) لِلْبَاقِيَّاتِ السَّبْعِ

وَبَيْنَ أَنْ يَقْسِمَ ثَلَاثًا وَلَا يَقْضِيَ ، وَيَنْدُبُ لَهُ أَنْ يُخَيَّرَهَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ أَقَامَ سَبْعًا بَطَلَهَا قَضَى السَّبْعَ أَوْ بِدُونِهِ قَضَى أَرْبَعًا فَقَطْ . وَلَهُ الْخُرُوجُ نَهَارًا لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَالْحُقُوقِ ، وَمَنْ مَلَكَ إِمَاءً لَمْ يَلْزَمَهُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا ، وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يُعْطِلَهَا مِنَ الْوَطْءِ ، وَأَنْ يَسُوِيَ بَيْنَهُنَّ فِيهِ ، وَإِذَا دَايَ مِنَ الْمَرْأَةِ أَمَارَاتُ النُّشُوزِ وَعَظْمُهَا بِالْكَلَامِ ، وَإِنْ صَرَّحَتْ بِالنُّشُوزِ هَجَرَهَا فِي الْفِرَاشِ دُونَ الْكَلَامِ وَضَرَبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ : أَيْ لَا يَكْسِرُ عَظْمًا ، وَلَا يَجْرِحُ لَحْمًا ، وَلَا يَنْهَرُ دَمًا سِوَاءَ نَشَزَتْ مَرَّةً أَوْ تَكَرَّرَ مِنْهَا ، وَقِيلَ لَا يَضْرِبُهَا إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ نُشُوزُهَا .

بَابُ النِّفَقَاتِ

يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ يَوْمًا يَوْمًا ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ مُدَانُ مِنَ الْحَبِّ الْمُقْتَاتِ فِي الْبَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فِدً ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا فِدً وَنِصْفُ ، وَيَلْزَمُهُ مَعَ ذَلِكَ أَجْرَةُ الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ ، وَالْأَدَمُ ،

(وَبَيْنَ أَنْ يَقْسِمَ) أَوْ يَقِيمَ (ثَلَاثًا وَلَا يَقْضِيَ) لَهَا شَيْئًا (وَيَنْدُبُ لَهُ أَنْ يُخَيَّرَهَا) أَيْ الثَّيْبَ (بَيْنَهُمَا) أَيْ الثَّلَاثَ بِلَا قَضَاءٍ أَوْ السَّبْعَ بِقَضَاءٍ (فَإِنْ أَقَامَ سَبْعًا بَطَلَهَا قَضَى السَّبْعَ) لِأَنَّهَا اخْتَارَتْ حَقَّ غَيْرِهَا فَعُوقِبَتْ بِقَضَائِهِ (أَوْ) أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا (بِدُونِهِ) أَيْ الطَّلَبَ (قَضَى أَرْبَعًا فَقَطْ) دُونَ زَائِدٍ عَلَيْهَا (وَلَهُ) أَيْ الزَّوْجُ فِي مَدَّةِ الزَّفَافِ (الْخُرُوجُ نَهَارًا لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ) كَشُرَاءٍ وَبَيْعٍ (وَ) لِقَضَاءِ (الْحُقُوقِ) كَعِيَادَةِ مَرِيضٍ وَتَشْيِيعِ جَنَازَةٍ ، وَأَمَّا لَيْلًا فَلَا يُخْرَجُ لِلنَّكَاحِ وَيَكُونُ مِنَ أَعْدَادِ بَرَكِ الْجَمَاعَةِ لَيْلًا (وَمَنْ مَلَكَ إِمَاءً لَمْ يَلْزَمَهُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا) لِأَنَّهُ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا بَعْدَ الْمَبِيتِ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ (وَيَنْدُبُ) لَهُ أَيْ لِمَالِكِ الْأَمَاءِ (أَنْ لَا يُعْطِلَهَا مِنَ الْوَطْءِ) خَوْفًا مِنَ الْفَجْرِ (وَأَنْ يَسُوِيَ بَيْنَهُنَّ فِيهِ) مَحَافِظَةً عَلَى الْإِنصَافِ (وَإِذَا رَأَى مِنَ الْمَرْأَةِ) أَيْ ظَهَرَ عَلَى الزَّوْجَةِ (أَمَارَاتُ النُّشُوزِ) قَوْلًا كَانَ تَجْبِيهِ بِكَلَامِ خَشْنٍ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهَا أَوْ فِعَالًا كَانَ يَجِدُ إِعْرَاضًا بَعْدَ لُطْفٍ (وَعَظْمُهَا بِالْكَلَامِ) كَأَنْ يَقُولَ لَهَا اتَّقِي اللَّهَ وَاعْلَمِي أَنَّ طَاعَتِي عَلَيْكَ فَرَضٌ (وَإِنْ صَرَّحَتْ بِالنُّشُوزِ) كَأَنْ دَعَاها إِلَى فِرَاشِهِ فَامْتَنَعَتْ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ (هَجَرَهَا فِي الْفِرَاشِ دُونَ الْكَلَامِ) فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَذْرِ شَرْعِيٍّ ، فَإِنْ كَانَ بِعَذْرِ كَتَرَكِ صَلَاةَ جَارٍ إِنْ كَانَ فِيهِ صَلَاحٌ دِينٍ وَشَلْهَا مِنْ الْأَصْحَابِ (وَضَرَبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ ، أَيْ لَا يَكْسِرُ عَظْمًا وَلَا يَجْرِحُ لَحْمًا وَلَا يَنْهَرُ دَمًا) إِنْ أَفَادَ فَلَا يَضْرِبُ إِنْ لَمْ يَفِدْ (سِوَاءَ نَشَزَتْ مَرَّةً أَوْ تَكَرَّرَ مِنْهَا ، وَقِيلَ لَا يَضْرِبُهَا إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ نُشُوزُهَا) وَهُوَ الْأَوَّلَى .

(بَابُ النِّفَقَاتِ)

وهي ما يجب للزوجة من الحقوق المالية (يجب على الزوج نفقة زوجته) وتستحقها (يومًا بيوم) بطلوع الفجر ، وتجب لليوم بليته الآتية حتى لو نشزت في الليل سقطت نفقة ذلك اليوم (فإن كان موسرًا لزمه مدان من الحب المققات في البلد) والموسر من يكون الفاضل من ماله بعد توزيعه على عمره الثالب أو سنة بسنة إذا بلغه مدين هذا إذا لم تأكل معه فإذا رضيت بالأكل معه سقط وجوب المدين (وإن كان معسرًا فِدً) واحد ، والمعسر من لا يملك ما يخرج به عن المسكنة ولو مكتسبًا (وإن كان متوسطًا) وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرًا (فِدً وَنِصْفُ) وَيَلْزَمُهُ مَعَ ذَلِكَ أَجْرَةُ الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ وَالْأَدَمُ (وَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا أَكْلُ الْخَبْزِ وَحْدَهُ ، وَالْأَدَمُ يَكُونُ ،

عَلَى حَسَبِ عَادَةِ الْبَلَدِ مِنَ اللَّحْمِ وَالذَّهْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ تَرَاخِيًا عَلَى اخْتِذِ الْعَوَضِ عَنْ ذَلِكَ جَازَ ، وَلَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الذَّهْنِ لِلرَّأْسِ وَالسَّدْرِ وَالْمَشْطِ وَتَمَنُّ مَاءَ الْاِغْتِسَالِ إِنْ كَانَ سَبِيهُ جَمَاعًا أَوْ نَفَاسًا ، فَإِنْ كَانَ سَبِيهُ حَيْضًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُهُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ ثَمَنُ الطَّيِّبِ ، وَلَا أَجْرَةُ الطَّيِّبِ ، وَلَا شَرَاءُ الْأَدْوِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ وَيَجِبُ لَهَا مِنَ الْكِسْوَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي الْبَلَدِ مِنْ ثِيَابِ الْبَدَنِ وَالْفَرَشِ وَالْغَطَاءِ وَالْوَسَادَةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِبَيْسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ ، وَيَجِبُ تَسْلِيمُ النِّفَقَةِ إِلَيْهَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَتَسْلِيمُ الْكِسْوَةِ مِنْ أَوَّلِ الْفَصْلِ ، فَإِنْ أَعْطَاهَا كِسْوَةً مُدَّةً فَلَيْتَ قَبْلَهَا لَمْ يَلْزَمْهُ إِبْدَالُهَا ، وَإِنْ بَقِيََتْ بَعْدَ الْمُدَّةِ لَزِمَهُ التَّجْدِيدُ ، وَلَهَا أَنْ تَتَصَرَّفَ فِي كِسْوَتِهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، وَيَجِبُ لَهَا سُكْنَى مِثْلِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تُخْدَمُ فِي بَيْتِ أَبِيهَا لَزِمَهُ إِخْدَامُهَا ، وَتَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْخَادِمِ إِذَا كَانَ مُلْكُهَا ،

(على حسب عادة البلد من اللحم والدهن وغير ذلك) كالتمر والخبز ويختلف الواجب باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما يناسبه وينظر في اللحم إلى عادة الخلد من أسبوع وغيره (فان تراخيا على أخذ العوض عن ذلك) المذكور مما وجب لها (جاز) لأنه اعتياض عن طعام مستقر في الدمة لمعين سواء كان الاعتياض من الزوج أم من غيره (و) يجب (لها ما تحتاج إليه من الدهن للرأس) كالزيت (و) من (الصدر) مثل الصابون (والمشط) على عادة البلد جنسا وقدرًا ، وإن جرت العادة بالدهن المطيب وجب بخلاف ما لا يقصد منه التنظيف بل التزين كالكلحل فلا يجب (وتمن مآء الاغتسال) يلزمه (إن كان سببه جماعاً أو نفاساً ، فان كان سببه حيضاً أو غير ذلك) كالاختلام (لم يلزمه ، ولا يلزمه ثمن الطيب) الذي يقصد للزينة فان أحضره وجب عليها استعماله (ولا) يلزمه أيضا (أجره) الطيب ، ولا شراء الأدوية (لمرضها) ونحو ذلك (مما يحفظ البدن) ويجب لها من الكسوة ما جرت به العادة في البلد من ثياب البدن) ولا يختلف عبء الكسوة باليسار والاعسار وإنما يختلفان في الجودة والرداء فيجب لها في الصيف خمار وقميص وسراويل وخف ورداء ، وفي الشتاء مثل ذلك ويزاد جبة محشوة (و) يجب لها (الفرش والغطاء والوسادة على حسب ما يليق ببساره وإعساره) والحكم مبنى على العادة نوعا وكيفية ويختلف ذلك باختلاف البلدان ، ويجب لها أيضا آلة الطبخ والأكل والشرب ، ويجب لها أجره الخدم إن كانت من قوم يداؤونه (ويجب تسليم النفقة إليها من أول النهار) ولا يلزمها الصبر (و) يجب عليه (تسليم الكسوة من أول الفصل) أي فصل الشتاء أو فصل الصيف (فان أعطاهها كسوة مدّة) لفصل من الفصول (فليت قبلها لم يلزمه إبدالها وإن بقيت بعد المدّة لزمه التجديد) للمدّة التي بعدها (ولها أن تتصرّف في كسوتها بالبيع وغيره) كالخبة لأنها بأخذها ملكها ، إنما ليس لها أن تلبس دون ما أخذته وتصرّفت فيه (ويجب لها سكْنى مثلها) فالسكنى تعتبر بالزوجة ، وأما النفقة فالزوج (وإن كانت) الزوجة ممن (تخدم في بيت أبيها) أو عمها أو جدّها عند فقد أبيها (لزمه) أي الزوج (إخراجها) إن كانت حرة ، ويخدمها بمن يحل نظره إليها ويلزمه الإخراج ولو معسرا . (وتلزمه نفقة الخادم إذا كان ملكها) وجنس طعامه جنس طعام الزوجة لأن نوعه قله مد وثلت على اللوسر ، ومد على للتوسط والعسر . ويجب له من الكسوة على حسب المعتاد . ولا يجب للخادم آلة التنظيف إلا إن تأذى بالأوساخ فيجب له ما يزيلها .

وَأَمَّا تَلْزِمُهُ النِّفْقَةُ إِذَا سَلَّتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا إِلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَهَا وَلِهَا إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً
سِوَاهُ كَانَ الزَّوْجُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا لَا يَتَأَيُّ مِنْهُ الْوَطْءُ ، إِلَّا أَنْ تُسَلَّمَ وَهِيَ صَغِيرَةٌ لَا يُمْكِنُ وَطْؤُهَا فَلَا نِفْقَةَ
لَهَا ، وَشَرَطُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يُمْكِنَهُ التَّمَكُّنُ التَّامُّ بِحَيْثُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، فَلَوْ نَشَرَتْ وَلَوْ فِي سَاعَةٍ
أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا أَوْ أَحْرَمَتْ أَوْ صَامَتْ تَطَوُّعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ كَانَتْ أُمَةً فَسَلَّمَهَا السَّيِّدُ
لَيْلًا فَقَطْ فَلَا نِفْقَةَ لَهَا . وَأَمَّا الْمُعْتَدَّةُ فَيَجِبُ لَهَا السُّكْنَى فِي مَدَّةِ الْعِدَّةِ سِوَاهُ كَانَتْ الْعِدَّةُ عِدَّةَ وَفَاةٍ أَوْ رَجْعِيَّةٍ
أَوْ بَائِنٍ ، وَأَمَّا النِّفْقَةُ فَلَا تَجِبُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَتَجِبُ لِلرَّجْعِيَّةِ مُطْلَقًا ، وَلِلْبَائِنِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، يَدْفَعُ إِلَيْهَا
يَوْمًا بِيَوْمٍ ، وَإِنْ لَمْ تُمْكِنِ الْبَائِنُ حَامِلًا فَلَا نِفْقَةَ لَهَا ، وَالْكُسُوةُ كَالنِّفْقَةِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي قَبْضِ
النِّفْقَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّمَكُّنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِأَنَّهَا مَكَّنَتْ أَوَّلًا ثُمَّ يَدَّعِي الشُّشُوزَ
فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَمَتَى تَرَكَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا مُدَّةً صَارَتْ النِّفْقَةُ عَلَيْهِ دَيْنًا .

(وَإِذَا تَلْزِمُهُ) أى الزوج (النفقة) بجميع أنواعها (إِذَا سَلَّتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا إِلَيْهِ) وهى بالغة عاقلة (أَوْ عَرَضَتْ
نَفْسَهَا عَلَيْهِ) بَأَن بَعَثَتْ إِلَيْهِ أَوْ مَسَلَتْ نَفْسَهَا إِلَيْكَ فَبِمَجْرَدِ وَصُولِ الْخَبَرِ إِلَيْهِ تَجِبُ النِّفْقَةُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا ، وَإِنْ كَانَ
غَائِبًا رَفَعْتَ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ لِيَعْلَمَهُ ، فَإِنْ حَضَرَ وَتَسَلَّمَ لِرَبِّهِ النِّفْقَةَ مِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ ، وَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ وَمَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُهُ فِيهِ
الْوُصُولُ فَرَضَ الْقَاضِي نِفْقَتَهَا فِي مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَحَلَّهُ فَرَضَهَا الْقَاضِي فِي مَالِهِ الْحَاضِرِ وَأَخَذَ مِنْهَا كَفِيلًا بِمَا يَصْرِفُهُ
(أَوْ عَرَضَهَا وَلِهَا إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً سِوَاهُ) كَانَ الزَّوْجُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا لَا يَتَأَيُّ مِنْهُ الْوَطْءُ (لَأَنَّ التَّقْصِيرَ مِنْ قَبْلِهِ
لَا مَشَاءَ) (إِلَّا أَنْ تُسَلَّمَ) إِلَيْهِ (وَهِيَ صَغِيرَةٌ لَا يُمْكِنُ وَطْؤُهَا فَلَا نِفْقَةَ لَهَا) لَأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ قَبْلِهَا (وَشَرَطُ ذَلِكَ)
أَى وَجُوبُ النِّفْقَةِ عَلَى الزَّوْجِ (أَيْضًا أَنْ يُمْكِنَهُ) مِنْ نَفْسِهَا لِالِاسْتِمْتَاعِ بِهَا (التَّمَكُّنُ التَّامُّ بِحَيْثُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ
أَوْ نَهَارٍ) مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ، أَمَّا مَعَهُ كَأَنْ كَانَتْ مَرِيضَةً أَوْ حَائِضًا فَتَجِبُ لَهَا النِّفْقَةُ مَعَ الْإِمْتِنَاعِ (فَلَوْ نَشَرَتْ) أَى
خَرَجَتْ عَنِ الطَّاعَةِ (وَلَوْ فِي سَاعَةٍ) أَى لِحِظَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ (أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا) وَلَمْ تَكُنْ
مَعَهُ فَلَا نِفْقَةَ لَهَا فِي هَذِهِ الصُّورِ ، ثُمَّ زَادَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ (أَوْ أَحْرَمَتْ) بِنَسْكَ (أَوْ صَامَتْ تَطَوُّعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ) وَهَذَا
عَلَى رَأْيٍ ، وَالْمُعْتَدَّةُ إِذَا أَحْرَمَتْ لَا تَسْقُطُ نِفْقَتُهَا لِأَنَّهُ فِي إِمْكَانِهِ أَنْ يَحْلِلَهَا فَهِيَ فِي قَبْضِهِ . وَكَذَا إِنْ صَامَتْ
نَفْلًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَقْرَبَهَا فَلَا تَسْقُطُ ، وَإِنْ أَمَرَهَا بِالْإِفْطَارِ فَامْتَنَعَتْ سَقَطَتْ نِفْقَتُهَا (أَوْ كَانَتْ أُمَةً فَسَلَّمَهَا السَّيِّدُ لَيْلًا فَقَطْ
فَلَا نِفْقَةَ لَهَا) فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ (وَأَمَّا الْمُعْتَدَّةُ فَيَجِبُ لَهَا السُّكْنَى فِي مَدَّةِ الْعِدَّةِ سِوَاهُ كَانَتْ الْعِدَّةُ عِدَّةَ وَفَاةٍ
أَوْ رَجْعِيَّةٍ أَوْ بَائِنٍ) فَكُلُّ مُعْتَدَةٍ تَجِبُ لَهَا السُّكْنَى إِلَّا نَاشِئَةً أَوْ صَغِيرَةً أَوْ أُمَةً لَمْ تُسَلِّمْ لَيْلًا وَنَهَارًا (وَأَمَّا النِّفْقَةُ
فَلَا تَجِبُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَتَجِبُ لِلرَّجْعِيَّةِ مُطْلَقًا) حَامِلًا أَوْ حَائِلًا (وَلِلْبَائِنِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا) وَلَوْ كَانَتْ بَيْنَوْنَهَا بَفَسْخِ
لِلْحَامِلِ مُعْتَدَةٍ عَنْ وَطْءٍ شَبَهَةٍ (وَيَدْفَعُ إِلَيْهَا يَوْمًا بِيَوْمٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْبَائِنُ حَامِلًا فَلَا نِفْقَةَ لَهَا ، وَالْكُسُوةُ) لِلْمُعْتَدَةِ
(كَالنِّفْقَةِ) فَتَجِبُ لِلرَّجْعِيَّةِ وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ (وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي قَبْضِ النِّفْقَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَا
فِي التَّمَكُّنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ) الزَّوْجُ (بِأَنَّهَا مَكَّنَتْ أَوَّلًا ثُمَّ يَدَّعِي الشُّشُوزَ) بَعْدَ (فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا)
يَعْنِيهَا أَنَّهَا يُمْكِنُ غَيْرُ نَاشِئَةٍ (وَمَتَى تَرَكَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا مُدَّةً صَارَتْ النِّفْقَةُ عَلَيْهِ دَيْنًا) وَمُرَادُهُ بِالْإِنْفَاقِ سَائِرَ مَا يَجِبُ
لِلزَّوْجَةِ وَهَذَا بِخِلَافِ نِفْقَةِ الْفَرِيقِ فَإِنَّهَا تَسْقُطُ بِمَضَى الزَّمَانِ ،

وَإِذَا أُعْسِرَ بِنَفَقَةِ الْمُعْسَرِينَ ، أَوْ بِالْكُسُوفَةِ أَوْ بِالسُّكْنَى ثَبَتَ لَهَا فُسْخُ النِّكَاحِ ، فَإِنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ وَبَقِيَ ذَلِكَ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ ، وَإِنْ أُعْسِرَ بِالْأَدَمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْمُوسِرِينَ أَوْ الْمُتَوَسِّطِينَ فَلَا فُسْخَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا فَالْنَّفَقَةُ فِي كَسْبِهِ ، وَإِلَّا فَقِيًّا فِي يَدِهِ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ ، وَإِلَّا فَإِنْ شَاءَتْ فَسَخَتْ وَإِنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ إِلَى أَنْ يَتَّقَى فَتَأْخُذَ مِنْهُ .

(فصل) يجب على الشخص ذكرًا كان أو أنثى إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته أن ينفق على الآباء والأمهات وإن علوا من أي جهة كانوا ، وعلى الأولاد وأولادهم وإن سفلوا ، ذكورا كانوا أو إناثا بشرط الفقر والعجز إما بزمانة أو طفولة أو جنون ، ويجب نفقة زوجة الأب ، فإن كان له آباء وأولاد ولم يقدر على نفقة الكل ، قدم الأم ،

(وإذا أعسر) الزوج (بنفقة المعسرين أو بالكسوة أو بالسكنى) أو بمهر حال قبل وطء (ثبت لها فسخ النكاح) ولو وجد متبرع يتبرع بذلك عن الزوج لا يمنع حقها من الفسخ إلا أن يكون ذلك المتبرع أبا أو ميذا للأمة ولا تفسخ بمنع الموسر النفقة لأنه يمكنها التوصل بالحاكم (فإن شاءت) فسخت وإن شاءت (صبرت) وبقي ذلك لها في ذمته ، وإن أعسر بالأدم ، أو بنفقة الخادم ، أو بنفقة الموسرين ، أو المتوسطين فلا فسخ لها ، وإن كان الزوج عبدا فالنفقة في كسبه (إن كان صاحب كسب) (وإلا) بأن لم يكن ذا كسب (ففيما في يده) إن كان مأذونا له في التجارة (وإلا) بأن لم يكن مأذونا له في التجارة (فإن شاءت فسخت) ولا تفسخ هي والحرمة بالإعسار إلا بعد الرفع إلى الحاكم ليفسخ هو بعد الثبوت أو يأذن لها فتفسخ (وإن شاءت صبرت إلى أن يعتق فتأخذ منه) ما وجب لها . ولا تعلق لها بذمة السيد .

(فصل) في مؤنة القريب . (يجب على الشخص) الموسر (ذكرًا كان أو أنثى إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته) (يومه وليلته) فهو مقدم على غيره ، والزوجة والمولود مقدم في النفقة على القريب فإذا فضل بعد نفقتهم شيء وجب (أن ينفق) به (على الآباء والأمهات وإن علوا) بشرط أن يكونوا أحرارا معصومين فتجب نفقتهم وإن قدروا على الكسب ، وأما إذا لم يكن عنده ما يفضل عن نفقة من ذكر وهم ليسوا بأحرار ولا معصومين ، بأن كانوا عبيدا أو محاربين فلا تجب نفقتهم (من أي جهة كانوا) الأجداد والجندات من جهة الأم أو الأب (و) تجب النفقة (على الأولاد وأولادهم وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا) ويبيع في النفقة الواجبة ما يباع في الدين من عقار وغيره . وإنما تجب النفقة للأقارب (بشرط الفقر) فلو كان الأصل أو الفرع غنيا بمال فلا تجب نفقته (و) بشرط (العجز) عن الكسب وهذا شرط في وجوب نفقة الفروع لا الأصول لأن الآباء والأمهات لو كانوا لأمال لهم . ولكن يقدر على الكسب وجبت نفقتهم بخلاف الفروع لا تجب نفقتهم إلا إذا كانوا عاجزين عن الكسب (إما بزمانة) أي مرض مزمن (أو طفولة) أي صغر لا يتأتى معه الاكتساب ، فلو بلغ الصبي من السن ما يتأتى اكتسابه فيه فللولى أن يكلفه الاكتساب وينفق عليه منه (أو جنون) فلو كان الفرع به جنون ولا مال له وجبت نفقته على الأصل ومثله من يشغل به علم شرعي ويتأتى نبوغه فتجب نفقته على الأصل (وتجب نفقة زوجة الأب) على الولد حيث وجبت نفقة الوالد (فإن كان له آباء وأولاد ولم يقدر على نفقة الكل قدم الأم) ثم الأب

ثُمَّ الْإِبْنُ الصَّغِيرَ ، ثُمَّ الْكَبِيرَ ، وَهَذِهِ النِّفَقَةُ مُقَدَّرَةٌ بِالْكَفَايَةِ ، وَلَا تَسْتَقَرُّ فِي الذِّمَّةِ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ الْوَالِدُ الْمَعْسُورُ إِلَى النِّكَاحِ لَزِمَ الْوَلَدُ الْمَوْسِرُ إِعْفَافَهُ بِالتَّزْوِيجِ أَوْ التَّسْرِي ، وَمَنْ مَلَكَ رَقِيقًا أَوْ دَوَابَّ لَزِمَهُ النِّفَقَةُ وَالْكَسْوَةُ ، فَإِنْ أَمْتَعَ الزَّوْمَةُ الْحَاكِمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَكْرَى عَلَيْهِ إِنْ أَمَكَ ، وَإِلَّا بَاعَ عَلَيْهِ .

(فصل) أَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ الْأُمُّ ثُمَّ أُمُّهُاتُهَا الْمُدْلِيَاتُ بِنَاتُ تَقَدَّمَ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ ، ثُمَّ الْأَخُ الشَّقِيقُ ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ الْحَالَةُ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ لِلْأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ بَنُوهُمُ ، ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ بَنُوهُمُ ، ثُمَّ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ الْعَمَّةُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْعَمِّ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْعَمِّ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ . وَشَرَطُ الْحَاضِنِ الْعَدَالَةَ وَالْعَقْلَ وَالْحُرِّيَّةَ ، وَكَذَا الْإِسْلَامُ إِنْ كَانَ الطِّفْلُ مُسْلِمًا ، وَلَا حَقَّ لِلْمَرْأَةِ إِذَا نَكَحَتْ إِلَّا أَنْ تَنْكِحَ مَنْ لَهُ حَضَانَتُهُ ،

(ثم الابن الصغير ، ثم الكبير) ولو اجتمعت الزوجة والأقارب قدم نفقة الزوجة (وهذه النفقة) لل قريب (مقدرة بالكفاية) لا بالمد كما في نفقة الزوجة (ولا تستقر في الذمة) بل تسقط بمضي الرمان (وإن احتاج الوالد المعسر إلى النكاح لزم الولد الموسر إعفافه بالتزويج أو التسري) وهو أن يملكه جارية ، ولا يجوز أن ينكحه عجزا أو شوهاء (ومن ملك رقيقا أو دواب لزم) (به النفقة) أي مؤنته ومنها أجره الطبيب وعن الدواء (والكسوة) للرقيق عبدا أو أمة ولو آبقا . وتعتبر كفايته وإن زادت على كفاية أمثاله ، ولا تجب نفقة المسكاتب (فإن امتنع) من الاتفاق على الرقيق أو الدواب (ألزمه الحاكم) به (فإن لم يكن له مال أكرى) الحاكم (عليه) المملوك من الرقيق والدواب (إن أمكن) التأجير (وإلا) يمكن الأكرأ (يبيع عليه) كله أو جزء منه . فإن تعذر فعلى بيت المال كفايتها ، فإن تعذر فعلى المسلمين .

(فصل) في الحضانة . يفتح الحاء وهي الفياض بتريسة من لا يميز ، ولا يستقل بأمر نفسه وتعهده بما يصلحه من غسل جسده وثيابه وغير ذلك (أحق الناس بحضانة الطفل) ومثله المجنون (الأم ، ثم أمهات المدليات بنات) جلعن ، لكن المجنون إن كان له زوجة وكذا المجنونة إن كان لها زوج ولأحدهما استمتاع بالآخر فهما أحق من الأم (تقدم) من الأمهات (القربى فالقربى ، ثم) بعد الأمهات (الأب ، ثم أمهاته كذلك) أي تقدم منهن القربى فالقربى (ثم) بعد أمهات الأب (أبوه) أي أبو الأب (ثم أمهاته كذلك ، ثم الأخت الشقيقة ، ثم الأخ الشقيق (ثم) من أي أخت أو أخ (للأب ثم) من (للأم ، ثم الحالة ، ثم بنات الأخوة للأبوين ، ثم بنوهم ، ثم أب ، ثم بنوهم (ثم للأم) ولادخل لبني الأخوة للأم في الحضانة (ثم العمة) الشقيقة أو لأب أو لأم (ثم العم) الشقيق أو لأب (ثم بنات الحالة) سواء كانت الحالة شقيقة أو لأب أو لأم (ثم بنات العم ، ثم ابن العم . وشرط الحاضن العدالة) فلا يكون الفاسق حاضنا ، نعم تكفي العدالة الظاهرة عند عدم التنارع ، فإن وقع قبل التسليم كلف إثباتها (والعقل) فلا حضانة لمجنون (والحريّة) فلا حضانة لرقيقة (وكذا) يشترط (الإسلام إن كان الطفل مسلما) فلا حضانة لكافر على مسلم (ولاحق للمرأة) أما أو غيرها في الحضانة (إذا نكحت) لأن النكاح يشغلها بحق الزوج (إلا أن تنكح من له حضانتها) أي حق فيها كجده لأبيه كأن يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلك منه ويموت أبو الطفل وأمه فتعوضه زوجة جده .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ حَدًّا يُمَيِّزُ فِيهِ خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ ، لَكِنْ إِنْ اخْتَارَ الْإِبْنَ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعْلِمَهُ وَيُؤَدِّبَهُ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْآخَرَ دُفِعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا وَلَعٌ وَخَبَلٌ .

بَابُ الطَّلَاقِ

يَصَحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُخْتَارٍ ، فَلَا يَصَحُّ طَّلَاقُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَمَكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ مِثْلُ أَنْ هَدَدَ بِقَتْلِ أَوْ قَطَعَ عَضْوًا أَوْ ضَرَبَ مَبْرَحًا ، وَكَذَا شَتَمَ أَوْ ضَرَبَ يَسِيرًا وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْمَرْوَاتِ وَالْأَقْدَارِ ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعْذَرُ فِيهِ كَالسُّكَرَانِ ، وَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً يَزِيلُ الْعَقْلَ بِلَا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ ، وَلَهُ أَنْ يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ ، وَلَهُ أَنْ يُوكَّلَ وَلَوْ أَمْرًا ، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يُطْلَقَ مَتَى شَاءَ ،

(وَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ حَدًّا يُمَيِّزُ فِيهِ) وَهُوَ يَحْصُلُ غَالِبًا فِي سِنِّ السَّبْعِ أَوْ الثَّمَانِ (خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ ، لَكِنْ إِنْ اخْتَارَ الْإِبْنَ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعْلِمَهُ) الصَّنَائِعُ (وَيُؤَدِّبُهُ) بِالْأَدَابِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِ (فَإِنْ عَادَ) عَنِ الْإِخْتِيَارِ الْأَوَّلِ (وَاخْتَارَ) الْأَبَ (الْآخَرَ) دُفِعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا (التَّنَقُّلُ) (وَلَعٌ وَخَبَلٌ) يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّمْيِيزِ فَيَتْرَكُ عِنْدَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَوْ لَا ، وَإِذَا اخْتَارَ الْوَلَدُ أَبَاهُ فَيُجْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْعَمَ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ وَإِنْ زَارَتْهُ الْأُمُّ لَمْ يَنْعَمَ مِنَ الدُّخُولِ ، وَإِذَا اخْتَارَتِ الْأُنثَى الْأَبَ فَلَهُ مِنْعُهَا مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهَا وَالْأُمُّ تَزُورُهَا ، وَإِذَا اخْتَارَتِ الْأُمُّ كَانَتْ عِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا وَالْأَبُ يَزُورُهَا .

(بَابُ الطَّلَاقِ)

هُوَ لِنَةِ حُلِّ الْقَيْدِ مطلقًا حَسْبًا أَوْ مَعْنَوِيًا . وَشُرْعًا حُلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ بِاللَّفْظِ الْآتِي (يَصَحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُخْتَارٍ) وَيَشْتَرُطُ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَهُوَ حُلُّ الْعَصْمَةِ ، فَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ حَكِيَ لَفْظٌ غَيْرُهُ أَوْ لَقِنَ الْأَعْجَمِيُّ صِيغَتَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا قَتَلَفْظَ بِهَا لَمْ يَقَعْ ، وَمَنْهَ مَا لَوْ قَالَ وَاعِظْ لِمَجَاعَةِ تَضَجَّرَ مِنْهُمْ طَلَقْتُمْ وَفِيهِمْ زَوْجَتُهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَى الطَّلَاقِ (فَلَا يَصَحُّ طَّلَاقُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَمَكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ) . أَمَّا الْإِكْرَاهُ بِحَقِّ كَمَا فِي إِكْرَاهِ الْقَاضِي لِلدَّوْلِ عَلَى الطَّلَاقِ فَيَقَعُ . وَالْإِكْرَاهُ (مِثْلُ أَنْ هَدَدَ بِقَتْلِ أَوْ قَطَعَ عَضْوًا أَوْ ضَرَبَ مَبْرَحًا وَكَذَا شَتَمَ أَوْ ضَرَبَ يَسِيرًا وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْمَرْوَاتِ وَالْأَقْدَارِ) أَيْ مِنْ أَهْلِ الرَّتْبِ الْعَالِيَةِ فَيَصِيرُ مَكْرَاهًا بِمَا ذَكَرَ مِنَ الشَّتْمِ أَوْ الضَّرْبِ الْيَسِيرِ وَلِلرَّادِ أَنَّهُ يَحْصُلُ مِنَ الْمُسْكَرَةِ التَّهْدِيدُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَأَنَّهُ يَحْقُقُهَا حَالًا لَا فِي غَدٍ مِثْلًا وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَأْتِي مِنْهُ ذَلِكَ (وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعْذَرُ فِيهِ كَالسُّكَرَانِ ، وَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً يَزِيلُ الْعَقْلَ بِلَا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ) بِخِلَافِ مَنْ شَرِبَ ذَلِكَ لِلتَّدَاوِي أَوْ مَسْكَرٍ بِغَيْرِ تَعَدٍّ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهِ (وَلَهُ) أَيْ الزَّوْجُ (أَنْ يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يُوكَّلَ) مِنْ يَوْقَعُ الطَّلَاقُ وَشَرُطُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَصَحُّ مِنْهُ الطَّلَاقُ لَا كَصَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَأَنْ يَكُونَ التَّوَكِيلُ مِنْجَزًا لَا مُعْلَقًا (وَلَوْ) كَانَ الْوَكِيلُ (امْرَأَةً) بِالْمَعْنَى عَاقِلَةً بِأَنْ يَقُولَ لَامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ طَلَّقِي فَلَانَةَ أَوْ يَقُولَ لَامْرَأَتِهِ فَوَضَّعْتُ إِلَيْكَ طَلَاقَكَ فَإِذَا أَوْقَعْتَ الطَّلَاقَ طَلَّقْتَ (وَلَا وَكِيلَ أَنْ يُطْلَقَ مَتَى شَاءَ) مَا لَمْ يَعْزِلْهُ الْوَكِيلُ قَبْلَ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ ، وَلَا يَخَالِفُ الْوَكِيلُ لِلْوَكِيلِ فِيمَا وَكَّلَهُ فِيهِ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ فِي وَكَاِلَةِ الطَّلَاقِ الْقَبُولُ فَوْرًا بَلْ يَكْفِي الْقَبُولُ مَعَ التَّرَاخِي وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ ،

لَكِنْ إِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ ، وَإِنْ أَخَّرَتْ قَلًا ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ طَلَّقَ نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ . وَيَمْلِكُ الْحُرُّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ، وَالْعَبْدُ طَلْقَتَيْنِ ؛ وَيُكْرَهُ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَالثَّلَاثُ أَشَدُّ ، وَجَمْعُهَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ . ثُمَّ الطَّلَاقُ عَلَى أَقْسَامٍ : سَنَى وَبَدَعَى وَمَحْرَمٌ وَخَالَ عَنِ السَّنَةِ وَالْبَدْعَةِ ؛ فَأَمَّا السَّنَى فَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ فِي طَهْرٍ لَمْ يَجْمَعْ فِيهِ ، وَالْبَدْعَى الْمُحْرَمُ أَنْ يُطْلَقَ فِي الْحَيْضِ بِلاَ عَوَضٍ أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعًا فِيهِ ، فَإِذَا فَعَلَ نُدِبَ لَهُ أَنْ يَرَا جَمْعَهَا ، وَأَمَّا الْخَالِي عَنْهُمَا فَطَّلَاقُ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيَّاسَةِ مِنَ الْحَيْضِ وَالْحَامِلِ وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا . وَالْأَلْفَافُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ ، فَالْصَّرِيحُ يَقَعُ بِهِ سَوَاءٌ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَمْ لَا ، وَلَا يَقَعُ بِالْكِنَايَةِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِهِ الطَّلَاقَ ، فَالْصَّرِيحُ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ فَإِذَا قَالَ طَلَّقْتُكَ أَوْ فَارَقْتُكَ أَوْ سَرَّحْتُكَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ مُفَارقةٌ أَوْ مُسَرَّحةٌ طَلَّقْتَ سَوَاءً نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَمْ لَا . وَالْكِنَايَاتُ قَوْلُهُ أَنْتَ خَلِيَّةٌ ،

(لَكِنْ إِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ فَقَالَتْ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ ، وَإِنْ أَخَّرَتْ) بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب (فلا) يقع الطلاق (إلا أَنْ يَقُولَ طَلَّقَ نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ) فلا يشترط الفور (ويملك الحرُّ ثلاث تطليقات) لأن العبرة بالزوج فله الثلاث ولو كانت الزوجة أمة (والعبد طلقتين) ولو الزوجة حرة والمبعض والمكاتب كالقن (ويكره الطلاق من غير حاجة) وأما إذا كان هنالك حاجة كأن كانت الزوجة غير مرضية الصفات أو الأخلاق فلا كراهة ، وقد يكون الطلاق واجباً كطلاق الولي ، وقد يكون مستحباً كطلاق غير العفيفة وحرماً كالطلاق البدعي (والثلاث) أي جمعها (أشد) كراهة من إيتاء الواحدة (وجمعها) أي الثلاث (في طهر واحد أشد) كراهة من تفريقها على الأقراء (ثم الطلاق على أقسام : سَنَى وَبَدَعَى وَمَحْرَمٌ وَخَالَ عَنِ السَّنَةِ وَالْبَدْعَةِ ؛ فَأَمَّا السَّنَى فَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ فِي طَهْرٍ لَمْ يَجْمَعْ فِيهِ) وتكون مدخولاً بها وليست حاملاً (والبَدْعَى الْمُحْرَمُ أَنْ يُطْلَقَ فِي الْحَيْضِ بِلاَ عَوَضٍ) منها تفتدى به فيكون الطلاق بتلك الصفة حراماً لتطويل العدة عليها ، فإن كان بعوض فقد رضيت هي بتطويلها فتنتفى الحرمة (أَوْ) يطلقها (في طهر جامعها فيه) أو في حيض قبله لأدائه إلى الندم فيما لو ظهر حمل (فإذا فعل) المطلق ذلك الطلاق البدعي (ندب له أَنْ يَرَا جَمْعَهَا) إن لم يستوف عدد الطلاق (وأما) الطلاق (الخالي عنهما) أي السنة والبدعة (فطلاق الصغيرة والأيسة من الحيض والحامل وغير المدخول بها) فطلاق كل من هذه الأربعة يقال له لاسنَى ولا بدعى لانتفاء المحذور المتقدم في غيرها (والألفاظ التي يقع بها الطلاق) قسمان (صريح وكناية . فالصريح يقع به) الطلاق (سواء نوى به الطلاق أم لا) ولكن يشترط فيه قصد اللفظ لمعناه وهو غير نية إيقاع الطلاق (ولا يقع بالكناية إلا أَنْ يَنْوِيَ بِهِ الطَّلَاقَ . فالصريح) ما لا يحتمل غير الطلاق وهو (لفظ الطلاق والفراق والسراح) أي وما اشتق منها (فإذا قال طَلَّقْتُكَ أَوْ فَارَقْتُكَ أَوْ سَرَّحْتُكَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ مُفَارقةٌ أَوْ مُسَرَّحةٌ) بصيغة اسم المفعول فيها (طَلَّقْتَ سَوَاءً نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَمْ لَا) وغير هذه الألفاظ لا يكون صريحاً ولو اشتهر فيه كلفظ الحرام والحلال ، وترجمة ما اشتق من الطلاق بأي لغة كانت صريحة (والكِنَايَاتُ قَوْلُهُ أَنْتَ خَلِيَّةٌ) أي من الزوج لكونك مطلقة ويحتمل أنك خلية من غير ذلك فلذلك لا يقع الطلاق إلا بنية إيقاعه وهكذا سائر ألفاظ الكِنَايَاتِ ،

أَوْ بَرِيَّةٍ أَوْ بَتَّةٍ أَوْ بَانٍ وَحَرَامٍ وَاعْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ وَتَقَنَّى وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ
أَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ فَوَضَ الطَّلَاقَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ أَنْتَ طَالِقٌ ، أَوْ قِيلَ لَهُ أَلَاكَ زَوْجَةٌ ؟ فَقَالَ لَا أَوْ كَتَبَ
أَنْظِ الطَّلَاقَ ، فَإِذَا نَوَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَقَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ يَقَعْ ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ ، فَقَالَ
نَعَمْ طَلَّقْتُ ، وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَقَعَ مَا نَوَى ، وَكَذَا سَائِرُ أَفْظَانِ الطَّلَاقِ
صَرِيحًا وَكِنَايَةً ، وَإِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى بَعْضٍ مِنْ أَعْضَائِهَا مِثْلُ أَنْ قَالَ نَصْفُكَ طَالِقٌ طَلَّقْتَ طَلْقَةً
وَاحِدَةً ، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ نَصْفَ طَلْقَةٍ أَوْ رُبْعَ طَلْقَةٍ طَلَّقْتَ طَلْقَةً ، وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا
طَلْقَةً طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَتَيْنِ طَلَّقْتَ طَلْقَةً ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ، وَإِنْ قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ ، وَكَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ ، وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى شُرُوطٍ ،

(أَوْ بَرِيَّةٍ أَوْ بَتَّةٍ) أى مقطوعة الوصلة (أَوْ بَانٍ) من البين وهو الفراق (وَحَرَامٍ وَاعْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ وَتَقَنَّى) أى
البيى القناع وهو سائر الرأس (وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ) أى خليت سبيلك كما يخلى البعير فى الرعى
فيوضع زمامه على سنامه ليسرح فى أى موضع شاء (وَنَحْوُ ذَلِكَ) من ألفاظ الكنايات نحو أَنَا طَالِقٌ أَوْ بَانٌ وَنَوَى
الطلاق ، وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا مُطْلَقَةٌ ، فَقَالَ أَلَمْ يَمُرْ كَانِ كُنَايَةً فِي الطَّلَاقِ وَالْعَدَدِ (أَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ فَوَضَ
الطلاقَ إِلَيْهَا) كَأَنْ قُلَ طَلَّقْتِى (فَقَالَتْ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ قِيلَ لَهُ أَلَاكَ زَوْجَةٌ ؟ فَقَالَ لَا أَوْ كَتَبَ لَفْظَ الطَّلَاقِ) وَلَمْ
يَتَلَفَّظْ بِهِ خَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَمَّا إِذَا تَلَفَّظَ فَيَقَعُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْإِيقَاعِ (فَإِذَا نَوَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَقَعَ ، وَإِنْ
لَمْ يَنْوِ لَمْ يَقَعْ) وَلَوْ كَتَبَ إِذَا بَلَغَكَ كِتَابِي فَأَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى الطَّلَاقَ فَأَمَّا تَطْلُقُ يَلْوِغُهُ ، فَإِنْ أَمَحَى سَطْرَ الطَّلَاقِ فَلَا
وَقُوعَ (وَإِنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ) عَلَى سَبِيلِ التَّمَاثُلِ (فَقَالَ نَعَمْ طَلَّقْتُ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ (وَإِذَا قَالَ أَنْتَ
طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَقَعَ مَا نَوَى) بِذِي الْعَدَدِ مَعَ التَّلَفُّظِ بِالطَّلَاقِ مُؤَثَّرَةً (وَكَذَا سَائِرُ أَفْظَانِ الطَّلَاقِ
صَرِيحًا وَكِنَايَةً) يَثْبُتُ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ الْعَمَلُ بِمَا نَوَاهُ قَلَّةً وَكَثْرَةً (وَإِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى بَعْضٍ مِنْ
أَعْضَائِهَا) الْمُتَّصِلَةِ بِهَا (مِثْلُ أَنْ قَالَ نَصْفُكَ طَالِقٌ طَلَّقْتَ طَلْقَةً وَاحِدَةً) وَكَذَلِكَ الشَّعْرُ وَالسِّنُّ وَالظُّفْرُ وَالرَّبْعُ .
وَأَمَّا الْعَمَلُ الْقَائِمُ بِالْحُلِّ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ فَلَا يَقَعُ بِهَا وَكَذَا الْفَضَلَاتُ مِثْلُ الرِّيقِ (وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ نَصْفَ
طَلْقَةٍ أَوْ رُبْعَ طَلْقَةٍ طَلَّقْتَ طَلْقَةً) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبِعُ (وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَةً طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ)
لأنه استثنى واحدة من ثلاث فيبقى اثنان ، وَشَرَطَ الِاسْتِثْنَاءَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْمُسْتثنى مِنْهُ بِأَنْ لَا يَفْصُلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ
أَجْنَبِيٌّ أَوْ سَكُوتٌ طَوِيلٌ زَائِدٌ عَلَى سَكَنَةِ التَّنْفِيسِ وَأَنْ يَنْوِيهِ الْإِظْفَارُ قَبْلَ فِرَاقِ الْمُسْتثنى مِنْهُ وَأَنْ لَا يَسْتَفْرِقَ الْمُسْتثنى
الْمُسْتثنى مِنْهُ (أَوْ) قُلَ أَنْتَ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَتَيْنِ طَلَّقْتَ طَلْقَةً أَوْ) قُلَ أَنْتَ طَالِقٌ (ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا)
لَا يَسْتَفْرِقُ الْمُسْتثنى الْمُسْتثنى مِنْهُ فَلَا يَرْفَعُ الطَّلَاقُ بَعْدَ إِيقَاعِهِ (وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأْ اللَّهُ وَكَذَا
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) طَلَّاقُكَ وَقَصْدُ التَّعْلِيْقِ (لَمْ تَطْلُقْ) لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ عَلَى عَدَمِ الْمَشْيَةِ وَالْوُجُوعِ عَنِ
مُخْلَافِ الْمَشْيَةِ عَمَّا (وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى شُرُوطٍ) مِنْ صِفَاتٍ وَزَمَانٍ وَمَكَانٍ ،

وَأِنْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ وَوُجِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ طَلَّقَتْ ؛ فَإِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ إِنْ حَضَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بِمَجْرَدِ رُؤْيَا الدَّمِ ، فَإِذَا قَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا ، وَإِنْ قَالَ إِنْ حَضْتُ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ ، فَقَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَمْ تَطْلُقِ الضَّرَّةُ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ خَرَجْتُ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ ، ثُمَّ أَذِنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ مَرَّةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِإِذْنٍ لَمْ تَطْلُقْ ، وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا خَرَجْتُ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَبَآءَ مَرَّةً خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ قَالَ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ الْمَنْجَزَ فَقَطْ ، وَمَنْ عَلَّقَ بِفَعْلٍ نَفْسَهُ فَقَعَلَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ عَلَّقَ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ مِثْلُ إِنْ دَخَلَ زَيْدُ الدَّارِ دَخَلْتُ طَالِقٌ فَدَخَلَهَا قَبْلَ عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ ذَا كَرَاهٍ أَوْ نَاسِيًا وَكَانَ غَيْرَ مَبَالٍ بِحَنَثِهِ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالتَّعْلِيقِ فَدَخَلَ نَاسِيًا ، وَهُوَ مَنْ يُبَالِي بِحَنَثِهِ لَمْ تَطْلُقْ ،

(وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ وَوُجِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ) المعلق عليه الطلاق مع استمرار الزوجية (طَلَّقَتْ ، فَإِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ) بخلاف ما إذا قال لغير من هي زوجة ثم كانت زوجة (إِنْ حَضَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بِمَجْرَدِ رُؤْيَا الدَّمِ) في زمن إمكان كونه حيضا ، ثم إذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم الوقوع (فَإِذَا قَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا) لأنها مؤتمنة على حيضها (وَإِنْ قَالَ إِنْ حَضْتُ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ فَقَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا) الزوج (فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَمْ تَطْلُقِ الضَّرَّةُ) لأنها لا تصدق في حق غيرها (وَإِنْ قَالَ إِنْ خَرَجْتُ إِلَّا بِإِذْنِي) أى بغير إذني (فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ أَذِنَ لَهَا) ولم تعلم بإذنه (فِي الْخُرُوجِ مَرَّةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ) أخرى (بَعْدَ ذَلِكَ بِإِذْنٍ لَمْ تَطْلُقْ) لأن إِنْ لا تقتضي التكرار فلما أَذِنَ لَهَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى انحلَّت اليمين (وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا خَرَجْتُ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَبَآءَ مَرَّةً خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ طَلَّقَتْ) لأن كلما للتكرار فلا تنفي اليمين بمجرد إذنه مرة لجميع أدوات التعليق لا تقتضي التكرار الا كلما ولا تقتضي الفور في الاثبات إلا إِنْ مع المال أو شئت فتقتضي الفور وجميعها في النفي للفور ، (وَإِنْ قَالَ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ الْمَنْجَزَ فَقَطْ) ولا يقع الطلاق المعلق لأنه لو وقع لاقتضى أن لا يقع المنجز لأنها إذا بانَّت بالثلاث فلا يلحقها طلاق ، وإذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق فأفسد عليه باب الطلاق وهو خلاف الشريعة الإسلامية فاخترأوا وقوع المنجز وبعضهم لا يوقع عليه شيئا وينسبون ذلك لابن سريج ولذلك يقال لهذه المسألة السريجية (وَمَنْ عَلَّقَ) الطلاق (بِفَعْلٍ نَفْسَهُ) بأن قال إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَزَوَّجْتُكَ طَالِقٌ (فَفَعَلَ) المحلوف عليه بأن دخل الدار (نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَقَعْ) عليه الطلاق لأن فعله كلافعل ، (وَإِنْ عَلَّقَ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ مِثْلُ إِنْ دَخَلَ زَيْدُ الدَّارِ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَدَخَلَهَا) زيد (قَبْلَ عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ) أى بعد عليه (ذَا كَرَاهٍ أَوْ نَاسِيًا وَكَانَ غَيْرَ مَبَالٍ بِحَنَثِهِ) أى لا يشق عليه فراق زوجته ولا يحرص على عدم وقوع الطلاق عليه (طَلَّقَتْ) في هذه الصور (وَإِنْ عَلِمَ) زيد (بِالتَّعْلِيقِ فَدَخَلَ نَاسِيًا وَهُوَ مَنْ يُبَالِي بِحَنَثِهِ لَمْ تَطْلُقْ) وسعدا إذا لم يعلم بالتعليق وهو مَنْ يُبَالِي بِالْحَنَثِ لأن القصد بالطلاق حينئذ الحث على المنع وفعل الجاهل والناسي كلا فعل ، وأما إذا كان قصد المعلق مطلق التعليق فيقع الطلاق بفعل من ذكر والزوجة من شأنها أن تبالي ، فلو علق على فعلها ففعلت جاهلة بالتعليق أو ناسية لم يقع الطلاق

وَأِنْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ بَانَ مِنْهُ إِمَّا بَطْلَةً أَوْ بِثَلَاثٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ دَخَلْتَ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ .
 (فصل) يَصِحُّ الْخُلْعُ مَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ، وَيَكْرَهُ إِلَّا فِي حَالَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَخَافَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يُقِيمَا
 حُدُودَ اللَّهِ مَا دَامَا عَلَى الزَّوْجِيَّةِ ، وَالثَّانِي أَنْ يَحْلِفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ عَلَى تَرْكِ فِعْلٍ شَيْءٍ ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِ
 فَيُخَالِعُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا ثُمَّ يَفْعَلُ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ كَمَا سَبَقَ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ
 سَفِيهًا صَحَّ خُلْعُهُ وَيُدْفَعُ الْعَوَضُ إِلَى وَلِيِّهِ ، وَلَا يَصِحُّ خُلْعُ سَفِيهَةٍ ، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُخَالِعَ امْرَأَةَ الطِّفْلِ ،
 وَلَا أَنْ يُخَالِعَ الطِّفْلَةَ بِمَا لَهَا ، وَيَصِحُّ بِمَا لِلْوَلِيِّ ، وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ وَلَفْظِ الْخُلْعِ مِثْلُ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى
 أَلْفٍ ، أَوْ خَالَعْتُكَ عَلَى أَلْفٍ ، فَإِنْ قَالَتْ قَبْلَتْ بَانَ وَلِزِمَهَا الْإِلْفُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتِي أَلْفًا فَأَنْتِ
 طَالِقٌ فَأَعْطَتْهُ ،

(وان قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم بان منه) أي طلقت طلاقاً بانناً (إما بطلقة) واحدة قبل الدخول أو بعده
 بعوض (أو بثلاث ثم) بعد البينونة (تزوجها) بمقد جديد (ثم دخلت الدار) في النكاح الثاني (لم تطلق)
 لارتفاع النكاح الذي حصل فيه التعليق بالبينونة .

(فصل) في الخلع بضم الخاء (يصح الخلع ممن يصح طلاقه) وهو البالغ العاقل (ويكره) لأنه طلاق (إلا
 في حالين أحدهما أن يخافا) الزوجان (أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله) أي ما افترض عليهما من حقوق
 (ماداماً على الزوجية . والثاني أن يحلف بالطلاق الثلاث على ترك فعل شيء) كالأكل والشرب (ثم يحتاج إلى فعله)
 فلا يتخلص من اليمين إلا بالخلع (فيخالعها ثم يتزوجها ثم يفعل المحلوف عليه فانه لا يقع عليه الطلاق الثلاث كما سبق)
 فالخلع ينفع في الحلف على النفي المطلق أو المنيذ بزمان كحلفه بالطلاق الثلاث إنه لا يدخل الدار مثلاً في هذا الشهر
 وفي الاثبات المطلق كحلفه لأدخلن الدار ، وأما الاثبات المقيد كحلفه لادخلن الدار في هذا الشهر ففيه خلاف
 والمعتمد أنه يتخلص منه أيضاً بشرط أن يبقى من الوقت ما يسع المحلوف عليه . والمعتمد أن الخلع ينقض عدد الطلاق
 وفعل المحلوف عليه قبل العقد أولى (وإن كان الزوج سفيهاً صح خلعه) لأنه من أفراد من يصح طلاقه ، وإنما
 ذكره ليعقبه بقوله (ويدفع العوض إلى وليه) ويصح دفعه إليه باذن الولي (ولا يصح خلع) ال (سفينة) فإذا
 صدر منها التزام عوض في مقابلة فك العصمة بطل الخلع ووقع الطلاق رجماً ، فإذا قال لزوجته السفينة إن أبرأتني
 من صداقك فأنت طالق فأبرأته لا يقع عليه الطلاق ، (وليس للولي أن يخالِع امرأة الطفل) لأن الطلاق لا يصح
 إلا من الزوج (ولا أن يخالِع الطفلة) أي اقاصرة من زوجها (بما لها ويصح بما للولي) لأنه لاحظ لها في
 الاختلاع والولي لا يتصرف إلا بالمصلحة فإذا خالِع أبوها بما لها وصرح بالاستقلال وقع بيننا بمنزلة الثل (ويصح)
 الخلع (بلفظ الطلاق ولفظ الخلع) أي تصح الفرقة التي يطلق عليها الخلع بأحد هذين اللفظين إذا كان ح للسال
 (مثل أنت طالق على ألف أو خالعتك على ألف ، فان قالت) على الفور فيهما (قبلت بانن ولزمها الألف) ومثل
 الخلع للمفاداة (وكذلك) يصح الخلع (ان قال) الزوج (ان أعطيتي ألفت فأنت طالق فأعطته) الألف فوراً

بانت ، وكذلك إذا قالت طلقني على ألف ، فقال أنت طالق بانت ولزمها الألف ، وما جاز أن يكون صداقا جاز أن يكون عوضا في الخلع ، فلو خالع بمجهول أو غير متمول كالخبر بانت بمهر المثل ، وهو بلفظ الخلع طلاق صريح .

(فصل) من شك هل طاق أم لا لم تطلق ، والورع أن يرجع ، وإن شك هل طاق طلقة ، أو أكثر وقع الأقل ، ومن طلق ثلاثا في مرض موته لم ترثه المطلقة .

(فصل) إذا طلق الحر طلقة أو طلق العبد طلقة بعد الدخول بلا عوض فله قبل أن تنقضي العدة أن يرجع سواء رضيت أم لا وله أن يطلقها ، وإن مات أحدهما ورثه الآخر لكن لا يخل له وطؤها ، ولا النظر إليها ، ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة ، وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ، ولا يصح الرجعة إلا باللفظ فقط فيقول راجعها أو رددتها ، أو أمسكها .

(بانت ، وكذلك إذا قلت طلقني على ألف فقال) فورا (أنت طالق بانت ولزمها الألف) وإذا أبدل إن بقي أو غيرها من أدوات التعليق لا يشترط الفور ويشترط موافقة الإيجاب للقبول ، فلو قل لها طاقتك بألف قبلت بألفين فلو (وما جاز أن يكون صداقا) وهو كل متمول مقدود (جاز أن يكون عوضا في الخلع) ، ولا بد أن يكون راجعا لجهة الزوج أو لجهة سيده إن كان رقيقا فالخلع بلا عوض ، أو بعوض لكنه غير متمول مقصود أو متمول لكنه راجع لغير من ذكر يقع رجعا (فلو خالع بمجهول أو غير متمول) لكنه مقصود (كالخبر بانت بمهر المثل) وأما إذا كان المتحول غير مقصود كالنم فإنه يقع رجعا (وهو) أي الفراق (بلفظ الخلع طلاق صريح) ينقص عدد الطلاق ، وقيل هو قسح إن لم ينوبه الطلاق فلا ينقص به العدد .

(فصل) في الشك في الطلاق (من شك هل طاق أم لا لم تطلق) لأن الأصل عدم الطلاق (والورع أن يرجع) إن أمكنت المراجعة بأن كانت مدخولا بها والطلاق المشكوك فيه رجعي والافالورع تجديد النكاح إن أمكن وأحب بقاءها والانحز طلاتها لتحل لغيره (وإن شك هل طلق طلقة أو أكثر وقع الأقل) دون الزائد (ومن طلق ثلاثا في مرض موته) ومات (لم ترثه المطلقة) والباقي بغير الثلاث كالمطلقة ثلاثا .

(فصل) في الرجعة . وهي لغة المرة من الرجوع ، وشرعا رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة (إذا طلق الحر طلقة أو طلق العبد طلقة) وكان الطلاق منهما (بعد الدخول بلا عوض فله) أي الزوج الحر أو العبد (قبل أن تنقضي العدة أن يرجع) المطلقة المذكورة وإن أسقط حقه من الرجعة (سواء رضيت أم لا وله أن يطلقها) فيلحقها الطلاق ، وأما إذا كان الطلاق قبل الدخول فيقع بائنا وكذا إذا كان بعوض فلا يمكنه الرجعة ولا يلحقها الطلاق (وإن مات أحدهما) بعد الطلاق الرجعي (ورثه الآخر لكن لا يخل له وطؤها ولا النظر إليها ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة ، وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له) أي للزوج وكذا بعد انقضاء العدة (ولا يصح الرجعة إلا باللفظ فقط) دون غيره من التمتع والوطء (فيقول راجعها أو رددتها أو أمسكها) ويسمى أن يقول إلى أو إلى نسكاحي ، وتصح أيضا بلفظ تزوجتها أو نسكحتها لسنبة الرجعة فدى من كنايات الرجعة ،

وَلَا يَشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ ، وَإِذَا رَاجَعَهَا عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، أَمَّا إِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَطُوهَا فِي الْفَرْجِ ، وَأَدْنَاهُ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ بِشَرَطِ انْتِشَارِ الذَّكْرِ .

(فَصْلٌ فِي الْإِيلَاءِ حَرَامٌ وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ الزَّوْجُ بِاللَّهِ ، أَوْ بِالطَّلَاقِ ، أَوْ بِالْعَتَقِ ، أَوْ بِالنِّزَامِ صَوْمٌ ، أَوْ صَلَاةٌ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ يَمِينًا يَمْنَعُ الْجَمَاعَ فِي الْفَرْجِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِذَا حَلَفَ كَذَلِكَ صَارَ مُوَلِيًا فَتَضَرَّبُ لَهُ مَدَّةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِذَا انْقَضَتْ وَلَمْ يَجْمَعْ فِيهَا وَلَا مَنَعَ مِنْ جِهَتِهَا فَلَهَا عَقَبُ الْمَدَّةِ أَنْ تَطَالِبَهُ إِمَّا بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْوَطْءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْوَطْءِ ، فَإِنْ جَامَعَ فَذَلِكَ وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ وَمَتَّى حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَهَا ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ عَنِينًا ، أَوْ مَجْبُوبًا فَلَيْسَ مُوَلِيًا .

(فَصْلٌ فِي الظَّهَارِ هُوَ أَنْ يُشَبَّهَ امْرَأَتُهُ بِظَهْرِ أُمِّهِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ مَحَارِمِهِ ، أَوْ بَعْضُ مِنْ أَعْضَائِهَا فَيَقُولُ أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي ، أَوْ كَفَرَجِهَا ، أَوْ كَيْدِهَا ،

(وَلَا يَشْتَرَطُ) فِي الرِّجْعَةِ (الْإِشْهَادُ) بَلْ يَسُنُّ (وَإِذَا رَاجَعَهَا عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ : أَمَّا إِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلَقَتَيْنِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا) أَمَّا الْوَطْءُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ أَوْ بِالنِّكَاحِ الْقَامِدِ فَلَا يَحْصُلُ بِهِ التَّحْلِيلُ (وَيَطُوهَا) الزَّوْجُ الثَّانِي (فِي الْفَرْجِ) أَيْ الْقَبْلَ ، وَإِذَا كَانَتْ بَكْرًا فَلَا يَدُ مِنْ اقْتِضَائِهَا (وَأَدْنَاهُ) أَيْ أَقَلُّ الْوَطْءِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّحْلِيلُ (تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ بِشَرَطِ انْتِشَارِ الذَّكْرِ) وَلَا يَدُ أَنْ يَكُونَ يَمْنَعُ مِنْ الْجَمَاعِ لِأَنَّهُوَ طِفْلٌ فَإِذَا لَمْ يَنْتَشِرْ لَعَلَّةٌ أَوْ شَلْلٌ فَلَا يَحْصُلُ بَوَاطُهُ التَّحْلِيلُ .

(فَصْلٌ فِي الْإِيلَاءِ) وَهُوَ بِالْمَدَّةِ الْحَلْفُ . وَشَرْعًا حَلْفُ زَوْجٍ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ مطلقًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (الْإِيلَاءُ حَرَامٌ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيْذَامِ (وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ الزَّوْجُ بِاللَّهِ) تَعَالَى (أَوْ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْعَتَقِ أَوْ بِالنِّزَامِ صَوْمٌ أَوْ صَلَاةٌ أَوْ) بـ (غَيْرِ ذَلِكَ) كَالْحَلْفِ (يَمِينًا يَمْنَعُ الْجَمَاعَ فِي الْفَرْجِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) وَالنِّزَامُ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ لَيْسَ يَمِينًا حَقِيقَةً وَأَمَّا لِمَا مَنَعَ الزَّامَهُ مِمَّا يَمِينًا بِحَاجَزٍ . (فَإِذَا حَلَفَ كَذَلِكَ صَارَ مُوَلِيًا فَتَضَرَّبُ لَهُ مَدَّةُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِذَا انْقَضَتْ وَلَمْ يَجْمَعْ فِيهَا وَلَا مَنَعَ مِنْ جِهَتِهَا) كَمَرَضٍ وَجَنُونٍ وَنَشُورٍ (فَلَهَا عَقَبُ الْمَدَّةِ أَنْ تَطَالِبَهُ إِمَّا بِالطَّلَاقِ أَوْ بِالْوَطْءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْوَطْءِ) كَالْمَرَضِ وَالظَّهَارِ وَالصَّوْمِ وَالْأَحْرَامِ ، فَإِنْ كَانَ يَحْوِي ذَلِكَ طَالِبَتُهُ بِالْمَيْثَةِ بِاللِّسَانِ بَأَن يَقُولَ إِذَا شَفِيتْ نَفْسُكَ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ طَالِبَتُهُ بِالطَّلَاقِ (فَإِنْ جَامَعَ فَذَلِكَ ، وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ) طَلَقًا وَاحِدَةً (وَمَتَّى حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَمَا دُونَهَا أَوْ كَانَ الزَّوْجُ عَنِينًا أَوْ مَجْبُوبًا فَلَيْسَ مُوَلِيًا) لَامْتِنَاعِ الْوَطْءِ فِي نَفْسِهِ .

(فَصْلٌ فِي الظَّهَارِ) وَهُوَ شَرْعًا تَشْبِيهُ الزَّوْجِ زَوْجَتِهِ بِمَحْرَمَةٍ (الظَّهَارُ) شَرْعًا (هُوَ أَنْ يُشَبَّهَ) الزَّوْجُ (امْرَأَتُهُ بِظَهْرِ أُمِّهِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ مَحَارِمِهِ أَوْ بَعْضُ مِنْ أَعْضَائِهَا فَيَقُولُ أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي أَوْ كَفَرَجِهَا أَوْ كَيْدِهَا) وَيَشْتَرَطُ فِي الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ ، فَلَوْ قَالَ أَجْنَبِي لَامْرَأَةٍ أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَا يَضُرُّ وَفِي الْمَرَأَةِ كَوْنَهَا زَوْجَةً فَلَا يَصِحُّ الظَّهَارُ مِنْ مُخْتَلَعَةٍ وَلَا أَمَةٍ . وَفِي الْمَرَأَةِ التَّشْبِيهِ بِهَا كَوْنُهَا أَنْثَى مُحْرَمًا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مَصَاهِرَةٍ لَمْ يَحُلْ لَهُ فِي زَمَنِ كِبَلَتِهِ وَمَرْضَعَةِ أَبِيهِ وَامْرَأَتِهِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا قَبْلَ مِيلَادِهِ ،

فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ وَوَجَدَ الْعُودَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَحَرَّمَ وَطُؤُهَا حَتَّى يَكْفُرَ ، وَالْعُودُ هُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ الظَّهَارِ زَمَانًا
يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَلَمْ يَقُلْ ، فَإِنْ عَقِبَ الظَّهَارَ بِالطَّلَاقِ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقَتْ وَلَا كَفَّارَةَ ،
وَالْكَفَّارَةُ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعَيُوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ
يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا كُلِّ مَسْكِينٍ مَدًّا مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ حَبًّا بِالنِّيَّةِ .

بَابُ الْعِدَّةِ

مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَهُ لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ سَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجَانِ صَغِيرَيْنِ ،
أَوْ بِالْغَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا بَالِغًا وَالْآخَرُ صَغِيرًا وَالْمُرَادُ بِالدُّخُولِ الْوُطْءُ ، فَلَوْ خَلَّاهَا وَلَمْ يَطَّأْهَا ثُمَّ طَلَّقَ فَلَا
عِدَّةَ ؛ وَإِذَا وَجِبَتِ الْعِدَّةُ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ ،

(فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ) أى ما تقدم من الألفاظ (وَوَجَدَ الْعُودَ) المبين بما يأتى (لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَحَرَّمَ وَطُؤُهَا حَتَّى
يَكْفُرَ) عما ارتكبه من الانتم لأن الظهار من الكبائر (وَالْعُودَ) الذى يترتب عليه وجوب الكفارة (هُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا
بَعْدَ الظَّهَارِ زَمَانًا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَ) لَكِنْ (لَمْ يَقُلْ) ذلك فيسمى حينئذ عاتدا فتجب عليه
الكَفَّارَةُ (فَإِنْ عَقِبَ الظَّهَارَ بِالطَّلَاقِ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقَتْ وَلَا كَفَّارَةَ) عليه ومثل الطلاق ما إذا جن أو أغشى عليه
وإذا كانت رجعية يكون العود بالرجعة ، وأما لو أخر الطلاق ولو يسيرا فتجب عليه الكفارة (وَالْكَفَّارَةُ) هى
(عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعَيُوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ) والكسب ويشترط فى الكفارة النية بأن ينوى بالاعتاق
كفارة وهكذا الصوم والاطعام والكسوة ، فلو كان عليه كفارتا قتل وظهار وأعتق أو صام بنية كفارة وقع عن
إحداهما ، ويشترط فى العتق عن الكفارة أن يكون بلا عوض (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) الرقبة أو وجدها ابتاع بغيره أو احتاج
لثمنها الكفاية نفسه وعياله نفقة وسكنى مدة سنة ولم يفضل معه بعد ذلك ما يشتري به الرقبة (فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ)
يلزمه (فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) الصوم لكبر أو مرض أو مشقة شديدة تلحقه بالصوم (فِإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا) يلزمه ويطعم
(كُلِّ مَسْكِينٍ مَدًّا) والمراد من الاطعام التملك وذلك المد (مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ حَبًّا) مجزئا فى الفطرة (بِالنِّيَّةِ) المميزة
عن النذر وكفارة اليمين ، ولا يجب فيها التعرض للوجوب لأن الكفارة لا تكون إلا واجبة .

(بَابُ الْعِدَّةِ)

وهى مدة تربص فيها المرأة لبراءة زوجها . (مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَهُ لَزِمَتْهَا
الْعِدَّةُ) والفسخ ملحق بالطلاق واستدخال المني المحترم ملحق بالدخول وبه تلزم العدة إذا حصل الطلاق (سَوَاءٌ كَانَ
الزَّوْجَانِ صَغِيرَيْنِ) وقد يستشك كل الطلاق من الصغير حتى يترتب عليه وجوب العدة إلا أن يقال هو مجرد فرض
لا يلزم وقوعه ، أو مراده بالطلاق ما يشمل الفسخ وللزوجة النسخ من نكاح البصى إذا وجدته مجذوما أو أبرص
مثلا (أَوْ بِالْغَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا بَالِغًا وَالْآخَرُ صَغِيرًا) لأن الوطء شاغل للرحم ، (وَالْمُرَادُ بِالدُّخُولِ الْوُطْءُ) أو ما فى معناه
من دخول المني المحترم (فَلَوْ خَلَّاهَا وَلَمْ يَطَّأْهَا ثُمَّ طَلَّقَ) بها (فَلَا عِدَّةَ) ، وإذا وجبت العدة فإن كانت حاملا
انقضت بوضعه (أَى الْحَمْلُ) ،

بشرطين : أحدهما أن ينفصل جميع الحمل حتى لو كان ولدين أو أكثر اشترط انفصال الجميع سواء انفصل حياً أو ميتاً كامل الخلقة أو مضغة لم تتصور وشهد القوابل أنها مبدأ خلق آدمي ؛ ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمين ، ولا حد لعدد الحمل فيجوز أن تضع في حمل واحد أربعة أولاد ، أو أكثر من ذلك . الثاني أن يكون الولد منسوباً إلى من له العدة فلو حملت من زناً ؛ أو وطء شبهة لم تنقض عدة المطلق به ، بل في حمل وطء الشبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع ، وكذا في حمل الزنا إن لم تحض على الحمل ، فإن حاضت على الحمل انقضت بثلاثة أطهار منه . وأقل مدة الحمل ستة أشهر ، وأكثره أربع سنين ، وإن لم تكن حاملاً ، فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة قروء ، القروء : الأطهار ، ويحسب لها بعض الطهر طهراً كاملاً ، فإن طلقها فحاضت بعد لحظة انقضت بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة ، وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل ، فإذا شرعت في الحيضة الرابعة انقضت ، ولا فرق بين أن يتقارب .

(بشرطين : أحدهما أن ينفصل جميع الحمل) فلو خرج بعض الولد لم تنقض به العدة (حتى لو كان) الحمل (ولدين أو أكثر اشترط انفصال الجميع) فلو كانت رجعية وولدت أحد توأمين فله مراجعتها قبل أن تلد الثاني (سواء انفصل حياً أو ميتاً) ، ولو بدواء ، فإن بقي الحمل في بطنها منين لا تنقض عدتها مادام في بطنها ولو ميتاً وسواء كان الحمل المنفصل الذي تنقض به العدة (كامل الخلقة أو مضغة لم تتصور وشهد القوابل أنها) أي المضغة (مبدأ خلق آدمي) فتتقضى بها العدة ، ولا يجب فيها الغرة ، ولا يحصل بها الاستيلاد . وأما العدة فلا تنقض بها العدة (ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمين) لا تنقض العدة إلا بوضعها ومتى كان بينهما ستة أشهر فأكثر فكل منهما حمل مستقل (ولاحد لعدد الحمل فيجوز أن تضع المرأة في حمل واحد أربعة أولاد أو أكثر من ذلك) . والشرط (الثاني) من شرطي انقضاء العدة بالحمل (أن يكون الولد منسوباً إلى من له العدة) ولو احتمالاً كالمنقضي باللعان ، فلو لاعتها وهي حامل انقضت عدتها بالوضع (فلو حملت من زناً أو) من (وطء شبهة) ثم طلقها الزوج (لم تنقض عدة الطلاق به) أي الوضع (بل في حمل وطء الشبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع) وتنقض عدة الشبهة بالوضع (وكذا في حمل الزنا) تستقبل المطلقة عدة الطلاق بعد وضعه إن كانت ممن تحيض ، وليس كذلك لأن حمل الزنا محترم لأنها من ذوات الأقراء وهي تعد بالأطهار والحمل يمنع ذلك ، ولذلك عقب ذلك بقوله (إن لم تحض على الحمل ، فإن حاضت على الحمل انقضت) عدتها بالطلاق (بثلاثة أطهار منه) أي من الحيض ولو لم تضع الحمل فإذا انقضت عدتها بذلك نجاز زواجها وهي حامل وجاز لزوجها وطؤها لأن ماء الزنا لا حرمة له فلا ضعف في كلام المصنف (وأقل مدة الحمل ستة أشهر) عديدة (وأكثره أربع سنين ، وإن لم تكن) المطلقة (حاملاً ، فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة قروء) جمع قروء بالضم والفتح (القروء) هي (الأطهار) ويحسب لها بعض الطهر طهراً كاملاً (سواء وطئها فيه أم لا) (فإن طلقها فحاضت بعد لحظة انقضت) عدتها (بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة) لتحقيق كل الطهرين ، (وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل ، فإذا شرعت في الحيضة الرابعة انقضت) عدتها ، وليس الشروع في الحيض من إتمام العدة بل العلم بتمام الأطهار (ولا فرق بين أن يتقارب

حَيْضُهَا أَوْ يَتَّبَاعِدَ ، فَمَثَالُ التَّقَارُبِ أَنْ تَحِيضَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَتَطْهَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، فَإِذَا طُلِقَتْ فِي آخِرِ الطَّهْرِ
 انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِأَثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَحْظَتَيْنِ ، أَوْ فِي آخِرِ حَيْضٍ فَسَبْعَةَ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةً ، وَهُوَ أَقَلُّ
 الْمُمْكِنِ فِي الْحُرَّةِ ، وَمَثَالُ التَّبَاعُدِ أَنْ تَحِيضَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَتَطْهَرَ سَنَةً مَثَلًا أَوْ أَكْثَرَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْأَطْهَارِ
 الثَّلَاثَةِ وَإِنْ قَامَتْ سَنِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَا تَحِيضُ لَصَغُرَ أَوْ إِيَّاسِ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ
 تَحِيضٍ فَأَنْقَطَعَ دَمُهَا لِعَارِضٍ كَرَضَاعٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ بِلَا عَارِضٍ ظَاهِرٍ صَبَرَتْ إِلَى سَنِّ الْيَأْسِ مِنَ الْحَيْضِ ثُمَّ
 تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ؛ هَذَا كُلُّهُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ ؛ فَإِنْ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ فِي خِلَالِ عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ
 حَامِلًا اعْتَدَتْ بِالْوَضْعِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِلَّا فَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ أَمْ لَا ؛ هَذَا كُلُّهُ
 فِي الْحُرَّةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَةً وَلَوْ مَبْعُوضَةً ، فَالْحَامِلُ بِالْوَضْعِ ، وَغَيْرُهَا مِنْ تَحِيضٍ بِطَهْرَيْنِ ، وَمَنْ
 لَا تَحِيضُ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ ، وَفِي الْوَفَاةِ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، وَمَنْ وَطِئَتْ بِشِبْهَةِ تَعْتَدُ مِنَ الْوُطْءِ كَالْمُطَلَّاقَةِ ،

حَيْضُهَا أَوْ يَتَّبَاعِدَ ، فَمَثَالُ التَّقَارُبِ أَنْ تَحِيضَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَتَطْهَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَإِذَا طُلِقَتْ فِي آخِرِ الطَّهْرِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا
 بِأَثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا) كل طهر وحيض في ستة عشر يوما وهما اثنان تسكون العدة اثني عشر وثلاثين يوما (ولحظتين)
 لحظة بقية الطهر الأول ولحظة الشروع في الحيضة الثالثة (أو) طُلِقَتْ (في آخر) الـ (حيض فـ) بد (سبعة وأربعين
 يوما ولحظت) ين لأنها تشتمل على ثلاثة أطهار بخمسة وأربعين يوما ويومين للحيضتين واللحظة الأولى التي طُلِقَتْ
 فيها وهي حائض واللحظة التي تشرع فيها في الحيض الرابع (وهو) أي ما ذكر (أقل الممكن في الحرية) إن طُلِقَتْ
 طاهرا أو حائضا (ومثال التباعد أن تحيض خمسة عشر يوما وتطهر سنة مثلا أو أكثر فلا بد من الأطهار الثلاثة
 وإن قامت) على انتظارها (سنين) عديدة (وإن كانت ممن لا تحيض) إما (لصغر أو إياس اعتدت بثلاثة أشهر)
 هاللية إذا انطبق الطلاق على أول الشهر ، فإن كان في أثنائه كملت من الرابع ثلاثين يوما . وسن اليأس اثنان وستون
 سنة فلا تعتد بالأشهر إلا من بلغت هذا السن مع انقطاع الحيض (وإن كانت) المطلقة (ممن تحيض وانقطع دمها
 لعارض كرضاع ونحوه) كنفاس ومرض (أو بلا عارض ظاهر) يعرف (صبرت إلى سن اليأس من الحيض ، ثم
 تعتد بثلاثة أشهر) وفي مدة صبرها إن كانت رجعية استمر لها أحكام الرجعية من جواز رجعتها ووجوب نفقتها
 وغير ذلك (هذا كله في عدة الطلاق ، فإن توفى عنها زوجها ولو في خلال) أي أثناء (عدة الرجعية ، فإن كانت
 للتوفى عنها زوجها (حاملا اعتدت بالوضع) للحمل جميعه المنسوب لليت (كما تقدم وإلا) بأن لم تسكن حاملا
 (فبأربعة أشهر) هاللية (وعشرة أيام سواء كانت ممن تحيض أم لا) كآيسة ولو كان الزوج صغيرا أو قبل الدخول
 (هذا كله في الحرية) ولو كان الزوج رقيقا (أما إذا كانت زوجته أمة ولو مبيعة فالحامل بالوضع) لا يختلف
 حالها (وغيرها ممن تحيض بطهرين ، ومن لا تحيض) هي الآيسة والصغيرة فيعتدان (بشهر ونصف و) تعتد من
 تحيض وغيرها (في الوفاة بشهرين وخمسة أيام ، ومن وطئت بشبهة تعتد من الوطء كالمطلقة) لأن وطء الشبهة كالنسكاح
 في حقوق النسب فكذا في العدة والعبرة بظن الواطئ إذا كان يوجب تغليظا كمن وطئ أمة غيره يظنها زوجته
 الحرية فتعتد عدة الحرائر بخلاف ما إذا كان الظن يستوجب تخفيفا كمن وطئ حرة يظنها زوجته الأمة فتعتد كالحرائر
 ويلزم

وَيَلْزَمُ الْمُعْتَدَةَ مُلَازِمَةُ الْمَنْزِلِ ؛ فَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فِي حُكْمِ الزَّوْجِ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ؛ وَيَجُوزُ لِلْبَّائِنِ وَلِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا وَأَدَاءِ الْحُقُوقِ ؛ وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْمَسْكَنِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا مِنْهُ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ إِمَّا لِحَوْفٍ أَوْ مَنَعَ مَالِكِهِ أَوْ كَثْرَةِ تَأْذِيهَا بِجِيرَانِهَا أَوْ أَقَارِبِ زَوْجِهَا أَوْ تَأْذِيهِمْ بِهَا فَتَنْتَقِلُ إِلَى أَقْرَبِ مَسْكَنِ إِلَيْهِ ؛ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَطْلُوقِ الْخُلُوءُ بِهَا فِي الْعِدَّةِ وَمَسَاكِنِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِمَهَا فِي بَيْتٍ بِمِرَاقِقِهِ ، وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَيَنْدُبُ فِي الْبَّائِنِ ؛ وَيَحْرُمُ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرِ الزَّوْجِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ أَنْ تَتْرَكَ الزَّيْنَةَ وَلَا تَلْبَسَ الْحُلِيَ وَلَا تَحْتَضِبَ وَلَا تَكْتَحِلَ بِأُثْمَدٍ وَنَحْوِهِ ؛ فَإِنْ أُحْتَاجَتْ إِلَى الْكُحْلِ قَبْلَ اللَّيْلِ وَتَزِيلُهُ بِالنَّهَارِ ، وَلَا تَلْبَسَ الصَّافِي مِنْ أَزْرَقٍ وَأَخْضَرَ وَأَحْمَرَ وَأَصْفَرَ ، وَلَا تُرَجِّلَ الشَّعْرَ ، وَلَا تَسْتَعْمِلَ طَبِيبًا فِي بَدَنِ وَثُوبٍ وَمَأْكُولٍ ، وَلَهَا لِبْسُ الْإِبْرَيْسَمِ وَغَسْلُ الرَّأْسِ لِلتَّنْظِيفِ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَإِذَا رَاجَعَ الْمُعْتَدَةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ

(ويلزم المعتدة ملازمة المنزل) الذي فورقت فيه ، فليس للزوج ولا لأهله إخراجها ولا لها الخروج ، وعلى الحاكم المنع منه ، إنما للزوج في الرجعية أن يسكنها حيث شاء (فأما الرجعية ففي حكم الزوج لا تخرج إلا بإذنه ، ويجوز للبائن والمتوفى عنها زوجها أن تخرج بالنهار لقضاء حاجتها) لأن نفقتها ليست واجبة على الزوج فيجوز لها الخروج لشراء طعام وبيع متاع ، وأما لتغير حاجة فلا يجوز لها ، ومن ذلك الخروج لزيارة الأموات أو الأحياء أو لعيادة المرضى (وأداء الحقوق) كقضاء دين عليها (وتجب العدة في المسكن الذي طلقها فيه) أو مات عنها وهي فيه (ولا يجوز نقلها منه إلا لضرورة) مادام لا نقا بها . والضرورة المجوزة هي (إما خوف) على نفسها أو مالها أو عرضها (أو) (منع ماله) بأن كان مؤجرا وانقضت مدة الاجارة ولم يسمح مالهكة باعادة الاجارة (أو) (كثرة تأذيها بجيرانها أو أقارب زوجها أو تأذيهم بها فتنتقل) حينئذ (إلى أقرب مسكن إليه . ويحرم على المطلق الخلوء بها في العدة و) يحرم عليه أيضا (مساكنها) في الدار التي تعتد فيها (إلا أن يكون كل منهما في بيت) منفرد (بمراققه) من المطبخ والستراح والمصعد إلى السطح (ويجب) على المرأة (الإحداد) وهو الامتناع من الزينة (في عدة الوفاة ، ويندب في البائن) ولا إحداد على المعتدة من وطء الشبهة ، ولا على أم الولد (ويحرم) الإحداد (على ميت غير الزوج) من قريب أو أجنبي (أكثر من ثلاثة أيام) فيجوز لها الإحداد ثلاثة أيام فأقل . (و) الإحداد الواجب أو المسنون (هو أن تترك) المعتدة (الزينة) أي التزين في البدن بأن تترك لبس الثياب المصبوغة للزينة بأن لا تكون مصبوغة أصلا ككتان أو مصبوغة للزينة (ولا تلبس الحلي ولا تحتضب) بنحو الحناء (ولا تكتحل بأُثْمَدٍ وَنَحْوِهِ) كالصبر مما فيه زينة ، ولا يحرم الاكتحال بالتوتياء ، ويحرم الاسفيداج ونحوه مما يحمر الوجه (فإن احتاجت إلى الكحل قبل الليل وتزيله بالنهار) ويجوز للضرورة بالنهار (ولا تلبس الصافي من أزرق وأخضر وأحمر وأصفر) خشنا أو ناعما (ولا ترجل الشعر) تدهنه بدهن وتسرحه به (ولا تستعمل طيبا في بدن وثوب ومأكل) وتستثنى الحائض فتستعمل القليل من القسط والأظفار ، وكل ما ذكر تفصيل للزينة (ولها لبس الإبريسم) إذا لم يكن فيه زينة (وغسل الرأس للتنظيف وتقليم الأظفار) لأنها ليست من الزينة (وإذا راجع المعتدة ثم طلقها قبل

الدُّخُولُ تَسْتَأْنِفُ عِدَّةً جَدِيدَةً ، وَإِنْ تَزَوَّجَ مِنْ خَالَعَهَا فِي عِدَّتِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَلَّتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى ، وَمَتَى أَدْعَتْ الْمَرْأَةَ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنٍ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ قَبْلَ قَوْلِهَا ، وَإِذَا بَلَغَهَا خَبَرَ مَوْتَهُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَدْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ .

(فصل) مَنْ مَلَكَ أَمَةً حُرْمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بَعْدَ قَبْضِهَا بِالْوَضْعِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَبَحِيضَةً إِنْ كَانَتْ حَائِلًا تَحِيضُ وَإِلَّا فَبِشْهُرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ أَمَةً فَاشْتَرَاهَا انْفُسَخَ النِّكَاحُ وَحَلَّتْ لَهُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ ، وَمَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ أَوْ كَاتِبَهَا ، ثُمَّ زَالَ النِّكَاحُ وَالْكِتَابَةُ لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا ، وَلَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِالمَسِيئَةِ فِي مُدَّةِ الْاسْتِبْرَاءِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ، وَمَنْ وَطِئَ أَمَتَهُ حُرْمَ عَلَيْهِ أَنْ يَزُوجَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا .

الدُّخُولُ تَسْتَأْنِفُ عِدَّةً جَدِيدَةً) لَأَنَّهَا بِالرَّجْعَةِ عَادَتْ إِلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فَانْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ (وَإِنْ تَزَوَّجَ مِنْ خَالَعَهَا فِي عِدَّتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَلَّتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى) لِأَنَّهُ نِكَاحٌ جَدِيدٌ طَلَّقَتْ فِيهِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَتَرْجِعُ كَمَا كَانَتْ (وَمَتَى أَدْعَتْ الْمَرْأَةَ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنٍ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ) وَتَقْدِمُ فِي كَلَامِهِ أَقْلُ زَمَنٍ يُمَكِّنُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِيهِ (قَبْلَ قَوْلِهَا) لِأَنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ عَلَى مَا فِي رَحِمِهَا وَلَوْ كَانَ مَا ادَّعَتْهُ جَارِيًا عَلَى خِلَافِ عَادَتِهَا . وَأَمَّا إِذَا ادَّعَتْ ذَلِكَ فِي زَمَنٍ لَا يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا . وَإِذَا كَانَتْ تَعْتَدُ بِالأَشْهُرِ وَادَّعَتْ انْقِضَاءَهَا وَالزَّوْجَ عَدَمَهُ فَلَقَوْلِ قَوْلِهِ يَحِبُّهُ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ خِلَافٌ فِي وَقْتِ الطَّلَاقِ وَالْقَوْلِ قَوْلُهُ فِيهِ (وَإِذَا بَلَغَهَا خَبَرَ مَوْتَهُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَدْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ) لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنْ تَرَبِّصَ هَذِهِ الْمُدَّةَ وَقَدْ حَصَلَ .

(فصل) فِي الْاسْتِبْرَاءِ . وَهُوَ فِي الْأَمَةِ كَالْعِدَّةِ فِي الْحُرَّةِ . وَ (مِنْ مَلَكَ أَمَةً) بِطَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَلَائِكِ وَلَمْ تَسْكُنْ زَوْجَتَهُ (حُرْمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا) وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ لَهَا صَبِيًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ كَانَتْ هِيَ صَغِيرَةً أَوْ آيِسَةً . وَيَسْتَحِبُّ لِبَائِعِ الْأَمَةِ إِذَا كَانَ يَطُؤُهَا أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا قَبْلَ بَيْعِهَا (وَ) يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا (الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بَعْدَ قَبْضِهَا) هَذَا مُعْتَمِدٌ فِي الْمَوْهُوبَةِ فَلَا يَصِحُّ اسْتِبْرَؤُهَا إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ . وَأَمَّا الْمَمْلُوكَةُ بِالشَّرَاءِ فَيَصِحُّ اسْتِبْرَؤُهَا قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَنَّهُ مَلَكَ نَامُ لَزِمَ . وَالِاسْتِبْرَاءُ يَكُونُ (بِالْوَضْعِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا) فَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنْ زَوْجٍ فَلَا يَحْصُلُ الْاسْتِبْرَاءُ إِلَّا بِوَضْعِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ زَنَاءٍ أَوْ مِنْ كَافِرٍ فِي مَسِيئَةٍ فَيَحْصِلُ الْاسْتِبْرَاءُ بِالْأَسْرِيقِ مِنَ الْوَضْعِ وَالْحَيْضِ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا وَهِيَ حَامِلَةٌ . وَمَنْ شَهِرَ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ إِنْ كَانَتْ لَمْ تَزِدْ مَا (وَ) يَحْصِلُ الْاسْتِبْرَاءُ (بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا) أَيْ غَيْرَ حَامِلَةٍ (وَ) تَحِيضُ (وَإِلَّا) أَيْ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ حَامِلًا ، وَلَا حَائِلًا تَحِيضُ بِأَنْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ آيِسَةً (فَبِشْهُرٍ) تَسْتَبْرِئُ (وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ أَمَةً فَاشْتَرَاهَا انْفُسَخَ النِّكَاحُ) لِأَنَّهُ طَارَأَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ الْمَلَائِكُ ، (وَحَلَّتْ لَهُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ . وَمَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ أَوْ كَاتِبَهَا ، ثُمَّ زَالَ النِّكَاحُ) بِالطَّلَاقِ وَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ مِنْهُ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا (وَالْكِتَابَةُ) بِالْفُسْخِ (لَمْ يَطَّأَهَا) سَيِّدَهَا بَعْدَ زَوَالِ ذَلِكَ (حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا) بِمَا تَقْدِمُ (وَلَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِالمَسِيئَةِ فِي مُدَّةِ الْاسْتِبْرَاءِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ) مِنْ تَقْبِيلٍ وَغَيْرِهِ (وَمَنْ وَطِئَ أَمَتَهُ حُرْمَ عَلَيْهِ أَنْ يَزُوجَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا) لِأَنَّ مَقْصُودَ الزَّوْاجِ الْوَطْءَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْقِبَ الْحُلَّ بِخِلَافِ بَيْعِهَا فَإِنَّهُ يَحْزُرُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئَهَا لِأَنَّ الشَّرَاءَ قَدْ يَقْصِدُ مِنْهُ الْخِدْمَةَ فَلِذَا حُلَّ لَهُ بِبَيْعِهَا قَبْلَ اسْتِبْرَئِهَا وَيَسْتَبْرِئَهَا مِنْ يَشْتَرِيهَا إِنْ أَرَادَ وَطَّأَهَا .

(فصل) ومن أتت أمته بولد ، فإن ثبت أنه وطئها لحقه سواء كان يعزل منه عنها أم لا ، وإن لم يكن وطئها لم يلحقه ، ومن أتت زوجته بولد لحقه نسبه إن لم يكن أن يكون منه بأن تأتي به بعد ستة أشهر ولحظة من حين العقد ، ودون أربع سنين من حين إمكان الاجتماع معها إذا أمكن وطئها ولو على بعد وإن لم يعلم أنه وطئ ، بخلاف ما سبق في أمته بشرط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف ولحظة تسع الوطء ، فإن لم يمكن أن يكون منه بأن أتت به لدون ستة أشهر أو لا أكثر من أربع سنين أو مع القطع بأنه لم يطأها ، أو كان للزوج من السن دون ما تقدم ، أو كان مقطوع الذكر والأنثيين جميعاً لم يلحقه ، ومتى تحقق الزوج أن الولد الذي ألحقه الشرع به ليس منه بأن علم أنه لم يطأها أبداً لزمه نفيه باللعان هو ، وإن لم يتحقق أنه من غيره حرم عليه نفيه وقذفها وإن كان الولد أسود وهو أبيض أو غير ذلك ، ومن لحقه نسب فأخر نفيه بلا عذر ثم أراد أن ينفيه باللعان لم نجبه إلى ذلك ، وإن أراد نفيه على الفور أجبنه إليه .

(فصل) فيما يلحق من النسب وما لا يلحق (ومن أتت أمته بولد) لزم من يمكن كونه منه (فإن ثبت) بأن أقر (أنه وطئها لحقه) وإن لم يحكم بأنه منه (سواء كان يعزل منه عنها أم لا) لأن الماء قد يسيقه ولا يشعر به (وإن لم يكن وطئها لم يلحقه) الولد لأنه لا يثبت الفراش بمجرد المالك وإن اختلى بها ، (ومن أتت زوجته بولد لحقه نسبه إن أمكن أن يكون منه بأن تأتي به بعد ستة أشهر ولحظة من حين العقد ودون أربع سنين) أي أقل منها ، وتحسب المدة (من حين إمكان الاجتماع معها إذا أمكن وطئها ولو على بعد وإن لم يعلم أنه وطئ) بإقراره مثلاً (بخلاف ما سبق في أمته) حيث اشترطنا فيها الإقرار بالوطء واللعان مقيد (بشرط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف، ولحظة تسع الوطء) بناء على أن البلوغ باستكمال تسع ، وبناء على أن الحمل أقله ستة أشهر ، واشترطنا زيادة اللحظة ليحصل الأزال وهو مستكمل تسع سنين (فإن لم يمكن أن يكون منه بأن أتت به لدون ستة أشهر أو لا أكثر من أربع سنين) بأن مات الزوج أو غاب وأتت به بعد ذلك بأكثر من أربع سنين (أو) أتت به (مع القطع بأنه لم يطأها أو كان للزوج من السن دون) أي أقل (ما تقدم) من تسع سنين وستة أشهر ولحظة (أو كان) الزوج (مقطوع الذكر والأنثيين جميعاً لم يلحقه) في جميع ذلك (ومتى تحقق الزوج أن الولد الذي ألحقه الشرع به) نظر إلى الامكان وهو قاطع أنه (ليس منه بأن علم أنه لم يطأها أبداً لزمه نفيه باللعان) ثم إن علم زناها أو ظنه ظناً مؤكداً قذفها ولاعن نفيه وجوباً فيهما وإلا اقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة (وإن لم يتحقق أنه من غيره حرم عليه نفيه وقذفها) لأنه لاحق بفراشه ولاغبرة بما يجده في نفسه (وإن كان الولد أسود وهو أبيض أو غير ذلك ، ومن لحقه نسب فأخر نفيه بلا عذر ثم أراد أن ينفيه باللعان لم نجبه إلى ذلك) لأن النفي يكون على الفور فإذا تباطأ لا يقبل منه القاضي ، وإن أخر لعذر كأن كان مريضاً أو غير ذلك من أعذار الرد بالسب فلا يبطل حقه (وإن أراد نفيه على الفور أجبنه إليه) وعمل الفور في غير الحمل . أما هو فله تأخير نفيه إلى الوضع فإذا أخر وقال: أخرت لأتحقق الحال بالوضع فله نفيه بعده ، وإذا أقر بنسب ولد لم يكن له النفي .

﴿فصل﴾ من قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّانَا فَطُوبَى بِحَدِّ الْقَذْفِ فَلَهُ أَنْ يَسْقُطَهُ بِاللَّعَانِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ
الزَّوْجُ بِالْعَاقِلِ الْمُخْتَارِ ، وَأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَفِيفَةً يُمْكِنُ أَنْ تُوطَأَ : فَلَوْ قَذَفَ مَنْ ثَبَتَ زَانَاها أَوْ طِفْلاً
كَبِنْتَ شَهْرَ عَزْرٍ وَلَمْ يَلَاعِنْ ، وَاللَّعَانُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ
فِيمَا رَمَيْتُهَا مِنَ الزَّانَا وَإِنَّ هَذَا الْوَلَدَ لَيْسَ مِنِّي إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ، ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْظُهُ الْحَاكِمُ
وَيُخَوِّفُهُ وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ : وَعَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ ،
وَأَتَتْهُ عَنْهُ نَسَبُ الْوَلَدِ وَبَانَ مِنْهُ وَحُرِّمَتْ عَلَى التَّائِيدِ وَلَزِمَهَا حَدُّ الزَّانَا ، وَلَهَا أَنْ تُسْقُطَهُ عَنْ نَفْسِهَا بِاللَّعَانِ
فَتَقُولَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ ، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْوَعْظِ
كَمَا سَبَقَ : وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، فَإِذَا فَعَلَتْ هَذِهِ سَقَطَ عَنْهَا حَدُّ الزَّانَا .

بَابُ الرِّضَاعِ

إِذَا ثَارَ لَبَنٌ تَسْعَ سَنِينَ لَبَنٍ مِنْ وَطءٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .

﴿فصل﴾ في القذف واللعان (من قذف زوجته بالزنا) صريحاً كقوله يازانية أو كناية كقوله لم أجده
عذراء (فطوبى بحد القذف فله أن يسقطه باللعان) ويجوز له الاقدام على القذف إن علم زناها أو ظنه مؤكداً
كأن أتبع زناها ورآها في خلوة مع رجل ، ويجوز له اللعان ولو قادراً على البينة لكن (بشرط أن يكون الزوج
بالعاقِلِ الْمُخْتَارِ) فلا يصح اللعان من السبي والمجنون والمسكر (و) بشرط (أن تكون الزوجة عفيفة يمكن أن
توطأ ، فلو قذف من) لم تكن عفيفة بأن (ثبت زناها) بالبينة أو إقرارها (أو) قذف (طفلة) لايمان أن توطأ
(كبنت شهر عزر ولم يلاعن) لثبوت زناها في الأول ولظهور كذبه في الثانية (واللعان أن يأمره الحاكم أن
يقول أربع مرات : أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميتها) به (من الزنا) يقول ذلك إن كانت غائبة ويرفع نسبها ،
وإن كانت حاضرة قال زوجي هذه وأشار إليها (وإن هذا الولد ليس مني إن كان هناك ولد) وأراد نفيه (ثم يقول
في الخامسة بعد أن يعظه الحاكم ويخوفه) بالله ويذكره بأن عذاب الآخرة أشد (ويضع يده على فيه) لعله يمتنع ، يقول
(وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين) فيما رميتها به (فإذا فعل) الزوج (ذلك سقط عنه حد القذف وأتته
نسب الولد وبانت منه وحُرِّمَتْ عَلَى التَّائِيدِ وَلَزِمَهَا حَدُّ الزَّانَا) ولو كانت ذمية ، ولا توقف هذه الأحكام على قضاء القاضي
(ولها أن تسقطه عن نفسها باللعان فتقول بأمر الحاكم أربع مرات : أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به) من
الزنا (ثم تقول في الخامسة بعد الوعظ كما سبق : وعلى غضب الله إن كان من الصادقين) فيما رماني به من الزنا
(فإذا فعلت هذه سقط عنها حد الزنا) ولا تحتاج في لعانها إلى ذكر الولد لأن ذكرها له لا يؤثر في نفي نسبه عنه ،
ولا يبدل شيء من ألفاظ اللعان بغيره ، ويشترط ولأى الكلمات الخمس فيضرب الفصل الطويل ، وأما بين اللعانيين فلا يشترط .

(بَابُ الرِّضَاعِ)

هو بفتح الراء وكسرهما (إذا ثار) أي ظهر (لبنت تسع سنين لبن من وطء أو من غيره) بأن درّ ثديها
باللبن ، وأما لبنها قبل هذا السن فلا يؤثر تحريمها وكذا لبن الرجل والحنتى ،

فأرضعت

فَارْضَعَتْ طِفْلاً لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ صَارَ ابْنَهَا ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا هُوَ وَفُرُوعُهُ فَقَطُّ وَصَارَتْ أُمُّهُ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ هِيَ وَأَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا . وَإِنْ نَارَ اللَّبَنِ مِنْ حَمْلٍ مِنْ زَوْجٍ صَارَ الرَّضِيعُ ابْنًا لِلزَّوْجِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعُ وَفُرُوعُهُ فَقَطُّ ، وَصَارَ الزَّوْجُ أَبَاهُ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّضِيعِ هُوَ وَأَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ ، وَإِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ ، فَيَحْرُمُ النِّكَاحُ وَيَحِلُّ النَّظَرُ وَالْخُلُوةُ كَالنِّسْبِ دُونَ سَائِرِ أَحْكَامِهِ كَالْمِيرَاثِ وَالنَّفَقَةِ .

كتاب الجنائيات

يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى مَنْ قَتَلَ إِنْسَانًا عَمْدًا مُحَضًّا عَدُوًّا نَا ، لَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ مُطْلَقًا ، وَلَا عَلَى مُسْلِمٍ يَقْتُلُ كَافِرًا ، وَلَا عَلَى حُرٍّ يَقْتُلُ عَبْدًا ،

(فأرضعت طفلاً له دون الحولين) وأما الطفل الذي بلغ حولين فأكثر فلا يؤثر رضاعه (خمس رضعات متفرقات) عرفاً ، متى تخلل فصل طويل تعددت الرضعات ، ولو ارتضع ثم قطع إعراضاً أو اشتغل بشيء آخر وارتضع فهما رضعتان (صار) الرضيع (ابنها فيحرم عليها هو وفروعها فقط) نسباً ورضاعاً (وصارت) هي أي المرضعة (أمه فتحرم عليه هي وأصولها) من النسب والرضاع فيسيرون أجداده وجداته ، وكذا حواشيها مثل خالاتها وعماتهن (وفروعها) من النسب والرضاع فتصير أولادها إخوانه وأخواته (وإخواتها) لأنهم أخواله (وأخواتها) لأنهن خالاته ، (وإن نار اللبن من حمل من زوج صار الرضيع ابناً للزوج فيحرم عليه الرضيع) إن كان أنثى (وفروعها) أي فروع الرضيع من النسب أو الرضاع (فقط) ولا يمتدى التحريم إلى أصول الرضيع وحواشيه فلا يحرم على صاحب اللبن أنه يتزوج أمه وأخته وخالته وعمته (وصار الزوج أباه) أي أباً للرضيع (فيحرم على الرضيع هو) أي صاحب اللبن لأنه أبوه (وأصوله وفروعها) من النسب أو الرضاع إذ هم أجداده وجداته (وإخوانه) من النسب أو الرضاع إذ هم أعمامه (وأخواته) كذلك إذ هم عماتهن وهذا كله إذا نسب إليه اللبن بسبب زواجه أو استيلاءه ، وأما إذا كان اللبن بسبب زنا فلا تثبت له هذه الأحكام ؛ وبين المصنف الحرمة المذكورة بقوله (فيحرم النكاح) لمن ذكر (ويحل النظر والخلوة) لكل من حرمت بالرضاع (كالنسب) أي كجعلها بالنسب ، والحدود والمقدار البين في أول كتاب النكاح (دون سائر أحكامه) أي النسب (كال ميراث والنفقة) فلا يورث بالرضاع إرثاً ، ولا تجب نفقة بخلاف النسب ، والله أعلم .

(كتاب الجنائيات)

جمع جنائية : وهي تشمل الجناية بالجراح وبغيره . كسحر ومثقل فهي أهم من التعيير بالجراح (يجب القصاص) أي القتل ؛ والمعنى أنه يجب على الحاكم أن يقيم حد القتل (على من قتل إنساناً عمداً محضاً عدواناً) فلا قصاص على من قتل خطأ أو شبه خطأ أو قتل بحق كقصاص فهذه شروط في الفعل ، وهناك شروط في الفاعل أشار لها بقوله (لكن لا يجب على صبي ومجنون مطلقاً) سواء كانا مسلمين أو كافرين حريين أو عبيدين (ولا على مسلم يقتل كافراً) معاهد أو ذمى أو حربى أو مرتد . يعنى أن المسلم لو قتل واحداً من هؤلاء لا يقتل به لعدم المسكافاة (ولا) يجب القصاص (على حُرٍّ يقتل عبداً) أي ما فيه رق ولو مبعوثاً وأم ولد ،

وَلَا عَلَى ذِي بَقْتَلٍ مُّرْتَدٍّ ، وَلَا عَلَى الْآبِ وَالْأُمِّ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا بِقَتْلِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ ، وَلَا بِقَتْلِ مَنْ
يُثْبِتُ الْقَصَاصُ فِيهِ لِلْوَلَدِ ، مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَ الْآبُ الْأُمَّ . ثُمَّ الْجَنَايَاتُ ثَلَاثَةٌ : خَطَأٌ وَعَمْدٌ خَطَأً ، وَعَمْدٌ مَحْضٌ ،
فَالْخَطَأُ مِثْلُ أَنْ يَرْمِيَ إِلَى حَائِطٍ سَهْمًا فَيُصِيبُ إِنْسَانًا أَوْ يَزَلِقُ مِنْ شَاهِقٍ فَيَقَعُ عَلَى إِنْسَانٍ ؛ وَضَابِطُهُ أَنْ
يَقْصِدَ الْفِعْلَ وَلَا يَقْصِدَ الشَّخْصَ أَوْ لَا يَقْصِدُهُمَا . وَعَمْدُ الْخَطَأِ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا مِثْلُ
أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَصَا خَفِيفَةٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا سِوَاهُ كَانَ مُثْقَلًا
أَوْ مُحَدَّدًا ، فَإِنْ كَانَتِ الْجَنَايَةُ عَمْدًا عَلَى النَّفْسِ أَوْ الْأَطْرَافِ وَجِبَ الْقَصَاصُ ، فَيَجِبُ فِي الْأَعْضَاءِ حَيْثُ
أَمَكَّنَ مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ كَالْعَيْنِ وَالْجَفْنِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ وَالْأُذُنَ وَالسِّنَّ وَاللِّسَانَ وَالشِّفَةَ وَالْيَدَ
وَالرَّجْلَ وَالْأَصَابِعَ وَالْأَنَامِلَ وَالذِّكْرَ وَالْأُثْيَيْنِ وَالْفَرْجَ وَنَحْوِ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْمُمَاثَلَةِ ، فَلَا تُؤْخَذُ يَمِينُ بَيْسَارٍ ،
وَلَا أَعْلَى بِأَسْفَلٍ وَبِالْعَكْسِ ، وَلَا صَحِيحٌ بِأَشَلٍّ ، وَلَا قِصَاصٌ فِي عَظْمٍ فَلَوْ قَطَعَ الْيَدُ ، مِنْ وَسَطِ الذِّرَاعِ اقْتَصَصَ
مِنْ الْكُفِّ .

(وَلَا عَلَى ذِي بَقْتَلٍ مُرْتَدٍّ) لِأَنَّ الذِّمِّيَّ مَعْصُومٌ وَالْمُرْتَدُّ مَهْدُورٌ . (وَلَا عَلَى الْآبِ وَالْأُمِّ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا بِقَتْلِ الْوَلَدِ)
وَوَلَدِ الْوَلَدِ (وَإِنْ سَفَلَ) وَلَا يَقْتُلُ (الْوَالِدُ) (مِنْ) أَيُّ شَخْصًا (يَثْبِتُ الْقَصَاصُ فِيهِ لِلْوَلَدِ) مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَ الْآبُ
الْأُمَّ (الَّتِي يَسْتَحِقُّ الْقَصَاصُ فِيهَا) ابْنُهَا الَّذِي هُوَ وَلَدُهُ فَمِنْ شُرُوطِ الْقَصَاصِ الْمَكَافَأَةُ وَعَدَمُ الْأَصْلِيَّةِ . (ثُمَّ الْجَنَايَاتُ
ثَلَاثَةٌ) أَيُّ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ . (خَطَأٌ وَعَمْدٌ خَطَأً وَعَمْدٌ مَحْضٌ ؛ فَالْخَطَأُ) مِثْلُ أَنْ يَرْمِيَ إِلَى حَائِطٍ سَهْمًا فَيُصِيبُ إِنْسَانًا (وَكَذَا
لَوْ قَصِدَ إِنْسَانًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ) أَوْ يَزَلِقُ مِنْ شَاهِقٍ فَيَقَعُ عَلَى إِنْسَانٍ ؛ وَضَابِطُهُ أَنْ يَقْصِدَ الْفِعْلَ وَلَا يَقْصِدَ الشَّخْصَ (كَمَا فِي
الْمَثَلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ) (أَوْ لَا يَقْصِدُهُمَا) وَلَوْ رَمَى إِلَى مَنْ ظَنَّهُ شَجَرَةً فَبَانَ إِنْسَانًا فَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ نَزَلَ خَلْفَ الظَّنِّ
مَنْزِلَةً خَلْفَ الشَّخْصِ (وَعَمْدُ الْخَطَأِ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا مِثْلُ أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَصَا خَفِيفَةٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ
وَنَحْوِ ذَلِكَ) أَيُّ الْعَصَا الْخَفِيفَةِ لِأَنَّهَا تَذَكَّرُ بِاعْتِبَارِ تَأْوِيلِهَا بَعْدَ وَجْهِهَا (وَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا
سِوَاهُ كَانَ مُثْقَلًا أَوْ مُحَدَّدًا) فَمِنْهُ أَنْ يَغْرُزَ إِرَةً فِي نَحْوِ عَيْنٍ وَأَنْ يَمْنَعَهُ أَكْلًا أَوْ شَرِبًا مَدَّةَ يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا (فَإِنْ
كَانَتِ الْجَنَايَةُ عَمْدًا عَلَى النَّفْسِ أَوْ) عَلَى (الْأَطْرَافِ وَجِبَ الْقَصَاصُ) وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ فَمُوجِبُهُ
الِدِيَّةُ (فَيَجِبُ) الْقَصَاصُ (فِي الْأَشْيَاءِ حَيْثُ أَمَكَّنَ) بِأَنْ كَانَ ذَا مَفْصَلٍ أَوْ لَهُ مَقْطَعٌ وَاحِدٌ (مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ)
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِحَيْفٍ كَالنَّكَبِ وَالْفَخْذِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِاجْفَاءِ اللَّبَاطِنِ فَلَا قِصَاصَ ؛ وَالْأَعْضَاءُ فِيهَا الْقَصَاصُ
(كَالْعَيْنِ وَالْجَفْنِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ وَالْأُذُنَ وَالسِّنَّ وَاللِّسَانَ وَالشِّفَةَ وَالْيَدَ وَالرَّجْلَ وَالْأَصَابِعَ وَالْأَنَامِلَ
وَالذِّكْرَ وَالْأُثْيَيْنِ وَالْفَرْجَ) أَيُّ الشَّغَرَيْنِ مِنْهُ (وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَالْأَلْيَيْنِ وَالْمَرْقِقَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ (بِشَرْطِ الْمُمَاثَلَةِ) أَيُّ
الِاشْتِرَاكِ فِي الْأَسْمِ الْخَاصِّ (فَلَا تُؤْخَذُ يَمِينُ بَيْسَارٍ) مِنْ يَدٍ وَرَجُلٍ وَمَنْحَرٍ وَعَيْنٍ (وَلَا أَعْلَى بِأَسْفَلٍ) مِنْ جَفْنٍ وَأُذُنَةٍ
(وَبِالْعَكْسِ) أَيُّ يَسَارٍ يَمِينٍ وَأَسْفَلٍ بِأَعْلَى (وَلَا) يُؤْخَذُ (صَحِيحٌ بِأَشَلٍّ) مِنْهَا أَيُّ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ رَضِيَ الْجَانِيُ ،
وَيُؤْخَذُ الْأَشَلُّ بِالصَّحِيحِ إِنْ قَنَّعَ الْحَقُّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَخْشَ تَلَفَ بَقِيعَتِهِ (وَلَا قِصَاصٌ فِي عَظْمٍ) السِّنُّ لَوْ كَسَرَ لَعَدِمَ الْوُثُوقُ
بِالْمُمَاثَلَةِ (فَلَوْ قَطَعَ الْيَدُ مِنْ وَسَطِ الذِّرَاعِ اقْتَصَصَ) مِنْهُ (مِنَ الْكُفِّ) وَلَا يَقْتَصَصُ مِنَ الذِّرَاعِ لَعَدِمَ إِمَّاكَانُ الْمُمَاثَلَةِ ،

وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةٌ ، وَيُقْتَصُّ لِلْأُنْثَى مِنَ الذَّكَرِ ، وَلِلطِّفْلِ مِنَ الْكَبِيرِ ، وَلِلْوَضِيعِ مِنَ الشَّرِيفِ فِي النَّفْسِ وَالْأَعْضَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْفَى الْقَصَاصَ إِلَّا بِحَضْرَةِ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ لَهُ الْقَصَاصُ بِحَسَنِهِ مَكْنَهُ مِنْهُ ، وَإِلَّا أَمَرَ بِالتَّوَكُّيلِ ، وَإِنْ كَانَ الْقَصَاصُ لِأَتْنَيْنِ لَمْ يَجْزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ ، فَإِنْ تَشَاحَا فِيمَنْ يَسْتَوْفِيهِ أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَقْتَصُّ مِنْ حَامِلٍ حَتَّى تَضَعَ وَيَسْتَفِي الْوَلَدَ بِلَبْنِ غَيْرِهَا ، وَمَنْ قَطَعَ الْيَدَ ثُمَّ قَتَلَ تَقَطَعَ يَدُهُ ثُمَّ يَقْتُلُ ، فَإِنْ قَطَعَ الْيَدَ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ قُطِعَت يَدُهُ ، فَإِنْ مَاتَ فَهُوَ وَإِلَّا قُتِلَ ، وَمَتَى عَفَا مُسْتَحَقُّ الْقَصَاصِ عَلَى الدِّيَةِ سَقَطَ الْقَصَاصُ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ ، بَلْ لَوْ عَفَا بَعْضُ الْمُسْتَحَقِّينَ مِثْلُ أَنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلَادٌ فَيَعْفُو أَحَدُهُمْ سَقَطَ الْقَصَاصُ ؛ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ ، وَمَنْ قَتَلَ جَمَاعَةً ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْ جَمَاعَةٍ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ أَقْتَصَّ مِنْهُ لِلأَوَّلِ وَلِلْبَاقِينَ الدِّيَةُ ، فَإِنْ جَنَى عَلَيْهِمْ دَفْعَةً أَقْرَعَ ؛ وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ وَاحِدٍ قُتِلُوا بِهِ سَوَاءً اسْتَوَتْ جَنَايَتُهُمْ أَوْ تَفَاوَتْ حَتَّى لَوْ جَرَحَهُ وَاحِدٌ جَرَاخَةً وَآخَرُ مِائَةِ جَرَاخَةٍ وَمَاتَ ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْجَرَاخَةُ الْمَفْرَدَةُ أَوْ تِلْكَ الْجَرَاخَاتُ مِمَّا لَوْ انْفَرَدَتْ لَقَتَلَتْ لَزِمَهُمَا الْقَصَاصُ .

(وفي الباقي) وهو ما قطع من الذراع (حكومة) وهي جزء مقدر من الدية ، (ويقص للأنثى من الذكر ، وللطفل من الكبير ، وللوضيع من الشريف في النفس والأعضاء ، ولا يجوز أن يستوفى القصاص إلا بحضرة السلطان أو نائبه) فلو استوفاه بغير إذنه وقع الموقع وعزر لافتياته على السلطان (فإن كان من) سبق (له القصاص) في النفس (يحسنه مكنه منه) ليحصل التشفي (وإلا) أي وإن لم يحسنه (أمر بالتوكيل ، وإن كان القصاص لأثنين) أو أكثر (لم يجز لأحدهما أن ينفرد به) لما فيه من ضياع حق الآخر (فإن تشاحا) أي تنازعا (فيمن يستوفيه أقرع بينهما) فمن خرجت له القرعة استوفاه بأذن الآخر ويدخل في القرعة الشيخ الهرم والمرأة فإذا خرجت لواحد منهما استتاب ، (ولا يقص من حامل حق تضع) حملها (ويستغنى الولد بلبن غيرها) من آدمى أو بهيمة ، (ومن قطع اليد ثم قتل) الشخص المقطوع يده (تقطع يده) أي القاطع (ثم يقتل ، فإن قطع اليد) من شخص (فمات) المقطوع يده (من ذلك) القطع بالسراية (قطعت يده) أي القاطع (فإن مات) القاطع بالسراية (فهو) أي تم القصاص (وإلا قتل) بجز رقبته لتحقيق المائلة ، (ومتى عفا مستحق القصاص على الدية سقط القصاص ووجبت الدية بل لو عفا بعض المستحقين مِثْلُ أَنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلَادٌ فَيَعْفُو أَحَدُهُمْ سَقَطَ الْقَصَاصُ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ) فإن عفا بعضهم مطلقا : أي عن القصاص والدية سقط حقه ووجب لباقي المستحقين حقه من الدية ، (ومن قتل جماعة ، أو قطع عضوا من جماعة واحدا بعد واحد اقتص منه للأول) منهم (وللباقين الدية) في تركته (فإن جنى عليهم دفعة أقرع) وقتله من خرجت له القرعة وللباقين الديات ، (وإن اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به) بشرط أن يكون كفؤا لهم (سواء استوت جنائيتهم أو تفاوتت حتى لو جرحه واحد جراحة وآخر مائة جراحة ومات وكانت تلك الجراحة المفردة ، أو تلك الجراحات مما لو انفردت لقتلت لزمهما) أي صاحب الجراحة والمائة (القصاص) ولاولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية ؛ وقتل الباقين ، وإذا آل الأمر إلى الدية وزعت عليهم باعتبار الرؤوس في الجراحات وفي الضرب على عدد الضربات ،

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الثَّانِي جَنَابَةَ الْأَوَّلِ بَأَن يَقْطَعَ الْأَوَّلُ يَدَهُ وَنَحْوَهَا ، وَيَقْطَعَ الثَّانِي رَقَبَتَهُ أَوْ يَقْدَهُ نَصْفَيْنِ ، فَلَا أَوَّلَ جَارِحٍ ، وَالثَّانِي قَاتِلٌ ، وَلَوْ شَارَكَ الْعَامِدُ مَخْطِئًا فَلَا قَصَاصَ عَلَى أَحَدٍ ، وَلَوْ شَارَكَ الْأَجْنَبِيُّ أَبَا اقْتَصَصَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ ، وَيَجِبُ الْقَصَاصُ أَيْضًا فِي كُلِّ جَرْحٍ أَنْتَهَى إِلَى عَظْمٍ كَالْمَوْضِحَةِ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَجَرْحِ الْعَضُدِ وَالسَّاقِ وَالْفَخْذِ إِذَا أَنْتَهَى الْجَرْحُ إِلَى الْعَظْمِ وَالْمَرَادُ بِالْمَوْضِحَةِ وَبِانْتِهَاءِ الْجَرْحِ إِلَى الْعَظْمِ أَنْ يَعْلَمَ وَصُولُ السَّكِينِ أَوْ الْمِسْلَةِ مَثَلًا إِلَى الْعَظْمِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ظُهُورُ الْعَظْمِ وَرَوِيَّتُهُ .

(فصل) إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَاً أَوْ عَمْدًا خَطَاً أَوْ آلِ الْأَمْرِ فِي الْعَمْدِ بِالْعَفْوِ إِلَى الدِّيَةِ وَجِبَتْ الدِّيَةُ . وَدِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الذَّكَرِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ؛ فَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَهِيَ مَغْلَظَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُهَا حَالَةً وَعَلَى الْجَانِي ، وَمِثْلَةٌ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذْعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً أَيْ حَوَامِلَ فِي بَطُونِهَا أَوْ لَادُهَا ، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا خَطَاً فَهِيَ مَغْلَظَةٌ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ كَوْنُهَا مِثْلَةً مُخَفَّفَةً مِنْ وَجْهَيْنِ كَوْنُهَا مُوَجَّلَةٌ ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَاً فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُهَا مُوَجَّلَةٌ وَعَلَى الْعَاقِلَةِ . وَخَمْسَةٌ عَشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَعِشْرِينَ بِنْتُ لَبُونٍ .

(اللهم) هو استدراك على ما تقدم بمعنى أنه يلزم القصاص في جميع الأحوال (إلا أن يقطع الثاني جنابة الأول بأن يقطع الأول يده ونحوها ويقطع الثاني رقبته أو يقده نصفين فالأول جارج والثاني قاتل) فيلزم الأول جنابة جرحه من قطع يده ونحوها ويلزم الثاني القصاص (ولو شارك العامد) في الجنابة (مخطئا) بأن رمى المقتول بسهم عمداً واحد ورمى الثاني سهماً إلى طير فأصابه (فلا قصاص على أحد) منهما فيجب في مال العامد نصف دية العمد وعلى عاقلة المخطيء نصف دية الخطأ (ولو شارك الأجنبى) التعمد للجنابة (أباً) للمقتول (اقتص من الأجنبى) وإن لم يقتص من الأب ، إذ عدم الاقتصاص منه لمعنى خارج عن الفعل فلا يؤثر شبهة في فعل الأجنبى ، (ويجب القصاص أيضاً في كل جرح انتهى إلى عظم) من غير كسر (كالموضحة) وهى التى تحرق الجلد وتصل إلى العظم (في الرأس والوجه ، و) يجب القصاص في (جرح العضد والساق والفخذ إذا انتهى الجرح إلى العظم ، والمراد بالموضحة وابتهاؤ الجرح) في غير الموضحة (إلى العظم أن يعلم وصول السكين أو المسلة مثلاً إلى العظم) فإذا كان ذلك في الوجه والرأس سمي موضحة ، وإن كان في غيرهما لا يسمى إلا جرحاً وصل إلى العظم ، فإن كان في الساق والفخذ فعنده فيه القصاص وفي غيرهما لا قصاص فيه ، (ولا يشترط ظهور العظم ورؤيته) .

(فصل في الديات) . (إذا كان القتل خطاً أو عمداً خطاً أو آل الأمر في العمد بالعفو إلى الدية وجبت الدية) في جميع ذلك (ودية الحر المسلم الذكر مائة من الإبل فإن كان عمداً فهى منلظة من ثلاثة أوجه : ككونها حالة ، وعلى الجانى ، ومثلثة : ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه أى حوامل في بطونها أولادها) والخلفة بفتح الخاء وكسر اللام وبالفاء (وإن كان) القتل شبه (عمداً خطاً فهى منلظة من وجه واحد : ككونها مثلثة) مثلث التلث العمد (مخففة من وجهين : ككونها موجهة ، وعلى العاقلة ، وإن كان خطاً فهى مخففة من ثلاثة أوجه : ككونها موجهة ، وعلى العاقلة ، وخمسة عشرين بنت مخاض وعشرين بنت لبون ،

وَعَشْرِينَ ابْنَ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ حَقَّةً وَعَشْرِينَ جَذْعَةً، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ، أَوْ فِي الْحَرَمِ، أَوْ فِي
 الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، وَهِيَ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مِثْلَةً خَطَاً كَانَ أَوْ عَمْدًا،
 وَلَا يُؤْخَذُ فِي الْإِبِلِ مَعِيبٌ، فَإِنْ تَرَاضَوْا عَلَى الْعَوَضِ عَنِ الْإِبِلِ جَازَ، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَغَيْرِهَا نِصْفُ
 دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْمَجْرُوسِيِّ ثَلَاثُ عَشْرَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ
 وَأَعْضَاؤُهُ وَجَرَاحَاتُهُ مَا نَقَصَ مِنْهَا؛ وَفِيمَا إِذَا ضَرَبَ بَطْنَهَا فَأَلْقَتْ جَنِينًا مِيتًا غَرَةً وَهِيَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ سَلِيمَةٌ
 بِقِيَمَةِ نِصْفِ عَشْرِ دِيَّةِ الْآبِ، أَوْ عَشْرِ دِيَّةِ الْأُمِّ، وَالْعَاقِلَةُ هِيَ الْعَصَبَاتُ، مَا عَدَا الْآبَ وَالْجَدَّ وَالْأَبْنَ وَابْنَ
 الْأَبْنِ، وَلَا يَعْقُلُ فَقِيرٌ، وَلَا صَبِيٌّ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا كَافِرٌ عَنِ مُسْلِمٍ وَعَكْسُهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ دِيَّةُ النَّفْسِ
 الْكَامِلَةُ أَعْنَى الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ، فَتَجِبُ عَلَى كُلِّ غَنَى عِنْدَ الْحَوْلِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ دِينَارٍ
 وَعَلَى كُلِّ مَتَوَسِّطٍ رُبْعُ دِينَارٍ، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ أَخَذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا فَمِنَ الْجَانِي، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَقَلَّ مِنْ
 دِيَّةِ النَّفْسِ الْكَامِلَةِ كَوَاجِبِ الْجَرَاحَاتِ وَدِيَّةِ الْجَنِينِ وَالْمَرْأَةِ وَالذَّمَى فَمَا كَانَ،

وَعَشْرِينَ ابْنَ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ حَقَّةً وَعَشْرِينَ جَذْعَةً اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ (ذَوْنُ مُحَرَّمٍ الرِّضَاعُ وَالْمَصَاهِرَةُ
 (أَوْ) يَقْتُلُ (فِي الْحَرَمِ) الْمَكِّي (أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ وَهِيَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ فَإِنَّهَا تَكُونُ
 مِثْلَةً خَطَاً كَانَ) الْقَتْلُ (أَوْ عَمْدًا، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الْإِبِلِ مَعِيبٌ، فَإِنْ تَرَاضَوْا عَلَى الْعَوَضِ عَنِ الْإِبِلِ جَازَ) وَهُوَ
 مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاحِ عَنِ إِبِلِ الدِّيَةِ وَقَدْ مَنَعُوهُ لَجَهَالَةِ صَفَتِهَا فَإِذَا عَلِمَتْ صَفَتَهَا صَحَّ، (وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ
 وَغَيْرِهَا نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ) وَالْحَنْثِيُّ كَالْمَرْأَةِ، (وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْمَجْرُوسِيِّ ثَلَاثُ عَشْرِ
 دِيَّةِ الْمُسْلِمِ) وَهُوَ سِتَّةُ أَبْعَرَةٍ وَثَلَاثَا بَعِيرٍ، وَيُعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ بِثَلَاثِ الْخَمْسِ، (وَدِيَّةُ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ) بِالْفَقْرِ مَا بَلَغَتْ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ
 بَيْنَ الْقَنِّ وَالْمَدْبَرِ وَالْمُسْكَاثِ وَكَذَا أُمُّ الْوَلَدِ (وَأَعْضَاؤُهُ وَجَرَاحَاتُهُ) يَجِبُ فِيهَا (مَا نَقَصَ مِنْهَا) أَيُّ الْقِيَمَةِ، وَهَذَا إِذَا
 لَمْ يَكُنْ لَهُ أَرَشٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْحَرَمِ، فَإِنْ كَانَ فَالْوَجِبُ مِنَ الْقِيَمَةِ جُزْءٌ نَسَبَتْ إِلَيْهَا كَنَسْبَةِ مَا وَجِبَ فِي ذَلِكَ الْعَضْوِ الْمُقَدَّرِ
 مِنَ الدِّيَةِ فِي يَدِيهِ قِيَمَتُهُ، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا وَهَكَذَا (وَ) يَجِبُ (فِيمَا إِذَا ضَرَبَ بَطْنَهَا) أَيُّ الْمَرْأَةِ وَكَذَا لَوْ ضَرَبَ
 غَيْرَ بَطْنِهَا أَوْ أَخْفَاهَا (فَأَلْقَتْ جَنِينًا مِيتًا غَرَةً) فَأَعْلَى يَجِبُ (وَهِيَ) أَيُّ الْغَرَةِ (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ سَلِيمَةٌ) مَنْ عَيْبٌ يَثْبُتُ
 بِهِ الرَّدُّ فِي الْبَيْعِ (بِقِيَمَةِ نِصْفِ عَشْرِ دِيَّةِ الْآبِ أَوْ عَشْرِ دِيَّةِ الْأُمِّ) وَالْجَنِينُ الْقَنُّ يَجِبُ فِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ، وَلَوْ أَلْقَتْ
 الْمَرْأَةُ جَنِينًا فِيهِ حَيَاةٌ ثُمَّ مَاتَ فَالْوَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ لَا الْغَرَةَ (وَالْعَاقِلَةُ هِيَ) الَّتِي تَحْمِلُ دِيَّةَ الْخَطَاِ أَوْ شَبِيهَ (الْعَصَبَاتُ مَا عَدَا
 الْآبَ وَالْجَدَّ وَالْأَبْنَ وَابْنَ الْأَبْنِ) يَعْنِي أَنَّ أَصُولَ الْجَانِي وَفُرُوعَهُ لَا يَعْقِلُونَ وَكَذَا أَصُولُ الْمُتَقَاتِلِ وَفُرُوعُهُ (وَلَا
 يَعْقِلُ) مِنَ الْعَصَبَاتِ (فَقِيرٌ، وَلَا صَبِيٌّ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا كَافِرٌ عَنِ مُسْلِمٍ وَعَكْسُهُ) لِأَنَّ الْعَقْلَ مُوَاسَاةً وَهَذَا لَيْسَ
 بِمِثْلِهِمَا مُوَاسَاةً (فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ) أَيُّ الْعَصَبَةِ الَّذِينَ يَحْمِلُونَهَا (دِيَّةُ النَّفْسِ الْكَامِلَةُ أَعْنَى الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ
 فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ غَنَى عِنْدَ الْحَوْلِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى كُلِّ مَتَوَسِّطٍ رُبْعُ دِينَارٍ فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ أَخَذَ مِنْ بَيْتِ
 الْمَالِ) إِذَا كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا. وَأَمَّا الْكَافِرُ الَّذِي فَلَا يَعْقِلُ عَنْهُ بَيْتُ الْمَالِ (وَإِلَّا فَمِنَ الْجَانِي، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ
 أَقَلَّ مِنْ دِيَّةِ النَّفْسِ الْكَامِلَةِ كَوَاجِبِ الْجَرَاحَاتِ وَدِيَّةِ الْجَنِينِ وَالْمَرْأَةِ وَالذَّمَى فَمَا كَانَ،

قَدَّرَ ثُلُثَ الْكَامِلَةِ أَوْ أَقَلَّ فِي سَنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الثُّلَاثِينَ أَوْ أَقَلَّ فَالثُّلُثُ فِي سَنَةٍ ، وَالْبَاقِي فِي الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الثُّلَاثِينَ ، فَالثُّلَاثَانِ فِي سَنَتَيْنِ ، وَالْبَاقِي فِي الثَّالِثَةِ ؛ وَكُلُّ عَضْوٍ مُفْرَدٍ فِيهِ جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قُطِعَ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ مِثْلُ دِيَّةِ صَاحِبِ الْعَضْوِ لَوْ قُتِلَ ، وَكَذَا كُلُّ عَضْوَيْنِ مِنْ جَنْسٍ ، فَإِذَا قُطِعَتْهُمَا فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، وَكَذَا الْمَعَانِي وَاللِّطَائِفُ ، فَنِي كُلِّ مَعْنَى مِنْهَا الدِّيَّةُ فِي قِطْعِ الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا وَمِثْلُهُمَا الْعَيْنَانِ وَالشَّفَتَانِ وَاللِّحْيَانِ وَالْكَفَّانِ وَالْقَدَمَانِ بِأَصَابِعِهِمَا وَالْأَلْيَتَانِ وَالْأَثْيَانِ وَالْأَجْفَانِ وَجَلَتَا الْمِرَّةَ وَشَفَرَاهَا وَمَارِنُ الْأَنْفِ وَاللِّسَانُ وَالْحَشْفَةُ وَجَمِيعُ الذَّكَرِ ، وَكَذَا فِي شَلَلِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَالْإِفْضَاءِ وَسَلَخِ الْجِلْدِ وَكَسْرِ الصُّلْبِ وَإِذْهَابِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ أَوْ الضُّوْءِ أَوْ النُّطْقِ أَوْ الشَّمِّ أَوْ الذَّوْقِ ؛ وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ؛ وَفِي كُلِّ سَنٍّ خَمْسٌ ، وَأَمَّا الْجِرَاحَاتُ فِي الْبَدَنِ فَالْحُكُومَةُ .

قدر ثلث الكاملة أو أقل في سنة ، وإن كان الثلاثين (أو أقل) من الثلاثين (فالثلث في سنة والباقي في الثانية) وذلك مثل دية العين المارن الثلث ، وفي الحاجز الثلث (أو أقل) من الثلاثين (فالثلث في سنة والباقي في الثانية) وذلك مثل دية العين فان فيها النصف وهو أكثر من الثلث وأقل من الثلاثين (فان زاد) الواجب (على الثلاثين) كدية ثلاثة أجفان ففي كل جفن ربع الدية (فالثلاثان في سنتين والباقي في الثالثة) لما تقدم من التأجيل (وكل عضو مفرد فيه جمال ومنفعة) كاللسان الناطق (إذا قطع) به الجاني (وجبت فيه دية كاملة مثل دية صاحب العضو لو قتله) فيجب في لسان المرأة خمسون كديتها لو قتلت وهكذا (وكذا كل عضوين من جنس) كيديين ورجلين (فإذا قطعتهما ففيهما الدية) الكاملة ، (وفي أحدهما نصفها وكذا المعاني واللطائف) هي المعاني فالعطف مرادف ؛ وهي ثلاثة عشر : عقل وسمع وبصر وشم ونطق وصوت وذوق ومضغ وإمضاء وإحبال وجماع وبطش ومشى (ففي كل معنى منها الدية) ثم فرع على العضوين بقوله (ففي قطع الأذنين الدية ، وفي أحدهما نصفها ومثلها العينان) ففي كل نصف الدية وفيهما الدية (والشفتان واللحيان) بفتح اللام العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان (والكفان) بأصابعهما (والقدمان بأصابعهما والأليتان) وهما الناتئان من اللحم المشرف في آخر الظهر وسواء في ذلك الرجل والمرأة (والأثنيان) وهما البيضايتان فيجب فيهما الدية ولو كان الحنجر عليه صغيراً أو عتيقاً (والأجفان) الأربعة ففيهما الدية ، وفي كل ربعها (وجلتا) ندى (المرأة) وهي رأس الشدى (وشفرها) يضم الشين وهما اللحمتان المشرفتان على منفذ الفرج المنضمان عليه من جانبيه (ومارن الأنف) وهو ما لان منه وهو محتو على ثلاثة أجزاء توزع الدية عليها (واللسان) من الناطق ، أما لسان الآخرس ففيه حكومة (والحشفة) ففيها الدية ، وفي بعضها قسطه (وجميع الذكر) ولو لصغير (وكذا) تجب الدية (في شلل هذه الأعضاء) فإذا جنى شخص على بعض هذه الأعضاء فأشله تجب الدية (و) تجب الدية (في الإفضاء) وهو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول ، فان لم يستمسك البول لحكومة زيادة على الدية (و) تجب أيضا في (سلخ الجلد وكسر الصلب) إذا فات به الماء والجماع أو الشى (و) تجب في (إذهاب العقل والسمع أو الضوء) من العينين ولو قفاً عينيه لم تجب إلا دية ، بخلاف ما لو قطع أذنيه فذهب ميمه فانه تجب ديتان (أو النطق) جميعه (أو الشم أو الذوق) بأن جنى على رقبته مثلاً فذهب ذوقه ، (وفي كل أصبع) من يد أو رجل (عشر من الإبل ، وفي كل سن خمس) ولو كسر بعضها ففيه قسطه . (وأما الجراحات في البدن فالحكومة) واجبها وليس فيها قصاص ولا أرض مقدر ، وفي

وَفِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ فَمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ فِيهِ الْحُكُومَةُ ، وَأَمَّا الْمَوْضِعَةُ وَهِيَ مَا أَوْضَحَتِ الْعِظَمُ كَمَا تَقَدَّمَ وَفَقِيهَا خَمْسَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَبَقِيَتْ جُنَايَاتُ آخَرِ آثَرَتْ تَرْكُهَا ، لِثَلَا يَطُولُ الْكَلَامُ ، وَلَا تَجِبُ الدِّيةُ بِقَتْلِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ ، وَمَنْ وَجِبَ رَجْمُهُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ مَنْ نَحِمَ قَتْلَهُ فِي الْحَارَبَةِ ، وَلَا عَلَى السَّيِّدِ بِقَتْلِ عَبْدِهِ .

﴿ فِصْل ﴾ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا سِوَاهُ لَزِمَهُ قِصَاصٌ أَوْ دِيَةٌ أَوْ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا وَهُوَ عَتَقَ رَقَبَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَلَوْ قَتَلَ نِسَاءَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَوْلَادَهُمْ فَلَا كَفَّارَةَ لَأَنَّهُمْ وَإِنْ حَرَّمَ قَتْلُهُمْ لَكِنْ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ لِحَقِّ الْغَنَامِيِّ .

﴿ فِصْل ﴾ إِذَا خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَأَوْا خَلْعَهُ .

(و) أما الجراحات (في الرأس والوجه فما دون الموضحة) مما لم يات به إلى العظم (فيه الحكومة) ولا قصاص فيه ، ولا مقدر كجراحات البدن (وأما الموضحة وهي ما أوضحت العظم كما تقدم) أي وصلت إليه (ففيها خمس من الإبل ، وبقيت جنایات آخر آثرت) أي اخترت (تركها لثلا يطول الكلام) فينافي حال هذا المؤلف المختصر ، (ولا تجب الدية بقتل الحربى والمرتد ، ومن وجب رجمه) لزمانه ، وقد ثبت (بالبينه) وأما لو ثبت الزنا باقراره فقتله شخص فتجب عليه دية وإن كان لا يقتل به (أو) يقتل (من) أى شخص (تحتم) وتأكد (قتلته في المحاربة) كأن قتل الباغى عادلا أو بالعكس فلا تجب الدية على واحد منهما وظاهر كلام المصنف أنه لا تجب الدية على من قتل واحدا من هؤلاء ولو كان مثلهم كأن قتل المرتد مرتدا أو كان ذميا أو مستأمنا والصحيح أن الزانى المحصن معصوم عليهما وكذا المحارب ، (ولا) تجب الدية (على السيد بقتل عبده) لأنها لو وجبت لسكانت له لأنه ملكه فلا يجب له على نفسه شيء .

﴿ فِصْل ﴾ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ (تجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله) فتجب (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا) أو عَمْدًا ، و (سواء لزمه قصاص أو دية) كما لو قتل ولده (أو لم يلزمه شيء منهما) كما لو قتل نفسه فتجب الكفارة في تركته ولو تسبب في القتل كأن فُت بُرَا في محل تعدى بضخته فيه فسقط فيه إنسان فمات فإنه تجب عليه الكفارة (وهو) أى ما يكفر به (عتق رقبة) مؤمنة (فإن لم يجد) ما يصرفه للعتق بأن كان فقيرا ليس عنده ما يكفيه عمره الغالب ويزيد عليه ما يشتري به الرقبة (فصيام شهرين متتابعين) ، وليس في كفارة القتل إطعام . (فلو قتل نساء أهل الحرب وأولادهم فلا كفارة) بقتلهم (لأنهم وإن حرم قتلهم لكن لا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ لِحَقِّ الْغَنَامِيِّ) بسبب ما فوضه عليهم من تملكهم وكذا لا كفارة بقتل المرتد وقاطع الطريق والزانى المحصن إذا قتلهم غير الإمام ، ومن وجبت عليه الكفارة لو اقتصر منه لم تسقط عنه الكفارة .

﴿ فِصْل ﴾ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ وَدَفْعِ الصَّائِلِ . وَالْبَغَاةُ لَيْسُوا فَسَقَةً لَنَا وَيُلْهِمُ فَتَقْبِلُ شَهَادَتَهُمْ ، وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ وَكُلُّ مَا فَعَلُوهُ مِمَّا لَا يَخَالِفُ الشَّرْعَ إِلَّا أَنْ اسْتَحِيلُوا دِمَاءَنَا وَأَمْوَالَنَا فَتَنْتَفَى عِدَالَتُهُمْ (إِذَا خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وَلَوْ جَائِرًا فَإِنَّ الْخُرُوجَ عَلَى الْأُتَمَةِ حَرَامٌ وَلَوْ كَانُوا فَسَقَةً جَائِرِينَ ، وَأَمَّا لَوْ خَرَجَتْ طَائِفَةٌ كُفَّارًا مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ فَهُمْ مُحَارَبُونَ ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ لِلطَّائِفَةِ الْخَارِجَةِ تَأْوِيلٌ لَيْسَ قِطْعَى الْبَطْلَانِ (وَرَأَوْا خَلْعَهُ) أى الإمام بأن كانت لهم شوكة ، ولا تحصل إلا إن كان لهم متبوع ، ومتى انتفى شرط من هذه الشروط فليسوا بغاة فترتب على أفعالهم مقتضاها ، وذلك بأن لم يكن لهم تأويل ، أو كان ولكن قطعى البطلان ، أو لم تكن لهم شوكة بأن لم يكن لهم متبوع .

أَوْ مَنَعُوا حَقًّا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ وَامْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ بَعَثَ إِلَيْهِمْ وَأَزَالَ عَلَيْهِمْ إِنْ أَمَكْنَ ، فَإِنْ أَبَوْا قَاتَلَهُمْ بِمَا لَا يَحِلُّ لَهُمْ شَرُّهُ كَالنَّارِ وَالْمَنْجَنِيْقِ ، وَلَا يَتَّبِعُ مَدْبِرُهُمْ ؛ وَلَا يَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ ؛ وَمَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْنَا أَوْ أَتْلَفْنَاهُ عَلَيْهِمْ فِي الْحَرْبِ لِأَضْمَانٍ فِيهِ ، وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ ؛ وَيَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيهِمْ مَا يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيِنَا ؛ وَإِنْ لَمْ يَمْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ لَمْ يَقَاتِلَهُمْ .

بَابُ الصِّيَالِ

وَمَنْ قَصَدَهُ مُسْلِمٌ يَرِيدُ قَتْلَهُ جَازَ لَهُ دَفْعُهُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ بِهِيمَةٌ وَجِبَ دَفْعُهُ ؛ وَإِنْ قَصَدَ مَالَهُ جَازَ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَ حَرِيمَهُ وَجِبَ الدَّفْعُ ، وَيُدْفَعُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ ، فَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِالصِّيَاحِ فَلَيْسَ لَهُ ضَرْبُهُ ، أَوْ بِالْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ بِالْعَصَا ، أَوْ بِالْعَصَا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ أَوْ بِقَطْعِ الْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ . فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا انْدَفَعَ حُرْمَ التَّعَرُّضِ لَهُ .

(أَوْ مَنَعُوا حَقًّا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ) أَوْ حَقًّا مِنْ حَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ كَالْقَصَاصِ وَأَوَّلُوا فِي ذَلِكَ تَأْوِيلًا سَائِفًا (وَامْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ) أَيِ قَصَدُوا الْحَرْبَ (بَعَثَ إِلَيْهِمْ) أَيِ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا فَبَطَّنَا عَارِفًا حَقِّي يُمْكِنُهُ أَنْ يَزِيلَ شَهْرَتَهُمْ (وَأَزَالَ عَلَيْهِمْ إِنْ أَمَكْنَ) فَإِنْ أَصْرُوا بَعْدَ ذَلِكَ وَعَظَّمُوا وَذَكَرَهُمْ تَفْرِيقَ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ* (فَإِنْ أَبَوْا) الرَّجُوعَ (قَاتَلَهُمْ بِمَا لَا يَحِلُّ لَهُمْ شَرُّهُ) لِأَنَّ الْقَصْدَ رَجُوعَهُمْ لِإِهْلَاكِهِمْ وَذَلِكَ الَّذِي يَحِلُّ بِهِمْ شَرُّهُ (كَالنَّارِ وَالْمَنْجَنِيْقِ) ، لَكِنْ إِذَا أَحَاطُوا بِجَنْدِهِ وَأَبْجُودِهِ لَدَيْهِ جَازَ (وَلَا يَتَّبِعُ مَدْبِرَهُمْ ، وَلَا يَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ) إِلَّا أَنْ يَلْتَحِمَ الْقِتَالُ (وَمَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْنَا ، أَوْ أَتْلَفْنَاهُ عَلَيْهِمْ فِي الْحَرْبِ لِأَضْمَانٍ فِيهِ ، وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ) فَهُمْ مُسْلِمُونَ وَلَيْسُوا بِفُسَّاقَةٍ حَيْثُ كَانَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ سَائِفٌ كَمَا هُوَ الشَّرْعُ . (وَيَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيهِمْ مَا يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيِنَا) بِمَا لَمْ يَخَالَفْ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا ، أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا ، (وَإِنْ لَمْ يَمْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ لَمْ يَقَاتِلَهُمْ) لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِفَاسِقَةٍ .

(بَابُ الصِّيَالِ)

(وَمَنْ قَصَدَهُ مُسْلِمٌ يَرِيدُ قَتْلَهُ) بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَمْ يُمْكِنْهُ التَّخْلُصُ مِنْهُ بِاسْتِثْنَاءِ أَوْ هَرَبٍ (جَازَ لَهُ دَفْعُهُ ، وَلَا يَجِبُ) وَجَازَ لَهُ الْاسْتِسْلَامُ إِذَا طُلِبَ الشَّهَادَةُ جَازَ ، (وَإِنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ بِهِيمَةٌ وَجِبَ دَفْعُهُ) ، وَلَا يَجُوزُ الْاسْتِسْلَامُ ، (وَإِنْ قَصَدَ) الصَّائِلَ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَ (مَالَهُ جَازَ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَ حَرِيمَهُ) بِفَاحِشَةٍ (وَجِبَ الدَّفْعُ) كَمَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ (وَيُدْفَعُ) الصَّائِلَ بِسَوَاءٍ . وَجِبَ الدَّفْعُ أَوْ نَجَازُ (بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ) أَيِ الْأَخْفِ فَالْأَخْفِ (فَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِالصِّيَاحِ فَلَيْسَ لَهُ ضَرْبُهُ) بِالْيَدِ (أَوْ بِالْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ بِالْعَصَا ، أَوْ بِالْعَصَا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ ، أَوْ بِقَطْعِ الْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ ؛ فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) وَمِثْلُ التَّحَقُّقِ غَلْبَةُ الظَّنِّ ، (وَإِذَا انْدَفَعَ حُرْمَ التَّعَرُّضِ لَهُ) لِمَدَمِ الْحَاجَةِ .

بَابُ الرَّدَّةِ

مَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ بِالْبَالِغِ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ ، وَجِبَّ عَلَى الْإِمَامِ اسْتِنَابَتُهُ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قُبِلَ مِنْهُ وَإِنْ أَبَى قُتِلَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ حُرًّا لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ عَزْرٌ وَلَا دِيَّةٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلِلَّسَيِّدِ قَتْلُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رَدَّتُهُ وَإِسْلَامُهُ قُبِلَ مِنْهُ وَيَعَزَّرُ .

بَابُ الْجِهَادِ

الْجِهَادُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكُفَايَةُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ وَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ وَكَذَا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ إِذَا أَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ عَدُوٌّ وَيَخَاطَبُ بِهِ كُلُّ ذَكَرٍ حُرٍّ بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ مُسْتَطِيعٍ وَلَا يُجَاهِدُ الْمَدْيُونُ إِلَّا بِإِذْنِ غَرَمِهِ ، وَلَا الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا مَنْ أَحَدٌ

(بَابُ الرَّدَّةِ)

أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمِنْ جَمِيعِ الشَّرُورِ . وَهِيَ مَحْبُطَةٌ لِثَوَابِ الْأَعْمَالِ وَلَوْ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْمَوْتِ ، فَمَنْ حَجَّ مَثَلًا أَوْ صَامَ أَوْ صَلَّى ثُمَّ حَبِلَتْ مِنْهُ رَدَّةٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَتَابَ بَطُلَ ثَوَابُ هَذِهِ الْأَعْمَالِ ، وَلَا يَطْلُبُ بِهَا فِي الْآخِرَةِ فَإِنْ اتَّصَلَتْ الرَّدَّةُ بِالْمَوْتِ بَطُلَتْ الْأَعْمَالُ وَمَثَلُهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهَا (مَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ) بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ عَزْمٍ وَأَفْرَادَهَا كَثِيرَةٌ أَفْرَدَتْ بِالتَّأْلِيفِ وَمِنْ أَهَمِّ الْمَهْمَاتِ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا (وَهُوَ بِالْبَالِغِ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ) فَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ ، وَلَا لِلْجَنُونِ وَلَا لِلْمَكْرُوهِ رَدَّةٌ (اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ ، وَ) لَكِنْ (يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ اسْتِنَابَتُهُ) لَعَلَّهُ يَتُوبُ أَوْ تَكُونُ لَهُ شَبَهَةٌ فَيُزِيلُهَا (فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قُبِلَ مِنْهُ ، وَإِنْ أَبَى قُتِلَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ) الْمُرْتَدُّ (حُرًّا لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ عَزْرٌ وَلَا دِيَّةٌ عَلَيْهِ) وَلَا كُفَّارَةٌ ، (وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلِلَّسَيِّدِ قَتْلُهُ ، وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رَدَّتُهُ وَإِسْلَامُهُ قُبِلَ مِنْهُ) الرَّجُوعُ لِلْإِسْلَامِ (وَيَعَزَّرُ) لِيُنْكَفَ عَنِ الرَّجُوعِ .

(بَابُ الْجِهَادِ)

(الْجِهَادُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكُفَايَةُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ) ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْكُفَّارُ بِلَادَهُمْ (وَ) لَكِنْ مَعَ كَوْنِهِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ (يَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ) فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِنْصِرَافُ إِذَا لَمْ يَزِدْ عِدَدَ الْكُفَّارِ عَنْ مَثَلِهِمْ زِيَادَةً يَعْتَدُّ بِهَا وَلَمْ يَكُنْ عَسَدَرٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَدَمِ سِلَاحٍ أَوْ مَرَكُوبٍ وَلَمْ يَسْتَطِعْ الْجِهَادَ مَا شَاءَ ، فَإِنْ وَجَدَ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ جَازَ الْإِنْصِرَافُ (وَكَذَا) يَكُونُ الْجِهَادُ فَرَضًا عَيْنًا (عَلَى كُلِّ أَحَدٍ) فِيمَا (إِذَا أَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ عَدُوٌّ) وَدَخَلُوا أَرْضَنَا فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِسْلَامُ وَلَا الْفِرَارُ وَلَوْ كَانُوا أَضْعَافَنَا إِلَّا إِذَا أَرَهَقُونَا وَجُوزَ الرَّجُلُ قَتْلًا وَأَسْرًا وَتَيَقَّنَ الْقَتْلُ عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ وَأَمِنَتِ الْمَرْأَةُ الْفَاحِشَةَ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ الْإِسْتِسْلَامُ ، وَتَجُوزُ الْمَصَابِرَةُ حَتَّى يَقْتُلَ (وَيَخَاطَبُ بِهِ) أَيْ الْجِهَادَ حَيْثُ كَانَ فَرَضٌ كَفَايَةٌ (كُلُّ ذَكَرٍ حُرٍّ بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ مُسْتَطِيعٍ) فَلَا جِهَادَ عَلَى رَقِيقٍ ، وَلَا عَلَى أُنْثَى ، وَلَا عَلَى صَبِيٍّ وَجَنُونٍ ، وَلَا عَلَى غَيْرِ مُسْتَطِيعٍ مِمَّنْ بِهِ مَرَضٌ يَمْنَعُهُ الرُّكُوبَ ، أَوْ عَمَى ، أَوْ عَرَجٌ يَنْبَغِي ، (وَلَا يُجَاهِدُ الْمَدْيُونُ) الْمَوْسِرُ (إِلَّا بِإِذْنِ غَرَمِهِ) وَلَوْ ذَمِيًّا . أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْسُورًا فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ وَكَذَا الدِّينُ الْمُؤْجَلُ ، (وَلَا) يُجَاهِدُ (الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا مَنْ أَحَدٌ)

أَبُوهُ مُسْلِمٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا إِذَا أَحَاطَ الْعَدُوُّ فَيَجُوزُ بِلَا إِذْنٍ وَيُكْرَهُ الْغَزْوُ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ وَلَا يَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلِمُونَ ، وَتَكُونُ نِيَّتُهُ حَسَنَةً لِلْمُسْلِمِينَ ، وَيُقَاتِلُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا أَوْ يَبْذُلُوا الْجِزْيَةَ وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ إِلَى أَنْ يُسْلِمُوا ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا وَلَا الدَّوَابُّ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا عَلَيْهَا أَوْ نَسْتَعِينُ بِقَتْلِهَا عَلَيْهِمْ ، وَيَجُوزُ قَتْلُ الشُّيُوخِ وَالرُّهْبَانِ وَمَنْ أَمِنَهُ مِنَ الْكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ وَلَوْ عَبْدًا حَرَمَ قَتْلُهُ وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْأَسْرِ حَقَنَ دَمَهُ وَمَالَهُ وَصِغَارَ أَوْلَادِهِ عَنِ السَّبْيِ وَمَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ رَقٌّ بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا أَوْ بَالِغٌ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ بِالْمَصْلَحَةِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ وَالْفِدَاءِ بِمَالٍ أَوْ بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ فَإِنْ أَسْلَمَ سَقَطَ قَتْلُهُ وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ ، وَيَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَتَخْرِيبُ دِيَارِهِمْ .

أَبُوهُ مُسْلِمٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) ، وَأَمَّا أَصْلُهُ الْكَافِرُ فَلَا يَسْتَأْذِنُ . أَمَّا إِذَا كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ عَيْنٌ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِذْنِ فَلِذَا قَالَ : (إِلَّا إِذَا أَحَاطَ الْعَدُوُّ) بِالْمُسْلِمِينَ (فَيَجُوزُ بِلَا إِذْنٍ) . وَهُوَ جَوَازٌ بَعْدَ امْتِنَاعٍ فَيَصْدُقُ بِالْوَجُوبِ وَهُوَ الْمُرَادُ (وَيُكْرَهُ الْغَزْوُ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ) أَيْ بغير إِذْنِهِ ، (وَلَا يَسْتَعِينُ) الْإِمَامُ (بِمُشْرِكٍ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلِمُونَ) بَعِثْ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِهِمْ ، وَلَا يَدَّ أَنْ يَصْلَحَ الْمُسْلِمُونَ لِمَقَاوِمِهِمْ لَوْ انْضَمُّوا مَعَ مَنْ تَحَارَبَ (وَ) يَشْتَرِطُ فِي الْكَافِرِ أَيْضًا أَنْ (تَكُونُ نِيَّتُهُ حَسَنَةً لِلْمُسْلِمِينَ) تَوْمِنُ خِيَانَتَهُ (وَيُقَاتِلُ) الْإِمَامُ (الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا أَوْ يَبْذُلُوا الْجِزْيَةَ وَيُقَاتِلُوا مَنْ سِوَاهُمْ) مِنْ فِرْقِ الْكُفَّارِ كَالْوَثْنِيِّينَ وَالْمُلْحَدَةِ (إِلَى أَنْ يُسْلِمُوا) ، وَلَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ ، (وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا عَلَيْهَا أَوْ نَسْتَعِينُ بِقَتْلِهَا عَلَيْهِمْ) فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ قَتْلُهَا ، (وَيَجُوزُ قَتْلُ الشُّيُوخِ وَالرُّهْبَانِ) جَمْعُ رَاهِبٍ وَهُوَ الْعَابِدُ مِنَ النَّصَارَى وَيَجُوزُ قَتْلُ الْأَعْمَى وَالزَّمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ رَأْيٌ (وَمَنْ) أَيْ وَالشَّخْصُ الَّذِي (أَمِنَهُ) حَالَةً كَوْنَهُ (مِنَ الْكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ وَلَوْ) كَانَ الْمُسْلِمُ الْمُؤْمِنُ (عَبْدًا حَرَمَ قَتْلُهُ) خَبَرٌ مِنْ : أَيْ يَحْرُمُ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ وَهُوَ مَنْ قَالَ لَهُ مُسْلِمٌ فِيهِ الصِّفَاتُ الْمَذْكُورَةُ أَنْتَ فِي أَمَانٍ أَوْ أَشَارَ لَهُ بِذَلِكَ بِشَرِطِ كَرْنِ الْكَافِرِ غَيْرِ جَاسُوسٍ وَأَسِيرٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي تَأْمِينِهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَيَصِحُّ تَأْمِينُ جَمْعٍ بِشَرِطِ كَوْنِهِ عَبْدًا مُحْصُورًا ، (وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْأَسْرِ حَقَنَ) أَيْ مَنَعَ (دَمَهُ) أَنْ يَسْفِكَ (وَمَالَهُ) أَنْ يَنْهَبَ (وَ) صَانَ (صَغَارَ أَوْلَادِهِ عَنِ السَّبْيِ) وَالْأَسْتِرْقَاقِ وَكَذَا الْمَجَانِينَ ، وَأَوْلَادَ الْأَوْلَادِ مِثْلَ الْأَوْلَادِ وَلَوْ كَانَ أَبُوهُمْ بَاقِيًا وَكَذَا عَتِيقَهُ يَحْفَظُهُ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ (وَمَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ رَقٌّ بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا أَوْ بَالِغٌ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ) فِيهِ (بِالْمَصْلَحَةِ) لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ (بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ) أَيْ ضَرْبِ الرِّقِّ عَلَيْهِ (وَالْمَنْ) عَلَيْهِ بِلَا مُقَابِلٍ (وَالْفِدَاءُ بِمَالٍ) يَدْفَعُ مِنْهُ (أَوْ) الْفِدَاءُ (بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ) فِي أَيْدِيهِمْ (فَإِنْ أَسْلَمَ) قَبْلَ أَنْ يُخْتَارَ الْإِمَامُ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ (سَقَطَ قَتْلُهُ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ) فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَارَ خِصْلَةً قَبْلَهُ إِسْلَامَهُ فَلَا يَنْفَعُ إِسْلَامُهُ فِي سَقُوطِهَا (وَيَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَتَخْرِيبُ دِيَارِهِمْ) أَيْ الْهَارِبِينَ ، وَلَا يَكُونُ فَسَادًا

(بَابُ الْغَنِيمَةِ)

الْغَنِيمَةُ لِمَنْ حَضَرَ الْوُقْعَةَ إِلَى آخِرِهَا ، فَتُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بَعْدَ إِخْرَاجِ السَّلْبِ وَخُمْسَهَا لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ إِذَا كَانَ ذَكَرًا حُرًّا بَالِغًا مُسْلِمًا عَاقِلًا ، وَيَرْضَخُ لِلرَّأَةِ وَالْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ إِنْ حَضَرُوا بِإِذْنِ الْإِمَامِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْصَاسِهَا وَإِنَّمَا تَمْلِكُ الْغَنِيمَةُ بِالْقِسْمَةِ ، أَوْ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ . وَأَمَّا السَّلْبُ فَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا أَوْ كَفَى شَرَّهُ وَكَانَ الْمَقْتُولُ مُتَمَنِّعًا وَغَرَّرَ الْقَاتِلُ بِنَفْسِهِ فِي قَتْلِهِ اسْتَحَقَّ سَلْبُهُ ، وَهُوَ مَا أُحْتَوَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ فِي الْوُقْعَةِ مِنْ فَرَسٍ وَثِيَابٍ وَسِلَاحٍ وَنَفَقَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ . فَأَمَّا الْخُمْسُ فَيُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةِ أَصْنَافٍ : سَهْمٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَصْرَفُ بَعْدَهُ فِي الْمَصَالِحِ مِنْ سَدِّ الثُّغُورِ وَأَرْزَاقِ الْقَضَاةِ وَالْمُؤَذِّنِينَ وَنَحْوِهِمْ ، وَسَهْمٌ لِدَوَى الْقُرْبَى مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ، وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى الْفُقَرَاءِ ، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ .

(فَصْلٌ) تُعْقَدُ الذِّمَّةُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَلِمَنْ دَخَلَ فِي دِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قَبْلَ النَّسْخِ

(بَابُ الْغَنِيمَةِ)

وهي المال المأخوذ من أهل الحرب ولم يكن مسلم قهرًا عنهم (الغنيمة) تكون (لمن حضر الوقعة إلى آخرها) فمن حضر الصف وانصرف قبل انقضاء الحرب ، وكذا من حضر بعد انقضاء الحرب وقبل الحيازة لا يكون من أهل الغنيمة (فتقسم بينهم) أي بين من حضر من المجاهدين (بعد إخراج السلب و) بعد إخراج (خمسها للراجل) أي المحارب على رجليه (سهم ولل فارس) أي المحارب راكبًا لفارس (ثلاثة أسهم إذا كان) كل منهما (ذكرًا حرًا بالغًا مسلمًا عاقلًا) . وأما من خلا من بعض تلك الأوصاف فلا يقسم له (ويرضخ) أي يعطى عطاء يقدره الإمام (لرأة والعبد والصبي والكافر إن حضروا بإذن الإمام من أربعة أخصاسها) ، وأما إذا حضروا بغير إذنه فلا يرضخ لهم ، (وإنما تملك الغنيمة بالقسمة أو اختيار التملك) فيصح لإعراض القائم عن حقها قبل ذلك ؛ وأما بعد حصول التملك بما ذكر فلا يصح الإعراض ، (وأما السلب) الذي لا يدخله القسمة (فمن قتل قتيلا أو كفى شره) بأن أعماه أو أئمنه بالجراح (وكان المقتول متمنعا) بأن كان فيه قدرة على المدافعة عن نفسه (وغرر القاتل بنفسه في قتله) بأن ارتكب أمرا خطرا ، وأما إذا وجده جريحًا فجهز عليه فلا يستحق سلبه فإذا تحقق فيه هذه الشروط (استحق سلبه وهو ما احتوت يده) أي المقتول (عليه في الوقعة من فرس وثياب وسلاح ونفقة وغير ذلك) بمائة (فأما الخمس) الذي أخرج من الغنيمة (فيقسم على خمسة أيضا) كما قسمت الغنيمة خمسة (سهم) وهو خمس الخمس (لنبي ﷺ) كان له في حياته (فيصرف بعده في المصالح) العامة (من سد الثغور) أي تحصين ما يخاف العدو من جهته (وأرزاق القضاة والمؤذنين ونحوهم) من مقرئ القرآن وكل من له انقطاع لأمر الدين (وسهم لدوى القربى من بني هاشم وبني المطلب للذكر) منهم (مثل حظ الأنثيين) وسهم لليتامى الفقراء ، وسهم للمساكين (الشاملين للفقراء) وسهم لابن السبيل (أي المسافر المنقطع) .

(فصل) في عقد الجزية (تفقد الذمة) أي الأمان المخصوص مع الإقامة بدار الإسلام من غير اشتراط مدة (اليهود والنصارى) الأصليين (والمجوس ولمن دخل) أسوله (في دين اليهود والنصارى قبل النسخ)

والتبديل والسامرة والصابئة إن وافقوهم في أصل دينهم ، ولمن تمسك بدين إبراهيم أو غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؛ ولا يعقد لوثنى ومن لا كتاب له ولا شبهة كتاب ولا يصح إلا بشرطين التزام أحكام الإسلام وبذل الجزية ، وأقلها دينار من كل شخص ، وأكثرها ما تراضوا عليه ، وتؤخذ منهم برفق كسائر الديون ولا تؤخذ من امرأة وصي ومجنون وعبد ، ويلزمون بأحكامنا من ضمان النفس والعرض والمال ، ويحدون الزنا والسرقه لا للسكر ، ويتميزون في اللباس والزناير ، ويكفون في رقابهم جرس في الحمام ، ولا يركبون فرسا بل بغالا أو حمارا عرضا ، ولا يبدؤون بسلام ، ويلجئون إلى أضيق الطريق ، ولا يعلنون على المسلمين في البناء ، ولا يساؤونهم ، فإن تملكوا دارا عالية لم تهدم ، ويمنعون من إظهار خمر وخنزير وناقوس وجهر التوراة والإنجيل وجنازهم وأعيادهم ، ومن إحدات كنيسة . فإن صولجوا في بلدانهم على الجزية لم يمنعوا من ذلك ، ويمنعون من المقام بالحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة وقراها

أو معه (والتبديل) الأصح أن دخول الأصول في الدين بسل النسخ ولو مع التبديل وإن لم يختص المبدل لا يمنع عقد الدمة تغليا لحقن الدم وبه فارق عدم حل نسائهم وذيبتهم ، فمن دخل أصوله في اليهودية قبل عيسى بناء على أن شريعته ناسخة أو في النصرانية قبل بعثة نبينا أو شككتنا في الوقت يصح عقدها له (والسامرة) هم فرقة من اليهود (والصابئة) فرقة منهم أو ممن يتمسك بدين إبراهيم (ان وافقوهم في أصل دينهم) من العقائد الأصلية لا الشروع (ولمن تمسك بدين إبراهيم أو غيره من الأنبياء) كصحف شيث (عليهم الصلاة والسلام ، ولا يعقد) عقد الدمة (لوثنى ، ومن لا كتاب له) كالبراهمة (ولا شبهة كتابا) وأما من له شبهة كتاب كالهوس فيصح عقدها له (ولا يصح) عقد الدمة (إلا بشرطين التزام أحكام الإسلام وبذل الجزية) وصورة عقدها أقدرتكم بدار الإسلام على أن تبدلوا الجزية وتنقادوا لحكم الإسلام (وأقلها دينار من كل شخص وأكثرها ما تراضوا عليه ، وتؤخذ) أي الجزية (منهم برفق كسائر الديون) يعني في صغارهم التزام الأحكام التي لا يعتقدونها (ولا تؤخذ من امرأة وصي ومجنون وعبد ويلزمون بأحكامنا من ضمان النفس) إذا قتلوها (والعرض) كالمهر في الوطء (والمال) إذا أفسدوا ما يقيمون به (ويحدون الزنا والسرقه لا للسكر ويتميزون في اللباس) كلبس قبة (والزناير) جمع زنار وهو ما يشده به الوسط (ويكون في رقابهم جرس في الحمام ، ولا يركبون فرسا بل) بغالا أو حمارا (ويركبون) عرضا (بأن تكون رجلا الشخص إلى مكان واحد من الدابة) ولا يبدؤون بسلام (أي تحية) ويلجئون إلى أضيق الطريق (عند الازدحام لكن بحيث لا يتأذى بنحو وقوع في وهدة أو صدمة جدار) ولا يعلنون على المسلمين في البناء ، ولا يساؤونهم . فإن تملكوا دارا عالية لم تهدم (نعم ليس له الإشراف منها) ويمنعون من إظهار خمر وخنزير وناقوس وجهر التوراة والإنجيل وجنازهم وأعيادهم (فلا يجهرون بذلك بيننا) ويمنعون (من إحدات كنيسة) لم تكن (فإن صولجوا في بلدانهم على الجزية) وعلى أن الأرض لهم (لم يمنعوا من ذلك) كله (ويمنعون) وجوبا (من المقام بالحجاز وهي) أي أرض الحجاز (مكة والمدينة واليمامة وقراها) كالطائف فيمنعون أن يستقروا ويستوطنوا تلك الجهات ،

أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِذَا أُذِنَ لَهُمُ الْإِمَامُ فِي الدُّخُولِ لِحَاجَةٍ ، وَلَا يُمَكِّنُ مُشْرِكٌ مِنَ الْحَرَمِ بِحَالٍ ، وَلَا يَدْخُلُونَ مَسْجِدًا إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَعَلَى الْإِمَامِ حِفْظُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَارِنَا ، كَمَا يَحْفَظُ الْمُسْلِمِينَ ، وَاسْتِنْقَادُ مَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ ، فَإِنْ أَمْتَنُوا مِنَ التَّزَامِ أَحْكَامَ الْمَلَّةِ وَأَدَاءَ الْجَزِيَةِ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ مُطْلَقًا ، وَإِنْ زَنَى أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ آوَى عَيْنًا لِلْكَفَّارِ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ أَوْ قَتَلَهُ أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ دِينَهُ بِمَا لَا يَحُوزُ ، فَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمُ الْإِنْتِقَاضَ بِذَلِكَ انْتَقَضَ وَإِلَّا فَلَا ، وَمَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ بَيْنَ الْخِصَالِ الْأَرْبَعِ فِي الْأَسِيرِ .

(بَابُ الْحُدُودِ)

إِذَا زَنَى أَوْ لَاطَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذَمِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ .
بِأَنْ كَانَ مُحْصَنًا رَجِمَ حَتَّى يَمُوتَ ، وَالْمُحْصَنُ مَنْ وَطِئَ فِي الْقُبُلِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهُوَ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ ، فَلَوْ وَطِئَ

(أ كثر من ثلاثة أيام إذا أذن لهم الإمام في الدخول لحاجة . ولا يمكن مشرك) أى كل كافر (من الحرم) أى حرم مكة (بحال) ولو لمصلحة عامة ، فإن كان رسولاً خرج إليه الإمام أو نائبه ليسمعه . وإن مات لم يدفن فيه . فإن دفن نبش وأخرج (ولا يدخلون مسجداً إلا بإذن) من أى شخص من المسلمين . (وعلى الإمام حفظ من كان منهم في دارنا كما يحفظ المسلمين) وكذا إذا كانوا بدارهم فيدفع عنهم من تعدى عليهم منا أو من أهل الذمة أو الحريين (و) يجب على الإمام أيضاً (استنقاذ من أسر منهم . فإن امتنعوا من التزام أحكام الملة وأداء الجزية) الواو بمعنى أو (انتقض عهدهم مطلقاً) شرط عليهم الانتقاض أم لا وكذا لو قاتلونا . (وإن زنى أحد منهم بمسلمة أو أصابها بنكاح) أى صورته مع علمه بإسلامها فيهما (أو آوى عين) أى جاسوساً (للكفار) الحريين (أو قتل مسلماً عن دينه) أو دعاه لكفر (أو قتله) أو قذفه (أو ذكر الله تعالى) (أو رسوله) صلى الله عليه وسلم أو أى نبي (أو دینه بما لا يجوز) مما لا يتدينون به . أما ما يتدينون به بقرعهم أن القرآن ليس من عند الله أو أن الله ثالث ثلاثة فلا تقض به . وإن شرط عليهم التقض به (فإن شرط عليهم الانتقاض بذلك) الذى لا يتدينون به وتأنيبه . مما سبق (انتقض) فيترتب عليه أحكام الحريين حتى لو عفت ورثة المسلم الذى قتله عمداً قتل للحراة . (وإلا) يشترط عليهم الانتقاض (فلا) ينتقض عهدهم (ومن انتقض عهده تخير الإمام فيه بين الخصال الأربع في الأسير) فلو أسلم قبل الاختيار امتنع رقه بخلاف الأسير .

(بَابُ الْحُدُودِ)

جميع حد : وهو لغة المنع ، وشرعاً عقوبة مقدرة على أفعال مخصوصة (إذا زنى) أى أدخل حشفته في فرج أنثى لم تحل ولا شبهة له فيها (أو لاط) أى أدخل حشفته في دبر آدمي (البالغ العاقل المختار) نكح الصبي والمجنون والمسكر (مسلماً كان أو ذمياً أو مرتدّاً حراً كان أو عبداً وجب عليه الحد) إذا كان عالماً بالتحريم (فإن كان محصناً رجم حتى يموت) بجارة معتذلة لاجنسيات ولا بصخرات بأن يكون الحجر ملء الكعب (والمحصن من وطئ في القبل) عامداً (في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فلو وطئ ،

زَوْجَتَهُ فِي الدُّبْرِ ، أَوْ جَارِيَتَهُ فِي الْقُبُلِ ، أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ وَهُوَ عَبْدٌ ثُمَّ عَتَقَ ، أَوْ صَبَى
 أَوْ مَجْنُونٌ ثُمَّ أَفَاقَ وَزَنَى فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ ، وَغَيْرُ الْمُحْصَنِ إِنْ كَانَ حُرًّا جُلْدَ مِائَةِ جَلْدَةٍ وَغُرْبَ سَنَةٍ إِلَى مَسَافَةِ
 الْقَصْرِ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جُلْدَ خَمْسِينَ وَغُرْبَ نِصْفِ سَنَةٍ ، وَمَنْ وَطِئَ بَهِيمَةً أَوْ امْرَأَةً مَيْتَةً أَوْ حَيَّةً فِيمَا
 دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ جَارِيَةً يَمْلِكُ بَعْضُهَا أَوْ أُخْتَهُ الْمَمْلُوكَةَ لَهُ أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ فِي الْحَيْضِ وَالِدُّبْرِ أَوْ اسْتَمْنَى
 بِيَدِهِ أَوْ أَنْتَ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ وَيُعْزَرُ ، وَمَنْ زَنَى وَقَالَ لَا أَعْلَمُ تَحْرِيمَ الزَّانَا وَكَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ
 أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَّةً بَعِيدَةً لَمْ يُحَدِّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حَدٌّ ، وَلَا يُجْلَدُ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ وَمَرَضٍ يَرْجَى
 بَرُّهُ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَلَا فِي الْمَسْجِدِ . وَلَا الْمَرْأَةُ فِي الْحَبْلِ حَتَّى تَضَعَ وَيَزُولَ أَلَمُ الْوِلَادَةِ ، وَلَا يُجْلَدُ بِسَوْطِ
 جَدِيدٍ وَلَا بَالٍ بَلْ بِسَوْطٍ بَيْنَ سَوَاطِينٍ ، وَلَا يَمْدُ ، وَلَا يَشْدُ ، وَلَا يُبَالِغُ فِي الضَّرْبِ ، وَلَا يَجْرُدُ ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى
 أَعْضَائِهِ ، وَيَتَوَقَّى الْمُقَاتِلَ وَالْوَجْهَ ، وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا ، وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً مُسْتَوْرَةً ، فَإِنْ كَانَ نَحِيفًا
 أَوْ مَرِيضًا لَا يَرْجَى بَرُّهُ جُلْدَ بِعَشْكَالِ النَّخْلِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَدَّ رَجْمًا رُجِمَ ، وَلَوْ فِي حَرٍّ
 أَوْ بَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ

زَوْجَتَهُ فِي الدُّبْرِ (فليس بمحصن (أو) وطئ (جاريته في القبل) لأنه ليس في نكاح (أو) وطئ (في نكاح
 فاسد) كان كان بلا ولي أو بلا شهود (أو) وطئ (زوجه وهو عبد ثم عتق أو) وهو (صبي) ثم بلغ (أو) وهو
 (مجنون ثم أفاق وزنى فليس بمحصن) فلا يرجم من وطئ وهو ناقص بشيء مما ذكر (وغير المحصن إن كان حراً
 جلد مائة جلدة وغرب سنة إلى مسافة القصر ، وإن كان عبداً جلد خمسين وغرب نصف سنة) وتعيين الجهة إلى
 الإمام (ومن وطئ بهيمة أو امرأة ميتة أو حية فيما دون الفرج أو جارية يملك بعضها) أو يملك جميعها وهي مزوجة
 (أو أخته المملوكة له أو وطئ زوجته في الحيض) أ (و) في (الدبر أو استمنى بيده أو أنت المرأة المرأة) وهو
 المسمى بالسحاق (لأحد عليه ويعزر) في جميع ما ذكر (ومن زنى وقال لا أعلم تحريم الزنا وكان قريب عهد
 بالإسلام أو نشأ بيادية بعيدة) عن العلماء (لم يحدد) له ذره المحتمل (وإن لم يكن كذلك) بأن مضى عليه زمن وهو
 مسلم أو نشأ قريبا من العلماء وادعى عدم العلم بالتحريم (حد ولا يجلد) الزاني (في حرٍّ و) لا (برد شديد و) لا (مرض
 يرجى بَرُّهُ) فيؤخر (حق يبرأ ، ولا) يحد (في المسجد) تعظيماً له عن ذلك (ولا) تجلد (المرأة في الحبل حتى تضع) ويحول
 ألم الولادة (حفظاً لها وللولد) ولا يجلد بسوط حديد ولا بال (أي قديم) بل (ب) يجلد (بسوط بين سوطين) جديد وبال
 (ولا يمد ولا يشد) بل تترك يدها مطلقتين (ولا يباليغ في الضرب) بحيث ينهر الدم (ولا يجرد) من ثيابه بل يترك عليه
 قميصه رجلاً أو امرأة (ويفرقه) أي الضرب (على أعضائه ويتوقى المقاتل) كالفرج (و) يتوقى (الوجه ويضرب
 أرجل قائماً والمرأة جالسة مستورة) بثوب ملفوف عليها (فإن كان المجنون نحيفاً) أي شديد الهزال (أو مريضاً لا يرجى
 بَرُّهُ) كالمسلول (جلد بعشكال النخل) أي عرجونه الذي عليه مائة غصن فيضرب به مرة ، أو خمسون فيضرب به مرتين
 بشرط من الأغصان له أو انكباس بعضها على بعض وفي الأيمان لا يشترط ذلك (و) يضرب أيضاً الضعيف (بأطراف
 الثياب وإن كان الحد رجماً رجم ولو في حرٍّ أو برد أو مرض مرجو الزوال) لأن القصد فيه الهلاك فلا يتوقى أسبابه .

وَلَا تُرْجَمُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ ؛ وَيَسْتَعْنَى الْوَلَدُ بِلَيْنٍ غَيْرِهَا ، وَلِلَّيْدِ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ عَلَى رَقِيقِهِ .

(بَابُ الْقَذْفِ)

إِذَا قَذَفَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي أَوْ مُرْتَدٌّ أَوْ مُسْتَأْمِنٌ مُحْصَنًا أَيْسَ بَوْلَدَ لَهُ بِالزَّنا أَوْ الْأَوَاطِ بِالصَّرِيحِ أَوْ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ لَزِمَهُ الْحَدُّ ، وَالْمُحْصَنُ هُنَا هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَقِيفُ ، فَيُجْلَدُ الْحُرُّ ثَمَانِينَ ، وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ ؛ فَالصَّرِيحُ زَنَيْتَ أَوْ لَطَمْتَ أَوْ زَنَى فَرَجَكَ وَنَحْوَهُ ؛ وَالْكِنَايَةُ نَحْوُ يَا فَاجِرُ يَا خَبِيثُ ، فَإِنْ نَوَى بِهِ الْقَذْفَ حُدَّ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاذِفِ فِي الدِّيَّةِ ، وَإِنْ قَالَتْ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ أَوْ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ ، فَهُوَ كِنَايَةٌ ، أَوْ فُلَانٌ زَانٍ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ فَصَّرِيحٌ ، وَإِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ زُنَاةً كَقَوْلِهِ أَهْلُ مِصْرَ كُلُّهُمْ زُنَاةٌ عَزْرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ كَقَوْلِهِ بَنُو فُلَانٍ زُنَاةٌ لَزِمَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ ، وَلَوْ قَذَفَهُ زَنَيْتَيْنِ لَزِمَهُ حَدٌّ وَاحِدٌ ، وَإِنْ قَذَفَهُ لِحَدٍّ ، ثُمَّ قَذَفَهُ ثَانِيًا بِذَلِكَ الزَّنا أَوْ بِغَيْرِهِ عَزْرٌ فَقَطْ ، وَلَوْ قَذَفَ مُحْصَنًا فَلَمْ يَحْدِ حَتَّى زَنَى الْمُحْصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ ،

(وَلَا تُرْجَمُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ وَيَسْتَعْنَى الْوَلَدُ بِلَيْنٍ غَيْرِهَا) وَلَوْ كَانَ الْوَلَدُ مِنْ زَنَا (وَلِلَّيْدِ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ عَلَى رَقِيقِهِ) ذَكَرْنَا كَانَ أَوْ أَنْثَى .

(بَابُ الْقَذْفِ)

(إِذَا قَذَفَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ ، وَهُوَ مُسْلِمٌ ، أَوْ ذِمِّي ، أَوْ مُرْتَدٌّ ، أَوْ مُسْتَأْمِنٌ) وَأَمَّا الْحَرْبِيُّ فَلَا يَطَالِبُ بِالْحَدِّ وَلَوْ صَارَ ذِمِّيًّا ، فَإِذَا قَذَفَ وَرَمَى مِنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ هَذِهِ (مُحْصَنًا) سِيَّاتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بَيَانُهُ (لَيْسَ بَوْلَدَ لَهُ) أَيْ لِلْقَاذِفِ وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْقَذُوفُ وَلَدًا لِلْقَاذِفِ فَلَا حَدَّ عَلَى الْقَاذِفِ (بِالزَّنا) أَيْ رَمَاهُ بِالزَّنا بَأَن قَالَ لَهُ يَا زَانِي (أَوْ) ب (بِالْأَوَاطِ) بَأَن قَالَ يَا لَاطِطِ (بِالصَّرِيحِ) أَيْ قَذَفَهُ بِالصِّيغَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْقَذْفِ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ (أَوْ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ) فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ (لَزِمَهُ) أَيْ الْقَاذِفُ (الْحَدَّ) الْآتِي (وَالْمُحْصَنُ هُنَا هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَقِيفُ) عَنْ وَطءٍ يَحْدُ بِهِ كَوَطءِ أُمَةٍ زَوْجَتِهِ وَعَنْ وَطءِ الْحَارِمِ وَإِنْ لَمْ يَوْجِبْ حُدًّا كَوَطءِ أُمَتِهِ الَّتِي هِيَ أُخْتُهُ ، وَلَا تَبْطُلُ الْعَقَّةُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ وَطءٍ وَلَوْ حَرَامًا وَلَا يَحْدُ قَاذِفُ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُجَنُونِ وَغَيْرِ الْعَقِيفِ بَلْ يَعْزَرُ (فَيُجْلَدُ الْحُرُّ ثَمَانِينَ وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ ؛ فَالصَّرِيحُ) مِنْ أَلْفَاظِ الْقَذْفِ مِثْلَ (زَنَيْتَ أَوْ لَطَمْتَ أَوْ زَنَى فَرَجَكَ وَنَحْوَهُ) أَيْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مِثْلُ يَا زَانِي (وَالْكِنَايَةُ نَحْوُ يَا فَاجِرُ يَا خَبِيثُ فَإِنْ نَوَى بِهِ) بِمِثْلِ يَا فَاجِرُ (الْقَذْفِ) بَأَن قَصَدَ بِهِ نِسْبَتَهُ لِلزَّنا (حُدَّ وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَوْ نَوَى الظُّلْمَ مِثْلًا (فَلَا) حُدَّ (وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاذِفِ) يَمِينُهُ (فِي النِّيَّةِ) وَعَدَمُهَا ، (وَإِنْ قَالَتْ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ أَوْ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ فَهُوَ كِنَايَةٌ) لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِإِضَافَةِ الزَّنا إِلَيْهِ (أَوْ) قَالَ (فُلَانٌ زَانٍ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ) فَهُوَ (صَرِيحٌ) فِي قَذْفِ الْخَاطِبِ (وَإِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّهُمْ زُنَاةً كَقَوْلِهِ أَهْلُ مِصْرَ كُلُّهُمْ زُنَاةٌ عَزْرٌ) وَلَمْ يَحْدِ لِلْعَلَمِ بِكَذِبِهِ (وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ كَقَوْلِهِ بَنُو فُلَانٍ زُنَاةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ ، وَلَوْ قَذَفَهُ زَنَيْتَيْنِ لَزِمَهُ حَدٌّ وَاحِدٌ ، وَإِنْ قَذَفَهُ لِحَدٍّ ثُمَّ قَذَفَهُ ثَانِيًا بِذَلِكَ الزَّنا أَوْ بِغَيْرِهِ عَزْرٌ فَقَطْ ، وَلَوْ قَذَفَ) شَخْصًا وَاحِدًا (مُحْصَنًا فَلَمْ يَحْدِ) الْقَاذِفُ (حَتَّى زَنَى الْمُحْصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ) عَنْ الْقَاذِفِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ارْتَدَّ فَانْهَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ ،

وَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ وَبِمُطَالَبَةِ الْمُقْدُوفِ ، فَإِنْ عَفَا سَقَطَ ، وَإِنْ مَاتَ انْتَقَلَ حَقُّهُ لَوَارِثِهِ ، وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ أَقْدَفَنِي فَقَدَفَهُ لَمْ يَحْدَ ، وَلَوْ قَدَفَ عَبْدًا ثَبَتَ لَهُ التَّعْزِيرُ .

(بَابُ السَّرْقَةِ)

إِذَا سَرَقَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ نَصَابًا مِنَ الْمَالِ وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ مَا قِيَمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ حَالَ السَّرْقَةِ مِنْ حَرْزٍ مِثْلِهِ وَلَا شُبْهَةٍ لَهُ فِيهِ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى ؛ فَإِنْ عَادَ عَزُرَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ يَمِينٌ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَإِنْ كَانَتْ فَلَمْ تُقَطَّعْ حَتَّى ذَهَبَتْ سَقَطَ الْقَطْعُ ، وَإِذَا قُطِعَ غُمَسَ الْمَقْطُوعُ بِالزَّيْتِ الْحَارِّ ، فَإِنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ أَوْ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ ، أَوْ مَالَهُ شُبْهَةٌ كَمَا لِبَيْتِ الْمَالِ وَمَالِ ابْنِهِ أَوْ أُيُّوهِ أَوْ مَالِ مَالِكِهِ لَمْ يَقُطَّعْ . وَحَرْزُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَالِ وَالْبِلَادِ وَعَدْلِ السُّلْطَانِ وَجَوْرِهِ وَقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ ، فَحَرْزُ الثِّيَابِ وَالنَّقُودِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْحُلِيِّ الصُّنْدُوقِ الْمُقْفَلِ ، وَحَرْزُ الْأَمْتَةِ الدَّكَائِنِ الْمُقْفَلَةِ وَثَمِّ حَارِسٍ وَالْأَدْوَابِ الْأَصْطَبِلِ ، وَالْأَثَاثِ

(ولا يستوفى إلا بحضور الحاكم) أى لا يقيمه أحد الناس وإنما يقيمه الإمام أو نائبه . وأما حضور الإمام فسنه (وبمطالبة المقدوف ، فإن عفا سقط) كغيره من الحقوق (وإن مات انتقل حقه لورثته ولو قال لرجل أقدفى فقدفني لم يحدد) لأنه بأمره (ولو قدف عبدا ثبت له التعزير) دون سيده ، فإن مات انتقل لسيده ، وإذا سب شخص آخر فلا خير أن يسبه بقدر ما سبه ، ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وإنما سبه بما ليس فيه كذب ، ولا قدف في نحو يظالم

(بَابُ السَّرْقَةِ)

(إذا سرق البالغ العاقل المختار ، وهو مسلم ، أو ذمى ، أو مرتد نصابا من المال وهو ربع دينار) خلاص (أو ما قيمته ربع دينار) حالة كون القيمة معتبرة (حال السرقة) بشرط أن يكون المسروق مأخوذا (من حرز مثله ولا شبهة له) أى للسارق (فيه قطعت يده اليمنى) من الكوع بعد مدها مدا عنيقا حتى تنخلع ثم تقطع بمحديدة ماضية (فإن سرق ثانيا قطعت رجليه اليسرى) من مفصل الساق ، فإن عاد قطعت يده اليسرى (فإن عاد قطعت رجليه اليمنى ، فإن عاد) أطرافه (عزر ، فإن لم تكن له يمين قطعت رجليه اليسرى ، وإن كانت) له (فلم تقطع حتى ذهبت) بأفة مماوية (سقط القطع) لتعلقه بعينها وقد زالت (وإذا قطع) السارق (غمس) موضع (المقطع بالزيت الحار) مغلى لتندس أفواه العروق المفتوحة بالقطع (فإن سرق دون النصاب أو من غير حرز أو ماله) فيه (شبهة كمال بيت المال) إذا كان السارق مسلما فيقطع الذمى بسرقة (و) كذا لا يقطع بسرقة (مال ابنه أو أبيه أو مال ماله) أى سيده ، فإن حصل شيء من ذلك (لم يقطع) في الجميع من هذه الصور (وحرز كل شيء بحسبه ويختلف) الحرز (باختلاف المال والبلاد وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) فمرجه العرف (فحرز الثياب والنقود والجواهر والحلي الصندوق المقفل وحرز الأمتة الدكاكين المقفلة) عليها (وثم) أى هناك (حارس) إذا كان ليلا ؛ وأما في النهار إذا كانت مقفلة فلا يشترط حارس (و) حرز (الدواب الاصطبل و) حرز (الأثاث ،

صُفَّةُ الْبَيْتِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، وَحِرْزُ الْكَفَنِ الْقَبْرِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي إِخْرَاجِ النَّصَابِ فَقَطَّ لَمْ يَقْطَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَلَا يَقْطَعُ الْحَرُّ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، وَيَقْطَعُ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ ، وَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ أَتَهَبَ أَوْ اخْتَارَ أَوْ خَانَ أَوْ جَحَدَ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ مَنْ شَرَّ السَّلَاحَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ وَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ طَلْبُهُ ، فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ جَنَایَةِ عَزْرٍ ، وَإِنْ سَرَقَ نَصَابًا بَشْرَطَهُ قُطْعَتُ يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَإِنْ قَتَلَ قَتْلًا حَتْمًا وَإِنْ عَفَا وَلِيَ الدَّمِ ، وَإِنْ سَرَقَ وَقَتَلَ قَتَلَ ، ثُمَّ صَلَبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ جَرَحَ أَوْ قَطَعَ طَرَفًا أَقْتَصَّ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَحْتَمُّ .

﴿ فَضْلٌ ﴾ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ خَرَابُكَانٌ أَوْ نَبِيذًا أَوْ غَيْرَهُمَا ، فَمَنْ شَرِبَ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُسْلِمٌ مَخْتَارٌ عَالِمٌ بِهِ وَبِتَحْرِيمِهِ لَزِمَهُ الْحَدُّ وَهُوَ أَرْبَعُونَ جَلْدَةً لِلْحَرِّ ، وَعِشْرُونَ لِلْعَبْدِ بِالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ ، وَيُجُوزُ بِالسَّوْطِ ، لَكِنْ إِنْ مَاتَ بِالسَّيَاطِ وَجَبَتْ دِيَّتُهُ .

صفة البيت (وعرضته حالة كون ذلك جاريا (بحسب العادة ، وحرز الكفن القبر (فلو نبش القبر وسرق الكفن الشرعى قطعت يده (ولو اشترك اثنان في إخراج النصاب فقط (كأن أخرج كل منهما بعضه (لم يقطع واحد منهما ولا يقطع الحر إلا الإمام أو نائبه ، ويقطع العبد سيده (كما يقطع الإمام (ولا قطع على من اتهب (وهو من يعتمد القوة (أو اختلس (وهو من يعتمد الحرب (أو خان أو جحد (فيما استؤمن عليه من وديعة ونحوها .

﴿ فصل ﴾ في حد قاطع الطريق (من شهر السلاح) أو فعل ما يوجب القهر على أخذ المال (وأخاف السبيل) أى الطريق أى أخاف من يمر به بأن يقاوم من برز له ويعد معه غوثة بعد عن العبارة أو ضعف في أهلها (وجب على الإمام) أو نائبه (طلبه فان وقع) في قبضة الإمام (قبل جنابة عزز) بما يراه الإمام ، (وإن سرق نصابا بشرطه) وهو أن يكون من حرز مثله ، ولا شبهة له فيه (قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى) ويوالى بين قطعهما (وإن قتل) نفسا (قتل حتما ، وإن عفا وليّ الدم . وإن سرق وقتل قتل ثم صلب) ولا يقدم الصلب على القتل بل يقتل ثم يغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يصلب (ثلاثة أيام) بمحل محاربه (وإن جرح أو قطع طرفا اقتص منه) للطرف والجرح إن أمكن كاللوضحة (من غير تحتم) حتى لو عفا عنه سقط الحد .

﴿ فصل ﴾ في حد الشرب . وشرب الخمر من الكبائر سواء قليلها وكثيرها (كل شراب أسكر كثره حرم قليله وكثيره خمر كان أو نبيذا أو غيرها) من سائر الأشربة . وهو حرام من الكبائر ولو قليلا (فمن شرب وهو بالغ عاقل مسلم مختار عالم به وبتحريمه لزمه الحد) فلا حد على الصبي والمجنون والكافر بأنواعه والمسكره على شربه ومن شربه ظانا أنه غير خمر ، ومن شربه وهو جاهل بتحريمه معذور في جهله ، ومن شرب بلقمة ولم يجد غيره فله إيساؤها به (وهو أربعون جلدة للحر وعشرون للعبد) ولو مبعضا (بالأيدى والنعال وأطراف الثياب) بعد قتلها ، ولا بد أن يكون الحد متواليا ، وتحد المرأة جالسة والرجل قائما (ويجوز) الحد (بالسوط لكن إن مات) الحدود (بالسياط وجبت ديته) والصحيح أنه لا ضمان ،

فَإِنْ رَأَى أَنَّ يَزِيدَ فِي الْحَرِّ إِلَى ثَمَانِينَ ، وَفِي الْعَبْدِ إِلَى أَرْبَعِينَ جَازَ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ مِنَ الزِّيَادَةِ ضَمِنَ بِالْقِسْطِ ، فَلَوْ ضَرَبَهُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ فَمَاتَ ضَمِنَ جُزْءًا مِنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دَيْتِهِ ، وَمَنْ زَنَى دَفْعَاتٍ وَلَمْ يَحْدِ أَجْزَاءَهُ لِكُلِّ جَنْسٍ حَدٌّ وَاحِدٌ ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَتَابَ مِنْهُ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ، إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ فَيَسْقُطُ جَمِيعُ حَدِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ شُرْبُ الْمُسْكِرِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا لِلتَّدَاوِي وَلَا لِلْعَطَشِ ، إِلَّا أَنْ يُنْصَ بِلُقْمَةٍ وَلَا يَجِدُ مَا يُسَيِّغُهَا بِهِ فَيَجِبُ .

(فَصْلٌ) مَنْ أَتَى مَعْصِيَةً لِأَحَدٍ فِيهَا وَلَا كُفَّارَةَ ، وَمِنْهُ شَهَادَةُ الزُّورِ عَزَّرَ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ ، وَلَا يَبْلُغُ بِهِ أَدْنَى الْحُدُودِ ؛ فَلَا يَبْلُغُ بِتَعْزِيرِ الْحَرِّ إِلَى أَرْبَعِينَ ، وَلَا بِتَعْزِيرِ الْعَبْدِ عَشْرِينَ ، وَإِنْ رَأَى تَرْكُهُ جَازَ .

بَابُ الْإِيمَانِ

إِنَّمَا يَصِحُّ الْيَمِينُ مَنْ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ .

(فَإِنْ رَأَى) الْإِمَامُ (أَنْ يَزِيدَ فِي الْحَرِّ إِلَى ثَمَانِينَ ، وَ) أَنْ يَزِيدَ (فِي الْعَبْدِ إِلَى أَرْبَعِينَ جَازَ لَكِنْ لَوْ مَاتَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ضَمِنَ بِالْقِسْطِ) أَيْ ضَمِنَهُ الْإِمَامُ (فَلَوْ ضَرَبَهُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ فَمَاتَ) مِنْ ذَلِكَ (ضَمِنَ جُزْءًا مِنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دَيْتِهِ ، وَمَنْ زَنَى دَفْعَاتٍ) أَيْ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى أَوْ شَرِبَ دَفْعَاتٍ (وَلَمْ يَحْدِ أَجْزَاءَهُ لِكُلِّ جَنْسٍ حَدٌّ وَاحِدٌ ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَتَابَ مِنْهُ لَمْ يَسْقُطْ) الْحَدُّ عَنْهُ (إِلَّا حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ) عَلَيْهِ (فَيَسْقُطُ) عَنْهُ (جَمِيعُ حَدِّهِ) فَيَسْقُطُ عَنْهُ إِذَا قَتَلَ تَحْتَمُّ الْقَتْلَ الَّذِي هُوَ خَاصٌ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ ، وَأَمَّا الْقَتْلُ فَلَا يَسْقُطُ حَدُّهُ إِلَّا إِذَا عَفَا الْوَلِيُّ وَكَذَا الصُّلْبُ وَقَطْعُ الْيَدِ وَالرَّجُلِ فَيَسْقُطَانِ إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، (وَلَا يَجُوزُ شُرْبُ الْمُسْكِرِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا لِلتَّدَاوِي ، وَلَا لِلْعَطَشِ إِلَّا أَنْ يُنْصَ بِلُقْمَةٍ ، وَلَا يَجِدُ مَا يُسَيِّغُهَا بِهِ فَيَجِبُ) فَلَهُ أَنْ يَسَيِّغَهَا صَوْنًا عَنْ الْهَلَاكِ .

(فَصْلٌ) فِي التَّعْزِيرِ . وَهُوَ يَخَالَفُ الْحَدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ ، وَاسْتِحْبَابُ الشَّفَاعَةِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ ، وَالتَّأَلُّفُ بِهِ مَضْمُونُ (مَنْ أَتَى) بِ(مَعْصِيَةٍ لِأَحَدٍ فِيهَا وَلَا كُفَّارَةَ) ، وَأَمَّا مَا فِيهَا حَدٌّ كَالزُّنَا أَوْ كُفَّارَةُ كَالْتَّمَتِ بِطَبِيبٍ وَنَحْوَهُ فِي الْحَجِّ فَلَا تَعْزِيرَ فِيهَا (وَمِنْهُ) أَيْ مِنَ الضَّائِبِ الْمَذْكُورِ (شَهَادَةُ الزُّورِ) فَانْهَافُ مَعْصِيَةٍ لِأَحَدٍ فِيهَا وَلَا كُفَّارَةَ ، وَمِنْ أَتَى ذَلِكَ (عَزَّرَ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ) سَوَاءٌ كَانَتْ الْمَعْصِيَةُ حَقًّا لَهُ أَوْ لَأَدَمَى كَبَاشِرَةِ أَجْنَبِيَّةٍ لِيُمَادُونَ الْقَرَجَ ، وَقَدْ يَشْرَعُ التَّعْزِيرُ فِيهَا لِامْعَصِيَةِ فِيهِ كَمَا كَتَبَ بِاللَّهِ وَالَّذِي لِامْعَصِيَةِ مَعَهُ وَقَدْ يَنْتَفِي التَّعْزِيرُ مَعَ اتِّفَافِ الْحَدِّ وَالْكَفَّارَةِ كَمَا فِي صَغِيرَةِ صُدُوتِ مَنْ وَلِيَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا يَبْلُغُ) الْحَاكِمُ (بِهِ أَدْنَى الْحُدُودِ) أَيْ أَدْنَى حَدِّ الشَّخْصِ لِلْمُزْوَرِّ (فَلَا يَبْلُغُ بِتَعْزِيرِ الْحَرِّ إِلَى أَرْبَعِينَ ، وَلَا بِتَعْزِيرِ الْعَبْدِ عَشْرِينَ ، وَإِنْ رَأَى) الْحَاكِمُ (تَرْكُهُ جَازَ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَأَدَمَى ؛ وَقَدْ طَلَبَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ ، وَإِذَا عَفَا الْمُسْتَحَقُّ لِلتَّعْزِيرِ عَنْهُ جَازَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَعْزُرَ

(بَابُ الْإِيمَانِ)

جَمْعُ يَمِينٍ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الْجَارِحَةُ ثُمَّ أُطْلِقَتْ عَلَى الْحَلْفِ (إِنَّمَا يَصِحُّ الْيَمِينُ مَنْ) كُلِّ (بَالِغٍ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ) فَلَا تَنْقُضُ يَمِينَ الْمُسَى وَالْمَجْنُونِ وَالْمُسْكِرِ .

قاصد إلى اليمين : فمن سبق لسانه إليها ؛ أو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره لم ينعقد : وذلك من
لغو اليمين : ولا ينعقد إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته : ثم من أسماء الله تعالى مالا
يتسمى به غيره كانه والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب ، فينعقد بها اليمين مطلقا ؛ ومنها ما يتسمى به غيره
مع التقييد كالرب والرحيم والقادر فتنعقد بها اليمين إلا أن ينوى غير اليمين ، ومنها ما هو مشترك كالحي
والموجود والبصير ، فلا تنعقد بها اليمين إلا أن ينوى بها اليمين ، وصفاته إن لم تستعمل في مخلوق نحو : عزة
الله وكبريائه وبقائه والقرآن فتنعقد بها اليمين مطلقا ، وإن كانت قد تستعمل في مخلوق نحو : علم الله وقدرته
وحقه فينعقد بها اليمين إلا أن ينوى بالعلم المعلوم ، وبالقدر المقدور ، وبالحق العباد فلا ؛ ولو قال أقسم
بالله ، وأقسمت بالله أنعمت ، إلا أن ينوى به الإخبار ، ولو قال لعمر الله ، وأشهد بالله ، أو أعزم بالله ،
أو على عهد الله أو ذمته أو أمانته أو كفاله لا أقول كذا ؛ أو أسألك بالله أو أقسمت عليك بالله لم تنعقد
إلا أن ينوى به اليمين .

(قاصد إلى اليمين : فمن سبق لسانه إليها أو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره لم ينعقد) يمينه (وذلك)
المذكور من سبق للسان (من لغو اليمين) المذكور في قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم » (ولا ينعقد
إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته) أي الذاتية فلا تنعقد بالنبي ، ولا بالسكبة ، ولا بقوله إن فعل
كذا فهو يهودي مثلا ثم إن كان قاصدا حقيقة التعليق وأنه يصير يهوديا عند تحقق هذا الشيء صار كافرا في الحال ،
وإن قصد تبعيد نفسه لم يلزمه شيء أما يسن له التلغظ بالنهادتين (ثم) ان (من أسماء الله تعالى ما لا يتسمى به
غيره كانه والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب فتنعقد بها اليمين مطلقا) سواء قصد بها الباري أو أطلق (ومنها ما يتسمى
به غيره مع التقييد كالرب والرحيم والقادر) فإنه يقال رب الدار ورحيم القلب وقادر على المال (فتنعقد بها اليمين
إلا أن ينوى غير اليمين ، ومنها ما هو مشترك كالحي والموجود والبصير) والدائم والؤمن والكريم (فلا تنعقد بها
اليمين إلا أن ينوى بها اليمين) بأن يريد بها الله تعالى هذا حكم الأسماء ، (و) أما (صفاته) تعالى (إن لم تستعمل
في مخلوق نحو عزة الله) تعالى (وكبريائه وبقائه والقرآن فتنعقد بها اليمين مطلقا) أي سواء أراد بها وصف الله
أو أطلق ولكن إن أراد بالعزة آثارها كالعجز عن أن يصل إليه مكروه وبالكبرياء والعظمة هلاك الجبابرة وبالقرآن
الخطبة فلا يكون يميناً (وإن كانت) الصفة (قد تستعمل في مخلوق نحو علم الله وقدرته وحقه فينعقد بها اليمين إلا
أن ينوى بالعلم المعلوم وبالقدر المقدور وبالحق العباد فلا) تنعقد يمينه فهي مثل الأولى ، وإن كان ظاهر كلام
المصنف يخالفه (ولو قال أقسم بالله) بالمضارع أ (وأقسمت بالله) بالماضي (انعمت) يمينه سواء نوى اليمين أو أطلق
(إلا أن ينوى به الإخبار) فيقبل منه ، ولا تنعقد يمينه (ولو قال لعمر الله) أ (وأشهد بالله ، أو أعزم بالله ، أو على
عهد الله ، أو ذمته ، أو أمانته ، أو كفاله لا أقول) من (كذا ، أو أسألك بالله ، أو أقسمت عليك بالله لم تنعقد
إلا أن ينوى به اليمين) فهي كنايات تحتمل اليمين وغيره فلا تنصرف إلى اليمين إلا بالنية .

(فصل) وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا فَيَدْخُلَ بَيْتَ شَعْرٍ حَنْثَ وَإِنْ كَانَ حَضْرِيًّا ، وَإِنْ دَخَلَ مَسْجِدًا فَلَا ، أَوْ لَا آكُلُ هَذِهِ الْخُنْطَةَ بِفَعْلِهَا دَقِيقًا أَوْ خُبْرًا لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا آكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ وَنَجْوَاهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا ، أَوْ لَا أَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ فَشَرِبَ مَاءَهُ فِي كَوْزٍ حَنْثَ ، أَوْ لَا آكُلُ لَحْمًا فَأَكَلْتُ شَحْمًا أَوْ كَلِيَّةً أَوْ كَرِشًا أَوْ كَبِدًا أَوْ قَلْبًا أَوْ طَحَالًا أَوْ آلِيَةً أَوْ سَمَكًا أَوْ جَرَادًا فَلَا حَنْثَ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ لَزِيدَ ثَوْبًا فَوَهَبَهُ لَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ لَهُ فَلَا ، أَوْ لَا أَهْبَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ حَنْثَ ، أَوْ أَعَارَهُ أَوْ وَهَبَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ أَوْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فَلَا ، أَوْ لَا أَتَكَلَّمَ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ ، أَوْ أَكَلْتُ فَلَانًا فَرَأَسَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا أَسْتَعْدِمُهُ نَفْسَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ ، أَوْ لَا أَنْزُوجُ أَوْ لَا أَطْلُقُ ، أَوْ لَا أَبِيعُ فَوَكَلَ غَيْرَهُ فَفَعَلَ ، أَوْ لَا آكُلُ هَذِهِ التَّمْرَةَ فَأَخْتَلَطْتُ بِتَمَرٍ كَثِيرٍ فَأَكَلْتُ إِلَّا تَمْرَةً لَا يَعْلَمُهَا ، أَوْ لَا أَشْرَبُ مَاءَ النَّهْرِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا أَكَلِمُهُ زَمَانًا أَوْ حِينًا بَرٍّ بِأَذَى زَمَنٍ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ الدَّارَ مَثَلًا فَدْخَلَهَا نَاسِيًا ،

(فصل) في المحلوف عليه : (ومن حلف لا يدخل بيتا) هو أطلق (فدخل بيت شعر حنث وإن كان حضريا) يسكن الحضر وهي المدن اصدق اسم البيت عليه (وإن دخل مسجدا) أو كنيسة (فلا) بحث لعدم صدق اسم البيت على ذلك عرفا (أو) حلف (لا آكل هذه الخنطة لجعلها دقيقا أو خبرا لم يحنث) لزوال اسم الخنطة ، وأما لو لم يذكر اسمها وأشار إليها بأن قل لا آكل هذه فيحنث يأكلها دقيقا أو خبرا (أو) قال في حلقه والله (لا آكل سمنًا فأكله في عصيدة ونجوها) كالخبز (وهو ظاهر فيها) حنث وظهوره برؤية جرمه فان استهلك لم يحنث كالم شربه ذائبا (أو) حلف قائلا (لا أشرب من هذا النهر فشرب مائه في كوز حنث أو) حلف قائلا (لا آكل لحما فأكل شحما أو كلية) بضم الكاف (أو كرشا أو كبدا أو قلبا أو طحالا) بكسر الطاء (أو آلية أو سمكا أو جرادا فلا حنث) لخالفه هذه الأشياء للحج في الاسم والصفة (أو) قال في حلقه (لا ألبس لزيد ثوبا فوهبه) زيد (له أو اشتراه له فلا) حنث لأنه لم يلبس ثوبا لزيد بل هو له (أو) قال في حلقه (لا أهبه) أي زيدا (فتصدق عليه) بدل الهبة (حنث) لأن اسم الهبة يشمل الصدقة (أو أعاره) بدل الهبة (أو وهبه فلم يقبل) زيد الهبة (أو قبل ولم يقبض فلا) حنث في ذلك لأن المحلوف عليه الهبة وهي مركبة من إيجاب وقبول ويتوقف الملك فيها على القبض فلم تتم الهبة في كل ذلك ، والاعارة ليست هبة (أو) قال في حلقه (لا أتكلم فقرا القرآن أو لا أكلم فلانا فرأسه) أي أرسل إليه رسولا (أو كاتبه) أي أرسل إليه مكتوبا (أو أشار إليه أو لا أستخدمه فقدمه وهو ساكت) لم يحنث في كل ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه وهو الكلام في محاورات الآدميين (أو) قال في حلقه (لا أنزوج أو لا أطلق أو لا أبيع فوكل غيره ففعل) المحلوف عليه لم يحنث في جميع ذلك لأن المحلوف عليه فعل نفسه ، وأما لو حلف لا يتزوج أو لا ينسكح فوكل غيره فزوجه حنث بذلك لأن الوكيل في النكاح سفير محض لا بد له من تسميته للوكيل (أو) قال في حلقه (لا آكل هذه التمرة فاختلفت بتمر كثير فأكله) (إلا تمرة) واحدة (لا يعلمها أو لا أشرب ماء النهر) كله (فشرب بعضه لم يحنث) فيها (أو) قال في يمينه (لا أكله زمانا أو حينًا برٍّ بأذى زمن) يحض لم يكلمه فيه (أو) قال والله (لا أدخل الدار مثلا فدخلها ناسيا) لليمين ،

أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ عَمُومًا لَمْ يَحْنَثْ ، وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ لَمْ تَنْحَلْ ، أَوْ لَيْسَ كُنْ هَذَا غَدًا فَأَكَلَهُ فِي يَوْمِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ إِمْكَانٍ أَكَلَهُ حَنْثٌ ، وَإِنْ تَلَفَ فِي يَوْمِهِ فَلَا ، أَوْ لَا أَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ مِنْهَا بَنِيَّةَ التَّحْوِيلِ ثُمَّ دَخَلَ لِنَقْلِ الْقَمَاشِ لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا أَسَاكُنُ زَيْدًا فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ كَبِيرَةٍ أَوْ قَرْدٍ بِيَابٍ وَمُرَافِقٍ لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ وَهُوَ لَابِسُهُ ، أَوْ لَا أَرْكَبُ هَذَا وَهُوَ رَاكِبُهُ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا فَاسْتَدَامَ حَنْثٌ ، أَوْ لَا أَزُوجُ وَهُوَ مُتَزَوِّجٌ ، أَوْ لَا أَطْطِيبُ وَهُوَ مُطَطِّيبٌ أَوْ لَا أَتَطَهَّرُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ فَاسْتَدَامَ فَلَا ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَصَعَدَ سَطْحَهَا مِنْ خَارِجِهَا أَوْ صَارَتْ عَرَصَةً فَدَخَلَهَا لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ فَدَخَلَ مَسْكَنَهُ بِكَرَاهٍ أَوْ عَارِيَةً لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَا يَسْكُنُهُ ؛ وَإِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَصِلًا بِالْيَمِينِ وَكَانَ قَصْدُ الْأَسْتِثْنَاءِ قَبْلَ فَرَغِهِ مِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَحْنَثْ ، وَإِنْ جَرَى الْأَسْتِثْنَاءُ عَلَى لِسَانِهِ عَلَى عَادَتِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ رَفْعَ الْيَمِينِ ،

(أَوْ جَاهِلًا) بأنها المخلوف عليها (أَوْ مُكْرَهًا) على دخولها (أَوْ) دخلها (محمولًا) بغير اذنه (لَمْ يَحْنَثْ) في جميع ذلك لأن فعله كلافعل ، ولا فرق في المحمول بين أن يقدر على الامتناع أو لا حيث لم يأذن (واليمين باقية لم تنحل) فلو فعل المخلوف عليه ثانيًا وهو ذاكر غلام مختار جئت (أَوْ) حلف (لَيْسَ كُنْ هَذَا غَدًا) فأكله في يومه أو أتلفه أو تلف (بنفسه) (من الغد بعد إمكان أكله حنث) لأنه تسبب في فوات البر (وان تلف في يومه) أو في غده ولم يتمكن من أكله (فلا) يحنث لأنه تلف بنفسه ولم يتسبب هو في تفويت البر (أَوْ) قال والله (لا أسكن هذه الدار) تفرج منها بنية التحويل ثم دخل بها (لنقل القماش لم يحنث) وان قدر على استنابة من ينقلها . وان احتاج للبيت فيها لحفظ متاع لم يحنث . ولا بد من نية التحويل عند الخروج وإلا لم ينفعه (أَوْ) حلف (لا أسكن زيدًا) فسكن كل واحد منهما في بيت من دار كبيرة وانفرد (كل واحد (بياب ومرافق) مثل مستحم ومطبخ ومرق (لم يحنث) وأما لو كانت الدار صغيرة أو لم يختص كل واحد بمرافق فيحنث (أَوْ) حلف (لا ألبس هذا الثوب) مثلاً (وهو لابس) ، أو لا أركب هذا وهو راكبه ، أو لا أدخل هذه الدار وهو فيها فاستدام (اللبس والركوب واللبس) (حنث) في جميع ذلك (أَوْ) حلف (لا أتزوج وهو متزوج ، أو لا أطيب وهو مطيب ، أو لا أتطهر وهو متطهر فاستدام) (التزوج ، أو التطيب ، أو التطهر) (فلا) يحنث في جميع ذلك (أَوْ) حلف (لا أدخل هذه الدار فصعد) على (سطحها من خارجها) ولو كان محوطًا من جميع الجهات (أو صارت) الدار (عرصة) بأن خربت وصارت لآبناء فيها (فدخلها لم يحنث أو) حلف (لا أدخل دار زيد فدخل مسكنه بكره أو عارية لم يحنث) (لأن الإضافة تقتضي الملك (إلا أن ينوي ما يسكنه) فيحنث بدخوله في أي مكان سكن فيه ، (وإذا حلف على شيء فقال ان شاء الله) أو إن أراد الله (تعالى) هذا الاستثناء هو في الحقيقة تعليق (متصل باليمين) كاتصال الاستثناء في الإقرار فيضرب الفصل بينهما بسكتة طويلة ، أو بكلام أجنبي (وكان) لا بد أن يكون الحالف (قصد الاستثناء قبله فراغه من اليمين) فإذا وجد هذان الشرطان (لم يحنث) ويخرج هذا الاستثناء اليمين عن كونه يمينًا فلا يقع به شيء (وإن جرى الاستثناء على لسانه على عادته ولم يقصد به رفع اليمين) بواسطة التعليق وهذا يحترز قصد الاستثناء .

أَوْ بَدَأَ لَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَصِحَّ الْأَسْتِثْنَاءُ .

(فَضْلٌ) إِذَا حَلَفَ وَحَنَثَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ، فَإِنْ كَانَ يُكْفَرُ بِالْمَالِ جَازَ قَبْلَ الْحَنَثِ وَبَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِالصَّوْمِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بَعْدَهُ ، وَهِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ صَفْنَهَا كَرَقَبَةِ الظَّهَارِ أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلُّ مَسْكِينٍ رِطْلٌ وَثَلثُ رِطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ حَبًّا مِنْ قُرْتِ الْبَلَدِ ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِسْوَةِ وَلَوْ مِزْرًا وَمَغْسُولًا لَا خَلْقًا ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ صَامَ الثَّلَاثَةَ أَيَّامًا ، وَالْأَفْضَلُ تَوَالِيهَا ، وَيَجُوزُ مُتَفَرِّقَةً . وَالْعَبْدُ لَا يُكْفَرُ بِالْمَالِ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ السَّيِّدُ بِالصَّوْمِ ، وَمِنْ بَعْضِهِ حَرُّ يُكْفَرُ بِالطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْعَتَقِ .

(بَابُ الْأَقْضِيَةِ)

وَلَايَةُ الْقَضَاءِ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ إِلَّا وَاحِدٌ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ امْتَنَعَ أُجْبِرَ

(أَوْ) أَمَّا (بَدَأَ) وَظَهَرَ (لَهُ) قَصْدُ (الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَصِحَّ الْأَسْتِثْنَاءُ) وَيَكُونُ لَاغِيًا .
(فَضْلٌ) فِي كِفَارَةِ الْيَمِينِ . (إِذَا حَلَفَ وَ) قَدْ (حَنَثَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ) فَازْوَغَهَا مِنْ سَبَبِ عَنْ الْحَلْفِ وَالْحَنَثِ مِمَّا (فَإِنْ كَانَ يُكْفَرُ بِالْمَالِ) لِكَوْنِهِ ذَا يَسْرَةٍ (جَازَ) لَهُ التَّكْفِيرُ (قَبْلَ الْحَنَثِ وَبَعْدَهُ) لِأَنَّهُا حَقٌّ مَالِيٌّ وَجَدَّ أَحَدُ سَبَبِيهِ كَتَمَجِيلِ الزَّكَاةِ بَعْدَ وَجُودِ النَّصَابِ وَقَبْلَ الْحَوْلِ (وَإِنْ كَانَ) التَّكْفِيرُ (بِالصَّوْمِ لَمْ يَجُزْ) وَلَمْ يَصِحَّ (إِلَّا بَعْدَهُ) أَيْ الْحَنَثِ (وَهِيَ) أَيْ خِصَالُ الْكَفَّارَةِ (عَتَقَ رَقَبَةً صَفْنَهَا كَرَقَبَةِ الظَّهَارِ) مِنْ كَوْنِهَا مُؤَمَّنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمَضْرُوتِ بِالْمَلِ (أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ رِطْلٌ وَثَلثُ رِطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ) وَهُوَ نَصَبٌ قُدْحٌ بِالْكَيْلِ الْمَصْرِيِّ ، وَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ (حَبًّا مِنْ قُرْتِ الْبَلَدِ) لَا دَقِيقًا ، (أَوْ كِسْوَتُهُمْ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِسْوَةِ) مِمَّا يَتَّادُ لِبَسِهِ مِنْ كُلِّ مَا يُسَمَّى كِسْوَةً (وَلَوْ مِزْرًا) وَكَذَا مَقْنَعَةٌ وَطِيلَسَانٌ (وَ) لَوْ (مَغْسُولًا لَا خَلْقًا وَ) لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ وَلَوْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ كَقَمِيصٍ صَغِيرٍ لِرَجُلٍ لَا نَحْوَ خَفٍّ (يُخَيَّرُ) التَّكْفِيرُ (بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطْعَمَ خَمْسَةً وَيَكْسُو خَمْسَةً ، وَلَا أَنْ يَفْعَلَ جَمِيعَ الْخِصَالِ عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ) بِأَنْ كَانَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، أَوْ لَمْ يَجِدْ الْأَنْوَاعَ (صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَالْأَفْضَلُ تَوَالِيهَا وَيَجُوزُ مُتَفَرِّقَةً) وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى (وَالْعَبْدُ لَا يُكْفَرُ بِالْمَالِ) إِذَا لَزِمَتْهُ كِفَارَةُ لِمَجْزِهِ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ ، (وَإِنْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ، بَلْ) يُكْفَرُ (بِالصَّوْمِ) فَلَوْ كَفَرَ بِغَيْرِهِ لَمْ يَجُزْ (وَمِنْ بَعْضِهِ حَرُّ يُكْفَرُ بِالطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْعَتَقِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ أَجَلًا لِلْوَلَاءِ .

(بَابُ الْأَقْضِيَةِ)

جَمْعُ قَضَاءٍ . وَهُوَ لَانَةُ إِحْكَامِ الشَّيْءِ وَإِمْضَاؤُهُ وَاصْطِلَاحُ الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ (وَلَايَةُ الْقَضَاءِ فَرَضُ كِفَايَةٍ) فَإِذَا ظَنُّوا أَوْ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِوُضَائِفِ الْقَضَاءِ كَرِهَ فِي حَقِّهِ ، وَإِذَا عَلِمَ حَرَمَ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ) لِلْقَضَاءِ (إِلَّا وَاحِدٌ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) طَلَبَهُ وَلَزِمَهُ قَبُولُهُ (فَإِنْ امْتَنَعَ أُجْبِرَ) عَلَى التَّوَلِيَةِ وَامْتِنَاعُهُ بِتَأْوِيلٍ لَا يَصْحُقُ بِهِ وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ الْقَبُولُ الطَّلَبُ فِي نَاحِيَتِهِ .

وَلَيْسَ لِهَذَا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ رِزْقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا : وَيَجُوزُ فِي بَلَدٍ قَاضِيَانِ فَأَكْثَرُ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَوَلِيَةِ الْإِمَامِ لَهُ أَوْ نَائِبِهِ ، وَإِنْ حَكَمَ الْخَصْمَانِ رَجُلًا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ جَازٍ وَلَزِمَ حُكْمُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَرَاضِيَا بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ ، لَكِنْ إِنْ رَجَعَ فِيهِ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ أَمْتَعَ الْحُكْمُ . وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِي . الذُّكُورَةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالتَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ وَالْعِلْمُ وَالْبَصَرُ وَالنُّطْقُ : وَيَنْدُبُ أَنْ يَكُونَ شَدِيدًا بَلَا عُنْفٍ ، لِينًا بَلَا ضَعْفٍ . وَإِنْ أُحْتَاجَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ فِي أَعْمَالِهِ لَكَثْرَتِهَا اسْتَخْلَفَ مَنْ يَصْلُحُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ فَلَا إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ ، وَإِنْ أُحْتَاجَ إِلَى كَاتِبٍ فَلْيَكُنْ مُسْلِمًا عَدْلًا عَاقِلًا فَقِيهًا ، وَلَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا ، فَإِنْ أُحْتَاجَ فَلْيَكُنْ عَاقِلًا أَمِينًا بَعِيدًا مِنَ الطَّمَعِ وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يُؤَلِّي وَلَا يَسْمَعُ الْبَيْنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ كَانَ يَهَادِيهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَلَمْ تَزِدْ هَدِيَّتَهُ بَعْدَ التَّوَلِيَةِ ، وَمَعَ هَذَا .

(وليس لهذا) التبعين (أن يأخذ عليه رزقا) من بيت المال لأن الأمور الواجبة لا يجوز أخذ الأجرة عليها (إلا أن يكون محتاجا) فيجعل له من بيت المال ما يكفيه وعياله من غير إسراف ، ولا تقتير ، وأما من لم يتعين للقضاء فيجوز له أخذ الأجرة (ويجوز في بلد قاضيان فأكثر) ويخص كل واحد بمكان أو زمان أو نوع من الأحكام . (ولا يصح) القضاء ، وإن تعين (إلا بتولية الإمام له أو نائبه وإن حكم) بتشديد السكاف (الخصمان رجلا يصلح للقضاء جاز) ولو مع وجود قاضٍ وإنما يجوز ذلك في غير حدود الله تعالى ، وإذا لم يصلح للقضاء لا يصح تحكيمه مع وجود الأهل وإلا جاز فيجوز التحكيم مع وجود قاضٍ ضرورة ولو في نكاح امرأة ليس لها ولي (ولزم حكمه) الخصمين (وإن لم يتراضيا به بعد الحكم لكن إن رجع فيه) أي التحكيم (أحدهما قبل أن يحكم امتنع الحكم) على المحكم أن يحكم لا نغزاه (ويشترط في القاضي الذكورة) فلا يكون أنثى (والحريّة) فلا تكون فيه شائبة رق (والتكليف) فلا يكون غير بالغ (والعدالة) فلا يكون فاسقا (والعلم) بالأحكام الشرعية بطريق الاجتهاد لا بالتقليد فيكون جامعا لما يحتاج إليه المجتهد من أنواع العلوم المذكورة في أصول الفقه فإن لم يوجد من يجمع تلك الأوصاف وولي ذو شوكة مسلما له العرفة بطرف من الأحكام ، ولو فاسقا نفذ حكمه للضرورة (و) يشترط في القاضي أيضا (السمع والبصر والنطق) فلا يصح أن يكون أصم ، ولا أعمى ، ولا أخرس (ويندب أن يكون) القاضي (شديدا) أي قويا (بلا عنف) وتشديد على الناس و (لينا) سهلا (بلا ضعف) وإن احتاج أن يستخلف في أعماله لكثرتها استخلف من يصلح (ولو غير إذن الإمام) وإن لم يحتج فلا (يستخلف) (إلا أن يؤذن له) في الاستخلاف (وإن احتاج إلى كاتب) جاز له اتخاذه ، وإذا أراد ذلك (فليكن) الكاتب (مسلما عدلا) في الشهادة فلا يكون فاسقا (عاقلا) ذا عقل صحيح (فقيها) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة (ولا يتخذ) القاضي (حاجبا) يمنع عنه الناس إلا إن كان هناك زحمة (فإن احتاج) إلى الحاجب (فليكن) الحاجب (عاقلا أميناً بعيداً من الطمع) ليؤمن من الجور والخيانة (ولا يحكم) القاضي (ولا يؤلى ولا يسمع البينة في غير عمله) الذي نصب فيه قاضيا فإن فعل لم يعتد به (ولا يقبل) القاضي (هدية إلا ممن كان يهاديه قبل الولاية ولم تكن له خصومة ولم تزد هديته بعد التولية) ومثل الهدية الضيافة والصدقة (ومع هذا) المذكور من الشروط

فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَقْبَلَهَا ، وَلَا يَحْكُمَ لَوْلَاهُ ، وَلَا لَوَالِدِهِ ، وَلَا لَرَقِيقِهِ . وَلَا يَقْضَى وَهُوَ غَضَبَانٌ ، وَلَا جَائِعٌ ، وَلَا عَطْشَانٌ ، وَلَا مَهْمُومٌ ، وَلَا فَرَحَانٌ ، وَلَا مَرِيضٌ ، وَلَا نَعْسَانٌ ، وَلَا حَاقِنٌ ، وَلَا ضَجْرَانٌ ، وَلَا فِي حَرٍّ مُزَعِجٍ ، وَبَرْدٍ مُؤْلِمٍ ، فَإِنْ فَعَلَ نَفَذَ حُكْمَهُ . وَلَا يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْحُكْمِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ جُلُوسُهُ فِيهِ وَحَضَرَ خَصْمَانِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا ، وَيَجْلِسُ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، وَيَحْضُرُ الشُّهُودَ وَالْفُقَهَاءَ وَيَشَاوِرُهُمْ فِيمَا يَشْكُلُ . وَإِنْ لَمْ يَتَضَحَّ آخَرُهُ وَلَمْ يَتَلَدَّ غَيْرُهُ فِي الْحُكْمِ ، وَيَبْدَأُ بِالْخُصُومِ بِالْأَوَّلِ قَالًا أَوْ فِي خُصُومَةٍ فَقَطْ ، فَإِنْ اسْتَوَا أَقْرَعَ ، وَيُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِقْبَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا ، فَيَقْدَمُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَلَا يَعْتَفُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يَلْقَاهُ ، وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ وَيُودِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا مَا لَزِمَهُ ، وَيَنْظُرُ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْمَجْبُوسِينَ ، ثُمَّ فِي الْإِتَامِ ، ثُمَّ فِي اللَّقْطَةِ .

(فَضْلٌ) إِذَا ادَّعَى الْمُتَضَمُّ دَعْوَى غَيْرَ صَحِيحَةٍ لَمْ يَسْمَعْهَا ، وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً قَالَ لِلْآخِرِ مَا تَقُولُ ؟ فَإِذَا أَقْرَأَ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعَى ،

(فَأَلْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَقْبَلَهَا) وَإِذَا قَبِلَهَا أَثَابَ عَلَيْهَا (وَلَا يَحْكُمَ لَوْلَاهُ ، وَلَا لَوَالِدِهِ . وَلَا لَرَقِيقِهِ) وَلَا لَشَرِكِهِ (وَلَا يَقْضَى وَهُوَ غَضَبَانٌ ، وَلَا جَائِعٌ ، وَلَا عَطْشَانٌ ، وَلَا مَهْمُومٌ) بِمَصِيبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا (وَلَا فَرَحَانٌ) فَرَحًا مَفْرَطًا (وَلَا مَرِيضٌ) مَرَضًا مُؤْلِمًا (وَلَا نَعْسَانٌ) أَيْ عِنْدَ غَلْبَتِهِ (وَلَا حَاقِنٌ) بِأَنْ غَلِبَهُ رِيحٌ فِي بَاطِلِهِ وَمِثْلُهُ الْبَوْلُ وَالنَّائِطُ (وَلَا ضَجْرَانٌ) أَيْ عِنْدَهُ مَلِكٌ وَمَنَامَةٌ ، وَلَا تَعْبَانِ ، وَلَا شَبَعَانِ (وَلَا فِي حَرٍّ مُزَعِجٍ ، وَ) لَا (بَرْدٍ مُؤْلِمٍ فَإِنْ فَعَلَ) وَحَكَمَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ (نَفَذَ حُكْمَهُ ، وَلَا يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْحُكْمِ) مِثْلًا لَهُ عَنِ الْمَشَاجِرَاتِ وَارْتِفَاعِ الْأَصْوَاتِ (فَإِنْ اتَّفَقَ جُلُوسُهُ فِيهِ وَحَضَرَ خَصْمَانِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا) مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ (وَيَجْلِسُ) لِلْحُكْمِ (بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ) لَا بِخُفَّةٍ وَطَيْشٍ (وَيَحْضُرُ الشُّهُودَ) أَيْ شُهُودَ إِثْبَاتِ الْحَقِّ (وَالْفُقَهَاءَ وَيَشَاوِرُهُمْ فِيمَا يَشْكُلُ) عَلَيْهِ (وَإِنْ لَمْ يَتَضَحَّ آخَرُهُ ، وَلَا يَتَلَدَّ غَيْرُهُ فِي الْحُكْمِ) وَإِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ وَهَذَا فِي قَاضِي غَيْرِ انْتِزَاعٍ . أَمَّا هُوَ فَيَقْدَرُ غَيْرُهُ (وَيَبْدَأُ بِالْخُصُومِ) إِذَا كَانُوا مُتَعَدِّينَ (بِالْأَوَّلِ قَالًا أَوْ) لَكِنْ لَا يَقْدَمُ إِلَّا (فِي خُصُومَةٍ فَقَطْ) وَالْمُرَادُ بِالْخُصُومَةِ الدَّعْوَى (فَإِنْ اسْتَوَا) أَيْ الْخُصُومُ فِي الْحُجَّةِ (أَقْرَعَ) بَيْنَهُمْ (وَيُسَوَّى) الْقَاضِي (بَيْنَهُمَا) أَيْ الْخَصْمَيْنِ (فِي الْمَجْلِسِ) بِأَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ يَدَيْهِ (وَالْإِقْبَالِ) بِالْقِيَامِ وَالنَّظَرِ لِحَاكِ وَالْإِسْنَاعِ وَطَلَاةِ الْوَجْهِ (وَغَيْرِ ذَلِكَ) مِنْ وَجْهِهِ الْإِكْرَامِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا فَيَقْدَمُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ) وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ وَجْهِهِ الْإِكْرَامِ (وَلَا يَعْتَفُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يَلْقَاهُ) صَحِيحَةٌ ، وَلَا شَهَادَةً (وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ) بِأَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْخَصْمَيْنِ أَنْ يَصْطَلِحَا (وَيُودِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا مَا لَزِمَهُ) مِنَ الْحَقِّ (وَيَنْظُرُ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْمَجْبُوسِينَ) لِأَنَّ الْحَبْسَ عَذَابٌ (ثُمَّ فِي الْإِتَامِ ثُمَّ فِي اللَّقْطَةِ) وَالْوَقْفُ الْعَامُّ .

(فَضْلٌ) فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ . (إِذَا ادَّعَى الْخَصْمُ دَعْوَى غَيْرَ صَحِيحَةٍ) لَفَقْدِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا (لَمْ يَسْمَعْهَا) فَلَا يَسْأَلُ خَصْمَهُ عَنْ شَيْءٍ (وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً قَالَ) الْقَاضِي (لِلْآخِرِ) وَهُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (مَا تَقُولُ) لِنَقْضِ الْخُصُومَةِ إِمَّا بِإِقْرَارِهِ فَيَتَرَبَّ عَلَيْهِ حُكْمُهُ أَوْ بِانْكَارِهِ فَيَنْظُرُ هَلْ لَخَصْمِهِ بَيِّنَةٌ أَمْ لَا فَصَحَّةُ الدَّعْوَى لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى سَوَالِ الْمُدَّعَى الْقَاضِي أَنْ يَسْأَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَلْ مَتَى ادَّعَى دَعْوَى مُلْزِمَةً سَأَلَ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْخُرُوجَ مِنَ الدَّعْوَى (فَإِذَا أَقْرَأَ) لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْمُدَّعَى بِهِ (لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعَى) فَيَقُولُ الْقَاضِي قَدْ أَقْرَأَكَ بِالْمُدَّعَى بِهِ ثَلَاثًا تَرِيدُ

وإذا

وَإِذَا أَنْكَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلدَّعَى بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينُهُ ، وَلَا يَحْلِفُهُ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعَى ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْيَمِينِ رَدَّهَا عَلَى الْمُدَّعَى ، فَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ صَرَفَهُمَا ، وَإِنْ سَكَتَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلْيَقُلْ لَهُ إِنْ أَجَبْتَ وَإِلَّا رَدَدْتُ الْيَمِينَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى فَيَحْلِفُ وَيَسْتَحَقُّ ، وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْلَمُ وَجُوبَ الْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الزَّانَا وَالسَّرَّاقَةُ وَالْمُحَارَبَةُ وَالشَّرْبُ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ حَكَمَ بِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ لِسَانَ الخصمِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى عَدَلٍ يَعْرِفُ بِشَرِّطٍ أَنْ يَكُونَ عَدَدًا يَثْبُتُ بِهِ ذَلِكَ الْحَقُّ ، وَإِذَا حَكَمَ بِشَيْءٍ فَوَجَدَ النَّصَّ أَوْ الْإِجْمَاعَ أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ بخلافه نَقَضَهُ ، وَلَا تَصَحُّ الدَّعْوَى إِلَّا مِنْ مُطَاقِ النَّصْرِفِ ، وَلَا تَصَحُّ دَعْوَى الْمَجْهُولِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا الْوَصِيَّةُ ، فَإِنْ ادَّعَى دِينًا ذَكَرَ الْجَنَسَ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ ، أَوْ عَيْنًا يُمْكِنُ تَعْيِينُهَا ،

(وَإِذَا أَنْكَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلدَّعَى بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينُهُ ، وَلَا يَحْلِفُهُ) أى لا يحلف القاضي المدعى عليه (إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعَى) فلو حلفه قبل طلبه لم يعتد به وكذا لو حلف المدعى عليه قبل حليف القاضي له (فَإِنْ أَمْتَنَعَ) المدعى عليه (مِنَ الْيَمِينِ) بأن قال لا أحلف أو أنا ناكل (رَدَّهَا عَلَى الْمُدَّعَى) إِنْ كَانَ هُوَ صَاحِبَ الْحَقِّ وَإِلَّا بِأَنْ كَانَ دَلِيلًا لَهُ أَوْ مَجْنُونٍ وَادَّعَى لَهَا حَقًّا فَلَا يَحْلِفُ يَمِينَ الرَّدِّ بَلْ يُوْخِرُ الْيَمِينَ لِسَكَالِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ (فَإِنْ حَلَفَ) الْمُدَّعَى يَمِينَ الرَّدِّ (اسْتَحَقَّ) الْمُدَّعَى بِهِ (وَإِنْ أَمْتَنَعَ) الْمُدَّعَى مِنَ الْيَمِينِ لِلرَّدِّ (صَرَفَهُمَا) عَنْ مَجْلِسِهِ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَثْبُتُ بِغَيْرِ الْأَقْرَارِ وَالْيَدِينِ وَالْيَمِينِ وَلَيْسَ مَعَهُمَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (وَإِنْ سَكَتَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) فَلَمْ يَنْكَرْ وَلَمْ يَقْرَ (فَلْيَقُلْ لَهُ) الْقَاضِي (إِنْ أَجَبْتَ) بِاتِّقَارٍ أَوْ بَانْكَارٍ فَالْأَمْرُ بِظَاهِرٍ (وَإِلَّا) تَجِبَ (رَدُّهُ الْيَمِينَ عَلَيْهِ) وَلَوْ عَرَفَ مِنْ جِهَلٍ حَكْمَ النِّكَوْلِ رَجَبٌ عَلَيْهِ تَعْرِيفُهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ إِنْ نَكَوْتُكَ يَجُوبُ حَلْفُ الْمُدَّعَى ، وَإِذَا حَلَفَ ثَبَتَ مَدْعَاؤُهُ ، وَلَا تَسْمَعُ بَيِّنَتَكَ بَعْدَهُ بِإِبْرَاءٍ وَنُحْوَةٍ (فَإِنْ لَمْ يَجِبْ) بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْقَاضِي لَهُ مَا ذَكَرَ (رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى) فَيَحْلِفُ وَيَسْتَحَقُّ (الْمُدَّعَى بِهِ) (وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْلَمُ وَجُوبَ الْحَقِّ) عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (فَإِنْ كَانَ) ذَلِكَ (فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) وَهُوَ الزَّانَا وَالسَّرَّاقَةُ وَالْمُحَارَبَةُ وَالشَّرْبُ (لَمْ يَحْكَمْ بِهِ) أَيْ بَعْلَهُ فِي الْحُدُودِ (وَإِنْ كَانَ) مَاعِلُهُ وَاقِفًا (فِي غَيْرِ ذَلِكَ حَكَمَ بِهِ) أَيْ بَعْلَهُ (وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ لِسَانَ الخصمِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى عَدَلٍ يَعْرِفُ) تِلْكَ اللَّفْظَةُ (بِشَرِّطٍ أَنْ يَكُونَ عَدَدًا يَثْبُتُ بِهِ ذَلِكَ الْحَقُّ) فَإِنْ كَانَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ كَالنِّكَاحِ اشْتَرَطَ فِي تَرْجُمَتِهِ رَجُلَانِ وَهَكَذَا (وَإِذَا حَكَمَ) الْقَاضِي (بِشَيْءٍ فَوَجَدَ النَّصَّ) مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي الْقَاضِي الْمُجْتَهِدِ أَوْ نَصِ الْإِمَامِ فِي الْمَقْلَدِ (أَوْ الْإِجْمَاعَ ، أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ) وَهُوَ مَا قُطِعَ فِيهِ بِنَبِيِّ الْفَارِقِ الْوُزَيْرِينَ الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ أَوْ بَعْدَهُ (بخلافه) أَيْ بخلاف ما حَكَمَ بِهِ (نَقَضَهُ) أَيْ الْحُكْمُ أَيْ إِنْ أَنْ لَا يَحْكُمَ (وَلَا تَصَحُّ الدَّعْوَى) مِنَ الْمُدَّعَى وَهُوَ مَنْ يَخَالَفُ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ يَوَاقِفِهِ ، وَقِيلَ لِلْمُدَّعَى مِنْ لَوْ سَكَتَ لَتَرَكَ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ لَوْ سَكَتَ لَمْ يَتْرَكَ وَعَلَى كُلِّ فَلَا تَسْمَعُ الدَّعْوَى (إِلَّا مِنْ مُطَاقِ النَّصْرِفِ) وَأَمَّا الْمَسِي وَالْمَجْنُونُ وَالسَّافِي فَلَا تَصَحُّ دَعْوَاهُمْ وَيَشْتَرَطُ فِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَكْلَفًا (وَلَا تَصَحُّ دَعْوَى الْمَجْهُولِ) مِنْ دِينٍ أَوْ عَيْنٍ (إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا الْوَصِيَّةُ) كَمَا إِذَا ادَّعَى عَلَى إِنْسَانٍ أَنْ مَوْرَثَهُ أَوْ مَسِي لَهُ بِثُوبٍ فَتَصَحُّ دَعْوَى الثُّوبِ وَهُوَ مَجْهُولٌ (فَإِنْ ادَّعَى دِينًا) كَالْقَرْضِ وَالسَّلَمِ (ذَكَرَ الْجَنَسَ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ) كَأَنَّهُ قُطْعَةً ذَهَبٍ نَخَاحٍ أَوْ مَكْسَرَةً ظَهْرِيَّةً أَوْ مَحْمُودِيَّةً (أَوْ) ادَّعَى (عَيْنًا يُمْكِنُ تَعْيِينُهَا) كَأَنَّهُ كَانَتْ دَارًا عَيْنًا بِأَنْ يَتَعَرَّضَ لِلنَّاحِيَةِ وَالْبَلَدَةِ وَالْحَلَةِ وَالسَّكَةِ وَيَبَيِّنُ الْحُدُودَ ،

والإِذَا ذَكَرَ صِفَاتَهَا ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مَا ادَّعَاهُ صَحَّ الْجَوَابُ . وَكَذَا إِنْ قَالَ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى بِهِ عَيْنًا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا حَلْفًا وَجُمِلَ بَيْنَهُمَا نَصَفَيْنِ ، وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى مَنْكِرٍ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُقْرَأً فَلَا .

(بَابُ الشَّهَادَةِ)

تَحْمِلُهَا وَأَدَاؤُهَا فَرَضٌ كَكَفَايَةٍ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هُوَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرَةً حِينَئِذٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ فَلَهُ الْأَخْذُ ، وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ حُرٍّ مُكَلَّفٍ نَاطِقٍ مُسْتَقِظٍ حَسَنِ الدِّيَانَةِ ظَاهِرِ الْمُرُوءَةِ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ كِبِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ مُدْمِنٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ لَامِرُوءَةٍ لَهُ كَكُنَاسٍ وَقِيمِ حِمَامٍ وَتَحْوِ ذَلِكَ ،

(وَالْإِذَا) يُمْكِنُ تَعْيِينُهَا بِأَنْ تَسْكُونُ مَقُولَةً كَحِمَارٍ مِثْلًا وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الْبَلَدِ (ذَكَرَ صِفَاتَهَا) الْمَعْتَبَرَةُ فِي بَابِ السَّلَامِ إِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ بَاقِيَةً أَوْ تَالِفَةً وَهِيَ مِثْلِيَّةٌ فَإِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَهِيَ تَالِفَةٌ ذَكَرَ قِيَمَتَهَا دُونَ صِفَاتِهَا (فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مَا ادَّعَاهُ) الْمُدْعَى بِأَنْ قَالَ فِي الْعَيْنِ : لَيْسَتْ لَهُ . وَفِي الدِّينِ لَيْسَ لَهُ فِي ذِمَّتِي (صَحَّ الْجَوَابُ وَكَذَا) إِنْ قَالَ : لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى بِهِ عَيْنًا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا (وَلَا بَيِّنَةٌ) فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ (أَيُّ قَوْلٍ مِنْ هِيَ يَبْدُو) (يَمِينُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا حَلْفًا) أَيُّ حَلْفٍ كُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا عَلَى نَفْسِ كَوْنِهِ لِلْآخَرِ (وَجُمِلَ بَيْنَهُمَا نَصَفَيْنِ) وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى مَنْكِرٍ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَالِهِ (أَيُّ الْمَنْكِرِ) (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) إِنْ ظَفَرَ بِهِ لِسْكُنَ يَقْدُمُ جَنْسُ حَقِّهِ إِنْ وَجَدَهُ وَإِلَّا أَخْذَهُ وَبَاعَهُ وَاشْتَرَى بِهِ جَنْسُ حَقِّهِ هَذَا فِي دِينِ الْآدَمِيِّ ، أَمَّا دِينُ اللَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةِ امْتِنَعَ الْمَالِكُ مِنْ أَدَائِهَا فَلَيْسَ لِلْمُسْتَحِقِّ الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ إِنْ ظَفَرَ لِأَنَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ (فَإِنْ كَانَ مُقْرَأً) مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ (فَلَا) يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

(بَابُ الشَّهَادَةِ)

بِالْأَفْرَادِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَنَوِّعَةً لِأَنَّ أَلَّ جَنْسِيَّةٍ (تَحْمِلُهَا) هُوَ مَعَايِنَةُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ (وَأَدَاؤُهَا) عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى طَبَقِ مَاعَايِنٍ (فَرَضٌ كَفَايَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هُوَ) لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ أَوْ لِكُونِهِ غَيْرُ صَالِحٍ (تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) فَيَصِيرُ كُلُّ مَنْ تَحْمِلُ وَالْأَدَاءُ فَرَضٌ عَيْنٍ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ) عَلَيْهِ (أَجْرَةً حِينَئِذٍ) أَيُّ عِنْدَ التَّعَيَّنِ (فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ) عَلَيْهِ (فَلَهُ الْأَخْذُ) أَيُّ أَخْذِ الْأَجْرَةِ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ (وَلَا تُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (إِلَّا مِنْ حُرٍّ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ فِيهِ رِقٍّ (مُكَلَّفٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ (نَاطِقٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنَ الْآخَرَسِ (مُسْتَقِظٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ (حَسَنِ الدِّيَانَةِ) أَيُّ عَدْلٍ (ظَاهِرِ الْمُرُوءَةِ) وَهِيَ التَّخَلُّقُ بِخُلُقِ أُمَثَالِهِ (فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ) وَهُوَ مَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ وَنِسْيَانُهُ (وَلَا مِنْ صَاحِبِ كِبِيرَةٍ) وَهِيَ كُلُّ جَرِيمَةٍ تَوْذَنُ بِقِلَّةِ اكْتِرَافِ مَرْتَكِبِهَا بِالْبَلِيغِينَ كَقَتْلِ زَوْجَاتِهِ وَقَتْلِ وَشَهَادَةِ زَوْجٍ (وَلَا مِنْ مُدْمِنٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ لَامِرُوءَةٍ لَهُ كَكُنَاسٍ وَقِيمِ حِمَامٍ وَتَحْوِ ذَلِكَ) كَأَكْلِ

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَىٰ فِيمَا تَحْمَلُ قَبْلَ الْعَمَىٰ ، وَلَا تُقْبَلُ فِيمَا تَحْمَلُ بَعْدَهُ إِلَّا بِالْإِسْتِغْفَارَةِ أَوْ أَنْ يُقَالَ فِي أَذَنِهِ شَيْءٌ فَيُمَسِّكُ الْقَاتِلَ وَيَحْمِلُهُ إِلَى الْقَاضِي وَيَشْهَدُ بِمَا قَالَ هَذَا لَهُ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّخْصِ لَوْلَاهُ وَوَالِدُهُ وَلَا شَهَادَةُ مَنْ يَجُرُّ لِنَفْسِهِ نَفْعًا ، وَلَا مَنْ يَدْفَعُ عَنْهَا ضَرَرًا ، وَلَا شَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ ، وَلَا شَهَادَةُ الشَّخْصِ عَلَى فِعْلٍ تَفَعَّلَ فِيهِ قَبْلُ فِي الْمَالِ وَمَا يَقْصِدُ مِنْهُ الْمَالُ كَالْبَيْعِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ أَوْ شَاهِدٍ مَعَ يَمِينِ الْمُدْعَى ، وَمَا لَا يَقْصِدُ مِنْهُ الْمَالُ كَالنِّكَاحِ وَالْحُدُودِ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا شَاهِدَانِ ذَكَرَانِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الزَّانَا وَاللَّوَاطِ وَإِتْيَانِ الْبَيْمَةِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ ذُكُورٌ ، وَيُقْبَلُ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ كَالْوِلَادَةِ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، أَوْ أَرْبَعُ نِسَاءٍ ؛ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالْصَّوَابِ . ثُمَّ الْكِتَابُ .

(وتقبل شهادة الأعشى فيما تحمل) هـ (قبل العمى ، ولا تقبل فيما تحمل) هـ (بعده إلا بالاستغفارة) بين الناس ، أى التسمع (أو أن يقال في أذنه شيء فيمسك القاتل ويحمله إلى القاضي ويشهد بما قال) ويقول (هذا له) أى لفلان المشهود له (ولا تقبل شهادة الشخص لولاه ووالده ، ولا شهادة من يجر لنفسه نفعًا ، ولا من يدفع عنها ضررًا) كأن شهد لرفيقه (ولا شهادة العدو على عدوه) وهو من يحزن لفرخه ويفرح لحزنه والمراد العداوة الظاهرة الدنيوية ولو بما يدل عليها كخصامة ، بخلاف الباطنة والعداوة الدينية (ولا) تقبل (شهادة الشخص على فعل نفسه) كالحاكم يشهد على حكمه (فيقبل في المال) كالقرض (وما يقصد منه المال كالبيع رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد مع يمين المدعى ، وما لا يقصد منه المال كالنكاح والحدود) والطلاق والرجعة (لم يقبل فيه) أى في إثباته (إلا شاهدان ذكران ، ولا يقبل في الزنا واللواط وإتيان البيمة إلا أربعة ذكور) تقبل شهادتهم يشهدون أنهم رأوه أدخل حشفته في فرجها بالزنا (ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة) والبكارة والحيض والرضاع (رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وتقدم في باب الصوم ثبوته ، أى الصوم بواحد فيشهد شهادة حسبة . وهى الشهادة من غير طلب أنه رأى هذه الليلة الهلال ، ومثل الصوم الشهادة في حق الله تعالى كأن يشهد أن فلانا ترك الصلاة أو الزكاة أو الصوم فكل ذلك تجوز فيه شهادة الحسبة (والله سبحانه وتعالى أعلم) من كل ذى علم (بالصواب) أى موافق الواقع وهو مرادف الحق وهو واحد؛ فمن صادفه من المجتهدين فهو المصيب وله أجران ومن لم يصادفه فهو مغطى وله أجر على اجتهاده وهو معذور وهذا في الفروع . وأما في أصول الدين فالخطى فسا غير معذور .

وهذا آخر ما يسره الله في شرح هذا الكتاب المسمى «بعمدة السالك وغدة الناسك» على مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعى رضى الله عنه ، وهو العلامة أنى العباس أحمد المشهور بابن النقيب رحمه الله وأثابه رضاء .
أسأل الله أن يحفظنا بلطفه في الدارين ويعم النفع به ، ويجعله خالصا من شوائب الرياء ، ويطهر قلوبنا بما يبعثنا عن حضرته من كل داء . ربنا آتسأ في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وجميع عيبيه آمين .

(وَمَا تُقِلَّ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مَنَاقِبُهُ لَا تُحْصَى ، وَفَضَائِلُهُ لَا تُسْتَقْصَى ، هَذِهِ الْآيَاتُ) .

يَا مَنْ يُرِيدُ مِنَ السَّمَادَةِ جُلُهَا . هَا أَنْتَ حَقًّا قَدْ عَرَفْتَ مَحَلَّهَا
فَأَسْمِعْ مَقَالََةَ نَاصِحٍ لَكَ حَلَّهَا . إِنَّ الْمَذَاهِبَ خَيْرَهَا وَأَجَلَّهَا
مَا قَالَهُ الْخَبَرُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ .

أَرْضَاهُ مَوْلَاهُ . فَكَانَ الْمَطْلَبُ . وَحَبَاهُ فَضْلًا زَائِدًا نِعَمَ الْحَبَا
لَمَّا رَأَيْتُ لَهُ السَّيِّدَ الْأَطْيَبَا . فَاخْتَرْتُهُ وَجَعَلْتُهُ لِي مَذْهَبَا
وَعَدَدْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعِي .

أَكْرَمَ بِهِ سِبْطًا كَرِيمًا وَابْنَ عَمٍّ . لِلْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ مِنَ الْخَيْرِ عَمٍّ
وَرَدَ الْحَدِيثُ لَهُ بِهِ الْفَخْرُ الْأَنَمُّ . قَالِمُ قُرَيْشٍ فِيهِ نَصٌّ كَالْعِلْمِ
هُوَ فِيهِ فَرْذٌ مَالَهُ مِنْ شَافِعٍ .

فهرس

أنوار المسالك شرح صعدة السالك وعدة الناسك

صفحة	صفحة
باب صلاة العيدين ٨٩	٢ خطبة الكتاب
باب صلاة السكوف ٩٠	٤ كتاب الطهارة
باب صلاة الاستسقاء ٩٣ كتاب الجنائز ٩١	٧ فصل في بيان الأواني التي تحمل منها الطهارة
فصل في غسل الميت ومن الأولى بغسله ٩٤	والتي لا تحمل منها، وحكم المضيب بالذهب أو الفضة
فصل في بيان الكفن ٩٥	٨ فصل في السواك ٩ باب الوضوء
فصل في الصلاة على الميت	١٤ باب المسح على الخفين
فصل في دفن الميت ٩٩	١٦ باب أسباب الحدث
فصل في التعزية ١٠٢ كتاب الزكاة ١٠١	١٩ باب قضاء الحاجة
باب صدقة اللواشى ١٠٣	٢١ باب الغسل
باب زكاة النبات ١٠٨	٢٣ فصل في كيفية الغسل
باب زكاة الذهب والفضة ١٠٩	٢٤ فصل في بيان جملة من الأغسال السنونة
باب زكاة العروض ١١٠	باب التيمم
باب زكاة المعدن والركاز ١١١	٣٠ باب الحيض والنفاس والاستحاضة
باب زكاة الفطر ١١٢	٣١ باب النجاسات
باب قنم الصدقات على مستحقها ١١٣	٣٥ كتاب الصلاة ٣٥ باب الواقيت
كتاب الصيام ١١٨	٣٩ باب الأذان والاقامة
فصل في صوم التطوع ١٢٤	٤١ باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة
فصل في الاعتكاف ١٢٦ كتاب الحج ١٢٥	٤٣ باب ستر العورة
فصل في ميقات الحج والعمرة ١٣٠	٤٤ باب استقبال القبلة
فصل في سنن الاحرام ١٣١	٤٦ باب صفة الصلاة
فصل فيما يستحب لدخول مكة ١٣٥	٥٨ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما يجب
فصل فيما يتعلق برمي الجمار ١٤٥	٦١ باب صلاة التطوع
فصل في صفة العمرة والاحصار وزيارته ^{عليه السلام} ١٤٨	٦٥ باب سجود السهو
باب الأضحية ١٥٠	٦٧ فصل في سجود التلاوة
فصل في العقيقة ١٥١	٦٨ باب صلاة الجماعة
باب فيما يحل من الأطعمة وما يحرم منها	٧٤ فصل في أولى الناس بالامامة
باب الصيد والدبائح ١٥٢	٧٥ فصل فيما يتعلق بتوقف الإمام والأمين
باب النذر ١٥٥ كتاب البيع ١٥٤	٧٧ باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها
فصل في شروط البيع ١٥٦	٧٨ باب كيفية صلاة المريض وغيره
فصل في الربا ١٥٧	٧٩ باب كيفية صلاة المسافر وغيره من القصر والجمع
فصل في البيوع التي عنها ١٥٩	٨٢ باب صلاة الخوف ٨٣ باب ما يحرم لبسه
فصل في خيار النقيصة ١٦١	٨٥ باب صلاة الجمعة

صفحة	صفحة
٢٢١ فصل فيما يثبت الخيار من العيوب	١٦٣ فصل في بيع الثمار
٢٢٣ كتاب الصداق	فصل في أحكام البيع قبل قبضه
٢٢٥ فصل في الوليمة	١٦٤ فصل في اختلاف المتبايعين
٢٢٦ باب معاشرة الأزواج	١٦٥ باب السلم
٢٢٨ باب النفقات	١٦٦ فصل في أحكام القرض
٢٣١ فصل في مؤنة القريب	١٦٧ باب الرهن
٢٣٢ فصل في الحضانة	١٦٨ باب التفليس
٢٣٣ باب الطلاق	١٦٩ باب الحجر
٢٣٧ فصل في الخلع	١٧٠ باب الخوالة
٢٣٨ فصل في الشك في الطلاق	١٧١ باب الضمان
فصل في الرجعة	١٧٢ باب الشركة
٢٣٩ فصل في الإيلاء	١٧٤ باب الوكالة
٢٣٩ فصل في الظهار	١٧٦ باب الوديعة
٢٤٠ باب العدة	١٧٧ باب العارية
٢٤٤ فصل في الاستبراء	١٧٩ باب الغصب
٢٤٥ فصل فيما يلحق من النسب وما لا يلحق	١٨١ باب الشفعة
٢٤٦ فصل في القذف واللعن	١٨٢ باب القبر
٢٤٦ باب الرضاع	١٨٤ باب المساقاة
٢٤٧ كتاب الجنائيات	فصل في المزارعة والمخابرة
٢٥٠ فصل في الديات	١٨٥ باب الإجارة
٢٥٣ فصل في كفارة الميت	١٨٨ فصل في الجمالة
فصل في قتال النفاة ودفع الصائل	١٨٩ باب اللقطة واللقيط
٢٥٤ باب الميصال	١٩١ فصل في حكم التقاط اللقيط
٢٥٥ باب الردة	١٩٢ باب المسابقة
٢٥٧ باب التنيمة	١٩٣ باب الوقف
٢٥٧ فصل في عقد الجزية	١٩٤ باب الهبة
٢٥٩ باب الحدود	١٩٥ باب العتق
٢٦١ باب القذف	١٩٧ فصل في الكتابة
٢٦٢ باب السرقة	١٩٨ فصل في حكم أمهات الأولاد
٢٦٣ فصل في حد قاطع الطريق	باب الوصية
فصل في حد الشرب	٢٠٢ كتاب الفرائض
٢٦٤ فصل في التعزير	٢٠٤ فصل في ميراث أهل الفروض
٢٦٤ باب الإيماة	٢٠٨ فصل في الحجب
٢٦٦ فصل في الخوف عليه	٢٠٩ فصل في العصبات
٢٦٨ فصل في كفارة اليمين	٢١١ كتاب النكاح
باب الأقضية	٢١٩ فصل في تسليم الزوجة للزوج
٢٧٠ فصل في صفة القضاء	فصل في واقع النكاح
٢٧٢ باب الشهادة	
(تمت)	